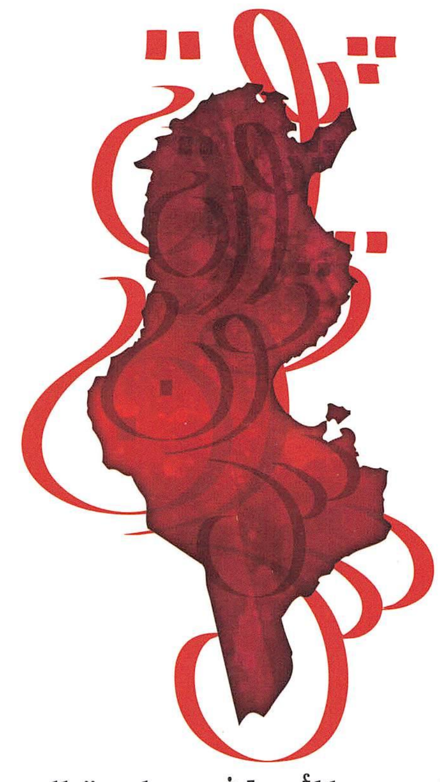
مجموعة مؤلفين

ثورة تونس

الأسباب والسياقات والتحديات



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



هذا الكتاب

بعد مرور عقود على حال الجمود والكبت السياسي التي شهدها المجتمع العربي، المكبّل بحالِ الإحباط والشعور بالعجز التي طغت عليه بفعل محطات متكررة منذ نكبة فلسطين حتى غزو العراق، وبفضل سياسات التدجين التي مارستها ضده أنظمة مدججة بمختلف ضروب الاستبداد والمصادرة، أخذ هذا المجتمع يستفيق على مشارف الألفية الجديدة على صفحات مشرقة في تاريخه، بدأت ترتسم معها ملامح مرحلة تاريخية جديدة يستعيد هذا المجتمع معها إرادته وتطلعه إلى الكرامة والحرية. وإذا كانت انتصارات المقاومات العربية قد أخرجت المجتمع العربي من عقدة الهزيمة والعجز تجاه العدو الإسرائيلي وقوى الاستعمار، جاءت الثورة الشعبية التونسية لتطلق موجات من الثورات العربية في وجه أنظمة تجذرت بطغيانها وفسادها وإذلالها شعوبها ولتفتح أمام العالم العربي صفحات جديدة من الأمل... والتحديات.

وإذا كانت الثورة التونسية بتوقيتها وماجرياتها ونتائجها قد جاءت لتفاجئ الكثيرين، شعوباً وأحزاباً وحكومات، فإن مراجعة تحليلية للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت تعيشها تونس تساعد على فهم أسبابها وخلفياتها.

وفي هذا السياق يأتي هذا الكتاب، وهو ثمرة عمل جماعي شارك فيه نخبة من الباحثين التونسيين والعرب، ليقدم قراءات علمية لتلك الظروف التي وفرت شروطاً موضوعية لقيام الثورة، ولأبعاد هذه الثورة وآلياتها وقواها السياسية والنقابية والشبابية، ولنتائجها وآفاقها المستقبلية.

السعر: ١٧ دولاراً

توزيع:



ISBN 978-9953-0-2271-0

9 789953 022710



ثــورة تــونــس

الأسباب والسياقات والتحديات

ثورة تونس

الأسباب والسياقات والتحديات

امحمد مالكي
حسين الديماسي
سمير المقدسي
سهيل الحبيب
صلاح الدين الجورشي
عائشة التايب
عبد اللطيف الحناشي
عدنان المنصر
عز الدين عبد المولى
كمال عبد اللطيف
لطفي طرشونة
مهدي مبروك
المولدي الأحمر
نور الدين جبنون
وليد حدوق

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ثورة تونس : الأسباب والسياقات والتحديات / امحمد مالكي. . . [وآخ.].
٤٩٦ ص. ؛ ٢٤ سم.
يشتمل على فهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2271-0
١. الثورة التونسية (١٤ جانفي ٢٠١١). ٢. الإصلاحات السياسية ـ تونس. ٣. الإصلاح الاجتماعي ـ تونس. ٤. الديمقراطية ـ تونس. أ. مالكي، امحمد. ب. مؤتمر الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية (٢٠١١ : الدوحة ـ قطر).
322.4409611

العنوان بالإنكليزية
The Tunisian Revolution: Causes, Contexts and Challenges
A Group of Researchers

الناشر




شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب.: ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤١٩٩٧٧٧ فاكس: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤٨٣١٦٥١
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، شباط/ فبراير ٢٠١٢

توزيع



هاتف: ٧٨٦٢٣٣ ـ ٧٨٥١٠٨ ـ ٧٨٥١٠٧ (١ ـ ٩٦١ ـ ٠٠)
الموقع على شبكة الانترنت: http://www.asp.com.lb

المحتويـات

القسم الثاني
سياقات الثورة وأدوارٌ فيها
(الأحزاب والمنظمات والجيش والإعلام...)

القسم الثالث
تحديات الانتقال الديمقراطي
والتفاعلات العربية للثورة

المساهمون

امحمد مالكي

أستاذ العلوم السياسية منذ عام ١٩٧٩، ومدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية، مراكش ـ المغرب. محكِّم لدى عدد من مراكز البحوث والدراسات في تونس والسعودية والبحرين والإمارات ولبنان واليمن.

خبير دراسات لدى البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES)، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، ومن كتّاب الأوراق الخلفية في تقرير التنمية الإنسانية العربية عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

له عدد من المؤلفات القانونية والسياسية، وعشرات الدراسات والمقالات في المجلات العربية الأجنبية. حاصل على جائزتين تقديريتين عربيتين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠ (الأردن والبحرين).

حسين الديماسي

من مواليد قصر هلال في تونس عام ١٩٤٨.

أستاذ جامعي في العلوم الاقتصادية منذ عام ١٩٧٣.

شغل عدة مناصب أكاديمية في تونس؛ منها: عضو المجلس العلمي لمركز الدراسات والبحوث والنشر في كلية الاقتصاد والتصرف في تونس (١٩٧٨ ـ ١٩٨٤)؛ ومدير قسم العلوم الاقتصادية في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية في سوسة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨)؛ وعضو المجلس العلمي في الكلية نفسها (١٩٨٦ ـ ١٩٨٩)؛ وعميد هذه الكلية خلال الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩١.

نشر عددًا من الدراسات والمقالات المتعلقة بقضايا عمالية أساسًا.

سمير المقدسي

حاصل على دكتوراه في الاقتصاد، جامعة كولمبيا في نيويورك، وأستاذ في الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت، منذ عام ٢٠٠٨، زميل كبير متميز في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت منذ عام ٢٠٠٨. المدير المؤسس لمعهد الاقتصاد المالي في الجامعة الأميركية في بيروت، ١٩٨٤ ـ ٢٠٠٧، شغل منصب مدير دائرة الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت عدة فترات، وشغل منصب الرئيس المنتدب للجامعة الأميركية في بيروت ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨.

تولى حقيبة الاقتصاد والتجارة في لبنان عام ١٩٩٢، وكان رئيس قسم في صندوق النقد الدولي في واشنطن ١٩٦٢ ـ ١٩٧٢، وهو عضو مجلس إدارة الشبكة الدولية للتنمية ومقرها في نيودلهي.

له سبعة كتب تناولت أوجهًا متعددة لقضايا التنمية والديمقراطية ودور القطاع الخاص والسياسة المالية والنقدية في لبنان والعالم العربي. صدر له عام ٢٠١١ كتاب بالإنجليزية والعربية (بالاشتراك مع الدكتور إبراهيم البدوي) عنوانه: **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي.** له أكثر من ١٠٠ بحث نُشرت في دوريات دولية محكمة أو في كتب محكمة.

سهيل الحبيب

حاصل على دكتوراه في اللغة والآداب العربية، اختصاص حضارة (فكر عربي حديث ومعاصر)، من كلية الآداب في منوبة (٢٠٠٣).

باحث بخطة أستاذ محاضر في مركز الدراسات الإسلامية في جامعة الزيتونة، تونس.

له عددٌ من المؤلفات، أبرزها: **وصل التراث بالمعاصر: قراءة نقدية في طرح الماركسيين العرب** (١٩٩٨)؛ **وخطاب النقد الثقافي في الفكر العربي المعاصر: معالم في مشروع آخر** (٢٠٠٨) وكتاب **في تشكيل الخطاب الإصلاحي العربي: تطبيقات على الفكر الإصلاحي التونسي** (٢٠٠٩)؛ فضلًا عن مجموعة من الأبحاث والمقالات المنشورة في مجلات عربية مختلفة وكتب جماعية وأعمال ندوات.

صلاح الدين الجورشي

كاتب وصحافي، مقيم في تونس. خبير في شؤون الحركات الإسلامية وقضايا المجتمع المدني.

رئيس منتدى الجاحظ. النائب الأول لرئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ومنسق المجموعة البحثية للشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية، وكذلك منسق شبكة الديمقراطيين في العالم العربي.

عائشة التايب

أستاذة محاضرة في علم الاجتماع في المعهد العالي للعلوم الإنسانية في جامعة تونس المنار منذ عام ٢٠٠٠. حائزة دكتوراه في علم الاجتماع من جامعة تونس الأولى سنة ١٩٩٨. وعملت خبيرة بإدارة التخطيط والبرامج في منظمة المرأة العربيّة في القاهرة. مستشارة لدى عدد من الهيئات الإقليمية والدولية، منها «الألكسو» واتحاد إذاعات الدول العربية، والبنك الدولي والبنك الألماني للتنمية والبنك الياباني للتعاون.

مستشارة مكلّفة بالمشاريع التنموية في الريف التونسي لدى وزارة الفلاحة. ولها عدد من الدراسات والبحوث والمقالات العلميّة المنشورة في تونس وغيرها من البلدان العربية حول علم اجتماع الهجرة والهجرة السرية، وعلم اجتماع التنمية والاقتصاد الموازي، وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، وعلم اجتماع المرأة والنوع الاجتماعي..

عبد اللطيف الحناشي

أستاذ التاريخ المعاصر والآنيّ في كلية الآداب جامعة منوبة ـ تونس، وهو باحث وكاتب متخصص في القضايا العربية.

أصدر كتابين: **المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسيّة: الإبعاد السياسي نموذجًا**؛ **وتطور الخطاب السياسي في تونس إزاء القضية الفلسطينية**؛ إلى جانب مجموعة من الأبحاث حول السياسة العقابية، والقضية الفلسطينية، وقضايا المغرب العربي في دوريات عربية وأجنبية.

عدنان المنصر

أستاذ التعليم العالي في جامعة سوسة. مؤرخ مختص في الفترة المعاصرة.

من مؤلفاته: **المقاومة المسلحة في تونس (١٨٨١ ـ ١٩٣٩)** في جزأين؛ **إستراتيجيا الهيمنة: الحماية الفرنسية ومؤسسات الدولة التونسية** (٢٠٠٣)، **دولة بورقيبة: فصول في الإيديولوجيا والممارسة (١٩٥٦ ـ ١٩٧٠)**، **الخلافات بين الحزب الدستوري والحركة النقابية في تونس: جدلية التجانس والصراع** (٢٠١٠). إضافة إلى عشرات المقالات المختصة والمشاركات في الندوات العلمية المحلية والدولية. وهو ناشط في المجتمع المدني ومدون وكاتب في صحافة الرأي..

عز الدين عبد المولى

باحث ورئيس قسم النشر في مركز الجزيرة للدراسات، حاصل على الماجستير من جامعة السوربون في الفلسفة السياسية والماجستير في العلاقات الدولية من جامعة لندن. يُعد رسالة الدكتوراه في العلوم السياسية حول الإعلام والتحول الديمقراطي في العالم العربي.

له عدد من المقالات المنشورة في الصحف والمجلات العربية من بينها **الحياة والقدس العربي**، وترجم عددًا من الأعمال كان آخرها كتاب **تأثير الجزيرة: كيف يعيد الإعلام العالمي تشكيل السياسة الدولية**، يناير ٢٠١١، كما حرر كتاب **روح الجزيرة** الصادر سنة ٢٠٠٦.

كمال عبد اللطيف

أستاذ الفلسفة السياسية والفكر العربي المعاصر. محاضر في عدد من الجامعات ومؤسسات البحث داخل المغرب وخارجه، عضو مؤسس للجمعية الفلسفية العربية ١٩٨٣، وعضو اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم ٢٠٠٣. عضو فريق تحرير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرابع في موضوع نهضة المرأة العربية ٢٠٠٦. يساهم في الكتابة والبحث والتدريس الجامعي منذ السبعينيات.

له مجموعة من المؤلفات في الفكر السياسي العربي، ويُعنى بتطور المفاهيم داخل حقول وشبكات المعرفة المختلفة وانتقالها.

من أبرز مؤلفاته: **الإصلاح السياسي في المغرب: التحديث الممكن، التحديث الصعب**، ٢٠١١؛ **أسئلة الحداثة في الفكر العربي: من إدراك الفارق إلى وعي الذات** ٢٠٠٩؛ **العرب في مواجهة حرب الصور** ٢٠٠٨؛ **أسئلة النهضة العربية، التاريخ، الحداثة، التواصل** ٢٠٠٣؛ **التفكير في العلمانية** ٢٠٠١.

لطفي طرشونة

أستاذ محاضر في القانون العام بكلّية الحقوق والعلوم السياسية في سوسة ـ تونس. حاصل على دكتوراه دولة في القانون العام، وعنوان أطروحته «اللامركزية واللامحورية في تونس».

متخصص في القانون الدستوري في دول الاتحاد المغاربي والسياسات العمومية وعلم الاجتماع السياسي والقانون العام الاقتصادي والقانون الإداري والعلوم الإدارية.

عضو في وحدة البحث للقانون الإداري في كلّية الحقوق والعلوم السياسية في سوسة، وعضو في الجمعية التونسية للقانون الإداري والعلوم الإدارية. يرئس الجمعية التونسية للتنمية والمساواة.

مهدي مبروك

أستاذ علم الاجتماع في الجامعة التونسية، وباحث مختص في الشباب والهجرة. مقيم حاليًا في تونس. أستاذ في قسم علم الاجتماع في تونس. مناضل حقوقي وعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي التقدمي. أستاذ زائر في جامعات أجنبية، منها: جامعة كامبريدج وجامعة العلوم الإنسانية بباري (Bari)، وعضو مراصد أورو ـ متوسطية لضحايا الهجرة. نشر باللغتين العربية والفرنسية عدة مقالات وكتب حول النخبة، والهجرة، والشباب والمواطنة.

المولدي الأحمر

أستاذ في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في تونس. عمل محاضرًا في كلية الآداب في جامعة الفاتح خلال الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦. متخصص في الشؤون الليبية وتحليل الظاهرة الاستعمارية.

من مؤلفاته: انتقائية التفكك والنمو بالأرياف التونسية (٢٠٠٣). الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا (٢٠٠٩).

ترجم عددًا من الكتب وشارك في العشرات من الندوات والمؤتمرات.

نور الدين جبنون

أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج تاون الأميركية. حائز شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة باريس الأولى السوربون عام ١٩٩٦. حصل على عدة شهادات من مركز الدراسات الإستراتيجية في الشرق الأدنى وجنوب شرق آسيا، وجامعة الدفاع الوطني في واشنطن (٢٠٠٢)، وشهادة من المعهد الوطني لدراسات الدفاع، باريس ٢٠٠٠، وشهادة من مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية.

له عدد من الدراسات المتخصصة في قضايا الدفاع والأمن في منطقة البحر المتوسط.

وليد حدوق

من مواليد جزيرة جربة التونسية عام ١٩٨٧.

نال شهادة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال، ثم شهادة الماجستير من معهد الدراسات الاقتصادية والتجارية العليا في فرنسا.

عمل في مصارف تونسية وفرنسية في مجال الرقابة المالية والشفافية، كما ساهم في برنامج للتمويل الاجتماعي في دولة الكامرون.

كتب عدة مقالات وبحوث في الشأنين الاقتصادي والسياسي في تونس والعالم العربي.

ملخّص تنفيذي

لا تزال الثورة التونسية تشغل الباحثين، وسوف نحتاج إلى وقت أطول لتقويم خلفياتها وماجرياتها وإسقاطاتها على الوضع العربي عمومًا. فهي أولى الثورات العربية، وهي تشكّل، بمعان عدة، ليس منطلقها فحسب، بل نموذجها الذي تجري مراقبته وترقّب احتمالات نجاحه عربيًا.

وفي إطار عمله البحثي ورسالته العلمية في تحليل أوضاع الوطن العربي وصوغ احتمالات التطور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي فيه، تابع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الثورة والانتفاضات العربية عام ٢٠١١، وما زال يتابعها بالبحث والتوثيق، ويجري خلال هذه العملية حوارات واسعة بين باحثي الوطن العربي ومثقفيه.

يتألف هذا الكتاب من مجموعة أوراق قدمت في مؤتمر علمي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في ١٨ ـ ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١١ تحت عنوان «الثورة والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية»، وقد تميز هذا المؤتمر ليس بالأوراق العلمية الرصينة التي أعدها له باحثون عرب جاءت أغلبيتهم من تونس فحسب، بل بمشاركة شبّان مثقفين كانوا ناشطين في الثورتين المصرية والتونسية أيضًا، فقدم هؤلاء الشبّان شهادات حية عن تجاربهم في كلتا الثورتين. وكان لشهادات الناشطين الشبّان الحيّة وتفاعلهم مع الباحثين أثر بالغ أدى إلى إعادة صوغ بعض الأوراق. فضلًا عن ذلك، عقدت أثناء المؤتمر جلسة مطولة مع قادة الأحزاب التونسية. وكان المركز قد عقد قبل ذلك بثلاثة أشهر (٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، أي بعد انتصار الثورة بأيام، ورشة عمل في الدوحة بمشاركة أكاديميين وصحافيين ونقابيين.

هذا الكتاب هو إذًا حصيلة بحث علمي فردي وحوار وجدل بين باحثين أخذوا وقتًا كافيًا لإعداد أوراقهم، وجرى تحكيمها بحسب الأصول المرعية في مركز أبحاث أكاديمي. ولم يتم نشر المداخلات السياسية والنقابية وغيرها، للحفاظ على الطابع البحثي لهذا الكتاب المهم. وفي ما يلي نعرض لفصول الكتاب على شكل ملخص تنفيذي:

في الفصل الأول كتب **لطفي طرشونة** بحثًا بعنوان «منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة ١٤/ ١/ ٢٠١١». ويقدم هذا الفصل تعريفًا أوليًا للنظام التسلطي فيصفه بأنه النظام الذي لا تتوافر فيه معايير الديمقراطية والتعددية وتداول السلطة سلميًا، لكنه يختلف عن النظام الشمولي الذي يسعى، استنادًا إلى تصور أيديولوجي، إلى القضاء على جميع مظاهر الاختلاف والتعددية، وإلى إقامة مجتمع سياسي أساسه الوحدة الشاملة في جميع المستويات السياسية والفكرية والثقافية وحتى العرقية. وهو يرى، اعتمادًا على كتابات جان خوان لينز، أن من غير الممكن مساواة النظام التسلطي بالنظام الشمولي؛ فالنظام التسلطي يعترف بتعددية محدودة، ويسمح، بحدود ضيقة، في التعبير عن الاختلاف والتنافس على السلطة من خلال انتخابات دورية، ويمارس بعض أساليب النظام الشمولي، لكن من دون الاتكاء على تصور أيديولوجي يهدف إلى القضاء على الاختلاف والتعددية.

وفي الحالة التونسية، يعتقد الكاتب أن تونس كانت من بين الدول العربية الأكثر تأهيلًا لتحقيق الانتقال نحو الديمقراطية، وكانت تحتل الموقع التاسع بين الدول التسع والثلاثين في العالم التي بلورت الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي في تسعينيات القرن العشرين. غير أن بنية النظام التسلطي في تونس حالت دون ذلك، ويرجع السبب في ذلك إلى التضارب بين المؤشرات الدافعة إلى الانتقال نحو الديمقراطية، واستقرار التسلط الذي طوّر قدرات فائقة على المناورة، وعلى إعادة إنتاج نفسه مع المحافظة على خصائصه الهيكلية. ويرى الكاتب أن جذور الفكر الإصلاحي الليبرالي التحرري في تونس تمتد إلى القرن التاسع عشر، وأنها تبلورت في أفكار خير الدين التونسي والطاهر الحداد وغيرهما. وهؤلاء رأوا أن تخلف العالم

العربي سببه الاستبداد، ويكون الخلاص، إذًا، بالانخراط في الفكر الدستوري الديمقراطي. وكان «عهد الأمان» الذي صدر في تونس سنة ١٨٥٧ أول إعلان لحقوق الإنسان، كذلك كان دستور ١٨٦١ أول دستور في العالم العربي.

انطلاقًا من هذه المقدمات، وبعد تناوله المرحلة البورقيبية، حاول الكاتب أن يتوقف على أهم عناصر المنظومة التسلطية للنظام السياسي التونسي في مرحلة زين العابدين بن علي، وأن يحلل مرتكزات النظام التسلطي وآليات هذا النظام أيضًا. وفي هذا الميدان رأى أن النظام التسلطي يقوم على قاعدتين: النظام الرئاسي والمركزية الإدارية. أما آليات النظام التسلطي فهي تعتمد مجموعة من الوسائل القانونية وغير القانونية مثل التحكم بمنظومة الإصلاح السياسي، والتحكم بمنظومة الانتخابات، والهدف من ذلك كله هو البقاء في السلطة. ولتحقيق هذا الهدف أبدع النظام التونسي في عهد زين العابدين بن علي في التلاعب بالنصوص الدستورية والقانونية، فكان يلجأ إلى تعديل الدستور للانقلاب على الدستور، ولخرق الأحكام الدستورية.

أما الفصل **الثاني** فيحتوي على بحث قدمته الباحثة **عائشة التايب** بعنوان «الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية». تؤكد الكاتبة، منذ البداية، أن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في الثورة التونسية، على أهميتها، ليست الصانعة الوحيدة للثورة حتى لو ظهرت كعنوان بارز لها. وفي سياق تحليل الأحداث التونسية تقارن الكاتبة الحركة الاحتجاجية التي اندلعت في بلدة سيدي بوزيد، والتي تطورت إلى ثورة شاملة، بحركات احتجاجية مماثلة شهدتها بعض المناطق التونسية في السنوات التي سبقت ٢٠١١، وكان بعضها أكثر حدة وأطول نفسًا من أحداث سيدي بوزيد، لكنها لم تتطور إلى ثورة شاملة، مثل أحداث منطقة الحوض المنجمي وأحداث مدينة بن قردان الحدودية.

عرضت الكاتبة للسياسة الاقتصادية التي انتهجها زين العابدين بن علي منذ سنة ١٩٨٧، والتي أقدمت على تعزيز آليات السوق، وتحرير التجارة الخارجية والاستثمار من القيود الإدارية والجبائية، ودفع المبادرة الخاصة

إلى الأمام. وجاءت هذه الإجراءات في سياق اندماج الاقتصاد التونسي في السوق الدولية من خلال الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وقد حقق الاقتصاد التونسي من جراء ذلك نموًا بلغ نحو ٤،٦ في المئة في الفترة ما بين ١٩٧٨ و٢٠٠٦، وخفضًا في الديون الخارجية بلغ ٤٩ في المئة. لكن السياسة الاقتصادية هذه أوجدت جملة من الضغوط على الاقتصاد الوطني تجسدت في ارتفاع معدلات البطالة، واختلال التوازن التنموي بين المناطق التونسية، وارتفاع نسبة الضرائب، الأمر الذي أدى إلى اتساع شريحة غير المستفيدين من ذلك النمو، أي فئة العاطلين من العمل، ولا سيما حملة الشهادات الجامعية منهم. ووجدت الدولة نفسها غير قادرة، بل عاجزة، عن استيعاب تدفّق طالبي العمل من مختلف الاختصاصات المهنية. ومع ذلك فإن الإحصاءات أشارت إلى ارتفاع متوسّط الدخل الفردي من ٩٦٠ دينارًا في سنة ١٩٨٦، إلى نحو ٤ آلاف دينار في سنة ٢٠٠٦، أي أنه تضاعف أكثر من أربع مرات، وهو ما يعني ارتفاع القدرات الشرائية للمواطنين. وقد أشارت الإحصاءات نفسها إلى انخفاض عدد الفقراء في تونس من ٧،٧ في المئة من عدد السكان في سنة ١٩٨٦ إلى ٣،٨ في المئة في سنة ٢٠٠٧، ووضع **تقرير التنمية البشرية** الصادر من برنامج الأمم المتحدة للتنمية في سنة ٢٠١٠ تونس في المرتبة السابعة بين البلدان الأسرع التي حققت التقدم في التنمية البشرية. لكن هذه الأرقام كانت تخفي واقعًا آخر قوامه العوز والبطالة وقصص قوارب الموت وأخبار غرق الشبان في البحر وهم يحاولون، بالهجرة غير المشروعة، الفرار من البطالة التي انتشرت بقوة في المناطق الداخلية من البلاد. وتخلص الكاتبة إلى القول إن ثورة تونس لم تكن ثورة مطلبية اجتماعية فحسب، بقدر ما كانت ثورة سخط اجتماعي انفجر لدى الفئات المقصية والمهمشة ضد تحكم أقلية في شؤون البلاد.

في مجال الخلفية الاقتصادية الاجتماعية للثورة أيضًا كتب **وليد حدوق** الفصل الثالث بعنوان «الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية ـ الاجتماعية». ويناقش الكاتب في هذه الدراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة قبل اندلاع الثورة، ويحلل السياسات الاقتصادية التي انتهجتها تونس في عهدي الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن

علي، والتي أدت إلى مأزق حقيقي، وإلى انسداد إمكانية النظام السياسي وبنيته الهيكلية في استيعاب الشبان من خريجي الجامعات. وتناول الكاتب ظاهرة الفساد في عهد زين العابدين بن علي وتأثير ذلك كله في الطبقة الوسطى، وتدهور أحوالها المالية والاقتصادية.

يقارن الكاتب «ثورة الخبز» التي اندلعت في سنة ١٩٨٤ للمطالبة بتحسين الأحوال المعيشية، والتي لم تتطور إلى المطالبة بالإصلاح السياسي، بالثورة الأخيرة التي بدأت باحتجاجات ذات طابع اقتصادي واجتماعي، لكنها تطورت إلى تغيير النظام السياسي كله. ويرى الكاتب أن مظاهر الفساد وارتفاع البطالة واختلال توزيع الثروات بين المناطق الساحلية والداخلية تعود إلى السياسات التي رسخها الحبيب بورقيبة، والتي ظهرت آثارها في عهد زين العابدين بن علي.

يعرض الكاتب للمراحل الاقتصادية الثلاث التي شهدتها تونس منذ الاستقلال، وتمتد المرحلة الأولى من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٧٠، وفي أثنائها شهدت تونس بناء مؤسسات الدولة، وإرساء قواعد النظام التعليمي والصحي، وخوض التجربة الاشتراكية الدستورية (التعاضدية) التي انتهت إلى الفشل، وإلى إقالة الوزير أحمد بن صالح. وتمتد المرحلة الثانية من سنة ١٩٧٠ حتى نهاية عهد بورقيبة في سنة ١٩٨٧ حيث شهدت هذه المرحلة انفتاحًا اقتصاديًا كان من شأنه ظهور الاختلالات بين مناطق الساحل ومناطق الداخل، الأمر الذي أدى إلى ظهور حركات احتجاجية كان للنقابات فيها شأن مهم. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة زين العابدين بن علي التي جرى التركيز في خلالها على الاصلاحات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية وغير ذلك. لكن الوساطة بين الرأسمال الأجنبي والسوق المحلية، وامتيازات الاستثمار في الداخل تركّزت في العائلات والأوساط المقرّبة من زين العابدين بن علي، ما جعل الاقتصاد التونسي ينتقل من هيمنة الدولة إلى احتكار العائلات المتنفّذة سياسيًا والتي كانت تحمي نفسها ومصالحها بالأجهزة الأمنيّة. ثم تناقش هذه الدراسة الخلفيّات الاقتصاديّة والاجتماعيّة للثورة التونسية في محورين: يتناول الأول السياسة التنموية التي اتُبعت منذ بداية سبعينيات القرن العشرين، وتأثيرها في

سوق العمل، وآثارها المتفاوتة بين المناطق التونسية، ويتناول الثاني اقتران الاستبداد السياسي بالنفوذ المالي. أما الإشكاليّة التي تطرحها هذه الدراسة فتتعلق بتطور المطالب الاقتصادية والاجتماعيّة إلى مطالب سياسية. وتحاول الدراسة، فضلًا عن ذلك كله، تحليل الفجوة بين مؤشّرات النمو العالية التي كانت متداولة في التقارير الدوليّة، وبين ما كشفت عنه الثورة التونسيّة من مؤشرات مختلفة، علاوة على اقتران الاستبداد السياسي بالفساد المالي كآلية لاستمرار هذا النهج طوال ٢٣ سنة متواصلة.

بعد محور خلفيات الثورة مباشرة يتناول الباحث **المولدي الأحمر** في الفصل الرابع موضوع الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية. وقد اهتمت هذه الدراسة بالكشف عن الأسس الانثروبولوجية التاريخية والسوسيولوجية التي أطلقت ثورة اتسمت بمظهرين: سلميّتها وجماهيريّتها. ويرى الكاتب، في معرض تفسيره لهذه الظاهرة، أن هناك عمقًا تاريخيًا لطريقة حل الصراع السياسي في تونس من خلال فكرة العقد الاجتماعي، علاوة على أن اتساع الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أنزلها النظام السابق بالشعب التونسي جعلت من شعارات الكرامة والعدالة والحريّة والديمقراطيّة والحقّ في العمل تحظى بالانتشار الكبير. وفي معرض تحليل ظاهرة الثورة التونسية يجهد الكاتب في الإجابة عن سؤالين: كيف يمكن تفسير الطابع السلمي والمدني للثورة، وكيف يمكن تفسير انخراط معظم الفئات الاجتماعية فيها. وفي هذا الميدان يقول إن الحل الذي اهتدت إليه المجتمعات الأوروبيّة والأميركيّة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو العقد الاجتماعي والدستور من الناحية النظرية، ومؤسسات الدولة الليبرالية من الناحية التطبيقية. ويعيد الكاتب التذكير بأن التونسيين لم يكونوا بعيدين من هذه الأفكار منذ أن قاموا في سنة ١٨٥٧ بأول محاولة في العالم للانتقال من وضع تدار فيه الأزمات السياسية بالقوة والغلبة، إلى وضع يُحتكم فيه إلى ميثاق أو «عهد أمان» ينص على حقوق جميع الأطراف وواجباتهم. ومع أن هذا المشروع فشل بعد انتفاضة البدو في سنة ١٨٦٤، وبعد التعثّر الذي أصاب إصلاحات خير الدين باشا، ثم وقوع الاحتلال الفرنسي في سنة ١٨٨١، إلا أن ذلك الوعي التاريخيّ عاد ليتجسّد في أول حزب سياسي في تونس، وهو «الحزب الحر الدستوري» الذي ظهر في سنة

١٩٢٠. وقد ظل الوعي بأهميّة الدستور موجودًا على الرغم من أن دولة الباي في القرن التاسع عشر، والدولة الاستعماريّة في القرن العشرين، ودولة الاستقلال خلال نصف القرن الماضي لم توفّر للتونسيين حرية التعبير والحق في ممارسة السياسة أو الثقافة بعيدًا من المراقبة وعن تدخّل السلطات. ولعل هذا الوعي كان سببًا في السمة الرئيسية لهذه الثورة، أي السلمية.

أما جماهيريّة الثورة فتعود، بحسب الكاتب، إلى أن معظم الفئات الاجتماعية كان قد أصابها الضرر من السياسة العامّة لحكم زين العابدين بن علي، ولأن النخبة الحاكمة تحوّلت إلى مجموعة ضيّقة من الأفراد والعائلات والشركاء ممن فقدوا أيّ اتصال بالناس ومشكلاتهم. ولهذا كان وقود الثورة شبانًا ذوي ثقافة ريفيّة متّصلة بالتاريخ البدوي في المناطق الداخلية، وهؤلاء كانوا محرومين من التفاعل الإيجابي مع الحياة الحضريّة، ومحرومين أيضًا من تكوين عائلات وفق معايير المجتمع، وكانوا يمضون جلّ أوقاتهم في مقاهي المدن يلتقطون أخبار العمل، ويتحدّثون عن مغامرات المهاجرين غير الشرعيّين إلى أوروبا. وقد ترافق ذلك كله مع انحسار دور الحزب الدستوري في تزويد الدولة بالنخب السياسية، وفي إبقاء حبل الاتصال موصولًا مع الشعب، وتحول إلى مؤسسة سياسيّة نفعية. ويخلص الكاتب إلى القول إن الثورة التونسية لم تكن عفوية إلا عند انطلاقتها الأولى، ثم تلقّفتها قوى سياسية مضطهدة، وجمعيّات نقابيّة متمرّدة على الاتحاد التونسي للشغل، ونقلتها إلى المدن الكبيرة.

في الفصل الخامس يستعرض الباحث **حسين الديماسي** الأهمية الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى في تونس، فيرى أن الثورة التونسية نتجت من تفاعل الطبقة المسحوقة (عاطلين من العمل ومهمّشين... الخ) والطبقة الوسطى بمختلف شرائحها، وأنّ هذا التفاعل يمثّل ظاهرة فريدة، إذ إن الطبقة الوسطى نادرًا ما تتطلع إلى تغيير جذري للواقع حتى وهي تتطلّع إلى حياة أفضل. غير أن هذه الطبقة تعرضت للتآكل خلال الخمس والعشرين سنة الماضية من جراء ما سُمّي «برنامج الإصلاح الهيكلي» الذي ينص على تخلي الدولة عن دورها في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي أدّى بالتدريج إلى انحسار موقع الطبقة الوسطى وظهور نواة اجتماعية جديدة مثل المافيا

استحوذت على جزء مهم من الثروة. وترافق ذلك مع جمود الأجور وارتفاع الضرائب ثم، وهو الأخطر، وقف الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والأسمدة والأعلاف مع تجميد أسعار المنتجات الزراعيّة ما أدّى إلى إفقار الفلّاحين. وإلى جانب ذلك كلّه ما عاد التعليم وسيلة إلى الترقّي الاجتماعي، الأمر الذي دفع المتخرجين إلى البطالة. وهذا ما يفسر ـ بحسب الكاتب ـ انحياز الطبقة الوسطى إلى الثورة، وهو يقترح، لتجنب انتفاضات شعبية أخرى في السنين المقبلة، الاتفاق على ميثاق اجتماعي يحمي الطبقة الوسطى من الاندثار.

في الفصل السادس يجري الباحث **مهدي مبروك** ما يسميه قراءة أولية في الخلفية الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية، وهذه القراءة تبحث في ما يمكن اعتباره عوامل ثقافية ونفسية ولا تكتفي بالعوامل الاقتصادية الاجتماعية في تفسير خلفية الثورة. وهي تعرض لتاريخ الانتفاضات والاحتجاجات الاجتماعية خلال عهد الدولة الوطنية، فيذكر الكاتب أحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨، يوم واجهت السلطة بالسلاح الاحتجاجات النقابيّة التي قادها «الاتحاد العام التونسي للشغل»، وانتفاضة ١٩٨٤، واحتجاجات الحوض المنجمي في سنة ٢٠٠٨، وأحداث بن قردان في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، علاوة على المواجهة الأمنيّة والسياسيّة التي اندلعت بين النظام وحركة النهضة في سنة ١٩٩١، والمواجهة المسلحة مع المجموعات القاعدية التي عُرفت بـ «أحداث مدينة سليمان». ورأى الباحث أن حالة الاحتجاج التي انطلقت من سيدي بوزيد ما كانت لتحدث لولا الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية في تونس وشيوع ثقافة انتحارية تبخس الحياة حقها وتستسهل الموت لدى الشبان العاطلين من العمل.

قصارى القول، إن الثورة التونسية لم تكن ناجمة ـ بحسب الكاتب ـ عن الأسباب الموضوعية وحدها، لأنها مجرد مقاربة سببية تبقى قاصرة في فهم هذا التحول، بل كانت ناجمة أيضًا عن مناخ ثقافي ونفسي ملائم للثورة تجسد في نظام أمني متغوّل من جهة، وفي جموع منفلتة المشاعر ذات فيضان عاطفي أتاح للخيال المرتجل أن يكتسب عفوية خلّاقة ربحت المعركة، ليس وَفْقَ منطق الأهداف المسبقة أو السيناريوهات المعدة سلفًا،

بل وفق منطق الجولات والضربات والرفع المتدرج للسقف الاحتجاجي.

ويتطرق الباحث **عبد اللطيف الحناشي** في الفصل السابع إلى الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، فيرى أن الثورة التونسية كانت تفتقر إلى قيادة سياسية تحرك الناس وتوجههم نحو أهداف محددة. لكن هذه النتيجة لا تمنع القول إن كثيرًا من كوادر الأحزاب التونسية ساهمت في الثورة، وشاركت في توجيه مساراتها، ولا سيما كوادر «الاتحاد العام التونسي للشغل». وللبرهان على فرادة هذه الثورة من حيث عفويتها وسلميتها وافتقارها إلى قيادة سياسية موجِّهة سعى الكاتب إلى معالجة حدود مساهمة الأحزاب والمنظمات التونسية في الثورة. ولهذه الغاية حاول العودة إلى جذور هذه الثورة وإلى الأوضاع التي ساعدت في اندلاعها، ثم تناول الخريطة الحزبية في تونس وموقع الأحزاب التونسية في الحياة السياسية، ثم ركّز البحث على حدود الدور الذي لعبته هذه الأحزاب في الثورة.

يقسّم الكاتب الأحزاب السياسية في تونس إلى: أحزاب قانونية (منها ما هو متحالف مع حزب «التجمع الدستوري الديمقراطي» ومنها ما يعتبر من الأحزاب المعارضة غير الموالية للحكومة)، وأحزاب غير قانونيّة. ويقدّم في هذا الميدان لوحة متكاملة لهذه الأحزاب، علاوة على المنظمات المهنيّة كالاتحاد العام التونسي للشغل والهيئة الوطنيّة للمحامين ونقابة الصحافيين ومنظّمات حقوق الإنسان... الخ. أما في شأن دور هذه الأحزاب في الثورة فيعتقد الكاتب أن هذه الأحزاب كان لها شأن كبير في تجذير خطاب الثورة وتوسيع قاعدتها الاجتماعية وانتشارها الجغرافي، ولا سيما كوادر الأحزاب الماركسية والقومية الذين كان لهم شأن مركزي في صوغ الشعارات، وفي توجيه الجماهير إلى حيث يجب أن تحتج وترفع الشعارات.

ولاحظ الباحث أن ثمّة أحزابًا ذات حجم عددي محدود لكن كانت لها فاعليّة مهمّة إبّان الثورة. وهذه الأحزاب منشطرة بين اتّجاه جذريّ مثل حزب «المؤتمر من أجل الجمهورية» و«حزب العمال الشيوعي»، واتجاه إصلاحي مثل «الحزب الديمقراطي التقدمي» و«حركة التجديد». ويختم الكاتب بحثه بالنتيجة التالية: إن الثورة التونسية لم تكن ثورة شبّان

فحسب، بل ثورة الشعب التونسي كله، وشاركت فيها الأحزاب والمنظمات السياسية والمهنية المعارضة.

في الفصل الثامن يستعرض الباحث **صلاح الدين الجورشي** المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة، ويعتقد أن الثورة التونسية أعادت الاعتبار إلى الأحزاب السياسية التونسية التي وجدت نفسها، بعد فرار زين العابدين بن علي، في صدارة الأحداث الجديدة وتواجه تحديًا صعبًا، ولا سيّما أنها تعاني ضعفًا مزمنًا من جراء الاستبداد الذي رزحت تحته تونس طوال العهد البورقيبي، والذي ازداد كثيرًا في عهد زين العابدين بن علي. ويناقش الكاتب العوامل التي أدّت إلى ضعف الأحزاب التونسية مثل أزمة اليسار وتعثر التيار الليبرالي، وانتقال الحركة الإسلامية من المرحلة الدعوية إلى مرحلة التشكل في حزب سياسي، الأمر الذي أدى إلى إقحامها في مواجهات مع السلطة استنزفت طاقتها، علاوة على سياسة الاحتواء التي مارسها نظام بن علي، والتي تراوحت بين المحاصرة التشريعية والقمع المنهجي.

ويقول الكاتب إن الأحزاب التونسية لم تكن على موعد مع الثورة، ولم تكن الثورة واردة على جدول أعمالها؛ فقد ولدت الثورة من دون قيادة، ولم يكن خلفها أي حزب من الأحزاب، بل إنها بدأت كحركة احتجاجية يائسة، ما أطلق الشرارة الأولى. لكن ذلك لا يعني أن الثورة جاءت من فراغ، وأنها اندلعت من غير مقدّمات. ثم ينتقل الكاتب إلى وصف الخريطة الحزبية بعد انهيار نظام بن علي ليصل إلى تعداد تحديات المرحلة المقبلة التي تواجهها الأحزاب، فيحصر هذه التحديات بثلاثة عناصر هي: التشتت (حيث قفز عدد الأحزاب من ١٢ حزبًا إلى ٤٢ حزبًا حتى الآن)، وضعف ثقة الناس بالأحزاب، ومشكلة غموض الشعارات الحزبية وغياب البرامج السياسيّة.

في الفصل التاسع يكتب الباحث **عدنان المنصر** عن «الاتحاد العام التونسي للشغل: جدلية السياسي والاجتماعي» ليتناول جدلية العلاقة بين النضال السياسي والنضال الاجتماعي في مسيرة «الاتحاد العام التونسي للشغل»، وهو أعرق نقابة في تونس، خصوصًا أن هذا الاتحاد كان له شأن

مهم في أحداث الثورة. وعرض الكاتب لتاريخ الحركة النقابيّة التونسية قبل تأسيس «الاتحاد العام التونسي للشغل» في سنة ١٩٤٦، ولاحظ أن نضال الاتحاد كان متلائمًا مع النضال السياسي الذي قاده الحزب الدستوري في سبيل الاستقلال، وأن أولى العمليات العسكرية التي فجّرت الثورة ضد الاحتلال الفرنسي قام بها نقابيون كانوا، في الوقت نفسه، أعضاء في الحزب الدستوري. وفي العهد الاستقلالي بدأت المهمات تختلف كثيرًا عمّا كانت عليه في عهد الاستعمار، ذلك أن الاتحاد الذي كان يمارس مهمّات اجتماعيّة ونضاليّة سياسيّة، تحوّل بعد الاستقلال إلى النضال الاجتماعي، وترك للحزب الدستوري أعباء السلطة. لكن الافتراق بين نظام بورقيبة والاتحاد بدأ يتّسع، شيئًا فشيئًا، ولا سيّما في أثناء خلافه مع أحمد بن صالح. ومهما يكن الأمر فإن الحركة النقابية التونسية ولدت مع الحزب الدستوري في عشرينيات القرن العشرين، الأمر الذي جعل الحزب يتحكم بسياساتها ويوجهها في معظم الأحيان. لكن هذا الأمر انقلب في بعض الحالات عندما استطاع الاتحاد العام التونسي للشغل أن يوجّه الحكومة إلى اعتماد سياسات اقتصاديّة واجتماعيّة معيّنة.

الباحث **عز الدين عبد المولى** يتطرق إلى موضوع اثار نقاشًا واسعًا بين الباحثين هو موضوع الإعلام في ثورة الشعب التونسي. وهو يرى أن الإعلام التونسيّ، خصوصًا الإعلام الجديد على وجه الدقة، لم يكن مجرّد ناقل للأحداث، وإنما تحول إلى أحد محركات الثورة، فأسهم بفاعليّة ملحوظة في تشكيل وعي جديد لمجاميع الناشطين من حيث ربط بعضهم ببعض وتنسيق حركاتهم الميدانية.

ويركّز هذا الفصل (العاشر) على دور الإعلام الجديد في إيجاد بيئة اتصاليّة كانت أنماط التواصل الاجتماعي والسياسي تتغيّر فيها باستمرار، ويستخدم مقاربة نقديّة لدور الإعلام في نظريات التحول الديمقراطي، وعلاقة الإعلام بالتغيّر السياسي، ثم يرصد أحداث الثورة التونسية في الإعلام التقليدي والإعلام الجديد ليستخلص محتوى الإعلام الجديد وأثره في تشكيل الوعي الثوري، لينتقل إلى دراسة الإعلام الجديد ذي الطبيعة التعددية، والذي تحول إلى قوة تأثيرية كبيرة من جراء روح الديمقراطية التي

يتمتع بها باعتباره إعلامًا للأفراد بالدرجة الأولى خلافًا للإعلام التقليدي الذي هو إعلام يهدف إلى التحكّم بالرأي العام. ويخلص الكاتب إلى الاستنتاج أن الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب ما عادت مجرد وسائط إعلامية لبث الأخبار ونقل المعلومات فحسب، بل صارت وسيلة لها قدرة على التعبئة والتنظيم في الوقت نفسه.

في الفصل الحادي عشر يتطرق الباحث **نور الدين جبنون** إلى دور الجيش في الثورة التونسية. فيرى أن دراسة الموقف الإيجابي الذي وقفه الجيش من الثورة التونسية لا يمكن فهمه إلا بقراءة تطوّر العلاقات المدنيّة ـ العسكريّة في إطار الدولة التونسية الحديثة، حيث تطورت هذه الدولة مستندة على حكومة ذات طابع مدني، ومؤسسة عسكرية ذات طابع احترافي. ويلاحظ الكاتب أن معظم الجيوش في البلدان العربية لم تكن محايدة في شأن العمليّة السياسيّة، بل كثيرًا ما كانت المحرك الأساس لها. وهذه الدراسة محاولة لفهم العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية التي انفرط عقدها في لحظة الأزمة، وأدّت إلى خروج أحد أطراف هذه المعادلة التي استمرت متينة منذ استقلال تونس في سنة ١٩٥٦.

ويسرد الكاتب في هذه الدراسة تطوّر العلاقات المدنيّة ـ العسكريّة في إطار الدولة التونسية الجديدة، ويتحدث عن بنية الجيش التونسي الذي كان ضبّاطه يتحدّرون من الطبقة الوسطى، ومن منطقة الساحل، ومن ضواحي تونس، بينما ظلّ أبناء مناطق الوسط والجنوب بعيدين من المراكز العليا في الجيش بسبب الصراع الدموي الذي اندلع بين جناحي الحزب الدستوري الحرّ اللذين تزعمهما كل من بورقيبة وصالح بن يوسف. وهكذا كان الجيش متجانسًا نسبيًا من حيث الانتماء الجهوي، وقوامه الضباط من ذوي الرتب العالية، في حين كان معظم الضباط من ذوي الرتب الصغيرة وصف الضباط ورجال الجيش يتحدّرون من المناطق الداخليّة المهمّشة.

في الفصل الثاني عشر يتطرق الباحث المغربي **كمال عبد اللطيف** إلى البعد العربي للثورة التونسية تحت عنوان «الحدث التونسي وأسئلة الإصلاح السياسي العربي»، فرأى أن أحداث الثورة التونسية التي انتقلت إلى المدن

والقرى في معظم البلدان العربية أعادت الاعتبار إلى السياسة والعمل السياسي، وأطلقت فكرة الإصلاح التي اتجهت إلى إنجاز تعاقدات سياسية جديدة لدعم المشروع الإصلاحي الديمقراطي المجمَّد والمعطّل في كثير من البلدان العربيّة. وفي جميع الأحوال فإن طريق التغيير بات الآن متاحًا للسير فيه، وحالة الانسداد السياسي التي كانت ملازمة للخطاب السياسي العربي قد رُفعت. ولاحظ الكاتب أن الفاعلين الأساسيين في إطلاق الشرارة الأولى للثورات العربية لم يكونوا من محترفي العمل السياسي الراديكالي، بل جاؤوا من قلب المجتمع الذي قدّم بصموده فعلًا تاريخيًا مولِّدًا لآفاق جديدة في العمل السياسي. ويعتقد الكاتب أن الحدث التونسي يندرج في سياق الإصلاح السياسي العربي المبتور، وينبغي أن يُفهم في إطار الانتفاض على بؤس العمل السياسي العربي كما تجلى في العقدين الأخيرين. ويبدو أن الكاتب يتحفظ نوعًا ما عن إدراج ثورتي تونس ومصر في سياق الانتقال إلى الديمقراطية، ويعتقد أن ما حصل في مصر وتونس يندرج في أفق يشي بإمكان التحوّل إلى الديمقراطية. وبناء على ذلك، يقول الكاتب، يصبح من الصعب إعلان بعض المواقف الإيجابية المطلقة مما حصل في تونس ومصر، وما يحصل في ليبيا واليمن وسورية والمغرب لأن جوانب كثيرة مليئة بالألغام والألغاز كنوعيّة التدخل الذي تمارسه التفاعلات القومية والإقليمية والدولية في الحدث وفي طبيعة تحوّله.

في الفصل الثالث عشر يتناول الباحث المغربي في القانون الدستوري **امحمد المالكي** موضوع الأسس الدستورية للجمهورية التونسية الثانية، فيتصدى في هذا المبحث لاقتراح مجموعة من الأسس الدستورية التي يجب أن تقوم عليها الجمهورية التونسية الجديدة. وهو يرى أن الثورة التونسية يجب أن تشكل قطيعة مع ما سبقها، وتلغي الدستور وتضع دستورًا جديدًا يعكس خيارات الناس وتوافقاتهم. ويحلل هذا المبحث الأسس الدستورية للجمهورية الثانية، ويناقش الآراء المختلفة في شأن النظام السياسي المقبل كخيار النظام الرئاسي أو النظام البرلماني، ويقارن ذلك بالدستور الفرنسي وبالدستور التونسي الذي كان معمولًا به في عهد بورقيبة وفي عهد بن علي والذي يمنح الرئيس مكانة تفوق مكانة السلطات الدستورية الأخرى؛ سلطات تكاد تلغي السلطة التشريعية، وتجعل السلطة التنفيذية أداة لمؤسسة

الرئاسة وليست سلطة دستورية قائمة بذاتها. وفي هذا السياق يقترح الكاتب إقرار قواعد تأسيسيّة للنظام المقبل وللدستور المقبل مثل قاعدة انبثاق الحكومة من الأغلبيّة البرلمانيّة، ومنح الحكومة صلاحيّات تجعلها قادرة على إدارة السياسة العامة للدولة وليست مجرد جهاز تنفيذي لرئيس الدولة، وتطوير المؤسسة التشريعية كي تصبح قادرة على إنجاز وظيفتها التمثيلية في التشريع والرقابة وصيانة حقوق الإنسان، واحترام مبدأ فصل السلطات، والاعتراف مجددًا بأن القضاء سلطة مستقلة. ويخلص الكاتب إلى القول: إذا كان أعضاء المجلس القومي التأسيسي وضعوا وثيقة دستورية لتكريس مقومات شرعية ما بعد الاستقلال، أي تأكيد مضامين العقد الاجتماعي التي أفرزتها سيرورة الانتقال من الاحتلال إلى الاستقلال، وفي مقدمها سيادة نظام الحزب الواحد، وكارزميّة الحبيب بورقيبة، فإن المجلس التأسيسي الجديد مطالب بكتابة دستور حديث على أُسس مغايرة بحيث يشكل قطيعة مع تجربة نصف قرن من الممارسة الدستورية والسياسية.

في الفصل الرابع عشر مساهمة عربية أخرى هي مساهمة الباحث اللبناني **سمير المقدسي** في تفسير العجز الديمقراطي العربي وعوامل التحول إلى الديمقراطية.

يتساءل الكاتب، في ضوء انتصار الثورتين التونسية والمصرية، هل في الإمكان القول إن سنة ٢٠١١ ستكون السنة الفاصلة بين عهدين عربيين: عهد الأوتوقراطية، وعهد التحول إلى الديمقراطية؟ غير أن الكاتب يعترف بأنه لا يملك الجواب، ولا يرغب في التنبؤ به، بل سيتطرق إلى أسباب تعثر التحول إلى الديمقراطية في العالم العربي، وما هي العوامل المؤثرة في دفع هذا التحول إلى الأمام في المستقبل.

يرى الكاتب أن الصفة الظاهرة لمعظم النظم السياسية في العالم العربي منذ استقلال دوله هي انغلاق المؤسّسات السياسيّة على التنافس السياسي، فصارت، لهذا السبب ولأسباب أخرى، غير قادرة على ادّعاء تمثيل شعوبها تمثيلًا صحيحًا وحرًا. وعلى الصعيد الاقتصادي تحوّلت الاقتصادات الوطنية من اقتصادات مرتبطة بالقطاع العام إلى اقتصادات تقوم على القطاع الخاص بعد سلسلة من مشروعات الخصخصة والانفتاح

على السوق العالمية. ولفت الكاتب إلى ظاهرة الجمع بين الحكم الأوتوقراطي المغلق، والانفتاح الاقتصادي على الداخل والخارج، ما أدى إلى نشوء مستويات عالية من الفساد.

يرى الكاتب أن النموّ الاقتصادي الذي تحقّق في الخمسين سنة الماضية لم يترافق مع نمو ملحوظ في الديمقراطية مع أن نظرية التحديث الواسعة الانتشار تتحدث عن معادلة مضمونها أن ارتفاع مستويات الدخل الفردي يؤدي إلى ضغوط على النظام السياسي لتوسيع مساحة الديمقراطيّة، ولأن نمو الطبقة الوسطى المرافق لارتفاع مستوى الدخل يجعل المطالبة بتمثيل سياسي أوسع لهذه الطبقة أكثر قوة. ويتساءل الكاتب عن الأسباب التي تفسر العجز الديمقراطي في معظم البلدان العربية، ويعرض لأبحاث تلقي الضوء على التباين في تفسير العلاقة بين النموّ والديمقراطيّة، فبعض الباحثين يعيد أسباب الديمقراطية في أوروبا إلى الحروب أكثر منها إلى التحديث الاقتصادي والاجتماعي، فيما يؤكد آخرون أن العوامل الاقتصادية لا تؤدي دورًا رئيسًا في هذا الميدان. وينتقد الكاتب تناول مسألة المقايضة بين الرفاه الاقتصادي والحرية السياسية في الدول النفطية بمعزل عن السياق الاجتماعي والسياسي والتاريخي للبلدان المعنية، إذ ينبغي وضع نظرية الدولة الريعية في هذا السياق.

في مجال آخر لاحظ الكاتب أن الحروب الدولية في البلدان العربية كالغزو الأميركي للعراق في سنة ٢٠٠٣، والحرب العراقية ـ الإيرانية قبل ذلك، عملت على زعزعة استقرار دول المنطقة، وشجعت صعود الحركات الدينية الأصولية. أما العوامل التي يمكنها أن تدفع الأوضاع نحو التحول الديمقراطي فهي، أولًا، تراجع دور القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص ما أدى إلى ازدياد معدلات البطالة. وقد كان للعاطلين من العمل شأن مهم في تغذية الثورتين التونسية والمصرية. وهي، ثانيًا، تراجع دور الدولة وازدياد قوة المنظمات الأهلية المستقلة، علاوة على تعطش الشعوب إلى الحرية.

في الفصل الخامس عشر يتناول الباحث **سهيل الحبيب** الانتقال الديمقراطي في التفكير العربي المعاصر أمام إشكالات نموذج ثورة ١٤/١/ ٢٠١١. والفرضية التي يعالجها الكاتب تقول إن ما يظهر من تجانس في

المواقف من الديمقراطية التي يحفل بها الفكر العربي المعاصر يخفي تباينات في شأن الديمقراطيّة تشير إلى أن الديمقراطيّة في الخطابات المختلفة إنما هي مفاهيم مختلفة بدورها، ولها مولدات مختلفة أيضًا، والدعوات إلى الديمقراطية تتضمن تصورات مختلفة عن التنظيم السياسي والثقافي والاجتماعي. واستنادًا إلى تجربة الثورة التونسية يلفت إلى التشابه بين الثورة التونسية والثورات العربية الجارية والثورة السودانية التي أطاحت الحكم العسكري في سنة ١٩٦٤، أو الثورة الإيرانية التي أطاحت دكتاتوريّة الشاه في سنة ١٩٧٩. لكنه يشير إلى الاختلاف الجوهري الذي آلت إليه أوضاع السودان مثلًا الذي يتدحرج في مسار تفكيكي، وإلى نموذج القمع الذي تعتمده القيادة الإيرانية ضد خصومها، ما يبرهن أن مسيرة الثورات الشعبية نحو التغيير الإيجابي ليس محسومًا تمامًا، بل هو مرهون باتخاذ القرارات الملائمة في الأحوال الملائمة.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

القسم الأول

الثورة التونسية:
خلفيات وأسباب

الفصل الأول

منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة ١٤ كانون الثاني/يناير

لطفي طرشونة

يُعرّف النظام التسلطي بطريقة سلبيّة مقارنة بالنظام الديمقراطي والنظام الشمولي. فهو نظام لا تتوافَر فيه معايير الدّيمقراطيّة المتمثّلة أساسًا في المشاركة السياسيّة، والتعدديّة، وتداول السلطة سلميًا عن طريق انتخابات تنافسيّة حرّة وشفّافة.

وهو كذلك ليس بالنظام الشّمولي الذي يسعى، استنادًا إلى تصوّر إيديولوجي، إلى القضاء على كلّ مظاهر الاختلاف والتعدديّة. ويهدف إلى إقامة مجتمع سياسي أساسه الوحدة الشّاملة على جميع المستويات السياسيّة، الفكريّة، الثقافيّة، وحتّى العرقيّة. ويمارس رقابة كلّية على مختلف مؤسّسات الدّولة والمجتمع المدني بما يضمن له السيطرة التّامة على الأشخاص والأفكار والمعتقدات[١].

برز مفهوم النظام التسلّطي من خلال تصنيف الأنظمة السياسيّة الذي اعتمده جان خوان لينز الذي يميّز بين الأنظمة الدّيمقراطيّة، والأنظمة

(١) انظر: Hannah Arendt, *Le Système totalitaire* (Paris: Seuil, 1972), p. 203.

التسلطيّة (régimes autoritaires) والأنظمة الشموليّة[٢].

ويعتبر لينز أنّه لا يمكن المعادلة بين النّظامين التسلّطي والشّمولي، ذلك أنّ النظام التسلّطي يقرّ بتعدديّة محدودة، ويسمح في حدود ضيّقة، بالتّعبير عن الاختلاف والتّنافس على السّلطة عن طريق انتخابات دوريّة. كما أنّه يعتمد بعض أساليب النّظام الشّمولي، بهدف السّيطرة والتحكّم في الحياة السياسيّة، لكن من دون الارتكاز في ذلك على تصوّر إيديولوجي، ومن دون السّعي إلى القضاء التامّ على الاختلاف والتعدديّة[٣]. فهو نظام ميّزته التجاذبيّة، يتأرجح بين الديمقراطيّة التي يعترف ببعض مبادئها على مستوى الخطاب السياسي والنّصوص القانونيّة، لكن لا يكرّسها على مستوى الممارسة الفعليّة. ويأخذ بتقنيات التحكّم والسّيطرة للأنظمة الشموليّة، من دون أن يستند إلى عقيدة شموليّة.

يتميّز النظام التسلّطي ببعض الخصائص أهمّها[٤]:

- التعدديّة الحزبيّة المحدودة.
- التّنافس المحدود على السّلطة.
- انغلاق فضاء المشاركة السياسيّة.
- شخصنة السّلطة واحتكارها لفائدة فرد أو أقليّة.

وفي حقيقة الأمر، يستمدُّ النظام التسلّطي كمفهوم، أهميّته من ارتباطه بمفاهيم أخرى أبرزها: مفهوم الانتقال الدّيمقراطي[٥].

وبوصفه نظامًا، لا يرفض التعدديّة والاختلاف بصفة مبدئية، فهو قادر

---

(٢) Guy Hermet, «L'autoritarisme,» dans: Madeleine Grawitz et Jean Leca, *Traité de science politique* (Paris: Presses universitaires de France, 1985), tome 2, pp. 269.

(٣) Juan José Linz, «Totalitarian and Authoritarian Régimes,» in: Fred Greenstein and Nelson Polsby, eds., *The Handboook of Political Science* (Reading, Mass.: Addison Wesley, 1975), pp. 175-411.

(٤) Philippe Braud, *Sociologie politique*, 5ème ed. (Paris: LGDJ, 2000), pp. 202 sq.

(٥) Juan José Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore: Johns Hopkins University press, 1996).

على التطوّر وتحقيق الانتقال إلى الدّيمقراطيّة، كما حدث في منتصف السّبعينيّات من القرن المنتهي في إسبانيا، والبرتغال واليونان، أو كما حصل منذ الثمانينيّات في الأنظمة العسكريّة في جنوب أميركا، ومنذ التّسعينيّات في الأنظمة «الاشتراكية لأوروبا الشرقيّة»، إلّا أنّ مفهوم النّظام التسلّطي يتميّز ببعض الحدود أهمّها:

- صعوبة تمييزه بدقّة عن بعض المفاهيم المجاورة مثل الشموليّة أو حتّى الدّيمقراطيّة.

إن التمييز بين النظام التسلّطي والنظام الشمولي على أساس العنصر الإيديولوجي، لا يمكن التسليم به من دون نقاش. ذلك أنّ المعطى الإيديولوجي لا يغيب تمامًا في الأنظمة التسلطية، مثل الأنظمة الفاشية والأنظمة التيوقراطية. كما أنّ الديمقراطية نفسها ترتكز على فكر إيديولوجي ليبرالي يقرّ بتصوّر معيّن لحقوق الإنسان وحرّياته، ولموقعه في الكون ولعلاقته بالدّولة.

- عموميّة مفهوم النظام التسلّطي لاتّساعه واستيعابه عديد الأنظمة المتباينة غيرِ الدّيمقراطيّة كالأنظمة العسكريّة، التيوقراطية والفاشية وغيرها. ويؤدّي هذا الوضع إلى صعوبة الإقرار بوجود نمط تسلّطي، قائم بذاته، متميّز بخصائصَ ثابتة لا وجود لها في الأنماط الأخرى من الأنظمة السياسيّة. فالميزة الأساسيّة للنّظام التسلّطي هي التدرّج والمراوحة بين أساليب الديمقراطيّة وآليات الشموليّة. ويصعب في واقع الأمر، ضبطُ درجات دقيقة من الانفتاح والانسداد، والمشاركة والإقصاء، لتصنيف نظام سياسي ضمن نمط أو آخر من الأنظمة السياسيّة.

ومهما كانت حدود النظام التسلّطي فإنه يمثّل، على مستوى مناهج البحث، صنفًا مثاليًّا بالمفهوم الفيبري (Max Weber) يقوم بتوفّر بعض الخصائص التي تميّزه عن الأنظمة الشّمولية والديمقراطية. ويتّخذ النّظام التسلّطي كـ «صنف» (Catégorie) عدّة صيغ (فصائل Espèces)، بحسب درجة انفتاح النظام السّياسي أو انغلاقه، ودور الأحزاب السياسيّة، ومجال التّنافس ونزاهة الانتخابات وشفافيتها التي تفرزها تجارب الدّول في أرض الواقع.

ويقرّ الفقه السياسي بوجود صيغ متعدّدة للنظام التسلّطي: أنظمة

«تسلطيّة تنافسيّة»، وأنظمة «تسلطيّة انتخابيّة» وأنظمة «تسلطيّة مترسّخة»[٦] (Autoritarisme consolidé)..

يبدو من المفيد التوقّف على مفهوم «التسلطيّة المترسّخة» لما له من أهميّة في تحديد خصائص النّظام السياسي في تونس قبل ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

يبين ميشال كامو في إحدى كتاباته المخصّصة للنّظام السياسي التونسي[٧] حدود نظريّات الانتقال الدّيمقراطي عندما يتعلّق الأمر بالأنظمة السياسيّة العربيّة، فهي تمثّل بحسب عدد من الفقهاء[٨]، «استثناء» لموجات الانتقال الدّيمقراطي التي شهدها عدد من الأنظمة التسلطيّة منذ السّبعينيات.

ويرجع هذا الفشل إلى عدّة أسباب، ترتبط بصفة عامّة بـ:

- درجة النموّ الاقتصادي[٩] ونمطه.
- أهميّة العائدات النفطية التي توفّر للدّولة قدرات مالية مريحة تمكّنها من امتصاص أزماتها السياسيّة والاجتماعية.
- نمط التّضامن (الميكانيكي) السّائد في المجتمع.
- طبيعة العلاقات السلطوية السائدة في الوسط العائلي.
- المعطى الثّقافي (المتأصّل في الثقافة العربيّة أكثر ممّا هو متأصّل في الإسلام)[١٠].

---

(٦) انظر في هذا الشأن: Philippe Droz-Vincent, «Quel avenir pour l'autoritarisme dans le monde arabe,» *Revue française de science politique*, vol. 54, no. 6 (décembre 2004), pp. 945 sq.

(٧) انظر: Michel Camau et Vincent Geisser, *Le Syndrome autoritaire politique en Tunisie de Baurguiba à Ben Ali* (Paris: Presses de sciences Po, 2003).

(٨) انظر: Ghassan Salamé, «Sur la causalité d'un manque: Pourquoi le monde arabe n'est il pas démocratique?,» *Revue française de science politique*, vol. 41, no. 3 (juin 1991), pp. 307-341, et Michel Camau, «Globalisation démocratique et exception autoritaire arabe,» *Critique internationale*, no. 30 (2006), pp. 59-81.

(٩) انظر في هذه المسألة: Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53 (1959), pp. 69-105.

(١٠) تفيد تجارب بعض الدّول مثل إندونيسيا وماليزيا وتركيا بأنّ الإسلام لا يمثّل عائقًا للانتقال الديمقراطي.

- نسبة التمدرس.
- درجة تأسيس السّلطة.
- نسبة النمو الديمغرافي... إلخ.

وبالرجوع إلى هذه المؤشّرات تبين أن تونس كانت من ضمن الدّول العربيّة الأكثر تأهيلًا لتحقيق انتقالها الديمقراطي. وتفيد بعض الدراسات أنها كانت تحتلّ الموقع التاسع، ضمن الدول التسع والثلاثين في العالم التي بلورت الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي في التسعينيات[11]، إلّا أنّ بنية التسلّط السياسي أثبتت نسبيّة هذه المؤشرات، ومن ورائها، حدود مفاهيم الانتقال الدّيمقراطي في مجابهة الواقع العربي. وأصبحت التسلطيّة في تونس تمثّل استثناء ضمن الاستثناء العربي. ويرجع ذلك إلى التضارب بين تعدّد المؤشّرات الدّافعة إلى الانتقال نحو الديمقراطية واستقرار التسلّط الذي طوّر قدرات فائقة على المناورة وعلى إعادة إنتاج نفسه مع المحافظة على خصائصه الهيكليّة.

وتثبت التجربة التونسيّة، خلافًا لما تقوم عليه نظريّات الانتقال الدّيمقراطي من فرضيّات، بأنّ التسلطيّة لا تمثّل بالضّرورة مرحلة انتقالية للدّيمقراطيّة، إذ يمكن للنظام التسلّطي أن يتحوّل من طور التسلطيّة التقليدية إلى طور «التّجذّر التسلّطي»[12] (la consolidation autoritaire) أي إلى «نظام تسلّطي مترسّخ» أقفل الباب نهائيًّا على كلّ إمكانيّة للتطوّر.

وتكمن أهميّة مفهوم التسلطيّة «المترسّخة» من وجهة نظرنا، في تحديد وسائل تطوير هذا النظام وسبل تحقيق انتقاله إلى الدّيمقراطيّة.

يبدو من خلال التجربة التونسيّة أنّه يصعب تطوير الأنظمة التسلطيّة المترسّخة بوسائل «سلمية انتخابية» وذلك لعدّة أسباب أهمّها:

- أنّ النظام التسلّطي المترسّخ غير قادر على تطوير نفسه بنفسه، بآليات

---

(11) انظر: Mahmoud Ben Romdane, «Développement et démocratie: L'Exception tunisienne,» *L'Année du Maghreb*, no. 3 (2007), pp. 427-455 et Cit. p. 445.

(12) انظر: Camau et Geisser, *Le Syndrome autoritaire*, et Vincent Geisser et Eric Gobe, «Tunisie: Consolidation autoritaire et processus électoraux,» *L'Année du Maghreb*, no. 1 (2004), pp. 323-360.

يقرّها النظام السياسي تستخدم داخل النظام وليس ضدّه، لأنّ هذا النظام يتجاهل المعطى البديهي بأنّ التطوّر هو أساس الاستمرارية؛ فالأنظمة التي تفقد القدرة على التأقلم والتطوّر تحكم على نفسها بالفناء.

ومن المفارقات التي يقوم عليها النظام السياسي التونسي هي أنّ الفكر الإصلاحي الليبرالي التحرّري تمتدّ جذوره إلى القرن التاسع عشر. وتبلور في أفكار بعض المصلحين مثل خير الدّين، ابن أبي الضّياف والطّاهر الحدّاد الذين ينسبون تخلُّف الدّول العربيّة إلى الاستبداد السياسي. ويكون الخلاص بحسب نظرهم، في الانخراط في الفكر الدّستوري السياسي الديمقراطي التحرّري الذي حقّق تطوّر الدّول الغربيّة.

تجسّدت حركة الإصلاح بعدد من الإصدارات القانونيّة منها **عهد الأمان** لسنة ١٨٥٧ وهو عبارة عن أوّل إعلان لحقوق الإنسان في تونس، ودستور ١٨٦١ كأوّل دستور في البلاد العربيّة.

تواصل المدّ الإصلاحي في العهد البورقيبي وتجسّد بقيام مجلس قومي تأسيسي منتخب في ٨ نيسان/ أبريل ١٩٥٦، وكان من أوّل إنجازاته إلغاء النظام الملكي والإعلان في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥٧ عن قيام الجمهوريّة. ووضع المجلس دستور غرّة حزيران/ يونيو ١٩٥٩ الذي أسّس لنظام جمهوري قوامه سيادة الشّعب، يعتمد مبدأ تفريق السُّلط، ويقرّ بحقوق وحريّات الأفراد الأساسيّة(١٣).

وإذا كانت فترة الحكم البورقيبي قد تميّزت بعدد من الإيجابيّات، فهي لا تخلو من السلبيّات. ونذكر من إيجابيّاتها ما يأتي:

- بناء أسس الدّولة الحديثة.
- تعزيز روابط الوحدة الوطنيّة وتنمية الشّعور بالانتماء المشترك.
- تحديث وتطوير المجتمع على مختلف الأصعدة الثقافيّة، الاجتماعية والاقتصادية.

---

(١٣) انظر: **أعمال ملتقى ٢٩ ـ ٣١ أيار/ مايو ١٩٨٤ حول المجلس القومي التأسيسي** (تونس: مركز الدراسات والبحوث والنشر، كلّية الحقوق، ١٩٨٦).

● بعث شبكة من المرافق العامّة الأساسيّة تغطي مختلف فئات الجمهوريّة ومناطقها: تعليم، صحّة، تغطية اجتماعية. . . إلخ.

● تحديد النّسل.

● تطوير الوضع العام للمرأة وإصدار مجلّة الأحوال الشخصيّة.

● إحداث طبقة وسطى واسعة تمثل قاعدة لاستقرار النظام السياسي ولتحقيق السلم الاجتماعي.

وفي المقابل فإنّ تطوير المجتمع، وتركيز أسس الدّولة الحديثة، لم يتحقّقا إلّا بغلق فضاء المشاركة السياسيّة والقضاء على التعدديّة الحزبيّة(١٤) وفرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام: المكتوبة والسمعية والمرئيّة وتعبئة المنظّمات المهنيّة(١٥) لخدمة النظام القائم.

كما أسّست الحقبة البورقيبيّة ظاهرة الحكم الفردي وشخصنة السّلطة والرّئاسة مدى الحياة(١٦).

تميّز الوضع في السبعينيّات بتأزّم المناخ الاجتماعي وتوتّر العلاقات بين

---

(١٤) بعد محاولة انقلاب سنة ١٩٦٣ نسبت إلى الشق اليوسفي ذي التوجه القومي العربي تمّ تعليق الحزب الشيوعي التونسي واحتكر الحزب الدستوري الحياة السياسة. ولكن في سنة ١٩٨١ رفع الحظر عن الحزب الشيوعي بمناسبة الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها التي أريد بها تحقيق نوع من الانفراج السياسي بعد الانتفاضة الشعبية في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ إثر إعلان الاتحاد العام التونسي للشغل إضرابًا عامًا واجهته السلطة بإقرار حالة الطوارئ وتدخل الجيش وما سمّي بأحداث قفصة التي تبلورت بعمليّة تسلّل لمجموعة مسلّحة من التراب الليبي، وتمّ بالمناسبة الاعتراف بحركة الوحدة الشعبية وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين ولم تمنح في تلك الفترة التأشيرة القانونية لحزب النهضة ذي التوجه الإسلامي.

(١٥) تتمّ السيطرة على المنظمات المهنية بتعيين أمناء عامّين منتمين إلى الحزب الحاكم وموالين له كما فرض الحزب الدستوري على الاتحاد العام التونسي للشغل منذ انتخابات المجلس القومي التأسيسي لسنة ١٩٥٦ الدخول في جبهة انتخابية وتكوين قوائم مشتركة في كل المناسبات الانتخابية.

(١٦) بعد فشل التجربة التعاضديّة لأحمد بن صالح وما تبعها من تجاوزات للولاة على النطاق الجهوي واحتقان شعبي في الجهات تمّ تنقيح الدستور في ٨ نيسان/ أبريل ١٩٧٦ وتطعيم النظام الرئاسي ببعض تقنيات النظام البرلماني منها خاصة إمكانية توجيه لائحة لوم إلى الحكومة من طرف البرلمان والإمكانية المعترف بها إلى السلطة التنفيذية لحلّ البرلمان. هذا وكرّس تنقيح الدستور لسنة ١٩٧٦ بصفة استثنائية مبدأ الرئاسة مدى الحياة لفائدة الرئيس بورقيبة.

أجهزة الدّولة والمنظّمات المهنيّة وظهور حركات الإسلام السياسي[١٧] وانتشارها، واعتماد العنف والمقاربات الأمنيّة لمواجهة الحركات الاحتجاجية. وقد أدّت كل هذه العوامل، إضافة إلى تدهور الوضع الصحّي للرئيس بورقيبة، إلى تفاقم أزمة النظام السياسي، ممّا آل إلى إزاحة رئيس الجمهوريّة وتسلّم الوزير الأوّل (استنادًا إلى الفصل ٥٧ قديم من الدّستور) مقاليد رئاسة الجمهوريّة.

تسلّم بن علي السّلطة في جوّ من الانسداد السياسي والتشنج الاجتماعي. وأعلن عن عدد من الإصلاحات السياسية، تمّ بمقتضاها تنقيح الدّستور في عدد من المناسبات أهمّها: تنقيح سنة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٧ و٢٠٠٢. وتهدف هذه الإصلاحات بصفة عامة، بحسب الخطاب الرّسمي إلى:

- تثبيت مبادئ الجمهوريّة.
- ترسيخ دولة القانون والمؤسسات.
- تعزيز منظومة حقوق الإنسان.
- التوسيع في فضاء المشاركة السياسيّة.
- تعميق التعدديّة السياسيّة والتنافس على السّلطة عن طريق الانتخابات.

إلّا أنّه، وما عدا تحقيق بعض النجاحات على مستوى التنمية الاقتصادية[١٨]، تميّزت فترة حكم بن علي بعدّة أزمات[١٩]:

- أزمة مشاركة سياسيّة رغم الحرص على إجراء الانتخابات في مواعيدها ورغم تعدّد الإصلاحات السياسيّة.

---

(١٧) بينت الانتخابات التشريعيّة لسنة ١٩٨٩ فوز حزب النهضة في العديد من الدوائر الانتخابية بنسب تصل في بعض الدوائر إلى ٣٠ في المئة من الأصوات ممّا يبرزه كأول حزب معارض في تونس من شأنه أن يمثل خطرًا على احتكار السلطة من قبل الحزب الحاكم. يراجع في المسألة: Mohamed Abdelhak et Jean- Bernard Heumann, «Opposition et élection en Tunisie,» *Monde arabe Maghreb-Machrek*, no. 168 (2000), pp. 29-40.

(١٨) انظر: Beatrice Hibou, «Tunisie: Le Cout d'un «miracle»,» *Critique internationale*, no. 4 (1999), pp. 49-56.

(١٩) انظر: سالم لبيض، «الأزمات الاجتماعية والسياسية في تونس،» (شبكة الحوار نت الإعلامية، ٢٠١١/٠١/١٢).

• أزمة منوال تنمية رغم بعض النجاحات في نسب التنمية الاقتصادية.

• أزمة شرعيّة رغم العدد الهائل لمنخرطي التجمّع الدستوري الديمقراطي.

• أزمة حكم كنتيجة للمقاربات الأمنيّة في التعامل مع الحركات الإسلامية والاحتجاجية ومع ملفّات الحريّات العامّة وحقوق الإنسان.

أدّت كلّ هذه الأزمات إلى انفجار ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ وانهيار نظام بن علي ومن ورائه منظومة الاستبداد والتسلّط التونسيّة.

سنحاول من خلال هذا الفصل، التوقّف على أهمّ عناصر المنظومة التسلطيّة للنظام السياسيّ التونسي لما قبل الثورة وإبراز مدى مساهمتها في تجذُّر التسلطيّة وتعزيز قدراتها على البقاء وإعادة إنتاج نفسها مع المحافظة على خصائصها الجوهريّة.

وسنركّز خاصّة، من خلال مقاربة قانونيّة سياسيّة، على الخصائص البنيوية للتسلّط، أي تلك التي تنصهر في لبّ تركيبته الهيكليّة. وسنحلّل هذه المنظومة التسلطيّة من خلال البحث في مرتكزات النظام التسلّطي وآلياته.

أولًا: مرتكزات النظام التسلّطي

كان النظام التسلّطي التّونسي يرتكز قبل ثورة ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ على عدد من المقوّمات السّياسية والإدارية، أبرزها على الإطلاق: (أ) النظام الرئاسي و(ب) المركزيّة الإداريّة.

١ ـ النظام الرّئاسي

مثّل النظام الرّئاسي الخيار الأوّل لواضعي الدّستور التّونسي لسنة ١٩٥٩، إلّا أنّ هذا النظام سرعان ما تطوّر إلى نظام رئاسوي يجمع كلّ السّلط بيد رئيس الجمهوريّة ويجعل منه محور النّظام السياسي في الدولة. وشدّد واضعو الدّستور منذ الديباجة، على عزمهم «إقامةَ ديمقراطية أساسها سيادة الشّعب وقوامها نظام سياسي مستقرّ يرتكز على قاعدة التّفريق بين السّلط». ومثّل البحث عن الاستقرار، منذ البدء ذريعة لتعزيز نفوذ رئيس

الجمهوريّة على حساب السّلط العامة الأخرى في الدّولة، وأسس لنظام سياسي قوي، يحتلّ فيه رئيس الجمهوريّة كلّ الفضاء السياسي والمؤسّساتي في الدّولة، فهو على سبيل الذكر لا الحصر: رئيس الدّولة (الفصل ٣٨ من الدّستور)، رئيس الإدارة (الفصول ٣٥/ ٥٣/ ٥٥)، رئيس الجيش باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلّحة (الفصل ٤٤)، رئيس الدبلوماسية (الفصول ٤٥ و٤٨). وهو الذي يشهر الحرب ويعلن السّلم ويعيّن في الوظائف العليا المدنيّة والعسكريّة (الفصل ٥٤). وهو المتحكّم في المسار الحكومي، يعيّن الوزير الأوّل وأعضاء الحكومة وينهي مهامهم (الفصول ٤٩/ ٥٠/ ٥١). وهو الذي يتحكّم في المسار التشريعي (الفصل ٢٨)[٢٠] وفي المسار الدّستوري (الفصل ٧٢ إلى الفصل ٧٨)[٢١]، وهو الناطق الرّسمي باسم الدّين الإسلامي[٢٢].

تمكّن الرّئيس، بذريعة الاستقرار السياسي ومتطلّبات بناء الدّولة الفتيّة، وتدعيم روابط الوحدة الوطنية، وتحديث المجتمع، والتنمية الاقتصادية، من تصفية أعدائه السياسيين[٢٣]، وإلغاء التعدديّة الحزبيّة. وفرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام وعلى مؤسّسات المجتمع المدني وطوّعها لخدمة السّلطة التنفيذيّة.

ومن دون حاجة إلى تعداد اختصاصات رئيس الجمهوريّة، يمكن التأكيد أنّ النظام الرئاسي الذي وضع على مقاس الحبيب بورقيبة، مثّل النواة الأولى للتسلّط في النظام السياسي التونسي. ووفّر له الأرضيّة لكي يترسّخ ويصبح أبرز مقوّم هيكليّ للنظام التسلّطي في تونس.

---

(٢٠) ينصّ الفصل ٢٨ من الدستور على تمتع رئيس الجمهورية بحق المبادرة التشريعية ويمنح لمشاريعه حق أولويّة النظر.

(٢١) يتمتع حسب الفصل ٧٦ من الدستور بالمبادرة في المطالبة بتنقيح الدستور ويحتكر إجراء تنقيح الدستور عن طريق الاستفتاء.

(٢٢) ينصّ الفصل الأول من الدستور على أن الإسلام دين الدولة وبحسب الفصل ٣٨ دين رئيس الجمهورية، ممّا يؤهله، باعتباره الناطق الرسمي باسم الدولة، أن يكون، في الوقت نفسه، الناطق الرسمي باسم الإسلام كدين الدولة التونسية. للتعمق، انظر: Yadh Ben Achour, «Islam et Constitution,» *Revue tunisienne de droit* (1974), pp. 77-121.

(٢٣) عن طريق التصفية الجسدية أو عن طريق العزل والتهميش السياسي.

ويعتبر خيار النّظام الرئاسي في تلك الفترة مجازفة، مثّلت منذ الاستقلال، «انقلابًا مستمرًّا» على الدّستور وعلى الدّيمقراطيّة.

ويجب في هذه الفترة، بعد ثورة ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، القطع النهائي مع النظام الرّئاسي بكلّ صيغه، لأنّه مهيّأ أكثر من غيره لإنتاج التسلّط والاستبداد.

وتتمثّل بعض مخاطره[٢٤]، كما تجسّدت في تونس، وفي عدد من التجارب الأجنبيّة بما يأتي:

• فشل هذا النّظام في التأقلم خارج بنيته الاقتصادية والسياسيّة والاجتماعية وربّما كذلك الثقافيّة، وانقلابه خارج موطنه إلى نظام رئاسوي تسلّطي ينتج الاستبداد.

• عدم قدرته على توفير الاستقرار، ولقد أثبتت التجربة التونسيّة بأنّ الاستقرار يتحوّل في هذا النظام، حين يغادر موطنه، إلى جمود واحتكار للفضاء السياسي من قبل رئيس الجمهوريّة.

• عدم قدرته على حلّ الأزمات السياسيّة، لأنّ هذا النظام لا يقرّ بوجود طرق مؤسستية لحلّ النّزاعات السياسيّة التي تنشأ بين السلطة التنفيذيّة والسلطة التشريعية. وغالبًا ما تتحوّل الأزمة السياسيّة في الأنظمة التسلّطية الرئاسوية إلى أزمة نظام سياسي.

• شخصنة السّلطة من جرّاء تضخّم اختصاصات الرئيس وانعدام آليات المراقبة والمحاسبة السياسيّة. ويقوم النظام السياسي التونسي على مبدأ ضمني، يمكن التّعبير عنه «بمبدأ الفصل بين ممارسة السّلطة وتحمّل المسؤوليّة»، فرئيس الجمهورية الذي يمارس كل الاختصاصات في الدولة لا يتحمّل أيّ مسؤولية.

• توفّر آفاق شغور منصب رئاسة الجمهوريّة، أرضيّة خصبة للنخبة

---

(٢٤) انظر: Juan José Linz, «The Perils of Presidentialism,» *Journal of Democracy*, vol. 1 (1990), et Jean Louis Thiébault, «Les Périls du régime présidentiel,» *Revue internationale de politique comparée*, vol. 13 (2006), pp. 95-113.

الحاكمة لتتناحر على السلطة بهدف خلافة رئيس الجمهورية. ويجب التذكير بأنّ الوضع «الطبيعي» لانتقال السّلطة، في الأنظمة الرئاسوية التسلّطية، أصبح الموت أو الانقلاب على رئيس الجمهوريّة.

● تمنح الانتخابات في النظام الرئاسي أفضليّة إلى حزب رئيس الجمهورية انطلاقًا من قاعدة «الكلّ للفائز في الانتخابات الرئاسيّة»[٢٥]. وتمكّن هذه القاعدة حزب الرّئيس من الفوز بالانتخابات التشريعيّة والمحلّية. وتؤدّي في الأنظمة الرئاسوية التسلطية إلى هيمنة الحزب الحاكم على كلّ المؤسّسات التمثيليّة الوطنيّة، الجهويّة، المحليّة والمهنيّة. . . ممّا يؤدّي إلى انغلاق النظام السياسي واختزال الحياة السياسيّة في الحزب الحاكم، ومن ورائه، في شخص رئيس الجمهوريّة.

● عجز النظام الرّئاسي عن تحقيق الوفاق، فالرئيس الذي يفوز بالأغلبيّة ليس بحاجة إلى تكوين حكومات ائتلافيّة، ممّا يضفي نمطًا قيصريًا على أسلوب الحكم يغذّي بدوره النزعة التسلطيّة.

● يقوّي النظام الرئاسي نفوذ الرئيس، ويضعف الأحزاب السياسيّة.

وقد أثبتت التجربة التونسيّة بأنّ الحزب الحاكم، هو الذي يستمدّ شرعيّته وقوّته من الرّئيس، وليس العكس. وقد برهن الحزب «المهيمن!» في مناسبتين، على عجزه في مساندة رئيس الجمهوريّة وتجنيبه الانقلابات، كما وقع مع الرئيس بورقيبة في السّابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ والرّئيس بن عليّ في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

● عجز النظام الرّئاسي عن التطوّر وتحقيق انتقاله الدّيمقراطي، فهاجس الاستقرار حوّل مبدأ «استمراريّة الدّولة» إلى مبدأ «استمرارية الرئيس». وأصبح الهدف الوحيد للإصلاح هو تأبيد سلطة الرئيس في المنظومة السياسية.

وإذا كان النظام الرئاسي يوفّر المرتكزات السياسيّة للتسلّط، فإن المركزيّة الإداريّة توفّر له مجالًا إضافيًّا للتدفّق والانتشار في كلّ مناطق الجمهوريّة.

---

(٢٥) Linz, Ibid., p. 5

٢ ـ المركزية الإدارية

تمثّل الإدارة امتدادًا للسّلطة السياسيّة، فهي مجموعة الأجهزة والهياكل المرتبطة عضويًّا ووظيفيًا بالسلطة التنفيذيّة، تعتمد عليها الحكومة لتنفيذ تصوّراتها وبرامجها السياسيّة في الدّولة.

وتتعزّز مركزيّة السّلطة السياسيّة في النظام الرّئاسي التونسي بفعل المركزيّة الإداريّة، إذ لا يتحقّق التسلّط في أرض الواقع، إلّا بتفاعل وتضافر البعدين السياسي والإداري.

وتساهم المركزيّة الإداريّة، بصفة عامّة، في تعزيز نفوذ رئيس الجمهوريّة في النظام السياسي، كما توسّع في مجال الامتداد الترابي للتسلّط.

أ ـ تعزيز نفوذ رئيس الجمهورية

تمثّل المركزيّة أسلوبًا من أساليب التنظيم الإداري، يتحدّد اختياره بمعطيات فنيّة، اقتصادية وسياسيّة. ويعكس خيار هذا التنظيم طبيعة العلاقات السّائدة بين السّلطات العامّة في الدولة من ناحية، وبين المواطنين والسلطة السياسية من ناحية أخرى.

مثّلت المركزيّة الإداريّة إحدى الخيارات الأساسيّة لدستور ١٩٥٩، وذلك لما تحقّقه من انسجام مع مركزيّة موقع رئيس الجمهوريّة في النظام السياسي التونسي.

ولإبراز هذه التفاعلات ودورها في تعزيز نفوذ رئيس الجمهوريّة يجب توضيح بعض المفاهيم.

يميّز الفكر الدستوري الليبرالي بين الوظيفة السياسيّة والوظيفة الإداريّة. تعرّف الوظيفة السياسيّة بأنّها وظيفة تصوّر، تتمثّل بوضع الخيارات الأساسيّة في الدّولة. وترجع ممارسة هذه الوظيفة إلى الحكومة كجهاز سياسي.

وتعرّف، في المقابل، الوظيفة الإداريّة بصبغتها التّنفيذيّة. وتتبلور بتنفيذ السياسات العامّة للحكومة كما تمّت صياغتها في النّصوص القانونيّة. وتنحصر الوظيفة الإدارية، بحسب هذا التصوّر، في تنفيذ القوانين.

ونتبيّن، بسهولة، بالرّجوع إلى الدّستور التونسي، أنّ رئيس الجمهوريّة يجمع بين الوظيفة السياسيّة والوظيفة الإداريّة في الدّولة.

فهو الذي يضبط السياسة العامّة للدّولة (الفصل ٤٩ من الدّستور)، وهو الذي يحوّل هذه التصوّرات إلى نصوص قانونيّة (حق المبادرة التشريعيّة الذي يستمدّه من الفصل ٢٨ من الدّستور). وهو المكلّف بتنفيذ القوانين (بحسب أحكام الفصل ٥٣ من الدّستور).

يبرز رئيس الجمهوريّة، من خلال عدد أحكام الدّستور، بمنزلة رئيس الإدارة التونسية. ونذكر من ضمن هذه الأحكام، بالأساس، اختصاصاته في:

- إسناد الوظائف الإداريّة العليا المدنيّة والعسكريّة (الفصل ٥٤ من الدّستور).
- تنفيذ القوانين وممارسة السّلطة الترتيبيّة العامّة (الفصول ٣٥ ـ ٥٣).

وتُعد ممارسة السّلطة الترتيبيّة العامّة من أهم الاختصاصات في تعزيز موقع رئيس الجمهوريّة في النظام السياسي والإداري التونسي. وهي عبارة عن سلطة «تشريع»، موازية لسلطة البرلمان، تمنح لرئيس الجمهوريّة بوصفه رئيسًا للإدارة، تمكّنه من إصدار أحكام قانونيّة لها نفس خصائص النصّ التّشريعي. ويصبح رئيس الجمهوريّة، من خلال السّلطة الترتيبيّة، المتحكّم الحقيقي في الإدارة على مستوى إحداثها، وتنظيمها وتنشيطها، وتعيين القائمين عليها.

ونتبيّن من خلال ما سبق، بأنّ المركزيّة الإداريّة تعزّز نفوذ رئيس الجمهوريّة في النظام السياسي. وتمكّنه من احتكار كلّ مراكز اتخاذ القرار السياسي والإداري. وهو ما من شأنه أن يعمّق مجال الحكم الفردي كخصوصيّة من خصائص الحكم التسلّطي، مع تهميش دور السُّلط الأخرى في الدّولة. كما يمكّن النمط الإداري المركزي التونسي التسلطية من التدفق إلى كل مناطق الجمهورية.

ب ـ امتداد المجال التّرابي للتسلّط

تؤدّي الإدارة الجهويّة والمحليّة في تونس دورًا أساسيًّا في انتشار الحكم التسلّطي من المركز إلى الأطراف. ويتحقّق انتشار التسلّط بفضل

تنظيم إداري جهوي ومحلّي تنتفي فيه كلّ مقوّمات الاستقلاليّة. وتمثّل مؤسّستا الوالي والمجلس الجهوي، مرتكزاته الأساسيّة.

يحتلّ الوالي موقعًا مفصليًّا في النظام الإداري، ويمثّل نقطة الرّبط بين الإدارة المركزيّة والإدارة الجهويّة والمحليّة. وتتميّز وظيفته بصبغتها المزدوجة: السياسيّة والإداريّة[٢٦]. يعيّنه رئيس الجمهوريّة بأمر باقتراح من وزير الدّاخليّة بالاستناد إلى معايير سياسيّة.

وتتميّز خطّة الوالي بتعدّد الانتماءات وتعدّد الاختصاصات، فهو ينتمي، في نفس الوقت، إلى الإدارة المركزيّة، والإدارة الجهويّة والإدارة اللّامركزية. ويمكّنه هذا الانتشار من احتلال كلّ الفضاءات الإداريّة في الجهة، وفرض إرادة السّلطة المركزيّة وتنفيذ برامجها وتصوّراتها السياسيّة في كلّ مناطق الجمهوريّة.

يمثّل الوالي الدّولة والحكومة في الجهات، وينتمي إداريًّا إلى وزارة الدّاخليّة[٢٧]. ويمارس بهذه الصّفة اختصاصاتٍ متعددة تجعل منه المتحكّم الحقيقي في الفضاء الإداري الجهوي والمحلّي. وهو مطالب بتمثيل الدّولة وبتنفيذ سياسة الحكومة[٢٨] والتّنسيق بين مختلف البرامج القوميّة، الجهويّة، والمحليّة للتنمية. ويراقب مختلف الإدارات المدنيّة للدّولة والجماعات العموميّة المحليّة في الجهات[٢٩].

يتمتّع الوالي بازدواج في الصّفة فهو، في نفس الوقت، ممثّل للدّولة في الجهة ورئيس للولاية كإدارة لامركزيّة[٣٠] على النطاق الجهوي. ويتمكّن، من خلال ازدواجيّة صفته كعون للدّولة ورئيس لجماعة عموميّة

---

(٢٦) انظر: Mohamed El Abed, «Le Statut du gouverneur,» *Revue Servir*, nos. 19 et 20, pp. 93-134.

(٢٧) ينصّ الفصل الثامن من قانون ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٥ المتعلّق بضبط مشمولات الإطارات العليا للإدارة الجهويّة على ما يلي: الوالي هو المؤتمن على سلطة الدولة وممثّل الحكومة بدائرة ولايته وهو إداريًا تحت سلطة وزير الدّاخليّة.

(٢٨) انظر قانون ٣ حزيران/يونيو ١٩٧٥، الفصل ٩.

(٢٩) المصدر نفسه، الفصل ١٠.

(٣٠) المصدر نفسه، الفصل ١٧.

لامركزيّة، من تحقيق الارتباط العضوي بين الدّولة والإدارة اللّامركزيّة[٣١]. ممّا يفرز نمطًا من التنظيم اللّامركزي مرتبطًا ارتباطًا عضويًّا بالدّولة، ويفتقر إلى أدنى مقوّمات الاستقلاليّة. وتتحوّل الإدارة اللّامركزيّة في هذا المنوال التنظيمي، من آلية للديمقراطيّة المحلّية والحكم الذاتي، إلى هيكل إداري للدّولة، يترأسه ممثّل الدّولة في الجهات، ويسهر على تحقيق برامج وأولويّات الدّولة على المستوى الجهوي والمحلّي.

وتتميّز الولاية كجماعة عموميّة بتركيبة خاصّة، فهي تتكوّن من هيكلين: الوالي والمجلس الجهوي.

ويتكوّن المجلس الجهوي من الوالي رئيسًا، وأعضاء مجلس النواب المنتخبين في الولاية، ورؤساء المجالس البلديّة للولاية، ورؤساء المجالس القرويّة، ورؤساء المصالح الخارجيّة للوزارات في دائرة الولاية ومجموعة من الكفاءات يعينهم. تثير هذه التركيبة بعض الملاحظات:

• فهي تقلّص من مجال الشرعيّة الانتخابيّة على المستوى الجهوي، ذلك أنّ العضويّة في المجلس لا تستند إلى تنظيم انتخابات جهويّة مباشرة، بل تسند باعتبار الصّفة، بموجب القانون.

• كما أنّ هذه التركيبة تقلّص من مجال المشاركة السياسيّة، فهي تقوم، بالأساس، على مبدأ الجمع بين الوكالات الانتخابيّة المتعدّدة. وتمكّن نفس النّخبة (أعضاء مجلس النواب بالجهة، ورؤساء البلديات بالجهة) المنتمية إلى نفس الحزب الحاكم، من احتكار كلّ الوظائف التمثيليّة في الدّولة على جميع الأصعدة الوطنيّة، الجهويّة والمحليّة. ما يؤدى إلى إقصاء وتهميش أحزاب المعارضة من كلّ تمثيل على المستوى الجهوي والمحلّي.

ونلاحظ في خلاصة هذا الجزء، بأنّ النظام التسلّطي يستمدّ مرتكزاته الهيكليّة من النّظام الرّئاسي ويتغذى من المركزيّة الإداريّة. ويختزل المجال السياسي، على المستوى الوطني، في رئيس الجمهوريّة، وعلى المستوى

---

(٣١) للتعمق في عنصر الارتباط بين الدولة والإدارة اللامركزية في القانون المقارن، انظر: Paul Bernard, *Le Préfet de la république: Le Chêne et l'olivier* (Paris: Economica, 1998).

الجهوي والمحلّي في الوالي، ونخبة سياسيّة ضيّقة تنتمي إلى الحزب الحاكم وتحتكر كلّ الوظائف التمثيليّة. ويفرز نمطًا جامدًا من اللاّمركزيّة تابعة، عضويًّا ووظيفيًّا إلى الإدارة المركزيّة، توظّف لخدمة برامج وأولويّات الدّولة على المستوى الجهوي والمحلّي.

ويوفّر هذا النمط من ترتيب الأمور السياسية والإدارية لرئيس الجمهورية كل الآليات الضرورية لاحتكار السلطة وممارستها بجميع الوسائل القانونية وغير القانونية.

ثانيًا: آليات النظام التسلّطي

يطمح النّظام التسلّطي إلى ضمان بقائه في السّلطة. ولتحقيق هذا الهدف يلجأ إلى عددٍ من الوسائل القانونيّة وغير القانونيّة أهمّها: التحكّم في منظومة الإصلاح السياسي وفي المنظومة الانتخابية.

١ ـ التحكّم في منظومة الإصلاح السياسي

تمتدّ جذور الفكر الإصلاحي في تونس إلى القرن التّاسع عشر. ولقد اتّخذ بورقيبة من الإصلاح منهجًا سياسيًا للحكم يعتمد على المرحلية في تطوير المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة. وطوّرت، بعده، النّخبة السياسيّة لنظام بن علي خطابًا مبنيًا على مسألة الإصلاح السياسي، يستند إلى شعارات مزوّقة ذات بعد «استشرافي»[(٣٢)] براغماتي[(٣٣)] لا تمتّ بصلةٍ إلى الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي التونسي.

ويهدف الإصلاح في الخطاب السياسي الرّسمي لنظام بن علي، بصفة عامّة، إلى:

- التوسيع في مجال المشاركة السياسيّة.

---

(٣٢) يمثل شعار «جمهورية الغد» إحدى نماذجها، وهو عنوان لكتاب: زهير المظفر، **جمهورية الغد: الأسس والأبعاد** (تونس: المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ٢٠٠٢).

(٣٣) شعار «من ديمقراطية المعتقدات إلى ديمقراطية البرامج». وهو عنوان لكتاب، انظر: الصادق شعبان، **من ديمقراطية المعتقدات إلى ديمقراطية البرامج** (تونس: الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٥).

• تركيز دولة القانون والمؤسّسات، وانفتاح النظام السياسي، وتعميق التنافس على السلطة، والتعددية.

إلّا أنّ الإصلاحات المعلن عنها، اكتفت في حقيقة الأمر، بإدخال تغييرات شكليّة على البنية الدّستوريّة والإجرائيّة للنظام السّياسي، من دون أن تغيّر، بصفة جوهريّة، في أساليب الحكم التسلّطي. وكانت الغاية الحقيقيّة من الإصلاح، غلق الفضاء السياسي والتحكّم في مسار الانفتاح الديمقراطي، بما يضمن تحقيق بقاء السّلطة واستمرارها.

أ ـ التوسُّع في مجال المشاركة السياسيّة

تجسّد هذا التوسّع بإحداث مجلس المستشارين كمجلس ثانٍ للبرلمان بمقتضى التنقيح الدّستوري لسنة ٢٠٠٢. ويتكوّن هذا المجلس من أعضاء لتمثيل الجماعات العموميّة المحليّة، وأعضاء لتمثيل مختلف القطاعات المهنيّة، وشخصيّات وطنيّة يعيّنهم رئيس الجمهوريّة باعتبار كفاءتهم[٣٤].

ويهدف إحداث هذا المجلس، في الخطاب الرّسمي، إلى انفتاح السّلطة السياسية على مختلف مكوّنات وشرائح المجتمع من ناحية أولى، وإلى عقلنة النّشاط التشريعي من ناحية أخرى. إلّا أنّ هذه التّبريرات لا تعكس الواقع. ولقد مكّن إحداث مجلس المستشارين، في حقيقة الأمر، رئيسَ الجمهوريّة من اكتساح مواقع تأثير إضافيّة داخل البرلمان عن طريق الأعضاء المعيّنين مقابل ولائهم ومساندتهم لتوجّهات وأولويات السّلطة التنفيذيّة.

وتمثّل عضويّة الأشخاص المعيّنين، «عائقًا» تسلّطيًا[٣٥] يهدف إلى تطويق الوظيفة التشريعيّة وصدّ كلّ مشروع قانون لا يحظى بموافقة رئيس الجمهوريّة. ويوفّر الخبراء المعيّنون، لرئيس الجمهوريّة، «أقليّة تصدّ» تعزّز نفوذه فى النظام السياسي التونسي.

وتؤول تركيبة مجلس المستشارين إلى التّضييق في مجال التّمثيل

---

(٣٤) انظر الفصل ١٩ من الدستور.

(٣٥) انـظـر: Michel Camau, «Election et représentation au Maghreb,» *Monde arabe Maghreb-Machrek*, no. 168 (avril-juin 2000), pp. 3-13.

الدّيمقراطي وانغلاق النّخبة السياسيّة على نفسها. ذلك أنّ هذه التّركيبة تمكّن نفس الأشخاص من الجمع بين وظائف انتخابيّة على كلّ المستويات، الجهويّة والمحليّة والمهنيّة. كما أنّها تمنح إمكانيّة إضافيّة إلى الحزب الحاكم لاحتكار مراكز القرار على حساب المعارضة.

وتجسّد التوسيع في مجال المشاركة السياسيّة، من ناحية أخرى، ببعض الإصلاحات الرّمزيّة، كالتخفيف من سنّ الترشح لعضويّة مجلس النواب من ٣٠ إلى ٢٣ سنة[٣٦] والتوسيع في مجال الاستفتاء.

وتثبت التجربة التونسيّة بأنّ الاستفتاء تحوّل من تقنية للديمقراطية إلى تقنية للحكم الفردي ولتدعيم المنظومة التسلّطيّة.

امتد مجال الاستفتاء في الدّستور التونسي من المعاهدات الدوليّة المتعلّقة بوحدة المغرب العربي إلى المجال التشريعي والمجال الدّستوري. ولم يكن الغرض من إثراء منظومة الاستفتاء، التوسيع في مجال المشاركة السياسية بقدر ما مثّل محاولة لإعادة تشكيل التوازنات بين مختلف السّلطات العامّة في الدولة. ويهدف إثراء منظومة الاستفتاء، في الواقع، إلى ضمان بقاء رئيس الجمهوريّة في السّلطة وتمكينه من الهيمنة والتحكّم في نسق الإصلاحات التشريعيّة والدّستوريّة.

وتمكّن رئيس الجمهوريّة، بفضل الاستفتاء الدّستوري لسنة ٢٠٠٢، من إلغاء أحكام الدّستور المتعلّقة بتحديد النّيابة الرئاسيّة، وبذلك فتح الباب أمام مبدأ الرئاسة من دون قيود زمنية.

وتهدف الإصلاحات، في جانب منها، بحسب الخطاب الرّسمي، إلى تكريس دولة القانون والمؤسّسات.

ب ـ دولة القانون والمؤسّسات

تمثّل دولة القانون والمؤسّسات إحدى المحاور الأساسيّة لخطاب الإصلاح السياسي لنظام **السّابع من نوفمبر**. ويرجع الدّور الأساسي لبلورة هذا

---

(٣٦) الفصل ٢١ من الدستور كما تمّ تنقيحه بمقتضى التعديل الدستوري المؤرّخ في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٩٧ وغرة حزيران/ يونيو ٢٠٠٢.

المفهوم إلى المجلس الدّستوري[37]، إلّا أنّه ورغم أهميّة هذه المؤسّسة فإنّها عجزت عن أداء وظيفتها بطريقة مرضيّة، وذلك لعدّة أسباب نذكر أهمّها:

• تبعيّة المجلس لرئيس الجمهوريّة الذي يتدخّل في تعيين أعضائه كما يحتكر سبل إخطاره.

• الإجراءات المعتمدة من قبل المجلس لا تكرّس مبدأ المواجهة ولا يحقّ لأعضاء البرلمان طلب مراقبة مشاريع النصوص التشريعيّة.

• تطوير المجلس لمنهجيّة عمل تكتفي في أغلب الحالات بالتثبّت من مسألة توزيع الاختصاصات بين السّلطة التشريعيّة والسلطة الترتيبيّة دون تعميق رقابته على مضامين النصوص التشريعية.

وبغضّ النظر عن عوائق المجلس الدّستوري، فإنّ الرقابة على دستوريّة القوانين تساهم بدورها في تعزيز موقع رئيس الجمهوريّة في النّظام السياسي التونسي، ذلك أنّ احتكار إخطار المجلس الدّستوري تجعل منه المتحكّم الوحيد في مجريات الرقابة على دستوريّة القوانين.

إضافة إلى الآلية الدّستوريّة، يستثمر النّظام التسلّطي المنظومة الانتخابية، بهدف احتكار السّلطة والتقليص في مجال التّنافس السياسي وتهميش الأحزاب السياسية.

٢ ـ التحكّم في المنظومة الانتخابية

تحتلّ الانتخابات في تونس مكانة أساسيّة ضمن آليات النّظام التسلّطي، فهي تمثّل فترة من فترات انفتاح النّظام السياسي[38]، وتتبوأ منذ التّسعينيات، موقعًا خاصًّا لما تتميّز به، بحسب الخطاب الرّسمي، من صبغة تأسيسيّة لعهد جديد وتحوّلات ديمقراطيّة. وتوفّر الانتخابات فرصة للحكومة لإدخال الإصلاحات، ولإثراء البنية الشكليّة، القانونيّة والإجرائيّة للدّيمقراطيّة.

---

(٣٧) أحدث المجلس الدستوري بأمر سنة ١٩٨٧ وارتقى تدريجيًا إلى مرتبة المؤسّسة الدّستوريّة.

(٣٨) انظر: Vincent Geisser, «Tunisie: Des élections pourquoi faire? Enjeux et sens du fait électoral de Bourguiba à Ben Ali,» *Monde arabe Maghreb- Machrek*, no. 168 (avril-juin 2000), pp. 14-27.

إلّا أنّ المتمعّن في هذه الانتخابات يتبيّن ضعف تأثيرها في النّظام السياسي، فهي انتخابات غير تنافسيّة، من دون اختيار، وبنتائج مبرمجة، ومن دون مفاجآت ولا رهانات حقيقيّة[٣٩]. وهي لا تتجاوز، في أغلبيّة الحالات، عمليّة تحريك المنظومة القانونيّة والإجرائيّة للنّظام السياسي مع المحافظة على خصائصه الجوهريّة.

وعادة ما تُفسح الانتخابات للسّلطة السياسيّة مجالًا لإعادة هيكلة الفضاء السّياسي؛ ومن ذلك مثلًا، ما تمّ إدراجه بمقتضى التّنقيح الدّستوري لسنة ١٩٩٧ من أحكام متعلّقة بالأحزاب السياسيّة والتعدديّة. وتمكّنت السّلطة السياسيّة، من خلال هاته الأحكام، من ضبط الأسس الأيديولوجيّة والتّنظيميّة للأحزاب التي يسمح لها بالانخراط في العمليّة السياسيّة، وإقصاء الأحزاب ذات القاعدة الإسلاميّة[٤٠] لما تمثّله من خطر على استمراريّة سلطة رئيس الجمهوريّة.

إلّا أنّ هذا الحراك على مستوى النّصوص التشريعيّة لم يصاحبه، في الواقع، تطوير حقيقي للنّظام السّياسي. فهو يهدف بالأساس إلى تمكين الحزب الحاكم، ومن ورائه رئيس الجمهورية، من التمسّك بالسّلطة وإعادة إنتاج المقوّمات الجوهريّة للنظام التسلطي.

وتثبت التجربة أنّ الانتخابات غير قادرة، في الوضع التسلّطي التونسي، على تحقيق التحوّل الدّيمقراطي.

ويرجع فشل الانتخابات في تحقيق الانتقال الدّيمقراطي في الأوضاع التسلطيّة إلى عدّة أسباب أهمّها: التضارب بين الشرعيّة الانتخابيّة والشرعيّة التسلطيّة، وما ينجرّ عن هذا التضارب من غلق للفضاء السّياسي ورفض للتداول على السّلطة.

---

(٣٩) انظر: Guy Hermet, Alain Rouquié et Juan J. Linz, *Des Elections pas comme les autres* (Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques (PFNSP), 1978).

(٤٠) ينص الفصل ٨ من الدستور على ما يأتي: تساهم الأحزاب في تأطير المواطنين لتنظيم مشاركتهم في الحياة السياسية. وتنظم على أسس ديمقراطية وعليها أن تحترم سيادة الشعب وقيم الجمهورية وحقوق الإنسان والمبادئ المتعلقة بالأحوال الشخصية. وتلتزم الأحزاب بنبذ كل أشكال العنف والتطرف والعنصرية وكل أوجه التمييز. ولا يجوز لأي حزب أن يستند أساسًا في مستوى مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة. تحجر تبعية أي حزب إلى أطراف أو مصالح أجنبية.

• وفي ما يخصّ التضارب بين الشرعيّة الانتخابيّة والشرعيّة التسلطية تكفي الملاحظة بأنّ الحاكم، نادرًا ما يستمدّ في الأنظمة التسلطيّة شرعيّته من الانتخاب. وغالبًا ما يتمّ الوصول إلى السّلطة خارج أطر القانون وبخرق الشرعيّة الانتخابيّة. والحاكم، الذي لا يستمدّ شرعيّته من الانتخاب، لا يقبل التخلّي عن السّلطة عن طريق الانتخاب.

• كما أنّ ضعف تأسيس سلطة في النّظام التسلّطي لا يتيح إمكانيات لتداول السّلطة، ولا سيّما عندما يتعلّق الأمر بالسّلطة الرئاسيّة. فالرّئيس بورقيبة نصّب نفسه رئيسًا مدى الحياة، وعدّل بن علي الدّستور في أحكامه المتعلّقة بتحديد عدد النّيابات الرئاسيّة. وتثبت تجارب الأنظمة التسلطيّة أنّ تداول منصب الرئاسة لا يتمّ أبدًا، بطريقة انتخابيّة سلميّة بل غالبًا ما يتمّ عن طريق إجراءات غير اعتيادية، اتّخذت منذ أحداث ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ في تونس، اتجاهات ثوريّة.

تحوّلت الانتخابات في الوضع التسلّطي من وسيلة لتحقيق الانتقال الدّيمقراطي إلى عائق للانتقال الدّيمقراطي لما لها من تأثير سلبيّ في الأحزاب السياسيّة. وتؤدّي طريقة الاقتراع دورًا أساسيًّا في تطويق الانفتاح الدّيمقراطي وتوجيهه، بما يضمن استمراريّة إنتاج وإعادة إنتاج الخصائص الجوهريّة للحكم التسلّطي.

تتحدّد طريقة الاقتراع باعتبارين أساسين وهما: تحقيق العدالة في التمثيل والنّجاعة في الحكم.

ويتحقّق الهدف الأوّل باعتماد نظام التمثيل النّسبي، الذي يتيح فرصًا لتمثيل كلّ الأحزاب مهما كان حجمها، بطريقة تتناسب ودرجة إشعاعها بين النّاخبين.

أمّا هدف النجاعة في الحكم، فهو يتحقّق باختيار نظام الأغلبيّة، الذي يقرّ بأفضليّة للأحزاب الكبرى، ويمنحها أغلبيّة مريحة للحكم، مع إقصاء الأحزاب الصّغرى وتعطيل تكوين أحزاب إضافية.

اعتمد المشرّع التّونسي، لتجسيد تصوّراته في الانتقال الدّيمقراطي، نظامًا يمزج بين نظام الأغلبيّة على مستوى الدّوائر، ونظام التمثيل النّسبي

على المستوى الوطني. ويتجسّد منطق التمثيل النسبي بتخصيص مجموعة من المقاعد لأحزاب المعارضة، توزّع بينها على المستوى الوطني، بحسب نسبة الأصوات التي تحصّلت عليها. وتمكّن هذه الطّريقة الحزب الحاكم من الفوز بكلّ المقاعد المخصّصة للدّوائر، وإتاحة المجال لأحزاب المعارضة لكي تتنافس في ما بينها، على المقاعد المخصّصة لها التي توزّع على المستوى الوطني.

وتساهم طريقة الاقتراع المعتمدة، في تهميش المعارضة وتشرذمها، فهي لا تنافس الحزب الحاكم، بل تنافس نفسها للفوز بمقاعد مخصّصة لها، كان قد تمّ تحديد عددها بصفة سابقة لإجراء الانتخابات.

وتمكّن هذه المنظومة الانتخابية، النظام التسلّطي من التحكّم، في نفس الوقت، في اختيار أحزاب المعارضة المسموح لها بالانخراط في العملية السياسية (إقصاء الأحزاب الإسلامية بفعل الفصل ٨ من الدستور)، في حجمها (عن طريق عدد المقاعد المخصّصة لها)[٤١] وفي درجة الانفتاح السّياسي الذي يناسبه لضمان بقائه في السلطة، فهو يمنح موقعًا للمعارضة داخل أجهزة الدّولة، يدمجها في النّظام السّياسي ويحرمها من أيّ قدرة على التأثير في الحياة السياسيّة.

نتبيّن، في خاتمة هذا البحث، بأنّ الهاجس الأساسي الذي سيطر على النظام التسلّطي في تونس، هو البقاء في السّلطة. والتجأ هذا النّظام ليحقّق بقاءه إلى كلّ الوسائل، الشرعيّة وغير الشرعيّة، محققًا بذلك انتقال النظام السياسي من طور «التسلطية المتجذّرة» إلى طور الاستبداد بالسلطة.

يمثل الاستبداد في حقيقة الأمر الوجه الحقيقي للتسلّطية، يرتبط بها هيكليًا ووظيفيًا، ولا يتحقق أحدهما إلّا بتحقّق الآخر. ويكفي، للتثبت، التذكير بخصائص الاستبداد[٤٢].

---

(٤١) هذا مع الملاحظة بأنّه يقع بمناسبة كلّ موعد انتخابي الترفيع في عدد المقاعد المخصّصة للمعارضة التي يتحسّن وضعها في كلّ انتخابات جديدة بإرادة رئيس الجمهوريّة وليس بفعل الانتخابات.

(٤٢) لمزيد من المعلومات، انظر: عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** (بيروت: دار النفائس، ١٩٨٤)

تتميّز السّلطة الاستبداديّة ببعض الخصائص: فهي سلطة مطلقة، تمارس خارج الأطر القانونيّة، تكرّس الحكم الشخصي أو حكم الأقليّة، وتؤول، في عدد من الأوضاع، إلى الخلط بين المصلحة العامّة والمصالح العائليّة.

وبالرّجوع إلى تجربة التسلّط التونسيّة، نلاحظ أنّ النظام التسلّطي أبدع في التلاعب بالنّصوص الدّستوريّة والقانونيّة، فهو يلتجىء إلى تعديل الدّستور كآلية للانقلاب على الدّستور ولخرق الأحكام الدستوريّة. انحرف بإجراءات الانتخاب التي أصبحت توظّف لغلق فضاء المشاركة السياسيّة وتأبيد البقاء في السّلطة. طوّر مقاربة أمنيّة (جزائية ـ تجريميّة) لحلّ الأزمات السياسيّة وروّع معارضيه بالارتكاز على أجهزة البوليس السياسي والمحاكمات، بتهمة الجرائم الإرهابية. ضيّق في مجال ممارسة الحرّيات العامة وحقوق الإنسان، روّج للفساد السياسي والمالي، وللرّشوة والمحسوبيّة. وقلّص في الحدود بين المال الخاص والأموال العموميّة وبين الشأن العام والمصالح والنزوات العائليّة.

المراجع

١ ـ العربية

أعمال ملتقى ٢٩ ـ ٣١ أيار/مايو ١٩٨٤ حول المجلس القومي التأسيسي. تونس: مركز الدراسات والبحوث والنشر، كلّية الحقوق، ١٩٨٦.

تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي. [د. م.]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥.

شعبان، الصادق. **من ديمقراطية المعتقدات إلى ديمقراطية البرامج.** تونس: الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٥.

الكواكبي، عبد الرحمن. **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد.** بيروت: دار النفائس، ١٩٨٤.

لبيض، سالم. «الأزمات الاجتماعية والسياسية في تونس.» (شبكة الحوار نت الإعلامية، ١٢/٠١/٢٠١١).

المظفر، زهير. **جمهورية الغد: الأسس والأبعاد**. تونس : المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ٢٠٠٢.

٢ ـ الأجنبية

Abdelhak, Mohamed et Jean- Bernard Heumann. «Opposition et élection en Tunisie.» *Monde arabe Maghreb-Machrek*: no. 168, 2000.

Arendt, Hannah. *Le Système totalitaire*. Paris: Seuil, 1972.

Ben Achour, Yadh. «Islam et Constitution.» *Revue tunisienne de droit*: 1974.

Ben Romdane, Mahmoud. «Développement et démocratie: L'Exception

tunisienne,» *L'Année du Maghreb*: no. 3, 2007.

Bernard, Paul. *Le Préfet de la république: Le Chêne et l'olivier*. Paris: Economica, 1998.

Braud, Philippe. *Sociologie politique*. 5ème ed. Paris: LGDJ, 2000.

_______. «Globalisation démocratique et exception autoritaire arabe.» *Critique internationale*: no. 30, 2006.

Camau, Michel. «Election et représentation au Maghreb.» *Monde arabe Maghreb-Machrek*: no. 168, avril-juin 2000.

_______. et Vincent Geisser. *Le Syndrome autoritaire*. Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali Paris: Presses de sciences Po, 2003.

Droz-Vincent, Philippe. «Quel avenir pour l'autoritarisme dans le monde arabe.» *Revue française de science politique*: vol. 54, no. 6, décembre 2004.

El Abed, Mohamed. «Le Statut du gouverneur.» *Revue Servir*: nos. 19 et 20.

Geisser, Vincent. «Tunisie: Consolidation autoritaire et processus électoraux.» *L'Année du Maghreb*: no. 1, 2004.

_______. «Tunisie: Des élections pourquoi faire? Enjeux et sens du fait électoral de Bourguiba à Ben Ali.» *Monde arabe Maghreb- Machrek*: no. 168, avril-juin 2000.

_______ et Eric Gobe. «Des fissures dans la «maison tunisie»? Le régime de Ben Ali face aux mobilisations protestataires.» *L'Année du Maghreb*: no. 2, 2005-2006.

Grawitz, Madeleine et Jean Leca. *Traité de science politique*. Paris: Presses universitaires de France, 1985.

Greenstein, Fred and Nelson Polsby (eds.). *The Handboook of Political Science*. Reading, Mass.: Addison Wesley, 1975.

Hermet, Guy, Alain Rouquié et Juan J. Linz. *Des Elections pas comme les autres*. Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques (PFNSP), 1978.

Hibou, Beatrice. «Tunisie: Le Cout d'un «miracle».» *Critique internationale*: no. 4, 1999.

______. and Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University press, 1996.

Linz, Juan José. «The Perils of Presidentialism.» *Journal of Democracy*: vol. 1, 1990.

Lipset, Seymour Martin. «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy.» *American Political Science Review*: vol. 53, 1959.

Salamé, Ghassan. «Sur la causalité d'un manque: Pourquoi le monde arabe n'est il pas démocratique?» *Revue française de science politique*: vol. 41, no. 3, juin 1991.

Thiébault, Jean Louis. «Les Périls du régime présidentiel.» *Revue internationale de politique comparée*: vol. 13, 2006.

الفصل الثاني

الخلفيّة الاقتصاديّة والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية

عائشة التايب

مقدمة

يمثّل هذا العمل اجتهادًا باتجاه البحث عن بعض زوايا انعكاس الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية على الثورة في تونس، ومحاولة قراءة في الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لثورة تونس، والسعي إلى بيان مدى تأثيرها في انطلاق الأحداث ومدى فعلها في تسريع وتيرة التمرّد. فهل كانت ثورة تونس ثورة بطون جائعة وانتفاضة جياع ما كانوا يملكون قوت يومهم؟ وهل كانت فعل تمرّد أشهرت فيه الشهادات الجامعية العالية عجزها عن تأمين أبسط مقومات العيش الكريم لحامليها ولمن سهروا الليالي لنيلها؟ أم هل كانت ثورة مهمّشين ومقصيين وملفوظين من نظم المجتمع ودوائره المختلفة سواء أكانت مادية أم رمزيّة؟

تحاول هذه الورقة تحليل وزن أوضاع الهشاشة الاجتماعية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي التونسي في السنوات الأخيرة مع التركيز على أهم ظواهرها كالفقر والبطالة والعمل الموازي والهشّ، وتبيّن مدى فعلها في تأجيج حركة الغليان الشعبي وتأثيرها في وتيرة الأحداث ومستوى حضورها في الواجهة العامة لثورة شباب تونس.

وتجدر الإشارة إلى أن تحليل مختلف تلك الزوايا سيدور في فلك فرضية أساسية تتمثّل في تأكيد أهمية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في الثورة، ولكنّها تشدّد كذلك على أنه رغم ثقل وزن الواجهة الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الثورة إلا أنها ليست الصانعة الوحيدة لها وإن بدت عنوانها الأبرز.

ولتفكيك تلك الفرضيّة يستند التحليل إلى التركيز على بعض مناطق التقاطع والتماس بين حركة سيدي بوزيد الاحتجاجية التي تطورت إلى ثورة عارمة آلت إلى ما آلت إليه، وبين حركات احتجاجية مماثلة شهدتها دواخل البلاد في السنوات الماضية مثل أحداث منطقة الحوض المنجمي وأحداث مدينة بن قردان الحدوديّة، وكان بعضها أحدّ وأطول نفسًا من أحداث سيدي بوزيد، ولكنها لم تتطوّر ولم يتوسّع مداها الجغرافي والاجتماعي.

أولًا: الثورة ووهم «المعجزة الاقتصادية»[1]: مفارقة النمو بلا تنمية

عملت السلطة في تونس منذ التغيير السياسي الحاصل في سنة ١٩٨٧ على انتهاج نموذج تنمية اعتمد جملة من التوجهات الهادفة إلى إرساء أوسع لآليات اقتصاد السوق وإعادة الاعتبار للجدوى الاقتصادية. وذهبت جهودها لتطوير الأطر القانونيّة والتشريعيّة الرامية إلى مزيد من تحرير الاستثمار والأسعار والتجارة الخارجية من القيود الإدارية والجبائيّة، والاتجاه نحو تخفيف العبء عن المؤسسات الاقتصادية وحفزها على الإنتاج والتطور، مع سعي نحو تطوير الجهاز البنْكي والسوق المالية بغرض دفع أكبر للاستثمار والمبادرة الخاصة. وقد تمّ ذلك في ظلّ سياق إعادة توزيع الأدوار الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص والمضي قدمًا في التخلي التدريجي عن نموذج الدولة الحاضنة وتنصّلها من عدد من تعهداتها السابقة ولاسيّما في قطاع الخدمات التنافسية. وشهدت هذه الفترة

(١) عبارة أطلقها الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك في معرض حديثه عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي بلغتها تونس.

إدماج الاقتصاد التونسي في الدورة العالميّة وخاصّة بعد الانخراط في المنظّمة العالميّة للتجارة والدّخول في اتفاق شراكة مع الاتّحاد الأوروبي، وذلك قصد إرساء مناطق للتبادل الحرّ مع جهات مختلفة وإبرام عدد من الاتفاقيات الدولية.

وقد حقق الاقتصاد التونسي تبعًا لذلك نسَبَ نمو تجاوزت ٤,٦ في المئة بالأسعار القارة بالنسبة للفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٦، كما تمكن من المحافظة على توازناته العامة، ولاسيّما ما يتعلق منها بالمديونية حيث تراجعت بعض مؤشراتها فانخفضت نسبة التداين الخارجي إلى حدود ٤٩ في المئة ونسبة خدمة الدين إلى ١٦,٦ في المئة سنة ٢٠٠٦ مقابل نسبة ٥٨ في المئة ونسبة ٢٦,٣ في المئة سنة ١٩٨٦، وتم التحكم النسبي في التضخّم، والتخفيض في العجز التجاري الذي تراجع من معدّل ٥,٨ في المئة من الناتج خلال فترة المخطط الثامن للتنمية (١٩٩٢ ـ ١٩٩٦) إلى ٢,٥ في المئة في المخطط العاشر(الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦)[٢].

ولا بدّ من الإشارة إلى أن تلك السياسة التنموية المنتهجة جعلت تونس أكثر عرضة لتقلبات الاقتصاد العالمي في بداية القرن الحادي والعشرين وأكثر عرضة لتأثيراته السلبية المباشرة على بعض القطاعات مثل السياحة والفلاحة. ووجدت تونس نفسها أمام جملة من التحديات نتيجة لسياسات الانفتاح والتحرّر، ومن ذلك ضرورة معالجة الضغوط الناجمة عن تفكيك المعاليم الديوانية في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبعض التقلبات الظرفية التي أصبح بعضها يكتسي طابعًا هيكليًا مثل قيمة الدولار وأسعار النفط المرتفعة وتواتر الضغوطات في الأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى اشتداد المنافسة. ووجدت بعض القطاعات الاقتصادية نفسها غير قادرة على خوض سباق التنافس الاقتصادي ففقدت بعض الصناعات مثل النسيج القدرةَ على الاحتفاظ بمناطق الترويج التقليدية أمام غزو المنسوجات الصينية لبعض الأسواق الأوروبية. وقد أنتجت سياسات إعادة هيكلة بعض القطاعات الاقتصادية ضعفًا بارزًا في تشغيلية عدد من

---

(٢) الوكالة التونسية للاتصال الخارجي، «تونس ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٧،» (تونس، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ١٤٩.

السكان النشطين الذين لا تسمح لهم كفاءتهم بخوض غمار سوق المنافسة الاقتصادية.

ويمكن القول انّه بالقدر الذي أفرزت فيه سياسة الاقتصاد التنافسي واتفاقيات التبادل الحرّ تحسّنًا نسبيًّا ملحوظًا في الأرقام والمؤشرات العامة للنمو، طرحت على الاقتصاد التونسي في نفس الوقت جملة من الضغوط المتزايدة على سوق العمل وعلى التوازن بين الجهات والمناطق، وتضخّمت معه فواتير الضرائب الاجتماعية واتسعت قواعد الشرائح الاجتماعية المبعدة من دوائر الاستفادة من خيرات ذلك النمو. **وربّما يبقى ارتفاع مؤشرات البطالة وضبابية عملية قياس الفقر أحد أهم الشواهد المفنّدة لأسطورة المعجزة الاقتصادية في تونس ومن البراهين المؤكدة لواقع مجتمعي ربّما حضر فيه النموّ ولكن غابت عنه التنمية.**

وفي تناول وضع البطالة، بالرغم من التصريح الرسمي بالتحسّن الكبير في مستوى مؤشرات التشغيل خلال المخطط العاشر للتنمية من خلال ارتفاع عدد مواطن الشغل المحدثة بما مكّن من تلبية ٩٢,١في المئة من الطلبات الإضافية للتشغيل والتقليص في النسب العامة للبطالة[٣]، ظلّ عدد العاطلين من العمل في تونس مرتفعًا. وقُدّر في منتصف سنة ٢٠٠٨ بنحو ٥٢٢,٤ ألف عاطل من الفئة العمرية ١٥ سنة فما فوق، وذلك بنسبة ١٤,٢ في المئة، مقابل ٤١٠,٩٠٠ عاطل في سنة ١٩٩٤ وقدّر معدّل التطوّر السنوي بـ ١,٤ في المئة وتطوّر ذلك المعدّل ليصل ٢,٣ في المئة بين سنتي ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٧. وارتفع عدد العاطلين من العمل بما قدره ١٤,٣ ألف خلال الفترة بين سنتي ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨. وسجّلت نسبة البطالة لدى الفئة العمريّة ما بين ١٥ ـ ١٩ سنة ٢٠٠٧ نحو ٣٤,١ في المئة[٤].

وتسجّل معدّلات البطالة بحسب المستويات التعليمية ارتفاعًا بارزًا لنسب العاطلين من العمل من حملة الشهادات العليا الذين ارتفع عددهم خلال

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٤) المعهد الوطني للإحصاء، **المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة ٢٠٠٨** (تونس: المعهد، ٢٠١٠)، ص ٢٦.

الفترة ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ ليبلغ ١٢٧,٨ ألف سنة ٢٠٠٨ وذلك مقابل ١٠٢,٣ ألف سنة ٢٠٠٧[٥]، وهو ما يدلّ على تزايد كبير في عدد المتخرجين سنويًا من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. وبدأ عدد العاطلين من العمل من ذوي المستويات التعليمية العالية يسجّل ارتفاعًا صارخًا منذ سنة ١٩٩٤ حيث سجّل نسبة ١٠,٩في المئة كمعدل سنوي ليبلغ ١٨,٤ في المئة بين ٢٠٠١ و٢٠٠٧[٦]. ولا بدّ من الإشارة إلى أن مجموع العاطلين من العمل من ذوي المستويات التعليمية المحدودة مثّل في سنة ١٩٩٤ نسبة ٢٥ في المئة من المجموع العام للعاطلين من العمل، وانخفض في ٢٠٠٧ إلى ٥ في المئة فقط. وارتفع عدد العاطلين من العمل من ذوي المستوى التعليمي الثانوي بالتوازي مع ذلك من ٢٤ في المئة إلى ٤٠ في المئة، أمّا بالنسبة إلى عدد العاطلين من العمل من أصحاب مستوى التعليم العالي فقد تضاعفت عشر مرات حيث ارتفعت حصّتهم من العدد العام للعاطلين من العمل من ٢ في المئة إلى ٢٠ في المئة خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٧[٧].

ويُذكر أن السلطة السياسية في تونس عملت جاهدة على اعتماد وسائل مختلفة لامتصاص أدفاق الوافدين الجدد على سوق العمل من خريجي الجامعات وابتكار أساليب متجددة للتصدّي لطوفان حاملي الشهادات العليا والسعي إلى إدماجهم في الدورة الاقتصاديّة، ومن ذلك يمكن ذكر استحداث الدولة صناديق اجتماعية مختلفة بغرض تشجيع الشبان على الانتصاب للحساب الخاص ودفعهم نحو تركيز المنشآت الاقتصادية المتوسطة والصغيرة الحجم، وتيسير عملية انخراط أصحاب المستويات التعليمية العالية ـ لاسيّما في بعض التخصّصات ـ في الحياة المهنية عبر المشاريع المدّرة للدخل. وقد ترافق كلّ ذلك مع اجتهادات عديدة لمراجعة منظومات التعليم العالي بغرض تحقيق قدر أكبر من المواءمة بين طبيعة التكوين العلمي ومتطلبات سوق العمل وفق مستجدات العصر.

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٦) انظر: European Commission, «Labour Markets Performance and Migration Flows,» انظر: *Arabs Mediterranean Countries: Determinants and Effects*, vol. 2 (April 2010), p. 180.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

هذا ومن المفيد الإشارة إلى اجتهاد بعض أجهزة الدولة في مجال كسر بعض الصور النمطية حول حامل الشهادة العليا، والعمل على تغيير بعض التمثّلات الاجتماعيّة السائدة حول التوظيف العمومي لخريج الجامعة وإلزامية اندماجه حصرًا في القطاع العام. وقد تبنّت وزارة التعليم العالي التونسية في ذلك الاتجاه برامج عديدة هدفت إلى نشر ثقافة التعويل على الذات ومبدأ الفصل بين التلازم الآلي بين حقي التعليم والتشغيل، وإشكالية ربط محتوى الشهادات الجامعية بمتطلبات سوق العمل. وعملت في هذا النطاق على تزويد طلبة الجامعة بفكرة أوضح عن واقع التشغيلية والشعب الأكثر قابلية للمهننة، كما أرست مبدأ الفصل بين الشهادة العلمية «الأساسية» التي تمكّن الطالب من مواصلة مشواره البحثي والشهادة العلميّة «المهنيّة» التي توجهه مباشرة نحو سوق العمل.

ولكن كلّ تلك الجهود وجدت نفسها عاجزة عن امتصاص طوابير طالبي الشغل من خريجي الجامعات. ولئن بدا المشكل في بداياته مشكل تخصصات سميت بصعبة الاندماج مثل تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب، إلا أنها سرعان ما طالت مختلف التخصصات الأخرى من طب وهندسة ومحاسبة غيرها.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ أصابع الاتهام الأولى اتجهت بشكل رئيس نحو نماذج التنمية المتّبعة للتأكيد على قِصَرِ مداها عن استيعاب فوائض اليد العاملة من حملة الشهادات الجامعية، ولكنّ إشكالية جمهرة التعليم واتباع ما سمي بسياسات «ثقافة النجاح»[٨] والزجّ بالسياسة التعليمية بمراحلها المختلفة في سياق السمسرة السياسية والأهواء الأيديولوجيّة

---

(٨) يكرّس مصطلح «ثقافة النجاح» مبدأ «دعه يدرس دعه ينجح» وهو من بين مجموعة المصطلحات التي راجت في كواليس المجتمع لتبرز مدى التساهل الطارئ في العقدين الأخيرين في مقاييس الارتقاء والنجاح من مرحلة تعليمية إلى أخرى. ومن المصطلحات التي أضحت تؤكّد التوجّه نحو التضحية بنوعية التعليم ومحتواه لصالح التركيز على الكمّ والتهليل الأعمى بتزايد أعداد المنتمين إلى الجامعات ولاسيّما من الإناث، وقد بدا ذلك أكثر وضوحًا في محطات العبور الحاسمة والامتحانات النهائية نحو الثانوي أو نحو التعليم العالي. وبدت توقعات ارتفاع نسب النجاح أو انخفاضها لدى عموم الناس من سنة إلى أخرى تتشكل وفقًا لمزاج السياسة وعقارب الأحوال العامة من انتخابات أو استفتاء أو تحوير دستور أو غيرها من الأسباب العامة أو الخاصة.

والمصالح المتضاربة للقائمين عليها، ظلّ مشكلًا شبه مسكوت عن مدى تأثيره في نسق الارتفاع غير المسبوق لقواعد طلاب الجامعات. هذا وقد فاقت أعداد الخريجين بدرجات كبيرة احتياجات سوق العمل بوجهيها الرسمي وغير الرسمي وبدا الاقتصاد الموازي على اتساع حجمه ورقعته عاجزًا عن امتصاص هؤلاء. ولئن سجلت النسب الرسمية للنمو درجات اعتبرت رسميًّا عالية حيث فاقت كما تقدّم ٤,٦ في المئة، فإن نسق امتصاص فوائض البطالة وتوفير مستحقات سوق العمل من الطلبات الإضافية كان يحتاج حسب بعض الخبراء والمختصين إلى نسبة مضاعفة من النمو لا تقلّ عن ٨ في المئة حتى يتمكّن من سدّ تلك الاحتياجات المتزايدة على سوق التشغيل[٩].

وفي تحليل تجليات ظاهرة الفقر في تونس أكّدت الإحصاءات الرسميّة ارتفاع الدخل الفردي إلى ما يفوق ٤٠٠٠ دينار سنة ٢٠٠٦ مقابل ٩٦٠ دينارًا سنة ١٩٨٦، ويكون بذلك قد تضاعف أكثر من أربع مرات مسجّلًا ارتفاعًا ملحوظًا للقدرة الشرائية مع تطوّر في حجم التحويلات الاجتماعية بنسق تضاعف فيه أكثر من ٧ مرات منذ الثمانينيّات ليصل إلى ما يعادل ٢٨٠ دينارًا في الشهر للأسرة. كما تشير أرقام المعهد الوطني للإحصاء إلى انخفاض عدد الفقراء من ٨٢٣٠٠٠ شخص في سنة ١٩٨٠ إلى ٣٧٦٠٠٠ في سنة ٢٠٠٥[١٠]، حيث تراجعت مظاهر الفقر الذي لم يعد يشمل سوى ٣,٨ في المئة من مجموع السكان سنة ٢٠٠٧، مقابل قرابة ٧,٧في المئة خلال سنة ١٩٨٦. وقد توسعت دائرة الطبقة الوسطى في المجتمع التونسي بحسب الإحصائيات نفسها لتبلغ قرابة ٨٠ في المئة من مجموع السكان. وتضاعف حجم نفقات الدولة على الرعاية الصحية قرابة خمس مرات خلال العشرين سنة المنقضية، كما ارتفع مؤمل الحياة إلى حدود ٧٤ سنة عام ٢٠٠٧[١١].

تؤكّد إذًا هذه المعطيات الرسميّة ارتفاع مستوى المعيشة لدى المواطن

---

(٩) انظر: Leila Slimani, «Tunisie: Les Raisons de la colère,» *Jeune Afrique*, 24/1/2011, p. 21.

(١٠) انظر: Riadh Béchir, «Pauvreté et niveau de la population rurale en Tunisie,» *Les Notes d'alerte du CIHEAM*, no. 67 (août 2010), p. 2.

(١١) الوكالة التونسية للاتصال الخارجي، «تونس ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٧،» ص ١٥٠.

التونسي وتراجع نسب الفقر، وكان الخطاب الرسمي يتفنّن في الاستثمار السياسي لتلك المعطيات للتدليل على مدى نجاح السياسة الاجتماعية في تونس في احتواء ظاهرة الفقر. ولكن خارج دوائر التباهي الرسمي المعلن كان الفقر يتجلّى كمعطى هيكليّ يبرز بوضوح في الواقع الاجتماعي المعيش لقواعد عريضة من سكّان عديد المناطق وخاصة الداخلية منها وتلك المبعدة من دوائر الاستفادة المباشرة من ثمار اقتصاد السوق المفتوح على واجهتي السياحة والصناعات التصديرية.

وإن تعوز الدارس في مثل هذه الحالة إمكانية التماس المؤشرات الإحصائية البديلة المدعّمة للحضور الهيكلي للفقر في واقع العديد من الشرائح الاجتماعية بتونس، فإن تفنيد الإحصائيات الرسمية التي تؤكّد تراجع نسب الفقر لا تتطلب كثير العناء. هذا فضلًا عن أن حالة الحرمان والغبن الاجتماعي لم تكن واقعًا نفسيًا اجتماعيًّا صعب الملاحظة، بل كانت مشاعر جماعية مدركة بالقوّة، كما كان الحديث عن تدهور المقدرة الشرائية لدى الجميع ولدى ضعاف الحال بشكل خاص يستشري من يوم إلى آخر.

هذا ولا بدّ من الإشارة إلى أن السلطة السياسية في تونس قد عملت منذ الاستقلال سواء في فترة الحكم البورقيبي أو حكم زين العابدين بن علي على استحداث مجموعة من الآليات والبرامج لمكافحة ظاهرة الفقر والتصدي لجيوبه. ولكن الاتجاهات العامة للسياسة الاجتماعية في العهد البورقيبي ظلت تدور في فلك ما سمي بالحلقة المفرغة للفقر وهي تلك الحلقة التي كانت في كلّ مرّة تعيد إنتاج ما يُفترض أنه تمّ القضاء عليه[١٢]، ولم تتمكن برامج الدولة المحدثة آنذاك من إدماج الفئات الفقيرة والمقصية والمهمشة في دوائر الإنتاج الرسميّة ولم تمكّنها من تخطي عتبة الفقر بل عمّقت من تبعية هؤلاء للدولة وقوّت فيهم مشاعر التواكل عليها. وأما السياسات والبرامج المستحدثة لمحاربة الفقر في فترة حكم بن علي فإنها وإن حافظت على فلسفة بعض البرامج والآليات

---

(١٢) انظر: عائشة التايب، «سياسة بورقيبة الاجتماعية: من مقاومة الإقصاء والتهميش إلى إعادة إنتاجهما،» في: **نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار** (تونس: مؤسسة التميمي للبحث والمعلومات، ٢٠٠٥).

المعتمدة سابقًا في مكافحة الفقر كالمساعدات الموسمية وحظائر مقاومة البطالة وغيرها، فإنها اجتهدت كذلك في ابتداع أشكال أخرى أكثر تطوّرًا مثل الصندوق الوطني للتضامن الذي كان يستهدف تطوير البنى التحتية للمناطق المحرومة والتي كانت تسمى رسميًا بمناطق الظلّ. هذا إلى جانب استحداث آليات أخرى لحثّ ضعاف الدخل على استحداث وتركيز مواطن دخل مستقرة عبر تطوير منظومات الإقراض الميسّر الصغير والمتناهي الصغر. ولكن سوء الإدارة وتعقد الإجراءات وعدم الشفافية وغياب المساءلة أفقد هذه الآليات جدواها، وأنتج أزمة ثقة حادة بين المواطن البسيط وضعيف الحال وتلك الصناديق، وعمّقت تلك الأزمة الفجوة بين خطاب رسمي يتباهى بسياسته الاجتماعية وبين اعتقاد مجتمعي جازم في خواء تلك السياسة وفي فقر صناديقها. وبالرغم من التشديد على توفرّ الإرادة السياسيّة (في كلتا الفترتين) للتدخل لفائدة الشرائح الاجتماعية المحرومة، لا بدّ من التأكيد كذلك أن أغلب السياسات والبرامج المعتمدة خاصة في التصدّي لظاهرة الفقر افتقدت إلى التعامل الجدّي والصريح مع المشاكل الحقيقية التي تطرحها تلك الظاهرة. وكان الطابع العشوائي والدعائي للتدخلات في عهد بورقيبة والمتاجرة بسياسات الدولة الاجتماعية في عهد بن علي أحد أبرز أسباب فشل الحرب المعلنة من قبلهما على الفقر وعلى مختلف مظاهر الإقصاء والتهميش الاجتماعيين. وقد كشفت ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بوضوح أن في تونس جياعًا كثيرين لم تطلهم يد الصندوق الوطني للتضامن ولم تشملهم «برامج الفئات المعوزة» ولم يبلغهم رجع صدى تراجع نسب الفقر.

ومن المفيد القول إن عمليّة قياس نسب الفقر في تونس كانت كذلك محلّ نقد حاد من طرف بعض الهيئات الأممية التي شددت على أنّه بالرغم من التقدم الحاصل في مستوى المؤشرات العامة للنمو الاقتصادي ظلت تونس تقيس الفقر بمقاييس تقليدية لا تتلاءم مع ارتفاع مستويات النموّ[١٣]. وبقيت السلطة السياسيّة في تونس لا تتحدّث إلّا عن

(١٣) انظر: Programme des nations unies pour le developpement (P.N.U.D.), *Stratégie de réduction de pauvreté: Etude du phénomène de la pauvreté en Tunisie* (Tunis: Bureau de coordination résident en Tunisie, 2004), p. 80.

الفقر المطلق أي قياس نسبة الفقر بحسب مستويات الدخل وبالتالي قياس حدّ الفقر للفرد الواحد. ولكن وضعية النمو ومستوياته الجديدة كانت تفرض على تونس تغيير آليات قياس ظاهرة الفقر إلى جانب ضرورة إعادة تعريفه واعتماد مفاهيم أوسع له. ومن المعلوم أن أغلب الهيئات الأممية تخلّت منذ فترة عن التعريفات المادية للفقر واتجهت نحو اعتماد مفاهيم تتحدث عن الفقر البشري والفقر المتعدد الأوجه الذي يدفع نحو قياس أدق لمختلف مظاهر الحرمان واللامساواة وانعدام الرفاه التي من الممكن أن تحجبها الأرقام العامة للفقر المطلق. وقد بينّت تقارير البنك الدولي أن وضعية الفقر البشري في تونس متدنية، كما أكدّت بعض تقارير الأمم المتحدة أن تراجع مستويات الفقر المطلق في تونس لم يكن يعكس تراجعًا في واقع عدم التوازن واللامساواة بين الأفراد والشرائح والمناطق، حيث يمكن لمستويات الفقر أن تتراجع في ظلّ تبلور إحساس عميق لدى المجموعات الاجتماعية بتردي الأوضاع المعيشية[١٤].

إن لعبة الأرقام وفخ القياس المظلّل وقصّة الترتيب الدولي الجيّد لتونس في بعض المجالات وإن بدت مقنعة في بعض وجوهها فإنها لم تكن كذلك في أغلب الأحيان حتى لدى هؤلاء الساهرين على إنتاج تلك الأرقام وصناعة ذلك الترتيب. وقد وضع **تقرير التنمية البشرية** لسنة ٢٠١٠ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[١٥] تونس في المرتبة السابعة ضمن البلدان التي حققت التقدم الأسرع في دليل التنمية البشرية خلال الفترة بين سنتي ١٩٧٠ ـ ٢٠١٠ ويُرجع التقرير ذلك بدرجة أكبر إلى التحسن الحاصل في مؤشرات الصحة والتعليم التي يعتمدها دليل التنمية البشرية إلى جانب مؤشر دخل الفرد. ويؤكّد خبراء التقرير أن الأداء الجيد في الصحة والتعليم لم ينطبق على النمو الاقتصادي، حيث بقي متوسط معدل نمو دخل الفرد ضعيفًا وحلّت تونس بعد ١٩ بلدًا تفوقت عليها في نمو الدخل في الأعوام الأربعين الماضية. وفي المقابل لم تتفوّق على تونس سوى ستة بلدان من حيث

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(١٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، **الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية** ([د.م.]: البرنامج، [٢٠١٠])، ص ١٤٥.

التحسّن في مؤشرات الصحة والتعليم في دليل التنمية البشريّة[١٦]، وهو ما يؤكد ضعف علاقة الترابط بين النمو الاقتصادي والتحسّن في الصحة والتعليم فالترابط بين هذين المتغيرين على مدى الأعوام الأربعين الماضية بقي غير ذي دلالة إحصائية تذكر[١٧]. هذا إلى جانب أن التقدم الذي تحقق في تونس في مجال التعليم ليس وليدَ العقدين الأخيرين بل هو نتيجة لمجموعة من الإصلاحات المعتمدة منذ المراحل الأولى للاستقلال في سنة ١٩٥٦ وبناء الدولة الوطنية. ومعلوم أن تونس اعتمدت نظام إصلاح التعليم منذ سنة ١٩٥٨ ووضعت جدولًا زمنيًا لاستيعاب جميع الأطفال في سن ٦ سنوات في المدارس بحلول ١٩٦٦، وتحقيق التحاق بالمدارس لمن هم في سن التعليم الابتدائي بحلول عام ١٩٧١. كما يرتبط تحسن صحة الأطفال وارتفاع مستويات التعليم بمدى ما بلغته المرأة من تمكين من خلال جملة المنظومات التشريعية المعتمدة لفائدتها منذ ١٩٥٦، وترتفع اليوم نسب معدل التحاق الفتيات بالمدارس من الفئة ٢٥ سنة فما فوق إلى ٦٢ في المئة، ويفوق معدل التحاق الفتيات في التعليم العالي في تونس دولًا مثل هونغ كونغ والمكسيك[١٨].

ومما لا شكّ فيه أن التنمية مسار متنوّع الروافد وصيرورة متعددة الأبعاد والأوجه ولا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تقف عند الصحة أو التعليم أو مستويات الدخل، ولكنها تشمل مشاركة البشر في رسم ملامح تلك التنمية ومدى فعاليتهم في صنعها ومراقبة مدى استفادة الجميع من عائداتها ودرجات رضائهم على أدائها وعلى مقومات استدامتها وعدالتها وإنصافها.

وبالخلاصة يمكن القول إن أسطورة «المعجزة الاقتصادية» ظلّت وهمًا ونشيدًا رسميًا ما فتئت السلطة السياسية في تونس تتغنى به وتستثمره لتلميع صورة النظام ولتأكيد صواب الخيارات التنموية المتبعة في تونس في العقدين الأخيرين. ولكنّ تلك الأسطورة وإن بدت مقنعة في بداية الأمر ويسيرة

(١٦) فرنشيسكو رودرغز وإيما سمان، «معجزة شمال إفريقيا،» منشور على الانترنت ضمن موقع: <HTTP://hdr.undp.org/en/humandev/lets-talk-hd/>.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٨) المصدر نفسه.

التمرير فإنها سرعان ما فقدت بريقها عندما اصطدمت بواقع محلّي ومعيش يومي مختلف وداحض لها. وبدا المواطن التونسي البسيط الذي يقال عنه إنه لا يستبطن العداء للسلطة السياسية إذا ما كان آمنًا في خبز يومه وقوت عياله، بدا أكثر استخفافًا باسطوانة «ازدهار الاقتصاد التونسي». وانشرخت تلك الأسطوانة أمام واقع الغلاء المتزايد لأسعار المواد الأساسيّة والمحروقات والارتفاع المشطّ لمستوى المعيشة ولمعاليم التنقل واستهلاك الماء والكهرباء والغاز، وانعكاسه على مختلف شرائح الخريطة الاجتماعية بمن فيهم أصحاب الجرايات المستقرة من المنتمين إلى الطبقة الوسطى.

وبقيت قصص الحرمان والفقر المدقع وصور البطالة الطويلة الأمد وقصص قوارب الموت وأخبار غرق شباب الهجرة غير المشروعة وانتشار شركات السمسرة بالنفوذ وبيع الأحلام لطالبي العمل أو الهجرة أو الثراء غير المشروع، شواهد دامغة معبّرة بقوّة عن واقع اقتصادي واجتماعي لم يطله أثر «المعجزة الاقتصادية» من بعيد أو من قريب. وإن بدت مناطق الشمال والساحل أقلّ تلميحًا بذلك الواقع فقد كانت جهات البلاد الداخلية وتخوم المركز وأطرافه أكثر تصريحًا وبوحًا به.

ثانيًا: جغرافيّة التمرّد وخلفيّة الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية

تنتمي محافظة سيدي بوزيد المدينة التي انطلقت منها شرارة الثورة الشعبية في تونس إلى جهة الوسط الغربي التونسي، وتمتد هذه المحافظة على مساحة جغرافية تمثّل ٤,٦ ٪ من مساحة البلاد التونسيّة. وبالرغم من تميّز مناخها بتذبذب تساقط الأمطار التي تتراوح بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ مم سنويًا تعتبر الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية في سيدي بوزيد، حيث تغطّي الأراضي الزراعية نحو ٦٤ ٪ من مساحتها. وبلغ عدد سكانها سنة ٢٠٠٩ نحو ٤٠٩,٦٨١ ساكنًا. وتعتبر ولاية سيدي بوزيد من أقلّ مناطق البلاد تحضّرًا حيث لا تتجاوز نسبة من يعيشون منها في الوسط الحضري ٢٥,٤ في المئة. وتصل الكثافة السكانية في سيدي بوزيد ٥٨,٨ س/ كلم ٢.

يشمل إقليم الوسط الغربي كذلك محافظتي القصرين والقيروان، ويعدّ

هذا الإقليم من أقلّ مناطق البلاد حظًّا في مستوى الانتفاع بثروات البلاد بالرغم من أنّه يعتبر من أبرز مناطقها الفلاحية حيث يحتوي أهم السهول وقطعان الماشية. ويسجّل معدل الإنفاق السنوي للفرد الواحد في جهة الوسط الغربي أضعف نسبة في البلاد على مدى مختلف الدراسات الوطنية المنجزة من قبل معهد الإحصاء الوطني حول الاستهلاك ومستوى عيش الأسر التونسيّة[١٩]. ويسجّل الفقر في هذا الإقليم أعلى مستوى مقارنةً بسائر مناطق البلاد الأخرى حيث بلغ ١٩,٧ في المئة في سنة ١٩٨٠ و١٢,٨ في المئة في سنة ٢٠٠٥ (وهو ما يقارب ثلاث مرات ونصف المرّة النسبةَ الوطنية التي بلغت ٣,٨في المئة سنة ٢٠٠٥)، بينما لم تتجاوز مستويات الفقر في كل من إقليم تونس الكبرى والشمال الشرقي على التوالي ٤,٢ في المئة و٤,٥ في المئة سنة ١٩٩٠ ونحو ١,٤ في المئة و٢,٧ في المئة في سنة ٢٠٠٥[٢٠].

ويشهد إقليم الوسط الغربي أعلى نسب أمية في البلاد وترتفع على سبيل المثال نسبة الذين ليس لديهم أي مستوى تعليمي في محافظة سيدي بوزيد إلى ٣٤,٧ في المئة من مجموع السكان ويمثّل ذوي المستويات التعليمية المحدودة (مستوى التعليم الابتدائي) ٣٤,٤ في المئة من مجموع السكان.

هذا وتسجّل النسبة العامة للبطالة في جهة الوسط الغربي ارتفاعًا حيث بلغت ١٤,٩ في المئة وهو ما يتجاوز نسبيًّا المعدل الوطني (١٤,٢ في المئة). ولكن توّزع النسب بحسب محافظات الإقليم يسجّل بعض التفاوت حيث بلغت ٨,٠ في المئة و٢٩ في المئة و١٠ في المئة في سيدي بوزيد والقصرين والقيروان. وعلى خلاف النسب العامة التي تبرز انخفاضًا لافتًا لنسب البطالة خاصة في محافظة سيدي بوزيد مدينة الشرارة الأولى للثورة، فإنّ الأرقام تسجّل ارتفاعًا لافتًا لبطالة حاملي الشهادات العليا في كامل محافظات المنطقة (٣٣,٦ في المئةكنسبة عامة) وهي على التوالي ٣٢,٣ في المئة و٣٥,٩ في المئة و٣٢,٤ في المئة بكل من سيدي بوزيد والقصرين والقيروان[٢١]. وقد بيّنت بعض الدراسات المنجزة مؤخرًا تفاقم وضعية

(١٩) انظر: Béchir, «Pauvreté et niveau de la population rurale en Tunisie,» p. 3.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢.

(٢١) المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة ٢٠٠٨، ص ١٥٤.

البطالة في الجهة نظرًا إلى عوامل مختلفة منها تراجع إمكانات القطاعات الاقتصادية على امتصاص فوائض البطالة، ورغم أن الفلاحة تعتبر أكبر مشغّل لليد العاملة البسيطة بالجهة، إلا أنها تشهد صعوبات عديدة جعلت من إنتاج القطاع يتراجع لصالح مناطق مجاورة، وقد تراجع إنتاج الجهة من الخُضر من نسبة ٢٧ في المئة من الإنتاج الوطني إلى ١٧في المئة فقط[٢٢]، وذلك نظرًا إلى تردّي الأوضاع المناخيّة والصعوبات المالية لصغار ومتوسطي الفلاحين وعزوف الشباب عن العمل الفلاحي. ويتزامن كل ذلك مع تدهور متواصل لقطاع الصناعة الذي شهد إغلاق المصانع الصغرى ـ على ندرتها بالجهة ـ لأبوابها وعجزها عن المنافسة، وضعف قطاع الخدمات المتصل بسوء البنية التحتية وقلّة التجهيزات الأساسية بعموم الجهة.

ومن حيث مستوى الاستثمارات الحكومية المخصصة لأقاليم البلاد في المخططات التنموية تخصص لمنطقة الوسط الغربي في البلاد التونسية عادة السهم الأقل، وقد تمت برمجة تلك الحصة بحسب المخطط الحادي عشر للتنمية (٢٠٠٧ ـ ٢٠١١) بنحو ١٩٤٨ مليون دينار وهي أقل حصة مقارنة ببقية أقاليم البلاد، حيث استأثر الشمال الشرقي وحده في نفس المخطط بقيمة ١٦٥٨٣,٧ مليون دينار والشمال الغربي ٢٦٥٤,٢ مليون دينار والوسط الشرقي بقيمة ٦١٠٧,٩ مليون دينار والجنوب بنحو ٥٦٧٤,٤ مليون دينار. وعن المبلغ الجملي المخصص للاستثمار في الجهات الداخلية لم يتجاوز حجم الاستثمارات المبرمجة للجهات الغربية من البلاد مبلغ ٣٣١٣ مليون دينار بالنسبة إلى الاستثمار العمومي وما قيمته ٢٨١٣ مليون دينار بالنسبة إلى الاستثمار الخاص، ويأتي ذلك مقابل مبلغ ٦٣٢٤ مليون دينار كاستثمار عمومي ومبلغ ١٤٩٥٦ مليون دينار كاستثمارات خاصة مخصصة في نفس المخطط للجهات الشرقية للبلاد[٢٣].

إن القراءة المتأنية للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في محافظة سيدي

(٢٢) الاتحاد العام التونسي للشغل، **التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد بين الواقع المكبل والإمكانات الواعدة** (تونس: قسم الدراسات والتوثيق، ٢٠١٠)، ص ١٥.

(٢٣) الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، **المخطط الحادي عشر للتنمية (٢٠٠٧ ـ ٢٠١١)** (تونس: الوزارة، ٢٠٠٧) ص ٥٥.

بوزيد ومنطقة الوسط الغربي عموما يطرح على مائدة الدرس إشكالية التفاوت وعدم التوازن التنموي بين المناطق في تونس. وتجدر الإشارة إلى أن واقع الاختلال الجهوي الذي أفرز خارطة تنموية معتلّة في تونس متضخّمة الرأس في مناطق محظوظة في الشمال والساحل وجسد متهاوٍ في مناطق معدومة في الوسط والداخل، إنما هي إرث استعماري قديم عمل على تركيز استثماراته في العاصمة والساحل وتجاهل بقية المناطق، وهو ما أعادت مختلف السياسات التنموية للدولة الوطنية إنتاجه بأشكال متقاربة على مدى الخمسة عقود. وقد استمر ذلك الإرث الاستعماري في الإلقاء بظلاله على التوازنات العامة للسياسات التنموية وخياراتها خلال الستينيّات والسبعينيّات من القرن العشرين، حيث ظل ذلك الرصيد يوجه العمليات الاستثمارية التي بقيت شبه محتكرة من قبل الساحل بوجه الخصوص الذي انتعش أكثر خلال عمليات تحرير الاقتصاد وتشجيع التصدير وانتصاب المؤسسات الأجنبية في ما بعد.

وربّما كان من الطبيعي أن تتجه الاستثمارات الجديدة في المراحل اللاحقة بشكل طوعي نحو المناطق المحظوظة والأوفر حظًا والتي كانت تحتكم إلى رصيد مادي ورمزي يُطمئن المستثمر الأجنبي والمحلّي ويوفر له مستويات أكبر من الربح وآفاق أرحب للنجاح لا يمكن أن توفرها له مناطق داخليّة أخرى.

ويذكر ذلك بالرغم من توفّر بعض الجهود الرسميّة للدولة للعمل على إحلال التوازن الجهوي وبعث بعض الأقطاب الصناعية في داخل البلاد، والعمل على تشجيع الأسواق المحلية وبعث مناطق صناعية في داخل البلاد، إلى جانب السعي إلى إرساء لامركزية صناعية وإدارية وإسناد امتيازات تفاضلية لحركة الاستثمار بالجهات الداخلية[٢٤]. ولكنّ بالرغم من برهنة بعض التوجهات الرسمية عن توفر تلك الإرادة في حلّ معضلة عدم التوازن الجهوي وردم بعض الهوّة المحفورة في طبوغرافيا التنمية الجهوية في تونس خاصة بين العاصمة والساحل وبقية الجهات الداخلية، لم تؤت تلك

---

(٢٤) عمر بلهادي، «بعض إشكاليات التنمية الجهوية،» ص ٤، منشور على الانترنت ضمن موقع: <http://hdrundp.org/en/humandev/lets.talk.hd/>.

التوجهات أكلها في مستوى الممارسة والواقع الاقتصادي والاجتماعي الملموس وظلت مناطق عديدة بدرجات متفاوتة تشكو تدهورًا معلنًا في مستويات التنمية مقارنة بجهات أخرى. وظلت المناطق غير المحظوظة تنمويًا تزداد فقرًا وترديًا لمصلحة المناطق الأوفر حظًا بل وظلّت كذلك ـ كما سيتقدّم بيانه ـ من روافدها الأساسية في توفير اليد العاملة وإفراغها بالتالي منها على حساب بعض القطاعات الحيوية كالفلاحة بتلك المناطق المعدمة والمحرومة من الاستثمارات الصناعية وغيرها.

وفي معرض تناول عدم جدوى الجهود الحكومية لإحلال التوازن الجهوي ـ والذي بدا في مناسبات سياسية عديدة وكأنه رهان وتحدّ تنموي كبير عملت السلطة السياسيّة على كسبه في مراحل مختلفة ـ ربّما توضع الإرادة السياسيّة الصادقة في الترجمة الفعليّة لتلك التوجهات موضع سؤال، وللمرء أن يتساءل ما الذي جعل رجال الأعمال وعددًا من منظمات أرباب العمل في أحداث سيدي بوزيد الأخيرة وقبل سقوط النظام بأيّام يستفيقون فجأة بين عشيّة وضحاها ويطلعون على شاشات التلفزة الوطنية في حالة استنفار قصوى يتسابقون في إمطار التونسيين ببرامج ووعود استثمار في جهات سيدي بوزيد والقصرين والتعهّد أمام الملأ بتشغيل أبناء العائلات المعوزة وحاملي الشهادات العليا؟ ولا شكّ في أن بين آليّة تصنيع الشعارات ورفعها وبين ترجمتها على أرض الواقع خيوط غزل قد تمتدّ حينًا وتنقطع أحيانًا متلونة بألوان الاقتصاد والاجتماع والسياسة ورياحها.

تحتاج التنمية المحليّة برأي الخبراء إلى استثمارات أساسية تتمثّل في تجهيزات وطرقات وسدود ومناطق صناعية ومناطق فلاحية سقوية وسياحية ومرافق اجتماعية وثقافية ورياضية من مدارس ومستشفيات ودور ثقافة، ويكون ذلك الكلّ بمثابة «رأسمال مجالي»[٢٥] أي انّه تلك المضغة الأساس التي يجب أن تقوم عليها كلّ إرادة صادقة في استحداث التنمية بمنطقة من المناطق. ويتحمّل ذلك الرأسمال المجالي في حال توفّره مهمّة استقطاب الاستثمارات الجديدة والمتجدّدة لعناصر الإنتاج المتحركة من القوة العاملة

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦.

ورؤوس الأموال الراهنة منها والمستقبلية سواء تلك الراجعة بالنظر إلى قطاع العام أو الخاص. إنّ المجال بما يحويه من طاقات بشرية واستثمارات وتجهيزات ومرافق ومصانع ومبانٍ وأراضٍ، يشكّل نوعًا من الرأسمال الثابت الذي يساهم بدوره في جذب الرأسمال الجديد أو المتحرّك. ومن المؤكّد أن غياب الإرادة السياسيّة الصادقة في استحداث ذلك الرأسمال المجالي تفاعلت إيجابًا مع ظلم الطبيعة والجغرافيا ليكون إقليم الوسط الغربي بمختلف محافظاته بما فيها سيدي بوزيد مناطق مقصيّة ومهمشة ومستثناة من برامج التنمية ومن انعكاسات ارتفاع مؤشرات النمو الاقتصادي منذ مراحل الاستقلال الأولى وحتى لحظة اندلاع أحداث كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

وربّما يجد الدارس مبرّراتٍ لذلك الغياب في منوال التنمية المتبع في تونس في السنوات الأخيرة، فمع التحرير التدريجي للاقتصاد وإمضاء عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في سنة ٢٠٠٨ وفتح الباب أمام القطاع الخاص، أصبحت الدولة في تونس مؤهلة أكثر لتأدية دور سياسي اجتماعي أكثر من استعدادها لتأدية أدوار اقتصادية، واقتصر دورها أكثر من أي وقت مضى على التوجيه والحدّ من التدخّل في العملية الإنتاجية باستثناء تدخّلها في بعض القطاعات الإستراتجية، وهو ما أتاح الفرصة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ليضطلع بالدور الريادي على مستوى الاستثمارات مما جعل من مسألة التنمية المحلية تبدو أكثر حرجًا وتعقيدًا. وتحوّل دور الدولة والتزامها إزاء المناطق الداخليّة إلى مجرّد عملية تعديل وتدخّل مباشر لمدّ يد المساعدة إلى تلك المناطق المتأزمة والمستثناة من معادلة التنمية[٢٦]. وترد تلك العملية في مرتبة فرعيّة شأنها شأن عملية التعديل الاجتماعي للموارد والمداخيل لمساعدة الشرائح والفئات الضعيفة والمعوزة. وبذلك انشطر القطر التونسي إلى مجالين: **مجال جاذب** يستجيب لشروط ومقومات التنمية والجدوى الاقتصادية على المستويين الوطني والعالمي ويتمثل في المناطق المحظوظة التي تقتصر على العاصمة والسواحل وكبرى المدن المحيطة بها، **ومجال طارد** ينتظر المعونة من طرف الدولة عبر الإجراءات والبرامج

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣.

والحلول العلاجية الاستعجالية بين الفينة والأخرى، وبحسب متطلبات الظرف السياسي والاجتماعي والتاريخي.

إن ذلك الاعوجاج في الخريطة التنمويّة في البلاد والتأرجح بين القطبين الجاذب والطارد يفسّر إلى حدّ كبير ظاهرة الهجرة الداخليّة في البلاد التونسية، حيث يعكس الحراك السكاني من أجل العمل بين المدن التونسية بجلاء اختلالات التنمية الجهويّة ونسقها بين جهات الدفع وجهات الاستقطاب. ومثّل إقليم الوسط الغربي على امتداد تاريخ البلاد أحد أهم مناطق الدفع باليد العاملة باتجاه وجهات مختلفة ومنها نحو مناطق الساحل أو ما يسمّى رسمّيًا بالوسط الشرقي بوصفه من أكبر مناطق تمركز المصانع التصديريّة بالبلاد. وتشكّل محافظات سيدي بوزيد والقصرين والقيروان أهم الروافد الخلفية لإمداد مصانع الشريط الساحلي باليد العاملة البسيطة من الجنسين. وقد استحدث طلب المناطق الصناعية بالساحل على اليد العاملة ظواهر اجتماعية غير مألوفة بمناطق الوسط الغربي ومنها حركة هجرة العمل المنفردة للفتاة الريفية نحو مدن الساحل، وهي من الظواهر الاجتماعية شبه المسكوت عن جملة ما تخلّفه من آثار اجتماعية سلبية على كلٍ من المجتمعيْن المستقبل أو المصدّر لتلك الظاهرة. وتبرز الإحصائيات الرسمية لسنة ٢٠٠٤[٢٧] أن البحث عن عمل يظل السبب الرئيسي لحركة الهجرة من محافظات سيدي بوزيد (٨٦ في المئة من عدد المهاجرين نحو المحافظات الأخرى) والقصرين (٨٢,٦ في المئة) والقيروان (٨٥,٢ في المئة).

إن التنمية الاقتصادية غير العادلة بين الجهات واقع اقتصادي قد يجد لنفسه ـ كما تمت الإشارة ـ في ظلّ العولمة والتحولات الاقتصادية بعض التفسيرات والحجج ذات الصلة بضعف البنية التحتية لبعض الجهات مقارنة بأخرى أو الفوارق في طبيعة التضاريس والمناخ وغيرها من المدعّمات، ولكنّ ذلك الواقع التنموي المختلّ يظلّ بنظر الفاعلين الاجتماعيين المعنيين به غير مُبرّر مهما كانت واقعيّة الحجج ومستوى صدقها. وبعيدًا عن حجج الاقتصاد والجغرافيا وتقاطعهما في تفسير معادلة التنمية المختلة بإقليم

---

(٢٧) الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، **التعداد العام للسكان والسكنى لسنة ٢٠٠٤** (تونس: المعهد الوطني للاحصاء، ٢٠٠٥).

الوسط الغربي للبلاد التونسية يتدخّل التاريخ الاجتماعي لقبائل المنطقة ليؤكّد عبر الضمير الجمعي اعتباطية استثناء جهتهم من الاستمتاع بخيرات البلاد. ويعلو صوت سليلي أكبر قبائل وسط البلاد التونسية (الهمامة والفراشيش وجلاص) وأكثرها ضراوة ليذكّر بتاريخ نضالي طويل لطالما انتفضت فيه تلك القبائل ضّد ظلم البايات واستغلالهم، ولطالما كان فيه أبناؤها وقود الثورة ضدّ سلطة المستعمر الفرنسي المستبد.

ويجوز القول بأنّ التأخر الاقتصادي لمحافظات الوسط الغربي وإدراك السكان لمدى الاختلاف غير المبرر بين مناطقهم ومناطق الشمال والساحل كان من أبرز عوامل تنمية إحساس جماعي «بعقدة إهمال» من طرف السلطة المركزيّة[٢٨]. وقد تعمّق الإحساس بهذه العقدة بعد «خيبة أمل» أولى لسكان المنطقة في حكومة الاستقلال بما أنهم كانوا يعولون عليها لتحقيق ما حرمهم منه الاستعمار الذي كانوا من ابرز مقاوميه، وخيبة أمل ثانية في حكومة عهد «التغيير». فالناس بحكم عوامل عديدة يتوقعون من الدولة أن تكون مركز الإدماج والتنمية وان تنجز لصالحهم ما حرموا منه في مراحل سابقة، ولكن عدم تغير الأوضاع التنموية وفشل الدولة في تلبية انتظارات الأفراد يجعل من عدم الرضا انطباعًا سائدًا لديهم. ويتخذ ذلك الانطباع شكل الأزمة عندما تزيد السياسات التنموية المنتهجة من حدّة الفوارق الاجتماعية، وعندما تتوضّح آثار السياسة الاقتصادية على النسيج الاجتماعي في شكل تعميق للفوارق القديمة وإعادة إنتاج لمظاهر عدم المساواة[٢٩]، فتتخذ الأزمات بذلك طابع الإدانة المتواصلة لحالة الحيف الاجتماعي.

ومن المهمّ القول بأن تلك المشاعر الجماعية بالحرمان والحيف الاجتماعيين جعلت من مناطق الوسط الغربي إلى جانب بعض المناطق الأخرى الأكثر تهيّؤًا للهزات الاجتماعية ولعدم الاستقرار على مدى مساحات

---

(٢٨) عائشة التايب، «حركة الهجرة السريّة والتجارة الموازية عبر الحدود التونسية الليبية وظاهرة التهريب بأقصى الجنوب التونسي،» (رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس الأولى، تونس، ١٩٩٨)، ص ٥٨.

(٢٩) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٨٧)، ص ١١٧.

طبوغرافيا التمرّد والانتفاضات الاجتماعية في تونس. وقد كان الاستعداد الحاضر للتمرّد سمة مركزيّة في كلّ محافظات الوسط الغربي لتونس سواء في حوادث ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ أو في أحداث الخبز في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ أو في أحداث كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

ثالثًا: ما بعد جوع البطون: في معادلة الخبز والكرامة

كان إحراق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه على مرأى ومسمع من كلّ الناس وفي وسط مدينة سيدي بوزيد وأمام أحد مقراتها السياديّة شرارة انطلاق الثورة الشعبيّة في تونس. تتردد روايات كثيرة حول لحظة انفجار غضب البوعزيزي وبالتالي انفجار بركان الانتفاضة في وجهها المحلّي بالمدينة. بعض الروايات تقول بأن البوعزيزي استفزّ ضابطة الشرطة البلدية فردّت الفعل وبعضها يقول إن ضابطة الشرطة أهانت الشاب وصفعته وبعثرت بضاعته وبعضها يكذّب ذلك[٣٠]. وأيّا كانت حقيقة ما جرى فإن للحادثة أكثر من دلالة.

إن تصادم أعوان شرطة البلدية بالمواطنين حوادث يوميّة حصلت وتحصل في كل مدن البلاد من دون استثناء ومنذ سنوات عديدة تحوّلت العلاقة بين الطرفين إلى علاقة كرّ وفرّ تتخللها مساحات من غض الطرف حينًا ومن شدّة الحزم أحيانًا أخرى. إنها مشاهد شبه يوميّة تؤكّد تغوّل قطاع العمل غير المنظّم والتجارة الموازية بمختلف مناطق البلاد وهي شواهد حقيقيّة عن تضخّم حجم العمل غير الرسمي الذي أصبح الهوامش الخلفيّة لامتصاص العاطلين من العمل بالبلاد. وللتجارة الموازية ولاقتصاد الظلّ في تونس قصص وحكايات عديدة لا تنفصل عن مختلف ما يروّج من خروقات فادحة للمقربين من السلطة لاستغلال النفوذ والاستحكام في مسالك الترويج الموازي للبضائع الاستهلاكية بمختلف أنواعها.

---

(٣٠) تعددت الروايات حول ما حصل بالضبط وتضاربت الأقوال حول حقيقة ما وقع بين ضابطة الشرطة فادية حمدي وبين محمد البوعزيزي، ويبدو أن الأرجح، خاصة بعدما نظر القضاء في الأمر وتمت تبرئة ضابطة الشرطة، أن الكثير مما تواتر في البداية عن حقيقة التصادم الذي حصل كان مبالغًا فيه، وأن الضابطة لم تصفعه وأن احتداد التشاجر بينهما ربمّا يعود إلى استفزاز عنيف صدر من الشهيد تجاه ضابطة الشرطة البلديّة.

ولا تبدو قصّة تصادم البوعزيزي بعون الأمن بمعزل عن مواقف السلطة المرتبكة إزاء قطاع العمل غير الرسمي، هذا القطاع المُستساغ بما يتيحه من تخفيف الضغط على طلبات التشغيل وغير المستساغ في ذات الوقت بما يحدثه من فوضى واضطراب. وللاعتداء على عربة البوعزيزي المتنقلة أكثر من معنى تجاوز مجرّد ما يمكن أن يحمله اعتداء امرأة على رجل في منطقة شبه ريفيّة من خدش للرجولة واعتداء عليها، إلى ما يحمله بطش السلطة وقطعها لأرزاق البسطاء الذين اختاروا على الرغم من مستوياتهم التعليمية المتقدمة التمعّش من مصدر رزق غير مستقر يتحرّك بين المكان والمكان لتأمين البقاء. ولم يكن خيار البوعزيزي سكب البنزين على نفسه احتجاجًا على موقف ضابطة الشرطة بقدر ما كان احتجاجًا على عدم الإنصات إلى شكواه ممن هم أعلى منها رتبًا في مقر المحافظة. ويبقى مشهد الشاب وهو يحترق إشهارًا رمزيًّا قويّ الدلالة لتعطّل كل مسالك التواصل بين المواطن والسلطة المسؤولة بالجهات. وكان تعبيرًا قويًّا لاحتراق كل سبل الوساطة والتفاهم والعجز عن إبلاغ الصوت. وكان ترجمة لتعطّل جسور التواصل بين الحاكم والمحكوم في ظلّ واقع اجتماعي مطبوع بالهشاشة الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وكانت الهبّة الأولى لأقارب البوعزيزي وخالاته وأبناء عمومته وأبناء قبيلته الذين كانوا أوّل المنتفضين هبّة لنصرة كرامة العائلة وقبيلة «أولاد عزيز» التي وقع الدوس عليها وإهانتها. وقد تجلى استنجاد أمّ البوعزيزي وعمّه[٣١] ببقيّة الأهل من مسقط الرأس بمدينة منزل بوزيان المجاورة لمدينة سيدي بوزيد تعبيرًا عن استغاثة للفرد بانتماءاته الأوليّة وانطواء عليها بوصفها الملاذ الآمن والمستنصر الأوّل والآخر، وبوصفها الكامن الأبرز في لاشعور الفرد والجماعة (الذي لا يمكن الاعتقاد في جدوى الاستنجاد بغيره) عند لحظة ارتباك العلاقة مع سائر الروابط والانتماءات المجتمعيّة الأخرى. وبهذا يجوز القول بأنّ الكرامة تمثّل جزءًا من المعادلة التي قامت ثورة تونس من أجل نصرتها، كرامة الإنسان بكلّ وجوهها

---

(٣١) كما ورد على لسانهما في مجمل التحقيقات الصحفيّة التي تمت مع الأم والأخوات والعمّ، ويمكن الرجوع خاصة لأولى البرامج التي بُثت على قناة الجزيرة الفضائيّة والتي توثّق شهادة أقاربه حول الحادثة في ساعاتها الأولى.

ومعانيها، ومن أبسط مستوياتها الفرديّة والجماعيّة إلى أعلاها وأكثرها تركيبًا.

وقد اتخذت إشكالية الانتفاض لنصرة كرامة الفرد والمجموعة وجوهًا أكثر وضوحًا ومستويات أكثر تعقيدًا مع دخول النخب المحليّة والنشطاء السياسيين وشباب المنطقة المتوثب لكلّ الانتهاكات على خطّ التمرّد، ولن تقف ـ حينها ـ حركة نصرة الكرامة عند استهجان موقف ضابطة الشرطة أو موقف الذين رفضوا استقبال البوعزيزي للاستماع إلى شكواه ولا حتّى عند المطالبة بالحقّ في العمل أو العيش الكريم، بل سيُفصح سريان التمرّد لجهة القصرين وتالة والرقاب وسائر المدن والجهات المجاورة والعاصمة أن لا كرامة من دون حريّة سياسيّة وديمقراطية حقيقيّة. وستتحوّل صرخة البوعزيزي ضدّ الإهانة والقهر صرخات جماعية تعكس المطالبة **بالحقّ في الاعتراف بالوجود الاجتماعي** وتنادي برحيل نظام حان وقت رحيله.

ولعلّه من المفيد التوقف في هذا النطاق عند مصطلح **الاعتراف** الذي أصبح يُعتمد كمفهوم علمي من طرف عدد من علماء النفس والاجتماع وأصبح البعض منهم يتحدّث عن نظريّة الاعتراف(٣٢) بوصفها مدخلًا نظريًا يمكّن الدارس من استيعاب وفهم بعض المشاكل الاجتماعية والسياسية الكبرى ذات الصلة بإشكاليتي الإقصاء والتهميش الاجتماعيين. وتتجلّى القيمة المحوريّة في الاعتماد السوسيولوجي لمفهوم الاعتراف الاجتماعي في تجاوز النظر إلى مختلف أفعال الاحتجاج والتمرّد الاجتماعيين بوصفها مجرّد مطالبة حيوية بحقوق التشغيل أو الرفع في الأجر أو السكن أو غيرها من المطالب الاجتماعية، نحو اعتبارها أشكالًا من المقاومة الاجتماعيّة التي تطالب ضمنها الفئات الاجتماعية المقصيّة والمعزولة والمهمشة بحق الاعتراف أكثر مما تطالب فيها وضمنها بمطالب حيويّة محدّدة. إنّها تلك المطالبة بالحقّ في الاحترام والحقّ في الاعتبار المعنوي والرمزي قبل الاعتبار المادي، والمطالبة بالكفّ عن الاستبعاد والتهميش والاستخفاف بالفرد. وهو ربّما ما يترجمه كذلك بذات الدلالة المصطلح العامي الجزائري المشهور «**الحُقرة**»، والمشتقّ من لفظة الاحتقار في العربيّة الفصحى واتصل ذلك المصطلح

---

(٣٢) انظر: Emmanuel Renault, «La Lutte pour la reconnaissance: La Reconnaissance au Coeur du social,» *Sciences Humaines*, no. 172 (juin 2006), p. 34.

العاميّ أكثر بالأوضاع المادية والنفسيّة والمعنويّة المتردية، ومعاناة المهاجرين الجزائريين والمغاربة ومواقعهم الدنيا في هوامش وأعتاب الهياكل والمؤسسات الرسميّة بالمجتمع الفرنسي المستقبِل لهم.

ويجوز القول بأن المطالب السياسيّة التي رافقت المطالب الاجتماعية في أحداث سيدي بوزيد في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ والتطوّر النوعي للشعارات السياسيّة منذ الأيام الأولى للأحداث كان أحد أهم مقوّمات نجاح الانتفاضة الشعبيّة وأحد أبرز عوامل استمراريتها وصمّام أمانها. وفي الوقت الذي كان سقف المطالب السياسيّة يرتفع لدى المنتفضين كان النظام يبادر بتلبية المطالب الاجتماعية، وفي وقت وجيز انهالت على الجهة المتمرّدة لنصرة الكرامة بوجوهها المختلفة عطايا اجتماعية غير مشروطة من مواطن عمل واستثمارات وغيرها[٣٣]. ولكن تلك الاستجابات الاجتماعية المتأخّرة لم تتمكن من إهماد نار التمرّد، لأن المشكل لم يعد حينها مشكل مطالبة بالخبز (بالرغم من إلحاحه) بل أصبح مشكل الاستعاضة بالخبز الحاف عن السياسة الجائرة وهو ما ترجمه الشعار الذي رفعه المنتفضون «**خبز وماء وبن علي لا**». ولم تعد حينها الاستجابة للمطلب الحيوي تشفي غليل التمرّد المجتمعيّ الذي أصبح القصاص لكلّ أشكال الاحتقار الرمزي والمطالبة بردّ الاعتبار لهؤلاء الذين وقع استبعادهم وتهميشهم مطلبه الأبرز، ولم يكن ذلك ممكنًا بنظر الفاعلين الاجتماعيين إلّا عبر فعل الرحيل الذي اختزلته المفردة الفرنسيّة «ديقاج Dégage» أو «ارحل».

وربّما يفسّر الترابط الجدلي بين السياسي والاجتماعي الذي تمّ نسجه مع أحداث سيدي بوزيد والذي صنع بدوره ثورة تونس، يفسّر عدم تطوّر أحداث منطقة الحوض المنجمي[٣٤] التي شهدتها منطقة الجنوب الغربي في

---

(٣٣) في اليوم السابع للاحتجاجات تم إقرار ١٥ مليون دولار لبعث المزيد من فرص العمل في ولاية سيدي بوزيد وحوالي ٣٠٦ إشعارات موافقة لعدد من خريجي التعليم العالي لإنجاز مشاريع اقتصاديّة خاصة.

(٣٤) تنتمي منطقة الحوض المنجمي إلى الجنوب الغربي للبلاد التونسيّة وتشمل مجموعة من المدن استحدثها منذ الحضور الاستعماري نشاط استخراج الفسفاط من باطن الأرض وتحويله. ويعتبر هذا النشاط عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمختلف مدن المنطقة التي تشكلت كل مدينة فيها على قاعدة قبليّة ممثلة في فرع من فروع القبيلة الأم «الهمّامة» المستوطنة منذ القديم =

سنة ٢٠٠٨ إلى ثورة بالرغم من استمرار الأحداث لمدّة ستة أشهر، وبالرغم من أن أحداث الحوض المنجمي كانت أحداثًا محليّة دامية لم تشهد البلاد مثيلًا لها منذ أحداث الخبز في سنة ١٩٨٤. وقد غطّى مجال تمرد الحوض المنجمي شرائح اجتماعية عديدة من مهمشين ومقصيين من دوائر التنمية الاقتصادية بجهة كانت بدورها تتموقع على أعتاب هوامش البلاد. وامتدّ هشيم التمرّد ليشمل كامل قرى الحوض المنجمي[٣٥] بعد أن اندلع في منطقة الرديف ليجعل من ذلك الحوض دون سواه مجال توتر اجتماعي غير مسبوق. وكانت الواجهة الأساسيّة لأحداث الحوض المنجمي هي الاحتجاج ضدّ بطالة حاملي الشهادات العليا والمطالبة باستغلال أمثل لأبناء الجهة لمواطن العمل التي توفرها الشركة المستغلة للفسفاط بالجهة. وارتبطت شرارة « تمرّد شعب المناجم» إثر الإعلان عن نتائج مناظرة انتداب ٣٨٠ عاملًا من فنيين ومهندسين وكوادر عليا بالشركة الوطنيّة المستغلة للفسفاط في ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨. واعتبرت تلك النتائج مخيبة للآمال واتهم فيها الفرع المحلّي لاتحاد العمّال بقفصة بالتواطؤ مع كوادر الشركة وتوزيع مواطن العمل وفق المحسوبية والعلاقات القرابيّة[٣٦].

وبالرغم من تنوّع مختلف أشكال الاحتجاج والتمرّد (التظاهر، إضرابات الجوع، الانتحار عبر ارتماء الأفراد في آلات تحويل الفسفاط لتعطيل اشتغالها، الاعتصامات، قطع الطرق المؤدية إلى مناطق الاستغلال. . .) وعنفها تمكّنت

= بجهة الجنوب الغربي التونسي وبمحافظة قفصة. وتحتلّ مناجم الفسفاط بجهة قفصة أهمية كبرى في الاقتصاد التونسي بما يوفّره نشاط التصدير للبلاد من عملة صعبة. وتوفر تونس ٦ في المئة من احتياجات العالم من الفسفاط و١٣ في المئة من ثلاثي الفسفاط الرفيع. واحتلت بذلك المرتبة العالمية الثانية في إنتاج الفسفاط بعد الولايات المتحدة الأميركية. كما يحتلّ قطاع الفسفاط وجملة الأنشطة التحويلية المرتبطة به المراتب الأولى ضمن قطاعات الإنتاج الوطنية في مستوى رقم المعاملات والقيمة المضافة وحجم الاستثمارات، انظر: عائشة التايب، «التحولات الحضريّة بمناطق الاستغلال المنجمي بالمغرب العربي، المناطق المنجمية بالجنوب التونسي مثالًا،» **إنسانيات** (الجزائر)، العدد ٤٢ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)، ص ٤٦.

(٣٥) يتكوّن الحوض المنجمي من مدن: الرديّف (وتضمّ ٢٦١٤٣ ساكنًا بحسب تعداد ٢٠٠٤)، أمّ العرائس (٢٤٤٨٧ ساكنًا)، المظيلة (١٢٣٨٣ ساكنًا)، المتلوي (٣٧٠٩٩ ساكنًا).

(٣٦) انظر: Larbi Chouikha et Eric Gobe, «La Tunisie entre «la révolte du bassin minier de Gafsa» et l'échéance électorale de 2009,» *L'Année du Maghreb*, vol. 5 (2009), pp. 387-420.

السلطة السياسيّة من تطويق الأزمة، ولم تتمكّن الأحزاب والهيئات السياسيّة المعارضة في تونس وفي الخارج ـ بالرغم من كلّ المحاولات ـ من استثمار تمرّد الحوض المنجمي لإشهار الاحتقان الاجتماعي والسياسي الكامن في نفوس التونسيين بالشكل الذي تمّ مع أحداث مدينة سيدي بوزيد.

إنّ تطوّر الشعارات المرفوعة في ثورة تونس ٢٠١٠/٢٠١١ من الواجهة المطلبية الاجتماعية الصرفة (التشغيل) نحو واجهة المطالبة بحقوق أشمل في الاعتراف الاجتماعي والكرامة بمجمل دلالاتها الاقتصادية والنفسية والسياسيّة والاجتماعية كما ترجمها شعار المنتفضين في أحداث سيدي بوزيد «**شغل، حريّة، كرامة وطنيّة**» أو كذلك الشعار الذي يذكّر السلطة السياسيّة بمعنى الحقّ في التشغيل ودلالاته في واقع اجتماعي استحال فيه ذلك الحقّ امتيازًا تصنعه علاقات المحسوبيّة والرشوة «**الشغل استحقاق يا عصابة السرّاق**»، لم يكن كلّ ذلك ممكنًا باعتقادنا ولا متاحًا في حالة أحداث الحوض المنجمي في سنة ٢٠٠٨. وقد تختلف عمليّة التماس الأسباب المعطّلة لتطوّر أحداث الحوض المنجمي وانتشارها بحسب القراءات والاجتهادات، وأيًا كانت تلك الأسباب، يبقى من المهمّ القول بأن ذلك التطوّر المطلبي من الاجتماعي الصرف نحو المطالبة بالاعتراف الأشمل بكرامة الفرد والمجموعة، كان العلامة الفارقة في الجولان الجغرافي والاجتماعي الأسرع والأيسر لحالة التمرّد والانتفاض في ثورة تونس.

وقد كسر ذلك التلاحم بين الاجتماعي والسياسي وبين وجوه الكرامة المتعددة الأبعاد في أحداث سيدي بوزيد طوق السيطرة السياسيّة والأمنية الرسمية على مجال التمرّد، وهو ما لم يحدث في احتجاجات الحوض المنجمي التي ظلّت تحت السيطرة وغير عسيرة الاحتواء إلى أن أسكتت جذوة التمرّد بعد أشهرٍ ستّةٍ من اندلاعها.

ولا بدّ من القول بأنه بالرغم من عدم تطوّر أحداث الحوض المنجمي إلى ثورة بمختلف مناطق البلاد لا يجب على الدارس أن يُغفل الأرضيّة التي هيّأتها تلك الأحداث لاندلاع شرارة ثورة تونس في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠. فمع الحوض المنجمي كانت بداية كسر حواجز الخوف وعودة ثقة الشارع في القدرة على الانتفاض وهو ما سوف يتدعم بشكل آخر مع

احتجاجات مدينة بن قردان[٣٧] الحدودية في صيف ٢٠١٠. وكانت لمختلف تلك الأحداث دروسها المستفادة وعبرها التي استثمرها الشارع التونسي في الثورة الأخيرة، كما كانت روافد رئيسيّة لحركة إشهار رفض اللامساواة الاجتماعية والانتفاض في وجه الفساد وسوء الإدارة والتصرّف العشوائي في ممتلكات الدولة.

وربّما يفسّر لنا تلاحم المطلب السياسي بالمطلب الاجتماعي في ثورة تونس الشعبيّة كذلك سرعة استجابة المناطق المرفهة لعدوى التمرّد والاحتجاج، ويمثّل دخول بعض مدن الساحل وقراها الصناعيّة التي لا تشكو البطالة وتضعف فيها نسب الفقر على خطّ الاحتجاج شاهدًا على أن للفقر وجوهًا أخرى قادرة على صناعة التمرّد والثورة، كجوع الحريات وفقر السياسة والتعطّش للديمقراطية، بما سوف يفصح بشكل أشدّ تصريحًا بأن لكرامة الفرد والمجموعة استحقاقات أخرى. وقد يكون بذلك قد تشكّل «الزمن الوطني المتجانس» الذي منح عموم مناطق البلاد قوّة الشعور بالانتماء إلى حركة شعبية عارمة تسامى فيها الكل فوق ضيق الأفق والحسابات الضيقة. إنها لحظة اكتظاظ الحيز العام بالمواطنين، ولحظة التسييس الشامل، وشعور كل فرد أنه مسؤول كمواطن، إنها لحظة المواطنيّة في تونس[٣٨].

---

(٣٧) مدينة تقع على مشارف الحدود التونسية الليبية تعرف بوصفها الممر الإلزامي لكل من رام التوجه شرقًا أو غربًا وهي المعبر الحدودي الأكثر حيويّة بين ليبيا وسائر دول المغرب العربي. وقد بوّأ هذا الموقع مدينة بن قردان لتكون على مدى التاريخ مدينة تختزل كل ما تتيحه عملية الحراك البشري عبر الحدود من مجالات تبادل اقتصادي واجتماعي. واشتهرت المدينة منذ عودة العلاقات الديبلوماسية بين تونس وليبيا في سنة ١٩٨٧ وعقب إعلان حرية التبادل التجاري في إطار اتحاد المغرب العربي بحركيّة تجارية غير مسبوقة تداخلت فيها الحدود الفواصل بين التجارة المنظمة والتجارة الموازية وغير الرسميّة، وتماسَّت فيها الحدود بين سائر الأنشطة الاقتصادية المتصلة بالحراك الحدودي (التهريب، التجارة، صرف العملة. . .) المسموح بها قانونيًّا وبين الانتهاكات الممكنة والجائزة في ظلّ تغاضي السلطة وتذبذب المواقف الرسمية من الجانبين التونسي والليبي عن بعض الأنشطة الاقتصادية المخالفة للقانون وعمليات اجتياز الأفراد للحدود والتكسّب منها. وقد اندلعت أحداث صيف ٢٠١٠ بالمدينة عقب احتجاج سكّان بن قردان وتجّارها على فرض السلطات الليبية لمعاليم أداء مجحفة لدخول التجار إلى ليبيا. واتخذ الاحتجاج أشكالًا مختلفة كحرق بعض المرافق العموميّة والتظاهر، وبلغت حدّ منع سكان مدينة بن قردان للسيارات الليبية من دخول التراب التونسي وتعنيف بعضها.

(٣٨) انظر: عزمي بشارة، **زمن الثورات وسرعة الضوء وتونسة العرب** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١).

ويمكن القول ختامًا إنّ ثورة تونس ٢٠١٠/ ٢٠١١ لم تكن ثورة مطلبيّة اجتماعية رغم أن المطالب الاجتماعية حازت على الجزء المهمّ منها، كما لم تكن في السابق أحداث ما سمي بثورة الخبز في سنة ١٩٨٤ مجرّد أحداث نسجتها سجيّة جياع هالهم رفع سعر الخبز، بقدر ما كانت أحداثًا سجّلت سخط شرائح اجتماعية عريضة كانت مقصيّة ومهمشة من دوائر الفعل والقرار أمام زمرة محظوظة كانت تتحكم في كل شؤون البلاد. لقد كانت ثورة تونس ٢٠١٠/ ٢٠١١ ترجمة شعبية لغضب جارف لأعداد من المقصيين والمهمشين والملفوظين من دوائر المجتمع المادية والرمزية، ولم تكن ثورة بطون جائعة. إنها في ظاهرها انتفاضة من أجل الخبز ومن أجل الأكل حتى الامتلاء ولكن تكمن خلفهما كل وجوه الحرمان والكبت السياسي والاجتماعي الذي غذته قصص استشراء الفساد والثراء غير المشروع والعبث بممتلكات الشعب والبذخ المعلن للمقربين من دوائر السلطان.

ولكن وإن يصحّ هذا الاستنتاج في تفسير نصيب الأوضاع والخلفيّة الاقتصاديّة والاجتماعية من اندلاع شرارة الثورة وصنع مجرياتها، يبقى السؤال مطروحًا حول ما شهده ويشهده المجتمع التونسي عقب الثورة من طوفان المطالب الاجتماعية المختلفة التي لم يكد يسلم منها قطاع نشاط اقتصادي عموميًا كان أو خاصًا، وموجة الاحتجاجات الاجتماعية المنادية بالرفع في الرواتب وتحسين الأوضاع بلغت حدّ تعطيل مصالح المواطنين وإيقاف مؤسسات الدولة والإضرار بسيرها الاعتيادي. ويبقى الجواب معلّقًا بما يحتاجه من تروٍّ في البحث والتفسير، ولكن الأكيد أن الخلفيّة الاقتصادية والاجتماعيّة للأحداث التي أصرّت على محاكمة الأوضاع العامة للبلاد قبل الثورة وساهمت ربما بأشكال مستترة حينًا وبارزة أحيانًا في صنعها وإذكاء جذوتها، ما تزال تصرّ ربّما بمنطق ما بعد ثوري، على مراقبة ما يحدث والتوثّب للظهور على سطح الأحداث (بشكل عفوي حينًا ومفتعل أحيانًا أخرى) كلّما استدعى الأمر ذلك. وبقي القول إنّه وإن بدت مقاصد استدعاء الاقتصادي والاجتماعي وتوظيفهما كفاعل أبرز في واجهة الأحداث أكثر وضوحًا إبّان الثورة، فإنها تغدو اليوم أكثر ضبابيّة ولَبْسًا، وربّما يطرح كلّ ذلك إشكالية التوظيف المضاد والانقلاب على الثورة بنفس الواجهة/ الأداة التي صُنعت بها واسترفدت منها تلك الثورة ذاتها.

المراجع

١ ـ العربية

الاتحاد العام التونسي للشغل. **التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد بين الواقع المكبل والإمكانات الواعدة.** تونس: قسم الدراسات والتوثيق، ٢٠١٠.

ـــــ . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية.** [د.م.]: البرنامج، [٢٠١٠] (الجزائر).

بشارة، عزمي. **زمن الثورات وسرعة الضوء وتونسة العرب.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١.

بلهادي، عمر. «بعض إشكاليات التنمية الجهوية.» منشور على الإنترنت ضمن موقع: <http://hdr.undp.org/en/humandev/lets-talk-hd/>.

التايب، عائشة. «التحولات الحضريّة بمناطق الاستغلال المنجمي بالمغرب العربي، المناطق المنجمية بالجنوب التونسي مثالًا.» **إنسانيات** (الجزائر): العدد ٤٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ـــــ . «حركة الهجرة السريّة والتجارة الموازية عبر الحدود التونسية الليبية وظاهرة التهريب بأقصى الجنوب التونسي.» (رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس الأولى، تونس، ١٩٩٨).

الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي. **التعداد العام للسكان والسكنى لسنة ٢٠٠٤.** تونس: المعهد الوطني للاحصاء، ٢٠٠٥.

ـــــ . **المخطط الحادي عشر للتنمية (٢٠٠٧ ـ ٢٠١١).** تونس: الوزارة، ٢٠٠٧.

رودرغز، فرنشيسكو وإيما سمان. «معجزة شمال إفريقيا.» منشور على الانترنت ضمن موقع: <http://hdr.undp.org/en/humandev/lets-talk-hd/>.

ـــــ . المعهد الوطني للإحصاء. **المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة ٢٠٠٨.** تونس، المعهد: ٢٠١٠.

نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار. تونس: مؤسسة التميمي للبحث والمعلومات، ٢٠٠٥.

الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٨٧.

الوكالة التونسية للاتصال الخارجي. «تونس ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٧.» (تونس، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧).

٢ ـ الأجنبية

Béchir, Riadh. «Pauvreté et niveau de la population rurale en Tunisie.» *Les Notes d'alerte du CIHEAM*: no. 67, août 2010.

Chouikha, Larbi et Eric Gobe. «La Tunisie entre «la révolte du bassin minier de Gafsa» et l'échéance électorale de 2009.» *L'Année du Maghreb*: vol. 5, 2009.

European Commission. «Labour Markets Performance and Migration Flows.» *Arabs Mediterranean Countries: Determinants and Effects*: vol. 2, April 2010.

Programme des nations unies pour le developpement (PNUD). *Stratégie de réduction de la pauvreté: Etude du phénomène de la pauvreté en Tunisie*. Tunis: Bureau de coordination résident en Tunisie, 2004.

Renault, Emmanuel. «Dossier la lutte pour la reconnaissance: La Reconnaissance au cœur du social.» *Sciences Humaines*: no. 172, juin 2006.

Slimani, Leila. «Tunisie: Les Raisons de la colère.» *Jeune Afrique*: 24/1/2011.

الفصل الثالث

الثورة التونسيّة: قراءة في الخلفيّات الاقتصادية ـــ الاجتماعية

وليد حدّوق

مقدّمة

بدأت ثورة تونس الشعبيّة باحتجاجات ذات طابع اقتصادي اجتماعي، فكانت المطالب الأساسية تتعلق بالتشغيل وتحسين المستوى المعيشي ومقاومة الفساد، الأمر الذي سلط الضوء على اقتصادٍ تونسي كان يُعتبر في الدوائر الإعلامية والدولية (منتدى دافوس، صندوق النقد الدولي...) ضمانة للسلم الاجتماعي على الرغم من التعثُّر في الإصلاحات السياسية، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تسجلها منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية، ولكن على العكس من ثورة الخبز (سنة ١٩٨٤) التي بدأت بمطالب معيشية من دون تجاوزها إلى مسألة الإصلاح السياسي الجذري، فإن الثورة الأخيرة لم تقف عند مطالب التشغيل والعدالة بين الجهات فقط، إنما شملت مطلب تغيير النظام السياسي برمّته.

وإذا كانت الدواعي الاقتصادية تتمثل أساسًا بالفساد وارتفاع البطالة واختلال توزيع الثروات بين الجهات الداخلية والساحلية، فإن خلفيات هذا الخلل الاقتصادي لا تعود فقط إلى السياسات التي عرفتها البلاد في عهد الرئيس السابق بن علي وإنما تعود في جزء مهم منها إلى سياسات ما بعد

الاستقلال. ذلك أن العهد البورقيبي ورغم إرسائه دعائم أصبحت معطيات هيكلية في المجتمع التونسي كارتفاع نسب التعليم الأساسي والعالي واتساع الطبقة الوسطى، إلا أنه أسس لنهج اقتصادي تفاقمت آثاره السلبية مع وصول بن علي إلى السلطة.

وقد شهدت تونس ثلاث مراحل أساسية اقتصاديًا في تاريخها المعاصر منذ الاستقلال:

المرحلة الأولى، امتدّت من الاستقلال سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٧٠، وتميزت ببناء مؤسسات الدولة وإرساء قواعد النظام التعليمي والصحي والإصلاح الزراعي وخوض تجربة الاشتراكية (ما سُمّي بالتعاضدية) التي انتهت بالفشل وإقالة الوزير المسؤول عن هذه التجربة أحمد بن صالح[1].

المرحلة الثانية، امتدّت من سنة ١٩٧٠ إلى نهاية العهد البورقيبي سنة ١٩٨٧ شهدت هذه المرحلة «انفتاحًا اقتصاديًا» كرّس اختلالًا بين الجهات الداخلية والساحلية وارتباطًا وثيقًا بالعرض والطلب في الأسواق العالمية بسبب اعتمادها على تطوير قطاعات ريعية كالفلاحة الموجّهة للتصدير وأخرى ذات قيمة مضافة منخفضة ومُوجهة للأسواق الخارجية كالسياحة، وقد عرفت هذه الفترة احتجاجات اجتماعية أدّت فيها النقابات دورًا رئيسيًا (عامي ١٩٧٨و١٩٨٤). كما شهد العهد البورقيبي ترويجًا لفكرة الخصوصية التونسية وبُعدها المتوسطي وتمايزها عن الانتماء العربي، ورافق هذا التوجه الثقافي سياسات كرّست «الاقتصاد الساحلي» بتركيزها على المناطق الساحلية ودعم القطاع السياحي، وهمّشت المناطق الداخلية والحدودية مع ليبيا والجزائر. وفي هذا السياق فإنه يجب ألا يُستهان بالدور الذي تضطلع به مسألة الهويّة والرؤية الجيو ـ سياسية عامة في القرارات الاقتصادية التي كرّست اختلالًا بين الجهات في تونس تفاقم بمرور السنين.

---

(١) أحمد بن صالح: من مواليد سنة ١٩٢٦ سياسي ونقابي تونسي أسندت إليه كل الوزارات الاقتصادية في الستينيات وكان هو المشرف على التجربة «الاشتراكية الدستورية» في تونس. وعلى إثر فشل هذه التجربة تمّ عزله عن وزارتي الاقتصاد والتربية سنة ١٩٦٩ وأحيل إلى المحكمة العليا بتهمة الخيانة العظمى فحُكم عليه بعشر سنوات قضّى منها أربع سنوات ليفرّ سنة ١٩٧٣ إلى الجزائر ويؤسس في المنفى حركة الوحدة الشعبية.

المرحلة الثالثة، هي التي عرفتها البلاد التونسيّة في عهد الرئيس السابق بن علي. لقد شهدت البلاد في هذه الفترة مواظبة على تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي التي أقرّها صندوق النقد الدولي وتحفيز الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الريعية والخدمات المرتبطة بالوساطة والربح السريع والصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة كالنسيج (توفر السياحة النسبة الأهم من العملات الصعبة، ويوفر النسيج ٤٠ في المئة من مواطن الشغل في القطاعات الصناعية بحسب أرقام سنة ٢٠٠٨).

تجدر الإشارة هنا إلى أن الوساطة بين رأس المال الأجنبي والسوق المحلية وامتيازات الاستثمار الداخلية في هذه الفترة كانت محصورة في العائلات والأوساط المقرّبة من الرئيس، وهو ما جعل الاقتصاد التونسي ينتقل من هيمنة الدولة، ومن انفتاح نسبي كرّس البنية الريعية، إلى احتكار لمقدّرات البلاد من طرف عائلات متنفّذة سياسيًا وتحمي نفسها بالأجهزة الأمنيّة.

تناقش هذه الّدراسة الخلفيات الاقتصادية الاجتماعية للثورة التونسية في محورين رئيسيين: النهج التنموي التونسي، من جهة، منذ بداية السبعينيات وآثاره في التوازن بين الجهات الدّاخلية والساحلية وبين سوق الشغل، واقتران الاستبداد السياسي بالنفوذ المالي والاقتصادي من جهة أخرى، فتقارب الدراسة ما طوّره النظام السياسي من وسائل بغرض احتواء مختلف المنظمات الفاعلة اقتصاديًا بما فيها النقابات وشريحة المستثمرين ورجال الأعمال غير المحسوبين على الدّوائر السياسية.

إشكالية الدّراسة

تطرح الثورة التونسية من حيث تطوّر المطالب الاقتصادية الاجتماعية إلى مطالب سياسية إشكالية تتعلّق بالفجوة التي تعمّقت تدريجيًا بين طموحات الشعب التونسي اقتصاديًا واجتماعيًا من جهة ونتائج السياسات الرسمية طوال العقود الماضية من جهة أخرى. حيث اتّسمت الشعارات التي رفعها التونسيون منذ بداية الثورة بالربط المباشر بين الوضع الاقتصادي الاجتماعي والحكم السياسي.

وفي حين ركّزت عديد الدّراسات البحثية والمقالات الصحفية على توصيف هذه الخلفيات الاقتصادية وتحديد مظاهرها كاختلال التوازن بين الجهات وارتفاع نسب البطالة ناهيك بالفساد الذي يصعب تحديد معالمه بدقّة، فإن هذه الدّراسة تتطلع إلى تفكيك هذه الخلفيات وما أدّى إليها من حيث الخيارات الاقتصادية وآليات الحكم السياسي وهو ما يستلزم التدقيق في النهج التنموي التونسي منذ السبعينيات، وإلى أي مدى كرّس هذا النهج خللًا هيكليًا في الاقتصاد التونسي ومن ثمّ تفكيك ما تراكم على هذا الخلل من فساد سياسي ـ مالي في عهد بن علي وتحليل آليات هذا الفساد وعلاقاته بمجمل الفاعلين الاقتصاديين في تونس.

أهداف الدّراسة

تحاول الدّراسة تحقيق الأهداف الآتية:

ـ تحليل التوجّهات الكبرى للسياسة الاقتصادية التونسية منذ السبعينيات وتداعياتها على التحدّيات الاقتصادية الاجتماعية الرئيسية (التوازن بين الجهات والتشغيل).

ـ محاولة تفسير الفجوة بين مؤشرات النموّ من جهة والتي تتطرق إليها معظم التقارير الدولية ومؤشرات التنمية والمرتبطة بما كشفت عنه الثورة التونسية من قصور في السياسات الاقتصادية الاجتماعية.

ـ تحليل ما استجدّ في عهد بن علي من اقتران الاستبداد السياسي بالفساد وتحديد معالمه وآلياته التي مكّنته من تكريس هذا النهج طوال ٢٣ سنة.

أهمّية الدّراسة

مثلت الثورة التونسية فاتحة الثورات العربية، وبالرغم من حالة الاستبداد والانغلاق السياسي الذي شهدته تونس في العقود الماضية مقارنة حتى ببعض الدّول العربية ومستويات النمو الاقتصادي التي كثيرًا ما كانت محل إشادة الأطراف الدولية إلا أن الثورة انطلقت باحتجاجات اقتصادية اجتماعية في المناطق الدّاخلية سرعان ما اكتست طابعًا سياسيًا ممّا يجعل

تحليل الخلفيات الاقتصادية الاجتماعية ذا أهميّة بالغة في فهم الثورة التونسية وأبعادها.

كما أن دراسة هذه الخلفيات من شأنها أن تسلّط الضوء على توجّهات تنموية لا تخصّ تونس وحدها في المنطقة العربية ناهيك ببنية الفساد الاقتصادي وارتباطه بالمعطى السياسي في جلّ الدول العربية.

إن تحليل الخلفيات الاقتصادية الاجتماعية يكتسب أهمّيته من أهمّية الثورة التونسية نفسها كما أن نتائجه من شأنها أن تسلّط الضوء على حالة تونسية أثبتت الثورتان المصرية والليبية أنها تتقاطع مع حالات عربية أخرى.

الدّراسات السابقة

تميّزت جلّ الدراسات المتعلّقة بالاقتصاد التونسي بطابعها الكمّي (الاعتماد على الأرقام والإحصاءات)، أي أنها اعتمدت المقاربة الاقتصادية الكمّية من حيث التركيز على الإحصاءات الرسمية والتقارير الدولية بغرض تقييم هذه السياسات ورصد الظواهر الاقتصادية الاجتماعية في تونس. وقد نشرت معظم هذه الدّراسات بما فيها تلك الصادرة عن الجامعة التونسية باللغة الفرنسية. كما اهتمت الدوريات الصادرة في أوروبا بالاقتصاد التونسي وتقييمه نظرًا إلى راهنيّة الدّراسات المتوسّطية (دوريّة *Régions et développement*) على سبيل المثال، كما أن جلّ هذه الأبحاث يتعلّق بجوانب محدّدة كمسألة الجباية (L. Chikhaoui, *Pour une stratégie de la réforme fiscale*) أو دور الدولة في الاقتصاد A. Bedoui, «La question de l'état et la gouvernance en tunisie»، وبالإضافة إلى هذه الدّراسات، قدّم الاتحاد العام التونسي للشغل عديد الأوراق البحثية ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي التونسي مع التركيز على سوق الشغل ووضعية العمّال.

إن المعطيات الكمّية التي تسمح برصد مكامن الخلل الناتج عن التوجّهات الاقتصادية الكبرى منذ العهد البورقيبي لا تمكّن بالضرورة من تفكيك تداخل المالي بالسياسي ولاسيّما أن النظام الرسمي بعد سنة ١٩٨٧ كثيرًا ما اعتمد آليات «تمويهية» بغرض بسط سيطرته كما سنبين لاحقًا، وبهذا الصدد حاولت بعض الدّراسات تجاوز المعطى الكمّي وتفكيك آليات الحكم

السياسي بغرض فهم الفساد المُموّه بالأرقام. ونشير هنا تحديدًا إلى:
Béhatrice Hibou, *La force de l'obéissance: Economie politique de la répression en Tunisie.*

المنهج

تحاول هذه الدّراسة أن تستأنس بالمعطيات الكمّية كالأرقام الرسمية والتقارير الدولية والإحصاء مع الحرص على التعامل معها تعاملًا نقديًا في ضوء تقييم التنمية دون الاكتفاء بمؤشرات النمو. إذ نحاول الانطلاق من المعطيات والأرقام الرسمية بغرض تفكيكها وربطها بالتوجّهات السياسية خاصة في ما يتعلّق بتحليل النهج التنموي التونسي.

وحيث إن المحور الثاني يتعلّق بتحليل ظاهرة الفساد في عهد بن علي واقترانه بالنفوذ السياسي و«العائلات الحاكمة»، فقد حاولنا الجمع بين المعطيات الكمّية وتحليلها في ضوء بنية النظام السياسي وتعامله مع الأطراف الفاعلين اقتصاديًا، وهو ما يعني الجمع بين المنهج الكمّي ومنهج تحليل السياسات الاقتصادية أو المنهج الكيفي.

أولًا: خلل النهج التنموي التونسي وتداعياته على الجهات الداخلية والتشغيل

مثّلت نهاية تجربة الاشتراكية الدستورية التي قادها الوزير أحمد بن صالح في الفترة الممتدة بين ١٩٦٠ و١٩٧٠ بداية لنهج تنموي جديد أرسى دعائمه الوزير الأول الهادي نويرة، وقد فتح هذا النهج الباب أمام خطوات تحررية شملت تشريك المستثمرين في القرار الاقتصادي وتوفير الحوافز الجبائية لرؤوس الأموال الأجنبية (الخطاب البرنامج للهادي نويرة سنة ١٩٧٣ بمناسبة مناقشة الميزانية العامة للدولة).

وفي حين كان الاقتصاد التونسي في السبعينيات ـ بالرغم من انفتاحه الجزئي ـ مُسَيّرًا بفعل حضور قوي للقطاع العام في المجالات الصناعية والفلاحية وخضوع القطاع الخاص لرقابة الدولة في ما يتعلق بسياسة الأسعار ورخص التوريد والتصدير، فإن الأزمة التي عصفت بالبلاد سنة ١٩٨٤ أدّت

إلى إصلاح هيكلي سنة ١٩٨٦ فاقم في تهميش القطاع العام وأطلق عملية خصخصة للمؤسسات العمومية الصناعية بدءًا من سنة ١٩٨٧.

١ ـ التوجهات الاقتصادية الكبرى لتونس منذ بداية السبعينيات وانعكاساتها

بالرغم من نجاح سياسة التعاضدية (الاشتراكية الدستورية) في الجمع بين دعم الصناعات المعوضة للاستيراد وتطوير قطاعات خدماتية شبه ريعية كالسياحة[٢]، إلا أنها فشلت في تحقيق تطلعات المواطنين بسبب صبغتها البيروقراطية وعجزها عن التجاوب مع الخصوصيات الجهوية والمحلية. وجاء الردّ على فشل أو إفشال هذه التجربة[٣] في الإعلان الحكومي ليوم ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ الذي أقر تشجيع الانفتاح الاقتصادي والتخلي عن السوق الداخلية لصالح الاستثمارات الموجّهة للتصدير وذلك بمنح امتيازات للمستثمر الأجنبي، كما ركّز هذا الإعلان على ضرورة توجيه الاقتصاد التونسي للتفاعل مع السوق الاوروبية المشتركة[٤]. وقد مثل هذا المخطط بداية لنهج تنموي واقتصادي تواصل ووقع تدعيمه في فترة بن علي بتوقيع اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي مما جعل من البلدان الأوروبية الشريك التجاري الأول على حساب الجوار المغاربي والعربي ورهن القطاعات الاقتصادية بالأسواق الأوروبية التي لا تسمح بتصدير السلع ذات القيمة المضافة العالية بحكم صعوبة التنافس ناهيك باقتصار اتفاقيات التبادل على المواد الخام والمنتوجات الفلاحية الموجهة للتصدير.

وبهذا الخصوص، لا تجوز الاستهانة بتأثير التوجه البورقيبي والرسمي السائد في ما يتعلق بالهوية والموقع الجيوسياسي لتونس على القرار الاقتصادي وسياسة الانفتاح على أوروبا تحديدًا. ففي حين اتسمت فترة

---

(٢) الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي، «المؤشرات الاقتصادية (١٩٦١ ـ ١٩٨١)،» (سلسلة مراجعات)، حزيران/ يونيو ١٩٨٥.

(٣) يدافع الوزير السابق أحمد بن صالح عن تجربة التعاضدية ويتهم بعض القوى السياسية بالسعي إلى إفشالها، انظر: Marc Nerfin, *Entretiens avec Ahmed Ben Salah sur la dynamique socialiste en Tunisie dans les années 1960*, cahiers libres; 276-277 (Paris: F. Maspero, 1974).

(٤) وزارة التخطيط، **المخطط الرابع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٦)** (تونس: [الوزارة]، ١٩٧٢،) ص ٨ ـ ٩.

النضال ضدّ الاستعمار بالتركيز على الانتماء العربي الإسلامي لتونس ووحدة المصير مع شعوب المغرب العربي المجاورة[٥]، سادت في الأوساط الرسمية والمناهج التربوية منذ منتصف السبعينيات رؤية حاولت فصل تونس عن محيطها المغاربي والعربي وإدماجها ثقافيًا في المجال المتوسطي والأوروبي. وبهذا الصدد، تكشف المناهج الرسمية في تدريس التاريخ أواخر الستينيات والسبعينيات التوجه الرسمي الذي همّش العمق العربي لتونس لمصلحة تمايزها وانفتاحها على المتوسّط[٦] ومكانتها كـ «جسر بين الغرب والشرق»[٧].

إن فشل التجربة التعاضدية والتوجه الثقافي الرسمي السائد في العهد البورقيبي والقاضي بالتمايز التونسي وأولوية المتوسطي ـ الأوروبي على المغاربي ـ العربي أدت كلّها إلى سياسات اقتصادية كرّست انفتاحًا اقتصاديًا تواصل في عهد بن علي ومهّد للتطبيق الفعلي سنة ٢٠٠٨ لاتفاقية التبادل الحر مع أوروبا. وتجدر الإشارة إلى أن تونس كانت أول دولة من جنوب المتوسّط توقّع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ممّا جعل معدّل الانفتاح الاقتصادي[٨] يمرّ من ٤٩ في المئة سنة ١٩٨٧ إلى ١٠٥,٧ في المئة سنة ٢٠٠٨[٩].

وإذا كان هذا الانفتاح قد ساهم في تحسّن نسبي للمؤشرات الاقتصادية العامة كمعدّل نموّ الناتج الدّاخلي الخام (٤,٣ في المئة بين ١٩٨٧ و٢٠٠٧)[١٠] إلا أنّه ساهم في اختلال التوازن بين الجهات الدّاخلية والساحلية وهشاشة آفاق التشغيل.

---

(٥) خطاب بورقيبة ليوم ٣/ ١/ ١٩٥٧ بباردو، العمل ١٩٥٧.

(٦) كتاب التاريخ لسنوات السادسة الابتدائي ([تونس]: المركز الوطني البيداغوجي، ١٩٦٧)، ص ١٣ و١٤.

(٧) Driss Abbassi, *Quand la Tunisie s'invente: Entre Orient et Occident, des imaginaires politiques* (Paris: Ed. EHESS, 2009).

(٨) معدّل الانفتاح الاقتصادي = قسمة مجموع الواردات والصادرات على الناتج الدّاخلي الخام في سنة محدّدة.

(٩) المسح الوطني حول الانفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر (تونس: المعهد الوطني للإحصاء، ٢٠٠٥).

(١٠) المصدر نفسه.

٢ ـ اختلال التنمية في الجهات الدّاخلية وهشاشة آفاق التشغيل: كلفة «الانفتاح الاقتصادي»

تنقسم تونس إلى ٢٤ محافظة غير متكافئة من حيث عدد السكان والتنوع الجغرافي والمناخي، ونظرًا إلى عددها الكبير فقد قررت الحكومة التونسية بمناسبة المخطط السادس للتنمية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦) تقسيم البلاد التونسية إلى ست جهات رئيسية بغرض تسهيل تطبيق القرارات السياسية والتنموية: جهة الشمال الشرقي، الشمال الغربي، الوسط الشرقي، الوسط الغربي (يشمل محافظتي سيدي بوزيد والقصرين)، الجنوب الشرقي، الجنوب الغربي. غير أن واقع التنمية الجهوية في تونس وبخلاف ما يدّعيه الخطاب الرسمي السابق يؤشّر إلى اختلال كبير بين الدّاخل والجنوب من جهة والعاصمة والمدن الساحلية من جهة أخرى، ويمكن حصر مظاهر هذا الاختلال في النقاط الآتية:

ـ منذ بداية الانفتاح الاقتصادي في بداية السبعينيات، لم تحظ المناطق الداخلية بما تستحقّه من استثمارات عمومية، فخلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ لم تتجاوز الاستثمارات الصناعية في الشمال الغربي نسبة ٥,٧ في المئة من مجمل الاستثمارات الصناعية في البلاد.

ـ في حين تمثل المدن الساحلية ٦٠ في المئة من مجموع السكّان في تونس، فإنها تستقطب ٨٨,٢ في المئة من مجموع الشركات و٩٥ في المئة من الاستثمار الأجنبي.

ـ يبلغ معدّل استهلاك الفرد سنة ٢٠٠٥ في محافظة تونس الكبرى ٢٣٩٠ دينارًا بينما لا يتجاوز في جهة الوسط الغربي ١١٣٨ دينارًا.

ـ في حين انخفضت معدّلات الفقر في العاصمة والشريط الساحلي بين سنتي ١٩٨٠ و٢٠٠٠، تركّز الفقر في الجهات الداخلية ولاسيّما في الوسط الغربي والجنوب الغربي.

ـ يمثل معدّل ربط المدن بالشبكات الصحية مؤشّرًا إلى اختلال التوازن التنموي بين الساحل والدّاخل، ففي حين يبلغ هذا المعدّل ٩٣,٨ في المئة في تونس الكبرى فإنه لا يتجاوز ٤٩,٤ في المئة في الجنوب الشرقي[١١].

(١١) المصدر نفسه.

بعض الأبحاث النظرية الكمّية التي درست تداعيات الانفتاح الاقتصادي على توزيع الثروة بين الجهات في تونس[١٢] بالاعتماد على مؤشرات متعدّدة كمعدّل الانفتاح الاقتصادي والاستثمارات الخارجية الوافدة تُبَينُ أن التداعيات الإيجابية للانفتاح المتعلقة بنسب النموّ ترتبط بالاستيراد واستهلاك السلع الأجنبية وأن نسق التصدير (على عكس الخطاب الرسمي) لا يؤدّي دورًا إيجابيًا مهمًّا، كما تبيّنُ هذه الأبحاث أن الانفتاح الاقتصادي القائم على تحفيز الفلاحة التصديرية والصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة بهدف التصدير للأسواق الأوروبية فاقمت من اختلال التوازن بين الساحل والجهات الداخلية[١٣].

٣ ـ ولاية سيدي بوزيد نموذجًا للاختلال بين الجهات

تقع ولاية سيدي بوزيد في الوسط الغربي للبلاد التونسية وهي تمسح ما يمثل ٤,٦ في المئة من مساحة الجمهورية التونسية وبلغ عدد سكانها سنة ٢٠٠٧ قرابة ٤٠٠,٠٠٠ نسمة. وتتميز هذه الولاية كعديد الجهات الدّاخلية بارتفاع نسبة الشباب حيث يمثل من هم أقل من ١٥ سنة ٣٠ في المئة من مجموع سكّانها كما يمثل من هم في سنّ تخوّل لهم العمل (بين ١٥ سنة و٥٩ سنة) ٦٠ في المئة من مجموع سكان سيدي بوزيد[١٤].

لقد دفعت سيدي بوزيد ـ التي شهدت اندلاع الثورة التونسية في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ثمن خيارات اقتصادية جعلت من الانفتاح عنوانًا لم تؤدّ إلى حركية المبادرة الخاصة التي عرفتها الجهات الساحلية، وحيث إنّ سياسة الانفتاح اقترنت بتخلّي الدولة عن دورها التقليدي في التجهيز والبنية التحتية ودعائم التنمية الإنسانية كالصحة والتعليم، فإن السياسات منذ السبعينيات لم تتح للجهات الدّاخلية عمومًا ولسيدي بوزيد خصوصًا الالتحاق بركب المدن الساحلية في ما يتعلّق بالعوامل الهيكلية المستقطبة للاستثمار الخاص.

---

(١٢) Mongi Boughzala, «Analyzing the Impact of Trade Liberalization and Fiscal Reforms on Employment and Poverty in Tunisia: An IMMPA Framework,» (Project, FEMISE Network, FSEGT, Tunis, 2002) FEMISE Project, 2005.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) **التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد: بين الواقع المكبل والإمكانات الواعدة** (تونس: الاتحاد العام التونسي للشغل، ٢٠١٠)، ص ١٣٠.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم يكتف المخطط الحادي عشر ٢٠٠٧ ـ ٢٠١١ بعدم الأخذ بعين الاعتبار هذا الاختلال الواضح بين الجهات بل أسس لنهج استثماري من شأنه أن يفاقم تهميش المناطق الداخلية. ففي الوقت الذي لا تستقطب الجهات الداخلية إلا جزءًا ضئيلًا من الاستثمار الخاص (خمس ما تتحصل عليه المناطق الساحلية) فإنها لا تستفيد كذلك إلا من نصف ما تتمتع به الجهات الشرقية من استثمارات عمومية[١٥].

وفي حين تمثل ولاية سيدي بوزيد المخزون الغذائي للتونسيين حيث توفر ٢٠ في المئة[١٦] من الإنتاج الفلاحي بالبلاد وتمثل مخزونًا مائيًا هائلًا، فإنها تعاني من مشاكل تعيق التنمية البشرية وتأهيلها لاستقطاب الاستثمارات الخاصة التي تتلاءم مع المعطيات الهيكلية الجغرافية والطبيعية، ويمكن تلخيص هذه المشاكل في ما يأتي:

ـ ضعف البنية التحتية في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والثقافة والبنية التحتية وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل حيث يصل مستوى البطالة إلى ٢٥ في المئة من الشباب المتحصل على الشهادات الجامعية (مقابل ١٣,٤ في المئة على المستوى الوطني).

ـ رغم أن ولاية سيدي بوزيد تزخر بالموارد الفلاحية، إلا أن معظم الصناعات التحويلية الغذائية تتركز في المناطق الساحلية مما يضطر الفلاحين وأصحاب المشاريع إلى تكبّد مصاريف الشحن والنقل، ويعتبر النسيج الصناعي في هذه الولاية الأضعف في الجمهورية التونسية حيث لا يتجاوز نسق التصنيع بعث أقل من مصنع واحد في السنة[١٧].

تعتبر ولاية سيدي بوزيد وفقًا للمعطيات المذكورة أعلاه مرآة للخلل التنموي الذي أدت إليه سياسات تعاقبت على مدى عقود. والجدير بالذكر أن التعامل السائد مع هذا الخلل في الجهات المعنية كان أمنيًا محضًا (أحداث الحوض المنجمي سنة ٢٠٠٨) طوال الفترة الماضية. وقد فاقمت

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

هذه السياسات الإحساس السائد في هذه الجهة بالإقصاء والضيم مما ولد احتقانًا لم يزل يتحول إلى حالة من الغليان وصولًا إلى حادثة محمّد البوعزيزي.

٤ ـ التوجّهات التنموية وآثارها على التشغيل

تقدّر الإحصاءات الرسمية في تونس البطالة بحوالي ١٤ في المئة على المستوى الوطني. على أن هذا الرقم لا يعبّر بالشكل المطلوب عن عمق مشكلة البطالة وذلك للأسباب الآتية:

ـ يشمل هذا الإحصاء كل شرائح المجتمع بغض النظر عن المؤهلات وغيرها من المعايير: فعلى سبيل المثال يرتفع هذا المعدل عند أصحاب الشهادات العليا ويزداد ارتفاعًا في المناطق الداخلية (٤٤ في المئة من الإناث المتحصلات على شهادات عليا في سيدي بوزيد)[١٨].

ـ يعرف الاستبيان الذي نظمه المعهد الوطني للإحصاء سنة ٢٠٠٤ الناشط الاقتصادي «المشتغل» كالآتي: «الشخص الذي اشتغل على الأقل ساعة خلال الأسبوع السابق للمسح أو التعداد وذلك بمقابل أو من دون مقابل»، وهو بالتالي لا يأخذ بعين الاعتبار عقود الشغل وطبيعتها أو تلاؤمها مع الكفاءة العلمية.

وبالإضافة إلى تهافت المعايير الرسمية في تقييم مشكلة التشغيل، فإن السياسات الحكومية التي عوّلت على تصدير المحاصيل الفلاحية أو المنتوجات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى الأسواق الأوروبية بمقتضى الشراكة المتوسطية مما فاقم من هشاشة التشغيل في كل أنحاء البلاد التونسية.

لقد أدّى تحرير الاقتصاد والإصلاحات الهيكلية المرتبطة به (إصلاح سنة ١٩٨٦) والتوجيه العام نحو السوق الأوروبية إلى إدماج الاقتصاد التونسي في الأسواق العالمية وربط حيوية سوق الشغل بطلبات السوق الأوروبية وظروفها على حساب حاجيات السوق المحلية.

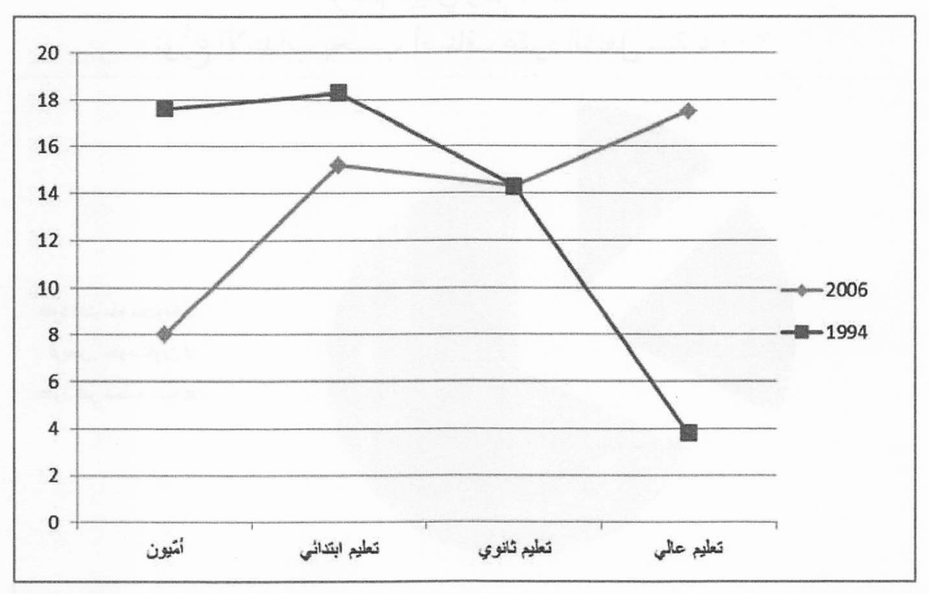
---

(١٨) المصدر نفسه.

فكان أن نشأت في العقود الأخيرة مؤسسات تعتمد على التصدير وتنتج في إطار منظومة المناولة[١٩] لصالح مصانع إنتاجية أوروبية. وبما أنّ هذه الصناعات التصديرية ذات القيمة المضافة المنخفضة تعوّل في تعزيز قدرتها التنافسيّة على تقليص التكلفة وانخفاض الأجور، وأمام سياسة تعميم التعليم الجامعي فإن فرص الشغل لم تعد تتلاءم مع مؤهّلات الباحثين عن عمل ممّا أدّى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين أصحاب الشهادات العليا.

الرسم البياني رقم (٣ ـ ١)

تطوّر نسبة البطالة بحسب المستوى التعليمي (في المئة) ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٦



المصدر: الاتحاد العام التونسي للشغل، «التشغيل الهشّ في تونس وتداعياته على العمّال (نتائج الاستبيان الكمّي والكيفي في تونس الكبرى)،» (نيسان/ أبريل ٢٠٠٨).

وعلى سبيل المثال، يمثل قطاع النسيج ٩٠ في المئة من الصادرات

---

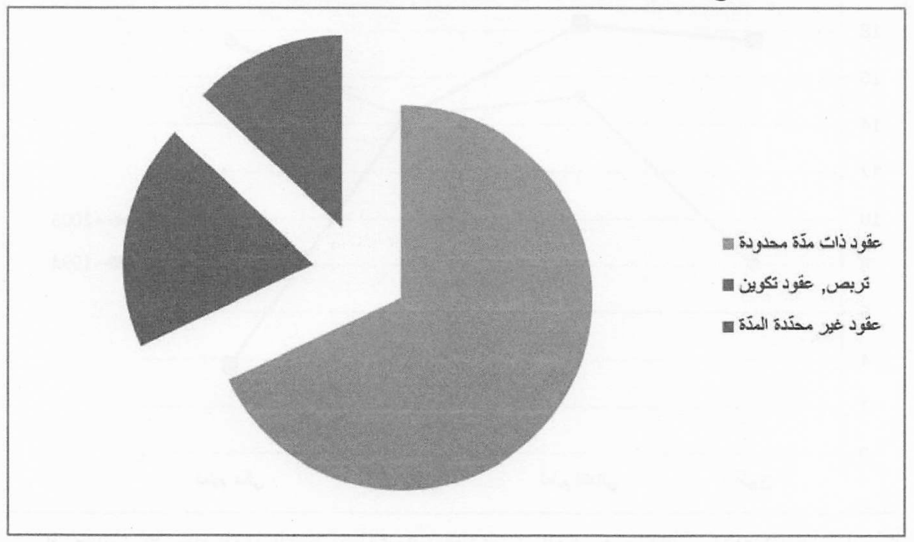
(١٩) تتمثّل المناولة في أن تتعهّد مؤسسة أولى لمؤسسة ثانية بالقيام بخدمات ضمن النشاط العادي لهذه الأخيرة، ويوفر هذا النوع من التشغيل على المؤسسة المستفيدة من المناولة أعباء تشغيل عمال أو موظفين جدد.

و٨٠ في المئة من مواطن الشغل بالقطاع الصناعي، إلا أنه يرتبط من حيث سلسلة الإنتاج بالتنظيمات «التيلورية» والتنظيمات «ذات البنية البسيطة» التي لا تتطلب مهارة تقنية متوسطة أو عالية لاعتمادها على المهام البسيطة والمتكررة مما يقصي أصحاب الكفاءات الجامعية من التشغيل في سلسلة الإنتاج.

وتشغل صناعة النسيج ٢٠٠٠٠٠ عامل جلّهم من الإناث. وتؤدّي هذه البنية التي لا تعتمد على التجربة أو الكفاءة التعليمية في التشغيل إلى انتشار العقود غير النمطية ومحدودة المدّة.

الرسم البياني رقم (٣ ـ ٢)

توزّع الانتداب بحسب أصناف عقود الشغل سنة ٢٠٠٤

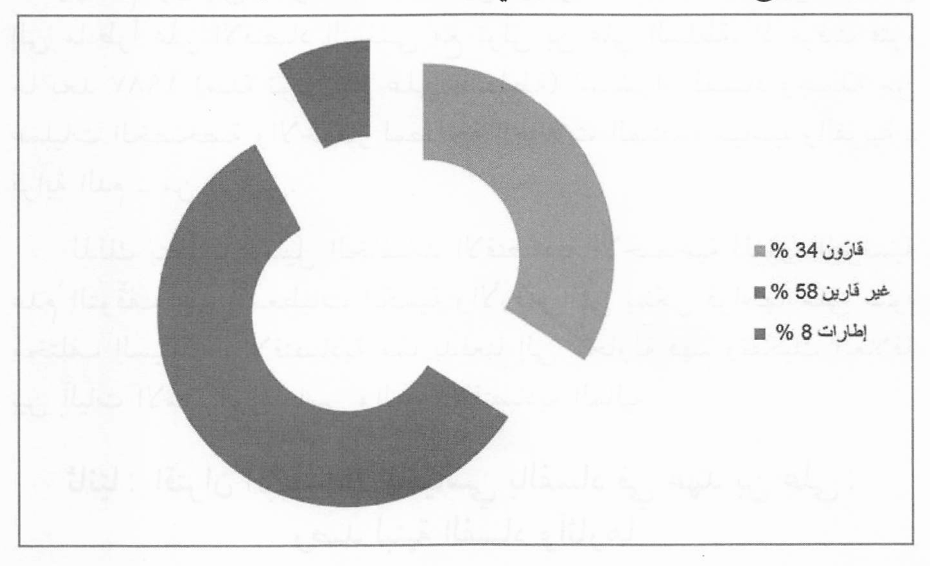


المصدر: انظر ما صدر عن وزارة التشغيل حول هذا الموضوع.

أما قطاع السياحة الذي يمثل أهم مصدر للعملة الصعبة وأساس النموّ الاقتصادي، فإنه وبالإضافة إلى تأثره بالظرف الدولي والأمني وتقلبات السوق الأوروبية يُعتبر قطاعًا تشغيليًا موسميًا تتركّز قدرته على استيعاب اليد العاملة في الصيف. كما أن النشاط السياحي وبحكم طابعه الموسمي يعتمد على عقود الشغل الموسمية (في الصيف تحديدًا) واستقطاب اليد العاملة

على أسس غير موضوعية لا علاقة لها بالكفاءة العلمية والتقنية والحرفية (قبول المظهر الخارجي إلخ. . .)، وهو ما يجعله يعتمد بالأساس على عقود الشغل غير القارّ شأنه في ذلك شأن النسيج.

الرسم البياني رقم (٣ ـ ٣)
توزع عمال النشاط السياحي بحسب صنف العمل سنة ٢٠٠٦



المصدر: انظر ما صدر عن وزارة التشغيل حول هذا الموضوع.

لقد رسّخ النهج التنموي الذي عرفته تونس منذ بداية السبعينيات بنية اقتصادية هشّة قائمة على الأنشطة الريعية (الفلاحة الموجّهة للتصدير، الفسفاط) أو الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة (السياحة، صناعة النسيج. .) ممّا أدّى إلى اختلال التوازن بين الجهات وتهميش طبقات واسعة من المجتمع التونسي.

كما ولّد هذا النهج احتجاجاتٍ ذات طابع اقتصادي اجتماعي في العقود الماضية كان من أهمّها ثورة الخبز سنة ١٩٨٤، ولعله من الملفت للنظر أن دراسات عديدة لـ «ثورة الخبز» كانت قد نبّهت إلى الخلل الاقتصادي نفسه وإلى نتائج الانفتاح العشوائي غير المدروس الذي ساهم في تعميق الفجوة

بين الأغنياء والفقراء من جهة، واختلال التوازن بين المناطق الساحلية والداخلية من جهة أخرى[٢٠].

وبعكس ثورة تونس الأخيرة، فإن «ثورة الخبز» سنة ١٩٨٤ لم تطالب بتغيير شامل للنظام السياسي وإنما بقيت محصورة في مطالب ذات طابع اقتصادي اجتماعي سرعان ما استطاع بورقيبة احتواءها سياسيًا بإجراءات تسكينية لم ترْقَ إلى طموحات المحتجين. ويعود هذا الاختلاف بين الثورتين إلى ما طرأ على الاقتصاد التونسي مع تولّي بن علي السلطة. إذ عرفت فترة ما بعد ١٩٨٧ (سنة تولي بن علي السلطة) استشراء الفساد وجملة من عمليات الخصخصة والاحتكار لمصلحة العائلات المتنفّذة سياسيًا والقريبة ـ قرابة الدم ـ من الرئيس.

لذلك يتطلب تحليل الخلفيات الاقتصادية الاجتماعية للثورة التونسية عدم التوقّف عند المعطيات الكمّية والأرقام التي يمكن قراءتها على ضوء مختلف السياسات الاقتصادية ممّا يدفعنا إلى محاولة فهم وتفكيك العلاقة بين آليات الاستبداد السياسي والبنية الاقتصادية المالية.

ثانيًا: اقتران الاستبداد السياسي بالفساد في عهد بن علي: رصد لبنية الفساد وآثارها

إن من أهمّ المفارقات التي ميّزت الدّراسات حول الاقتصاد التونسي في فترة بن علي هي اقتران «المعجزة التونسية» بالاستبداد السياسي، ففي حين تحتلّ تونس المراتب الأخيرة في التقارير الدولية[٢١] حول حرّية التعبير وحقوق الإنسان، إلا أنها تتبوّأ مكانة متقدّمة عربيًا وإفريقيًا في تقارير اقتصادية دولية كتقرير دافوس حول التنافسية[٢٢].

كما أن تواتر الشائعات الصحفية حول الفساد المالي وهيمنة العائلة

(٢٠) توفيق المديني، أزمة البورجوازية وطريق الثورة في تونس (دمشق: دار الزاوية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ٧٥ ـ ٨٢.

(٢١) انظر على سبيل المثال: تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) للعام ٢٠١٠.

(٢٢) تحتل تونس وفقًا لتقرير التنافسية الدولية المرتبة الأولى إفريقيًا للعام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠.

الحاكمة على موارد البلاد[٢٣] لم تلق صدى لدى كبار موظفي المؤسسات المالية الدولية والخبراء الذين ما فتئوا يشيدون بالاقتصاد التونسي وما حققه من نجاحات[٢٤].

كما أن الاقتصاد في فترة بن علي، وبالإضافة إلى مظاهر الفساد وعمليات الخصخصة المشبوهة، فإنه مثَّل أيضًا أداة من أدوات الاستبداد وذلك عبر استعمال سلاح الجباية وإخضاع الجهاز الإداري العمومي لنفوذ الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) والذي يمثّل بدوره رافعة لهيمنة رئيس الجمهورية والمقربين منه.

١ ـ الملامح العامّة للاقتصاد التونسي في عهد بن علي: مفارقة الواقع والأرقام

كثيرًا ما اقترن الخطاب الرسميّ المروّج للمعجزة الاقتصادية التونسية بتقرير «دافوس» الدولي حول التنافسية. ويضع هذا التقرير تونس في مراتب متقدّمة عربية وإفريقيًا[٢٥] في حين يتفاجأ التونسيون بالفرق الشاسع بين ما يعيشونه واقعًا وما تقوله هذه التقارير. ولا بدّ لنا هنا من تسليط الضوء على تهافت بعض المعايير المُعتمدة في تقرير دايفوس تحديدًا: حيث يأخذ هذا التقرير في تقييمه لـ «جودة الخدمات» و«استقرار التوازنات الاقتصادية الكبرى» بسبر لآراء ١٣٠٠٠ من رجال السياسة والأعمال ينحدرون من ١٣٣ بلدًا في حين لا تمثل آراؤهم تقييمًا موضوعيًا أو رأيًا علميًا.

أما تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدّولي فإنها، وبالرغم من إشادتها بالنهج الاقتصادي التونسي، فهي تعتمد بالأساس على الإحصاءات الرسمية. وبعيدًا عن التشكيك المطلق في الإحصاءات التونسية تحديدًا، فإننا نشير إلى أن الإحصاء بطبيعته سياسي وقد اهتمت عديد الدراسات بهذا

(٢٣) نشرت في السنوات الأخيرة تحقيقات صحفية عديدة حول فساد العائلة الحاكمة في تونس، انظر مثلًا: Nicolas Beau et Catherine Graciet, *La Régente de Carthage: Main basse sur la Tunisie* (Paris: La Découverte, 2009).

(٢٤) انظر مثلًا تصريح ستروس ـ كان، المدير العام لصندوق النقد الدولي، حول تونس يوم ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨.

(٢٥) انظر: تقرير دايفوس للعام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠.

الموضوع[٢٦]. فالإحصاء هو أساسًا تعبير كمّي عن توجّهات الدولة ومعرفة تطوّرت في أحضان أجهزتها وارتبطت خاصّة بآليات رقابتها. وبهذا الصدد، فإن أهمّية الإحصاء تكمن في إمكانية تحليله وتفكيكه بغرض فهم التوجهات الرسمية والمنطق الذي يؤسّس لها.

وعلى سبيل المثال، فإن المراقب للتقارير الدولية حول الاقتصاد التونسي يلاحظ تدنّيًا للمرتبة التونسية كلّما ابتعدت هذه التقارير عن المعايير الكمّية المحضة أو آراء رجال الأعمال والساسة المجافية للموضوعية، حيث تُعتبر تونس وفقًا لمؤشر الحرية الاقتصادية «بلدًا غير حرّ»[٢٧] رغم انتهاجها سياساتٍ اقتصادية ليبرالية.

إن الملامح العامة للاقتصاد التونسي وبالاعتماد على التقارير الدولية، تضع المراقب الموضوعي أمام مفارقة بين التقارير الدولية التي تعتمد بالأساس على معطيات كمّية وآراء النخب الاقتصادية والسياسية من جهة، وتلك التي تعتمد على معطيات متعلقة بالسياسات الاقتصادية ومؤشّرات الحرية الاقتصادية.

كما أن تحليل الوضع الاقتصادي من حيث تشابك المصالح والعلاقات بين المالي والسياسي في عهد بن علي يتطلّب تفكيك المعطى السياسي والأرقام المتعلّقة بالخصخصة والنموّ والتنمية بغرض رسم الصورة الكاملة لاقتران الاستبداد السياسي بالدوائر المالية.

ويتطلّب هذا التحليل، الوقوف عند عنصرين أساسيين في التسيير الاقتصادي التونسي: التقليد الإداري والتأثير الحكومي الواسع في مختلف القطاعات الاقتصادية عبر آليات التسيير الإداري المرتبط بأجهزة الحزب الحاكم من جهة، والنهج الليبرالي الذي عملت على تكريسه الحكومات المتتالية في عهد بن علي وتمثّل بالأساس في خصخصة الشركات العمومية التي كانت تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

---

(٢٦) Alain Desrosières, *La Politique des grands nombres: Histoire de la raison statistique* (Paris: La Découverte, 1993).

(٢٧) انظر: http://www.heritage.org/Index/Country/Tunisia

٢ ـ الاقتصاد كأداة من أدوات تكريس الاستبداد

لم يكن الاقتصاد بمنأى عن التوظيف السياسي بغرض بسط النفوذ وإخضاع مختلف الشرائح الاجتماعية للنظام القائم، حيث حرص النظام السابق على احتواء هياكل المجتمع المدني الفاعلة اقتصاديًا والمتمثلة بالأساس في الإدارة العمومية والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والفلاحة وإلى حدّ ما الاتحاد العام التونسي للشغل بالإضافة إلى استعمال الجباية كوسيلة من وسائل القمع.

تتميّز الإدارة العمومية في تونس بمركزيّتها ومحورية دورها في الحياة الاقتصادية التونسية منذ الاستقلال، حيث حرص الرئيس الأول للجمهورية التونسية الحبيب بورقيبة على تعزيز دورها وتدعيم هياكلها في سياق بناء الدولة الوطنية. وبما أن الحزب الحاكم كان مهيمنًا على الحياة السياسية التونسية منذ الاستقلال، فقد ارتبطت الوظائف السامية في أجهزة الدولة بالولاء لهذا الحزب والانخراط فيه. كما أن أجهزة هذا الحزب تتوزّع هرميًا ـ تمامًا مثل الإدارة ـ وعلى مختلف المستويات، حيث تتوزّع «الشعب المهنية» في كل المؤسسات الحكومية والخاصة وهي تمثل فروعًا «مهنية» للحزب الحاكم. وفي حين كانت وظيفة التسيير موكلة للإدارة، فإن قرارات الترقية ومنح الامتيازات كانت حكرًا على الحزب الحاكم السابق[٢٨]، وقد أدّى هذا الوضع إلى ازدواجية في القرار الإداري وإلى تعميق للبيروقراطية التي لا ترتبط بالجهاز الحكومي فحسب وإنما بالأطر الحزبية كذلك.

وقد أشارت تقارير دولية عديدة بعضها صادر عن البنك الدولي[٢٩] إلى ما تقوم به هذه البنية الإدارية ـ الحزبية من دور سلبي في النهوض بالتنمية، حيث يؤدي تداخل السياسي بالإداري من جهة، وهيمنة الرئيس الفرد على السياسي من جهة أخرى، إلى ما يشبه خصخصة للخدمات الإدارية لصالح المتنفذين سياسيًا ممّا يضيّق على الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين التونسيين خاصة ويخضعهم إخضاعًا كاملًا للسلطة السياسية.

---

(٢٨) Béatrice Hibou, *La Force de l'obéissance: Economie politique de la répression en Tunisie* (Paris: La Découverte, 2006), pp. 132-133.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

وبالإضافة إلى الإدارة العمومية، فقد عمل النظام السياسي على تحجيم دور مكوّن تاريخي من مكوّنات المجتمع التونسي: الاتحاد العام التونسي للشغل، فعلى خلاف العهد البورقيبي، فقدت المنظمة النقابية العريقة[٣٠] في تونس دورها المستقل في العقدين الأخيرين. ولئن حافظت الكوادر الوسطى للاتحاد العام التونسي للشغل على موقفها المناوئ للسياسات الاقتصادية (أحداث الرديف ٢٠٠٨) إلا أن قيادة الاتحاد ممثلة في المكتب التنفيذي أدّت ـ في أحيان كثيرة ـ دور المروّج للنهج الحكومي والسياسات الرسمية ناهيك بتزكية ترشح بن علي لانتخابات سنة ٢٠٠٩. فقد أصبح دور المنظمة النقابية التونسية في العشريتين الأخيرتين أشبه ما يكون بداعم للنظام الرسمي وبعماد من أعمدة شرعيته، بالإضافة إلى محاولة الزجّ بالنقابيين في الدّوائر المقربة من بن علي وتوريطهم في الفساد[٣١].

ولم يتمّ هذا الاحتواء السياسي لقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل بوسائل القمع المعهودة للنقابيين، وإنما كانت الوسائل أقرب ما تكون إلى الضغط المالي على المنظمة ككل، ومحاولة شراء ذمم أعضاء المكتب التنفيذي. حيث تمثّل المساهمات المُقتطعة من أجور الموظفين والشغالين المنخرطين في الاتحاد العام التونسي للشغل عامل قوة للمنظمة، إلا أن الإدارة العمومية وبتوجيهات من السلطة تحتجز هذه المساهمات لحساب المركزية النقابية وتستعمل هذا الإجراء للمقايضات السياسية والتنظيمية داخل النقابة[٣٢].

وفي خطوة أثارت حفيظة عديد النقابيين، قرر الرئيس بن علي إعفاء أعضاء المكتب التنفيذي من دفع الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة ممّا اعتبر محاولة لتدجين هذه النقابة والحدّ من استقلاليتها عبر قيادييها[٣٣]. إن التحوّلات التي طرأت على موقع الاتحاد العام التونسي للشغل وانحياز قيادته للسياسات الرسمية في عهد بن علي جعلت من مكتبه التنفيذي

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٣١) S. Khiari, *Tunisie, le délitement de la cité* (Paris: Harmattan, [s. d.]), pp. 33-34.

(٣٢) Hibou, Ibid., p. 138.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

إطارًا لتسيير العلاقات بين الحكومة من جهة والطبقة العاملة من جهة أخرى، وهو الأمر الذي كرّس هيمنة النظام السياسي على مركز القرار في هذه المنظمة واستعمالها بغرض إسباغ الشرعية على سياساته الاقتصادية الاجتماعية.

وإذا كانت المنظمة النقابية قد تطوّرت تاريخيًا كمعبّر عن حقوق الشغّالين وتطلّعاتهم، فإن الدولة بعد الاستقلال قد أنشأت بدورها منظمة يُفترض أنها تعبر عن تطلّعات الأعراف ورجال الأعمال وهي «الاتحاد التونسي للتجارة والصناعة والفلاحة». وحيث إن هذه الأخيرة قد تطوّرت في أحضان النظام السياسي الحاكم، فإنّها كانت تاريخيًا مُقرّبة من سياسات الحكم وتوجّهاته وعادة ما قامت بدور المروّج لهذه السياسات والمتوافق معها ومع خياراتها التنموية.

وجدير بالذكر أن التمويل الحكومي يمثل جزءًا مهمًا من ميزانية الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والفلاحة بالإضافة إلى تمويل أجنبي تتحصل عليه هذه المنظمة بتزكية من النظام السياسي ممّا يخضعها لنفوذ أجهزة الدولة والحزب الحاكم.

وخلافا للدور المنوط به، لا يتمتّع هذا الاتحاد بالنفوذ الذي يخوّل له الدّفاع عن المصالح الحقيقية للأعراف في وجه بعض السياسات الحكومية التي - خاصة من حيث تسهيلها للمنافسة الأجنبية - لم تكن دائمًا تتقاطع معها. فقد اكتفى هذا الاتحاد بتكوين الإطارات وتشجيع الدوائر الاقتصادية الحكومية ناهيك بتوفير آليات دعم المشاريع الاجتماعية التي تطلقها الحكومات المتعاقبة[٣٤]. وهي بهذا المعنى تبوّأت موقع الوسيط بين الحكومة من جهة والأعراف من جهة أخرى فكانت بذلك «مؤسسة مُسيّسة من دون نفوذ سياسي»[٣٥].

لقد أدّى تشابك مجال المال والأعمال من جهة، بسلطة القرار السياسي من جهة أخرى، في عهد بن علي إلى تحجيم دور المبادرين الاقتصاديين في

(٣٤) M. Camett, «The Politics of Constructing «Industrial Clusters»: Comparative Insights from Moroco and Tunisia,» research paper presented to: Fifth Mediterranean Social and Political Research Meeting, European University Institute, (24 -28 March 2004).

(٣٥) Hibou, Ibid., p. 153.

تونس واختزاله في الإشادة والولاء المطلق للسلطة. فلم تشهد تونس على سبيل المثال في العشريتين الأخيرتين أي موقف نقدي للسياسات الجبائية أو الاتفاقيات التي عُقدت مع الاتحاد الأوروبي بغض النظر عن تأثيرها سلبًا أو إيجابًا على النسيج الصناعي في تونس.

وفي علاقة برجال الأعمال والتجار والصناعيين، فإنه لا بدّ من الإشارة إلى السياسة الجبائية كعنصر شديد الأهمّية في علاقة السلطة السياسية بهذه الشريحة. حيث يجمع أغلب المحللين(٣٦) على أن الجباية لم تكن في تونس آلية اقتصادية بقدر ما كانت أداة توظيف لأغراض سياسية. وعلى سبيل المثال، وبالرغم من غياب موارد ريعية مهمة للدولة، لا تمثل الضرائب في تونس إلا ٢١,٥ في المئة من الناتج الدّاخلي الخام. وفي السياق نفسه وبغرض تعويض التهرب الضريبي(٣٧) تلجأ الدولة إلى التداين الخارجي مما يفسّر ارتفاع المديونية التونسية في العقود الماضية: حيث مرت المديونية التونسية من نسبة ٥,٧ في المئة من الناتج الداخلي الخام سنة ١٩٨٧ إلى نسبة ١٣ في المئة سنة ٢٠٠١(٣٨).

وإذا كانت النظرية السياسية الكلاسيكية تقول بأنه «لا ضريبة من دون تمثيل حقيقي»(٣٩)، وإذا كانت هذه المعادلة غير قائمة بالذات في دول عربية تعتمد على موارد الريع النفطي ممّا يشكّل عائقًا من عوائق التحول الديمقراطي(٤٠) فإنه يتم في تونس التحجيم من دور الضريبة وتعويضه بالتداين الخارجي بغرض الحفاظ على الجباية كسلاح في وجه هذه الشريحة من المجتمع التونسي وهي في معظمها مورّطة في التهرب الجبائي. لقد أدّت السياسة الجبائية الحكومية منذ أواخر الثمانينيات بغضّها النظر عن التهرّب الجبائي الذي يصل إلى نسبة

---

(٣٦) Leila chikhaoui, «Pour une stratégie de la réforme fiscale: Enjeux et moyens à la lumière de l'expérience tunisienne,» (mémoire pour l'obtention du DEA en droit public, Faculté de droit et des sciences politiques de tunis, 1992), pp. 95-96.

(٣٧) Hibou, Ibid., pp. 164-165.

(٣٨) A. Bedoui, «La Question de l'état et la gouvernance en Tunisie, la lettre de la dilapidation,» *Economique et budgétaire en Tunisie*, no. 5 (novembre 2003).

(٣٩) «No Taxation Without Representation».

(٤٠) انظر: عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدّمة لبيان ديمقراطي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٧٣ ـ ١٠٩.

٥٠ في المئة[٤١] من الضرائب المُستحقة للدولة إلى ما يمكن تشبيهه بعقد خفي بين الفاعلين الاقتصاديين من رجال أعمال وتجار من جهة، والسلطة السياسية من جهة أخرى يقضي بتمكينهم من التهرب الضريبي وغضّ النظر عنه ما دام ولاؤهم للنظام القائم مستمرًا، وفي حال خرج أحدهم عن هذا «العهد» يقع تسليط سلاح الجباية بالوسائل القانونية والإدارية المعمول بها.

لقد استُعملت في عهد بن علي أدوات التسيير الاقتصادي كالعلاقات مع المنظمات المهنية أو السياسة الجبائية بغرض تكريس الاستبداد السياسي وكوسيلة لولوج الطبقة المتنفذة سياسيًا وأمنيًا إلى مجال المال والأعمال لينتشر الفساد وكان من أهم معالمه عمليات الخصخصة المشبوهة.

٣ ـ الفساد وتداخل السياسي بالاقتصادي: الخصخصة ونفوذ «العائلات الحاكمة»

تعتبر عمليات الخصخصة التي تمّت في تونس في العقود الماضية مسألة مثيرة للجدل ناهيك بغموض الأرقام الرسمية والمعايير التي وقع الالتزام بها في هذه العمليات. ذلك أن الخصخصة لم تكن قبل سنة ١٩٩٨ خاضعة لإجراء قانوني يمكّن المواطن العادي من الاطلاع على تفاصيلها أو المستفيدين منها. على أن أسماء من استفادوا من عمليات التفويت في الشركات العمومية لا يتمّ الإفصاح عنها في إبانها حتى بعد هذا التاريخ، حيث يشار إليهم رسميًا بـ «بعض الأشخاص التونسيين» أو «مجموعة من المستثمرين»[٤٢]. وتطرح أرقام عديدة ذكرتها بعض المصادر غير الرسمية تساؤلات عن مدى شفافية عمليات الخصخصة في الفترة الممتدة بين ١٩٨٧ و١٩٩٤: حيث وقع في هذه الفترة التفويت في ١٧٩ شركة من القطاع العام مقابل ٢٣٥٩ مليون دينار تونسي وهو يعتبر مبلغًا ضئيلًا[٤٣] مقارنة بحجم هذه الشركات. ويشير الموقع الرسمي للحكومة التونسية إلى أن جلّ هذه العمليات

(٤١) وفقًا لمعطيات صندوق النقد الدولي نشرت في: Chikhaoui, *Pour une stratégie de la réforme fiscale*, p. 84.

(٤٢) انظر: <www.tunisieinfo.com/privatisation>.

(٤٣) Hibou, *La Force de l'obéissance: Economie politique de la répression en Tunisie*, p. 299. 433

كانت تتعلق بشركات حكومية «مفلسة» مما يسلط الضوء على قصور في محاسبة المسؤولين عن هذا الوضع قبل الخصخصة وغموض يكتنف هذه العمليات طوال عقد التسعينيات. وجدير بالذكر أن كل الشركات العمومية التي تمّت خصخصتها لم يكن للاستثمار الأجنبي حظ فيها في الفترة الممتدة بين سنة ١٩٨٧ و١٩٩٨ وإنما كان المستفيد الأول منها أطراف تونسية بعينها برز نجمها في عالم المال في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين وليس سرًّا أن جلّها كان مقربًا من دوائر النفوذ السياسي[٤٤].

لقد أدّت عمليات الخصخصة المشبوهة إلى نشوء شريحة جديدة من رجال الأعمال المقربين عائليًا من دوائر النفوذ السياسي (أصهار الرئيس بن علي) وتكريس نفوذهم في جلّ القطاعات الاقتصادية وإقصاء غيرهم من دائرة المبادرة الاقتصادية الحرة أو على الأقل الحدّ من دورهم الاقتصادي. وقد انعكست هذه المحسوبية على نسق الاستثمار في تونس، ففي حين مثل مجموع الاستثمارات ٣٠ في المئة من الناتج الداخلي الخام بين سنتي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦ فإنه لم يتجاوز نسبة ٢٥ في المئة بين سنتي ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٣ رغم انتهاج سياسات تحررية كان يُفترض أن تشجع نسق الاستثمار.

وليس سرًّا أن شريحة الصناعيين والتجار وكبار المستثمرين التونسيين كانت تخشى من الانطلاق في المبادرة الاقتصادية بما يثير ريبة السلطة السياسية أي أنّها كانت تفضل الحفاظ على حصص معقولة من السوق الداخلية بحيث لا تثير مطامع دوائر النفوذ السياسي. كما أن هذه الشريحة كانت تفضل ولوج السوق الداخلية بشراكة أجنبية بغرض الاحتماء بها ومن دون حاجة جدّية إلى تمويل أو مساهمة المؤسسات الأجنبية[٤٥].

وبالرغم من عدم وجود ما يقطع بحجم تورّط العائلات المقرّبة من الرئيس المخلوع في الفساد، إلا أن الغموض الذي اكتنف عمليات الخصخصة طول العقدين الماضيين بالإضافة إلى بروز العائلات المتنفذة

---

(٤٤) يُتّهم صخر الماطري، صهر الرئيس المخلوع، بالاستحواذ عبر عمليات الخصخصة على شركات حيوية كشركة «النقل» بالإضافة إلى نسبة مهمّة من أسهم «بنك الجنوب».

(٤٥) Hibou, Ibid., pp. 175-179.

سياسيًا كفاعلين رئيسيين على الساحة الاقتصادية وهيمنتهم على الأنشطة الأكثر حيوّية على حساب بعض رجال الأعمال[٤٦] تدلّ على مدى التداخل الحاصل بين المصالح السياسية والمالية مما كرّس للمحسوبية والفساد اللذين مثّلا القطرة التي أفاضت كأس الثورة التونسية.

خاتمة

ترتبط الخلفيات الاقتصادية الاجتماعية للثورة التونسية بمظاهر أساسية كارتفاع نسبة البطالة وهشاشة التشغيل بالإضافة إلى اختلال التوازن بين المناطق الساحلية من جهة والولايات (المحافظات) الدّاخلية من جهة أخرى، وتعود هذه المعطيات إلى سياسات اقتصادية عرفتها تونس منذ السبعينيات في عهدي بورقيبة وبن علي وتتمثل أساسًا في الآتي:

- عرفت تونس منذ بداية السبعينيات توجّهًا اقتصاديًا «ليبراليًا» لم يُراعِ الحاجات التنموية للبلاد والمتمثلة خاصة في تحقيق التوازن بين الجهات، حيث وقع التخلي مبكّرًا عن جهود الدولة في تحسين البنية التحتية والخدمات وتطوير الأنشطة الإنتاجية في المناطق الدّاخلية لمصلحة التركيز على المناطق الساحلية وذلك بغرض جلب الاستثمارات في الأنشطة السياحية والفلاحة المُوجّهة للتصدير.

- لقد أدّت سياسات الانفتاح المُبكّرة وغير المدروسة بالإضافة إلى توجه جيوسياسي أعطى الأولوية إلى المجال الأوروبي - المتوسطي إلى بنية اقتصادية تعتمد على قطاعات هشّة مرتبطة بالأسواق الخارجية (الأوروبية خاصة) وذات قيمة مضافة منخفضة كالسياحة والصناعات الخفيفة (النسيج، الصناعات التركيبية)، ولم يتمكّن الاقتصاد التونسي بسبب صعوبة المنافسة في السوق الأوروبية ناهيك بمحدودية السوق الدّاخلية من الارتقاء بالقيمة المضافة للأنشطة الصناعية. وتفسّر هذه المعطيات الطّابع الهشّ لسوق التشغيل في تونس حيث لا يمكّن هذا الأخير من استيعاب الأعداد الهائلة من حاملي الشهادات العليا.

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

- عرفت فترة الرئيس السابق بن علي اقتران الاستبداد السياسي بالفساد المالي وعمليات الخصخصة المشبوهة لمصلحة العائلات المتنفذة سياسيًا، ففي حين اقترنت ليبرالية السبعينيات وبداية الثمانينيات بدور تسييريّ مهم للدولة، شهدت سنوات حكم بن علي تفويتًا في القطاع العام رافقه غياب للشفافية والرقابة الدّيمقراطية القائمة على دور المؤسسات وهياكل المجتمع المدني. ويتبيّن ممّا سبق ذكره في هذه الدّراسة أن نظام بن علي عمل على احتواء مختلف الفاعلين الاقتصاديين في البلاد عبر هيمنة الحزب الحاكم سابقًا على دواليب الدّولة وهياكلها الاقتصادية بالإضافة إلى استعمال الجباية للضغط السياسي على الطبقة الوسطى وغضّ النظر عن التهرّب الضريبي مقابل عدم الانخراط في الدّوائر المعارضة للنظام. وقد أدت هذه السياسات إلى الحدّ من نسق الاستثمار الدّاخلي وتحجيم دور البورجوازية التقليدية مقابل صعود نجم العائلات المُقربة من الرئيس ماليًا واقتصاديًا.

وتطرح هذه الخلفيات أسئلة تتعلّق بمراجعة النهج التنموي التونسي وضرورة الانخراط في مسار اقتصادي جديد ومشروع بديل مغاربيًا وعربيًا. حيث أثبتت السياسات السّابقة أن التعويل - حصريًا - على المجال الأوروبي لا يمكِّن من تطوير أنشطة اقتصادية تضطلع بدورها في تشغيل خرّيجي الجامعات ناهيك بتحقيق التوازن بين الجهات. ويدفع ما سبق ذكره نحو مراجعة جذرية للتوجهات الاقتصادية الكبرى في تونس وهي لا تختلف كثيرًا - من حيث تهافتها - عن مثيلاتها في بقية الدول العربية[٤٧].

إن الخلفيات الاقتصادية الاجتماعية للثورة التونسية، وبقدر ما تطرح أهمية الديمقراطية والشفافية، فإنها تؤكّد ضرورة «مشروع عربي»[٤٨] ديمقراطي يجمع بين استحقاق التكامل وآلياته العملية[٤٩]، وبهذا المعنى يدفع تحليل الخلفيات الاقتصادية الاجتماعية للثورة التونسية إلى مراجعة

---

(٤٧) انظر مثلًا حول هذا الموضوع: يوسف الصايغ، **التنمية العصيّة: من التبعيّة إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

(٤٨) عزمي بشارة، «نحو مشروع عربي ديمقراطي،» ورقة قُدّمت إلى مركز الخليج للدراسات سنة ٢٠١٠.

(٤٩) انظر مثلًا: طاهر كنعان، «التعاون الاقتصادي العربي: رؤية عمليّة،» **المستقبل العربي**، رقم ٢٨٦ (حزيران/يونيو ٢٠٠١)، ص ٨ - ١٥.

جذرية لا تقتصر على مطالب الحرية والديمقراطية فحسب وإنما تتجاوزها إلى مجمل التوجهات الاقتصادية في السياق التونسي والعربي.

المراجع

١ ـ العربية

بشارة، عزمي. **في المسألة العربية: مقدّمة لبيان ديمقراطي عربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

البكّوش، الطيّب. **الحركة النقابية والديمقراطية في تونس ١٩٧٥ ـ ١٩٨٨**. تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٣.

التنمية الجهوية بولاية سيدي بو زيد: بين الواقع المكبل والامكانات الواعدة. تونس: الاتحاد العام التونسي للشغل، ٢٠١٠.

الاتحاد العام التونسي للشغل. «التشغيل الهش في تونس وتداعياته على العمال (نتائج الاستبيان الكمي والكيفي في تونس الكبرى).» (نيسان / أبريل ٢٠٠٨).

الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية. تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٠.

حفيظ، فطيمة. «واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (تونس، والمغرب والجزائر) في ظلّ المتغيّرات العالمية.» **بحوث اقتصادية عربية**: العدد ٥٠، ٢٠١٠.

ستهم، حافظ. «الانفجار السكاني ومشكل النزوح من الارياف إلى المدن في الجمهورية التونسية.» **حوليات الجامعة التونسية**: العدد ١٦، ١٩٧٨.

الصايغ، يوسف. **التنمية العصيّة: من التبعيّة إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

عبد الرحيم، حافظ. **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية ـ سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

قرم، جورج. **التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.

لبيض، سالم. **الهوية، الإسلام ـ العروبة ـ التونسة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

المديني، توفيق. **أزمة البورجوازية وطريق الثورة في تونس.** دمشق: دار الزاوية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٩.

المسح الوطني حول الانفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر. تونس: المعهد الوطني للإحصاء، ٢٠٠٥.

كتاب التاريخ لسنوات السادسة الابتدائي. [تونس]: المركز الوطني البيداغوجي، ١٩٦٧.

الهرماسي، عبد اللطيف. **الدولة والتنمية في المغرب العربي ـ تونس نموذجًا.** تونس: دار سيراس، ١٩٩٣.

٢ ـ الأجنبية

Abbassi, Driss. *Quand la Tunisie s'invente: Entre orient et occident, des imaginaires politiques*. Paris: Ed. EHESS, 2009.

Bandelj, Nina. *National Identity and Economic Exchange*. Chicago: Council of European Studies Meeting, 2006.

Beau, Nicolas et Catherine Graciet. *La Régente de Carthage: Main basse sur la tunisie*. Paris: La Découverte, 2009.

Boughzala, Mongi. «Analyzing the Impact of Trade Liberalization and Fiscal Reforms on Employment and Poverty in Tunisia: An IMMPA Framework». (Project FEMISE Network, FSEGT, Tunis, 2002)

Catin, Maurice et Henri Regnault. *Le Sud de la Méditerranée face aux défis du libre-échange*. Paris: Harmattan, 2006.

_____ et Van Huffel Christophe. «L'Impact de l'ouverture économique sur la concentration spatiale dans les pays en développement.» *Région et développement*: no. 20.

Chikhaoui, Leila. «Pour une stratégie de la réforme fiscale: enjeux et moyens à la lumière de l'expérience Tunisienne.» Mémoire pour l'obtention du DEA en droit public, faculté de droit et des sciences politiques de tunis, 1992).

Daymon, Caroline et Céline Gimet. «Les Déterminants de l'inégalité et le rôle de l'équité dans les pays du Moyen-Orient et d'Afrique du nord.» *Région et développement*: no. 25, 2007.

Desrosières, Alain. *La Politique des grands nombres: Histoire de la raison statistique*. Paris: La Découverte, 1993.

Fifth Mediterranean Social and Political Research Meeting. (European University Institute (24-25 March 2004).

Hibou, Béatrice. *La Force de l'obéissance: Economie politique de la répression en Tunisie*. Paris: La Découverte, 2006.

Murphy, Emma. *Economic and Political Change in Tunisia: From Bourguiba to Ben Ali*. London: Macmilan Press, 1999.

Nerfin, Marc. *Entretiens avec Ahmed Ben Salah sur la dynamique socialiste en Tunisie dans les années 1960*. Paris: F. Maspero, 1974. (cahiers libres; 276-277).

Khiari, S. *Tunisie, le delitement de la cité*. Paris: harmattan, [s.d.].

Bedoui, A. «La Question de l'état et de la gouvernance en Tunisie, la lettre de la dilapidation.» *Economique et budgétaire en Tunisie*, no. 05, novembre 2003.

الفصل الرابع

الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية

المولدي الأحمر

مقدمة

يتمثل الموضوع الرئيسي لهذه الورقة بمحاولة الكشف عن الأسس الأنثروبولوجية التاريخية والسوسيولوجية الراهنة التي ولّدت هذه الظاهرة المزدوجة. ويناقش هذا الفصل فكرتين يحاول من خلالهما تفسير هذه الظاهرة:

الأولى هي العمق التاريخي لمشروع حل الصراع السياسي في تونس عبر فكرة العقد الاجتماعي، وتحقيق الاستعمار الفرنسي أحدَ الشروط الأساسية لهذا المشروع وهو نزع السلاح من يد السكان.

والثانية هي الاتساع الأفقي والعمودي لحجم الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي خلفتها سياسة النظام السابق، وبالتحديد في المناطق الداخلية التي اندلعت منها شرارة الثورة، وهو ما تسبَّب في تآكل شرعيته في أغلب الأوساط الاجتماعية، ووسّع من دائرة الرفض الشعبي للاستبداد بالحكم واحتكار الموارد واعتماد الزبونية في إدارة الشأن العام، وهو ما أعطى قيمة كبيرة للشعارات العامة التي رفعها المتظاهرون في كل مكان، وهي شعارات يمكن لكل مواطن أن ينادي بها: الكرامة والعدالة والحرية والديمقراطية والحق في العمل.

يهتم هذا الفصل بالطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية، انطلاقًا من السؤالين التاليين: كيف نفسر ظاهرة الطابع المدني السلمي الذي طغى على الثورة التونسية؟ ثم كيف نفسر ظاهرة انخراط عدد من الفئات الاجتماعية فيها وهو ما جعلها تأخذ طابعًا شعبيًا واسعًا، وأكسبها شرعية فرضت نفسها أخلاقيًا على أغلب الأوساط السياسية في الداخل والخارج؟

بطبيعة الحال لا يمكننا الادعاء أن في مقدورنا الإجابة عن هذين السؤالين في حدود هذا الفصل، كما أنه لا بد من الاعتراف بأن البحث في هذه المسائل يتطلب في الواقع تضافر جهود عدة اختصاصات في العلوم الاجتماعية؛ فهذا الطابع المدني السلمي للثورة ولّدته في نظرنا عوامل ذات جذور تاريخية، تمتد إلى الوراء إلى أكثر من قرن ونصف القرن. ونقصد بالطابع المدني السلمي لهذه الثورة أن حركة الاحتجاجات التي فجرتها لم تكن مسلحة، كما أن المنخرطين فيها لم يكونوا يحملون أي فكر يدعو إلى استعمال السلاح كأداة رئيسية لتحقيق المطالب السياسية، وواجهوا القمع بصدور عارية. ثم إن هذا المنحى السلمي للثورة يعكس تحولات اجتماعية ـ ثقافية واقتصادية ـ سياسية مثّلت السيرورة العميقة التي ولدت هذا الحدث ذا الطابع الشعبي.

أولًا: مشروع سياسي تحديثي قديم في تونس: الاحتكام إلى ميثاق ومجلس مشورة بدلًا من التحارب

لكي نفهم الطابع السلمي الذي اتخذته الثورة التونسية، والذي فاجأ بصفة خاصة «الغرب» بسبب الصورة النمطية الجامدة نسبيًا التي يحملها عن «الشرق»، سيكون مفيدًا لنا أن نعود إلى مسألة هامة بادر الفكر الأوروبي الحديث قبل غيره ـ لأسباب تاريخية معروفة ـ بإعادة طرحها وحلّها بشكل جديد بدايةً من القرن ١٧، لتأخذ بعد ذلك أبعادًا عالمية مستقلة عن منبعها الإثنومركزي الأصلي، وهذه المسألة هي الآتية: هل هنالك من طريقة غير التحارب يمكن للناس أن يحلوا بها مشاكل ندرة الموارد ومخاطر الاستبداد السياسي التي يواجهونها باستمرار، بعدما تحرروا من الروابط الجماعوية،

المادية والأخلاقية، التي اعتمدوها لزمن طويل في حل هذه المشاكل وفي الاحتماء من تلك الأخطار؟

الحل الذي اهتدت إليه المجتمعات الأوروبية وسليلتها الأميركية خلال القرنين ١٨ و١٩ كان في الإجابة المزدوجة الآتية: العقد الاجتماعي من الناحية النظرية، والدستور (وفي بعض الحالات الميثاق الأخلاقي غير المدون) ومؤسسات الدولة الديمقراطية الليبرالية من الناحية العملية[١]. ولكن قبل أن يصبح ذلك الحل احتمالًا واردًا ومطلبًا «عادلًا»، وأثناء ما كان يتحول إلى واقع تاريخي ملموس، كان لا بد من أن تتوفر عدة شروط اجتماعية كان أخطرها أن تنجح الدولة، حتى وإن كانت مستبدة، في تجميع وسائل العنف بين يديها واحتكار استعمالها، بحيث لا يبقى للأفراد «المظلومين» سوى الالتجاء إلى القانون الذي تضطلع بتطبيقه مؤسسات قضائية مختصة، ولا يمكن للمجموعات التي ترى أنها مهضومة الحقوق أن تسترد هذه الأخيرة إلا من خلال العمل السياسي السلمي الجماعي، بما يتطلبه ذلك من شروط مثل تشكيل أطر تنظيمية مدنية تساعد على بلورة تلك المطالب وعلى تحديد وسائل التعبير عنها، بما في ذلك الاحتجاج السلمي والإضراب عن العمل وفي النهاية العصيان المدني.

بطبيعة الحال لم تصل جميع البلدان الأوروبيّة، التي اقتربت بدرجات متفاوتة من تحقيق النموذج العام للنظرية السياسية الحديثة، إلى النتيجة ذاتها من دون أن يستخدم الناس العنف بعضهم ضد بعضهم الآخر. لكنها خلصت جميعًا في النهاية إلى إعطاء الأفراد، بعدما أصبحوا مواطنين وتحرروا فكريًا واجتماعيًا من مجموعاتهم القرابية والإثنية والحرفية والدينية الأصلية، وانصهروا في بوتقة ما أصبح يطلق عليه اسم «الشعب»، وسائل مؤسساتية يعبرون بها ـ في المقام الأول ـ عن مصالحهم من دون الحاجة إلى السلاح (لقد نشأت فكرة الأحزاب السياسية الأوروبية الحديثة في هذا السياق)،

---

(١) من المراجع الأصلية التي تجب العودة إليها للتعمق في هذه النقطة: Jean-Jacques Rousseau, *Du Contrat social, ou principe du droit politique* (Paris: Union générales des éditions, 1963), et Thomas Hobbes, *Leviathan, traité de la matière, de la forme et du pouvoir de la république ecclésiastique et civile* (Paris: Syrey, 1994).

وهذا هو بيت القصيد بالنسبة إلى الطابع السلمي للثورة التونسية التي نحن في صدد مشاهدتها ومعايشتها.

ما المقصود بذلك؟ من الناحية التاريخية يمكن القول بأن التونسيين دخلوا في صلب هكذا مسار منذ النصف الثاني من القرن ١٩، وذلك عندما قاموا سنة ١٨٥٧ بأول محاولة جادة في العالم الإسلامي للانتقال من وضع اجتماعي تُدار فيه الأزمات السياسية ـ حينما تتجاوز نطاق العائلة الموسعة والعرش والقرية والحي والحارة والرابطة الحرفية أو الطرقية ـ عن طريق القوة الحربية والغلبة، إلى وضع يُحتكم فيه إلى ميثاق أو «عهد أمان» ـ كما سموه آنذاك ـ ينص على حقوق وواجبات جميع الأطراف المعنية بالعيش المشترك. وكمثالٍ على ذلك فقد شدد البند الأول لعهد الأمان المذكور على وجوب ضمان «الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحترمة إلا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة»[٢].

من الناحية المبدئية يعني هذا البند شيئين أساسيين ـ ولن نهتم هنا إلا بما يتعلق بشرط سلمية العمل السياسي:

الأول هو أن النخب الثقافية السياسية التونسية في مطلع النصف الثاني من القرن ١٩ (أو على الأقل قسم منها)، تلك التي كانت قريبة من بلاط الباي أو منفتحة إلى حد ما على ما كان يجري في مركز الخلافة في اسطنبول وفي أوروبا، كانت تدفع نحو إيجاد آلية تحد من استبداد الباي، ومن حرية أقربائه وزبائنه في الاستحواذ على الأملاك واحتكار سبل الحصول على الموارد، وكذلك نحو ضمان السلم في دواخل البلاد حيث تسود هشاشة الحياة ويتميز السكان، وخاصة منهم البدو، بثقافتهم الحربية المهددة في نظرهم لنموذج الحياة في المدن.

الثاني هو أن دولة الباي أصبحت تشعر آنذاك بأنه صار في مقدورها ـ

---

(٢) أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٩٠)، ج ٤، ص ٢٥٧ ـ ٢٦٨، انظر بالخصوص الصفحات: ٢٥٧ ـ ٢٦٨، حيث يوضح المؤلف بكل دقة أن عهد الأمان جاء ليضع حدًا لجور الباي وجرأته على سفك الدماء.

إلى حد ما ـ أن تحمي الأفراد والجماعات، في أبدانهم وممتلكاتهم في كل زمان ومكان من «تراب تونس»[3] الذي تدعي الحق في السيادة عليه، من دون أن يكون «رعاياها» في حاجة ماسة إلى حمل السلاح وإلى الحماية الخاصة[4].

من الناحية التاريخية نعرف أن هذا المشروع، الذي أعيدت صياغته من خلال دستور ١٨٦١، قد آل إلى الفشل، خاصة بعد انتفاضة سكان الدواخل بقيادة البدو سنة ١٨٦٤، والتعثر الذي عرفته إصلاحات خير الدين باشا في سبعينيات ذلك القرن، وحلول الاستعمار الفرنسي في تونس سنة ١٨٨١. ولكن ماذا كان مصير هذا المشروع السياسي الجنيني وقد سعى، ولو بشكل ضبابي، إلى إحلال مبادئ ومعايير سيادة القانون محل مبادئ ومعايير سيادة القوة، وذلك في ترتيب العلاقة بين الأفراد والمجموعات والدولة؟ الجواب هو أن معظم النخب التونسية التي انخرطت في الحركة الوطنية، ابتداء من نهاية الحرب العالمية الأولى[5]، عملت على تحقيق نفس الهدف، خاصة بعد أن وفّر لها الاستعمار بشكل راديكالي أحد

(٣) للاطلاع على تاريخ تشكل المجال الترابي للبلاد التونسية، انظر: فاطمة بن سليمان، **الأرض والهوية: نشوء الدولة الترابية في تونس ١٥٧٤ ـ ١٨٨١** (تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، ٢٠٠٩).

(٤) في الوقت الذي كانت تجري فيه عملية صياغة دستور ١٨٦١ كانت الضغوط الأوروبية على تونس من أجل المضي في هذه الإصلاحات في أوجها، مما جعل البعض يقول بأن هذه الإصلاحات جرت تحت التهديد من دون أن يأخذ بعين الاعتبار وجود فئة ثقافية ـ سياسية متنورة من التونسيين في ذلك الوقت ساندت المشروع. وتختلف الحالة التونسية في هذا مع الحالة الليبية، فحينما اقترح جيريمي بنتهام سنة ١٨٢٣ على حسونة الدغيس، الذي كان بمثابة وزير للخارجية الليبية آنذاك، أن يؤسس باشا طرابلس دستورًا للبلاد ينظم من خلاله الحياة السياسية للدولة بطريقة عصرية، لم يجرؤ حسونة الدغيس حتى على عرض الفكرة على يوسف باشا قارمانلي حاكم طرابلس في ذلك الوقت. انظر: Duncan Cuming, «Consultations on a Constitution for Tripoli, Between Jeremy Bentham and Hassuna D'Ghies, 1823,» *Society for Libyan Studies*, vol. 3 (1971-1972), pp. 21-35.

(٥) بالنسبة إلى تاريخ النخب الثقافية والسياسية التونسية، انظر: عادل يوسف، **النخبة العصرية التونسية، طلبة الجامعات الفرنسية ١٨٨٠-١٩٥٦** (سوسة: كلية الآداب والعلوم الانسانية بسوسة- دار الميزان للنشر، ٢٠٠٦)؛ أحمد بن ميلاد ومحمد مسعود إدريس، **الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية ١٨٩٢-١٩٤٠**، (تونس: بيت الحكمة، ١٩٩١)، ج ١، و: Arnold H. Green, *The Tunisian Ulama, 1873-1915: Social Structure and Reponse to Ideological Currents* (Leiden: Brill, 1978).

الشروط الأساسية الضرورية كي يتحقق ذلك المشروع، ألا وهو تجريد السكان من السلاح، وتفكيك مقومات حياتهم الجماعوية المحلية(٦)، وإخضاع تصرفاتهم لمتطلبات القانون والقضاء، مع السماح لهم - حتى وإن كان ذلك في حدود - بتنظيم حياتهم السياسية داخل أطر جديدة غير جماعوية هي الأحزاب والنقابات(٧).

لقد تجلى ذلك تحديدًا في تأسيس قسم من النخب الثقافية الحضرية في البلاد، وبخاصةٍ من مدينة تونس والمناطق القريبة منها، أوّل حزب سياسي في تاريخ تونس الحديثة سنة ١٩٢٠، وقد حمل هذا الحزب بالضبط اسم «الحزب الحر الدستوري التونسي»، أي الحزب الذي يُطالب بتنظيم الحياة السياسية للبلاد وفق نظام يعتمد الدستور مرجعيةً للجميع. كما أن البورقيبيين - نسبة إلى بورقيبة - الذين انشقوا عن هذا الحزب أسسوا سنة ١٩٣٤ حزبًا جديدًا أعطوه اسم الحزب السابق نفسه: «الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد». ومن ناحية أخرى كان العمال التونسيون، الذين ارتفع عددهم في البلاد بفعل النشاط الاقتصادي الاستعماري، من أول من اتجه (١٩٢٤ ثم ١٩٤٦) نحو تنظيم العمل النقابي في إطار مؤسسات تعتمد على الوسائل السلمية والقانونية للمطالبة بحقوقها. وإلى جانب السياسيين والنقابيين انتظم العديد من التونسيين الآخرين ضمن جمعيات مدنية عملت كلها بشكل تفاعلي مع الأحزاب والنقابات من أجل تحرير البلاد من الاستعمار(٨).

---

(٦) Ali Mahjoubi, *L'Etablissement du Protectorat français en Tunisie* (Tunis: Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, 1977),

بالنسبة إلى السياسة الاستعمارية التي فككت أراضي المجموعات القبلية التونسية، انظر بهذا الخصوص: Jean Poncet, *La Colonisation et l'agriculture européenne en Tunisie depuis 1881* (Paris: Mouton, 1961).

(٧) إضافة إلى المراجع السابقة حول الحركة الوطنية، انظر: Noureddine Sraieb, «Notes sur les dirigeans politiques et syndicalistes tunisiens de 1920 à 1934,» *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, no. 9 (1971), pp. 91-118.

(٨) Habib Belaïd, «Approche historiographique des associations en Tunisie à l'époque coloniale,» (Hermès Histoire en réseaux des méditerranées, 2002), <http://www.hermes.jussieu.fr/>.

محمد مسعود إدريس، «الجمعيات وتطور الحس المدني بتونس، ١٩٥٢ - ١٩٥٥،» ورضا =

لقد أعطت هذه العناصر السوسيولوجية والأنثروبولوجية التاريخية خصائص مميزة للتجربة السياسية التونسية بعد الاستقلال. فبالرغم من أن الأحزاب والمؤسسات الأهلية المستقلة قد مُنعت من النشاط، إلا أن المشروع السياسي لحركة التحرير، وهو بناء دولة تونسية عصرية، قد استمر كهدف رئيسي بعد الاستقلال. وقد عبّر بورقيبة عن مفهوم الدولة العصرية الذي كان في أذهان النخبة السياسية في ذلك الوقت، بكل دقة وبحس تاريخي نادر، خلال لقاء جمعه سنة ١٩٦٣ في مدينة الكاف ـ الشمال الغربي للبلاد التونسية ـ بمجموعات قبلية وبفئات من المثقفين من الدواخل حيث قال لهم: «لقد بلغ هذا البلد أعلى درجات الحضارة عدة مرات في الماضي، وأعطى للبشرية عدة رجال عظام عباقرة، لكنه كان في كل مرة يرتفع فيها إلى الأعلى يعود بعدها إلى السقوط في الحضيض. فبعد كل طفرة حضارية يبلغ فيها درجة رفيعة من التمدن يعود إلى الحياة البدوية البدائية. والسبب في ذلك هو أنه في كل مرة حقق فيها قفزة نحو الأعلى تخلف جزء كبير من السكان عن هذه الحركة. لقد حاول ماسنيسا حل هذا المشكل منذ ألفي عام، وفعل بعده الشيء ذاته كل السلاطين الذين تعاقبوا على هذه البلاد، ودرس العلامة ابن خلدون هذه الحلقة التاريخية المفرغة من الارتفاع والسقوط... كل ما نريد إنجازه هو تحقيق الاندماج الوطني الذي يقطع مع هذه الحلقة الجهنمية المفرغة»[9].

بطبيعة الحال لم يكن العمل السياسي وحده هو الذي يدفع باتجاه نزع الوسائل الحربية من يد السكان، وتفكيك أطر الحماية التقليدية التي كانوا ينشطون داخلها، كي تنشأ بينهم وبين الدولة علاقة سلطوية مباشرة تعطي للعمل السياسي معاني ورهاناتٍ جديدة. فقد كان هناك أيضًا النشاط التنموي الاقتصادي (السياسة التعاضدية الاشتراكية في الستينيات والسياسة

= الغول، «الجمعيات الخيرية في تونس قبل الاستقلال، الممارسات الاجتماعية وبناء المجتمع الأهلي،» في: **الجمعيات بين التأطير والتوظيف**، تقديم وتنسيق الكراي القسنطيني (تونس: جامعة منوبة، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، ٢٠٠٩)، ص ٥٨٣ ـ ٥٩٢، و١٨٥ ـ ٢٠١ على التوالي.

(٩) الحبيب بورقيبة، خطاب الكاف، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٣.

الليبرالية منذ السبعينيات) الذي خلق لحمة داخلية بين مكوّنات المجتمع وأنشطته الإنتاجية المختلفة (الفلاحة، والحرف والصناعات التحويلية، والسياحة) التي بدأت تتفاعل بطريقة تنطبق عليها مقولة «التضامن العضوي» الشهيرة الذي تحدث عنها دوركايم، وهو ما جعل من السَلم الاجتماعية بمعناها العام مطلبًا أساسيًا لمختلف الشرائح الاجتماعية المنخرطة في هذه الأنشطة.

ماذا كانت النتائج السوسيولوجية لهذا المسار التاريخي الطويل من بناء الدولة الحديثة في تونس، وما علاقته بالطابع السلمي الذي أخذته الثورة التونسية في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١؟ رغم أنه لا دولة الباي في القرن ١٩، ولا دولة الاستعمار في القرنين ١٩ ـ ٢٠، ولا دولة الاستقلال خلال الخمسين سنة الأخيرة[١٠] وفرت للتونسيين حرية التعبير والتحزب وممارسة الأنشطة الثقافية بعيدًا عن المراقبة والتدخل المباشر للسلطة، فإن هناك شيئًا هامًا قد تحقق خلال هذه الفترة، تمثَّل في أن تجربة النضال الحزبي والنقابي المنظم والمتجانس والناجح خلال فترة الحركة الوطنية، وديناميكية الإطار النقابي بعد الاستقلال، قد رسَخا لدى التونسيين الذين فقدوا سلاحهم وضعفت إلى حد كبير مجمل العناصر المادية لانتماءاتهم القديمة، وفكرة أن العمل الحزبي والجمعياتي السلمي أداة ناجعة تساعد على تحقيق المطالب الاجتماعية والسياسية، وأنه يمثل أفضل الخيارات العملية المتاحة أمام الفاعلين في هذا الميدان، وأقلها ثمنًا على المستوى الشخصي والجماعي.

وهناك مؤشرات عديدة تؤكد موضوعية هذه الظاهرة، فخلال السنوات الستين من القرن الماضي، إبّان الفترة التي مُنعت فيها الأحزاب وفُرضت فيها على الفلاحين السياسة الاشتراكية، قامت حركات (كان جُلُّ الذين نشطوا فيها من المثقفين) لتعارض الانغلاق السياسي في البلاد وحاولت مقاومة خيارات النخبة الحاكمة، لكنها لم تسع بشكل لا لبس فيه إلى

(١٠) عدنان المنصر، دولة بورقيبة، فصول في الإيديولوجيا والممارسة، ١٩٥٦-١٩٧٠ (صفاقس: دار أمل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥).

اعتماد النضال المسلح، بل إن بعضها اعتمد على الأطر النقابية للدفاع عن وجهة نظره(١١).

وبعد حوالى عشر سنوات من سقوط تلك السياسة، وانتهاج الدولة سياسة اقتصادية قوامها الانفتاح الاقتصادي الليبرالي على الخارج، برزت خلافات داخل النخبة الحاكمة، وتناقضات بين مصالح العمال ومصالح المستثمرين أدت في نهاية السبعينيات إلى أزمة اجتماعية خانقة، لكن ذلك لم يؤد إلى صراعات مسلحة. وحتى عندما استعملت الدولة قوات الشرطة والجيش للتصدي لإضراب ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨، ثم بعد ذلك بست سنوات فقط لصد المتظاهرين خلال أحداث الخبز في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤، فإن هذا لم يؤدِّ، بالرغم من سقوط العديد من الضحايا من جراء تلك الأحداث، إلى الشك في قدرة العمل السياسي السلمي على تحقيق المطالب، وحتى الانقلاب الذي قاده الرئيس المخلوع كان أهم مهندسيه والمشاركين فيه سياسيين مدنيين عملوا ما بوسعهم كي يتحركوا وفق الدستور والقانون.

صحيح أن الاستقلال وبناء الدولة الوطنية الجديدة أعطيا الممسكين بالسلطة وسائل عنف غير مسبوقة استطاعوا بها إضعاف كل المعارضين، لكنه لا بد أيضًا من ملاحظة أنه في بداية التسعينيات، خلال فترة الملاحقة العنيفة التي راح ضحيتها بعض الأحزاب والحركات والشخصيات المعارضة، وبعدما ظهرت الملامح الزبونية والتسلطية الصارخة للنمط السياسي الجديد، لم يلجأ أحد من المضطهدين والمستهدفين بتلك الحملة إلى السلاح كوسيلة للتصدي لما كان ينعته بعضهم بالطاغوت(١٢)، بل إن الجميع أكد ـ بناء على

(١١) للتعرف على خصائص حركة آفاق التونسية خلال الستينيات من القرن الماضي، انظر: **Abdeljalil Bouguerra, *De l'histoire de la gauche tunisienne: Le Mouvement Perspectives, 1963-1975* (Tunis: Cérès, 1993).**

(١٢) حاولت حركة النهضة في بداية التسعينيات تجربة هذا المسار بطرق بدائية جدًا ودون أيّ قاعدة لوجستيكية أو فكرية واضحة تبرر هذا التوجه. وقد تراجعت الحركة بسرعة عن هذا الخيار، انظر: راشد الغنوشي، «الإسلام والعنف،» في: راشد الغنوشي، **مقالات**، ط ٢ (تونس: مطبعة قرطاج، ١٩٨٨)، ج ١، ص ١٧١ ـ ١٨٠.

المبادئ الحديثة للفعل السياسي واعتمادًا على حساب الربح والخسارة ـ خيارَهُ السلمي في العمل السياسي ورفضه الباتّ للعنف.

أولًا: جماهرية الثورة:
شباب فقير وعاطل من العمل ومهضوم الحقوق المدنية

هل كان لهذه الظاهرة علاقة بجماهيرية الثورة التونسية وبقدرتها الفائقة على خلق الرموز والشرعية؟

لنلاحظ أولًا، كما وضّحنا ذلك في الفقرات السابقة، أن هذه ليست هي المرة الأولى في التاريخ المعاصر التي ينتفض فيها الكثير من التونسيين ضد الظلم وكبت الحريات. لكن المحلل لوقائع الثورة الجارية لا يستطيع أن يغفل عدة خصائص اتسمت بها هذه الثورة من دون غيرها من الانتفاضات التي سبقتها، ونقصد بالتحديد: جماهيريتها وعفوية انطلاقتها واندلاعها في عدة مناطق داخلية بشكل يكاد يكون متزامنًا اعتمادًا على وسائل الاتصال الحديثة، مع الاستمرار في الاحتجاج إلى أن عمت في النهاية أغلب مناطق البلاد، وأساسًا العاصمة حيث الكثافة الديمغرافية والحركية السياسية والنقابية عاملان حاسمان في إنجاح مثل هذا النوع من التحركات.

١ ـ جماهيرية الثورة

من الظواهر التي لفتت انتباه الملاحظين والمحللين السياسيين، وبخاصةٍ في الصحف وفي وسائل الإعلام، أن الثورة التونسية لم تتخذ علامة أو شارة رمزية تحيل إلى انتماء اجتماعي أو إيديولوجي محدد، من ذلك أن المتظاهرين لم يحملوا لافتات تشير على سبيل المثال إلى أن ثورتهم عمالية أو فلاحية أو برجوازية أو دينية أو جهوية أو عرقية إلخ. . . فشعاراتها فضفاضة يمكن أن ينخرط فيها أي مواطن غير راضٍ على الوضع العام في البلاد، مهما كانت أصوله الاجتماعية والفكرية: الحق في العمل، الحرية، الديمقراطية، العدل، الكرامة. كما أن أهدافها المعلنة لم تتضمن أي برنامج دقيق يمكن أن يُحدث، على الأقل أثناء موجة الاحتجاجات والاعتصامات، انقسامات داخل المحتجين، مما خلق وبشكل يكاد يكون استثنائيًا لحمة بين

الجميع تكتلت تحت راية اسم «الشعب»: الشعب يريد إسقاط الحكومة، وارحل، ارحل dégage..dégage (للرئيس).

من الناحية السوسيولوجية تعني هذه الظاهرة ثلاثة أشياء أساسية على الأقل. الشيء **الأول** هو أن أغلب الفئات الاجتماعية أصابها الضرر من السياسة العامة المتبعة في البلاد، سواء على المستوى الاقتصادي (صعوبة الاستثمار الآمن نتيجة الفساد[١٣] تردي القدرات الشرائية للأفراد والعائلات في الوقت الذي يتفشى فيه السلوك الاستهلاكي، البطالة...)، أو على المستوى الثقافي (كبت الحريات الفكرية والسياسية[١٤] أو على المستوى الاجتماعي (التهميش والشعور بالإهانة والحرمان).

الشيء **الثاني** هو أن النخبة السياسية الحاكمة تحولت ـ نتيجة بقائها زمنًا طويلًا في إدارة دواليب السلطة خارج كل مراقبة ومنافسة ـ إلى مجموعة ضيقة من الأفراد والعائلات والزبائن، فقدت قدرتها التنظيمية والأخلاقية على التواصل مع الغالبية الواسعة من أفراد المجتمع، وبخاصة بعدما تآكلت إيديولوجية الحزب الوطنية التحريرية التي اكتسبها أثناء معركة الاستقلال. وقد تسبب هذا التطور لخصائص النخبة الحاكمة في تونس، خلال العشرين سنة الأخيرة، في سد آفاق الحراك السياسي أمام فئات المجتمع العليا التي تمتعت بهذا الحراك طيلة الفترة الأولى من الاستقلال، مما جعل نخبها الثقافية تشاطر الثوار فكرة رفض واقع الحرمان والتهميش والمطالبة معهم بالديمقراطية، حتى وإن كانت هذه المفردات لا تعني الشيء نفسه لدى الجميع[١٥].

---

(١٣) Béatrice Hibou, *La Force de l'obéissance: Economie politique de la répression en Tunisie* (Paris: La Découverte, 2006).

(١٤) تقارير منظمة «حرية وإنصاف» الشهرية خلال سنة ٢٠١٠، تقارير منظمة «مراسلون بلا حدود»، وبالخصوص تقرير شهر آذار/ مارس ٢٠١٠.

(١٥) بمجرد أن نجحت الثورة في إزاحة الرئيس بن علي أسرعت النخب السياسية القديمة التي أقصاها نظام الرئيس السابق من النشاط السياسي إلى الدعوة إلى تأسيس «هيئة عليا لحماية الثورة». ولم يكن الدعاة الأوائل لهذه المبادرة سوى أحمد المستيري وأحمد بن صالح ومصطفى الفيلالي الذين أقصاهم بورقيبة في السابق والهادي البكوش مهندس انقلاب ١٩٨٧ الذي أقصاه هو أيضًا بن علي من الحكم، لكن سير الأحداث الحالي يبدو أنه أخذ طريقًا غير الذي خططوا له.

الشيء الثالث هو أن التجانس الاجتماعي الذي دعمته سياسة بناء الدولة الوطنية الجديدة خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي جعلت من العروش والجهات والتقسيمات بين الريف والحضر مفردات غير وظيفية في حشد جماهير المتضررين من الأزمة السياسية والاجتماعية للبلاد على نطاق واسع (سنعود إلى هذه النقطة على المستوى المحلي).

٢ ـ ثورة المناطق الداخلية

كل هذه العناصر التقت لتصنع جماهيرية الثورة التونسية. لكنه سبق لنا أن لاحظنا أن الأضرار التي لحقت بالكثير من فئات المجتمع التونسي خلال العشريتين الأخيرتين لم تكن لها الخصائص نفسها والمعاني نفسها بالنسبة إلى الجميع. فإذا كان الانغلاق السياسي وغياب الحرية الفكرية وفساد البيئة الاستثمارية هي موضوع المعاناة التي تذمرت منها الفئات العليا للمجتمع، فإن عوامل البطالة والهشاشة الاجتماعية وفقدان الكرامة الإنسانية، مع غياب الحق القانوني والتنظيمي المساعد على الاحتجاج ضد هذا الوضع، كانت بمثابة الصاعق الذي فجّر الثورة التونسية. ولم توجد هذه العوامل بشكل مكثف، وفي أرضية اجتماعية حافظت فيها الروابط الأولية بين الجيران والأقرباء على بعض قوتها، إلا في المناطق الداخلية، بعيدًا عن المدن الكبرى الساحلية، حيث المراقبة الأمنية لصيقة جدًا، والسكان غرباء عن بعضهم البعض، منبتّون ثقافيًا عن أصولهم الاجتماعية الريفية، ومحرومون من سبل التنظيم السياسي المستقل.

ويظهر تمركز الهشاشة الاجتماعية والبطالة في المناطق الداخلية التي انطلقت منها أحداث الثورة من خلال الأرقام الإحصائية الآتية:

فخلال سنة ٢٠٠٨ كانت نسبة الأميين من مجموع السكان البالغين عشر سنوات فما فوق، في ولايات الكاف والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد، أعلى المستويات الوطنية: على التوالي: ٢٩,٠ و٣٢,٠ و٣٢,٨ و٣٠,٢ في المئة، مقابل ٢٠,٢ بالنسبة إلى كامل البلاد. كما أن البطالة في ولاية القصرين بلغت في السنة المذكورة، بالنسبة إلى الناشطين البالغ

عمرهم خمس عشرة سنة وأقل من ستين، أكثر من ضعف المعدل العام للبلاد: ٢٩٠. في المئة، ووصلت إلى ٢٥,٨ في المئة في قفصة، مقابل ١٤,٢ في المئة المعدل الوطني. وليس هذا فحسب، بل إنّ نسبة العاطلين من العمل الذين وصلوا في دراستهم إلى مستوى التعليم العالي قد بلغ في هذه الولايات أحيانًا أرقامًا مفزعة مقارنة بالمعدل الوطني: الكاف ٢٧,٨، القيروان ٣٢,٤، القصرين ٣٥,٩، سيدي بوزيد ٣٢,٣، قفصة ٤٢,٠، بينما لم يتجاوز المعدل الوطني ٢١,٦[١٦].

وهناك مؤشرات أخرى بإمكانها أن تضيء لنا جوانب مختلفة من حياة البؤس والهشاشة وضعف آليات التمكين الاجتماعي والنفسي التي تردت فيها الفئات الدنيا من المجتمع في هذه المناطق. من ذلك مثلًا أن نسبة فئة العاطلين من العمل، من الذين وصلوا إلى التعليم العالي، بلغت سنة ٢٠٠٨ في أرياف بعض هذه الجهات أكثر من نصف القوة العاملة المحلية من هذا الصنف: القيروان ٤٤,٧ والقصرين ٥٠,٨ وقفصة ٥٠,١، بينما المعدل الوطني العام ٣٧,٩، وهو مرتفع أيضًا نسبيًا[١٧].

أخيرًا هناك معطيات أخرى لم ينتبه إليها الكثير من المحللين لأن جميع أحداث الثورة كانت تجري في مناطق حضرية، سواء تعلق الأمر بالقرى والمدن الصغيرة الداخلية التي يتراوح سكانها ما بين ٥ و٢٥ ألف ساكن، أو بالمدن المتوسطة القريبة منها (٥٠ إلى ١٣٥ ألف ساكن)، والتي يشكل البعض منها مراكز الاستقطاب الإداري والاقتصادي على المستوى المحلي. والظاهرة التي أقصدها هنا هي غلبة نموذج الحياة الريفية ـ اقتصادًا وثقافة ـ على مجمل مناحي الحياة في هذه الجهات.

ففي ولاية القصرين وسيدي بوزيد على سبيل المثال يمثّل الوسط الريفي بحسب آخر الإحصائيات الوطنية الشاملة للسكان (٢٠٠٤) على التوالي ٦١,٢ و٧٥,٧ في المئة، بينما لا تتجاوز هذه النسبة على سبيل المثال في ولاية سوسة الساحلية والسياحية ٢٠,٦ في المئة أما على

---

(١٦) Institut national de la statistique (INS), *Enquête nationale population-emploi* (Tunis: INS, 2008).

(١٧) المصدر نفسه.

الصعيد الوطني فهي ٣٤,١ في المئة[١٨]. فإذا ما عرفنا أن القطاع الفلاحي في هذه الجهات شبه الصحراوية يعيش أزمة هيكلية متأصلة في بنيته التاريخية، إذ لا تسمح الموارد الطبيعية هنا للفلاحة المكثفة أن تتطور إلا على مساحات ضيقة، ولا يمكن لزراعة الزيتون ـ وهي لا تتطلب أيدي عاملة كثيرة العدد إلا بشكل موسمي ـ أن تضمن حدًا أدنى من الدخل كل سنة، من دون الحديث عن المشاكل العقارية وعن تفتت الملكية التي تعاني منها كل هذه الجهات، عرفنا أن مجمل الشبان الريفيين، ولا سيّما أولئك الذين قطعته الدراسة عن العمل الفلاحي، يقضون جل أوقاتهم إما في مقاهي القرى والمدن، حيث يتسقطون أخبار مناظرات التشغيل، ويتلهون بلعب الورق وبالمشاركة في ألعاب «البروموسبور» ويتحدثون عن مغامرات الحارقين إلى أوروبا[١٩]، أو واقفين أمام الإدارات الجهوية يبحثون عن العمل ويشتكون من حالهم أمام المسؤولين المرتشين.

٣ ـ تقاطع البطالة والثقافة الريفية وضعف مؤسسات التأطير الحديثة

إن هؤلاء الشباب ذوي الثقافة الريفية المتصلة بالتاريخ البدوي المحلي، المحرومين من وسائل التفاعل الإيجابي مع مقتضيات الحياة الحضرية المنفتحة على الآخر، والمحرومين حتى من تكوين عائلات وفق معايير سن الزواج التي ألفها مجتمعهم[٢٠]، هم من كانوا وقود الثورة الأول. سنكون غير موضوعيين إذا اعتبرنا أن الثورة التونسية في دواخل البلاد كانت وليدة تخطيط سياسي مسبق من طرف قوى سياسية محددة، اشتغلت مثلًا على الاستعداد النفسي والاجتماعي الذي يبديه المواطنون للتعبير عن سخطهم وعدم رضاهم عما يعانونه من تهميش وحرمان. كما أننا سنجانب الصواب إن

---

(١٨) المعهد الوطني للإحصاء، **التعداد العام للسكان**، تونس: [المعهد]، ٢٠٠٤.

(١٩) انظر دراسة المهدي مبروك حول الهجرة السرية في تونس: Mehdi Mabrouk, *Voiles et sel* (Tunis: Edition Sahar, 2010).

(٢٠) بلغت نسبة العزوبة في تونس سنة ٢٠٠٤، ٤٢,٦ في المئة من مجموع السكان البالغين ١٥ سنة فما فوق. ورغم أن النسبة في المناطق الداخلية للبلاد لا تبعد كثيرًا عن هذا الرقم (٤٣,٩ في المئة في القصرين و٤٦,١ في المئة في سيدي بوزيد) إلا أن تأثير هذه الظاهرة لا يمكن أن يكون هو نفسه في الأوساط الحضرية العريقة والمناطق ذات الثقافة المتصلة بحياة الفلاحين والذاكرة البدوية، انظر: المعهد الوطني للإحصاء، المصدر نفسه.

قلنا بأن استمرار الاحتجاجات واتخاذها طابعًا سياسيًا واضحًا كان يجري بشكل عفوي دونما أي تنظيم أو تنسيق.

ولحل هذا اللغز علينا أن نلاحظ أولًا أن مناطق سيدي بوزيد والقصرين، التي تفجرت فيها الاحتجاجات على نطاق واسع، ليست هي الأولى التي تندلع فيها مثل هذه المظاهرات العنيفة. كما إن محمد البوعزيزي ليس هو أول من انتحر حرقًا احتجاجًا على الظلم والإهانة التي تعرض لها من طرف المسؤولين المحليين، فخلال أكثر من سنة قبل أن تتأجج الاحتجاجات ضد الحكومة في كل مناطق البلاد، عاش الحوض المنجمي بولاية قفصة، غير بعيد عن القصرين وسيدي بوزيد، أحداثًا خطيرة سقط فيها العديد من القتلى والجرحى وسُجن خلالها وإثرها الكثير من الذين شاركوا فيها. وبالرغم من أن الظاهرة دامت لعدة شهور فإنها ظلّت مرتبطة بقضايا محلية لها علاقة بغياب الشفافية في التشغيل في مناجم الفسفاط، ولم تخرج لا عن نطاق الحيز الجغرافي والإداري للولاية ولا عن نطاق سيطرة قوى الأمن.

والأمر ذاته حدث ـ ولكن بكثافة أقل في الزمان والمكان ـ بمدينة بن قردان بأقصى الجنوب التونسي على الحدود الليبية، لكن القضية ظلت في أذهان التونسيين مرتبطة بقضايا محلية لها علاقة بالإجراءات الجمركيّة في الجهة. وفي مدينة المنستير الساحلية انتهى أحد الباعة المتجولين إلى حرق نفسه بالطريقة نفسها التي انتحر بها محمد البوعزيزي في سيدي بوزيد، لكن الحدث لم يسمع به إلا القليل من الناس، ولم يتحرك جهويًا أي أحد استنكارًا أو تسييسًا لما جرى.

هل هناك وقائع خاصة بسيدي بوزيد والقصرين جعلت من الذين صدمتهم حادثة محمد البوعزيزي يتحركون جماعيًا وبشكل عفوي للتنديد بمن تسبب في ما جرى، قبل أن يأخذ الحدث أبعاده السياسية التي نعرفها؟

ثمة في رأينا ثلاثة أسباب رئيسية لها علاقة بهذه الظاهرة.

السبب **الأول** هو، كما أشرنا إلى ذلك سابقًا، الارتباط العضوي الذي

مازال قائمًا في هذه المناطق بين الفضاء الحضري الناشئ والحياة الفلاحية الريفية حيث الجيرة والقرابة والحمية العائلية والمعرفة المباشرة والمتبادلة بين السكان مازالت تؤدي دورها في حشد الناس وصنع الأحداث الجماعية المفاجئة. لا يعني هذا أن منطقة قفصة، على سبيل المثال، خالية من هذا العنصر الاجتماعي المهم، بل ربما أنها تكون مشبعة بهذه الروابط بالقدر نفسه الذي يكون في بقية المناطق في الشمال الغربي للبلاد والوسط والجنوب، لكن المتفحص في معطياتها التاريخية يخلص إلى أن الطاقات الاجتماعية التي تنشط فيها كانت قد دخلت مبكرًا ـ منذ أن نشأت بها فئة عمالية في المناجم في بداية الاستعمار ـ تحت مراقبة الأجهزة الأمنية والأطر النقابية والجمعياتية الناشطة بها ـ حتى وإن اشتغلت هذه الأخيرة على إعادة استخدام تلك الروابط في تحقيق أهدافها النقابية والجمعياتية[٢١]، وهو أمر لم يتوفر بالدرجة نفسها في سيدي بوزيد والقصرين. ومن ناحية أخرى لم يكن حال محمد البوعزيزي كحال ذلك الذي انتحر في المنستير، ففي حين لقيت حادثة الأول صدى واسعًا في المدينة بسبب ضعف التمايز الاجتماعي في هذا الوسط واختراق شبكة علاقات القرابة لهذا الفضاء الحضري الناشئ، ظل الثاني شبه غريب في وسط شديد التمايز الاجتماعي ومتحرّر من معايير القرابة الموسعة.

السبب **الثاني** له علاقة بتفاعلات تصدّع الدعامة الإيديولوجية التقليدية للحزب الحاكم في البلاد منذ الاستقلال في أوساط اجتماعية ذات نمط حياة شديد الارتباط بالحياة الريفية اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا. والمقصود بذلك هو أن التطور السياسي الذي عرفه التجمع الدستوري الديمقراطي خلال العشرين سنة الأخيرة ـ والظاهرة بدأت في الواقع منذ نهاية السبعينيات ـ جعله يخسر كل ارتباط له بالحركة الوطنية التي كان يصنع منها رموزه

(٢١) انظر الشكوى التي تقدم بها نقابيون من قفصة ضد الكاتب العام للاتحاد الجهوي الذي يتهمونه باستغلال منصبه لجمع الثروة وباستخدام التعصب القبلي ضد النقابيين. **الصحافة** (تونس)، ٧/٤/٢٠١١، ص ٥. انظر بالنسبة إلى تاريخ الحركة النقابية في هذه المنطقة: حفيظ طبابي، **الحركة النقابية في مناجم قفصة خلال الفترة الاستعمارية** (تونس: المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ٢٠٠٥).

السياسية، وتحول إلى مقاولة زبائنية يشتغل المنتمون إليها بالسياسة بغية تحقيق أهداف شخصية أو جماعية ضيقة(٢٢).

والنتيجة التي حصلت من جراء أزمة هذا الحزب في الأوساط التي لم تعرف سابقًا أطرًا سياسية غير تلك التي تديرها الدولة بشكل مركزي، هي **أولًا** تراجع هيبة الدولة التي أصبح ممثلوها مرتشين، يمكن شراء ذممهم بطرق مختلفة وبالتالي التفاوض معهم على احترام القانون. **وثانيًا** ضعف في التأطير السياسي لم يقابله تأطير نقابي أو جمعياتي أو حزبي آخر قوي. وفي الأثناء اشتدت القبضة الأمنية على المواطنين وتفشت العلاقات الزبونية المهينة للكرامة بينهم وبين الإدارة.

السبب **الثالث** هو أنه خلال كل الفترة التي سبقت انفجار الأحداث في سيدي بوزيد والقصرين، كانت السلطة السياسية تكشف باطراد عن تآكل حقها الأخلاقي في التصدي العنيف للمحتجين في الحوض المنجمي وفي جنوب البلاد، وذلك بعد أن كسب هؤلاء المحتّجون تعاطف الكثير من النقابين، عمالًا ومحامين وناشطين في حقوق الإنسان. وقد بدأ هذا التراكم لمخلفات تعثر النظام السياسي في القضاء على بؤر الاحتجاج يحرر العاطلين من العمل، والأجراء اليوميين، والفقراء ومتوسطي الدخل، وبخاصة من الحرفيين والفلاحين الذين فقدوا القدرة على مجاراة أسعار المواد المصنعة التي يحتاجون إليها في عملهم، أولًا من الخوف السياسي وثانيًا من مجابهة البوليس في الشوارع.

وهكذا فإنه حينما أقدم محمد البوعزيزي على حرق نفسه في قلب مدينة سيدي بوزيد كانت كل هذه العناصر تتقاطع بشكل فريد من نوعه: البطالة والخصاصة وانسداد الأفق الاجتماعي عمقت الإحساس بالإحباط. والحزب الحاكم فقد كل بريقه الإيديولوجي التقليدي وأصبح الانتماء إليه يعني الجري وراء المنفعة الخاصة أو البحث عن الحماية من المتنفذين

---

(٢٢) Mouldi Lahmar, «The Bread Revolt,» in: «Rural Tunisia: Notables, Workers, Peasants,» in: Nicholas S. Hopkins and Saad Eddin Ibrahim, ed., *Arab Society: Class, Gender, Power, and Development* (Cairo: American University in Cairo Press, 1997), and Mouldi Lahmar, *Du mouton à l'olivier: Essai sur les mutations de la vie rurale maghrebine* (Tunis: Cérès, 1994).

في الإدارة. والجهاز الأمني أصبح أداة للقمع السياسي في فضاء اجتماعي - ثقافي قللت خصائصه الفلاحية من فرص حضور النقابات القوية المؤطرة للفعل الجماعي، وانتعشت فيه بالمقابل قيم التضامن والتعاضد القائمة على متغيرات القرابة والجيرة. والإدارة المحلية فقدت مصداقيتها بسبب فسادها وأصبح موظفوها يتجّرأون على إهانة كرامة المواطنين في الفضاء العام.

ثانيًا: من عفوية الأيام الأولى إلى العمل السياسي المنظم

كل المراقبين قالوا بأن الثورة التونسية انطلقت بشكل عفوي، وبأنّ المعارضة لم تؤدِّ أيّ دور في تفجيرها. لكننا نعتقد بأن جزء من «حقيقة» هذه الفكرة أُنتج بشكل سياسي اصطناعي بعد ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ كي تتموقع جميع القوى المعارضة التي فتحت لها الثورة باب حرية الحركة، على نفس مستوى خط السباق السياسي نحو السلطة. كما أن انتفاضة المناطق الداخلية ربما ما كان لها أن تأخذ المنعرج السياسي الذي أخذته لولا قوى المعارضة السياسية والنقابية والجمعياتية ومختلف أصناف المثقفين الذين انضموا إليها في المدن الساحلية الكبرى.

وإذا ما اختزلنا وقائع الأحداث يمكننا القول بأن الثورة مرت بأربع مراحل كبرى:

الأولى تمثلت في الاحتجاجات التي اندلعت في مناطق قفصة المنجمية ثم في أقصى الجنوب على الحدود الليبية، وهي احتجاجات ظهرت خلالها هشاشة الأداء السياسي للنظام السابق.

المرحلة **الثانية** هي تلك التي تفجرت في سيدي بوزيد ثم سرت كالهشيم في مناطق الوسط الغربي القريبة منها.

المرحلة **الثالثة** هي دخول مدن ساحلية كبرى على خط الاحتجاجات، ومنها صفاقس وسوسة وبنزرت. المرحلة الأخيرة تمثلت في دخول منطقة تونس الكبرى في خضم الأحداث انطلاقًا من أحيائها الفقيرة ومن مركز القيادة النقابية العامة في وسط العاصمة.

السؤال السوسيولوجي ـ السياسي الذي يمكننا طرحه الآن هو هل صحيح أن كل مراحل هذه الاحتجاجات التي تحولت في النهاية إلى ثورة عارمة، كانت عفوية وجرت خارج كل تأطير مؤسساتي؟

يركز الكثير من الملاحظين ـ خاصة من الصحافيين والسياسيين ـ على الطابع العفوي للاحتجاجات التي صاحبت حالة انتحار محمد البوعزيزي في مدينة سيدي بوزيد، وذلك للقول بأن المعارضة بأشكالها المختلفة كانت غائبة ساعة اندلاع شرارة الثورة. إن هذا التحليل قد يكون صالحًا فقط لوصف سرعة انتشار الأحداث في البلدات المحيطة بسيدي بوزيد ثم باتجاه مناطق القصرين، والتي ربما يعود سببها، كما أشرنا إلى ذلك سابقًا، إلى أن فساد الإدارة والمؤسسات الأمنية وانسداد أفق المستقبل أمام الشباب العاطل، مقابل ضعف التأطير السياسي والنقابي، قد أعاد إلى علاقات وقيم الجيرة والقرابة، في هذا الوسط الريفي ذي التاريخ البدوي القريب، قدرتها على حشد الطاقات الجماعية في حيز زمني ومكاني ضيق. لكنه لابد من الانتباه إلى أن الصور الأولى لحادثة محمد البوعزيزي كان قد سجلها شاب ينتمي إلى حزب معارض له مكانته في سيدي بوزيد (الحزب الديمقراطي التقدمي). ولا ينبغي أن يفهم من هذا أن الحزب المعني كان وحده حاضرًا في هذه المنطقة، فالدلالة الأولى التي يمكن تضمينها لهذا المعطى تقتصر على أن عملية تآكل شرعية النظام بالمعنى السياسي للكلمة لم تكن عفوية، وأن هناك شبابًا كان حاضرًا ليلتقط الحادثة ويعطيها بعدها الإعلامي والسياسي الذي تستحقه.

ومن ناحية أخرى أظهر بحث ميداني أولي أجريناه في صفوف الذين اعتصموا في ساحة القصبة وشارع بورقيبة في العاصمة مرتين على التوالي (والكثير منهم من مناطق سيدي بوزيد والقصرين) أن فئة المعلمين وأساتذة الثانوي المنتظمين تحت راية الاتحاد العام التونسي للشغل، وكذلك بعض الموظفين والعاطلين من العمل من حاملي الشهادات العليا ـ والعديد من هؤلاء تربطهم بالمتظاهرين علاقات جيرة وقرابة وينتمون أيضًا إلى تيارات سياسية يسارية مضطهدة أو ممنوعة ـ أدّوا دورًا مهمًا في حشد قوى الاحتجاج التي سرعان ما أصبحوا الناطقين الرسميين باسمها والمعبرين عن

رغباتها. وهذا يدل على أن القوى التي قامت بدور هام في تحريض الشباب على التظاهر في البلدات المحيطة بسيدي بوزيد ثم في مناطق القصرين لم تكن عشوائية أو حرة من كل انتماء سياسي.

كل هذه الاحتجاجات صُنفت في البداية على أنها ذات طابع اجتماعي، واعتقد أنه يمكن معالجتها من خلال بعث برامج تنموية جريئة في الأفكار والاعتمادات المالية. لكنها بمجرد أن انتقلت إلى المدن الكبرى في سواحل البلاد، حيث تتمركز الطاقات النقابية والسياسية والجمعياتية والثقافية، فإن هذه الاحتجاجات على البطالة والخصاصة وفقدان الكرامة الإنسانية تحولت بسرعة إلى حركة سياسية ترفع شعارات واضحة تطالب بإسقاط الحكومة ثم النظام السياسي بأكمله. ففي وقت وجيز نزل المحامون والكثير من الفنانين والنقابيين بمختلف أنواعهم بثقلهم في المعمعة معتصمين أو مصرحين لوسائل الإعلام بأن ما يقوم به النظام السياسي من قمع أمر غير قانوني وغير أخلاقي بل خطير على الفن، ولم تلبث الجماهير بكل أصنافها الاجتماعية، موظفين وعمالًا وفقراء وعاطلين من العمل، وفي مقدمتهم الشباب[٢٣] أن نزلت إلى الساحات العامة تقودها نخب سياسية ونقابية وثقافية متدربة على الفعل السياسي العلني والسري، وهو ما قلب المعادلة رأسًا على عقب.

الخلاصة

لقد سعينا في هذا البحث إلى تحليل خاصيتين اثنتين تميزت بهما الثورة التونسية: سلميتها وجماهريتها. وخلال مسار الوصف والتحليل والتفسير الذي قطعناه شرحنا الأصول التاريخية ـ السياسية للمنحى السلمي الذي أخذته الثورة، فربطناه أولًا بمشروع سياسي قديم سبقت به تونس كل بلدان العالم الإسلامي، وهو مشروع إقامة دستور ينظم العلاقات السياسية في البلاد بطريقة سلمية تحتكم إلى ميثاق متفق عليه، وقد ثبتت النخبة التونسية على هذا المطلب وعملت على تحقيقه خلال الحقبة الاستعمارية واعتمدته في بناء دولة الاستقلال، حتى وإن حادت به عن مساره بعد ذلك. وبيّنا ثانيًا

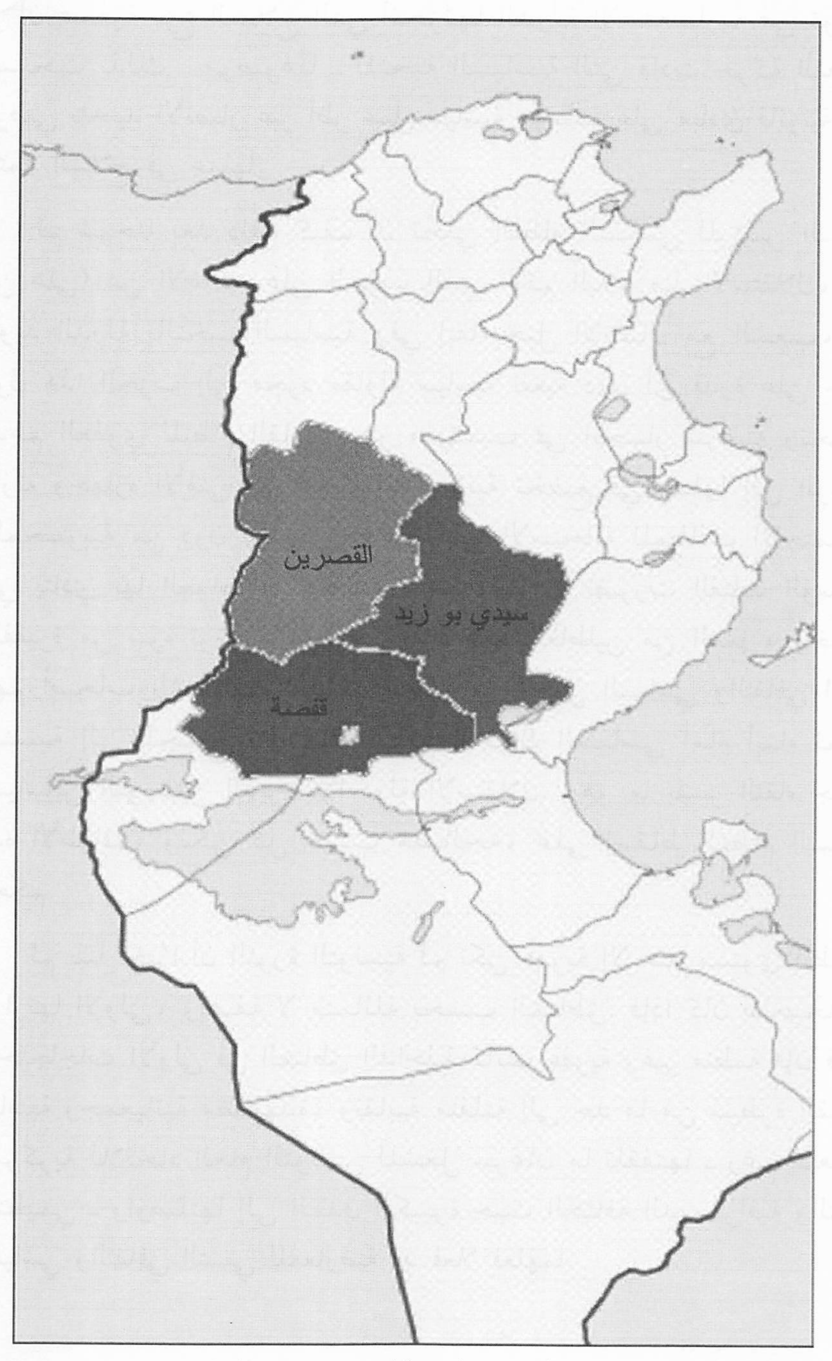
(٢٣) اعتمد الشبان خاصة الفيسبوك والتويتر والهاتف الجوال لحشد المتظاهرين.

أن هذا المشروع ما كان يمكن له أن يرى النور ويتجسد على أرض الواقع لو أن عملية نزع السلاح التي أنجزتها الدولة الاستعمارية في تونس وسمحت بذلك ـ موضوعيًا ـ للنخبة السياسية التي قادت حركة النضال الوطني بتجنيد الأنصار عبر أطر عمل سياسية مؤسسة على مبادئ قانونية ولا تعتمد السلاح في عملها.

ثم شرحنا بعد ذلك كيف أن تخلي النظام السياسي للرئيس السابق (بن علي) عن الاعتماد على الحزب الذي حكم البلاد منذ الاستقلال، في تزويد الدولة بالنخب السياسية وفي إبقاء حبل الاتصال مع الشعب، قد حول هذا الحزب إلى مجرد مقاولة سياسية نفعية دون أيّ قدرة على حشد الدعم العفوي للنظام القائم. وهو ما تسبب في انحسار شرعيته وتحويل إدارته وجهازه الأمني إلى مؤسسات زبونية تخضع في عملها إلى الرشوة والمحسوبية من دون أن تكون قادرة على الاستجابة للمطالب الاجتماعية التي ينادي بها المواطنون. فكانت نتيجة ذلك أن تضررت الفئات الوسطى والفقيرة من سوء توزيع الدخل، وازداد عدد العاطلين من العمل، وخاصة منهم أصحاب الشهادات العليا، وانغلق أفق العمل السياسي والثقافي الحر بالنسبة إلى الجميع، وسدت منافذ الحراك السياسي أمام أبناء نخبة السياسيين التونسيين الذين بنوا دولة الاستقلال. وهو ما يفسر التقاء جميع هذه الأطياف، ولكن كل حسب مصالحه، على إسقاط النظام السابق للحكم.

ثم بيّنا أخيرًا أن الثورة التونسية لم تكن عفوية إلا عند مستوى انطلاق شرارتها الأولى، وبصفة لا متماثلة بحسب المناطق. فإذا كان صحيحًا أن الاحتجاجات الأولى في المناطق الداخلية كانت عفوية وغير منظمة فإن قوى سياسية وجمعياتية مضطهدة، ونقابية منفلتة إلى حد ما من سيطرة القيادة المركزية للاتحاد العام التونسي للشغل سرعان ما تلقفتها ـ رغم ضعفها التنظيمي ـ وأوصلتها إلى المدن الكبيرة حيث الكثافة الديمغرافية والثقل السياسي والثقافي النسبي للمعارضة قد فعلا فعلهما.

خريطة الجمهورية التونسية/ التقسيم الإداري للولايات



ولايات قفصة وسيدي بوزيد والقصرين التي شكلت بؤرة شرارة الثورة

المراجع

١ ـ العربية

ابن أبي الضياف، أحمد. **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان.** تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٩٠.

الاتحاد العام التونسي للشغل. **التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد: بين الواقع المكبل والإمكانات الواعدة.** تونس: سلسلة رؤى عمالية، آب/ أغسطس ٢٠١٠.

بن سليمان، فاطمة. **الأرض والهوية: نشوء الدولة الترابية في تونس ١٥٧٤ ـ ١٨٨١.** تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، ٢٠٠٩.

بن ميلاد، أحمد ومحمد مسعود إدريس. **الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية ١٨٩٢ ـ ١٩٤٠.** ج ١. تونس: بيت الحكمة، ١٩٩١.

الجمعيات بين التأطير والتوظيف. تقديم وتنسيق الكراي القسنطيني. تونس: جامعة منوبة، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، ٢٠٠٩.

طبابي، حفيظ. **الحركة النقابية في مناجم قفصة خلال الفترة الاستعمارية.** تونس: المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ٢٠٠٥.

الغنوشي، راشد. **مقالات.** ط ٢. تونس: مطبعة قرطاج، ١٩٨٨.

المعهد الوطني للإحصاء. **التعداد العام للسكان.** تونس: [المعهد]، ٢٠٠٤.

المنصر، عدنان. **دولة بورقيبة، فصول في الإيديولوجيا والممارسة، ١٩٥٦ ـ ١٩٧٠.** صفاقس: دار أمل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

يوسف، عادل. **النخبة العصرية التونسية، طلبة الجامعات الفرنسية ١٨٨٠ ـ ١٩٥٦.** سوسة: كلية الآداب والعلوم الانسانية بسوسة؛ دار الميزان للنشر، ٢٠٠٦.

٢ ـ الأجنبية

Belaïd, Habib. «Approche historiographique des associations en Tunisie à l'époque coloniale.» (Hermès-Histoire en réseaux des méditerranées, 2002). <http://www.hermes.jussieu.fr/>.

Bouguerra, Abdeljalil. *De l'histoire de la gauche tunisienne: Le Mouvement Perspectives, 1963-1975*. Tunis: Cérès, 1993.

Cuming, Duncan. «Consultations on a Constitution for Tripoli, Between Jeremy Bentham and Hassuna D'Ghier, 1823.» *Society for Libyan Studies*, vol.3, 1971-1972.

Green, Arnold H. *The Tunisian Ulama, 1873-1915: Social Structure and Response to Ideological Currents*. Leiden: Brill, 1978.

Hibou, Béatrice. *La Force de l'obéissance: Economie politique de la répression en Tunisie*. Paris: La Découverte, 2006.

Hobbes, Thomas. *Leviathan, traité de la matière, de la forme et du pouvoir de la république ecclésiastique et civile*. Paris: Syrey, 1994.

Hopkins, Nicholas S. and Saad Eddin Ibrahim (ed.). *Arab Society: Class, Gender, Power, and Development*. Cairo, Egypt: American University in Cairo Press, 1997.

Institut national de la statistique (INS). *Enquête nationale population-emploi. Tunis: INS, 2008*.

Lahmar, Mouldi. *Du mouton à l'olivier: Essai sur les mutations de la vie rurale maghrebine*. Tunis: Cérès, 1994.

Mabrouk, Mehdi. *Voiles et sel*. Tunis: Edition Sahar, 2010.

Mahjoubi, Ali. *L'Etablissement du Protectorat français en Tunisie*. Tunis: Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, 1977.

Poncet, Jean. *La Colonisation et l'agriculture européenne en Tunisie depuis 1881*. Paris: Mouton, 1961.

Rousseau, Jean-Jacques. *Du contrat social, ou principe du droit politique*. Paris: Union générales des éditions, 1963.

Sraieb, Noureddine. «Notes sur les dirigeans politiques et syndicalistes tunisiens de 1920 à 1934.» *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*: no. 9, 1971.

الفصل الخامس

الأهمية الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى في تونس

حسين الديماسي

في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١ انفجرت بالبلاد التونسية ثورة سلمية أطاحت أشنعَ الدكتاتوريات بالمنطقة، وقد كان لهذه الثورة وقع كبير على كلّ الوطن العربي. ومن الزاوية الاجتماعية نتجت هذه الثورة بالأساس من تفاعل بين الطبقة المسحوقة (بطّالون، شبه بطّالين، مهمشون...)، من ناحية، والطبقة الوسطى بمختلف شرائحها، من ناحية أخرى. ويُمثل هذا التفاعل ظاهرة فريدة من نوعها، ذلك أن الطبقة الوسطى نادرًا ما ترنو إلى تغيير جذري للواقع المعاش حتى وإن كانت تطمح إلى حياة أفضل. وفي واقع الأمر فإن الطبقة الوسطى التونسية ما انفكت تتآكل خلال ربع القرن الماضي بسبب تداعيات المنعرج الاقتصادي ـ الاجتماعي الخطير الذي عاشته البلاد في هذه الفترة والمُسمى «برنامج الإصلاح الهيكلي».

أولًا: من أواسط السبعينيات إلى أواسط الثمانينيات: فترة بناء الطبقة الوسطى

من بداية الاستقلال إلى أواسط السبعينيات من القرن الماضي نمت الطبقة الوسطى التونسية ببطء شديد نتيجة عدة عوامل، ولا سيّما منها تجميد شبه كلي للأجور، وقد برّرت الدولة في ذلك الحين سياسة الأجور التقشفية

هذه بضرورة تحقيق أقصى ما يمكن من الادخار بغاية إرساء أسس اقتصاد البلاد الذي لا زال في خطواته الأولى. ومما زاد الطين بلّةً في تلك الفترة سياسة التعاضد التي أربكت جلّ النشاطات الاقتصادية والتي ساهمت بقدر كبير في تعميق الشقة بين الفئات الاجتماعية.

وفي أواسط السبعينيات تدرّج سعر النفط في السوق العالمية نحو الارتفاع بشكل محسوس، وهي ظاهرة تزامنت مع تحسن مستوى إنتاج النفط بالبلاد التونسية، وقد ساهمت هذه العوامل في توفير موارد إضافية مُهمة للمالية العمومية، ذلك أنه خلال الفترة المتراوحة بين ١٩٧٣ و١٩٨٦ مثّلت الموارد المتأتية من شركات النفط ٢٢,٧ في المئة من مجمل مقابض الدولة. وفي هذا المناخ جنحت الدولة التونسية إلى القيام بدور تعديلي فعّال سواء كان ذلك من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. وقد تمثل هذا الدور التعديلي بالخصوص في:

١ ـ تدعيم القطاع العام من حيث الإنتاج

منذ بداية الاستقلال وإلى أواسط الثمانينيات من القرن الماضي ما انفكت الدولة التونسية تُسخّر قسطًا وافرًا من مواردها للاستثمار ليس في البنية التحتية والتجهيزات الجماعية فقط بل في النشاطات المنتجة أيضًا كالفلاحة والصيد البحري والصناعة والخدمات السلعية. وفي بعض النشاطات الاقتصادية كالطاقة والنقل والمواصلات حيث أدّت الدولة بمفردها دورًا أساسيًا من حيث الاستثمار والتشغيل. أما في بقية النشاطات الأخرى فقد كانت الدولة في أغلب الأحيان المبادر في إنجاز المشاريع وذلك في نطاق شراكة مع القطاع الخاص.

وتبعًا لذلك توسعت رقعة القطاع العام والقطاع المختلط (عام في شراكة مع الخاص) في النسيج الاقتصادي بشكل ملحوظ، حيث أصبح هذان القطاعان في أواسط الثمانينيات يفرزان جزءًا هامًا من فرص التشغيل في النشاطات المنتجة يفوق ما يفرزه القطاع الخاص. وقد حدث ذلك بالخصوص في نشاطات «الطاقة» (٩٨,٢ في المئة) و«البنوك والتأمين» (٩١,٥ في المئة) و«النقل والمواصلات» (٩٠,٨ في المئة) و«التجارة» (٦٢,٤

في المئة)، وبدرجة أقل في «الخدمات السلعية المختلفة» (٣٦,٣ في المئة) و«صناعات التجهيز» (٣٩,٢ في المئة) و«البناء والأشغال العامة» (٣٥,٤ في المئة) و«الصناعات الغذائية» (٣٣,٧ في المئة) و«السياحة» (١٩,٥ في المئة) و«الصناعات الاستهلاكية» (١٩,٢ في المئة).

الجدول رقم (٥ ـ ١)

هيكلة الأجراء بحسب النشاط والقطاع بالبلاد التونسية سنة ١٩٨٤

(من دون اعتبار الفلاحة والوظيفة العمومية) (بالنسبة المئوية)

	القطاع العام	القطاع المختلط	القطاع الخاص	غير محدد	المجموع
الطاقة	٩٨,٢	٠,٠	١,٨	٠,٠	١٠٠
البنوك والتأمين	٢,٣	٨٩,٢	٨,٥	٠,٠	١٠٠
النقل والمواصلات	٦١,٩	٢٨,٩	٩,٢	٠,٠	١٠٠
التجارة	١٨,٥	٤٣,٩	٣٥,٦	٢,٠	١٠٠
الخدمات	٣٢,٣	٤,٠	٥٦,٢	٧,٥	١٠٠
صناعات التجهيز	١٩,٩	١٩,٣	٥٩,٩	١,٠	١٠٠
البناء والأشغال العامة	١٥,٨	١٩,٦	٦٤,٤	٠,٢	١٠٠
الصناعات الغذائية	١٨,٨	١٤,٩	٦٦,٣	٠,٠	١٠٠
السياحة	٥,٤	١٤,١	٧٣,٠	٧,٥	١٠٠
الصناعات الاستهلاكية	١٣,٠	٦,٢	٧٩,٤	١,٤	١٠٠
المجموع	٣٤,٥	١٨,٢	٤٦,٢	١,٢	١٠٠

المصدر: «المسح حول الأجور في الصناعة والتجارة والخدمات لسنة ١٩٨٤،» (وزارة الشؤون الاجتماعية، تونس، ١٩٨٤).

وقد كان لاتساع رقعة القطاعين العام والمختلط دور هام في تمتين الطبقة الوسطى في تونس وذلك ليس بسبب فرص العمل الغفيرة التي تمّ تحقيقها فحسب، بل بسبب الأجور المحترمة التي وفرتها، ذلك أن معدل الأجور في القطاع العام والقطاع المختلط كانت تفوق بكثير ما هو سائد في القطاع الخاص.

وعلى سبيل المثال بلغ معدل الأجر الشهري سنة ١٩٨٤ ما يقارب ٢٥٦

دينارًا في القطاع المختلط و٢٤٠ دينارًا في القطاع العام مقابل ١٨٢ دينارًا فقط في القطاع الخاص. ويعني ذلك أن معدل الأجر الشهري في القطاع الخاص في أواسط الثمانينيات كان يقل بـ ٤٠ في المئة عن معدل الأجر الشهري في القطاع المختلط و٣٢ في المئة عن معدل الأجر الشهري في القطاع العام.

الجدول رقم (٥ ـ ٢)
معدل الأجر الشهري بحسب النشاط
والقطاع بالبلاد التونسية سنة ١٩٨٤ (بالدينار)
(من دون اعتبار الفلاحة والوظيفة العمومية)

	القطاع العام	القطاع المختلط	القطاع الخاص	غير محدد	المجموع
الطاقة	٢٤٠	-	٣٦٩		٢٤١
النقل والمواصلات	٢٥٧	٣٠٢	١٩٨	-	٢٦٩
التجارة	٢٠٢	٢٣٧	١٨٥	١٤١	٢١٢
الخدمات	١٨٢	٢٠٩	١٨٧	١٩٨	١٨٧
صناعات التجهيز	٢٠٣	٢٢٦	١٨٨	٢٠٤	٢٠٠
البناء والأشغال العامة	٣٠٧	٢٨٥	٢٦٥	١١٨	٢٨٨
الصناعات الغذائية	١٨٠	٢٣٧	١٦٩	-	١٨٠
السياحة	١٩١	١٥٨	١٤٥	١٥١	١٥٠
الصناعات الاستهلاكية	٢٤٨	٢٣١	١٨١	١٥٥	٢٠٧
المجموع	٢٤٠	٢٥٦	١٨٢	١٥٢	٢٢٤

المصدر: المصدر نفسه.

وتعود هذه الفوارق المهمة في الأجور بين القطاعين العام والمختلط، من ناحية، والقطاع الخاص، من ناحية أخرى، بالأساس إلى التباين الفاحش بين هذه القطاعات من حيث التأطير. من ذلك مثلًا أنه في أواسط الثمانينيات أصبح القطاعان العام والمختلط يفرزان وحدَهما ٧٢,٤ في المئة من مجمل الإطارات العليا في النشاطات الاقتصادية بينما لا يوفر هذين القطاعين إلا ٥٢,٧ في المئة من مجمل فرص التشغيل في هذه النشاطات.

الجدول رقم (٥ ـ ٣)
هيكلة الأجراء بحسب مستوى الكفاءة
والقطاع بالبلاد التونسية سنة ١٩٨٤ (في المئة)
(من دون اعتبار الفلاحة والوظيفة العمومية) (بالنسبة المئوية)

	القطاع العام	القطاع المختلط	القطاع الخاص	غير محدد	المجموع
أعوان التنفيذ (الخلاص بالساعة)	٢٧,٧	١٦,٨	٥٤,٢	١,٣	١٠٠
أعوان التنفيذ (الخلاص بالشهر)	٣٩,٢	٢٣,٥	٣٥,٩	١,٤	١٠٠
أعوان التأطير الوسطى (الخلاص بالساعة)	٦١,٢	١٩,٢	١٨,٩	٠,٧	١٠٠
أعوان التأطير الوسطى (الخلاص بالشهر)	٤٨,٥	٢٣,٥	٢٦,٩	١,١	١٠٠
أعوان التأطير العليا (الخلاص بالشهر)	٥٦,٦	١٥,٨	٢٧,١	٠,٥	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه.

٢ ـ تضخم عدد الناشطين في الوظيفة العمومية

في نطاق منظومة اقتصادية مُعدلة بالأساس من طرف الدولة تدرج عدد العاملين بالوظيفة العمومية نحو التضخم بصورة محسوسة. وقد مست هذه الظاهرة الإدارة المركزية والجهوية كما مسَّت بصورةٍ خاصة قطاع التعليم المشغل لفئات ينتمي أغلبها إلى الطبقة الوسطى كالمدرسين في التعليم الابتدائي والثانوي. من ذلك أن عدد المعلمين المباشرين في التعليم الابتدائي تزايد مما يقارب ١٢٨٠٠ في أواسط الستينيات إلى ٣٦٤٠٠ في أواسط الثمانينيات، أي أن هذا العدد تضاعف ثلاث مرات. أما في التعليم الثانوي فقد تصاعد عدد المدرسين بنسق يفوق بكثير ما حصل في التعليم الابتدائي، ذلك أن عدد الأساتذة في هذه المرحلة قفز مما يقارب ٣٥٠٠ في أواسط الستينيات إلى ٢٠٠٠٠ في أواسط الثمانينيات، أي أن هذا العدد تضاعف ما يقارب ستّ مرات.

وقد ساهم هذا التزايد المهم في عدد المباشرين في التعليم في تمتين الطبقة الوسطى وفي إرساء بعض التوازن بين جهات الجمهورية نظرًا للانتشار الواسع لرجال التعليم من حيث المجال، علمًا وأن الأجور التي يتقاضاها المدرسون كانت ومازالت تُمثل أهم سند للحركية الاقتصادية في المناطق الداخلية للبلاد.

الجدول رقم (٥ ـ ٤)

تطور صافي عدد المدرسين في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي

العدد			العدد الإضافي السنوي		
	الابتدائي	الثانوي		الابتدائي	الثانوي
١٩٦٦	١٢٨٦٢	٣٥١٤			
١٩٧٠	١٨٩٢٢	٦٩٩٢	١٩٦٦ـ١٩٧٠	١٥١٥	٨٧٠
١٩٧٥	٢١٧٠٦	٨٥٧٥	١٩٧٠ـ١٩٧٥	٥٥٧	٣١٧
١٩٨٠	٢٦٢٠٧	١١٥٩٥	١٩٧٥ـ١٩٨٠	٩٠٠	٦٠٤
١٩٨٥	٣٦٣٩٩	١٩٩٣٣	١٩٨٠ـ١٩٨٥	٢٠٣٨	١٦٦٨
١٩٩٠	٤٦٠٧٧	٢٣٨٥٦	١٩٨٥ـ١٩٩٠	١٩٣٦	٧٨٥
١٩٩٥	٥٨٢٧٩	٢٧٧٨٥	١٩٩٠ـ١٩٩٥	٢٤٤٠	٧٨٦
٢٠٠٠	٦٠٣٣٣	٤٢٣٧٧	١٩٩٥ـ٢٠٠٠	٤١١	٢٩١٨
٢٠٠٥	٥٨٣٤٢	٥٩١٣٢	٢٠٠٠ـ٢٠٠٥	ـ٣٩٨	٣٣٥١
٢٠١٠	٥٨٥٦٧	٧٢١٩٤	٢٠٠٥ـ٢٠١٠	٤٥	٢٦١٢

المصدر: «الحوليات الإحصائية للبلاد التونسية،» (المعهد الوطني للإحصاء، تونس).

٣ ـ تدرُّج القدرة الشرائية للطبقة الوسطى نحو التحسن

من بداية الاستقلال وإلى أواسط السبعينيات اتسم دخل الأجراء وبالتالي قدرتهم الشرائية بشبه جمود. غير أنه بداية من أواسط السبعينيات وإلى أواسط الثمانينيات تدرجت القدرة الشرائية للأجراء نحو التحسن وإن كان ذلك بصورة غير منتظمة. وقد نتج ذلك من عاملين اثنين: الرخاء النسبي للمالية العمومية، من ناحية، والضغط الشديد للنقابات العمالية، من ناحية أخرى.

ففي سنة ١٩٧٣، وفي إثر «حرب أكتوبر» في الشرق الأوسط، تدرّجت أسعار النفط في السوق العالمية نحو الارتفاع بشكل مذهل، وكذلك كان الحال سنة ١٩٧٩ في إثر «الثورة الإيرانية». وقد كان لهذين الحدثين تداعيات إيجابية للغاية على المالية العمومية التونسية وبالتالي على مستوى أجور العاملين بالوظيفة العمومية أو بالنشاطات العمومية المنتجة.

وبالتوازي اشتدّ عود النقابة العمالية الوحيدة المتواجدة بالبلاد التونسية أي «الاتحاد العام التونسي للشغل» نتيجة اكتسابه حدًا أدنى من الاستقلالية بإزاء السلطة الحاكمة، من ناحية، وانصهار مجمل المعارضة اليسارية في صلبه، من ناحية أخرى.

وتبعًا لذلك تصاعدت بشكل محسوس التحركات المطلبية للشغالين، مما أجبر السلطة الحاكمة على تحيين الأجور بصورة عشوائية وبنسب مهمة للغاية في بعض الأحيان. وقد حصل ذلك بالخصوص سنوات ١٩٧٧ (زيادة مهمة لكلّ الأجور بـ ١٠ دنانير شهريًا) و١٩٨١ (زيادة مهمة جدًا لكلّ الأجور بـ ٢٠ دينارًا شهريًا) و١٩٨٢ (زيادة مهمة جدًا لكلّ الأجور بما يراوح بين ١٥ و٢٠ دينارًا شهريًا). ورغم أن هذه الزيادات العشوائية في الأجور أربكت اقتصاد البلاد فإنها ساهمت بقسط كبير في تمتين الطبقة الوسطى.

٤ ـ الدعم المحسوس للمواد الاستهلاكية الحساسة

في بداية السبعينيات أحدثت الدولة التونسية صندوقًا للتعويض بغاية دعم بعض المواد الاستهلاكية الحساسة. غير أنه بداية من أواسط السبعينيات، وعلى إثر الرخاء الذي شهدته المالية العمومية، تصاعدت بشكل مذهل نفقات هذا الصندوق لتشمل المواد الغذائية الإستراتيجية كمشتقات الحبوب والزيوت النباتية ومواد أخرى كالحليب واللحوم والسكر والأسمدة والمواد المدرسية وغيرها. وتبعًا لذلك تصاعدت نفقات «صندوق التعويض» لتبلغ ٢٦٤ مليون دينارٍ سنة ١٩٨٥ مقابل ٥٢ مليون دينارٍ سنة ١٩٧٤ و١,٣ مليون دينارٍ فقط سنة ١٩٧٠. ويظهر جليًا أن صندوق التعويض ساهم بقدر كبير في تحسين القدرة الشرائية لكلّ فئات المجتمع وبالتالي في تمتين الطبقة الوسطى.

الجدول رقم (٥ ـ ٥)

تطور نفقات صندوق التعويض (بملايين الدنانير)

	مشتقات الحبوب	الزيوت النباتية	مواد أخرى	المجموع
١٩٧٠	٠,٠	٠,٠	١,٣	١,٣
١٩٧٤	١٧,٧	٦,٩	٢٧,٣	٥١,٩
١٩٨٥	١٥٧,٦	٥٢,١	٥٤,٦	٢٦٤,٣
٢٠٠٩	٦٨٧,٠	١٠٨,٦	٤,٣	٧٩٩,٩

المصدر: «التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي،» (البنك المركزي التونسي، تونس).

٥ ـ تنفيل أسعار الفائدة على القروض المُوجهة للسكن

لشد أزر مختلف الفئات الاجتماعية في اقتناء أو تشييد المساكن جنحت الدولة التونسية بداية من أواسط السبعينيات إلى إحداث بنك مختص بقروض السكن وإلى تنفيل سعر الفائدة على القروض الموجهة للسكن. من ذلك أن سعر الفائدة على قروض السكن الموجهة للمدخرين في «بنك الإسكان» استقر طيلة الفترة المتراوحة بين آذار/ مارس ١٩٧٦ وآذار/ مارس ١٩٨٦ في مستوى متواضع نسبيًا لا يفوق ٤,٥ في المئة سنويًا. وكذلك كان الحال بالنسبة إلى أسعار الفائدة على قروض السكن الموجهة إلى المشتركين في صناديق الضمان الاجتماعي حيث تراوحت هذه الأسعار خلال نفس الفترة بين ٣ في المئة و٦ في المئة.

الجدول رقم (٥ ـ ٦)

تطور أسعار الفائدة على القروض المُوجهة للسكن (بالنسبة المئوية)

	القروض الموجهة للمدخرين في «بنك الإسكان»	القروض الموجهة للمشتركين في «صناديق الضمان الاجتماعي»
آذار/ مارس ١٩٧٦	٤,٥	من ٣ إلى ٦,٠
آذار/ مارس ١٩٨٦	٦,٧٥	٨,٢٥
آذار/ مارس ٢٠٠٩	٥,٧٥	٦,٧٥

المصدر: «الإحصائيات المالية،» (البنك المركزي التونسي، تونس).

وبالتوازي ساعدت الدولة مختلف الأسر في بناء المساكن عن طريق دعم الأراضي ومواد البناء، إذ استقرت أسعار هذه الأراضي والمواد طيلة

سنوات عديدة في مستويات متواضعة للغاية. وعمومًا ساهمت سياسة الدولة في ميدان السكن خلال هذه العشرية بصورة جلية في تمتين الطبقة الوسطى.

ثانيًا: من أواسط الثمانينيات إلى اليوم: فترة تآكل الطبقة الوسطى

بدايةً من أواسط الثمانينيات انغمست البلاد التونسية كأغلب بلدان العالم في ما يسمى «برنامج الإصلاح الهيكلي» الداعي إلى الانفتاح المطلق على الخارج، من ناحية، وتخلي الدولة عن دورها التعديلي، من ناحية أخرى. وقد أدت هذه الإستراتيجية الجديدة من جملة ما أدت إليه تآكل الطبقة الوسطى. وما زاد الطين بلّةً في هذه الظاهرة هو بروز نواة اجتماعية جديدة تشابه المافيا حيث إنها تستحوذ على جزء هام من ثروات البلاد باستعمال العنف بمختلف أوجهه.

١ ـ هشهشة التشغيل

منذ أواسط التسعينيات أدخلت الدولة تغيراتٍ جذرية على «مجلة الشغل» بغاية إضفاء شرعية على الأنماط الهشة من التشغيل كالعمل «بعقد محدود المدة» أو «العمل بالمناولة». وقد بررت الدولة هذه الأنماط البائسة من التشغيل بمقتضيات المنافسة، خصوصًا وأن اقتصاد البلاد أصبح أكثر فأكثر انفتاحًا على الخارج.

وبالرغم من افتقادنا معطياتٍ دقيقة وشافية حول أشكال التشغيل فإن بعض المؤشرات المبعثرة تؤكد تفشي أنماط التشغيل الهشة بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، إذ تفيد بعض المسوح التي تقوم بها دوريًا «الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل» أن أنماط التشغيل الهشة (العمل بعقد محدود المدة، العمل بالمناولة، المتربص، المتدرب، . . .) أصبح في بعض النشاطات الاقتصادية كالخياطة والسياحة يمثل أكثر من نصف الشغالين. ومن ناحية أخرى تفيد منظمة أصحاب العمل التونسية أي «الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة» أن عدد المشتغلين بالمناولة لا يقل حاليًا عن ٢٣٠٠٠، وهو رقم مهم مقارنةً بمجمل الأُجَراء الذي يقارب ٢٤٥٠٠٠.

وعمومًا أصبح عدد غفير من الأُجَراء لا يخضع لنواميس التفاوض

الجماعي بين الأطراف الاجتماعية (العمال والأعراف والدولة) في نطاق «الاتفاقيات القطاعية المشتركة» أو «قوانين الوظيفة والمؤسسات العمومية» وإنما لنواميس التفاوض الفردي بين العامل وأصحاب العمل. وفي أغلب الأحيان لا يحصل العمال الخاضعون لهذا النمط من التفاوض إلا على أجور ضعيفة وتغطية اجتماعية ضئيلة بل معدومة.

٢ ـ تباطؤ تحيين الأجور

في بداية التسعينيات جنحت الأطراف الاجتماعية في تونس إلى إدخال تغيير جذري على طريقة التفاوض حول الأجور، إذ استبدل التفاوض السنوي اللاحق بتفاوض ثلاثي سابق. ذلك أنه خلال العشرية المتراوحة بين أواسط السبعينيات وأواسط الثمانينيات كانت المفاوضات الاجتماعية حول الأجور تجرى سنويًا باعتماد مؤشرين اقتصاديين اثنين: نسق ارتفاع الأسعار الاستهلاكية، من ناحية، ونسق نمو الإنتاج الداخلي الخام، من ناحية أخرى. ولكن من بداية التسعينيات أصبحت المفاوضات حول الأجور تُجرى مسبقًا للثلاث سنوات المقبلة من دون اعتبار أي مؤشر اقتصادي موضوعي.

الجدول رقم (٥ ـ ٧)

نسق نمو الأجر الحقيقي في قطاع «الخياطة» خلال الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠

(أجر العمال الخالصين بالساعة رتبة ٩)

الصنف	معدل نسق النمو السنوي (في المئة)
I	٠,٢
II	٠,٢
III	٠,٤
VI	٠,٣
V	٠,٣
IV	٠,٢

المصدر: «الاتفاقية المشتركة للخياطة،» (الرائد الرسمي التونسي، تونس).

وقد أدى هذا النمط من التفاوض إلى شبه جمود للقدرة الشرائية العمالية، خصوصًا خلال دورتي التفاوض الأخيرتين ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٨،

ذلك أن نسق نمو الأجر الحقيقي للعمال تراوح ظاهريًا بين ٠,٢ في المئة و٠,٤ في المئة سنويًا. وفي واقع الأمر فإن هذه الأرقام لا تعبر تعبيرًا صادقًا عن تطور مستوى عيش العمال لكونها لا تأخذ بعين الاعتبار الخلل الذي ما زال يشكو منه مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي أو الضغط الجبائي أو شبه الجبائي المتصاعد.

٣ ـ اشتداد ضغط الجباية وشبه الجباية على الدخل

منذ ١٩٩٠، سنة دخول **مجلة الأداءات الجديدة على الدخل** حيز التطبيق، ما انفك ضغط الجباية على الدخل يتصاعد. وقد مسّت هذه الظاهرة بالخصوص الفئة الاجتماعية الوحيدة الخاضعة للخصم المباشر للأداء من طرف المُشغل أي الأجراء.

ويعود هذا التصاعد في ضغط الجباية المُسلط على الأجراء بالأساس إلى عدم تحيين شبكة الأداء على الدخل منذ ١٩٩٠، علمًا وأن نسب الأداء على الدخل ليست قارة وإنما هي تصاعدية، أي أنها تتزايد من ١٥ في المئة على الدخل السنوي المتراوح بين ٢٠٠٠ و٥٠٠٠ دينارٍ إلى ٣٥ في المئة على الدخل السنوي الذي يفوق ٥٠٠٠٠ دينارًا. أما الدخل الذي لا يفوق ١٥٠٠ دينارٍ سنويًا فإنه معفى من الأداء. وبسبب التحيين المسترسل للأجور العينية فإن ضغط الجباية على الأجراء ما انفك يشتد، ناهيك بأن معدل نسبة الأداء المخصومة من الأجور قفزت مما يقارب ٦ في المئة في أوائل التسعينيات إلى ١٨ في المئة حاليًا، أي أن هذه النسبة تضاعفت ٣ مرات خلال العقدين الماضيين. وقد أرهق هذا التصاعد في الضغط الجبائي بالخصوص الشرائح الوسطى والعليا من الأجراء. أما أصحاب المهن الحرة فإنهم غالبًا ما بقوا في منأى من اشتداد الضغط الجبائي لكونهم يدفعون أداءهم بالتصريح حسب مقادير جزافية. وكذلك الحال بالنسبة إلى أصحاب المؤسسات الذين غالبًا ما يتمتعون بإعفاءات جبائية أو غالبًا ما يصرّحون بدخل دون الدخل الحقيقي بكثير.

أما الضغط شبه الجبائي أي الاشتراكات لمصلحة الضمان الاجتماعي فإنه لم يتغير طيلة الفترة المتراوحة بين أواسط السبعينيات وأواسط الثمانينيات. غير أنه بداية من أواخر الثمانينيات تدرّج هذا الضغط نحو التصاعد بصورة تكاد تكون مسترسلة. من ذلك مثلًا أن نسب المشاركة في

«الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» المحمولة على كاهل الأجراء قفزت من ٦,٧٥ في المئة سنة ١٩٨٨ إلى ٩,١٨ في المئة سنة ٢٠٠٩. وقد نتج هذا التصاعد في الضغط شبه الجبائي عن تضخم الاشتراكات بعنوان «التأمينات الاجتماعية» و«الجرايات» وعن إحداث اشتراكات إضافية بعنوان «حوادث الشغل والأمراض المهنية» و«الإحاطة الاجتماعية بالعمال».

ويُرتقب في السنين المقبلة أن يتسارع اشتداد الضغط شبه الجبائي على مجمل الشرائح الوسطى بسبب العجز الفادح التي أصبحت تشكو منه أغلب أنظمة الضمان الاجتماعي، وهو عجز نتج بالأساس عن هشهشة التشغيل، من ناحية، وسوء التصرف في هذه الأنظمة، من ناحية أخرى.

الجدول رقم (٥ ـ ٨)

تطور نسب المشاركة في «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» المحمولة على كاهل الأجراء (بالنسبة المئوية)

	المنافع العائلية	التأمينات الاجتماعية	الجرايات	حوادث الشغل والأمراض المهنية	الإحاطة الاجتماعية بالعمال	المجموع
١٩٧٤	٣,١٢٥٠	١,٥٦٢٥	١,٥٦٢٥	-	-	٦,٢٥٠٠
١٩٨٨	٢,٣٧٥٠	١,٥٦٢٥	٢,٣١٢٥	-	-	٦,٢٥٠٠
١٩٩٥	١,٦٢٥٠	١,٥٦٢٥	٣,٣١٢٥	٠,٢٥٠٠	-	٦,٧٥٠٠
٢٠٠٩	٠,٨٨٨٩	٣,١٦٦١	٤,٧٣٦١	٠,٢٧٧٨	٠,١١١١	٩,١٨٠٠

المصدر: «الحوليات الإحصائية،» (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تونس).

٤ ـ تدرّج جلّ الفلاحين نحو الإفقار

كما ذكرنا أعلاه اعتمد «برنامج الإصلاح الهيكلي» الذي أرسي بداية من أواسط الثمانينيات خطابًا يدعو إلى تخلي الدولة عن دورها التعديلي. غير أن تنفيذ هذا البرنامج من طرف الدولة التونسية في الميدان الفلاحي لم يكن متناسقًا بالمرة، إذ جنحت هذه الدولة إلى التحرير الكامل لأسعار مجمل مستلزمات الإنتاج الفلاحي (بذور، أسمدة، مياه ري، أعلاف المواشي، . . .)

بينما سعت في نفس الوقت إلى تجميد أسعار أهم المنتجات الفلاحية لفترات طويلة. وقد أدت هذه السياسة إلى إفقار فادح لعدد غفير من المزارعين وبالتالي إلى تآكل الطبقة الوسطى في الريف.

وعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار القمح الصلب خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٩ بنسق سنوي يعادل ٤,٧ في المئة، غير أن مستلزمات إنتاج هذه المادة تدرجت خلال نفس الفترة نحو الارتفاع بنسق أسرع بكثير كأسعار الأسمدة الفسفاطية (١٠,٠ في المئة) والأسمدة الأزوطية (٧,٩ في المئة) وخدمات الحصاد (٦,٣ في المئة) والبذور الممتازة (٥,٦ في المئة) وخدمات الحرث (٤,٣ في المئة). وكذلك كان الحال بالنسبة إلى أغلب الخضروات كالطماطم التي ارتفع سعر إنتاجها خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٩ بـ ١,٨ في المئة سنويًا بينما ارتفعت أسعار مستلزمات إنتاجها بنسق سريع للغاية كأسعار مياه الري (١١,٣ في المئة) والمشاتل (٩,٤ في المئة) والأسمدة الأزوطية (٧,٩ في المئة).

الجدول رقم (٥ ـ ٩)
تطور أسعار بعض مستلزمات الإنتاج الفلاحي وأسعار بعض المنتجات الفلاحية خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٩

مستلزمات الإنتاج الفلاحي	نسبة النمو (في المئة)
مياه الري	١١,٣
الأسمدة الفسفاطية	١٠,٠
مشاتل الطماطم	٩,٤
مشاتل البطاطا	٩,٠
الأسمدة الأزوطية	٧,٩
حاصدة الحبوب	٦,٣
بذور القمح الصلب الممتازة	٥,٦
بذور الشعير الممتازة	٤,٧
جزار الحرث	٤,٣

يتبـع

تابــع

المنتجات الفلاحية	
القمح الصلب	٤,٧
الفلفل	٤,٦
البطاطا	٤,١
الشعير	٣,٥
الطماطم	١,٨

المصدر: «الحوليات الإحصائية الفلاحية،» (وزارة الفلاحة، تونس).

٥ ـ انكسار التعليم كسلم رقي اجتماعي

منذ أوائل الاستقلال وإلى أواسط التسعينيات اتسمت المنظومة التربوية التونسية بنزعة انتقائية حادة. ويبرز ذلك من خلال ضعف نتائج الارتقاء من فصل إلى آخر أو من مرحلة تعليمية إلى أخرى. كما تبرز هذه النزعة الانتقائية من خلال المستوى العلمي المتميز لخريجي مختلف مراحل المنظومة التربوية.

غير أنه بداية من أواسط السبعينيات أصبحت المنظومة التربوية عرضة لخلل فادح من حيث التأطير، إذ أصبحت هذه المنظومة تُطعم بمدرسين يفتقدون إلى المعايير الدنيا من حيث الكفاءة العلمية والبداغوجية. من ذلك مثلًا أن مدرسي الابتدائي أصبحوا ينتدبون لا من خريجي مدارس الترشيح وإنما من الفاشلين في التعليم العالي. أما المدرسون الجدد في التعليم الثانوي فقد تدرج مستواهم نحو التراجع، ليس من الناحية العلمية فقط ولكن أيضًا وبالخصوص، من الناحية البداغوجية. وقد أثر هذا التردي الشنيع في مستوى التأطير تأثيرًا سلبيًا للغاية على نتائج المنظومة التربوية. من ذلك مثلًا أنه من أواسط الثمانينيات إلى أواخر التسعينيات استقرت نسبة النجاح في البكالوريا في مستويات متدنية تقارب الثلث.

وفي هذا المناخ لم تسْعَ الدولة إلى تطوير التأطير وإنما جنحت إلى تسيُّب فاحش ليس من حيث الانتقال من فصل إلى آخر وإنما أيضًا من حيث الانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى. ذلك أنه بإيعاز من البنك الدولي وقع تخلٍ شبه كلي عن آليات التقييم كامتحان الانتقال من الابتدائي إلى الثانوي

(السيزيام) أو امتحان الانتقال من الأساسي إلى الثانوي (النافيام). أما امتحان الانتقال من الثانوي إلى العالي، أي امتحان البكالوريا، فقد وقع تشويهه باحتساب معدل السنة السابعة في معدل النجاح في هذا الامتحان، من ناحية، وفي الإكثار من حالات الإسعاف، من ناحية أخرى. أما في التعليم العالي فقد تضخمت بشكل مذهل فروض الامتحانات بغاية إغراق أعداد المواد الأساسية للاختصاص في أعداد مواد ثانوية هامشية.

وقد أفضى هذا التسيُّب الرهيب في التقييم إلى تكدس التلاميذ بأعداد مذهلة في مختلف مراحل المنظومة التربوية، خصوصًا في الثانوي والعالي. من ذلك أن نسبة النجاح في البكالوريا قفزت مما يقارب الثلث في التسعينيات إلى ما يفوق النصف خلال العشرية الماضية. وفي بعض السنوات بلغت هذه النسبة الثلثين كسنة ٢٠٠٣ (٦٦ في المئة). وتبعًا لذلك تدرّج عدد الناجحين في البكالوريا، أي عدد الطلبة الجدد في التعليم العالي، بين التسعينيات والعشرية الماضية نحو التضاعف مرتين ونصفًا، إذ قفز هذا العدد من ٢٨٠٠٠ إلى ٧٠٠٠٠ كمعدل سنوي.

الجدول رقم (٥ ـ ١٠)
تطور نسب النجاح في البكالوريا

	متقدمون	ناجحون	نسبة النجاح (في المئة)		متقدمون	ناجحون	نسبة النجاح (في المئة)
١٩٨٨	٧٦٧ ٣٧	٤١٦ ١١	٣٠,٢	١٩٩٩	٧٥٣ ١٠٤	٧١٨ ٥٢	٥٠,٣
١٩٨٩	٤٧٦ ٤٧	٤١٦ ١٧	٣٦,٧	٢٠٠٠	٢٥٦ ١٠٤	٥٧٠ ٥٤	٥٢,٣
١٩٩٠	٧٠٨ ٣٥	٤٨٣ ١٣	٣٧,٨	٢٠٠١	١١٨ ١١١	٢١٧ ٥٣	٤٧,٩
١٩٩١	١٣٥ ٦٣	٨٢٢ ١٧	٢٨,٢	٢٠٠٢	١١٠ ١١٣	٣١٩ ٧٢	٦٣,٩
١٩٩٢	١٦٣ ٦٧	٩٩٣ ٢٢	٣٤,٢	٢٠٠٣	١٢٥ ١٠٦	٢٣٤ ٧٠	٦٦,٢
١٩٩٣	٤٤٨ ٧١	٢٥٤ ٢٢	٣١,١	٢٠٠٤	٢٥٥ ١١٣	٩٦٧ ٦٨	٦٠,٩
١٩٩٤	٢٢١ ٧٨	٤٢٨ ٢٣	٣٠,٠	٢٠٠٥	٢١٤ ١٢٥	٨٦٠ ٧٣	٥٩,٠
١٩٩٥	٤٦١ ٨١	٠١٩ ٢٦	٣١,٩	٢٠٠٦	١٨٣ ١٣٣	٦٩٠ ٧٣	٥٥,٣
١٩٩٦	٣٠٧ ٨٧	١٩٠ ٢٧	٣١,١	٢٠٠٧	٢٤٥ ١٣٨	٢٤٤ ٧٥	٥٤,٤
١٩٩٧	٦٩٠ ٩٨	٧٨٩ ٣٥	٣٦,٣	٢٠٠٨	٧٩٢ ١٥٠	٩١٧ ٩٠	٦٠,٣
١٩٩٨	٩٦٩ ١٠٠	٢٨٠ ٣٩	٣٨,٩	٢٠٠٩	٩٢٨ ١٣٤	٨٦٧ ٧٤	٥٥,٥

المصدر: «الحوليات الإحصائية للبلاد التونسية».

وتدريجيًا أصبحت إفرازات التعليم العالي غير متلائمة بالمرة مع حاجيات سوق الشغل لا من حيث الكم وإنما أيضًا وبالخصوص من حيث النوع. ذلك أن حجم خريجي التعليم العالي تدرج نحو تضخم مذهل فاق ٨٠٠٠٠ في حزيران/ يونيو ٢٠١٠، في حين تراجعت حاجيات سوق الشغل من حاملي الشهادات العليا ليس بسبب تقلص انتدابات القطاع العام (الوظيفة العمومية + المؤسسات العمومية) وإنما أيضًا بسبب التشتت المتزايد للنسيج الاقتصادي الخاص. وقد نتج عن التضخم السريع في أعداد الطلبة تردّي التأطير وظروف العمل في التعليم العالي مما انجر عنه انهيار في مستوى حاملي الشهادات العليا، وهو انهيار ترجع جذوره في واقع الأمر إلى الخلل الدفين الذي أصاب منذ زمان مرحلتي الابتدائي والثانوي. وبالتوازي وتحت ضغط حجم الطلبة انزلقت الدولة في سياسة توجيه حسب الاختصاصات خاطئة تأخذ بعين الاعتبار طموحات وقدرات الطالب وحاجيات سوق الشغل وعدد الأماكن في مختلف المؤسسات الجامعية.

الجدول رقم (٥ ــ ١١)
تطور حجم البطالة بين صفوف خريجي التعليم العالي

	حجم البطالة (بالآلاف)	نسبة البطالة (في المئة)
١٩٨٤	١,٦	
١٩٨٩	٤,٨	
١٩٩٤	٦,٣	٣,٨ في المئة
١٩٩٩	٢١,١	٨,٧ في المئة
٢٠٠٥	٦٢,٣	١٤,٠ في المئة
٢٠١٠	١٥٧,٣	٢٢,٩ في المئة

المصدر: «المسوح والتعدادات حول السكان والتشغيل،» (المعهد الوطني للإحصاء، تونس).

وسرعان ما انجرّ عن هذه السياسة التربوية العقيمة، المتسمة بالعشوائية والتسيّب، تضخم ملحوظ في عدد البطالين بين صفوف خريجي التعليم العالي، ذلك أنه حسب المصادر الإحصائية الرسمية بلغ حجم هذا الصنف من البطالين ما يفوق ١٥٧٠٠٠ سنة ٢٠١٠ بينما كان هذا الحجم لا يكاد يذكر في أواسط الثمانينيات (١٦٠٠). وبذلك انكسر تدريجيًا التعليم كسلّم أساسي للرقي الاجتماعي. ويُخشى في السنين المُقبلة أن تزداد هذه الظاهرة حدّة بسبب عدة

عوامل منها بالخصوص بلوغ المدرسين في التعليم الثانوي حالة الإشباع. علمًا أن عدد المدرسين في التعليم الثانوي تدرّج خلال السنوات الأربع الماضية نحو الاستقرار في حدود ٧١٠٠٠، ويعني ذلك أن الانتدابات في هذه المرحلة التعليمية بلغت حدّها إذ أصبحت ضئيلة بل شبه معدومة.

الجدول رقم (٥ ـ ١٢)
تطور بعض مؤشرات التعليم الثانوي العمومي(*)

	العدد				العدد الإضافي		
	عدد التلاميذ	عدد الفصول	عدد المدرسين		عدد التلاميذ	عدد الفصول	عدد المدرسين
٢٠٠٥	١٠٨٤٨٧٨	٣٣٨١١	٥٩١٣٢	٢٠٠٥			
٢٠٠٦	١٠٧٥٥١٧	٣٤٦١٢	٦٢٥٢٨	٢٠٠٦	-٩٣٦١	+٨٠١	+٣٣٩٦
٢٠٠٧	١٠٨٨٨١٦	٣٥٧٠٤	٦٨١٤٧	٢٠٠٧	+١٣٢٩٩	+١٠٩٢	+٥٦١٩
٢٠٠٨	١٠٦٩٥٨٥	٣٦٤٥٨	٧١٣٨٦	٢٠٠٨	-١٩٢٣١	+٧٥٤	+٣٢٣٩
٢٠٠٩	١٠٠٦١٤٣	٢٤٥ ٣٦	٧١٨٨٠	٢٠٠٩	-٦٣٤٤٢	-٢١٣	+٤٩٤
٢٠١٠	٧٠٨ ٩٦٧	١٠٩ ٣٦	١٩٤ ٧٢	٢٠١٠	-٤٣٥ ٣٨	-١٣٦	+٣١٤

المصدر: «الحوليات الإحصائية للبلاد التونسية».

ملاحظة: حاليًا، المرحلة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي.

الجدول رقم (٥ ـ ١٣)
تطور البطالة بين صفوف حاملي الشهادات العليا بحسب نوع الشهادة

	العدد (بالآلاف)		النسبة (بالمئة)	
	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
شهادة تقني سام أو ما يعادلها	١٧,٩	٥٧,٩	٣٢,١	٤١,٦
الإجازة في الإنسانيات	١٠,٤	٢١,١	١٨,٦	١٥,٢
الإجازة في الحقوق والاقتصاد والتصرف	١٤,٧	٢٢,٩	٢٦,٣	١٦,٥
الإجازة في العلوم الصحيحة (رياضيات، فيزياء، كيمياء، ...)	٨,٥	٢٧,٢	١٥,٢	١٩,٦
شهادة تعليم عالٍ أخرى (طبيب، صيدلي، مهندس، ...)	٤,٣	٩,٩	٧,٨	٧,١
المجموع	٥٥,٨	١٣٩,٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: «المسح الوطني حول السكان والتشغيل،» (المعهد الوطني للإحصاء، تونس).

ثالثًا: التماسك الظاهري للطبقة الوسطى

خلال العقدين الماضيين بدت الطبقة الوسطى بالبلاد التونسية وكأنها ما زالت متماسكة وذلك على الرغم من تآكلها في العمق. وتعود هذه المفارقة إلى عدة عوامل أثرت في الظاهر إيجابيًا على مستوى عيش الشرائح الوسطى نذكر منها بالخصوص التداين المتصاعد للأسر، وتعدد موارد الدخل وتحويلات المهاجرين المقيمين خارج البلاد.

١ ـ التداين المتصاعد للأسر

وفق دراسة مهمة قام بها الباحث نضال بن الشيخ، تدرّج تداين الأسر التونسية خلال العقدين الماضيين نحو التصاعد بشكل مذهل، ذلك أنه في سنة ٢٠٠٣ بلغ حجم الدين الجاري للأسر ما يقارب ٥,١ مليار دينارٍ وهو ما يمثل ٤٣,١ في المئة من حجم أجورهم، علمًا أنه في سنة ١٩٩٧ لم يكن حجم الدين الجاري للأسر يفوق ٢,٢ مليار دينار أي ٢٨,٩ في المئة من مجمل أجورهم. وللحصول على هذه القروض تلجأ الأسر إلى عدة مصادر منها بالخصوص البنوك وصناديق الضمان الاجتماعي والتجار. وقد وظفت الأسر هذه القروض بالأساس للسكن (ما يقارب الثلثين) وبدرجة أقل لحاجيات استهلاكية مختلفة (الثلث الباقي).

الجدول رقم (٥ ـ ١٤)

تطور تداين الأسر التونسية

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الحجم الجاري لقروض السكن (بملايين الدنانير)	١٣٥١	١٥٧٦	١٨١٨	٢٠٧٨	٢٣٧٣	٢٨٥٠	٣٣٠٣
الحجم الجاري للقروض الاستهلاكية المختلفة(بملايين الدنانير)	٨٩٤	١١٢٧	١٣٥٩	١٦٠٤	١٨٥٣	٢٠٧١	٢٠٣٠
مجمل حجم القروض الاستهلاكية (بملايين الدنانير)	٢٢٤٥	٢٧٠٣	٣١٧٨	٣٦٨٣	٤٢٢٦	٤٩٢١	٥١٣٣
نسبة تداين الأسر (في المئة)	٢٨,٩	٣٢,٩	٣٥,٥	٣٨,٠	٤٠,٣	٤٣,٩	٤٣,١

المصدر: نضال بن الشيخ: «تداين الأسر بتونس: الحجم والتطور،» (الاقتصادي المغاربي، تونس ٢٠٠٥).

وعمومًا ساعدت القروض الأسر على الحفاظ على قدرتها الاستهلاكية، وهو ما يوحي ظاهريًا بأن الطبقة الوسطى بقيت متماسكة.

٢ ـ تعدد مصادر دخل الأسر

تحت ضغط الحاجيات جنحت أعداد غفيرة من الأسر إلى تعاطي نشاطات اقتصادية إضافية قصد مواجهة تردي دخلهم الأصلي. وعلى سبيل المثال سخّرت كثير من الأسر جناحًا من مساكنها للكراء، كما باشر كثير من أرباب الأسر ساعات عمل إضافية في مهن تقارب مهنهم الأصلية، وتُعتبر دروس التدارك في مختلف المراحل التعليمية ساعات العمل الإضافية الأكثر تداولًا. وعمومًا أصبحت الأسر الوسطى يقتات بعضها من بعض، وهذا ما أضفى على هذه الفئة الاجتماعية نوعًا من التماسك المصطنع.

٣ ـ تصاعد تحويلات المهاجرين

منذ أواسط الثمانينيات ما انفكّت تحويلات المهاجرين القاطنين في الخارج تتزايد بنسق محسوس، من ذلك أن معدل حجم هذه التحويلات لكلّ ساكن قفزت من ٣٥ دينارًا سنة ١٩٨٤ إلى ٢٥٥ دينارًا سنة ٢٠٠٩، أي أنها تضاعفت بما يفوق سبع مرات خلال ربع القرن الماضي.

الجدول رقم (٥ ـ ١٥)

تطور تحويلات المهاجرين بالخارج

	حجم التحويلات (بملايين الدنانير)	حجم التحويلات لكل ساكن (بالدينار للفرد)	وزن التحويلات في استهلاك (في المئة)
١٩٨٤	٢٤٥,٩	٣٥,٣	٧,٥
١٩٩٤	٦٩٥,٧	٧٩,٢	٨,٢
٢٠٠٤	١ ٧٨٢,٧	١٧٩,٩	٩,٩
٢٠٠٩	٢ ٦٥٢,٦	٢٥٤,٦	؟

المصادر: «المدفوعات الخارجية،» (البنك المركزي التونسي، تونس)؛ «التعدادات العامة للسكان والسكن،» (المعهد الوطني للإحصاء، تونس)، و«المسوح حول إنفاق الأسر،» (المعهد الوطني للإحصاء، تونس).

وقد نتج هذا التحسن المرموق في تحويلات المهاجرين عن طفرة الهجرة التي شهدتها البلاد خلال العقدين الماضيين وعن تدني قيمة الدينار بالنسبة للأورو (Euro). وقد حدّت هذه الظاهرة بقدر كبير من تدهور الطاقة الشرائية لعدد غفير من الأسر الوسطى، ناهيك بأن هذه التحولات أصبحت تمثل جزءًا معتبرًا من نفقات الأسر يقارب ١٠ في المئة.

رابعًا: آفاق المستقبل

في حالة استمرار تآكل طبقتها الوسطى يمكن للبلاد التونسية أن تشهد في السنين المقبلة هزات اجتماعية عنيفة أخرى. ولتفادي هذا المسار يجب إرساء «ميثاق اجتماعي» بين مكوّنات المجتمع المدني الأربعة أي الدولة والنقابات العمالية ونقابات أرباب العمل والمنظمات المدنية. ويمكن لهذا الميثاق أن يشمل أربعة أبواب أساسية وهي التشغيل والأجور والجباية والضمان الاجتماعي.

١ ـ التشغيل

في هذا الباب يمكن تحديد أنماط التشغيل الممنوعة كالعمل بالمناولة، وذلك بغاية التصدي لظاهرةٍ هي من أهم الظواهر التي أدت إلى تآكل الطبقة الوسطى.

٢ ـ الأجور

يمكن في هذا الباب تحديد آليات تحيين أجور أكثر موضوعية وذلك بالرجوع إلى مؤشرات اقتصادية علمية كمؤشر الأسعار الاستهلاكية أو مؤشر الإنتاجية. وتهدف هذه الآليات إلى المحافظة على القدرة الشرائية للأجراء وإلى تحسين هذه القدرة في حالة تسجيل ربحٍ في الإنتاجية.

٣ ـ الجباية

يُرمى من وراء هذا الباب إلى الحدّ من حيْف الاقتطاع الجبائي الذي مازال سائدًا في البلاد التونسية، وذلك بتقليص وزن الجباية غير المباشرة

لمصلحة الجباية المباشرة، وتقليص وزن الجباية المباشرة المحمولة على كاهل الأجراء لمصلحة الجباية المباشرة المحمولة على كاهل غير الأجراء.

٤ ـ الضمان الاجتماعي

يمكن في هذا الباب تحديد آليات الضمان الاجتماعي من حيث الموارد والنفقات، وذلك بغاية إرساء منظومة أكثر عدلًا ونجاعة.

خلاصة

في بداية سنة ٢٠١١ انفجرت في البلاد التونسية انتفاضة شعبية نتيجة تفاعل بين الفئات المهمشة والفئات الوسطى. وقد كان لهذه الأخيرة دور فعّال في هذه الانتفاضة خصوصًا في الساعات الحاسمة. ومن أسباب انحياز الطبقة الوسطى للثائرين تآكلها المتصاعد خلال العقدين الماضيين. ولاجتناب انتفاضات شعبية أخرى في السنين المقبلة وجب إرساء ميثاق اجتماعي يحمي الطبقة الوسطى من الاندثار.

المراجع

«الاتفاقية المشتركة للخياطة.» (الرائد الرسمي التونسي، تونس).

«الإحصائيات المالية.» (البنك المركزي التونسي، تونس).

بن الشيخ، نضال: «تداين الأسر بتونس: الحجم والتطور.» (الاقتصادي المغاربي، تونس، ٢٠٠٥)

«التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي.» (البنك المركزي التونسي، تونس)

«الحوليات الإحصائية» (تونس ـ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).

«الحوليات الإحصائية الفلاحية.» (وزارة الفلاحة، تونس).

«الحوليات الإحصائية للبلاد التونسية.» (المعهد الوطني للإحصاء، تونس).

«المدفوعات الخارجية.» (البنك المركزي التونسي، تونس).

«المسح حول الأجور في الصناعة والتجارة والخدمات لسنة ١٩٨٤.» (وزارة الشؤون الاجتماعية، تونس، ١٩٨٤).

«المسح الوطني حول السكان والتشغيل.» (المعهد الوطني للإحصاء، تونس).

«التعدادات العامة للسكان والسكن.» (المعهد الوطني للاحصاء، تونس).

«المسوح حول إنفاق الأسر.» (المعهد الوطني للإحصاء، تونس).

«المسوح والتعدادات حول السكان والتشغيل.» (المعهد الوطني للإحصاء، تونس).

الفصل السادس

ثورة الكرامة والحرية:
قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية

مهدي مبروك

مقدمة

ستظل الثورات دائمًا محتفظة بقدر ما من الغموض خصوصًا إذا ما آثرنا عند مقاربتها حصر الأسباب الموضوعية التي تقف وراء اندلاعها. وللتغلّب على هذا العسر يعمد البعض ممن يتشبثون بـ «معرفة الأسباب» إلى استعراض الأسباب المباشرة ثم ينتقلون في بهلوانية غير مبررة ولا دقيقة إلى استعراض الأسباب غير المباشرة بشكل متعسف في غالب الأحيان. يجاور سؤال السببيّة هذا سؤالًا أكثر أصالة ولكنه في الوقت ذاته أكثر خيبة وإحباطًا كان قد طرحه المؤرخ الفرنسي الشهير أرنست لابروس[1] إثر الاحتفال بالمئوية الأولى للثورة الفرنسية وهو كيف تنشأ الثورات؟ ولقد انتهى هذا المؤرخ وهو الذي لم يشتغل طيلة حياته تقريبًا إلا على الثورة الفرنسية إلى نتائج محبطة لمعتنقي السببية حين يقدم عدة قراءات مختلفة لتلك الثورة بل ومتناقضة من دون أن يرجح إحداها تاركًا الباب على مصراعيه لريح الأسئلة والحيرة.

---

(١) Ernest Labrousse, «1848-1830-1789: Comment naissent les révolutions,» dans: *Actes du congrès historique du centenaire de la Révolution de 1848* (Paris: Presses universitaires de France, 1948), pp. 1-20.

لتجنب هذا المبحث السببي وغير المنهجي نقترح استبدال سؤال السببية بسؤال الكيفية حتى ينصب جهدنا على معرفة «منطق اشتغال الثورة» وهو سؤال لا ينفي الأسباب إنما يجعلها إحدى عناصر المناخ الملائم الذي اشتغلت فيه وعليه إرادات الفاعلين ومواردهم وكفاءاتهم إبان مختلف أطوار الثورة.

وقد تزداد المعضلة الابستيمولوجية حين ننتبه إلى أن الثورة مازالت في حراكها وأطوارها غير مستقرة وهي تشهد عنفوانًا وفوارًا. فبين الباحث والثورة مسافة زمنية قصيرة وارتباط عاطفي حالي قد يظللان الحقيقة.

كيف جرت الأمور في تونس وأدت في أقل من شهر إلى إنتاج ثورة لم يكن أحد قد تنبأ بها ولا خطط لها مسبقًا؟ وما هي جملة الموارد الرمزية والمادية التي ابتكرها الفاعلون في مجرى الأحداث في ظل مناخ ثوري تصاعد على عجل؟

أولًا: ذاكرة الاحتجاج الاجتماعي

تعمد بعض القراءات المتسرعة للثورة التونسية إلى حصر نظرها في الوقائع والأحداث التي جدّت بين منتصف كانون الأول/ ديسمبر وكانون الثاني/ يناير الفارطين أي على امتداد ذلك الشهر فحسب. وعلى هذا النحو تجتث الثورة من سياقاتها التاريخية والذكروية ويتم قطع الصلة بينها وبين جذورها التاريخية والنفسية.

كان في الإمكان أن تنضاف حالة إقدام الشاب البوعزيزي على الانتحار أمام مقرّ محافظة مدينة سيدي بوزيد إلى سابقيها من دون أن تحدث ما أحدثته لاحقًا لولا جملة من العوامل التي لم تكن وليدة إعداد أو تخطيط مسبقين. ففي الكثير من الأحيان يكون للارتجال والمغامرة والمجازفة دورٌ في تغيير مجرى الأحداث وتحويلها نوعيًا. ولذلك تتعثر السببية حيث تصر في تفسير كل الثورات على عقلانية الفاعلين وحساباتهم الدقيقة المسبقة كما أشرنا آنفًا. إنّ الاقتصار على أحداث الثورة وقطع صلتها بالماضي هو أحد الأخطاء العلمية كثيرة الانتشار.

عرف المجتمع التونسي في تاريخه الحديث ومع الدولة الوطنية بالذات جملة من الانتفاضات والاحتجاجات الاجتماعية والسياسية. وحتى لا نوغل في طيات الماضي على أهميته سنكتفي بذكر ما جد ابتداء من أواخر ثمانينيات القرن الفارط. فأحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ التي عرفت بأحداث الخميس الأسود التي واجهت فيها الحكومة بالسلاح الاحتجاجات النقابية آنذاك التي قادتها المنظمة النقابية العمالية الوحيدة، أي «الاتحاد العام التونسي للشغل» وأحداث الخبز سنة ١٩٨٤ واحتجاجات الحوض المنجمي ٢٠٠٨ وأحداث المنطقة الحدودية في بن قردان في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ وأخيرًا الاحتجاجات الاجتماعية المنطلقة من مدينة سيدي بوزيد والتي كما بينا سابقًا تحولت إلى ثورة أطاحت بأحد الأنظمة السياسية الأكثر بطشًا وقمعًا في الوطن العربي. يضاف إلى ذلك الاشتباكات السياسية الأمنية التي حصلت بين النظام السياسي البائد وبين حركة النهضة الإسلامية سنة ١٩٩١ والمواجهة المسلحة بين النظام من جهة ومجموعات تنسب إلى القاعدة من جهة أخرى والتي عرفت بأحداث مدينة سليمان وبقطع النظر عن السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بكل احتجاج من تلك الاحتجاجات وهامش العفوية الذي تحكم أحيانًا في توجهيها فإنها قد قرعت أجراسًا ولكن لا أحد تفطن إليها ومع ذلك فإنها آوت إلى اللاوعي الجماعي على أمل أن تغذي عند الحاجة فعل الأفراد والمجموعات إذا آثرت التحرك.

وما عدا تلك الأحداث المتباعدة فقد عرفت البلاد على الصعيد السياسي هدوءًا نسبيًا، فمع اندحار حركة النهضة إثر المواجهات الدموية بينها وبين نظام سياسي مازال لتوه قد استولى على مقاليد السلطة تمكن هذا الأخير من السيطرة على الفضاء العام[٢] واحتكاره بشكل عنيف. ولإحكام ذلك تم فيما بعد رهن جزء من المعارضة وابتزازه وتفتيت الجزء الآخر ومحاصرة من استعصى على ذلك. أما على المستوى الاجتماعي فلقد دخلت البلد في «سِلْمٍ اجتماعي» تبعًا لسياسة المفاوضات الاجتماعية المنعقدة بين

---

(٢) لمزيد من التدقيق، انظر: Jürgen Habermas, *l'Espace public* (Paris: Payot, 1986).

الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل، المنظمة النقابية العمالية الوحيدة المعترف بها وهي تدور في مجملها حول الزيادة في الأجور كل ثلاث سنوات.

لن تعكر صفوة هذا السلم سوى بعض الاحتجاجات الفردية والجماعية المحدودة بين الحين والآخر وكانت تتخذ شكل اعتصامات وإضرابات جوع حتى نعت البعض تونس بعاصمة إضرابات الجوع[٣] وكانت في جلها متعلقةً برفع مظالم سياسية واجتماعية كالحرمان من جواز السفر أو الطرد من الشغل لأسباب سياسية أو نقابية أو محاكمات غير عادلة. كانت تلك الأحداث عادة ما تنتهي من دون تحقيق أهدافها.

أما على الصعيد العام فإن الخارطة السياسية القانونية فقدت تمثيليتها للقوى السياسية والاجتماعية وأصبح النسيج الجمعوي مشوّها يستعمله النظام السياسي القائم آنذاك للابتزاز السياسي ومقايضة ولائهم بخدمات تقدم. وظلت شرائح واسعة وخصوصًا منها الشباب بمنأى عن أي تأطير إما خوفًا أو لامبالاة من تلك الأماكن القصيّة التي لم تطأها أقدام الساسة والنخب إلا قليلًا حتى نما احتجاج غير مرئي مظلل ومخاتل. فقد المجتمع السياسي الروابط مع المجتمع الاجتماعي[٤] وتفككت الهياكل السياسية والاجتماعية الوسطى التي تتولى التأطير والوساطة عند الأزمات خصوصًا وقد تم الإجهاز على الرابطة التونسية لحقوق الإنسان والاتحاد العام لطلبة تونس والنقابة الوطنية للصحافيين والجمعية التونسية للقضاة وغيرها. ولقد عانى النظام من

(٣) شهدت تونس موجة من إضرابات الجوع خاضها مساجين سياسيون ونشطاء المجتمع المدني والأحزاب ولعل أهمها إضراب الجوع الذي شُن بمناسبة القمة العالمية لمجتمع المعلومات سنة ٢٠٠٥ والذي كان مناسبة لتشكل تحالف ١٨ أكتوبر بين بعض الحركات السياسية المنتمية إلى اليسار والإسلاميين المحسوبين آنذاك على حركة النهضة والمستقلين الذين نذكر من بينهم: أحمد نجيب الشابي، لطفي حاجي، مختار الطريفي، عياشي الهمامي، محمد النوري...

(٤) لمزيد من التعمق في خصوصية التباس المجتمع المدني في الوطن العربي، انظر: عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

ذلك حينما عجز عن السيطرة على الاحتجاجات المتعاظمة وبحث عن وسيط فلم يجد[٥].

لقد شغلت السلطة فرق إطفاء ونجحت في تطويق بقع اللهيب كلما اشتعل حريق هنا وهناك ونزعت في كل مرة الفتيل. كانت فزاعة الإرهاب والخيانة من أنجع الموارد الموظفة في مواجهة ذلك، غير أن الموجة الأخيرة من الاحتجاجات المنطلقة منذ سنة ٢٠٠٨ أبانت محدودية كل تلك الآليات.

لقد اتخذت هذه الاحتجاجات أشكالًا وضعت المحتجين وجهًا لوجه مع أجهزة الأمن وتدحرجت عمومًا من التظاهر السلمي في البداية إلى الصدام ولكن تمكنت احتجاجات سيدي بوزيد مع تواتر الأيام أن تضم إليها شرائح اجتماعية موسعة حملت معها تجارب وانتظارات وتعبيرات مختلفة بل أحيانًا متناقضة وكان هذا الطور هو الأول من أطوار الثورة. لم تعد ملامح المحتجين في الأسبوع الاول من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ أي بعد مرور ما يقارب نصف شهر على انطلاق الاحتجاجات متجانسة فعندما سقط برصاص أجهزة الشرطة الأستاذ الجامعي حاتم بالطاهر يوم الأربعاء ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ في مدينة دوز في أقصى الجنوب الغربي للبلاد كانت في مدن أخرى جموع منفلتة تحرق البنايات الحكومية وخصوصًا مقرات الأمن وبعض الإدارات وتحولت بعض الأحياء إلى مناطق محررة غابت فيها الدولة وظل الرصاص الشاهد الوحيد على حضورها وبذلك دخلت الثورة التونسية في اعتقادنا طورها الثاني والحاسم الذي سينتهي بفرار الرئيس السابق يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.

إن ما شكل ربما فارقًا نوعيًا بين ما سبق من احتجاجات اجتماعية شهدتها البلاد التونسية وما حدث قي مدينة سيدي بوزيد في بداية الأمر،

---

(٥) نقلت الصحف التونسية مكالمة هاتفية بين الرئيس بن علي وعميد الهيئة الوطنية للمحامين طلب فيها هذا الأخير التدخل لتهدئة الأوضاع وبالرغم من قبول هذا الأخير المبدأ فإن عموم المحامين رفضوا ذلك ويجدر بالتذكير أن ذات الصحف كانت إلى وقت قريب تصفه بالمتطرف بالمعنى الديني للكلمة.

لا يعود في اعتقادنا إلى بلاغة الانتحار وجلله فلقد سبق أن شهدت بعض المدن التونسية أحداثًا مشابهة ولربما أقسى وأفظع وإنما في منطق الارتجال الخلاق الذي صارت عليه الأحداث في ما بعد والمناخ الثوري الذي نضج على عجل.

ثانيًا: الغابة التي أخفت الشجرة

منذ أواسط التسعينيات بدأت أزمة خريجي التعليم العالي تطرح نفسها بوصفها مشكلةً عويصةً على أصحاب القرار السياسي والهياكل المعنية بهندسة التعليم العالي عمومًا. انحصر الأمر في البداية في خريجي الاختصاصات الأدبية والإنسانية، ولكن بعد مضي ما يناهز العقد امتدت الأزمة لتضم خريجي الاختصاصات العلمية والتقنية وغدت فيما بعد معضلة لم تفلح جميع البرامج والآليات في تجاوزها لأسباب عدة وقد تزامن كل ذلك مع الأزمة المالية العالمية التي مازلت تلقي بظلالها على الاقتصاد الوطني حاليًا. وتقدّر المصادر الرسمية عدد هؤلاء بمئة وخمسين ألفًا.

لقد بدأت الدولة منذ سنة ١٩٩١ بسن حزمة من الحوافز لحضّ القطاع الخاص على استيعاب هؤلاء الخريجين ولكن يبدو أن ذلك لم يكن كافيًا، فبعد أكثر من عقدين ظلت نسب البطالة تراوح مكانها ولم تتزحزح إلا قليلًا أي في حدود ١٣،٨ بالمئة حسب الإحصائيات الرسمية المقدمة قبل الثورة ولكن يبدو حسب تصريحات وزراء الحكومة الانتقالية في نسختيها الأولى والثانية أن النسبة الحقيقية كانت في حدود ٢٥ في المئة. كان الفساد المالي والإداري الذي ينخر الاقتصاد والادارة عائقًا يحول دون نمو الاستثمار الداخلي والخارجي الذي بإمكانه أن يمتص تلك النسب.

يبدو أن الأسباب الكامنة وراء هذا الإخفاق معقدة فمنها ما يعود أصلًا إلى سياسات التعليم العالي التي اختارت تخفيف الانتقائية وتعميم التعليم العالي تحت مسميات متعددة وتزامن ذلك مع ذروة النمو الديموغرافي الذي عرفته شرائح الشباب والذي حسب التقديرات والإسقاطات الديموغرافية سيبدأ في التراجع مع سنة ٢٠١٢ ومنها أسباب اقتصادية ناجمة عن منوال

التنمية في امتصاص طلبات الشغل فسوق العمل الوطني كما أشرنا سابقًا لا يستوعب إلا خمس طالبي الشغل على المستوى العام وأقل من ذلك بكثير من خريجي الجامعة، أما السبب الثالث فيعود إلى هندسة التكوين التي كانت تحيل أكثر من ثلثي القادمين إلى التعليم العالي إلى شعب أدبية وإنسانية لكونهم لا يتمتعون بالإمكانات العلمية دون مراعاة مستقبل تشغيلهم في المستقبل كما أشرنا. تفاقمت المعضلة ولكن على خلاف ما هو منتظر واجه الشباب التونسي خلال العقدين الفارطين كل هذه السياسات باحتجاجات جماعية محتشمة انحصرت في تحركات احتضنتها في جل الأحيان المؤسسات الجامعية أو الفضاءات النقابية وقد قادتها بعض التنظيمات الصغرى غير المعترف بها، ومنها خصوصًا اتحاد أصحاب الشهائد المعطلين عن العمل والتي ابتكرت أحيانًا أشكالًا طريفة كالتمدد في الشوارع والتقيد بالسلاسل وإضرابات الجوع إلخ، غير أن ردة فعل السلطة الأمنية والاختلافات الفكرية والسياسية التي شقت ولا تزال هذه التنظيمات أدت إلى تلاشي هذه الاحتجاجات بسرعة.

بعيدًا عن تفاصيل الأحداث التي اندلعت في سيدي بوزيد وفي بقية المدن الأخرى، يبدو أنه أمام ضعف الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية القادرة على تأطير التحركات كما بيّنا ذلك سلفًا اتجهت هذه التحركات في السنتين الأخيرتين إلى تعبيرات احتجاجية انتحارية حيث يلقي الفرد الأعزل مانيفستو موته العاجز، وتلك هي بلاغة الانتحار حين يؤثم الشاهد نفسه ويدفعه إلى مغادرة مواقع السكينة والفرجة. هذه الحالة والأرضية الخصبة للهشاشة الاجتماعية عامة قد بدأتا تهيئان لتعبيرات أشدّ جرأة.

ثالثًا: مانيفستو الانتحار: المناخ الملائم

كانت حالة الانتحار التي أقدم عليها الشاب محمد البوعزيزي ذو الـ ٢٣ سنة ومستوى التعليم، أي البكالوريا، هي التي أشعلت حالة الاحتجاج ولكن ما كان ذلك ليحدث لولا:

- الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي تبرهن عليها المعطيات

الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية[٦]. كان ذلك يشكل عوامل خطر نبهت إليها عديد الدراسات الطبية حول الانتحار المنجزة في تونس في السنوات الأخيرة (Facteurs de risques). فمع تنامي مسار الانفتاح الاقتصادي العشوائي الذي صارت عليه البلاد واتساع دائرة المهمشين يقف المرء على ما يلي:

ـ سيادة ثقافة انتحارية نبهت اليها دراسة أنجزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) وهي ثقافة تبخس الحياة وتستسهل الموت. حالة الفراغ القيمي وافتقاد الناس وخصوصًا الشرائح الواسعة من الشباب العاطل والمهمش جعلت للموت جاذبية. ولعل ذلك ما يفسر «عدوى الانتحار» التي عمّت الاحتجاجات على مدى أسابيعها.

ـ حالة الصمم الذي أصاب أجهزة الدولة وخصوصًا مصالح الإدارة العمومية فجعلها إما عاجزة عن التقاط هذه الأصوات أو محرضة بلامبالاتها الممنهجة على هذا الفعل. كانت السلطة أحيانًا تتشفّى في المتوسلين إليها في ما يشبه الصادية.

واعتقد أن تكرر حالات الانتحار تحتاج إلى تحليل معمق ذلك أن عراء الفرد وترّهل النسيج الاجتماعي التقليدي كالتضامن العائلي والتضامن الجمعوي وتحول النسيج الجمعوي في مجمله إلى ذراع للدولة يوفر لها مخزونًا من الشرعية من خلال تعميق الزبونية السياسية[٧] والابتزاز والمساومة في ما يشبه مناولة سياسية تتولى موجبها هذه الجمعيات التي تدير المشاكل الاجتماعية مقابل التمويل إلى جانب منع المبادرات الخيرية خوفًا من احتمال توظيفاتها السياسية الممكنة. لقد تعرى الأفراد ونزع منهم الدثار القيمي الذي يسندهم أثناء المحن والأزمات. وفي هذه الحالة يجد الفرد نفسه في مواجهة دولاب الدولة المرعب عاريًا من أي غطاء بشري أو قيمي يسنده فيكون الانتحار أقرب الاحتمالات لديه. كانت

---

(٦) انظر في هذا الصدد: التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد: بين الواقع المكبل والإمكانات الواعدة (تونس: الاتحاد العام التونسي للشغل، ٢٠١٠).

(٧) انظر في هذا الشأن: Béatrice Hibou, *La Force de l'obéissance: Economie politique de la répression en Tunisie* (Paris: La Découverte, 2006).

مشاهد الانتحار التي غطتها المواقع الاجتماعية مانيفستو إدانة بليغة لبلد يأكل أبناءه.

لقد كانت التوجهات الانتحارية إحدى النتائج التي أدت إليها خطة تجفيف المنابع التي صاغها النظام ابان معركته مع حركة النهضة أثناء التسعينيات. مثلما كانت موارد نفسية تعطي القدرة على التصرف في الأزمات الحادة التي توقع في الناس محنًا عسيرة فيما هم فاقدون للموارد النفسية والثقافية للمواجهة والتحمل ومحرومون من أي شكل من أشكال المساندة والاحتضان الجمعوي أو المؤسساتي لهم.

رابعًا: التوقيت القاتل

كان توقيت اندلاع الاحتجاجات الاجتماعية حليفًا للجماهير المنتفضة لا أحد خطط له أو اختاره. باغتت الأحداث الكل. قد يكون السياق الظرفي لاعبًا أساسيًا في دفع الحركة الاحتجاجية وضخها بالمعاني الحية الماتحة من تفاصيل المشهد الاجتماعي والسياسي وقد استوى أو هكذا ظن البعض. وقد يكون الانتحار وهو الشكل الأقصى قد دفع المتعاطفين معه على أساس العصبة للدم أو الجهة أو القضية ـ قد دفع ـ تدريجيًا إلى التجذر.

لقد جرت الأحداث بُعيْدَ حملات تناشد رئيس البلاد حتى يترشح لولاية خامسة في مخالفة لمواد الدستور الحالي والذي سبق أن تم تحويره أكثر من مرة للسماح للرئيس الحالي بتكرار ولاياته. فبعد أقل من ثلاثة أشهر على انتخابات ٢٠٠٩ ومن دون أي مبرر ظاهري بكرت هيئات مهنية وجمعيات وشخصيات اعتبارية وصحف بإطلاق هذه الحملة بشكل استباقي ما زال يثير عدة أسئلة، وقد تكون صراعات الأجنحة فرضية تعيننا على فهم أفضل. إن التسويق الإعلامي للإجماع الشامل والالتفاف منقطع النظير حول النظام السياسي الحالي وخياراته لم يعد بالإمكان بعد أحداث سيدي بوزيد أن يتواصل كما لا يمكن لتلك الخيارات خصوصًا تلك المتعلقة بالتشغيل والتنمية والحوار مع الشباب والإعلام أن تتمادى من دون دفع تكلفة باهظة. وعلى

خلاف سرديات النظام السياسي ثبت بما لا يدعو إلى الشك أن تلك الخيارات كانت هي بالذات مجال الإخفاق الأكبر[٨]، فلقد اندلعت الأحداث بداية في سيدي بوزيد:

ـ في خاتمة السنة الدولية للشباب وهي «مبادرتنا» التي سوق لها النظام سياسيًا ولكن تحتفل سيدي بوزيد في جنائزية بهذه السنة فتختار ما بين الانتحار أو الموت رصاصًا. كانت الصورة التي تروجها وسائل الإعلام الرسمية حول الشباب مظللة تفيد ألوانها أنه شباب وديع طيّع سهل الانقياد لا يأبه بلقمة الخبز همّه الأكبر الولع بألوان الفرق الرياضية والدردشات العاطفية. أثبتت الأحداث أن ملامح الشباب التونسي وتقاسيمه هي غير تلك التي يروجها الإعلام الرسمي إنها بالأحرى ملتبسة ومربكة.

ـ بعيد تنصيب «برلمان الشباب» بأقل من شهر ولم تكن مقاييس تعيين الأعضاء فيه مراعية للحد الأدنى من التمثيلية للتنوع السياسي والاجتماعي الذي يميز هذه الشريحة.

ـ والاستشارة الوطنية للشباب[٩] توضب نتائجها المعروفة مسبقًا وهي نتائج تلفها شوائب ديونطولوجية عديدة تمس صدقها العلمي والأخلاقي. ولا اعتقد أن هذه الدراسة قد نقلت ولو بشكل ناعم وملطف هذه الشواغل التي عبر عنها شباب سيدي بوزيد وبقية المناطق المحتجة الأخرى.

ـ والتجربة الفتية لـ «الحوار مع أعضاء الحكومة» ماضية تبثها التلفزة الوطنية في هدوئها المعهود. وفي تلك الحوارات تغيب الأصوات الحقيقية للناطقين المشروعين باسم الفئات الحقيقية للمجتمع لتعوض بكومبارسات ممسوخة ومشوهة تردد لغة خشبية.

---

(٨) في أوج الأحداث التي عرفتها هذه المنطقة، قامت التلفزة التونسية ممثلة في قناة تونس السابعة بتغطية زيارة قام بها وفد من برلمان الشباب لألمانيا يبدي أثناءها ثلة من الشباب الألماني غيرتهم من التجربة التونسية.

(٩) ضرب من مسح الآراء ينجزه المرصد الوطني للشباب كل أربع سنوات وفيه يحاول تشخيص مواقف الشباب من حملة من القضايا العامة كما يسعى إلى معرفة تطلعاتهم ولقد رافق هذه الاستشارات شوائب ديونطولوجية وعلمية كبيرة مست صدقها وأمانتها.

- تونس ترأس المنظمة العربية للمرأة. وهي الرئاسة التي كانت لا تسوق إلى إنجازات تونس في مجال حرية المرأة فحسب بل إلى صورة سيدة كان جموح طموحها السياسي جزءًا من هذا المناخ الثوري الصامت. المسرحقراطية(١٠) السياسية كسلوك سياسي تبناه النظام إلى حد الاستفزاز شكلت المناخ الثوري المناسب. كان المشاهدون الصامتون يتبرمون من عرض مسرحي يذلهم في تبجح سافر.

خامسًا: دوائر احتضان الثورة

يفضّل العديد من الباحثين والمفكرين استعمال الحلقات الثورية أو الأطوار الثورية في تجنب لاستعمال مفردة الثورة فحسب التي تحيل عادة على لحظة فجئية تنجز مهامها مرة واحدة في اتجاه خطي متناسيةً فَهْمَ الثورات وفق مسار خطٍ تصاعدي تراكمي تدرجي، ذلك أن الانقطاعات والتذبذب والتردد والارتباك هي سمتها الأكثر صدقًا وواقعية. لقد اشتغلت الثورة التونسية وفق منطق الموجات يحركها مد وجزر، تعاقبت عليها موجات تنكسر وكلما ارتدت موجة حملت معها ما ظل راسبًا منها وتلحق بها.

والمتأمل في صور الأحداث الأولى مباشرة إثر انتحار الشاب محمد البوعزيزي يلاحظ أن هذا الحدث ستحتضنه دوائر ثلاث وإن كان بصفة متفاوتة وبأشكال مختلفة. ستسعى هذه الدوائر إلى تعبئة مواردها البشرية والرمزية للتصرف في الأحداث من دون أن تكون معالم الطريق واضحة مسبقًا. القدرة على الارتجال والتكيف والتصرف في الموارد النفسية والعاطفية بما فيها الإرادة والمعنويات هي التي تحكمت في مسار الأحداث لاحقًا. إن ضعف الحركات الاجتماعية (الحركة الطلابية والحركة الشبابية والحركة النسوية) وحتى الحركات السياسية في سياق اتسم بغياب قدرة المجتمع المدني وخصوصًا جمعياته على تأطير الشباب هي التي جعلت الاحتجاج منفلتًا وقابلًا لان يكون ثوريًا. نقطة الضعف تلك هي التي حولت

---

(١٠) انظر: Georges Balandier, *Le Détour: Pouvoir et modernité* (Paris: Fayard, 1985).

نوعيًا هذا الاحتجاج وقلبت طبيعته ليغدو ثورة. بين حدث الانتحار الفردي والثورة اشتغلت دوائر احتضنت تلك الاحتجاجات من دون أن تكون قادرة على تأطيرها أو التحكم فيها، ففي كثير من الأحيان جرت الأحداث في تلك الدوائر في مجرى تيارها الهادر والعنيف طوعًا وكرهًا.

- **الدائرة الأولى التي احتضنت الأحداث هي العائلات والجماعات القرابية أي العروش والقبائل** لا باعتبارها بنيات اجتماعية فذلك ما لم يعد له وجود إنما مشاعر وعواطف وحنين. تم استحلاب الذاكرة لتضخ تاريخ اضطهاد يعود إلى ما قبل الدولة الوطنية فنمت وبشكل سريع ثقافة مظلومية وجدت في منوال تنمية غير عادل أحد أسس مشروعيتها ومبرراتها. تعتبر مساندة الأهالي للاحتجاجات عاملًا حاسمًا في تطور الأحداث ومرافقتها العاطفية خصوصًا أن النظام السياسي كان في ما مضى من احتجاجات اجتماعية أو سياسية قد سعى إلى تحريض العائلات على أبنائها باعتبارهم ضحايا فئات غررت بهم.

- **الدائرة الثانية هي نقابية:** حين تجمع أهالي الضحية أمام مقر المحافظة سرعان ما انضمّ إليهم نقابيون محليون كانوا في مجملهم من مدرسي التعليم الابتدائي والثانوي أي من الجسم النقابي الذي كان أكثر معارضة سياسية للمركزية النقابية والنظام السياسي في آن واحد. ظل هذا القطاع النقابي جسمًا مسيسًا شديد المراس والعناد. وعلى خلاف المشهد النقابي في الحوض المنجمي الذي كان مفتتًا ساهمت الخلافات القبلية والعروشية إلى جانب ارتهان قيادته الجهوية إلى المركزية النقابية في التشظي. ولقد ضحى بقادة الحوض المنجمي وهم من رجال التعليم وتم طردهم في أوج الحركة الاحتجاجية ذاتها التي شهدها الحوض المنجمي بالجنوب التونسي. لقد كان ضعف المركزية النقابية في السنتين الأخيرتين سببًا قي مجاراة جموح المحليات النقابية. التف النقابيون حول الحركة الاحتجاجية والتقطوا مطالبها المتلعثمة ليصوغوها ويعطوها مفرداتها المطلبية أولا ثم يجذروها في قراءات سياسية أعمق. كما تولوا في ما بعد نشرها خارج منبتها الجغرافي الأصلي وكان للاحتقان الاجتماعي العام ومناخ القمع والاستياء دورٌ حاسم في ذلك.

- **الدائرة الثالثة هي حقوقية:** كان المحامون من بين أول من التحق بعائلة البوعزيزي. المواساة والتعاطف والتحريض والتنديد تمثل موارد نفسية للتعبئة عادة ما يتغافل عنها دارسو الثورات المفرطين في البحث عن عقلانيات حسابية للثورة. ستأخذ الاحتجاجات بعدًا آخر حينما يتم وعيها حقوقيًا ليبدأ معها التوثيق للانتهاكات السياسية الخطيرة فتحوز هذه الاحتجاجات على قدر كبير من التعاطف الدولي مع ما أوتي لهذا الجسم من قدرات على التشبيك الدولي.

وإذا كان واضحًا الدور الجلي الذي قامت به هذه الدوائر الثلاث فإن ذلك ما كان ليتم وفق تلك الفعالية العالية لولا التوظيف الجيد للتقنيات الجديدة للتواصل والإعلام.

سادسًا: الإعلام المواطني وبأس الشبكات الاجتماعية

في ما جرى من أحداث كان الإعلام فاعلًا رئيسًا، فالثورة التونسية بجميع أطوارها مدينة له. لقد انتحر شبان آخرون بنفس الطريقة أو أشنع ولكن طويت الأحداث ولم تتكور كومة الثلج الملتهبة. على خلاف هذه المرة استطاعت الأجيال الشابة أن تساند الحركة الاحتجاجية وتقود معارك إعلامية حددت مسار الأحداث وأحرجت النظام السياسي كثيرًا. وتمثل ذلك في:

- نقل الأحداث في حينها (وعلى المباشر) والقيام بتحقيقات دقيقة في المحلي من الأحداث والتقاط التفاصيل الصغرى وتوثيقها مما شكل ذاكرة حية للأحداث يعاد إنتاجها واستثمارها باستمرار. تبادل المعلومات المتعلقة أساسًا بالمواجهات الأمنية بين المتظاهرين وقوات الأمن في مختلف مناطق البلاد وخصوصًا الداخلية منها قد شكل في بداية الثورة مادة إعلامية هامة في الشبكات الاجتماعية للتواصل وبالتالي، فإن هذا التواصل هو إعلامي في المقام الأول.

- تعبئة الرأي العام من أجل مساندة الاحتجاجات والدفاع عنها والرد على الشبهات التي أثيرت حولها وخصوصًا من قبل الإعلام الرسمي الذي ظل يصر على الطابع الشخصي للأحداث التي ركبتها مجموعات متطرفة

للتخريب والنهب فالتعليق على الأحداث وتحليلها وقراءتها مثل فارقًا لا يمكن التغافل عليه، فلقد استطاع الشباب خلال هذا النشاط الإعلامي أن يحشد ويعبئ المواطنين وخصوصًا الشباب منهم ويدفعهم إلى الانضمام في البداية إلى التحركات الاحتجاجية والمشاركة في جميع أنشطتها. إنه تواصل عاطفي يحرك العواطف والمشاعر والأحاسيس من أجل نصرة قضية يعتقد أنها عادلة.

ـ دحض الرواية الرسمية المضلّلة التي يتناقلها الإعلام الرسمي والتي ظلت تصر على أنها أحداث شغب تقوم بها عصابات إجرام وإرهابيون وأن القتلى سقطوا لما كانت قوات الأمن في حالة دفاع شرعي. وهو في هذا المقام إعلام دفاعي يرغب في تعديل الصورة التي روجها النظام وأضاف إليها في الأسبوع الأخير مقاطع فيديو تبرز حجم الانتهاكات الحقوقية المقترفة وحجم الفساد المالي المرتكب من قبل العائلة الحاكمة. إن توثيق مختلف أنواع التجاوزات الأمنية والمالية وقضايا الفساد المالي وغيره التي ارتكبها النظام البائد جعل الذاكرة الاحتجاجية حية بما يسمح بإعادة إنتاجها في الحين من أجل مزيد من الحشد والتعبئة للوصول إلى اللحظة الثورية لاحقًا.

كان للجيل الثالث والرابع من الهواتف المحمولة وبقية تقنيات الاتصال المتطورة والخيال الخصب للشباب دور حاسم في إنتاج الأحداث وتغذيتها الدائمة في حين ظل الإعلام الرسمي أو شبه الرسمي خطابًا وتقنيات متخلفًا يراوح مكانه القديم. أبان ذلك عن صراع رؤى ومصالح واكتشف البعض آنذاك أنه ينتمي إلى عالم آخر مازال البعض فيه يتصور إمكانية مراقبة المعلومة وتسييج الحدث واحتكار الصورة. كان لبعض القنوات الإعلامية الأجنبية كقناة الجزيرة وقناة فرنسا ٢٤ وقناة الحوار دور حاسم في جعل الاحتجاجات إيقاعًا لحياة الناس في ظل نفور متزايد من الإعلام الرسمي. شكلت تلك الفضاءات الإعلامية حصنًا لاذ المواطنون به هروبًا من تضليل الخطاب الإعلامي الرسمي لهم.

كانت هذه الثقافة الجديدة (ثقافة النت) قد هيأت أرضية ملائمة للتعبئة

المواطنية وفك الحصار عليها. لقد أثبتت الإحصائيات التي نشرتها الشبكة أن الشباب التونسي يحتل المرتبة الأولى في إفريقيا والعالم العربي في نسبة المنخرطين في المواقع الاجتماعية. لقد شكل ذلك جيش احتياط مستعدًا لأن يخوض بمختلف الموارد المتاحة في ما يعتقد أنه معركة نبيلة. كان الاعتقاد السائد أن الاستعمالات ستظل حبيسة الدردشات الاجتماعية وإلى ذلك ركنت الاستشارة الشبابية الرابعة.

لقد أمكن لهذه الثقافة ان تحدث فارقًا نوعيًا في تلقي الناس للحدث وارتقت بالاحتجاج إلى المستوى المواطني والوطني واستطاعت أن تنشره على الملأ الافتراضي. يبدو أن دخول شباب يحذق التكنولوجيات الحديثة (الأجيال الجديدة من الحواسيب والهواتف المحمولة والتحكم في المواقع الاجتماعية على غرار الفايسبوك وتويتر. . .) هي التي ضخت الأحداث على مستوى أوسع وغذت الثقافة الشعبية للفئات غير المسيسة حيث تم تداول الأناشيد وأفلام الفيديو والكاريكاتور والطُرَف. نحن بصدد ثقافة سياسية جديدة لها لغة خاصة قد لا تستند في لغتها إلى مقولات سياسية بل إلى صور وشعارات أحيانًا فجة وعفوية. كما أن هذه الشبكات استطاعت رغم غياب وجوه ذات إشعاع وطني سياسي أو نقابي أن تتكلم باسم الشرائح الأكثر هشاشة إنها ناطق «رسمي باسمهم». كان كلّ الشباب يقترحون ويناقشون، فتشكل فضاء عمومي افتراضي تفاعلي وفعال يجسد فيه الشباب حوارهم الحقيقي.

سادسًا: تحديات الآتي

ـ رحلت جل الأسباب الموضوعية وخصوصًا الاجتماعية التي كانت وراء اندلاع الاحتجاجات وخصوصًا الاجتماعية منها والتي كنا قد أشرنا إليها سابقًا إلى المرحلة القادمة ويبدو أنه مهما كانت النوايا والإرادات طيبة فإنه من العسير جدًا على دولة منهكة أن تستجيب لكل تلك التحديات بشكل يرضي انتظارات الجموع التي خرجت لإسقاط النظام السابق. وإذا أمكن أن نقف على التطورات الايجابية خصوصًا تلك المتعلقة ببداية تفكيك منظومة الاستبداد ولاسيّما في جانبها المؤسسي كتلك المتعلقة بفك الارتباط والحلف

الوثيق بين الدولة والحزب الحاكم وبقية الأحزاب عمومًا وحل التجمع الدستوري الديمقراطي باعتباره الحزب الحاكم الذي يتحمل قسطًا بالغًا من القهر وباعتباره أيضًا ذا سلطة عليا على مدى أكثر من عشريتين إلى جانب تقديم رموز الفساد السياسي والاقتصادي للمحاكمة إضافة إلى الإجراءات الفورية المتخذة لتحرير المشهد الإعلامي والسياسي فإن جملة من المحاذير تستحق الإشارة:

ـ تصدّع الوعي الاحتجاجي وانزياحه إلى إيديولوجيا جهوية وعشائرية خصوصًا في غياب إيديولوجيا ثورية عبأت المحتجين إيديولوجيًا؛ فلقد بدأت هذه الإيديولوجيا التحتية الخافتة تبرز منذ الحوض المنجمي حينما اتهمت جهة الساحل بأنها «احتلت الجهات الداخلية» للبلاد بل رفع البعض معركة جلاء زراعي واقتصادي آخر. وتشهد الدردشات الواقعة في المواقع الاجتماعية أثناء الاحتجاجات في سياقٍ عرف ـ وبشكل لافت للانتباه ـ عودة الاعتزاز بالانتماء العروشي والجهوي. (المثاليث، الجلاص، الفراشيش، الهمامة، أولاد عيار. . .) ولقد ظهرت هذه التعبيرات الانتمائية بشكل لافت للانتباه منذ أحداث الحوض المنجمي. فلقد كانت تونس تفاخر بأنها استطاعت أن تبني دولة قائمة على المؤسسات وهي ذات تراث دولويّ عريق غير أن الانفلات الأمني الذي شهدته البلاد على إثر سقوط النظام بيّنت انتكاسًا رهيبًا وتحصنًا بالبنى التقليدية ما تحت ـ الدولة. إذا ما قارنا الأحداث التي اندلعت في الحوض المنجمي خلال سنة ٢٠٠٨ وما حدث في جهة سيدي بوزيد فإن انتفاضة الحوض المنجمي تعد الأضخم والأطول زمنيًا إلى حد الآن حيث دامت قرابة الستة أشهر وقادتها قيادات نقابية ذات إشعاع محلي بل ولمن اعتقد ان نقطة ضعفها كانت تكمن في ارتهانها إلى منطق عروشي قبلي لم يستطع ان يتكلم بلغة شرائح اجتماعية ظلت الأحداث تجري في ظل تعاطف وحذر من قبل الطبقة السياسية. كانت الرهانات العروشية والمحاصصة العروشية قد تحكمت في التحركات ومهدت لخلق مناخ مواتٍ للابتزاز والمقايضة.

ـ الالتفاف على مطالب الانتفاضة وعناوينها الكبرى وخصوصًا السياسية

منها كالحرية والنزاهة اذ يخشى أن يعيد النظام السياسي القادم إنتاج الإقصاء السياسي لبعض التعبيرات السياسية وخصوصًا الإسلامية والعروبية.

- اتجاه بعض القوى السياسية باسم الشرعية الثورية إلى أن تعيد إنتاج منظومات شمولية باسم إيديولوجيا تقدم نفسها على أساس أنها الخلاص خصوصًا أن الثورة فاجأت النخب الفكرية والسياسية فلم تنضج الحوار والبدائل في شكل توافقي. تبدو أحيانًا جل الحركات السياسية غير قابلة بالتعددية والحق في الاختلاف.

- محاصرة القوى الإقليمية والعالمية للثورة أو على الأقل ابتزازها وتحجيمها حتى لا تبدو ملهمة للمجتمعات العربية وغيرها.

خاتمة

بقطع النظر عن توصيف ما وقع في تونس إن كان انتفاضة اجتماعية أو ثورة أو غيرها فإن سقوط النظام السياسي واقتحام المجتمع التونسي مرحلة الانتقال الديمقراطي لم تكن ناجمة عن جملة الأسباب الموضوعية التي قد تكون أدت إلى ميلاد الثورة، فكما بيّنا تظل المقاربة السببية التي تحتفظ ضمنيًا بحتمية ما قاصرة عن فهم ما حدث. كان المناخ ملائمًا لحدوث ما حدث غذته أخطاء النظام وعجز الهياكل الوسطى للمجتمع المدني عن تأطير ما حدث. إن الاستقطاب الحاد بين نظام أمني متغول من جهة وبين جموع منفلتة المشاعر في فيضان عاطفي غير قابل لأن تستوعبه قنوات التعبير قد أتاحت للخيال المرتجل أن يكتسب عفوية خلاقة لم تكن تلك الفئات الاجتماعية المحتجة في البداية تربح المعركة وفق منطق الأهداف المسبقة أو السيناريوات المعدة سلفًا وإنما وفق منطق الجولات والضربات. كلما تقدمت تلك القوى الاحتجاجية في جولة رفعت من سقفها الاحتجاجي حتى تحولت في الشوط الأخير جذريًا من حيث طبيعتها وطبيعة مطالبها وملامحها. ولدت الثورة في تونس في مجرى ذلك التذبذب والحيرة والفوضى الخلاقة لقد فاجأت الثورة من كانوا في رحمها وتعجب الكثير إن كان ذلك في البداية غايتهم. ولربما ذلك ما يبرر غياب مفردة الثوريين في أدبيات الثورة التونسية.

المراجع

١ ـ العربية

بشارة، عزمي. **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد: بين الواقع المكبل والامكانات الواعدة. تونس: الاتحاد العام التونسي للشغل، ٢٠١٠.

٢ ـ الأجنبية

Actes du congrès historique du centenaire de la Révolution de 1848. Paris: Presses universitaires de France, 1948.

Balandier, Georges. *Le Détour: Pouvoir et modernité*. Paris: Fayard, 1985.

Habermas, Jürgen. *l'Espace public*. Paris: Payot, 1986.

Hibou, Béatrice. *La Force de l'obéissance: Economie politique de la répression en Tunisie*. Paris: La Découverte, 2006.

القسم الثاني

سياقات الثورة وأدوارٌ فيها
(الأحزاب والمنظمات والجيش والإعلام...)

الفصل السابع

الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها

عبد اللّطيف الحنّاشي

مقدمة

يتفق كل المتابعين للشأن التونسي أن الثورة[1] التي اندلعت بتونس منذ يوم ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ وانتهت برحيل رأس النظام التونسي زين العابدين بن علي مساء يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ كانت ثورة من دون قيادة سياسية موجهة وفاعلة. كما يذهب هؤلاء إلى أن الأحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية قد فاجأها الحدث وتجاوزها، وبالتالي لم تكن على علاقة مباشرة بالاحتجاجات وبالثورة، في حين يرى قطاع آخر من المختصين أن الأحزاب والتنظيمات التونسية هي مكونات عريقة ساهمت بقدر أو بآخر في اندلاع الثورة التونسية ومساراتها المختلفة لكن من دون قيادتها فعليًا. . .

وبغض النظر عن كل ذلك نعتقد أن «الثورة» في تونس كانت تفتقد إلى قيادة سياسية تحرك الناس وتوجههم نحو أهداف وطنية محددة، غير أن ذلك

---

(١) سنبتعد عن الجدل الذي نشأ حول توصيف ما حدث في تونس: ثورة أم انتفاضة. فالأمر يتطلب دراسة معمقة حول استخدام هذا المصطلح بالنسبة إلى الحالة التونسية وسنستخدم مصطلح الثورة في هذا البحث قناعة في انتظار تأصيله.

لا يمنع من القول إن الكثير من القواعد والكوادر المنتمية إلى تلك الأحزاب، أو إلى بعضها، قد ساهمت بتفاوت في الثورة ومختلف مساراتها وهي الناشطة في الاتحاد العام التونسي للشغل وفي غيره من منظمات المجتمع المدني وخاصة في الجهات. كما يجب التأكيد أن الثورة قد جاءت نتيجة تراكم نضالات سياسية ونقابية وحقوقية انطلقت بعد الخيبات العديدة التي رافقت بناء الدولة الوطنية التي ركزت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيبت الحقوق الأساسية السياسية والمدنية للشعب التونسي في الوقت الذي انكشفت فيه عوراتها وتعمقت أزماتها، مع وصول زين العابدين بن عليّ إلى السلطة وهو الذي أرسى أسس الدولة الأمنية، وانتهج خيارات تنموية كانت تبدو صائبة في الظاهر لكنها أثمرت فسادًا ومشاكل اقتصادية واجتماعية لم تعرف البلاد التونسية لها مثيلًا..

سنسعى من خلال هذا البحث إلى رصد وتحليل مدى مساهمة الأحزاب والمنظمات الوطنية والاجتماعية في الثورة وذلك من خلال معالجة إشكالية رئيسية وهي:

حدود مساهمة الأحزاب والتنظيمات والمنظمات التونسية في الثورة؟

ولا شكّ أن معالجة هذه الإشكالية وتفكيكها يتطلّب منهجيًا ومعرفيًا:

أولًا: تحديد جذور الثورة والعوامل التي ساعدت على اندلاعها.

ثانيًا: تحديد الخارطة الحزبية والتنظيمية في تونس، وخلفياتها الفكرية والأيديولوجية وموقعها في الحياة السياسية.

ثالثًا: البحث عن حدود الدور الذي قامت به تلك الأحزاب والمنظمات ومختلف أشكاله.

أولًا: جذور الثورة التونسية والظروف التي ساعدت على اندلاعها

عرفت البلاد التونسية ثورة شعبية بدأت عفوية وذلك بعد إقدام محمد البوعزيزي على حرق جسده احتجاجًا على هدر كرامته من قبل موظفي الدولة التونسية، وهو العاطل من العمل لمدة طويلة، غير أن القاعدة

المجالية والاجتماعية للثورة قد اتسعت، إذ انضم إليها النقابيون والحقوقيون والكوادر الوسطى وقواعد الأحزاب السياسية واتحادات الطلاب في القرى والمدن وصولًا إلى الأحياء الشعبية في العاصمة. وساهمت كل تلك الفئات في إنضاج الثورة وتطور أشكالها إلى أن حققت أحد أهدافها وهو رحيل رئيس الجمهورية من البلاد يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ ودخول البلاد مرحلة سياسية جديدة تختلف كليًّا عن المراحل التي عرفتها لأكثر من ستة عقود[٢]. لم تنجز الثورة من مهامها غير القليل وهي في مراحلها الأولى ويظهر أن الطريق أمامها ما يزال طويلًا[٣]..

١ ـ جذور الثورة: أزمة النظام السياسي التونسي

أ ـ الأزمات السياسية والاجتماعية في عهد بورقيبة ١٩٥٦ ـ ١٩٨٧:

لم تعرف تونس منذ استقلالها الاستقرار السياسي، بالرغم من الإنجازات الهامة والرائدة التي حققتها دولة الحبيب بورقيبة في مجال التعليم والصحة والسكن والبنية الأساسية والحماية الاجتماعية[٤].. فالنظام الذي أسسه الحبيب بورقيبة كان نظامًا غير ديمقراطي بامتياز بالرغم وجود الدستور ومؤسسات النظام الديمقراطي المختلفة[٥].

(١) سياسة ليبرالية اقتصادية وانغلاق سياسي ١٩٥٦ ـ ١٩٦١: قام النظام الجديد حتى قبل اكتماله بتصفية التيار «اليوسفي» بكل عنف وقسوة عن طريق مؤسسات الحزب والدولة وبتحالف ضمني مع الإدارة الفرنسية

---

(٢) يمثل شهر كانون الثاني/ يناير في تونس شهر الانتفاضات، إذ حصل الإضراب العام في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨، وفي شهر كانون الثاني/ يناير من سنة ١٩٨٠ حصلت عملية قفصة العسكرية، وفي نفس الشهر من سنة ١٩٨٤ اندلعت انتفاضة الخبز.

(٣) عبد اللطيف الحناشي، «ثلاثة أشهر على الثورة التونسية... أبرز التحديات وأهم العقبات،» الجزيرة. نت، مركز الجزيرة للدراسات، نيسان/ أبريل ٢٠١١).

(٤) حول جميع الإنجازات الاجتماعية والتعليمية والثقافية التي تحققت في تونس أثناء العقد الأول للاستقلال انظر: الهادي التيمومي، **تونس، ١٩٥٦- ١٩٨٧**، ط ٢ (تونس: دار محمد علي للنشر، ٢٠٠٨)، ص ٢١ ـ ٦٥.

(٥) الدستور والبرلمان..

بتونس[٦]. وبعد الاستقلال انتصبت محكمة القضاء العليا بهدف محاكمة «اليوسفيين» و«المتعاملين» سابقًا مع الاستعمار وبعض أفراد العائلة الحاكمة وأصدرت بين تاريخ تأسيسها إلى تاريخ إلغائها أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩ أحكامًا قاسية جدًا بحقّ مئات المتهمين ومن بينهم مناضلون «يُوسُفيون» وغيرهم من المعارضين[٧]. وسينتهي الأمر باغتيال صالح بن يوسف في سويسرا عن طريق أحد أبرز المقرّبين لبورقيبة[٨].

كما تمّ تحجير نشاط الحزب الشيوعي التونسي سنة ١٩٦٣، وهو الحزب المعارض العلني الوحيد، وذلك على خلفية الانقلاب العسكري سنة ١٩٦٢ الذي حاولت القيام به مجموعة من المدنيين والعسكريين المحسوبين على الحركة اليُوسُفية. كما تم القضاء على الصحافة التونسية الحرة شيئًا فشيئًا وبطريقة الموت البطيء ولم تبق إلا الصحافة الموالية للحزب الحاكم تمامًا مثلما تراجع عدد الجمعيات والمنظمات وتم اختراق ما تبقى منها والسيطرة عليها وأصبحت جزءًا لا يتجزّأ من جهاز الحزب الحاكم والوحيد بالبلاد[٩].

(٢) الاشتراكية الدستورية ١٩٦٢ ـ ١٩٦٩: وهي المعروفة بسياسة «التعاضد» الشبيهة بالتجربة الاسكندينافية، ومنذ سنة ١٩٦٤ اعتمدت الدولة التونسية نهج «رأسمالية الدولة» وقامت بإحداث قطاعات صناعية عديدة وتجميع الفلاحين أصحاب الملكيات الصغرى في «تعاضديات» فلاحية[١٠]..

---

(٦) «اليوسفية»: نسبة إلى الزعيم صالح بن يوسف وهو أحد أهم قيادات الحركة الوطنية وحزب الدستور بعد بورقيبة إذ وافق هذا الأخير على الاستقلال الداخلي او الذاتي باعتباره خطوة إلى الأمام ستؤدي إلى الاستقلال التام، في حين اعتبر بن يوسف ذلك خطوة إلى الوراء. ونادى بمواصلة الكفاح المسلح خاصة بعد اندلاع الثورة الجزائرية. حول هذه «الحركة» انظر: المنجي واردة، «جذور الحركة اليوسفية،» **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد ٧١ ـ ٧٢ (أيار/مايو ١٩٩٣)، ص ٤٧٩ ـ ٥٥٨.

(٧) عدنان المنصر، **دولة بورقيبة، فصول في الإيديولوجيا والممارسة (١٩٥٦ ـ ١٩٧٠)**، تقديم الأستاذ حسين رؤوف حمزة (تونس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ سوسة، ٢٠٠٤)، ص ١٧٧.

(٨) الحبيب بورقيبة، **حياتي، آرائي، جهادي**، ط ٢ (تونس: وزارة الإعلام، ١٩٨٣)، ص ٢٧٩.

(٩) Christiane Souriau, «L'Opinion dans la presse Maghrébine arabe en 1966,» Centre national de la recherche scientifique (CNRS) et Centre de recherches sur l'Afrique méditerraneéene (CRAM), *Annuaire de l'Afrique du Nord, Aix-en -Provence, 1966* (Paris: CNRS, 1967). p. 177.

(١٠) تعاونيات فلاحية.

وعلى المستوى السياسي انضوت جميع المنظمات النقابية المهنية والاجتماعية إلى سلطة الحزب الحر الدستوري التونسي الحاكم وطال الأمر الحزب نفسه (والوحيد) إذ تم تغيير اسمه وإضافة صفة الاشتراكية إليه وإدخال تحويرات على نظامه الداخلي باتجاه مركزة التنظيم والتسيير. فانحسرت نتيجة لذلك الممارسات الديمقراطية، الجزئية التي كانت تجري في مستوى بعض الهياكل الوسطى والدنيا. وتدرّج الأمر إلى اندماج الحزب والدولة بقيادة بورقيبة صاحب القرار الأول والأخير في الحزب والدولة وهو ما أدى، بالإضافة إلى أسباب أخرى، إلى تناسل التنظيمات السياسية السريّة المعارضة للنظام سواء من خارج الحزب أو من داخله والتصادم معه، وتعدد المحاكمات السياسية التي استهدفت المناضلين من ماركسيين وقوميين وبعثيين بمختلف توجهاتهم السياسية والفكرية[١١] بل حتى بعض الدستوريين (أحمد بن صالح وجماعته) وذلك بعد فشل التجربة التعاضديّة سنة ١٩٦٩.

(٣) العودة إلى سياسة الاقتصاد الليبرالي: منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي فتح المجال واسعًا أمام الاستثمار الأجنبي وكان الارتباط أكثر فأكثر بالسوق الرأسمالية العالمية وبالرغم مما تولّد عن تلك السياسة من إنجازات غير أن الاقتصاد أخذ يرزح تحت أعباء جديدة خاصة مع بداية خوصصة بعض المؤسسات وارتفاع نسبة البطالة والتفاوت في توزيع الثروة بين الجهات. كما لم تواكب السياسة الاقتصادية الليبرالية، ليبرالية سياسية وانفتاح ديمقراطي، برغم محاولة جناح عريض في الحزب الحاكم بقيادة «احمد المستيري»[١٢] إقرار ذلك فتم التصدي لتلك المجموعة وطردها من الحزب بين ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ وصولًا إلى إعلان أحمد المستيري تأسيس «حركة الديمقراطيين الاشتراكيين» وذلك في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٨. كما

---

(١١) محمد ضيف الله، «المحاكمات السياسية في تونس ١٩٥٦ ـ ١٩٨٧،» في: **القضاء والتشريع في تونس البورقيبة والبلاد العربية** (تونس: مؤسسة التميمي ومؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٠٤)، ص ١٥٩ ـ ١٧٨.

(١٢) أحمد المستيري: ولد سنة ١٩٢٥ درس الحقوق في الجزائر وفرنسا. عمل محاميًا، ناضل في صفوف الحركة الوطنية التونسية. تولى عدة مناصب وزارية سيادية بعد الاستقلال، من بين وزراء بورقيبة الذين قدموا استقالتهم من الوزارة ٣ مرات كما استقال من الحزب الدستوري وأسس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين.

تميز عقد السبعينيات بتأسيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان في أيار/ مايو ١٩٧٧ وصدور أول عدد من جريدة **الرأي** يوم ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ التي كانت أول جريدة مستقلة في البلاد وبروز الحركة الإسلامية. غير أن أهم حدث «زلزل الواقع الاجتماعي والسياسي للبلاد خلال هذا العقد كان التوتر الحادّ بين الحكومة من جهة وقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى استقالة ستة وزراء من الحكومة وإعلان الاتحاد العام التونسي للشغل الإضراب العام في كامل البلاد يوم ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ وحدوث مواجهات عنيفة نتجت عنها عشرات القتلى والجرحى ومحاكمة قيادات منظمة الشغالين[١٣] وكانت تلك أول مواجهة من هذا الحجم تحدث بين النظام والمجتمع باعتبار ما يمثله الاتحاد من شرعية نضالية تاريخية ووزن اجتماعي وسياسي في البلاد[١٤] وصولًا إلى عملية قفصة المسلحة في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ التي أظهرت هشاشة النظام السياسي التونسي الذي اضطر للاستنجاد بالقوات الفرنسية للسيطرة على الوضع في المدينة.

(٤) **فترة حكومة محمد مزالي**: تم تعيين محمد مزالي على رئاسة الحكومة في ٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٠ إلى ٨ تموز/ يوليو ١٩٨٦، وتميزت فترة هذه الحكومة بالارتباك في أدائها والتضارب في مواقفها. إذ عرفت البلاد انفتاحًا سياسيًا وإعلاميًا واسعًا مقارنة بالعهود السابقة، فتم الاعتراف بعدد من الأحزاب السياسية[١٥] والسماح بهامش نسبيّ من حرية الصحافة[١٦] وإطلاق سراح عدد كبير من المساجين السياسيين، لكن «ربيع تونس» هذا سريعًا ما غَرُبَ بعد تزييف الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٨١ وانتهجت الحكومة من جديد أسلوب التشدد إزاء القوى الديمقراطية. وفي مواجهة انسداد الآفاق

---

(١٣) كانت نتيجة الأحداث ٥١ قتيلًا حسب بيانات الحكومة و٢٠٠ حسب المعارضة.

(١٤) شارك الاتحاد العام التونسي للشغل منذ تأسيسه سنة ١٩٤٦ في النضال الوطني ضد الاستعمار مما أدى إلى اغتيال مؤسسه فرحات حشاد وإبعاد وسجن المئات من كوادره كما ساهم في بناء الدولة الحديثة وكان له نصيب معتبر في وزارات الاستقلال الأولى ونواب في البرلمان وأعضاء في المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الدستوري الحاكم.

(١٥) الحزب الشيوعي وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الوحدة الشعبية.

(١٦) مثل مجلة **أطروحات** وجريدة **الموقف** ومجلة **المغرب العربي**.

الاقتصادية ضاعفت الحكومة في أسعار الخبز فانطلقت انتفاضة شعبية عفوية في كامل البلاد بدأت للكثير من الملاحظين أنها انتفاضة جياع غير أنها لم تكن كذلك في الواقع بل مثلت أحد أشكال التعبير العنيف عن المرارة والإحباط التي تلظت بها مختلف شرائح المجتمع التونسي(١٧). ومما ضاعف من تواصل الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (البطالة والنزوح وتكاثر الإجرام...) تدهور علاقة الحكومة التونسية بالاتحاد العام التونسي للشغل من جهة ومع دول الجوار من جهة ثانية وخاصة مع ليبيا التي أقدمت على طرد آلاف العمال التونسيين العاملين في أراضيها..

ب ـ عهد بن علي: إجهاض التطور الديمقراطي وبناء الدولة الأمنية

عيّن الرئيس الحبيب بورقيبة السيد رشيد صفر رئيسًا للحكومة، وظل هذا في موقعه مدة أربعة أشهر فقط(١٨) تميزت بـ:

● إقرار «سياسة التعديل الهيكلي» بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

● صراع حاد بين مراكز القوى في أعلى هرم السلطة حول الحكومة وخاصة حول الخلافة.

● اضطرابات أمنية واسعة لم تشهد البلاد مثيلًا لها ومنها ما هو ذو طابع سياسي (تفجير قنابل في بعض النزل السياحية في منطقة الساحل، مظاهرات كبيرة في العاصمة بقيادة الاتجاه الإسلامي الذي استنفر مناصريه من داخل البلاد..) وأخرى ذات طابع إجرامي (قامت بها عصابات مجهولة الهوية استهدفت بعض البنوك والمؤسسات الاقتصادية وحتى السكان)(١٩).

وقد مهّد هذا المناخ، من عدم الاستقرار والفوضى، الطريق إلى زين العابدين بن عليّ لرئاسة الحكومة ووزارة الداخلية ليستمر شهرًا واحدًا

---

(١٧) التيمومي، تونس، ١٩٥٦ ـ ١٩٨٧، ص ١٧١.

(١٨) من ٨ تموز/يوليو إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧.

(١٩) نحن نميل، بحسنا السياسي والعلمي وكشهود عيان على تلك الأحداث إلى القول إن بن عليّ هو الذي حرّض بطرق غير مباشرة الاتجاه الإسلامي للقيام بتلك المظاهرات بل سهلت لهم قوى الأمن التي كان يشرف عليها زين العابدين ذلك كما حرّك أيضًا أعمال الإجرام غير السياسي، وهو نفس الأمر الذي أقدمت عليه العصابات الموالية له عقب سقوطه.

فقط ويقود الانقلاب «الطبيّ» على بورقيبة ويصبح رئيسًا للجمهورية.

تضمن بيان السابع من نوفمبر، الذي أصدره زين العابدين بن عليّ[٢٠] أغلب المطالب الأساسية التي رفعتها المعارضة ونادت بها لسنين طويلة، ولذلك كانت استجابة النخبة والجماهير واسعة لمضمون البيان. واتخذ بن علي العديد من الإجراءات التي عززت ثقة الناس في وعوده: إطلاق سراح المساجين السياسيين (من الاتجاه الإسلامي والماركسي...) توقيع الميثاق الوطني من قبل كل الأحزاب، باستثناء حزب العمال الشيوعي، والسماح بصدور صحف للمعارضة الراديكالية وإعطاء ثلاثة أحزاب تأشيرة العمل القانوني.. لذلك اعتقدت كل القوى أن ذاك التمشي هو الذي سيوصل في الأخير إلى بناء الدولة الديمقراطية التي ناضل التونسيون منذ أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي لبنائها، غير أن انتخابات سنة ١٩٨٩ وما تبعها من تزوير فجّ ثم ملاحقة عناصر القوائم المستقلة لحزب النهضة وعدم الاعتراف ببقية الأحزاب السياسية. قد أشرت كلها إلى بداية مرحلة سياسية جديدة تقودها دولة أمنية من طراز جديد[٢١] فبدأ العسف ينتشر ويتدعم يومًا بعد آخر فتم القضاء على حزب النهضة بطريقة وحشية ثم الالتفات إلى اليسار ولجم حركته وصوته وقياداته.. ومنعت بعض الصحف من الصدور **(البديل والفجر)** وتمَّ تطويق صحف أخرى أو تتبُّعها عدليًا **(الرأي والمغرب العربي)** أو شراء ذمم بعض أصحاب الصحف المتبقية واستغل النظام أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ليدعم مواقفه وسلوكه ويقدم نفسه كنموذج للدولة الديمقراطية المناهضة للأصولية الدينية. وكانت حكومات العالم الغربي تثني

---

(٢٠) عكس ما ساد طيلة ٢٣ سنة تبين أن من كتب البيان هو الهادي البكوش الذي عينه زين العابدين وزيرًا أول بعد استيلائه على السلطة وهو الذي صرح بالأمر بعد هروب الزين.

(٢١) أسس بن علي دولة مرتكزة على جهاز أمني ضخم يضم أكثر من ١٣٠ ألف فرد، فلكل مئة تونسي يوجد ١,٥ عنصر أمن، وبمقارنة بسيطة مع فرنسا فإن هنالك عنصر أمن واحدًا لكل ٥٥٠ فرنسيًا. ناهيك بالشرطة السرية غير المعروف عددها والمتخصصة في ملاحقة الناشطين السياسيين والمدنيين وغيرهم من الحقوقيين والنقابيين. كما يوجد بين ٨ إلى ١٠ آلاف موظف عمومي ملحقين بإدارة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي ينالون رواتبهم من الوزارات والمؤسسات التي يعملون فيها بالإضافة إلى المنح والسيارات التي يقدمها لهم الحزب. ويعتبرون «أعوان شرطة الحزب» مهمتهم التجسس على المواطنين. انظر: «Comment les années Ben Ali ont pénalisé l'économie de la Tunisie,» *Libération*, 4/2/2011.

على سياسة حكومة بن علي النموذجية تلك وتغدق عليها الهبات والمساعدات من دون أي اهتمام بما يجري من خروقات لحقوق الإنسان والتلاعب بالانتخابات وحرمان السياسيين من منافسة رئاسية نزيهة ووجود برلمان بتعددية زائفة وعمليات التنقيح المتتالية على الدستور بطريقة غير دستورية بهدف استمرار بن علي في الحكم[٢٢].

٢ ـ الظروف «الآنية» أو المباشرة التي ساعدت على اندلاع الثورة

كانت قطاعات واسعة من خبراء ومن مراكز القرار الاقتصادي والسياسي في العالم تنظر إلى الاقتصاد التونسي نظرة إعجاب نظرًا «لنجاعة اختياراته» وما حقق من معدلات نمو تبدو سريعة وهامة، مما حدا ببعض المنظمات الدولية باعتبار الاقتصاد التونسي نموذجًا يمكن الاقتداء به في حين اعتبره الرئيس الفرنسي شيراك معجزة.

أ ـ تردي الأوضاع الاقتصادية

عرف الاقتصاد التونسي خلال السنوات الثلاث الماضية نموًا ضعيفًا كان بحدود ٣,٨ في المئة سنويًا. وكان نسق التراجع هذا حادًا خاصة بين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ وتقف وراء ذلك عدة عوامل منها: انعكاس الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وخاصة بسبب الأزمة التي اجتاحت دول الاتحاد الأوروبي التي يرتبط الاقتصاد التونسي باقتصادياتها ارتباطًا وثيقًا. وبالإضافة إلى ذلك بل بسبب ذلك ارتفع متوسط التضخم المالي، الذي بلغ خلال الثلاث السنوات الأخيرة نحو ٤,٥ في المئة مما أدى إلى استنزاف الطاقة الشرائية للجماهير ومنهم العاطلون من العمل. كما ارتفعت الديون الخارجية خلال

---

(٢٢) دون الدخول في تفاصيل تلك التعديلات الكثيرة التي أجريت على الدستور التونسي منذ وصول بن علي إلى السلطة، نذكر أن التعديل الأول الذي صدر في هذا العهد تعلق بحذف بند الرئاسة مدى الحياة وإلغاء الخلافة الآلية وذلك حتى يعطي لنظامه الجديد بعضًا من الشرعية على حساب الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، وفي سياق التعديلات الدستورية سنة ٢٠٠٢ تم الإقرار باستفتاء شعبي طبقًا للمادة ٧٦ من الدستور الذي أجاز للرئيس الدعوة إلى إجراء مثل هذا الاستفتاء، كما نصت التعديلات على إلغاء حصر الترشح لثلاث ولايات رئاسية فقط، وهو ما مكن الرئيس بن علي من الترشح لولاية رابعة سنة ٢٠٠٤، وأتاح له إمكانية ذلك في انتخابات سنة ٢٠٠٩.

العقدين الماضيين. وبالرغم من أن دفع نحو ٤٨ في المئة من جملة تلك الديون كان عن طريق حاصل الإنتاج الداخلي الخام أواخر ٢٠١٠ غير أن الديون امتصت نحو ١٢ في المئة من عائدات الصادرات[٢٣].

وتعتمد أهم القطاعات المحركة للتنمية في تونس على الأسواق الخارجية في مجالات محددة، أهمها قطاع الميكانيك والإلكترونيات والكهرباء، ثم قطاع النسيج والملابس (٢٠٠٠٠٠ موطن شغل) وأخيرًا قطاع السياحة، وكلها قطاعات موجهة إلى الخارج وتضررت بشكل متفاوت من الأزمة الأخيرة[٢٤].

غير أن تحميل مسؤولية تراجع نمو الاقتصاد التونسي للأزمة الاقتصادية العالمية لا يبدو دقيقًا. فطبيعة الاقتصاد التونسي وتوجهاته يفسران إلى حدٍ بعيد هذا التراجع. فمنذ أواسط الثمانينيات عرف الاقتصاد التونسي تحولات عميقة تولدت عن اندماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي واعتماد برنامج الإصلاح الهيكلي وانضمام البلاد إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة ١٩٩٤ وتوقيعها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٥ وذلك بصفة تدريجية[٢٥].

وكان من المفروض أن لا تمسّ عملية التفويت القطاعات الإستراتيجية غير أنها توسعت تدريجيًا وشملت قطاعات إستراتيجية، وذلك بعد أن تحولت الخوصصة إلى إيديولوجيا تبناها النظام، وبالنتيجة تم التفويت في نحو ٢٠٩ مؤسسات عمومية منذ ٢٠ سنة إلى حدود نهاية سنة ٢٠٠٧. وظل القطاع العام،رغم تقلص دوره وتراجع حجمه، يؤدي دورًا أساسيًا في الدورة الاقتصادية الوطنية وفي عملية التنمية الجهوية وبالخصوص في تدعيم المالية العمومية... فازدادت مساهمة القطاع العام أو ما تبقى منه في ميزانية

---

(٢٣) Moncef Guen, «La Crise économique mondiale, un déclic dans la révolution tunisienne,» *Jeune Afrique*, 9/2/2011.

(٢٤) «خبير اقتصادي تونسي: النظام التربوي لم يكن يلبي حاجيات سوق العمل،» دويتشه فيله (ألمانيا)، ٢٦/ ١/ ٢٠١١.

(٢٥) Abdeljelil Bedoui, «Analyse critique des fondements du PAS et projet alternatif,» *Revue tunisienne d'économie*, nos. 3 et 4 (1993).

الدولة من الموارد الذاتية غير الجبائية[٢٦] وقد أسهمت كل تلك الموارد في تدعيم الماليّة العمومية وتحسين وضع الميزان الاقتصادي وتقليص نسبة المديونية العمومية من الناتج المحلي الخام

كما ظل القطاع العام يحافظ على بعض الخصوصيات التي تميز بها منذ انبعاثه والتي ظلت مرتبطة به ومنها[٢٧]:

• تنوعه القطاعي والتنظيمي، فهو يشمل جميع الأنشطة تقريبًا: الفلاحية والصناعية[٢٨] والمنجمية والخدماتية الأمر الذي ترك للدولة هامشًا للتدخل والتأثير في الدورة الاقتصادية وتعديلها.

• تعدد أصناف المنشآت والمؤسسات (دواوين، شركات، تعاضديات، مراكز، صناديق، وكالات، أقطاب، مخابر...).

• الكثافة العمالية بالمقارنة مع القطاع الخاص.

• ارتفاع نسبة التأطير باعتبار أن الدولة تؤدي دورًا هامًا في انتداب أصحاب الشهائد العليا رغم تراجع هذا الدور في السنوات الأخيرة.

• ارتفاع التأطير النقابي في المنشآت والمؤسسات العمومية فمن جملة ١٧١ مؤسسة ومنشأة عمومية تمّت هيكلة عمال وموظفي نحو ١٣٤ نقابيًا أي أن نسبة الهيكلة النقابية بلغت ٧٨ بالمئة بالقطاع العام.

وتصل في قطاع المناجم إلى ٩٦ بالمئة، أما أدنى نسبة انخراط فنجدها في قطاع المعاش والسياحة ولا تتجاوز ٣٤ بالمئة.

---

(٢٦) تتكون بالأساس من مداخيل النفط وأنبوب الغاز الجزائري العابر للتراب التونسي وتلك المتأتية من الشركات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية ومن مساهمات الدولة في شركات خاصة أو شبه عمومية والمرابيح الحاصلة عن طريق البنك المركزي ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي ومن خوصصة المؤسسات العمومية.

(٢٧) عبد الجليل البدوي، «ماذا بقي من القطاع العام في تونس؟،» الوحدة، العددان ٢٠ و٢٧ (٢٠٠٨).

(٢٨) شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي أو الديوان الوطني للمناجم وشركات الإسمنت ببنزرت والسكر بباجة والصناعات الصيدلية وعجين الحلفاء والعجلات المطاطية وتكرير النفط وصناعة السيارات وصناعة الحديد والفولاذ والتبغ والوقيد والصناعات التقليدية والإذاعة والتلفزة ومؤسسة البريد.

• يتميز هذا القطاع، أيضًا، بضعف نسبة العمل غير القار وبظاهرة المناولة التي لا تتجاوز ٨ بالمئة بالمقارنة مع القطاع الخاص..

• ارتفاع مستوى الأجور في القطاع العام بالمقارنة مع القطاع الخاص، ويصل الفارق في مستوى الأجر السنوي المتوسط بين القطاعين إلى أكثر من ٣ مرات، بل إلى ما يقرب من ٦ مرات بالنسبة إلى الأجر الأدنى، كما يتفوق متوسط الأجر السنوي في المنشآت والشركات العمومية على نظيره في الوظيفة العمومية بمرة ونصف تقريبًا (١,٣). ويعود ذلك أساسًا إلى ارتفاع نسب التأطير والانخراط في العمل النقابي ونضالية هذا القطاع واحترام المؤسسات للقانون وللاتفاقيات الاجتماعية المبرمة بين الطرفين...

ورغم تنامي سياسة الخوصصة ظل القطاع الخاص غير قادر على انجاز الدور المأمول منه أي أنه عجز عن النهوض بالاستثمار وتنويع النسيج الاقتصادي وتحسين المحتوى التقني للصادرات وذلك رغم الدعم والامتيازات والإعفاءات الجبائية العديدة التي حظي بها وذلك نتيجة انتشار الفساد الاقتصادي والتهرب الضريبي والتسهيلات الائتمانية للسماسرة الفاسدين التي كان يمارسها أفراد العائلة المالكة (الطرابلسية والبنعلنية) بسلوكهم الجشع المتوحش والرغبة المريضة في تكديس الأموال من خلال نهب الأملاك الخاصة والعامة وفرض العمولات على الصفقات العمومية ومن اقتطاع نسب متفاوتة من التمويلات الخارجية[٢٩]. الأمر الذي أثّر في أداء الاقتصاد التونسي وتدهور نصيب الأجراء في الثروة الوطنية وانعكس على واقع التشغيل والبطالة وتجسد ذلك خاصة في انسداد الآفاق أمام الشباب وخاصة ارتفاع نسبة البطالة في صفوف أصحاب الشهادات العليا[٣٠].

أدت السياسات التي اعتمدتها الدولة في التنمية الوطنية والجهوية إلى إفراز خريطة اقتصادية تميّزت بانعدام التوازن نتيجة توقف الدولة والخواص

(٢٩) وهو سلوك غير مسبوق في المجتمع التونسي ولم يتعود عليه في تاريخه المعاصر على الأقل.

(٣٠) عبد المجيد الجمل، إشكالية تشغيل الشباب (تونس: منشورات المركز النقابي للتكوين التابع للاتحاد العام التونسي للشغل، ٢٠٠٢)، ص ٣٧ ـ ٥٧.

عن الاستثمار في الجهات الداخلية؛ لذلك حافظت المناطق الداخلية على تأخرها على المستوى التنموي مقارنة بالمناطق الساحلية[٣١] التي تحتكر ٨٤ في المئة من مساحات المناطق الصناعية مقابل ١٦ في المئة في بقية مناطق البلاد كما استقطب أكثر من ٨٠ في المئة من التشغيل الصناعي حسب إحصائيات ٢٠٠٨[٣٢] كما كان نصيب الوسط الغربي مثلًا (الذي يضم ولاية سيدي بوزيد) من حجم الاستثمارات المبرمجة ١٩٤٨ مليون دينار منها ٤٣,٥ في المئة من استثمارات القطاع العام في حين يقدر حجم الاستثمارات بالشمال الشرقي بـ ١٦٥٨٣ مليون دينار وهو ما يمثل ثماني مرات حجم الاستثمارات بالوسط الغربي[٣٣] التي تتجسد خاصة في ارتفاع نسب الفقر[٣٤] وانخفاض مستوى الإنفاق السنوي للفرد[٣٥] واستمرار ظاهرة النزوح من المناطق الداخلية نحو المناطق الساحلية بالتوازي مع ارتفاع عدد المهاجرين بالطرق الشرعية وغير الشرعية[٣٦]...

أما احتلال الاقتصاد التونسي مراتبٍ متقدمة، تبعًا لمقاييس وتصنيفات المؤسسات الدولية، فيعود أساسًا لتطبيق نظام بن عليّ، بكل حرص وجدية، كل التوصيات والتعليمات التي كان يصدرها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي التوصيات التي تحرص عادة على تحقيق نسبة نمو متواصل مع الحفاظ على التوازنات النقدية والمالية الكبرى من دون الاهتمام بالتوازنات الواقعية ذات الأبعاد الاجتماعية (البطالة وتوزيع الثروة) والجغرافية (التوازن بين المناطق أو الجهات في القطر الواحد). مما ولد

---

(٣١) انظر جدول عدد ٥ حول تفاوت نصيب الفرد من الاستثمارات في الجهات وجدول عدد ٦ حول تفاوت نسب الاستثمار في الجهات في الملاحق.

(٣٢) الاتحاد العام التونسي للشغل، **التشغيل والتنمية بولاية قفصة، الواقع والآفاق** (تونس: قسم الدراسات والنزاعات والدراسات والتوثيق، ٢٠١٠)، ص ١٦ ـ ١٧ و١٦٤.

(٣٣) الاتحاد العام التونسي للشغل، **التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد بين الواقع المكبّل والإمكانات الواعدة** (تونس: قسم الدراسات والنزاعات والدراسات والتوثيق، ٢٠١٠)، ص ٦٤ و١٨٦.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٣. حول نسب الفقر وتطور مستوى الإنفاق بالبلاد، انظر الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) من الملحق رقم (٣)، ص ٢٤٦ من هذا الكتاب.

(٣٥) الاتحاد العام التونسي للشغل، المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

اختلالات حادة باعتبار تحكّم آليات السوق في جميع مفاصل التنمية الأمر الذي أدى إلى سيادة قانون الغاب واندلاع الغضب والثورة(٣٧).

ب ـ تدهور الأوضاع الاجتماعية

ضاعفت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ أواخر سنة ٢٠٠٧ ارتباطًا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أزمة نمط التنمية الذي أرسته حكومات زين العابدين بن عليّ كما عمقت الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية وبين مختلف مناطق البلاد. . وتمثل مشاكل التشغيل والبطالة أهم المشاكل التي تثير جميع مكونات المجتمع التونسي والدولة ومنظمات المجتمع المدني إذ أصبحت إحدى مقدمات التهميش والإقصاء وتعطل آليات الاندماج الاجتماعي(٣٨).

(١) **البطالة**: تعتبر البطالة في تونس ظاهرة قديمة برزت منذ استقلال البلاد وكانت تمس ما يقارب بين واحد إلى ستة من مجمل الناشطين اقتصاديًا أي ما يقارب ١٥ و١٦ في المئة(٣٩). فالظاهرة من حيث الكم تبدو قديمة نسبيًا أما الكيف أو نوعية العاطلين فتغيرت بشكل كبير. إذ أصبحت البطالة تمس بصورة خاصة وواسعة حاملي الشهادات العليا كما أصبحت حادة بشكل مزعج في المناطق الداخلية للبلاد وخاصة في الوسط الغربي(٤٠) والجنوب الغربي(٤١).

---

(٣٧) «خبير اقتصادي تونسي: النظام التربوي لم يكن يلبي حاجيات سوق العمل».

(٣٨) Serge Paugam, *L'Exclusion, l'état des savoirs* (Paris: La Découverte, 1996), pp. 13-16

(٣٩) Khemaïes Taamallah, *Population et emploi en Tunisie* (Tunis: Publication de l'université de Tunis, 1987).

(٤٠) حسب الإحصائيات الصادرة عن المسح الوطني للتشغيل لسنة ٢٠٠٧ تبلغ نسبة العاطلين من أصحاب الشهائد العليا في محافظة سيدي بوزيد ٤٤,٧ في المئة في صفوف الإناث (المعدل الوطني ٢٧,٥ في المئة) أما في صفوف الذكور فيصل إلى ٢٥ في المئة (المعدل الوطني ٢١,٤ في المئة). انظر: الاتحاد العام التونسي للشغل، **التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد بين الواقع المكبّل والإمكانات الواعدة**، ص ١٢٥، انظر أيضًا الجدول رقم ٣ في الملحق رقم (٣)، ص ٢٤٧ من هذا الكتاب.

(٤١) بلغت نسبة العاطلين من ذوي مستوى التعليم العالي بمحافظة قفصة ٣٢ في المئة سنة ٢٠٠٧ مقابل ٢٠ في المئة على المستوى الوطني. انظر: الاتحاد العام التونسي للشغل، **التشغيل والتنمية بولاية قفصة، الواقع والآفاق**، ص ٦٧، انظر أيضًا الجدول رقم (٤) من الملحق رقم (٣)، ص ٢٤٧ من هذا الكتاب.

وإذا كانت البيانات الرسمية قد بينت أن نسبة العاطلين هي ١٤ في المئة ممن هم في سن العمل، فإن المدير العام لمرصد الشباب قد بيّن، بعد الثورة، أن البطالة في صفوف الشباب الذين سنهم بين ١٨ إلى ٢٩ سنة تناهز ٢٩,٨ في المئة سنة ٢٠٠٩[٤٢]. وكانت تلك إحدى نتائج الاختلال بين العرض والطلب في سوق العمل، اختلال يعاني منه حاملو الشهادات العليا نتيجة لنظام التعليم العالي الذي اعتمد على الكم أكثر من الكيف: سياسة الوَفْرِ (Massification).

وبالنتيجة تضخم عدد العاطلين من العمل بجميع أصنافهم (البطالة والبطالة المقنعة وغياب الاستقرار عن العمل والعمل غير المنتج..)[٤٣] مما أدى إلى انتشار أنماط هشّة من التشغيل وتزايدت انتهاكات الحقوق الأساسية للعمال والتمييز بين الجنسين وضعف الحماية ضد المرض وبشكل عام تراجعت العديد من المكاسب الاجتماعية وتدهورت المقدرة الشرائية للعاملين وتكدّست الثروة عند شريحة رأسمالية طفيلية همُّها الأول والأخير أن تربح أكثر ما يمكن في أقل وقت ممكن فشهدت العلاقات التشغيلية اختلالات عميقة أدت إلى حدوث التوتُّرات والاحتجاجات.

(٢) الاحتجاجات الاجتماعية: حصلت، خلال شهر آب/ أغسطس الماضي، مواجهات عنيفة بين السكان وأجهزة السلطة بجهة بن قردان، الواقعة على الحدود التونسية الليبية. وقبل ذلك بحوالي ثلاث سنوات (من ٥ كانون الثاني/ يناير إلى منتصف حزيران/ يونيو ٢٠٠٨) عاشت منطقة الحوض المنجمي (جنوب غرب) حالة تمرد قادتها كوادر نقابية وسطى استمرت أشهرًا عديدة فضتها السلطة بالعنف الشديد. كما سجلت في نفس السياق احتجاجات محدودة في مناطق أخرى مثل فريانة والصخيرة وجبنيانة..

(٤٢) بينما كانت الإحصائيات الرسمية تذكر أنها نحو ٢٤ في المئة. أما عند أصحاب الشهادات العليا فتصل نسبة البطالة إلى ٤٤,٩ في المئة في حين كانت المصادر الرسمية تؤكد أن النسبة هي ٢٢,٥ في المئة وسنة ١٩٩٩ هي ٢٢,١ في المئة ١٥ - ٢٩ سنة.

(٤٣) يذكر السيد محمود بن رمضان أستاذ الاقتصاد بالجامعة التونسية أن من أسباب تزايد نسبة العاطلين عن العمل سيطرة عائلة بن عليّ على الاقتصاد مما أدى إلى ضياع نحو ٢٠٠ ألف فرصة عمل بين ١٩٩٥ ـ ٢٠١٠. انظر: «Comment les années Ben Ali ont pénalisé l'économie de la Tunisie».

اما الاحتجاجات الاجتماعية التي أطرتها هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل فعمّت مختلف القطاعات وبالخصوص مؤسسات الاستثمار الأجنبي الخاصة المنتصبة بالبلاد. وتؤكد البيانات الرسمية أن الأزمة أضرت خلال سنة (من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) بـ ٢٨٧ مؤسسة منها ٩٧ تونسية و٦١ فرنسية و٥٠ إيطالية و٢٩ ألمانية. مع الملاحظ أن عدد المؤسسات التونسية المتضرّرة قد تضاعف أربع مرات خلال نفس الفترة. إذ كان لا يتجاوز ٢٤ مؤسسة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ليصبح ٩٧ مؤسسة في موفى ٢٠٠٩[٤٤].

وتؤكد نفس البيانات الرسمية للاتحاد أن نحو ٧٦,٨٦٥ عاملًا قد تضرر بشكل أو بآخر من هذه الأزمة، منهم ٤٢١٣ فقدوا عملهم ومورد رزقهم. وأحيل ١٠٩٢٧ عاملًا على البطالة الفنية يعملون في ٤٢ مؤسسة لمدة تترواح من ١٠ أيام و٦٠ يومًا وذلك بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. كما أجبر ٧٠١١٦ عاملًا على التخفيض من ساعات عملهم بين ٥ ساعات و٢٤ ساعة في الأسبوع الواحد من دون أن يتلقوا تعويضًا عن النقص في الأجور[٤٥].

(أ) الإضرابات: تشير البيانات المتوفرة إلى أن عدد الإضرابات التي تمت بإشراف قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل قد ارتفع من ٣٨٢ (عام ٢٠٠٧) إلى ٤١٢ (سنة ٢٠٠٨) ليتراجع إلى ٣٦١ (في ٢٠٠٩). وكان أكثر تلك الإضرابات في القطاع الخاص (٧٦ في المئة خلال سنة ٢٠٠٧ و٩٢ في المئة خلال سنة ٢٠٠٨ و٨٩ في المئة خلال ٢٠٠٩). كما حصل ثلثا الإضرابات تقريبًا في القطاع الصناعي (بين ٦٤ و٦٦ في المئة) بينما احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية من حيث عدد الإضرابات (٣١ و٣٤ و٢٥ في المئة على التوالي وذلك بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩) في حين شهد قطاع الفلاحة أضعف نسبة من الإضرابات. أما الإضرابات غير المسبوقة بتنبيه فتمثل قرابة ٨٠ في المئة من جملة الإضرابات خلال السنوات

---

(٤٤) الاتحاد العام التونسي للشغل، **نزاعات الشغل الجماعية في تونس ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٩** (تونس: قسم الدراسات والتوثيق، ٢٠١٠)، ص ٦٤.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٩.

الثلاث المعنية (٢٠٠٧: ٧،٧٥ في المئة/٢٠٠٨: ٧٨ في المئة و٢٠٠٩: ٧٨ في المئة)[٤٦].

أما بالنسبة إلى أسباب الإضرابات فتبدو متنوعة ومن أهمها:

ـ عدم صرف الأجور أو المنح، أو عدم احترام مقاديرها، أو عدم صرفها في آجالها القانونية، أو عدم تطبيق القوانين أو الاتفاقيات المشتركة بخصوص الأجور والمنح..

ـ عدم توفر ظروف عمل لائقة تؤمّن سلامة العمال وتقيهم من الحوادث والأخطار المهنية.

ـ التضامن العمالي أي الإضراب احتجاجًا على طرد النقابيين أو مضايقتهم أو طرد الأجراء من قبل الأعراف[٤٧].

(ب) **الاعتصامات**: تمثل الاعتصامات شكلًا متقدمًا من أشكال النضال النقابي التي تخوضها الطبقة العاملة. إذ يظل العمال المعتصمون في مكان عملهم خارج أوقات العمل الرسمي ويعطلون الإنتاج لفترات زمنية معينة إلى حين قبول ربّ العمل التفاوض معهم أو الاستجابة لمطالبهم...

عرفت البلاد التونسية خلال الثلاث السنوات الأخيرة تزايدًا في عدد الاعتصامات التي نفذها العمال في المؤسسات من ٢٧ إلى ٢٨ ليصل إلى ٣٦ اعتصامًا. أما القطاعات التي شملتها تلك الاعتصامات فكانت النسيج والملابس، والصناعات المعدنية والميكانيكية، والسياحة والبناء والأشغال العامة، والخدمات والمناولة. وهي قطاعات الاستثمار الأجنبي تهيمن فيها أشكال التشغيل الهشة والأجور المتدنية وفقدان العمال للتغطية الاجتماعية[٤٨].

(٣) **انتحارات وانتحار**: كانت محاولات الانتحار في تونس قليلة بل قد تكون نادرة زمن حكم الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، ويعود ذلك لعوامل مختلفة منها ما هو ديني ـ اجتماعي ـ أخلاقي ومنها ما هو اقتصادي،ومع

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٩، و٤١ ـ ٥٢.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٥؛ ٤٦، و٥٨.

وصول نظام حكم بن عليّ تغيرت الكثير من الأمور على المستوى القيمي والاقتصادي خاصة مع انسداد الآفاق أمام الشباب.

لم يكن الشهيد محمد البوعزيزي التونسي الوحيد الذي أقدم على الانتحار بل كان هنالك العشرات الذين فعلوا فعلته. فحسب المعدلات الرسمية أقدم تونسي واحد من بين الألف على الإنتحار منذ عام ٢٠٠٥، وحسب تصريح السيد أمان الله السعدي، أستاذ بكلية الطب ورئيس قسم الإنعاش الطبي بمركز الإصابات والحروق البليغة، فإن ١٢ بالمئة من عدد الوافدين على المركز المذكور كانت بسبب محاولاتهم الانتحار، مع العلم أن المركز يستقبل كل حالات الإصابة والحروق البليغة وهي حالات خاصة بالمركز دون غيره من المستشفيات المركزية أو الجهوية كما صرح نفس الطبيب المسؤول أن المركز قد استقبل خلال سنة ٢٠١٠ (أي من شهر كانون الثاني/ يناير حتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر) نحو ٢٨٠ حالة انتحار أي بمعدل: ٢٨٠ حالة على ١٠ أشهر ما يساوي ٢٨ حالة شهريًا أي بمعدل حالة انتحار واحدة يوميًا[٤٩].

لم تكن تونس أشد فقرًا من البلدان العربية، بل يمكن القول إن نسب الفقر في تونس هي أقل من غيرها من البلدان ومنها المجاورة، أي تلك التي تتمتع بإمكانيات وبموارد طاقية كبيرة. ويظهر أن ما دفع إلى ارتفاع نسب الانتحار في تونس هو استبداد اليأس بالشباب العاطل من العمل وخاصة من حاملي الشهادات العليا الذين فقدوا الأمل تمامًا في حياة أفضل بعد أن جرّب البعض منهم الهجرة السرية إلى أوروبا وفشل.. ولكن وبرغم هذا العدد الوافر من حالات الانتحار التي عرفتها تونس لم تشكل أي حالة من تلك الحالات دافعًا أو سببًا لاندلاع انتفاضة، لذلك يمكن القول إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية التي دفعت البوعزيزي للانتحار هي نفس الظروف التي دفعت سكان سيدي بوزيد للانتفاضة والثورة ضد المسببين في تعاستهم ويأس شبابهم وخيبتهم التاريخية أيضًا...

(٤) دور وسائل الاتصال الحديثة: أغلق نظام بن عليّ الإعلام وسيطر

(٤٩) الهادي بريك، «آفتنا في بقرة سمينة حلوب يفترسها ذئب ماكر يا حضرة مفتي والينا،» تونس نيو، ٨/ ١/ ٢٠١٠.

على كل مكوناته أما الصحف الثلاث **الموقف والطريق الجديد ومواطنون** التي ظلت بعيدة عن سيطرته فعمد إلى تعطيلها ومصادرة بعض أعدادها تارة، وغلق أبواب الإشهار أمامها وتتبعها أمنيًا وعدليًا تارة أخرى. . مقابل ذلك شجعت الدولة على اقتناء الحواسيب وسهلت عمليات إدخالها إلى البلاد عبر التخفيض من الأداءات الجمركية عند توريدها. كما بعثت مشروع حاسوب لكل أسرة وكان اقتناؤها متيسرًا نسبيًا عن طريق البيع بالتقسيط لكن الأهم من ذلك هو امتلاك بعض بنات الرئيس لشركات الإنترنت (التوزيع والتحكم) الأمر الذي يسّر على الشباب الاشتراك في الإنترنت بشكل واسع إذ وصل عدد متصفّحي الإنترنت والمشتركين في صفحات التواصل الاجتماعي (Facebook) إلى نحو ٣,٦ مليون مشترك من أصل ١٠ ملايين تونسي، وهو رقم يفوق بنحو ٩.١ مليون عدد المشتركين الموجودين في إسبانيا والبرتغال بل إنه يزيد عن عدد متصفّحي الإنترنت في المغرب، علمًا أن عدد سكان تونس هو أقل بثلاث مرات من عدد سكان هذه الأخيرة[٥٠]؛ فكانت تلك الوسيلة من أهم العوامل التي استخدمها الشباب للتحريض على التظاهر في المدن والقرى. كما كانت الهواتف الجوالة وأغاني الرّاب تنقل الصورة والصوت والحوارات والمقالات النقدية والتحليلية المحرضّة على سطوة السلطة وإرهابها[٥١] ومن خلال كل ذلك تم الكشف بدقة عن دموية السلطة في تعاملها مع احتجاجات المتظاهرين في منطقتَي تالة والقصرين وبعد ذلك في باقي المدن والقرى. وهو ما يشير إلى الدور البارز الذي أدّاه الإنترنت في مواكبة كل التطوّرات التي كانت تعيشها البلاد. واستطاع الشباب بذلك الالتفاف على جميع الحواجز وتدمير سلطة الرقابة التي كانت تحجب المدونات والمواقع المعارضة[٥٢]. كما أحدث

---

(٥٠) ««جيل الإنترنت» العربي وكسر «تابو» السلطة السياسية،» السفير، ١٠/ ٢/ ٢٠١١.

(٥١) حققت أغنية «٢٣ سنة وأنت لهنا» لفنان الراب محمد علي بن جمعة التي قلد فيها الرئيس المخلوع وانتقد سياسته على مدى ٢٣ سنة نجاحًا قياسيًا جعلها الأكثر تداولًا بين مختلف المواقع. وكذلك أغنية الشاب حمادة بن عون بعنوان «رئيس لبلاد» التي توجه فيها برسالة لرئيس البلاد عبر فيها عن استيائه من استفحال البطالة والرشوة والمحسوبية، وطالبه فيها بالبحث عن حلول.

(٥٢) من الكتب التي كشفت فساد عائلتي الطرابلسي وبن عليّ تمكن الكثير من التونسيين قراءتها على الإنترنت ثم طبعها وتوزيعها، كتاب: **حاكمة قصر قرطاج، يد مبسوطة على تونس** *La Régente de Carthage* للصحافيين الفرنسيين كاترين قراسيي ونيقولا بو. وصدر الكتاب عن دار لديكوفرت سنة ٢٠٠٩، ١٧٨ صفحة وتم تنزيله على الإنترنت. وقبله كتاب صديقنا بن عليّ بالفرنسية.

بعض الشباب فرقة (أنونيموس: المجهولون) التي قامت بعمليات تهشيم «قرصنة» بعض المواقع الرسمية، بما في ذلك مواقع بعض وزارات السيادة، وذلك كردّ فعل على عمليات الحجب التي كانت تقوم بها المصلحة الرسمية للرقابة(٥٣). لذلك يمكن القول إن تلك التقنية قد ساعدت على اختراق الرقابة وساهمت إلى حدّ بعيد في انتشار حركة الاحتجاج والعصيان والثورة في المناطق المجاورة لمنطقة سيدي بوزيد التي تعاني من نفس المشاكل والآلام، ثم لتصل إلى بقية أجزاء البلاد التونسية وهو أمر لم يتوفر لانتفاضة الحوض المنجمي سنة ٢٠٠٨(٥٤). كما أدّت محطة الجزيرة الفضائية القطرية دورًا هامًا عن طريق بثّ ما يصلها من صور عبر الفيسبوك وعن طريق حواراتها مع الشخصيات الوطنية التونسية المعارضة سواء تلك المقيمة خارج البلاد أو في الداخل إلى جانب بعض ما كان يقدمه بعض المحللين والأكاديميين العرب في هذا المجال وخاصة الدكتور عزمي بشارة الذي كانت الكثير من المواقع التونسية تنشر مداخلاته في محطة الجزيرة ومقالاته المنشورة في الصحف العربية وفي مواقع الإنترنت بشكل مستمر...

لقد كان لتراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، واستفحالها، منذ أواسط الثمانينيات من القرن الماضي، خاصة بعد ارتباط الاقتصاد التونسي بالرأسمالية المعولمة مع ما أفرزه ذلك من تحولات عميقة في المجتمع التونسي المنفتح بطبيعته على التقدم التقني والقيمي للمجتمعات الأخرى المتقدمة، آثارٌ عميقة على أوضاع كل الفئات الاجتماعية وخاصة الشباب المتعلم (تصل نسبة التّمدرس إلى أكثر من ٩٥ في المئة) من خريجي الجامعات، في المناطق الداخلية خاصة، الذي انسدت أمامه أبواب العمل وظل على هامش الدورة الاقتصادية لوقت طويل يعاني التهميش والمرارة والاغتراب في الوقت الذي كانت فئات محدودة تنعم بجميع خيرات البلاد..

---

(٥٣) مجلة وراديو كلمة الإلكترونية (يومية - كانت محجوبة في تونس قبل الثورة)، بتاريخ ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، http://www.kalima-tunisie.info.

(٥٤) مثلًا كان د. المنصف المرزوقي يوجه رسائل وخطبًا من فرنسا إلى التونسيين عبر الفايسبوك وموقعه الخاص.

ثانيًا: خارطة الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية

تعود ظاهرة التعددية الحزبية في تونس إلى المرحلة الاستعمارية(٥٥) ثم أخذ هذا الهامش الديمقراطي في التقلّص بعد استقلال البلاد (١٩٥٦) إذ تم تحجير الحزب الشيوعي التونسي في ٦ كانون الثاني/يناير١٩٦٣، وكان الحزب المعارض القانوني الوحيد في البلاد، في حين برزت عدة حركات ومنظمات سياسية عملت في إطار السرية(٥٦) وبالنتيجة احتكر الحزب الدستوري الحياة السياسية(٥٧) إلى حدود سنة ١٩٨١ بعد أن أعلن الرئيس السابق الحبيب بورقيبة السماح بتعددية سياسية لكنها كانت محدودة(٥٨) وبعد ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ توسعت خارطة الأحزاب بالبلاد إلى أن وصل عددها قبل الثورة إلى تسعة أحزاب تعمل بشكل قانوني.

١ ـ الأحزاب السياسية التونسية، في مرحلة ما قبل الثورة

يمكن تصنيف هذه الأحزاب إلى صنفين:

أ ـ الأحزاب القانونية

وهي الأحزاب التي تمتعت بوجود قانوني، ومنها الذي كان موجودًا قبل مجيء سلطة السابع من نوفمبر ١٩٨٧، وبعضها برز بعد ذلك. ويمكن تصنيف هذا النوع من الأحزاب حسب أدائها ومواقفها من السلطة الحاكمة إلى صنفين:

---

(٥٥) تعددت في تونس فروع الأحزاب الفرنسية في الوقت الذي منعت فيه إدارة الحماية الفرنسية التونسيين من تأسيس أحزاب خاصة بهم ورغم ذلك اضطرت الإدارة للتعامل مع الأمر الواقع وتعاملت مع الحزب الحرّ الدستوري التونسي ومع الحزب الدستوري الجديد بل ساعدت أواخر الأربعينيات على بروز أحزاب قريبة منها مثل حزب الاتحاد والترقي والحزب القومي التونسي.

(٥٦) عبد اللطيف الحناشي، «الأحزاب الماركسية في تونس والمسالة القومية،» **الوحدة**، السنة ٥، العدد ٥٢ (كانون الثاني/يناير١٩٨٩)، ص ٢١٤ ـ ٢٢٢.

(٥٧) عبد اللطيف الحناشي، «نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية: الحبيب بورقيبة أنموذجًا،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٢٩ (شتاء ٢٠٠١)، ص ٢٧ ـ ٤٦.

(٥٨) فايز سارة، **الأحزاب والحركات السياسية في تونس ١٩٣٢ ـ ١٩٨٤** (دمشق: [د. ن.]، ١٩٨٦)، ص ٣٨٢.

(١) **أحزاب الموالاة**[٥٩]: وهي الأحزاب المتحالفة سياسيًا مع حزب «التجمع الدستوري الديمقراطي» بل إن وجود بعضها كان مرتبطًا أشدَّ الارتباط بهذا الحزب والأجهزة الأمنية للدولة التي ساعدت على وجود بعضها ودعم قيادتها مثل «الاتحاد الديمقراطي الوحدوي» الذي استقال مؤسسه، عبد الرحمن التليلي من اللجنة المركزية لحزب «التجمع الديمقراطي» ليؤسس الحزب بمعية بعض الشخصيات القومية، ومثل حزب «الخضر للتقدم» الذي استقال مؤسسه، المنجي الخماسي، ليؤسس بمساعدة أجهزة النظام الأمنية هذا الحزب وذلك بهدف عرقلة حزب «الخضر» ذي النزعة اليسارية على الطريقة الأوروبية.

كما سيطرت الأجهزة على أغلب أحزاب الموالاة وتمكنت من التحكم في قياداتها وتوجهاتها وإبعاد قياداتها التاريخية مثل ما حدث بالنسبة إلى حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الوحدة الشعبية وحتى القيادات «النظيفة» في حزب الاتحاد الوحدوي. وذلك عن طريق الإغراء بالمال تارة وبالمناصب تارة أخرى أو الأسلوبين معًا غالبًا: عضوية مجلس النواب والمستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومناصب في بعض السفارات وفي بعض المجالس البلدية والجهوية، والتعيين في بعض المناصب العليا للشركات الوطنية (رئيس، مدير عام. . .) وتقديم بعض الأملاك العقارية وغيرها[٦٠]. مقابل الدفاع عن النظام وتبرير مواقفه وتجميل صورته في الخارج[٦١].

أما الإشعاع السياسي لتلك الأحزاب فيكاد يكون منعدمًا بالنسبة إلى أغلبيتها كما ظل انتشارها الجغرافي محدودًا وحجم قاعدتها الاجتماعية متواضعًا غير أنها تمكنت بإرادة جهازي الدولة والحزب من الاستمرار والحصول على مقاعد في البرلمان[٦٢]:

---

(٥٩) تُوصف تلك الأحزاب عادةً بأحزاب الـ Vitrine «الواجهة» أو أحزاب الديكور والأحزاب الإدارية وغيرها من الصفات التحقيرية.

(٦٠) جلّول عزونة، «الديكور الديمقراطي،» مواطنون، العدد ١٣٥ (آب/ أغسطس ٢٠١٠).

(٦١) طُلِبَ منه فيما بعد الترشّح لمنصب رئيس الدولة، قال مخاطبًا الجمهور من شاشة التلفزة، في حصّة حملته الانتخابية الأخيرة: «أنا لن أصوّت لنفسي، بل سأصوّت لرئيس الدولة الحالي»!!

(٦٢) يبلغ العدد الأجمالي لأعضاء مجلس النواب الحالي ٢١٢، يحتكر التجمع الدستوري الديمقراطي ١٦٢ مقعدًا في حين تتوزع بقية المقاعد (٥٠) على أحزاب المعارضة.

الجدول رقم (٧ ـ ١)
الأحزاب السياسية في تونس

اسم الحزب	التأسيس	التوجهات الفكرية والسياسية	ملاحظات
التجمع الدستوري الديمقراطي(*)	تم اعتماد هذه التسمية في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٨٨	إصلاحي، ليبرالي	وهو الحزب الحاكم (حزب الأغلبية) في البرلمان.له صحيفتان يوميتان، الحرية بالعربية و*Le Renouveau* بالفرنسية
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين(**)	تأسست في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٨	اشتراكي ديمقراطي	له جريدة أسبوعية بالعربية وهي المستقبل وممثل في البرلمان بـ ١٣ نائبًا
حزب الوحدة الشعبية(***)	تأسس في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١	اشتراكي ديمقراطي ذو توجه وحدوي عربي	له صحيفة أسبوعية هي الوحدة وهو ممثل في البرلمان بـ ١١ نائبًا
الاتحاد الديمقراطي الوحدوي(****)	تأسس في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨	قومي عربي يجمع بعض التوجهات القومية	له جريدة أسبوعية هي الوطن. وهو ممثل في البرلمان بـ ٩ نواب
الحزب الاجتماعي التحرري	تأسس في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨	ليبرالي	ممثل في البرلمان بـ ٧ نواب برغم محدودية حجمه، كانت له صحيفة دورية هي الأفق
حزب الخضر للتقدم	تأسس في ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٦	الاهتمام بالبيئة	ممثل في البرلمان بـ ٨ نواب برغم محدودية حجمه

(*) في الأصل الحزب الحر الدستوري تأسس منذ سنة ١٩٢٠ وقاد المحامي الحبيب بورقيبة انشقاقًا سنة ١٩٣٤ وأسس حزبًا جديدًا حافظ على اسم الحزب الأصلي مع إضافة «الديوان السياسي» إليه، وعُرف بالحزب الدستوري الجديد. وفي مؤتمر الحزب سنة ١٩٦٤ تغير اسم الحزب وبعض توجهاته الإيديولوجية إذ أصبح يعرف بالحزب الاشتراكي الدستوري.

(**) كانت المجموعة المؤسسة من قيادات الحزب الدستوري قد انفصلت عنه منذ سنة ١٩٧١ وأسست حركة، شاركت في الانتخابات التشريعية سنة ١٩٨١ ثم في كل الانتخابات التي حصلت بعد ١٩٨٧.

(***) تأسس في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١، وتعود أصوله إلى حركة الوحدة الشعبية التي أسسها الوزير السابق الأستاذ أحمد بن صالح بعد فراره من السجن سنة ١٩٧٣، وتحولت إلى حزب بعد سنة ١٩٨٧.

(****) تحصل هذا الحزب على التأشيرة في ٢٦/ ١١/ ١٩٨٨ ويضم العديد من التيارات القومية وخاصة البعث(السوري) والناصريين والعصمتيين (نسبة إلى المفكر عصمة سيف الدولة)...، وهو «تنظيم سياسي قومي عربي».

(٢) أحزاب معارضة قانونية غير متحالفة مع الحكومة: لا يختلف إشعاع هذه الأحزاب وانتشارها الجغرافي كثيرًا عن أحزاب الموالاة غير أنها

تتميز عنها بمصداقيتها ونضاليتها من ناحية، وضمها لنسبة هامة من أفراد النخبة في العاصمة وبقية مناطق البلاد. واجهت هذه الأحزاب، وخاصة الحزب الديمقراطي التقدمي، صنوفًا شتى من القمع والملاحقات القضائية طالت نشاطها ومناضليها وصحفها ومقراتها مما ساهم إلى حد بعيد في عرقلة نشاطها وتحجيم تمددها اجتماعيًا وانتشارها جغرافيا:

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	التوجهات الفكرية والسياسية	ملاحظات
حركة التجديد(*)	تم اعتماد هذه التسمية في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. الأمين العام احمد إبراهيم(**)	اشتراكي ديمقراطي - تقدمي	ممثل في البرلمان بنائبين، وله صحيفة أسبوعية هي الطريق الجديد، شارك في الانتخابات الرئاسية لدورتين
الحزب الديمقراطي التقدمي(***).	تم اعتماد هذه التسمية سنة ١٩٩٩. مؤسسه أحمد نجيب الشابي(****)، وميّه الجريبي الأمينة العامة للحزب	يمثل تحالفًا لقوى ديمقراطية يسارية وعروبية وإسلامية (ابتعدت عنه بعد الثورة)	غير ممثل في البرلمان، له جريدة أسبوعية هي الموقف. شارك الحزب في الانتخابات التشريعية لعامي ١٩٨٩ و١٩٩٤، كما شارك في كل الانتخابات التشريعية التي تمت بعد ١٩٨٧
التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات(*****)	تأسس في نيسان ٢٩/ أبريل ١٩٩٤ بالانشقاق عن حزب الاشتراكيين الديمقراطيين وتحصل على التأشيرة في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢. مؤسسه والأمين العام مصطفى بن جعفر(******)	ليبرالي ديمقراطي (الاشتراكية الدولية)	يصدر جريدة أسبوعية هي مواطنون وذلك منذ سنة ٢٠٠٧ غير ممثل في البرلمان

(*) في الأصل هو الحزب الشيوعي الذي تأسس منذ سنة ١٩٢٠ عن طريق أفراد من الأقلية الفرنسية واليهودية وضم عناصر قومية أخرى بمن في ذلك بعض التونسيين.. . أصبح حزبًا تونسيًا منذ الخمسينيات. غيّر الحزب اسمه فأصبح حزب التجديد مسايرة للتغيير الذي عرفته بقية الأحزاب الشيوعية في العالم بعد سقوط جدار برلين والاتحاد السوفياتي. شارك في أغلب الانتخابات التشريعية والبلدية والرئاسية.

(**) يتولى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعد الثورة في الحكومة المؤقتة.

(***) تأسس أواخر سنة ١٩٨٣ تحت اسم التجمع الاشتراكي التقدمي وكان يجمع بعض التوجهات الماركسية والقومية والديمقراطية. ثم تحول إلى الحزب «الديمقراطي التقدمي» وضم إلى جانب التيارات المذكورة ما يعرف بتيار الإسلام التقدمي وبعض العناصر المحسوبة على حركة النهضة، غير المعترف بها.

(*****) تولى وزارة التنمية الجهوية بعد الثورة في الحكومة الوقتية.

(******) مؤسسه الدكتور مصطفى بن جعفر وهو من القيادات السابقة لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، انفصل عن الحزب بعد اعتزال السيد أحمد المستيري السياسة وتولي السيد محمد مواعدة منصب الأمين العام للحزب وذلك على أثر خلافات سياسية بين الشخصين ذات علاقة بالتوجهات العامة للحزب وعلاقته بالسلطة.

(*******) تم تعيينه وزيرًا للصحة العمومية في الحكومة المؤقتة غير أنه انسحب قبل أن يؤدي اليمين.

ب ـ الأحزاب غير القانونية

ونعني بذلك تلك الأحزاب التي لم تتمكن من الحصول على تأشيرة للنشاط العلني تبعًا للقانون الأساسي الذي يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية في تونس الذي يستند إلى فصول غير متينة من الناحية القانونية والإجرائية[٦٣] إذ كان الهدف من ذلك عرقلة النشاط القانوني للأحزاب التي لا ترغب الدولة في الاعتراف بها. ومن بين أهم تلك الأحزاب التي قدمت للحصول على تأشيرة التواجد القانوني ولم يُعترف بها نذكر[٦٤]:

الجدول رقم (٧ ـ ٢)
الأحزاب السياسية التي طلبت الترخيص ولم يُعترف بها

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	التوجهات الفكرية والسياسية	ملاحظات
حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	تم إيداع ملف الحصول على التأشيرة مرتين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ الأمين العام أو الرئيس المنصف المرزوقي(*)	حزب ليبرالي ديمقراطي لائكي	له حضور نشيط في منظمات المجتمع المدني وفي قطاع المحاماة
الحركة الناصرية(**) التقدمية	برئاسة عميد المحامين السابق بشير الصيد	حركة ناصرية	له إطارات في العديد من النقابات وخاصة في قطاع التعليم

يتبع

(٦٣) مجموعة النصوص المتعلقة بالتنظيم السياسي والحريات العامة، سلسلة النصوص القانونية، ج ١ (تونس: المطبعة الرسمية، ١٩٨٩)، ص ٨١ ـ ٨٩.

(٦٤) توجد الكثير من المجموعات السياسية القومية والدينية والماركسية غير أن نشاطها وتواجدها محدود جدًا.

تابع

حزب النهضة	توجهات إسلامية تبدو معتدلة، تم الإعلان عن تأسيسها رسميًا سنة ١٩٨١ باسم الاتجاه الإسلامي، ثم حركة النهضة سنة ١٩٨٩	عرف قياديوها ومناضلوها الاعتقال والسجون والإبعاد والحصار منذ الثمانينيات وخاصة خلال عقد التسعينيات	شاركت في انتخابات ١٩٨٩ بالرغم من دخولها بمرشحين مستقلين ويظهر أنها تحصلت على نحو ٢٠ بالمئة من الأصوات . . .
حزب العمل الوطني الديمقراطي	تقدم في ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ بمطلب للحصول على تأشيرة النشاط القانوني دون أن يحصل عليها. برئاسة عبد الرزاق الهمامي(***)	يتوجه الحزب إلى العمال ومختلف فئات الشعب الكادح وكجزء من «جبهة القوى التقدمية والديمقراطية في العالم»	له تواجد هام في النقابات وخاصة التعليم كما يوجه أكثر من اتحاد جهوي للاتحاد العام التونسي للشغل
حزب البعث	قدّم مطلبًا للحصول على التأشيرة سنة ١٩٨٨ لكن ومثل الكثير من الأحزاب لم يتحصل عليها(****)	ومن بين أهداف الحركة الوحدة العربية والحرية والاشتراكية	
حزب العمال الشيوعي	٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، المؤسس والناطق الرسمي باسم الحزب حمة الهمامي(*****)	هو امتداد لحركة اليسار الجديد التي تأسست في بداية الستينيات وتجديد لمنظمة العامل التونسي بعد أن انشقت عنها عدّة أطراف. ماركسي لينيني	يُصدر جريدة البديل السرية. له وجود فاعل في الحركة الطلابية واتحاد العاطلين من العمل ونقابات التعليم
حزب الخضر	عبد القادر الزيتوني ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤(******)	الدفاع عن البيئة والديمقراطية وحقوق الإنسان	
الحزب الاشتراكي اليساري	ظهر في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦	انشق عن حزب العمال الشيوعي في أواسط التسعينيات على خلفية الاختلاف في تقييم الوضع السياسي في البلاد.عُرفوا في البداية باسم الشيوعيين الديمقراطيين. وهو حزب ماركسي(*******)	

(*) المنصف المرزوقي: طبيب وأستاذ جامعي. ترأس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، عضو هيئة تحرير جريدة الرأي. له العديد من المؤلفات في اختصاصه وفي الشأن العام. سجن وعاش في المنفى. ورجع إلى تونس بعد الثورة.

(**) قدمت ملفًا للاعتراف بها وتسلمت وصلًا بذلك.

(***) تم الاعتراف بحزب العمل الوطني الديمقراطي ومنح التأشيرة يوم الأربعاء ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

(****) حصلت على التأشيرة القانونية في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

(*****) حمة الهمامي: مناضل سياسي عنيد مؤسس الحزب والناطق الرسمي باسمه. عاش لأكثر من ٤٠ سنة بين السجن وفي السرية، تم إلقاء القبض عليه قبل أيام من اندلاع الثورة وأطلق سراحه يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير.

(******) منح التأشيرة يوم الاثنين ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

(*******) تم الاعتراف به بعد الثورة ومنح التأشيرة يوم الاثنين ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

تتميز هذه الأحزاب بتفاوت حجم قاعدتها الاجتماعية وانتشارها الجغرافي وفعلها السياسي. فحزب النهضة، وبعد حملات القمع والمحاصرة والسجن والإبعاد التي لحقت قياداته ظل بعيدًا عن الساحة السياسية والنقابية.أما حزب «العمال الشيوعي»، فيتمتع بحضور مهم في النقابات المهنية والطلابية ومختلف الجمعيات غير المعترف بها وكذا الأمر بالنسبة إلى بقية الأحزاب والحركات الماركسية والقومية الناصرية والبعثية. ولا شك في أن إرساء النظام الديمقراطي سيتيح للكثير من تلك القوى العمل بحرية لاستقطاب المواطنين[٦٥].

ج ـ التحالفات والتكتلات السياسية

سعى حزب التجمع الحاكم إلى خلق حزام سياسي من حوله يساند توجهاته السياسية والفكرية مستخدمًا كل الوسائل الشرعية وغير الشرعية، الأخلاقية وغير الأخلاقية. وكان هدفه الإستراتيجي عزل حركة النهضة وترويض بعض أحزاب المعارضة على أساس خلق جبهة معادية ضد التوجهات السياسية الإسلامية بدرجة أولى، والأحزاب والتنظيمات القومية والعروبية بدرجة ثانية. وإن أفلح في إيجاد بعض الأحزاب من حوله، كانت وظيفتها الأساسية مباركة مواقفه وسلوكه السياسي، فإنه عجز في المقابل عن ترويض أغلب أحزاب المعارضة التي عملت بدورها على إيجاد أطرٍ «جبهوية» لمواجهة تحالف الحزب الحاكم مع ما يطلق عليه بـ «الأحزاب الإدارية».

(٦٥) يعتمد هذا التقييم على معاينات شخصية ندعي أنها موضوعية تستند لعلاقة الباحث بمختلف الأطراف السياسية من موقعه كناشط حقوقي.

ومن أبرز الصيغ «التنظيمية» التي تمكنت المعارضة من تشكيلها واستمرت أكثر من غيرها من الأطر نذكر اثنتين هما:

(١) **هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريّات**[٦٦]: وهي تحالف سياسيّ برز سنة ٢٠٠٥، ضمت أحزابًا وشخصيّات من اتجاهات فكرية إصلاحيّة وعلمانيّة وإسلاميّة بهدف الدفاع عن الحريّات العامّة والبحث عن أفق للانتقال إلى الديمقراطيّة في تونس. . ضمت الهيئة بعض القيادات المستقلة ذات العلاقة غير التنظيمية بحركة النهضة ثم انضم إليها بعض من قياديي النهضة بعد خروجهم من السجن. ومن ابرز النضالات التي خاضتها الهيئة إضراب الجوع الذي شنه ثمانية مناضلين من الشخصيّات المدنيّة والسياسيّة[٦٧] بالتزامن مع انعقاد مؤتمر القمة العالميّة لمجتمع المعلومات. طالب المضربون بإقرار حريّة التعبير والصحافة، وحريّة التنظيم الحزبيّ والجمعويّ، وتحرير المساجين السياسيين وسنّ قانون العفو العامّ»[٦٨]. وبرغم تواضع أنشطة هذه الهيئة التي تمثلت خاصة في عقد الندوات وإلقاء المحاضرات غير أن وجودها في حدّ ذاته قد ساهم في إرباك الحزب الحاكم وحلفائه كما مثلت تجربة طريفة للقاء توجهات سياسية كان اختلافها الأيديولوجي عميقًا وحادًا كما ساهم وجود الهيئة في كسر العزلة التي كان حزب النهضة يعاني منها لفترة طويلة[٦٩].

(٢) **تحالف المواطنة والمساواة**: تشكل هذا التحالف بمناسبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة ٢٠٠٩ وضمّ العديد من الأحزاب[٧٠] وتعتبر هذه الأطراف السياسية، أن «القواسم المشتركة التي تجمعها تشكل

---

(٦٦) أحمد نجيب الشابي، «العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين: تجربة ١٨ أكتوبر في تونس،» الآداب، العددان ١١ ـ ١٢ (٢٠١٠).

(٦٧) دام الإضراب أكثر من ثلاثين يومًا (من ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٥ إلى ١٨/ ١١/ ٢٠٠٥).

(٦٨) زارت شيرين عبادي، الحائزة جائزة نوبل للسلام، المضربين وطالبتهم «أصالة عن نفسها ونيابةً عن الوفود الدوليّة المشاركة في القمة بتعليق إضرابهم، وتعهّدتْ بدعم مطالبهم والعمل على تحقيقها فاستجاب المضربون وعلقوا إضرابهم».

(٦٩) ضمت الهيئة: الحزب الديمقراطي التقدمي وحزب العمال الشيوعي وأعضاء من حزب النهضة وحركة الإصلاح والتنمية وهو مزيج من الإسلاميين التقدميين ومجموعة من المستقلين.

(٧٠) وهي حزب «التجديد» و«التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات»، و«حزب العمل الوطني الديمقراطي»، و«تيار الإصلاح والتنمية»، ومجموعة من المناضلين السياسيين المستقلين.

منطلقًا لعمل سياسي مثمر يلبي حاجة البلاد للإصلاح ويستجيب لانتظارات المواطنين ويمكّن المعارضة الديمقراطية من تجاوز تشتتها وهو ما يسمح لها بالتطور والنجاعة»[٧١].

وبعد نجاح الثورة، ومشاركة كل من حزب «التجديد» و«حزب التجمع الديمقراطي التقدمي» في الحكومة المؤقتة أعادت كل الأحزاب تموقعها السياسي فخرج كل من حزب «العمال الشيوعي» من هيئة ١٨ أكتوبر وكذلك حزب النهضة. كما خرج حزب «العمل الوطني الديمقراطي» وحزب «التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات» من تحالف المواطنة والمساواة ليشكلوا جبهة ١٤ كانون الثاني/ يناير التي ضمت مجوعة من التيارات السياسية الماركسية والقومية من ناصريين وبعثيين وعروبيين[٧٢].

٢ ـ المنظمات الوطنية

تعتبر الظاهرة الجمعياتية في البلاد التونسية قديمة. إذ برزت زمن الاستعمار الفرنسي للبلاد (١٨٨١ ـ ١٩٥٦) مئات الجمعيات والمنظمات الثقافية والاجتماعية والرياضية والاقتصادية والمهنية[٧٣]. وبعد حصول البلاد على استقلالها تراجع عددها وتقلصت أنشطتها وفاعليتها بعد أن تم اختراق ما تبقى منها والسيطرة عليها من قبل الحزب «الدستوري» الحاكم وذلك في إطار ما كان يعرف بـ «الوحدة الوطنية» وأصبحت جزءًا لا يتجزّأ من جهاز الحزب. وبعد الانقلاب الطبّي الذي قام به الجنرال بن عليّ صدر القانون الأساسي للجمعيات في ظرفيّة تميزت باندلاع المواجهة العنيفة بين سلطة السابع من نوفمبر و«حركة النهضة»، فتوسع نطاق هذه الجمعيات بغية توظيفها لخدمة الأهداف السياسية والتنموية للحزب الحاكم فبلغ عددها أواخر سنة ٢٠٠٩

(٧١) مشروع أرضية تحالف المواطنة والمساواة ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٠.

(٧٢) البيان الصادر يوم ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ ويضم التحالف: رابطة اليسار العمالي، حركة الوحدويين الناصريين حركة الوطنيين الديمقراطيين (الوطد) التيار البعثي، اليسار المستقل وحزب العمال الشيوعي التونسي حزب العمل الوطني الديمقراطي. انظر الملاحق، ص ٢٤١ ـ ٢٤٦ من هذا الكتاب.

(٧٣) وزارة الثقافة، **الثقافة والحياة الجمعياتية والتغيرات الهيكلية في المجتمع التونسي ١٩٥٦ـ ١٩٨٦** (تونس: وزارة الثقافة، ١٩٩٢)، ورضا الغول، «الجمعيات الخيرية في تونس قبل الاستقلال: الهياكل والوظائف،» (شهادة الكفاءة في البحث بإشراف الأستاذ الطاهر لبيب، جامعة تونس الأولى كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، تونس، ١٩٩٣)، ص ٢١٢.

نحو ٩٠٠٠ جمعية في الوقت الذي لم يتجاوز عددها سنة ١٩٨٧ نحو ٢٠٠٠ جمعية[٧٤]، غير أن نشاط أغلب تلك الجمعيات ظل محدودا جدًا، في الوقت الذي كانت فيه الجمعيات والمنظمات الديمقراطية، الممثلة والناشطة، محاصرة من قبل أجهزة السلطة الأمنية والسياسية والمالية...

أ ـ المنظمات المهنية[٧٥]

(١) الاتحاد العام التونسي للشغل: تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦ الذي يُعدّ من أعرق المنظمات النقابية في الوطن العربي وإفريقيا. تميزت علاقاته بالسلطة في عهد بورقيبة بالوئام تارة والصراع والمواجهات تارة أخرى وذلك حول قضيتين رئيسيتين هما: استقلالية الاتحاد من جهة وحول المطالب الاجتماعية للمنتسبين إليه من جهة أخرى[٧٦].

يعتبر الاتحاد من أقوى المنظمات النقابية في البلاد إذ يصل عدد المنتسبين إليه نحو نصف مليون منخرط[٧٧] يعملون في مختلف القطاعات

---

(٧٤) رضا خماخم، **الجمعيات في تونس، دراسة حول الجوانب القانونية للنشاط الجمعياتي** (تونس: شركة أوربيس للطباعة، ١٩٩٩)، ص ٦١٢.

(٧٥) استثنينا من البحث نقاباتٍ مهنية أخرى هي جزء من حزب التجمع الدستوري الديمقراطي لا علاقة لها بالثورة بالرغم من تضرر الكثير من المنتمين إليها مثل نقابة الأعراف ونقابة الفلاحين واتحاد المرأة.

(٧٦) **الاتحاد العام التونسي للشغل**: ساهم في النضال الوطني وتحرير البلاد من الاستعمار الفرنسي وتحالف مع الاتجاه السياسي للحبيب بورقيبة، زعيم الحزب الحر الدستوري، الداعي إلى قبول الاستقلال الذاتي كمرحلة أولى لنيل الاستقلال التام وذلك ضد الزعيم صالح بن يوسف الذي رفض هذا التوجه ونادى بضرورة مواصلة الكفاح حتى نيل كل شعوب المغرب العربي الاستقلال. ساهم الاتحاد في بناء دولة الاستقلال وكان ممثلًا في المجلس التأسيسي والبرلمان وفي حكومات بورقيبة المختلفة غير أن العلاقة بين الطرفين توترت بسبب سعي بورقيبة والحزب للهيمنة على المنظمة التي عرفت هزات عديدة بلغت ذروتها سنة ١٩٧٨ بعد استقالة أعضاء الاتحاد من الحزب وإعلان الإضراب العام في البلاد والدخول في مواجهة دموية انتهت بسجن القيادات النقابية وتنصب قيادات موالية للحزب ورغم الانفراج النسبي في العلاقة بين الطرفين استمرت القطيعة خاصة في أواخر حكومة محمد مزالي. وبعد ١٩٨٧ أعاد الاتحاد نشاطه (مؤتمر سوسة ١٩٨٩) ودخل في مرحلة جديدة اتسمت بمهادنة القيادة المركزية للمنظمة للنظام الجديد على المستوى السياسي والاجتماعي.

(٧٧) يبلغ عدد المنخرطين ٦٠٠ ألف منخرط منهم ٣٥ بالمئة نساء و٣٨ بالمئة في الجملة هم أقل من ٣٥ سنة. انظر موقع الاتحاد العام التونسي للشغل، انظر الموقع الرسمي للاتحاد العام: <www.ugtt.org.tn>.

الاقتصادية، الخاصة والعمومية، ومن مختلف الشرائح الاجتماعية (من عمالٍ وموظفين وتقنيين وأطباء ورجال التعليم. .) بالإضافة إلى المتقاعدين. وتنتشر هياكل الاتحاد في مختلف أنحاء البلاد في القرى والمدن الصغرى والكبرى.

يتمتع الاتحاد بمصداقية واسعة لدى أغلب أفراد المجتمع. كما تنشط في هياكله المختلفة كل التيارات والأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة التونسية. ومنذ وصول بن عليّ إلى السلطة سنة ١٩٨٧ تحاشى هذا الأخير الاصطدام مع المركزية النقابية في الوقت الذي عملت الأجهزة من أجل اختراق المنظمة والسيطرة على توجهاتها ومن أبرز الدلائل على ذلك دعم قيادة الاتحاد لترشيح بن علي للرئاسة في عدة مناسبات والاتفاق معها على الزيادة في الأجور كل ثلاث سنوات، الأمر الذي اعتبره قطاع واسع من النقابيين تجميدًا للنضال النقابي وعرقلة لنجاعته[٧٨]. ورغم محاولة بعض الكوادر النقابية، المستقلة أو المبعدة عن الاتحاد العام، تأسيس نقابات موازية غير أن التجاوب مع تلك المحاولات ظل محدودًا[٧٩] في الوقت الذي برز تحالف تحت اسم «اللقاء النقابي الديمقراطي المناضل» جمع تيارات نقابية فاعلة من المحتجين على أداء المركزية النقابية زمن حكم بن عليّ.

(٢) **اتحاد أصحاب الشهادات المُعطلين من العمل**: تأسس في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ ويضم خريجي المعاهد العليا والمؤسسات الجامعية عرفت هذه الفئة تضخّمًا في عددها بعد إقرار «مشروع إصلاح التعليم» الذي تبناه النظام حيث بلغ عدد الطلاب ما يقارب ٥٠٠ ألف يتخرج منهم سنويًا ما يقارب ٨٠ ألفًا عجزت «آليات النظام» عن استيعابهم داخل الوظيفة العمومية أو داخل القطاع الخاص.

نظم الاتحاد بعد إنشائه في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ العديد من التحركات الميدانية كالاحتجاج والتظاهر. وتمكنت هذه المنظمة، رغم

---

(٧٨) تُجرى كل ثلاث سنوات مفاوضات حول الرفع من الأجور بين الاتحاد والحكومة يعتبرها بعض من النقابيين شكلية إذ عادة ما يكون متفقًا على سقف الزيادات مسبقًا واستمر تطبيقها لمدة ثلاث سنوات.

(٧٩) نذكر الكنفدرالية الديمقراطية للشغل التي برزت سنة ٢٠٠١ من دون الحصول على التأشيرة القانونية وكذلك الجامعة العامة التونسية للشغل التي تأسست في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ من دون أن تحصل على التأشيرة بدورها.

الإمكانيات المادية المتواضعة الانتشار في الجهات وتأسيس فروع جهوية ومحلية لها، وساهمت في عودة الشباب للحياة السياسية والنقابية في الوقت الذي عزف فيه عن أي نشاط بفعل القمع المسلّط ضده وعجز الفعاليات السياسية الأخرى عن استقطابه. ونظمت أكثر من مئة تحرك ميداني، شارك فيها المعطلون والطلبة والمواطنون. ورغم أن المنظمة تمكنت من خلق حراك اجتماعي مشهود غير أنها عاشت خلال السنوات الأخيرة جمودًا نتيجة الاختلافات السياسية بين قياداتها ودور النظام الأمني في ذلك[٨٠].

(٣) **الهيئة الوطنية للمحامين**: تأسست منذ سنة ١٩٥٨ وقد تعرضت في عهد بورقيبة إلى عدة مضايقات انتهت بحل عمادة المحامين صائفة ١٩٦١ وإحالة العميد وبعض المحامين من أعضاء المكتب المنتخب على العدالة والزج بهم في السجن ثم تحوير بعض القوانين ذات العلاقة بمهنة المحاماة. .[٨١] غير أنّ هذا القطاع استرجع قوته وتوازنه وتصدى بأشكال مختلفة لعمليات التطويع التي استهدفته وظل يدافع عن الحقوق العامة للشعب التونسي وحقوق المعارضين السياسيين في عهد بورقيبة، وقد حاول نظام بن عليّ بدوره السيطرة على القطاع وتطويعه بكل الوسائل ومنها سجن بعض المحامين وتتبُّع الناشطين المعارضين منهم جبائيًا لتركيعهم وإغلاق باب الرزق أمامهم[٨٢].

كانت المحاماة في طليعة المدافعين عن قضايا الشعب فترتَيْ حكم بورقيبة وبن علي، وعن قضايا الأمة (فلسطين والعراق) والقضايا العادلة في العالم. وساهمت في الدفاع عن المناضلين السياسيين والنقابيين والصحفيين والقضاة والحقوقيين من مختلف الاتجاهات وندّدت بالمحاكمات الجائرة وكانت تطالب دومًا بالحقّ في محاكمة عادلة. كما واجهت نظام بن عليّ بقوة ونددت بممارساته في التعذيب وقمع الحريات[٨٣].

---

(٨٠) حول تأسيس الاتحاد وأنشطته ونضالاته انظر موقع جريدة **البديل**: http://albadil.org.

(٨١) عادل بن يوسف، «علاقة بورقيبة بالمحامين وبهيكل المحاماة في مطلع الاستقلال،» في: **القضاء والتشريع في تونس البورقيبة والبلاد العربية**، ص ١٩ ـ ٥٤.

(٨٢) يبلغ عدد المحامين في كامل البلاد نحو حوالي ٨ آلاف محامٍ.

(٨٣) «عميد المحامين في حديث شامل لـ «الشروق»: القضاء المستقل والنزيه هو الضامن الوحيد لمصداقية أي حكم،» **الشروق**، ١٠/٢/٢٠١١.

(٤) **نقابة الصحفيين:** انطلقت عملية تأسيس نقابة الصحفيين التونسيين من رحم جمعية الصحفيين التونسيين[٨٤] إذ صدر عن الجلسة العامة للجمعية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ قرارٌ يقضي بتأسيس نقابة وطنية للصحفيين التونسيين تكون وريثًا للجمعية وتمّ تكليف الهيئة المديرة بمتابعة إجراءات التأسيس. وبناء على ذلك تكوّنت هيئة تأسيسية للنقابة ضمّت عددًا من منخرطي الجمعيّة تولّت إعداد القانون الأساسي للنقابة وتحديد تاريخ مؤتمرها الأوّل. وفي يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عقد المؤتمر الأول للنقابة وتمّ في هذا المؤتمر انتخاب أوّل مكتب تنفيذي للنقابة باشر مهامه إلى غاية عقد المؤتمر الاستثنائي للنقابة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ بناء على استقالة أربعة أعضاء من المكتب التنفيذي السابق... وخاضت هذه النقابة نضالات عديدة من أجل شرعيتها وواجهت مؤامرات السلطة وأعوانها من الصحفيين الذين حاولوا بكل الوسائل نزع الشرعية عنها والتصدي لمختلف أنشطتها في الداخل وفي الخارج وذلك بجميع وسائل العنف المادية والمعنوية غير أن صمود المناضلين الصحفيين حال دون تحقيق السلطة أغراضها وفضح النظام الدكتاتوري ووسائله المختلفة في قمع القطاع وتهميشه وإلغاء دوره الحقيقي كسلطة رابعة في المجتمع.

---

(٨٤) تأسّست جمعية الصحفيين التونسيين يوم ٢٢ آذار/مارس ١٩٧١، خلفًا للرابطة التونسية للصحافة التي تأسست منذ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢. وقامت الجمعية بوضع ميثاق شرف المهنة منذ ١٩٧٧. ومنذ صدوره في ٨ أيار/مايو ١٩٨٣ مثّل هذا الميثاق دستور الصّحافيين الذي يحدّد الضوابط الأخلاقية والمهنية لممارسة المهنة. ورغم عدم امتلاك الجمعية صلاحيات التنظيم المهني النقابي قانونيًا فإن ذلك لم يمنعها من الانخراط كعضو نشيط وفاعل في المنظمات الدولية والإقليمية على غرار الاتحاد الدولي للصحفيين والاتحاد العام للصحفيين العرب. واعتبرت الجمعية الهيكل الفعلي الممثّل للصحفيين التونسيين والمعترف بتمثيليته لهم على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وقد تولّت الجمعيّة إضافة إلى حلّ عديد الإشكاليات المتعلقة بالقطاع وبالأوضاع المهنية للصحفيين إصدار أوّل تقرير للحرّيات الصحفية في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة واستمرت في إصداره سنويًا إلى أن ورثته عنها النقابة. ونظرًا إلى الدور المحدود للجمعية باعتبارها غير مؤهّلة قانونيًا للاضطلاع بدور نقابي فعلي وفاعل دفاعًا عن المصالح المادية والأدبية لمنخرطيها فقد توجّهت جهود ونضالات أجيال عديدة من الصحفيين نحو بعث هيكل بديل أفضل للدفاع عن القطاع وعن الصّحفيين وهو ما تضمنّته أغلب لوائح مؤتمرات الجمعية وتوصيات جلساتها العامة منذ سنة ١٩٨٣ بالدعوة إلى تأسيس اتحاد مستقل للصحفيين التونسيين.

ب ـ منظمات حقوق الإنسان

(١) الرابطة التونسية لحقوق الإنسان: تأسست في ١٩٧٧/٧/٥ وهي أول منظمة حقوقية في إفريقيا والوطن العربي من أهدافها الدفاع عن حقوق الإنسان وصون كرامته. وتؤكد مبادئها التزامها بـ «إشاعة قيم التسامح والتعايش والحوار الديمقراطي والقبول بالتعددية ونبذ الإرهاب والعنف والتسلط والتمييز» وذلك بوسائل سلمية وإنسانية وحضارية. وقد دافعت منذ تأسيسها عن كل المضطهدين من النقابيين والصحافيين والسياسيين وكل أصحاب الآراء الحرة. وتعرضت الرابطة نتيجة نشاطها للكثير من محاولات الاحتواء والتدجين من قبل السلطة عن طرق التدخل في شؤونها فمنعت عليها فتح مقراتها وحاصرت أعضاءها وقيادتها الجهوية والوطنية المحاصرة ومنعت عمليًا نشاطها طيلة ١٧ سنة وعقد مؤتمراتها.

(٢) المجلس الوطني للحريات[٨٥]: تأسس هذا المجلس سنة ٢٠٠٠ بعد اجتماع ضم بعض الحقوقيين والرابطيين «السابقين» الذين استقالوا من الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان إثر مؤتمر ١٩٩٤ إذ اعتبر مؤسسو المجلس أن نشاط الرابطة أصبح «مجمدًا» بعد التجربة التوافقية التي انخرطت فيها الرابطة مع السلطة. . وقام المجلس بعدة أنشطة لفائدة قضية حقوق الإنسان في تونس كإصدار تقارير سنوية حول وضع حقوق الإنسان في تونس وقائمة بالمتورطين في التعذيب مما ساهم في رفع التعتيم عن هذه السلوكات المنافية لقيم الدولة الحديثة. كما كان لهم نشاط مميز في المحافل الدولية والأوروبية ذات العلاقة بتونس وبحقوق الإنسان بعامة. كما أصدرت السيدة سهام بن سدرين، إحدى أهم العناصر المؤسسة، راديو كلمة «غير القانون» الذي كان يبث من الخارج وكذلك مجلة كلمة الالكترونية. وقد تعرض مناضلو المجلس للكثير من التشويهات والمضايقات والاعتداءات الجسدية من قبل أجهزة النظام[٨٦].

(٣) منظمة «حرية وإنصاف»: تأسست سنة ٢٠٠٧ ويتكوّن المكتب التنفيذي من ١١ عضوًا على رأسهم الأستاذ محمّد النوري ومن أعضاء

---

(٨٥) أمدنا بهذه المعلومات صديقنا الأستاذ محمد المختار العرباوي أحد مؤسسي هذا المجلس.

(٨٦) نخص بالذكر الأساتذة سهام بن سدرين وعمر المستيري ومحمد عبو.

المنظمة أيضًا أمّهات لسجناء ومعتقلين وقد أدت دورًا مهمًا في الدفاع عن حقوق الإنسان وتميزت بنشر تقرير شهري دقيق ومفصل عن كل خروقات حقوق الإنسان في جميع المجالات.

(٤) **المرصد التونسي للحقوق والحريات النقابية**: برز هذا المرصد خلال شهر أيار/ مايو ٢٠٠٨ من قبل مجموعة من النقابيين المستقلّين بعد أن تبيّن لهم أن «الاتحاد العام التونسي للشغل لم يعد فضاء قادرًا على احتضان كل المبادرات النضالية وبعد التيقن بصعوبة إنشاء منظمة نقابية بديلة»[٨٧] والمرصد عبارة عن جمعية حقوقية نقابية لا يطرح نفسه بديلًا عن اتحاد الشغل أو منافسًا له. قدّم المرصد مطلبًا للنشاط القانوني في حزيران/ يونيو ٢٠١٠ لكن السلطات الإدارية رفضت قبوله وتحصل بعد الثورة على وصل الإيداع القانوني هذه المرة لكن من دون الاعتراف به رسميًا حتى الآن. عمل المرصد، منذ تأسيسه، على تنظيم حملات مساندة لعديد القضايا العادلة من ذلك حملة دولية لمساندة أهالي ونقابيي الحوض المنجمي وتوزيع عريضة دولية في الشأن، كما قام بحملة إعلامية مساندة للهيئة الشرعية للقضاة وندد بالتجاوزات التي طالت أعضاء بالإضافة إلى حملة مساندة للنقابة الشرعية للصحافيين. وقام المرصد بدور إعلامي هام وطنيًا ودوليًا منذ انتفاضة سيدي بوزيد إلى نجاح الثورة.

ثالثًا: الأحزاب التونسية والمنظمات وحدود دورها في الثورة[٨٨]

من الحيف القول إن الأحزاب والتنظيمات السياسية في تونس لم تساهم في الثورة أو إنها لم تدفع باتجاه تجذير خطابها وتوسيع قاعدتها الاجتماعية

(٨٧) أفادنا بكل هذه المعطيات المنسق العام للمرصد الصديق محمد العيادي.

(٨٨) لم يكن بإمكاننا أن نبرز ونحلل مواقف كل الأحزاب والمنظمات السياسية في تونس من الثورة لأسباب عديدة كعدم توفر أدبيات لتلك الأحزاب ذات العلاقة بالثورة أو عدم مشاركة البعض منها في الثورة بشكل أو آخر كما صرّح بذلك مثلًا السيد راشد الغنوشي صراحة. لذلك اخترنا مجموعة من الأحزاب التي كان لها دورٌ فاعلٌ في الثورة عبر تواجد عناصرها في النقابات والمنظمات والشارع أيضًا وتوفرت لنا أدبياتها. كما نشير إلى أن معرفتنا بأغلب تلك الأحزاب في ساحات النضال النقابي والحقوقي ساعدتنا على تقديم معطيات حولها بأقصى حد من الموضوعية.

وانتشارها الجغرافي. فرغم الرعب الذي كان سائدًا في البلاد ورغم الحصار الذي استهدف كل الأحزاب والتنظيمات غير القانونية فإن نشاط تلك الأطراف ظل حاضرًا بل فاعلًا بأشكال مختلفة. وكانت أنشطة الكوادر الوسطى للكثير من الأحزاب الماركسية والقومية[٨٩] في الاتحاد العام التونسي للشغل وبقية المنظمات، في مختلف المدن والقرى، فاعلة في كل التحركات التي حدثت في جميع أنحاء البلاد. كما كان لتلك الكوادر دورٌ مركزيٌ في صياغة الشعارات وتوجيه الجماهير المنتفضة إلى حيث يجب أن تحتج وترفع الشعارات. ويكفي هنا أن نذكر أن الكثير من القيادات السياسية في تونس العاصمة وفي الجهات قد تم اعتقالها وتحميلها مسؤولية ما آلت إليه الأمور[٩٠].

١ ـ أحزاب ذات حجم محدود وفاعلية معتبرة

نميز بين اتجاهين رئيسين داخل تلك الأحزاب حول الموقف من الثورة ومجرياتها ومآلها:

الاتجاه الأول الذي يمكن أن نصفه بـ «الجذري أو الثوري» برغم أنه يضم أحد الأحزاب غير اليسارية، والاتجاه الثاني الذي تميز بخطاب يغلب عليه نفسٌ «إصلاحي» بأفق محدود رغم مشاركة قواعده وأطره في فعل الثورة[٩١].

أ ـ الاتجاه «الجذري»

ويمثله على مستوى الخطاب حزبان أساسيان هما حزب «المؤتمر من أجل الجمهورية» و«حزب العمال الشيوعي التونسي».

(١) حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: كانت قيادة هذا الحزب، منذ

---

(٨٩) كان لأحزاب اليسار وتنظيماته المختلفة (الماركسية والقومية)، برغم محدودية عدد المنتسبين إليها، ورغم السرية التي كانت تعيش فيها حضور سياسي تاريخي في عدة قطاعات من بينها الحركة الطلابية والحركة النقابية والحركة النسائية والحقوقية وفي قطاع الإعلام.

(٩٠) من ذلك مثلًا الأستاذ عطية العثموني عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي التقدمي والناطق باسم لجنة دعم أهالي سيدي بوزيد، والسيد حمة الهمامي الناطق الرسمي باسم حزب العمال الشيوعي التونسي الذي تم اختطافه يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وكذلك عمار عمروسية العضو القيادي في نفس الحزب بالإضافة إلى مجموعة هامة من الطلبة والنقابيين.

(٩١) تحديدًا حركة التجديد والحزب الديمقراطي التقدمي اللذان انضما إلى الحكومة المؤقتة.

سنة ٢٠٠٥، تدعو إلى القطع مع نظام بن عليّ وتنادي بالعصيان المدني الأحزاب والتنظيمات التي يجب أن «تنتهي من الجري وراء سراب إصلاح نظام ثبت مليون مرة أنه لا يصلح ولا يصلح كما دعت قوى المعارضة «إلى التنظّم في جبهة ديمقراطية تتهيأ لتكون البديل السياسي»[٩٢].

واعتبر الحزب أن «لا حل سوى الانتفاضة الشعبية السلمية للخلاص من نظام التزييف والفساد والقمع والخيانة»[٩٣]. لذلك يمكن اعتبار هذا الحزب أول حزب تونسي رفع شعار «**الحرية والعدالة والكرامة**»[٩٤] الذي رددته جماهير سيدي بوزيد وبقية مناطق البلاد في ما بعد. ودعا الحزب إلى «مواصلة الطريق الصعب لتحقيق هذا الشعار». وهو أيضًا الحزب الذي «تنبأ» بالثورات التي تجتاح الآن الكثير من الأقطار العربية فرأى أن «**القرن الحادي والعشرين سيكون قرن الثورات العربية** كما كان القرن الثامن عشر قرن الثورة الفرنسية والأميركية والقرن العشرين قرن الثورة الروسية والصينية وكل ما نشهده بداية البدايات»[٩٥].

وفي الوقت الذي نادت فيه بقية الأحزاب «الإصلاحية» بالإصلاح السياسي، بعد المجزرة الفظيعة التي ارتكبها النظام يوم ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ في تالة والقصرين، اعتبر الحزب أن «البلاد، ومهما طالت الفترة الحالية ومهما كان الثمن الذي سندفعه فإننا (أي التونسيين) قد ولجنا مرحلة ما بعد بن عليّ حيث لم يعد هناك مجال للحديث عن تمديد وتوريث وإنما عن بديل للرجل ولنظامه بعد تجاوزهما كل الخطوط الحمراء والدخول في مواجهة مفتوحة بالرصاص الحي مع شعبنا الأعزل المسالم». وكان رئيس الحزب قد حرّض قوات الجيش والشرطة بالعصيان وبعدم الإذعان لأوامر إطلاق النار على «إخوانهم العزل الذين يطالبون بالحقوق التي صادرتها العصابات الفاسدة» وهو كذلك أول حزب نادى بالنضال بهدف رحيل بن

---

(٩٢) «الانتفاضة المباركة لشعبنا،» (الجزيرة. نت، في ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٠) على الموقع: thttp:// www.aljazira.net.

(٩٣) بيان مؤرخ في ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥، انظر: موقع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: http://cprtunisie.net

(٩٤) المصدر نفسه.

(٩٥) «الانتفاضة المباركة لشعبنا».

عليّ ودعا «الشباب وكل القوى الحية لتكثيف الاحتجاجات السلمية بهدف واحد هو **رحيل الدكتاتور حيث لا أفق لعودة السلم لتونس غير هذا**»[٩٦].

كما توجه الحزب بنداء عاجل إلى كل «الوطنيين داخل أجهزة الدولة ليساهموا في رحيل الدكتاتور» ولكل «كل قوى المجتمع المدني وخاصة القيادات الشابة على الأرض وفي المهجر إلى عقد مؤتمر وطني ديمقراطي، لكي يصوغ الرؤيا الجماعية لتونس الغد ويكون حصنًا منيعًا أمام انطلاق دكتاتورية بوليسية جديدة تضحي ببن علي وعائلته للمحافظة على نفس النظام»[٩٧]. وبعد عملية اختطاف الناطق الرسمي باسم حزب العمال الشيوعي التونسي، السيد حمة الهمامي، من قبل البوليس السياسي يوم الأربعاء ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ صرح السيد المرزوقي أن « **نهاية الطاغية قد قربت**» وطالب الشباب «بمزيد من الإصرار والثبات والعزم لكسر كل القيود التي كبلنا بها الطاغية المجرم وإنها لمقاومة مدنية حتى النصر... أي حتى سقوط النظام... حتى إيقاف بن علي ومثوله أمام المحاكم... حتى استعادة كل أموالنا التي سرقها هو وعائلاته... حتى انتصاب الدولة الديمقراطية.... حتى عودة السيادة للشعب والكرامة للمواطن والشرعية للدولة. إنها لحظة الحسم فكونوا على موعد مع التاريخ»[٩٨].

واعتبر ان «الواجب الوطني لكل تونسي هو إزاحة بن علي لأنه هو رأس البلاء ورأس الفساد». كما راهن الحزب «على عناصر وطنية من داخل الجيش من المخلصين ممن يدركون هذه الحقيقة» وطالبهم بـ «تحمل مسؤولياتهم..»[٩٩].

طرح هذا الحزب أفكارًا سياسية جريئة ورؤية استشرافية دقيقة وكانت

---

(٩٦) «معًا حتى رحيل الدكتاتور بن علي... معا نبني البديل،» (٩ كانون الثاني/ يناير، ٢٠١١)، انظر: موقع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: http://cprtunisie.net.

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) «بيان حول اختطاف حمة الهمامي،» (١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، انظر: موقع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: http://cprtunisie.net.

(٩٩) منصف المرزوقي، حوار مع سويس إنفو موقع «سويس إنفو» (سويسرا) بتاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير، ٢٠١١، انظر الموقع: http://swissinfo.ch

له نخبة قيادية متميزة بنشاطها وتضحياتها غير أنه لم يتمكن من اكتساب قاعدة جماهيرية عريضة ولا مواقع مؤثرة في المؤسسات النقابية باستثناء تواجده في بعض الجمعيات والهيئات كقطاع المحاماة وذلك لأسباب موضوعية تتمثل خاصة في محاصرة قياديه بشكل مستمر من قبل الأجهزة الأمنية قبل الثورة. . .

(٢) **حزب العمال الشيوعي التونسي**: واكب هذا الحزب تصاعد وتيرة الاحتقان الاجتماعي في البلاد منذ شهر تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٠ ونبّه إلى إمكانية تطور الأحداث و«انفجارها في أيّ لحظة من اللحظات».كما أشار إلى أن «الحركة الاحتجاجية ما تزال في بداياتها، بل إنها رغم كل المؤشرات الإيجابية لم تخرج بعد، وبشكل نهائي من حالة الركود التي ميزتها خلال العقدين الأخيرين[١٠٠]، فالإضرابات العمالية ما تزال مشتتة ومجزأة، وكذلك التحركات الطلابية والشعبية التي لا تزال محصورة في بعض المناطق. ورغم ذلك كان الحزب يرجح تغير الوضع «قد يتغير الوضع بسرعة، لا لشيء إلا **لأن عوامل الانفجار تتكاثر، وعودنا الشعب التونسي** خلال العقود الأخيرة، بل حتى قبل ذلك، **بأن صبره له حدود**»[١٠١].

وكان يرى في الحراك الاجتماعي فرصة لتلك القوى للخروج من تقوقعها وتطوير قاعدتها الشعبية. غير أن ذلك لا يتم حسب رأيه «إلا بتبني مطالب العمال والأجراء والعمال والطلاب والمعطلين من العمل وغيرهم من الفئات الشعبية وإيجاد أفق لتحركاتهم ونضالاتهم حتى تتحول إلى جزء من حركة تغيير عامة من أجل وضع حد للاستبداد والاستغلال الفاحش والفساد وإقامة نظام ديمقراطي بحق، لا في اختياراته السياسية فحسب، بل كذلك في اختياراته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[١٠٢]».

وبعد اندلاع الأحداث وتطورها في سيدي بوزيد اعتبر الحزب ان حركة الاحتجاج في سيدي بوزيد لن تتوقف بل إنها «مرشحة في المستقبل إلى

---

(١٠٠) «الحركة الاجتماعية تطل برأسها هل هو النهوض؟،» (٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠)، انظر الموقع: http://www.albadil.org.

(١٠١) المصدر نفسه.

(١٠٢) المصدر نفسه.

الامتداد إلى مناطق أخرى وربما إلى البلاد قاطبة لأن المشاكل التي أثارت الاحتجاجات في المناطق المذكورة هي مشاكل عامة حتى وإن اتخذت شكلًا حادًا وأعمق في الشريط الغربي للبلاد». كما اعتبر الحزب أن نظام الحكم «لم يعد له ما يقدّم لغالبية الشعب غير العصا ومزيد الإجراءات التي تعمّق معاناته»، لذلك رأى أن «ما جدّ في سيدي بوزيد يبيّن مرة أخرى الحاجة الملحة إلى تغيير جوهري وشامل في بلادنا من أجل وضع حد للاستبداد والاستغلال الفاحش والفساد» في الوقت الذي دعا قوى المعارضة السياسية والمدنية إلى استخلاص «الدرس من كل الأحداث الجارية ببلادنا وتوحيد الصفوف في جبهة عريضة من أجل التغيير الديمقراطي والاجتماعي»[١٠٣]. ثم أخذت مواقف الحزب ومطالبه تتجذر أكثر فأكثر بالتوازي مع تطور الأحداث الميدانية وأكد في أحد بياناته «أنّ الشعب التونسي في حاجة إلى نظام جديد، ديمقراطي، وطني، شعبي، نابع من إرادته ويمثّل مصالحه العميقة، وأن مثل هذا النظام لا يمكن أن ينبع من النظام الحالي ولا من مؤسساته أو دستوره أو قوانينه بل على أنقاضها عبر مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب في كنف الحرية والنزاهة والشفافية بعد أن يكون وضع حدًا للاستبداد وتكون مهمّة هذا المجلس صياغة دستور جديد يحدّد أسس الجمهورية الدّيمقراطية ومؤسساتها وقوانينها»[١٠٤]. واعتبر أن أوضاع تونس، لن تبقى كما كانت قبل انطلاق الانتفاضة في سيدي بوزيد، سواء استمرّت هذه الاحتجاجات أو تمكّنت الدّكتاتورية النوفمبرية من إخمادها بالقوّة الغاشمة. فتونس، حسب الحزب، تدخل مرحلة جديدة من تاريخها وتتميّز بنهوض الشعب من أجل استعادة حريته وحقوقه وكرامته[١٠٥]. إن هذا التحول أو التغيير الذي احتمل الحزب حصوله سيكون مشروطًا بـ «رحيل بن علي عن السلطة وحلّ مؤسّسات الحكم الحاليّة الصّوريّة وتشكيل حكومة وطنيّة مؤقتة تنظّم وتشرف على انتخابات حرّة ونزيهة ينبع منها مجلس

---

(١٠٣) «حزب العمال الشيوعي يدعو إلى تكثيف التضامن مع أهالي سيدي بوزيد،» بيان مؤرخ بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، انظر الموقع: http://www.albadil.org.

(١٠٤) «في تونس الشعب لا يتظاهر، إنه ينتفض،» بيان مؤرخ بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، انظر الموقع: http://www.albadil.org.

(١٠٥) المصدر نفسه.

تأسيسي مهمّته سنّ دستور جديد للبلاد يضع أسس الجمهوريّة الديمقراطيّة الجديدة والحقيقيّة التي تكرّس سيادة الشعب وتضمن فعليًّا الحريّة والديمقراطيّة واحترام حقوق الإنسان والمساواة والكرامة، وتنتهج سياسة اقتصاديّة واجتماعيّة جديدة وطنيّة وشعبيّة توفّر الشغل ومقوّمات العيش الكريم لكل أبناء الشعب وبناته وتقضي على دابر الفساد والمحسوبيّة والتمييز الجهوي»[١٠٦]. وفي موازاة ذلك توجه الحزب إلى كلّ الأحزاب والقوى السياسيّة والنقابيّة والحقوقيّة وإلى الشباب وإلى المثقفين والمبدعين من أجل تكتيل الصفوف حول بديل مشترك لنظام الاستبداد، استجابة لإرادة الشعب ورغبته، حتّى لا تذهب تضحياته ودماء شهدائه سدى[١٠٧].

وبعد مجزرة تالة والرقاب والقصرين التي اقترفتها الأجهزة الأمنية لسلطة السابع من نوفمبر أعلن الحزب بوضوح أن «دعوات المعتدلين للتفاوض مع بن علي لن تُجدي نفعًا وأن محاولاتهم الطيبة حتى يستجيب لمطالب العاطلين من العمل والمفقرين لن يكون لها أي جدوى. . فما عادت لدينا مطالب نتقدم بها لدولة الطرابلسية، دولة اللصوص ودولة العمالة ودولة الإجرام. نحن لم ولن نعترف لها بأي شرعية حتى نتقدم لها بأي مطلب لا في مجال الشغل ولا في مجال التنمية ولا في مجال التوزيع العادل للثروة ولا في مجال الديمقراطية ولا في مجال حرية الإعلام ولا في مجال إقالة وزرائها[١٠٨].

لذلك ناشد الحزب المعارضة السياسية، إن كانت تحترم نفسها، بنزع الشرعية عن النظام وبأن «تتخلى عن كل مناشدة له. والانخراط في المقاومة والتضحية إلى جانب شعبها وأن ترفع صمود الجماهير وجرأتها إلى مستوى المهمة السياسية الرئيسية، أي تحطيم الديكتاتورية وتحطيم مؤسساتها». وطالب بـ «حكومة وطنية ثورية وانتخابات حرة تعبّر عن إرادة الشعب وجمعية تأسيسية أي برلمان جديد، ذلك هو السبيل الوحيد الذي يُخرج

---

(١٠٦) «بيان حزب العمال الشيوعي إلى الشعب التونسي،» مؤرخ بتاريخ ١٠ كانون الثاني/ يناير، http://www.albadil.org.

(١٠٧) المصدر نفسه.

(١٠٨) غسان الماجري، «لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع دولة القتلة والمجرمين،» البديل ١٣/١/٢٠١١، انظر الموقع: http://www.albadil.org.

تونس من دائرة التخلف والاستبداد ويُدخلها ديمقراطية الشعوب»[١٠٩].

كما أكد الحزب في بيان آخر أنه مع الشعب «بعمّاله وكادحيه وفلاحيه ونسائه وشبابه ومثقّفيه ومبدعيه، معهم جميعًا في رغبتهم في التغيير. وهذا التغيير المنشود لا نراه إلا في رحيل بن علي عن السلطة وحلّ مؤسّسات الحكم الحاليّة الصّوريّة وتشكيل حكومة وطنيّة مؤقتة تنظّم وتشرف على انتخابات حرّة ونزيهة ينبع منها مجلس تأسيسي مهمّته سنّ دستور جديد للبلاد يضع أسس الجمهوريّة الديمقراطيّة الجديدة والحقيقيّة التي تكرّس سيادة الشعب وتضمن فعليًّا الحريّة والديمقراطيّة واحترام حقوق الإنسان والمساواة والكرامة، وتنتهج سياسة اقتصاديّة واجتماعيّة جديدة وطنيّة وشعبيّة توفّر الشغل ومقوّمات العيش الكريم لكل أبناء الشعب وبناته وتقضي على دابر الفساد والمحسوبيّة والتميز الجهوي[١١٠].

وفي يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، يوم الانتصار أوردت **البديل** نداء للمعارضة السياسية والحقوقية والنقابية والجمعياتية دعتها للمبادرة إلى «خلق وتكوين واستنباط سلطة جماهيرية موازية لسلطة الدكتاتورية التي لم تعد قائمة إلا على الأجهزة الأمنية الوفية لها، البوليس والجيش أساسًا كبديل سياسي واضح للدكتاتورية»[١١١]. أي بتكوين حكومة مؤقتة تضم شخصيات مناضلة تمثل كل المجتمع المدني بمختلف تكويناته السياسية. كما طلب النداء من كل التنظيمات بدون استثناء أن تتحول إلى لجان مواطنة تحت إمرة هذه الحكومة وعليها أن تتحمل مسؤوليات مباشرة في تنظيم الشارع كما طالب النداء الجماهير للاستحواذ على مقرات الحزب الدستوري ومقرات السيادة عوض إحراقها[١١٢].

أما على مستوى تحركات الحزب ميدانيًا فقد تميز مناضلوه بنشاط ملحوظ في الجهات نظرًا إلى تواجده خاصة في المناطق التي اندلعت فيها أولى

---

(١٠٩) المصدر نفسه.

(١١٠) «في تونس الشعب لا يتظاهر أنه ينتفض».

(١١١) غسان الماجري، «نداء للمعارضة الجذرية كي تتحمل مسؤولياتها التاريخية، المهام المباشرة للانتفاضة،» **البديل**، ١٤/ ١/ ٢٠١١، انظر الموقع: http://www.albadil.org.

(١١٢) المصدر نفسه.

الاحتجاجات وفي جميع التحركات النقابية وفي الجامعات والكليات بل إنّ الكثير من المحتجين والمتظاهرين قد تبنّوا بعض شعارات هذا الحزب. . . [١١٣]

ب ـ الاتجاه الإصلاحي

سنتناول بالدرس مواقف حزبين أساسيين من هذا التيار وهما الحزب «الديمقراطي التقدمي» و«حركة التجديد» اللذين انخرطا في الحكومة المؤقتة بوزيرين اثنين بعد الثورة، بالإضافة إلى مواقف «تحالف المواطنة والمساواة» الذي يضمّ مجموعة من الأحزاب وهي «حركة التجديد» و«التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات» و«حزب العمل الوطنيّ الديمقراطيّ» و«تيار الإصلاح والتنمية».

(١) **الحزب الديمقراطي التقدمي**: طالب هذا الحزب الحكومة، بعد أربعة أيام من اندلاع الأحداث في مدينة سيدي بوزيد، بسحب قوات الأمن فورًا من المدينة ومن محيطها وبإطلاق سبيل كلّ المعتقلين وإيقاف كلّ التتبّعات العدلية ضدهم وبفتح حوار مباشر مع ممثلي الشباب العاطل من العمل ومع الهيئات المدنية التي تأسست خلال هذه الأحداث بهدف إحداث مواطن شغل بالجهة عاجلًا، والتمهيد لوضع خطة تنموية تراعي التوازن والعدل بين الجهات.

كما طالب الحكومة بإجراء إصلاحات هيكلية تتصل بالنظام السياسي وبإستراتيجية التنمية المتبعة وذلك عن طريق تحرير الحياة السياسية ورفع القيود المضروبة على نشاط الأحزاب والجمعيات المدنية كما طالبها بـ «الدعوة إلى ندوة وطنية حول الإصلاح السياسي والاجتماعي تشارك فيها مختلف التنظيمات الحزبية وهيئات المجتمع المدني لتأمين طريق للانتقال إلى الديمقراطية في أفق سنة ٢٠١٤»[١١٤].

---

(١١٣) هذا تقييم شخصي للباحث، المستقل تنظيميًا، والعروبي الديمقراطي التقدمي فكريًا، يستند إلى معايناته الشخصية أثناء مشاركته في أغلب الفعاليات التي جرت في تونس العاصمة منذ بداية انتفاضة سيدي بوزيد باعتباره ناشطًا نقابيًا وحقوقيًا.

(١١٤) بيان حول أحداث سيدي بوزيد تونس في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الأمينة العامة مية الجريبي، http://www.pdpinfo.org.

وبعد مرور عشرة أيام من تلك الأحداث جدد الحزب مطالبته الحكومة بـ «الإفراج عن جميع المعتقلين في المظاهرات وسحب التعزيزات الأمنية من ولاية سيدي بوزيد وبدء حوار فوري مع ممثلي الأهالي لإيجاد الحلول التنموية الملائمة للنهوض بالجهة وتشغيل أبنائها العاطلين»[١١٥]. وفي بيان آخر ذكّر الحزب مجددًا بمطالبه العاجلة المتمثلة في «سحب قوات مكافحة الشغب من داخل المدن وفتح حوار مع ممثلي الشباب العاطل من العمل في الجهات وإطلاق سراح جميع المعتقلين وإيقاف كل التتبعات الجارية ضدهم» كما دعا رئيس الدولة إلى «حل وزارة الاتصال التي ترمز إلى الخلط بين النشاط الحكومي والقطاع العمومي للإعلام. . .وحل المجلس الأعلى للاتصال الحالي والفاقد لكل دور، والتشاور عاجلًا مع مختلف هيئات المجتمع المدني والأحزاب السياسية قصد بعث هيئة مستقلة للإعلام تشارك فيها كلّ الأطراف السياسية والاجتماعية والثقافية وترأسها شخصية وطنية لا يرقى الشك إلى نزاهتها واستقلالها وكفاءتها»[١١٦].

واعتبر الحزب أن الأحداث التي جرت في البلاد خلال الفترة الأخيرة، قد كشفت من خلال شعاراتها ومضامينها السياسية عن «أزمة الثقة وعمق الهوة التي باتت تفصل بين الشعب والحكم، وعن تطلع الشعب إلى التغيير السياسي والقطع نهائيًا مع نظام الحزب الواحد والحكم الفردي». كما اعتبر أن «معالجة هذه الأزمة في أسبابها العميقة وأبعادها المختلفة يتطلب إقالة الحكومة وتشكيل حكومة إنقاذ وطني تعيد الثقة إلى المواطنين وتأخذ على عاتقها إنجاز برنامج الإصلاح الشامل الذي ينشده الشعب ويضمن حرية الترشح والتداول السلمي على الحكم في أفق سنة ٢٠١٤»[١١٧].

وبعد الإعلان عن إقالة وزير الداخلية وإطلاق سراح المعتقلين، على خلفية الأحداث الجارية وتشكيل لجنة للتحقيق في قضايا الفساد والرشوة

---

(١١٥) بيان مؤرخ بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الأمين العام المساعد رشيد خشانة، http://www.pdpinfo.org.

(١١٦) تونس بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الأمينة العامة مية الجريبي، http://www.pdpinfo.org.

(١١٧) «من أجل حكومة إنقاذ وطني،» بيان المكتب السياسي، الاثنين ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، http://www.pdpinfo.org.

ولجنة أخرى للتحقيق في ما يكون قد حصل من تجاوزات وأخطاء، اعتبر الحزب أن تلك الإجراءات تمثل إقرارًا من قبل الحكومة بأن «طريق القمع مسدود» وهو ما يعني حسب الحزب أن الحكومة «وضعت الإصبع على موطن الداء المتمثل في استشراء الفساد».

لم يكتف الحزب بذلك، بل طالب الحكومة بضرورة «الوقف الفوري لإطلاق النار على المتظاهرين وسحب قوات الأمن من المدن وإطلاق سراح جميع المعتقلين من دون استثناء وبإصلاح شامل وتشكيل حكومة إنقاذ وطني يكون يكون من مهامها «إقرار منوال للتنمية يحقق التوازن والعدل بين الجهات والفئات، ومكافحة الفساد والرشوة واستغلال النفوذ وإرساء آليات شفافة لمراقبة الإدارة بالإضافة إلى تحرير الحياة السياسية وإرساء منظومة إعلامية تعددية وضمان استقلال القضاء والتحضير لانتخابات تشريعية سابقة لأوانها تحت إشراف مستقل وهو ما يتطلب تعديل الدستور بما يهيئ البلاد إلى التداول السلمي على الحكم في أفق ٢٠١٤» ويرى الحزب أن الإسراع بإنجاز هذه المهام العاجلة من شأنه إعادة الاستقرار وتأمين البلاد ضد مخاطر الهزات العنيفة وقطع الطريق أمام الانفلات الأمني والفوضى المدمرة وإعادة الثقة والطمأنينة إلى نفوس التونسيين[١١٨] لذلك رحب الزعيم التاريخي للحزب السيد احمد الشابي بقرارات بن عليّ التي أعلن عنها ليلة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وأسرع بعد هروب هذا الأخير إلى قبول المشاركة في وزارة السيد محمد الغنوشي الوقتية برغم معارضة حلفائه وهو نفس الموقف الذي اتخذته حركة التجديد. .

استقطب مشروع هذا الحزب نخبة شبابية هامة في العاصمة وفي دواخل البلاد. تميز الحزب بمواقفه الواضحة ضد نظام بن عليّ كما تميز مناضلوه بالنشاط والحركة وتواجدت عناصره في بعض النقابات القطاعية وساهم شباب الحزب، خاصة في مناطق سيدي بوزيد وتونس العاصمة وغيرها من الجهات التي انتفضت، في تفعيل الاحتجاجات الشعبية وتعرّض الكثير منهم

(١١٨) بيان مؤرخ بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ مية الجريبي الأمينة العامة، انظر الموقع: http://www. pdpinfo.org.

إلى الاعتقال والسجن[١١٩]. كما تعرضت جريدة **الموقف** التي يصدرها الحزب للحجب والمحاصرة في عهد الدكتاتورية وكانت أحد أهم المنافذ الإعلامية الحرة في البلاد..

(٢) **حركة التجديد**: لم تختلف مواقف حركة التجديد من الأحداث التي جدّت في سيدي بوزيد عن مواقف الحزب الديمقراطي التقدمي. إذ طالبت الحركة بدورها بفك الحصار الأمني على المدينة وإطلاق سراح الموقوفين فورًا، وبرفع التعتيم الإعلامي، وفتح تحقيق عاجل للوقوف على أسباب هذه المأساة ومحاسبة المسؤولين عنها، كما دعت السلط الجهوية والوطنية إلى التحاور مع ممثلي الأهالي من النشطاء السياسيين والنقابيين بالجهة، وإلى الانكباب الجدّي على مشاكل التنمية التي تسبب تراكمها طيلة عقود في تفاقم الفقر والبطالة. وناشدت الحركة الحكومة لاستخلاص الدروس من مختلف الأحداث التي شهدتها عديد المناطق المحرومة، ووضع حدّ للتعامل الأمني مع التحركات الشعبية المشروعة، ومحو مخلّفات هذا التعامل بما في ذلك بمنطقة الحوض المنجمي، كما طالب الحزب بمراجعة الخيارات والسياسات في اتجاه حل قضايا التنمية والتشغيل حلًا سلميًا وعادلًا في كامل أنحاء البلاد من دون استثناء أو تمييز[١٢٠].

وبعد التصعيد الخطير الذي شهدته منطقة سيدي بوزيد ظهر يوم الجمعة ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، أثر إقدام قوّات الحرس الوطني على استعمال الذخيرة الحيّة ضدّ المتظاهرين بمنزل بوزيّان، استنكرت الحركة الممارسات العنيفة للسلطة وحذرت من عواقب التمادي في استسهال الركون إلى الحلول الأمنية، عوض اعتماد نهج الحوار الذي ما انفكت تنادي به

---

(١١٩) أدى بعض شباب الحزب في سيدي بوزيد دورًا إعلاميًا متميزًا عن طريق إرسال الصور إلى قناة الجزيرة وتم استخدام الفيس بوك وأجهزة الهاتف الجوال بطريقة محكمة وكانت مواقف هؤلاء الشباب في الواقع أكثر جذرية من القيادات المركزية في تونس العاصمة. وهو ما عبّر عنه بكل وضوح السيد الأمين بوعزيزي أحد شباب الحزب في شهادته يوم الخميس ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١١ في مؤتمر «الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية» التي نظمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بين ١٩-٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١١ في العاصمة القطرية الدوحة.

(١٢٠) بلاغ حركة التجديد حول أحداث سيدي بوزيد ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٠، تونس في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، انظر الموقع: http://ettajdid.org.

مختلف القوى السياسية والاجتماعية. وطالبت الحركة بضرورة «إعادة النظر جذريًّا في السياسة المتّبعة وذلك بوضع حدّ للانغلاق والرضاء بالذات والقطع مع القرارات الأحادية والأساليب القديمة التي بيّنت التجارب عقمها ودورها السلبي في تراكم أسباب التأزم ومخاطر الانفجار».

وبالتوازي مع ذلك طالبت الحركةُ، الحكومة «بمراجعة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه التنمية الشاملة والعادلة التي تسمح بتجاوز اختلال التوازن بين الجهات وإخراج المناطق الداخلية من وضع التهميش وتوفير فرص الشغل والعيش الكريم لمختلف أبنائها»[١٢١].

وعلى إثر التطوّرات الخطيرة التي شهدتها البلاد منذ قرابة الشهر، والتي بلغت ذروتها يومي ٨ و٩ كانون الثاني/ يناير بسقوط أعداد متزايدة من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين من جرّاء استعمال الرصاص الحيّ في عديد المدن التونسية وخاصة في تالة والقصرين والرقاب بعد سيدي بوزيد،عبرت حركة التجديد عن «صدمتها وسخطها إزاء هذا التدهور المتواصل الذي ينذر بمخاطر جمّة على أمن البلاد واستقرارها».

وتوجّهت الحركة إلى رئيس الجمهوريّة، بنداء ملحّ لاتّخاذ قرارات وإجراءات فوريّة وملموسة كفيلة بوضع حدّ لهذا التصعيد والتمهيد لمعالجة جذريّة للأسباب الحقيقيّة التي دفعت بالشعب، وبالشباب خاصّة، إلى هذه الدرجة من الغضب والاحتجاج. ومن بين أهم الإجراءات التي طالبت رئيس الدولة باتخاذها إرجاع الجيش إلى ثكناته ورفع الحصار الأمني، وأمر قوّات الأمن بالتزام ضبط النفس والحرص على ضمان سلامة المواطنين والإقلاع عن استعمال القوة والامتناع عن مواجهة المتظاهرين بالرصاص الحيّ واحترام حق المواطن في التعبير عن رأيه بما في ذلك عن طريق التظاهر السلمي.

الإسراع في تكوين لجنة مستقلّة لتقصّي الحقائق وتحديد مسؤوليّات بعض الأجهزة والأطراف الرسمية أو غير الرسمية في التصعيد الذي أدى إلى

---

(١٢١) بلاغ حركة التجديد حول تطورات الأحداث في منطقة سيدي بوزيد، السبت ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ عن حركة التجديد، الأمين الأول أحمد إبراهيم، انظر الموقع : http://ettajdid.org

مثل هذا التدهور الخطير وهذه الحصيلة المأسوية من القتلى والجرحى...
فك الارتباط بين أجهزة الدولة وهياكل الحزب الحاكم كما دعت الرئيس إلى «عقد اجتماع تشارك فيه على قدم المساواة جميع القوى الوطنية بالبلاد من نقابات ومكوّنات مستقلّة للمجتمع المدني وأحزاب سياسيّة، من دون أيّ إقصاء أو استثناء، قصد الانكباب بكلّ جديّة ومسؤوليّة على تشخيص الأزمة الراهنة وسبل معالجة المعضلات التي تعاني منها البلاد في جميع المجالات وفي مقدّمتها قضايا البطالة والتفاوت الجهوي ونمط التسيير التسلطي للشأن العام وشلل المنظومة السياسية برمتها، إلى جانب ظواهر الفساد واستغلال النفوذ والقرابة من السلطة للثراء الفاحش وغير المشروع»[١٢٢]. كما طالبت الحركة في بيان آخر بتشكيل لجنة مستقلة تكلّف بتحديد مسؤولية بعض الأجهزة وبعض الجهات الرسمية أو غير الرسمية في التصعيد الذي أدى إلى تعفن الوضع وإلى وقوع حصيلة دموية مؤلمة. والاعتراف بشرعيّة الطموحات الشعبية والتعجيل بتنظيم ندوة وطنية تجمع كلّ القوى الوطنية بالبلاد[١٢٣].
وشكل بيان الحركة المؤرخ في ١١ كانون الثاني/يناير نقلة نوعية في خطاب الحركة ومواقفها إذ اتجهت لأول مرة منذ اندلاع الأحداث التي اتخاذ مواقف حاسمة ودعت الأحزاب السياسية والاتحاد العام التونسي للشغل ومختلف الجمعيات والمنظمات المهنية المستقلة والقوى الحية في البلاد والشباب والمثقفين والفنانين والمبدعين، إلى توحيد الصفوف لمواجهة سياسة القمع والانغلاق، والبحث عن الحلول الوطنية المناسبة والآليات الناجعة التي تسمح بالمساهمة الفعالة في إيقاف التدهور الخطير للأوضاع في البلاد، والإسراع بتنظيم «ندوة وطنية للتحول الديمقراطي» يكون موضوعها الأساسي البحث عن سبل الخروج من الأزمة الحالية وإدخال البلاد في مرحلة الإصلاحات السياسية وبلورة بديل حقيقي لنمط الحكم القائم. كما دعت كلّ القوى الوطنية من أحزاب وجمعيات ونخب إلى تنظيم مسيرة

(١٢٢) بيان حركة التجديد حول التطورات المأسوية الأخيرة بالوسط الغربي، تونس، الاثنين ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أحمد إبراهيم، الأمين الأول للحركة، http://ettajdid.org.

(١٢٣) استخلاص الدروس قبل مزيد تفاقم الأزمة! السبت ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، مقال لأحمد إبراهيم، انظر الموقع: http://ettajdid.org.

وطنية سلمية للتعبير عن استنكارنا لما آلت إليه الأوضاع والوقوف إلى جانب الشعب ومساندة نضالاته المشروعة»[١٢٤].

وفي تطور ملفت فتحت الحركة أبواب مقرها المركزي بتونس العاصمة ليجتمع فيه الديمقراطيون والحزبيون لنقاش الأوضاع وتبادل الآراء والأخبار. .

٢ ـ المنظمات الوطنية (المجتمع المدني)

أ ـ المنظمات المهنية

(١) الاتحاد العام التونسي للشغل: أصدر المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل بيانًا يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أكد فيه أنّ الشغل حقّ مشروع تضمنه كلّ التشريعات والمواثيق والمعاهدات الدّولية ويؤمّنه دستور البلاد، وأنّ معالجة قضية التشغيل، في إطار تمشٍّ قوامه العدل والإنصاف بين كلّ الجهات تعدّ من الحلول الأساسية التي في اعتمادها قضاءٌ على مظاهر الشعور بالحيف، ولما قد يتأتّى عنه من ردود فعل عفوية يمكن أن تؤدّي إلى مآسٍ اجتماعية يعسُر تطويقها. جدّد التشديد على ضرورة تجنّب الحلول الأمنية في تطويق بعض مظاهر ردود الفعل العفوية في مواجهة البطالة، وعلى ضرورة فتح حوار جدّي وبنّاء من أجل تنمية مستدامة تقوم على التلازم بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي.كما دعا إلى اعتماد حلقات حوار جهوية ووطنية للقضاء على عوامل التوتر[١٢٥].

وبعد تطور الأحداث أوفد المكتب التنفيذي عضوين لمتابعة الوضع بهدف «الاتصال بالسلط الجهوية وبالنقابيين لتوجيههم تجنبًا لمزيد التوتر ودرءًا لما قد ينجر عن هذه الحركة العفوية من تداعيات» وأكد بيان المكتب التنفيذي في بيانه الثاني حول الأحداث نفس القضايا التي وردت في البيان الأول. كما دعا السلطة لاتخاذ إجراءات آنية في اتجاه تفعيل القرارات الرئاسية المتعلقة

---

(١٢٤) بيان حركة التجديد تونس في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الأمين الأول أحمد إبراهيم، انظر الموقع: http://ettajdid.org.

(١٢٥) بيان المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل المجتمع يوم الثلاثاء ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عبد السلام جراد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، انظر الموقع: http://ugtt. org.tn.

بتشغيل شاب في كل أسرة يزيد عدد العاطلين فيها عن ثلاثة وضرورة تركيز استثمارات طويلة المدى. وطالب بإعادة النظر في هيكلية الاقتصاد استجابة لما أصبحت تشهده البطالة من تغيّر في هيكلتها بعد أن أصبح محورها العاطلين من العمل من حاملي الشهادات العليا ومراجعة آليات الانتداب في اتجاه مزيد من الشفافية والوضوح والعدالة، وتجنّبًا لما يعتري بعض الشباب من شعور بالغبن والحيف والإحباط كما دعا إلى إحداث صندوق للتأمين عن مواطن الشغل والعمل على تفعيل الآليات المتعلقة بإعادة إدماجهم في الدورة الاقتصادية، وطالب باعتماد إعلام مقنع، وفتح حوار عاجل حول القضايا العالقة[١٢٦]. وبعد تمدد الأحداث جغرافيًا إلى محافظة القصرين وبقية المناطق اجتمع المكتب التنفيذي وأصدر بيانًا عبر فيه عن تضامنه المبدئي مع أهالي سيدي بوزيد وسائر الجهات الداخلية في طموحاتهم المشروعة نحو واقع أفضل وطالب ببعث صندوق للبطالة يحمي المسرحين من العمال ويمكنهم من دخل أدنى يخول لهم تلبية حاجياتهم الأساسية.كما عبر المكتب عن استيائه من محاصرة دور الاتحاد ومقراته من قبل الأجهزة الأمنية وعن مساندته للمحامين ولكل مؤسسات المجتمع المدني في دعمهم لأهالينا في سيدي بوزيد كما عبر البيان مجددًا عن استياء المكتب من غياب الإعلام الوطني عن الأحداث الأخيرة[١٢٧]. وعبر المكتب في آخر بيانه عن أن التفاوض حق مشروع دوليًا ومحليًا وأن الإضراب يعد جوهر الحقوق والحريات النقابية ودعا سلطة الإشراف إلى التفاوض الجادّ والبنّاء مع النقابات وسائر القطاعات مجددًا والمطالبة بإرجاع المطرودين من مساجين الحوض المنجمي وطي صفحة الماضي.ولأول مرة، منذ سيطرة بن عليّ على السلطة، دعا المكتب التنفيذي للاتحاد إلى إصلاحات سياسية «قوامها تعميق الديمقراطية ودعم الحريات»، وإلى «تفعيل دور الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وضرورة تمكينها من عقد مؤتمرها في ظل احترام استقلالية قرارها»[١٢٨].

(١٢٦) الاتحاد العام التونسي للشغل، بيان صادر عن اجتماع المكتب التنفيذي المنعقد في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، http://ugtt.org.tn.

(١٢٧) الاتحاد العام التونسي للشغل، بيان الهيئة الإدارية الوطنية المجتمعة يوم الثلاثاء ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، انظر الموقع: http://ugtt.org.tn.

(١٢٨) المصدر نفسه.

وأدانت الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد بشدة في اجتماعها المنعقد يوم ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ إطلاق الرصاص على المتظاهرين وقتل المواطنين الأبرياء في عدد من الجهات واقتحام الاتحاد الجهوي للشغل بالقصرين وطالب الأعضاء بضرورة تشكيل لجنة لتقصي الحقائق من أجل محاسبة كل من أطلق الرصاص الحي على المتظاهرين وبالسحب الفوري لفيالق الجيش من المدن والشوارع وإلى فك كل أشكال محاصرة الأمن لبعض المناطق وعبّروا عن دعمهم للجهات المتضررة وتضامنهم مع أسر الضحايا وعن إقرارهم حق الهياكل النقابية الجهوية الدخول في تحركات نضالية احتجاجًا عما لحقها ولحق المواطنين من أضرار مختلفة وذلك بالتنسيق مع المكتب التنفيذي للاتحاد[١٢٩].

كان دور الكوادر الوسطى في «الاتحاد العام التونسي للشغل» محوريًا في الثورة التي اندلعت منذ أواسط شهر كانون الأول/ ديسمبر. ودفعت بعض قيادات النقابات القطاعية والجهوية المركزية النقابية لاتخاذ مواقف مساندة لشباب الجهات المنتفضة. وتميزت تلك المواقف باستقلالية أكثر مما كان عليه الأمر قبل الأحداث[١٣٠]. وتمكنت بعض النقابات القطاعية مثل نقابتي التعليم الأساسي والثانوي التي تعتبر من أكثر النقابات استقلالية وأكثرها جرأة داخل الاتحاد العام التونسي للشغل، من المساعدة على تنظيم العمال العاطلين من العمل ومن بينهم الكثير من حاملي الشهادات العليا. وبعد

---

(١٢٩) الاتحاد العام التونسي للشغل، بيان الهيئة الإدارية، تونس في ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ رئيس الهيئة عبد السلام جراد، انظر الموقع: http://ugtt.org.tn.

(١٣٠) من العوامل المهمة التي ساهمت في موافقة المركزية النقابية التونسية على شنّ الإضرابات الجهوية موقف الكنفدرالية الدولية للنقابات التي دعت في بيانها يوم السبت ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، السلطات التونسية إلى إيقاف القمع الشرس ضد المتظاهرين المطالبين بإجراءات ملموسة في مجال التشغيل، وطلبت النقابة من السلطات التونسية أن تشرع في حوار جدي مع الاتحاد العام التونسي للشغل من أجل معالجة الأزمة الاجتماعية المتفاقمة التي تواجه البلاد. واتهمت الكنفدرالية البوليس التونسي باستخدام الرصاص الحي في حالات كثيرة ضد المتظاهرين المطالبين بإجراءات مباشرة وملموسة ضد البطالة وضد الفساد وكذلك من أجل احترام الحقوق الأساسية. وتهتم الكنفدرالية بالدفاع عن حقوق العمال في العالم ومقرها في العاصمة البلجيكية بروكسل، وتضم ١٧٦ مليون عامل عبر العالم، ينحدرون من ١٥١ دولة ولديها ٣٠١ منظمة أعضاء في أنحاء العالم. بالإضافة إلى المواقف الدولية: الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

اندلاع الانتفاضة بادرت نقابات التعليم للتجمع أمام المقر الرئيسي للاتحاد (ساحة محمد عليّ) صباح يوم السبت ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر بحضور مكثف للشرطة التي ضربت طوقًا أمنيًا وأغلقت منفذي الوصول إلى الساحة لمنع النقابيين والجماهير من تجاوز المنافذ المؤدية إلى الشارع الرئيسي بقلب العاصمة. وفي يوم الأحد ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر، نظم النقابيون أمام مقرات فروع الاتحاد في أهم المدن الداخلية تجمعات للتضامن مع سكان سيدي بوزيد ودعت مجموعة من النقابات العامة والجامعات النقابية التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل إلى تجمع تضامني مع أهالي سيدي بوزيد يوم ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠.

أما النقابة العامة للتعليم الثانوي[١٣١] فلم تنتظر موعد الإضراب الذي قرره القطاع ليوم الخميس ٢٧ كانون الثاني/ يناير ودعت في بيان أصدرته يوم ٥ كانون الثاني/ يناير كلّ الأساتذة في جميع معاهد البلاد إلى تنظيم وقفة إحتجاجية يوم ٧ كانون الثاني/ يناير٢٠١١ لمدة ٢٠ دقيقة انطلاقًا من الساعة العاشرة صباحًا وذلك مساندة للاحتجاجات الشعبية التي عمّت مختلف أنحاء البلاد وخاصة في ولايات سيدي بوزيد والقصرين والكاف.. كما تجمع النقابيون منتصف يوم ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ بساحة محمد عليّ للتعبير عن سخطهم للأساليب الوحشية التي اعتمدها النظام تجاه المنتفضين من جهة والتعبير عن تضامنهم مع المنتفضين والمطالبة بإطلاق سراح المساجين.

لم يكن من السهل على القيادة المركزية اتخاذ قرارٍ بالإضراب العام احتجاجًا على ما يجري في البلاد من قتل وتدمير، فتلك القيادات كانت مهادنة للسلطة في أغلبها إما خوفًا من سطوة النظام أو استجابة لإغراءاته. فمنذ مؤتمر سوسة سنة ١٩٨٩ انخرطت العديد من القيادات المركزية للاتحاد في وَحلّ السلطة بل وفي فسادها، غير أنه وأمام الظرفية الصعبة والخطيرة التي كانت تمر بها البلاد، وتحت الضغط المتواصل للأحداث وللكوادر النقابية الوسطى لم يكن أمام تلك القيادة إلا الإذعان للأمر

(١٣١) تعتبر نقابة التعليم الثانوي من أقوى الهياكل النقابية في الاتحاد العام إذ تضمّ أكثر من ٧٥ ألف أستاذ يشرفون على تأطير أكثر من مليون تلميذ في المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية. وهي من أكثر النقابات نشاطًا وحيوية سياسية.

الواقع، فاتخذ أعضاء الهيئة الإدارية للاتحاد[١٣٢] المجتمعون يوم ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ قرارًا يسمح لكل جهة باتخاذ قرار الإضراب في اليوم الذي يناسب ظروف منطقته، احتجاجًا على إطلاق الرصاص الحي على المواطنين العزل بكل من سيدي بوزيد والقصرين، وبذلك ستنطلق إضرابات عامة في كامل البلاد في أيام مختلفة لكنها متتالية كمحاولة للهروب من الإضراب العام في يوم محدد في كامل البلاد. كان الاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد قد سبق قرار الهيئة الإدارية وأعلن في وقت سابق إضرابًا جهويًا عامًا يوم ١٢ كانون الثاني/ يناير، ثم أسرعت بقية الاتحادات الجهوية في تحديد مواعيد إضراباتها: بنزرت وقابس ومدنين. أما جهة صفاقس التي تعتبر أهم جهة من حيث ثقلها السكاني والاقتصادي والنقابي، فأعلنت الإضراب العام ليوم ١٢ كانون الثاني/ يناير تحت شعار «الدفاع عن حق الأهالي في الشغل والكرامة والعيش الكريم» وضمت المسيرة التي أعقبت الإضراب أكثر من مئة وثلاثين ألف فرد (١٣٠). ومساء يوم ١٣ كانون الثاني/ يناير أعلن بيان للاتحاد العام التونسي للشغل أن «ما يحدث في تونس هو ثورة شعبية وأن الرئيس زين العابدين بن علي هو الذي يتحمل المسؤوليّة» وأضاف أن «مبادرات السلطة جاءت متأخرة، نافيًا في الوقت ذاته أن يكون من ينفذ أعمال الحرق والنهب ينتمي للمحتجين»[١٣٣]. وكانت تلك كلمة السرّ للثورة فمن الغد أي يوم الجمعة ١٤ كانون الثاني/ يناير كان إضراب الاتحاد الجهوي بتونس العاصمة (أكبر الاتحادات الجهوية حجمًا وفعلًا) وكان أن امتلأت ساحة محمد عليّ، منذ الساعات الأولى بالنقابيين من جهات تونس الكبرى (أربع محافظات أكبر ثقل نقابي) وتحدى النقابيون الحواجز التي وضعها رجال الأمن وساروا في الشارع الرئيسي للعاصمة والتحم معهم آلاف من الناس من كل الأعمار والفئات وانتصبوا أمام وزارة الداخلية مرددين شعارًا مركزيًا: ارحل بن عليّ Dégage ben Ali فكان ذلك

---

(١٣٢) الهيئة الإدارية الوطنية: هي السلطة الثالثة المسيّرة للاتحاد، بعد المؤتمر الوطني والمجلس الوطني، تتخذ قراراتها على قاعدة التمثيل النسبي وتجتمع بدعوة من المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد عاديًا كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة واستثنائيًا بطلب من ثلثي أعضائها.

(١٣٣) موقع الجزيرة. نت بتاريخ (١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، انظر الموقع: http://aljazira.net.

اليوم الأخير للطاغية الذي ترك البلاد هاربًا في مساء نفس اليوم[١٣٤].

(٢) الهيئة الوطنية للمحامين: كان لهيئة المحامين دورٌ متميز في النضال الوطني والديمقراطي وكانت الهيئات منحازة دومًا إلى قضايا الشعب وقضايا الأمة (فلسطين والعراق) والقضايا العادلة في العالم. ولم تتردد الهيئة في التنديد بالمحاكمات الجائرة ضد الناشطين السياسيين أو النقابيين والدفاع عن حقوقهم، وحقهم في محاكمة عادلة. . كما ندّدت الهيئة بالتعذيب وقمع الحريات التي كان يمارسها النظام. كما كانت سندًا قويًا للشرفاء من الصحفيين ومع جمعية القضاة الشرعيين، ومع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وقضايا الاحزاب الوطنية المناضلة ضد نظام بن عليّ[١٣٥].

وكان للمحامين دورٌ متميزٌ بل حاسمٌ في الانتفاضة التي اندلعت في البلاد، ففي سيدي بوزيد والقصرين تضامن المحامون مع المحتجين وتظاهروا معهم في الشارع وكان الأمر كذلك في مختلف أنحاء البلاد. نزلوا في الشارع بزيهم المميز وحاولوا حماية المتظاهرين والمحتجين،وفي بعض الأحيان قادوا المظاهرات. وفي يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر كانوا في شارع باب بنات (الذي يضم أهم المحاكم في العاصمة تونس ومقر الهيئة الوطنية للمحامين) ونددوا بصوت عال بالرئيس السابق والعائلة الفاسدة التي كانت تنهب الثروات[١٣٦]. كما نظموا يوم الجمعة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وقفات احتجاجية في كامل المحاكم التونسية رفعوا خلالها الشارة الحمراء استجابة للقرار الذي اتخذته هيئة المحامين في جلستها العامة التي انعقدت يوم الأربعاء ٢٩ كانون الأول/ديسمبر للتعبير عن تضامنهم مع مطالب الحركة الاحتجاجية في تونس والمطالبة بإطلاق الحريات واستقلال القضاء[١٣٧]. وقامت الشرطة بالزيِّ المدني بالاعتداء بالعنف الشديد على عدد كبير من المحاميات والمحامين بتونس العاصمة وبعدد من المحاكم

---

(١٣٤) كلمة (تونس) ١١/١/٢٠١١، انظر الموقع: http://www.kalimatunisie.com.

(١٣٥) «عميد المحامين في حديث شامل لـ«الشروق»: القضاء المستقل والنزيه هو الضامن الوحيد لمصداقية أي حكم».

(١٣٦) المصدر نفسه.

(١٣٧) كلمة، ٣١/١٢/٢٠١٠.

داخل الجمهورية خلال الوقفات الاحتجاجية التي انتظمت بقرار من الهيئة الوطنية للمحامين بكامل المحاكم الابتدائية التونسية لمساندة أهالي سيدي بوزيد ودفاعًا عن المحامين المعتدى عليهم[١٣٨] ووقع تعنيف الكثير من المحامين من قبل أجهزة الأمن باللباس المدني في حرم المحاكم وداخل قاعات الجلسات، حيث اعتدى عليهم البوليس بكل وحشية[١٣٩]...

ونددت الهيئة بشدة بجميع الاعتداءات التي تعرض لها المحامون في مختلف أنحاء البلاد والتي طالت حرمة الأشخاص والمقرات وهياكل المهنة معتبرة ذلك «تصعيدًا غير مبرر تجاه ممارسة حق نقابي مشروع في الاحتجاج السلمي والمدني»[١٤٠]. وقامت الهيئة الوطنية للمحامين بعقد اجتماع داخل قاعة مكتبة المحكمة لتشكيل لجنة من المنظمات الحقوقية للتحقيق في ملفات الفساد والجرائم الخطيرة التي تم ارتكابها ضد الشعب التونسي.

وأصرت هيئة المحامين التونسيين على تنفيذ إضرابها المقرر يوم الجمعة ١٤ كانون الثاني/يناير تضامنا مع أهالي الضحايا، رغم خطاب بن عليّ المرواغ، والتحق المحامون بدورهم بالشارع الرئيسي للعاصمة والتحموا مع الجماهير[١٤١].

(٣) الطلبة: دخلت الحركة الطلابية في انقسامات تنظيمية منذ التسعينيات ولم يتمكن الاتحاد العام لطلبة تونس من توحيد الاتجاهات الطلابية فظل تحت رحمة الانشقاقات على خلفية أيديولوجية غذتها أطراف غير طلابية تابعة للنظام السابق... ورغم ذلك ظلت أقلية طلابية فاعلة

---

(١٣٨) منهم الأستاذ رابح الخرايفي بجندوبة والأستاذان عبد الرؤوف العيادي وشكري بلعيد اللذان تم إيقافهما عشية يوم الثلاثاء ٢٨ كانون الأول/ديسمبر باستعمال العنف واحتجازهما من دون وجه قانوني في أحد مراكز الأمن إلى صباح اليوم الموالي بعد اعتصام العشرات من المحامين ليلًا بمكتب العميد.

(١٣٩) «عميد المحامين في حديث شامل لـ«الشروق»: القضاء المستقل والنزيه هو الضامن الوحيد لمصداقية أي حكم».

(١٤٠) وكالة قدس برس إنترناشيونال (بريطانيا)، ٦/١/٢٠١٠.

(١٤١) موقع الجزيرة. نت (الدوحة - قطر)، ١٤/١/٢٠١١.

داخل الكليات الكبرى وبعض المعاهد الجامعية... ومنذ انطلاق الأحداث في سيدي بوزيد يوم الجمعة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ قامت الشرطة السياسية بحملة من الاعتقالات والايقافات استهدفت الشباب والتلاميذ والطلبة وتم نقل عدد كبير منهم إلى مناطق بعيدة للتحقيق معهم وخاصة إلى مقرات وزارة الداخلية ومناطق الشرطة بصفاقس وغيرها من المدن الأخرى وتعرّضوا لتعذيب قاسٍ ووحشي على أيدي البوليس... وبالرغم من شروع الطلبة في غالبية المؤسسات الجامعية في اجتياز امتحانات السداسي الأول منذ يوم الإثنين ٣ كانون الثاني/يناير٢٠١١ عرفت مختلف الكليات بالبلاد حركات مساندة لأهالي سيدي بوزيد واحتجاجًا على تواصل حصار أهالي المدينة.. وتعرّضت جميع المؤسسات الجامعية ومبيتات الطلبة والمعاهد الثانوية منذ يوم الإثنين ٣ كانون الثاني/يناير٢٠١١ إلى مراقبة وحصار بوليسي مكثّف وتم وضع محطات القطارات والحافلات تحت المراقبة وقد حصلت داخلها أو في محيطها العديد من اعتقالات للطلبة فكان الملجأ الأخير لهؤلاء الساحة المركزية للاتحاد العام التونسي للشغل[١٤٢].

(٤) **أهل الفن**: لم يتخلف أهل الفنون عن المشاركة في الانتفاضة اذ أطلقت مجموعة من الفنانين التونسيين، بينهم مسرحيون وسينمائيون وفنانون تشكيليون عريضة مساندة للتحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي عرفتها عدة مدن بالبلاد التونسية. وأكدت العريضة على أنّ الفنان «لا يكتسب أي قيمة معنوية إلّا بتأدية دوره الطلائعي في التعبير عن مشاغل المواطن. ولذلك من واجبنا التعبير عن مساندتنا للتحركات المشروعة التي انطلقت من سيدي بوزيد لتشمل العديد من المناطق في البلاد»[١٤٣].

وقامت الشرطة بزي مدني بتفريق «فلاش موب»[١٤٤] كان مقررًا عند منتصف نهار اليوم أمام المسرح البلدي دعت إليه مجموعة من الفنانين

---

(١٤٢) كلمة، ٤/١/٢٠١١.

(١٤٣) وكالة قدس برس إنترناشيونال (بريطانيا)، ٣/١/٢٠١١.

(١٤٤) الفلاش موب هو تجمع والتقاء في مكان معين لمدة وجيزة يتم الاتفاق عليه عبر الإنترنت وهو حركة رمزية للاحتجاج على القمع والحجب والعنف.

واعتدت بالعنف على كل من رجاء بن عمار ونصر الدين السهيلي الذي نقل إلى المستشفى لإصابته بعدة رضوض وكدمات في حين نقلت رجاء بن عمار إلى فضاء التياترو لحمايتها من الاعتداءات المتكررة من البوليس الذي ظل يلاحق المجموعات قصد تفريقها بالعنف اللفظي والجسدي. وقد دعا أصحاب هذه الفكرة الفنانين لارتداء ثياب سوداء والوقوف أمام المسرح البلدي يوم ١١ كانون الثاني/ يناير٢٠١١ على الساعة منتصف النهار حدادًا على أرواح قتلى التحركات الاحتجاجية ورفضا للعنف[١٤٥].

خاتمة

لا تكمن فرادة الانتفاضة في تونس في صفتها الثورية باعتبار أنها أطاحت برمز القهر والاستبداد الرئيس بن عليّ وحسب، بل في مجالها الاجتماعي والوطني، وفي وسائل نضالها الفريدة وهي بصورة عامة:

ثورة عفوية غير مسلحة، ومن دون قيادة سياسية موجهة. كما تكمن فرادتها أيضًا في أشكال تطورها من: احتجاجات اجتماعية ضد الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، إلى انتفاضة شعبية عمت أغلب مناطق البلاد التونسية ثم إلى ثورة سياسية بشعارات استهدفت خيارات النظام السياسي القائم ورموزه البشرية والمادية.

يمكن التأكيد أن الثورة التونسية لم تكن إلا حصيلةً للتراكمات النضالية التي تعود إلى فترة الاستقلال وليس من الصدف أن نجد أغلب رموز المعارضة السياسية والنقابية الفاعلة هي من جيل السبعينيات، هذا الجيل المناضل في ساحات العمل الطلابي والسياسي والجمعياتي، وهو الجيل الذي كتب وحلّل وأبدع وعلّم وربّى الأجيال التي من بعده: أبناء تلاميذ طلبة نقابيين... وعلى خلفية كل ذلك لا يمكن القول بأن ثورة تونس هي ثورة الشباب وحسب بل إنها ثورة الشعب التونسي ككل، وهي الثورة التي شاركت فيها أيضًا الأحزاب والمنظمات السياسية والمهنية، أي المعارضة التي واجهت حكم بن عليّ بكل ما امتلكت من إمكانيات وشجاعة فالجميع

---

(١٤٥) كلمة، ٢٠١١/١/١١.

ساهم كل بطريقته وبإمكانياته في الدفع نحو الثورة وتأجيجها وصولًا إلى تحقيق بعض أهدافها في انتظار أن تتحقق بقية الأهداف الإستراتيجية..

المراجع

١ ـ العربية

الاتحاد العام التونسي للشغل. **التشغيل والتنمية بولاية قفصة، الواقع والآفاق.** تونس: قسم الدراسات والنزاعات والدراسات والتوثيق، ٢٠١٠.

ـــــ . **التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد بين الواقع المكبّل والإمكانات الواعدة.** تونس: قسم الدراسات والنزاعات والدراسات والتوثيق، ٢٠١٠.

ـــــ . **نزاعات الشغل الجماعية في تونس ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٩.** تونس: قسم الدراسات والتوثيق، ٢٠١٠.

«الانتفاضة المباركة لشعبنا، الثلاثاء ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.» (الجزيرة.نت، ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٠)، على الموقع: http://www.aljazira.net

ـــــ . البدوي، عبد الجليل. «ماذا بقي من القطاع العام في تونس؟.» **الوحدة:** العددان ٢٠ و٢٧ ٢٠٠٨.

ـــــ . بريك، الهادي. «افتنا في بقرة سمينة حلوب يفترسها ذئب ماكر يا حضرة مفتي والينا.» **تونس نيو:** ٨/ ١/ ٢٠١٠.

ـــــ . بورقيبة، الحبيب. **حياتي، آرائي، جهادي.** ط ٢. تونس: وزارة الإعلام، ١٩٨٣.

ـــــ . التيمومي، الهادي. **تونس، ١٩٥٦ ـ ١٩٨٧.** ط ٢. تونس: دار محمد علي للنشر، ٢٠٠٨.

ـــــ . الجمل، عبد المجيد. **إشكالية تشغيل الشباب.** تونس: منشورات المركز النقابي للتكوين التابع للاتحاد العام التونسي للشغل، ٢٠٠٢.

«جيل الانترنت» العربي وكسر «تابو» السلطة السياسية.» **السفير:** ١٠/ ٢/ ٢٠١١.

ـــ . الحناشي، عبد اللطيف. «نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية: الحبيب بورقيبة أنموذجًا.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢٩، شتاء ٢٠٠١.

ـــ . «الاحزاب الماركسية في تونس والمسالة القومية.» **الوحدة**: السنة ٥، العدد ٥٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩.

ـــ . «ثلاثة اشهر على الثورة التونسية... أبرز التحديات وأهم العقبات.» (الجزيرة.نت، مركز الجزيرة للدراسات، نيسان/ ابريل ٢٠١١).

«خبير اقتصادي تونسي: النظام التربوي لم يكن يلبي حاجات سوق العمل.» **دويتشه فيله** (المانيا): ٢٦/ ١/ ٢٠١١

ـــ . خماخم، رضا. **الجمعيات في تونس، دراسة حول الجوانب القانونية للنشاط الجمعياتي.** تونس: شركة أوربيس للطباعة، ١٩٩٩.

سارة، فايز. **الأحزاب والحركات السياسية في تونس ١٩٣٢ ـ ١٩٨٤.** دمشق: [د. ن.]، ١٩٨٦.

الشابي، أحمد نجيب. «العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين: تجربة ١٨ أكتوبر في تونس.» **الآداب**: العددان ١١ ـ ١٢، ٢٠١٠.

عزونة، جلّول. «الديكور الديمقراطي.» **مواطنون**: العدد ١٣٥، آب/أغسطس ٢٠١٠.

«عميد المحامين في حديث شامل لـ «شروق»: القضاء المستقل والنزيه هو التضامن الوحيد لمصداقية اي حكم.» **الشروق**: ١٠/ ٢/ ٢٠١١

الغول، رضا. «الجمعيات الخيرية في تونس قبل الاستقلال: الهياكل والوظائف.» (شهادة الكفاءة في البحث بإشراف الأستاذ الطاهر لبيب، جامعة تونس الأولى كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، تونس، ١٩٩٣).

القضاء والتشريع في تونس البورقيبة والبلاد العربية. تونس: مؤسسة التميمي ومؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٠٤.

مجموعة النصوص المتعلقة بالتنظيم السياسي والحريات العامة. تونس: المطبعة الرسمية، ١٩٨٩. (سلسلة النصوص القانونية)

المنصر، عدنان. دولة بورقيبة، فصول في الإيديولوجيا والممارسة (١٩٥٦ ـ ١٩٧٠). تقديم الأستاذ حسين رؤوف حمزة. تونس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ سوسة، ٢٠٠٤.

واردة، المنجي. «جذور الحركة اليوسفية.» المجلة التاريخية المغاربية: العددان ٧١ ـ ٧٢، أيار/ مايو ١٩٩٣.

وزارة الثقافة. الثقافة والحياة الجمعياتية والتغيرات الهيكلية في المجتمع التونسي ١٩٥٦ ـ ١٩٨٦. تونس: وزارة الثقافة، ١٩٩٢.

٢ ـ الأجنبية

Bedoui, Abdeljelil. «Analyse critique des fondements du PAS et projet alternatif.» *Revue tunisienne d'économie*: nos. 3 et 4, 1993.

Centre national de la recherche scientifique (CNRS) et Centre de recherches sur l'Afrique méditerranéene (CRAM). *Annuaire de l'Afrique du Nord. Aix-en-provence, 1966*. Paris: CNRS, 1967.

«Comment les années Ben Ali ont pénalisé l'économie de la Tunisie.» *Libération*: 4/2/2011.

Guen, Moncef. «La Crise économique mondiale, un déclic dans la révolution tunisienne.» *Jeune Afrique* : 9/2/2011.

Paugam, Serge. *L'Exclusion, l'état des savoirs*. Paris: La Découverte, 1996.

Taamallah, Khemaïes. *Population et emploi en Tunisie*. Tunis: Publication de l'université de Tunis, 1987.

الملاحــق

الملحق رقم (١):
نموذج من أغاني الراب:
«منين فهمتنا... دمرتنا، استغفلتنا، كفنتنا وبالفساد عفنتنا»[١٤٦].

منذ انتشارها عبر الموقع الاجتماعي «الفيسبوك» حققت أغنية «٢٣ سنة وانت لهنا» أي أنت هنا، لفنان الراب محمد علي بن جمعة، التي قلّد فيها الرئيس المخلوع وانتقد سياسته على مدى ٢٣ سنة من الظلم والقهر والاستبداد نجاحًا قياسيًا جعلها الأكثر تداولًا بين مختلف المواقع. إذ قلّد فيها الرئيس المخلوع في خطابه الأخير ووجدت هذه الأغنية تفاعلًا واسعًا على «الفيسبوك» تقول كلماتها:

«منين فهمتنا... ٢٣ سنة استغفلتنا كفنتنا تكلمت انت وسكتنا

منين فهمتنا.. تحب تحكم مدى الحياة قيمت الموتى في الانتخابات حطولك جوابات

منين فهمتنا.. توه فهمتنا فرغت جيوب، قتلت قلوب، حبيت كرسيك ما صنتنا.

منين فهمتنا.. هربت فلوسنا لسويسرا خليت البلاد ميزرة عشت انت وقتلتنا.

منين فهمتنا.. سكتت افوام وعملتنا لجام ما انصرتنا حصرتنا وصنصرتنا بالفساد عفنتنا

منين فهمتنا ٢٣... سنة وانت لهنا دمرتنا وجزرتنا..»

---

(١٤٦) الصباح الأسبوعي (٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١).

الملحق رقم (٢):

من شعارات الثورة التونسية:

عبّرت الشعارات التي رفعتها الجماهير الشعبية بشكل مكثّف عمّا تراكم في وعيها خلال العشرين سنة الأخيرة من حكم بن عليّ وعبرت عن مطالب الشعب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.. ومن ابرز تلك الشعارات التي كان ترددها متواترًا جدًا نذكر:

- ارحل، كانت تردد بالفرنسية : Dégage :
- التشغيل استحقاق يا عصابة السرّاق
- هزّوا يديكم ع البلاد يا عصابة الفساد
- شغل حرية كرامة وطنية
- حريات حريات لا رئاسة مدى الحياة
- «يسقط حزب الدستور يسقط جلاد الشعب»،
- «من بنزرت لبن قردان شعب تونس لا يهان»،
- «بن علي يا جبان شعب تونس لا يهان»
- «لا لا للطرابلسية يا سراق الميزانية»...
- يا نظام يا جبان، شعب تونس لا يهان
- تونس حرة حرة، بن علي على برًّا
- تونس حرة حرة، والتجمع على برًّا
- خبز وماء، بن علي لا
- خبز وماء، طرابلسية لا
- أوفياء أوفياء، لدماء الشهداء
- شد شد، الزين هرب
- الشهيد الشهيد، على المبادئ لا نحيد

- لاإله إلا الله، والشهيد حبيب الله
- الشعب يريد، إسقاط الحكومة
- «هزّوا يديكم ع البلاد يا عصابة الفساد
- «يسقط حزب الدستور يسقط جلاد الشعب
- من بنزرت لبن قردان شعب تونس لا يهان
- لا لا للطرابلسية سراق الميزانية
- وبعد الانتصار ترددت الكثير من تلك الشعارات وخاصة شعار جديد هو: الشعب يريد إسقاط الحكومة..

الملحق رقم (٣):
الجـداول

الجدول رقم (١):
تفاوت نسب الفقر بين أقاليم البلاد التونسية سنة ٢٠٠٥

	نسبة الفقر	عدد السكان الفقراء	عدد الأسَر الفقيرة
إقليم تونس	١,٤	٣٠٩١٨	٥١٦٤
الشمال الشرقي	٢,٧	٣٧٩٢٠	٦٦٧٣
الشمال الغربي	٣,١	٣٧٧٣٦	٦٤٥٨
الوسط الغربي	١٢,٨	١٧٤٩١١	٢٦٨٩٨
الوسط الشرقي	١,٢	٢٨٣٠٥	٤٨٤٥
الجنوب الشرقي	٣,٨	٣٥٢٣٩	٤٩٥٠
الجنوب الغربي	٥,٥	٣١٤١٣	٤٧٠٩
المجموع	٣,٨	٣٧٦٤٤٢	٥٩٦٩٧

المصدر: الاتحاد العام التونسي للشغل، التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد بين الواقع المكبّل والإمكانات الواعدة (تونس: قسم الدراسات والنزاعات والدراسات والتوثيق، ٢٠١٠)، ص ٥٣.

الجدول رقم (٢)
تطور عدد الإضرابات وعدد المؤسسات المعنية بالإضراب وعدد العمال المشاركين فيها وعدد الأيام التي لم يقع اشتغالها

المؤشر	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
عدد الإضرابات	٣٨٢	٤١٢	٣٦١
عدد المؤسسات التي شملتها الإضرابات	٣١٤	٢٨٠	٢٤٣
العدد الجملي للعمال بالمؤسسات	٢٥٨,٢٣٦	١٥٥,٠٨٢	١٠٥,٩٦٤
عدد العمال المشاركين في الإضرابات	٩٨,٣١٠	٥١,٣٧٧	٤٥,٧٥٨
نسبة العمال المشاركين في الإضرابات	٪٤٧،٣٤	٪٣٣	٪٤٣
عدد الأيام الضائعة	١٠٧,٥١٥	٧٦,٣٤١	١٢١,١٢٦

المصدر: الاتحاد العام التونسي للشغل، نزاعات الشغل الجماعية في تونس ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٩، ص ٣٠ ـ ٥٣.

الجدول رقم (٣)

توزيع الإضرابات بحسب القطاعات

القطاعات		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نسيج وملابس وأحذية	٩٢	١،٢٤	٩٤	٢٣	١٠٨	٣٠
صناعات معدنية وميكانكية	٤٣	٣،١١	٥٢	١٣	٤٧	١٣
منشآت عمومية	٣٨	٩،٩	٢٨	٧	١٤	٤
البناء والأشغال العامة	٢١	٥،٥	٣٨	٩	١٨	٥
صناعة مواد البناء	١٥	٩،٣	١٥	٤	٩	٥،٢
الفلاحة	١٤	٧،٣	١١	٣	٣١	٦،٨
المناجم والمقاطع	١٢	١،٣	٩	٢	٧	٠،٢
صناعات كيمياوية	١٢	١،٣	٣٠	٧	١٩	٣،٥
الجملة	٣٩٢	%	٩	١٤٢	٣٦١	١٠٠

المصدر: **الاتحاد العام التونسي للشغل، نزاعات الشغل الجماعية في تونس ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٩**، ص ٣٢ ـ ٥٦.

الجدول رقم (٤)

أسباب الإضرابات بالنسب المئوية

الأسباب	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
صرف الأجور والمنح	٤٨	٦٠	٤٣
تحسين ظروف العمل	٢٨,٥	١٢	٢٨
التضامن مع العمال	١٦,٥	٢٠	١٤
تحسين العلاقات المهنية	٧	٨	١٢
أسباب أخرى	٠	٠	٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: **الاتحاد العام التونسي للشغل، نزاعات الشغل الجماعية في تونس ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٩** (تونس: قسم الدراسات والتوثيق، ٢٠١٠)، ص ٣٢ ـ ٥٦.

الجدول رقم (٥)

تفاوت نصيب الفرد من الاستثمارات بحسب الجهات

الاستثمار(مليون دينار)	الشمال الشرقي	الوسط الشرقي	الشمال الغربي	الوسط الغربي	الجنوب	
الاستثمار لكل ساكن بالألف دينار	٤,٥	٢,٦٨	٢,١٨	١,٤	٣,٨	٣,٢
نسبة توزيع الاستثمارات٪	٥٠,٣	١٨,٥	٨,٥	٥,٩	١٧,٢	٪١٠٠
نسبة توزيع السكان ٪	٣٦,٤	٢٢,٧	١٢,٢	١٣,٧	١٥	٪١٠٠

المصدر: المخطط الحادي عشر لفترة ما بين ٢٠٠٧ ـ ٢٠١١.

الجدول رقم (٦)

تفاوت نسبة الاستثمار بين الجهات

الوسط الغربي	الشمال الشرقي	الوسط الشرقي	الشمال الغربي
١٩٤٨	١٦٥٨٣	٦١٠٨	٢٦٥٤

المصدر: المخطط الحادي عشر لفترة ما بين ٢٠٠٧ ـ ٢٠١١.

الفصل الثامن

تــونـس: المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة

صلاح الدين الجورشي

أعادت الثورة التونسية الاعتبار منذ اللحظة الأولى إلى الأحزاب السياسية التي وجدت نفسها في صدارة الواجهة على إثر فرار الرئيس بن علي. وهو أمر طبيعي، حيث لا يمكن الحديث عن بناء نظام ديمقراطي إلا عبر أحزاب قوية وممثلة.

لكن بقدر ما وفرت الثورة هذه الفرصة التاريخية للأحزاب السياسية، فإن هذه الأخيرة قد وجدت نفسها تواجه تحديًا ليس سهلًا، وذلك بسبب حالة الضعف الذي بقيت تشكو منه نتيجة المرحلة الاستبدادية التي مرت بها تونس منذ العهد البورقيبي، والتي ازدادت اتساعًا وخطورة مع تركيز نظام بن علي البوليسي.

لم يكن ضعف الأحزاب التونسية صدفة، بل كان ذلك حصيلة سياسة منهجية اتبعتها السلطة منذ فترة طويلة، خصوصًا منذ تولي الرئيس بن علي السلطة قهرًا وليس اختيارًا في ظروف استثنائية، وذلك إلى جانب عوامل ذاتية صاحبت ولادة هذه الأحزاب وعطلت نموها وأعاقت تجذرها في المجتمع.

أولًا: ضعف الأحزاب: العوامل

يمكن في هذا السياق الإشارة إلى بعض هذه العوامل:

١ ـ تراكمات تاريخية

هناك جملة من الأحداث التي تلاحقت منذ مطلع الاستقلال، والتي من شأنها أن تساعد على تفسير حالة التعثر التي عانت منها الأحزاب التونسية ولا تزال مؤثرة في بنيتها ومساراتها. من بين هذه التراكمات يمكن الإشارة إلى ثلاثة منها:

أ ـ أزمة اليسار

هذا اليسار الجديد الذي شكل عند ميلاده ـ بعد انحسار الحزب الشيوعي ـ أملًا في احتمال قيام معارضة ذات عمق اجتماعي تحرري وتقدمي، وحقق عديد المكاسب والتحولات، لكنه سرعان ما انزلق في المتاهات الأيديولوجية، ومزقته العقلية السكتارية، مما حوله في فترة وجيزة إلى مجموعات تتقاتل من أجل مصطلحات متعددة المضامين ومواقع قيادية في هذا التنظيم أو ذاك، أو للدفاع عن مواقف ظرفية من أحداث محلية ودولية، وفي أحيان كثيرة يحصل الانقسام من أجل تبرير ولاءات من خارج الحدود. هذه الأزمة المستفحلة لليسار التونسي شكلت عائقًا هيكليًا خطيرًا في التجربة الحزبية التونسية.

اليسار التونسي لم يعجز فقط عن توحيد صفوفه ضمن حزب واحد، بل أخفق أيضًا في تحقيق التعايش بين مختلف أجنحته. أكثر من ذلك لم يتمكن اليسار حتى من حسن إدارة الصراع بين فصائله. لقد فتكت به حالة التفكك والحلقية المستمرة من دون توقف، فأثر ذلك جوهريًا في مختلف الأدوار والمهام التي حاول القيام بها، أو التي كان في مقدوره القيام بها وإنجازها. فكان لذلك أسوأ الأثر على مستقبله السياسي، وحرم الحركة الديمقراطية من جناح فعال له خصوصيته سواء على مستوى التناول النظري للقضايا الاجتماعية، أو من حيث طبيعة جمهوره وحيوية مناضليه، والمستوى الجيد لعدد هام من كوادره.

ب ـ تعثر التيار الليبرالي

بدأ هذا التيار يشق طريقه نحو التبلور والتشكل الفكري والسياسي مع تأسيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في أواسط السبعينيّات من القرن الماضي، وهو ما ولد بارقة أمل في إمكانية حصول انتقال ديمقراطي سلمي انطلاقًا من حركة تصحيحية تلزم نظام الحكم باحترام إرادة الشعب. فهذه الحركة ولدت نتيجة انشقاق حصل داخل الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، وحاولت أن تقنع الرئيس بورقيبة بأنه كما قاد معركة تحرير تونس من الاستعمار عليه أن يمكن الشعب التونسي من أن يمارس حريته بشكل ديمقراطي. لكن هذه المحاولة اصطدمت بإصرار بورقيبة على ممارسة أبوّته على التونسيين، وتمسكه بالبقاء في السلطة مدى الحياة. وهو ما أدى إلى أزمة حادة وعرض الدولة إلى التفكك، وعجل بالانقلاب الذي قاده الجنرال بن علي. وبدل أن يفرض التيار الليبرالي نفسه كبديل أو على الأقل كمحاور رئيسي، سرعان ما انتكس وتراجع أمام مناورات بن علي، وانقسم على ذاته، وانحسرت دائرة إشعاعه، وتم توظيفه واستثمار تاريخه ورصيده السياسي من قبل السلطة، وهو ما أفقده الكثير من مصداقيته.

ج ـ الإسلاميون والمخاض الصعب

مرت الحركة الإسلامية وما زالت بمخاض معقد وصعب في مسارها الانتقالي من مرحلة الجماعة الدعوية إلى مرحلة التشكل في حزب سياسي. فالنمو السريع الذي شهدته الحركة منذ أواسط السبعينيّات أقحمها في معارك مفتوحة مع السلطة وحولها إلى قوة مركزية للمعارضة، على الرغم من عدم اكتمال مكوناتها السياسية، وهو ما استنزف طاقاتها وأربك تطورها، وأخّر الاعتراف بها. كل ذلك انعكس على مجمل الأوضاع العامة بالبلاد، حيث استعملت ورقة التخويف من الإسلاميين لتبرير انقلاب بن علي، ثم لإضفاء الشرعية على سياساته الأمنية والقمعية. فكلما بقيت العلاقة بين السياسي والديني ملتبسة في العمل السياسي، كلما غذى ذلك معارك متعددة في بلاد مثل تونس التي تميزت نخبتها بخلفية حداثية على النمط الفرنسي.

٢ ـ سياسة الاحتواء للأحزاب

عمل نظام بن علي على التحكم في الأحزاب من خلال آليات متعددة، فبعد الاعتراف بعدد إضافي من الأحزاب لاعتبارات تكتيكية، تم وضع خطة كانت تهدف إلى تحجيم نمو مختلف الأحزاب، وتوظيف عدد منها لمصلحة تكريس هيمنة الحزب الحاكم.

تم ذلك من خلال سياسة مقايضة مستمرة قائمة على عدد من الآليات من أهمها :

أ ـ العمل على مصادرة قرار الأحزاب

جرى العمل على مصادرة قرار هذه الأحزاب بالمس باستقلاليتها والتدخل في شؤونها، وحصر العلاقة مع أمنائها العامين، وتشجيع الممارسات غير الديمقراطية داخلها، واختراق صفوفها أمنيًا، ومضايقة كل طرف من مكوناتها للحيلولة دون أن تكتسب القدرة على بناء ذاتها بعيدًا عن وصاية النظام ورقابة أجهزته الأمنية.

ب ـ المحاصرة التشريعية

اتسم قانون الأحزاب بنزعة إقصائية واضحة. لقد تنزل هذا القانون في ظرفية سياسية تميزت بالتمهيد لتحجيم حركة النهضة والقضاء على تطلعاتها السياسية، فأهم ما تضمنه التنصيص على أنه «لا يجوز لأي حزب سياسي أن يستند أساسًا في مستوى مبادئه أو أهدافه أو أنشطته أو برامجه إلى دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة». وهو المبرر القانوني الذي استندت عليه السلطة لإقصاء حركة النهضة من نادي الأحزاب المعترف بها. كما أعطى القانون وزير الداخلية حقَّ رفض طلب تأسيس حزب جديد، وفرض على قيادات الأحزاب إعلام الإدارة بكل فرع جديد، ومنع إجراء أي تعديل أو تغيير على النظام الأساسي إلا بعد موافقة الإدارة. أخيرًا مكّن الفصل ١٩ من القانون وزير الداخلية من حق مطالبة القضاء بحل أي حزب. ورغم القيود الكثيرة التي تضمنها قانون الأحزاب، إلا أن نظام بن علي لم يكن يتقيد حتى بالقوانين التي يضعها، إذ تبقى الاعتبارات الأمنية مقدمة على كل شيء بما في ذلك التشريعات القائمة.

ج ـ التحكم في التمويل

منع قانون الأحزاب السابق أي حزب من الحصول على تمويلات أجنبية، لكنه في المقابل احتكر النظام هذه المسألة، وقننها وفق مصالحه، وحول التمويل إلى وسيلة ضغط وابتزاز للأحزاب القانونية. فحقها في الحصول على تمويل عمومي، أصبح منة يمنحها الرئيس بن علي لهذا الحزب أو ذاك مقابل إثبات الولاء وتأييد السياسات الرسمية. أما الأحزاب التي تمسكت باستقلاليتها، ورفضت منح السلطة صكًا أبيض، فقد حرمت من كل أشكال الدعم المالي، إلا في حالات نادرة.

د ـ التعتيم الإعلامي

كان نظام بن علي يتحكم في المشهد الإعلامي على نحو مطلق. وعلى الرغم من أنه سمح لبعض الأحزاب الديمقراطية بإصدار صحف لها، غير أنّ الأجهزة الأمنية والإدارية كانت تعمل بطرق عديدة من أجل تهميش تلك الصحف، والتعتيم عليها. كما كانت القنوات التلفزية والإذاعية مغلقة في أوجه المعارضين والنخب، وهو ما جعل المعارضة مضطرة إلى التسلل إلى التونسيين من خلال بعض الفضائيات العربية والدولية.

صحيح أن النظام السابق اتخذ جملة من الإجراءات الجزئية لمصلحة بعض الأحزاب، لكنه فعل ذلك بهدف احتوائها. وبدل أن تساعد تلك الامتيازات الأحزاب على الخروج من أزمتها زادت في إضعافها وفقدانها للمصداقية. ورغم ما يبدو من اختلافات سياسية بين معظم هذه التنظيمات، إلا أنها عمومًا فقدت قدرتها على المبادرة المستقلة، وفوضت عمليًا أمرها إلى السلطة لتنحت لها مستقبلًا ضمن مصالح وحاجيات النظام السياسي السابق. فأغلب هذه الأحزاب لم يكن بإمكانها مهما اجتهدت أن تخترق ميزان القوى السائد، وتصل إلى البرلمان بالاعتماد فقط على إمكانياتها الذاتية.

لهذا كانت تعتقد بأن التعاون مع النظام هو بمثابة الفرصة التاريخية للبقاء كأحزاب سياسية، وأنه كان من الصعب في المرحلة السابقة إقناع الماسكين بالسلطة بضرورة الفصل بين الحزب الحاكم وبين الدولة. ورأى

المشرفون على حظوظ تلك التنظيمات أن التقرب من السلطة ـ وتحديدًا من بن علي ـ وحتى التحالف معها يعتبر ضرورة إستراتيجية لضمان بقائها واستمراريتها، بل من بين قادة هذه الأحزاب من رأى في ذلك حتمية تاريخية.

٣ ـ القمع المنهجي

يتمثل العامل الثالث الذي يفسر ضعف أحزاب المعارضة التونسية في القمع المنهجي للمعارضين الذي لجأت إليه السلطة في عهد بن علي. وقد بلغت هذه السياسة القمعية أوجها مع تضييق الخناق على الإسلاميين، الذين دفعوا ثمنًا غاليًا بسبب دخولهم في مواجهة مبكرة مع النظام وأجهزته الأمنية غير المقيدة بضوابط قانونية أو أخلاقية. لكن سياسة الإقصاء والتهميش لم تقف عند حدود أنصار حركة النهضة في مطلع التسعينيّات، وإنما توسعت بعد ذلك لتشمل قسمًا من اليساريين، والقوميين، والليبراليين، وقطاعًا عريضًا من المثقفين. وهو ما زاد في إضعاف الحالة الحزبية، وأخاف قطاعات عريضة من التونسيين من كل ما هو سياسة أو عمل حزبي معارض، وجعل الأحزاب غير قادرة على الاعتماد على ذاتها.

ثانيًا: بعد الثورة اختلف المشهد

لم تكن الأحزاب التونسية على موعد مع الثورة ولم تكن الثورة واردة في أجندتها. صحيح أن بعض الأصوات كانت ترفض التعامل مع نظام بن علي، وتدعو إلى القطع معه، لكنها لم تكن تملك الخطة العملية لتحقيق ذلك، وليست لها الإمكانات البشرية والتنظيمية التي تجعلها قادرة على التحريض والتعبئة والقيادة.

ولدت الثورة من دون قيادة، ولم يكن وراءها أي حزب من الأحزاب سواء المعترف بها أو التي رفض النظام السابق الاعتراف بها. لقد بدأت الثورة بحركة احتجاجية يائسة، حين أقدم الشاب محمد البوعزيزي على حرق نفسه، فكانت تلك بمثابة الشرارة التي أشعلت لهيب الثورة بدءًا من سيدي بوزيد وصولًا إلى قلب العاصمة.

وبالرغم من الطابع العفوي للثورة، فإن ذلك لا يعني أنها جاءت من فراغ، وأنها كانت من دون مقدمات. لقد سبقت أحداث ولاية سيدي بوزيد مؤشرات عديدة كانت تدل على وجود أزمة اجتماعية مرشحة للتفاقم، خاصة بالجهات الأكثر حرمانًا. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى العصيان المدني الذي شهدته منطقة الحوض المنجمي بسبب تفشي البطالة والفساد والمحسوبية. وقد استمرت هذه الحركة الاحتجاجية أكثر من ستة أشهر، عجزت خلالها السلطة عن تفكيكها بالطرق السلمية، وهو ما دفعها إلى التعبئة الأمنية القصوى والاستعانة بالجيش، إلى جانب اللجوء إلى أساليب المناورة وقطع العناصر القيادية المحلية عن بقية السكان، قبل محاكمتهم.

كذلك، اندلعت أحداث شبيهة في درجة غليانها وقوتها بمنطقة بن قردان الحدودية مع ليبيا. وذلك على إثر قرارات اتخذتها حكومة القذافي من شأنها أن تعرض سكان هذه المدينة للانهيار الاقتصادي بسبب اعتمادها على التجارة المهربة من الأسواق الليبية. وهو ما دفع بمعظم تلك المنطقة إلى التظاهر والتصادم مع قوى الأمن لعدة أيام. وهو مثال آخر كشف عن بداية تحرر المواطنين من أجواء الخوف التي حكم بها بن علي البلاد لمدة ٢٣ عامًا. وكما تراجعت السلطة في أحداث الحوض المنجمي من خلال ترضية قطاع من السكان بالإعلان عن إجراءات محدودة لمصلحة مجموعة من العاطلين، فقد فعلت نفس الشيء في أحداث بن قردان، عندما سارعت بالتفاوض مع السلطات الليبية لمساعدتها على تطويق التحركات الاحتجاجية.

خلال هاتين الواقعتين، كانت أحزاب المعارضة المستقلة بعيدة من الحدث، تصدر البيانات للتعبير عن مساندتها للمواطنين المحتجين، وتطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية. أي أنها كانت تربط الاجتماعي بالسياسي، محاولة إقناع نظام الحكم بضرورة تغيير أسلوبه في إدارة الشأن العام. لكن هذه الأحزاب لم تستطع تحقيق الالتحام العضوي بالسكان، نظرًا إلى محدوديّة وجودها في تلك المناطق، وتجنبها الدخول في مواجهات مفتوحة وميدانية مع نظام الحكم.

وعندما اندلعت إرهاصات الثورة، نشطت بعض قيادات هذه الأحزاب

على الصعيد الإعلامي، مستفيدة من الدعم الذي قدمته الفضائيات وفي مقدمتها قناة الجزيرة، ثم قناة فرنسا ٢٤. وكان ذلك الدعم مهمًا، غير أن العبء الأكبر للتحركات والاحتجاجات تحملته العناصر الميدانية الشابة التي كانت تخطط وتنزل إلى الشوارع وتواجه رصاص البوليس بصدور عارية من دون تأطير حزبي سواء من هذا الطرف أو ذاك. هؤلاء الشبان تحملوا التكلفة الباهظة في إدارة المواجهة المباشرة والسلمية مع قوات الأمن التي استعملت كل الوسائل لإرهابهم وإجبارهم على التراجع وملازمة البيوت.

مع ذلك تبلورت خلال المواجهات جملة من الشعارات التي كشفت عن وجود تراكم سياسي، أسهمت في بنائه الأحزاب، على الرغم من صلتها الضعيفة بالمواطنين. وهو ما حاولت أن تنطلق منه بعض التنظيمات للتشديد على دورها القيادي للثورة. لكن الوقائع وتطور الأحداث تنفي ذلك، وتؤكد عفوية الثورة على الرغم من استفادتها من الثقافة السياسية المعارضة لنظام بن علي، طيلة المرحلة الماضية.

ثالثًا: خارطة حزبية جديدة

غيرت الثورة التونسية الخارطة الحزبية بشكل جذري. ويمكن تحديد الملامح الكبرى لهذه الخارطة، من خلال التقسيمات الآتية:

١ ـ انهيار أحزاب الموالاة

وهي الأحزاب المشار إليها سابقًا، والتي راهنت على تحالفها مع نظام بن علي، مقابل تمتعها بعدد من المكاسب التي من شأنها أن تمكنها من البقاء. لكن لم تفكر هذه الأحزاب في مصيرها عندما ينهار النظام السابق. ولهذا، بعد فرار بن علي، وسقوط مؤسسات السلطة، وجدت هذه الأحزاب نفسها في مواجهة أزمة هيكلية، عرضتها للانقسام، والتخلي عن قياداتها السابقة، في محاولة لإنقاذ وجودها. وإذ سيكون من المستبعد أن تتمكن هذه الأحزاب من أن تتمتع بالمصداقية الدنيا خلال المرحلة القادمة، حيث ارتبط الكثير منها بمقومات النظام السابق، لكن بعضها يجتهد في محاولة منها لتجميع صفوفها من جديد، واستنفار ما تبقى من أنصارها عساها أن تنقذ نفسها من نهاية تكاد تكون حتمية.

٢ ـ الأحزاب الديمقراطية المعترف بها

هي الصنف الثاني من الأحزاب التي تم الاعتراف بها خلال مرحلة حكم بن علي، لكنها رفضت الاصطفاف وراء السلطة، وحافظت على استقلالية قرارها. وهي بالتحديد الحزب الديمقراطي التقدمي، وحركة التجديد، والتكتل من أجل العمل والحريات. هذه الأحزاب انقسمت بعد رحيل بن علي مباشرة بسبب الاختلاف حول المشاركة في الحكومة المؤقتة. جميعها قبل في البداية مبدأ المشاركة، غير أن اثنين منهما تمسكا بدعم حكومة الوزير الأول محمد الغنوشي على الرغم من المعارضة الشديدة التي ووجه بها. في حين اختار الحزب الثالث (التكتل من أجل العمل والحريات) الانسحاب من هذه الحكومة والانضمام إلى ما سمي بـ (مجلس حماية الثورة). لكن مع استقالة الغنوشي، فضل الحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد عدم الانخراط في الحكومة الثالثة الذي ترأسها الباجي قايد السبسي بسبب طابعها التكنقراطي. والمهم في هذا السياق أن الأحزاب التي حصلت على الاعتراف بها قبل الثورة، قد وجدت نفسها تخوض تجربتين مختلفتين. من جهة تجربة الانتقال من المعارضة إلى السلطة بهدف الحفاظ على الطابع الدستوري، ومن جهة أخرى الانخراط في جبهة سياسية واسعة تمكنت من الإطاحة بحكومة انتقالية في أقل من شهرين، وذلك انطلاقًا من الشرعية الثورية. ولا شك في أن ذلك سيكون له تأثير في مستقبل هذه الأحزاب التي وجدت نفسها في أجواء مختلفة وعاصفة، هي أجواء ثورة ناشئة من دون قيادة ولا خارطة طريق.

٣ ـ الأحزاب المقصاة سابقًا

الصنف الثالث من الأحزاب، هي تلك التي كانت مقصاة من المشهد السياسي، ورفضت السلطة الاعتراف بها، أو السماح لها بالنشاط. وهذه الأحزاب غير متجانسة أيديولوجيًا. إذ منها الماركسي مثل حزب العمال الشيوعي التونسي، ومنها الإسلامي ممثلًا في حركة النهضة، ومنها الليبرالي (حزب المؤتمر من أجل الجمهورية). لقد وجدت هذه الأحزاب نفسها تواصل بعد الثورة نفس الخط المعارض الذي تبنته من قبل، وذلك برفض

التعامل مع حكومة الغنوشي بحجة كونها امتدادًا لنظام بن علي. لكن توافقها السياسي، وانخراطها ضمن هيكل موحد هو (مجلس حماية الثورة) لم يحجب تعارضها الأيديولوجي، ولم يطمس اختلاف أجندة كل طرف منها.

٤ ـ الأحزاب الجديدة

يتمثل المكون الرابع من المشهد الحزبي في فسيفساء سياسية لم تشهد مثلها البلاد منذ أن تشكل تيار (الشبان التونسيون) في بداية العشرية الثانية من القرن العشرين. فبعد شهرين من نجاح الثورة في إسقاط حكم بن علي، تلقت وزارة الداخلية قرابة الثمانين طلبًا لتأسيس أحزاب سياسية. وقد يتجاوز عدد الأحزاب المرخص فيها الستين حزبًا. وبقطع النظر عن الجدل الذي أحدثته هذه الظاهرة بين من يرى فيها حالة طبيعية بعد حرمان دام أكثر من خمسين عامًا، وبين من عبر عن تخوفه من شرذمة الساحة السياسية وإضعافها من خلال إغراق سوق الأحزاب بهذا الكم من «الدكاكين»، إلا أن ذلك يؤكد في كل الأحوال أن المشهد الحزبي الذي كان ما قبل الثورة لم يكن مقنعًا لعدد واسع من الراغبين في العمل السياسي، وبالتالي بدل أن يختار الكثيرون الالتحاق بأحزاب المرحلة الماضية، بقطع النظر عن وضعها القانوني، وذلك من أجل تقويتها ورفع مستوى أدائها لخلق حالة حزبية مستقرة، اندفع الآلاف من هؤلاء نحو تأسيس أحزابٍ جديدة يعتقدون بأنها ستكون أفضل وأقدر على تجميع التونسيين وتأطيرهم.

رابعًا: الانتقال الديمقراطي بين الاستمرارية والقطيعة

وجدت الأحزاب السياسية التونسية نفسها منذ البداية تواجه مشكلة عملية وأساسية، سبق وأن واجهتها الكثير من الثورات، خاصة خلال العشرين سنة الماضية، وذلك في دول مثل أوروبا الشرقية أو أميركا اللاتينية وأيضًا في بلد هام مثل جنوب إفريقيا. وتتمثل هذه الإشكالية في طريقة التعامل مع مؤسسات النظام السابق وعدد من رموزه. فالثورات التقليدية، وآخرها الثورة الإيرانية، انتهجت أسلوب القطع الكلي مع المرحلة السابقة بكل هياكلها ومكوناتها المادية والبشرية. فشابور بختيار مثلًا، حاول جاهدًا أن يتمسك بحكومته الانتقالية التي عينها الشاه قبل رحيله إلى آخر نفس،

لكن قائد الثورة الإمام الخميني أصر على رفض التعامل مع تلك الحكومة، وعمد إلى الإطاحة بها، مستبدلًا إياها بحكومة أخرى، سرعان ما سقطت بدورها، قبل أن يتم انتخاب بني صدر كأول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية. غير أنه سرعان ما انقلبت الرياح ضده، وهو ما جعله يفر بجلده ويعود إلى باريس ليواصل المعارضة من دون جدوى. ولم تستقر مؤسسات الدولة في إيران إلا بعد أن هيمنت مؤسسات الثورة، وهو ما خلق ثنائية الدولة والثورة حتّى الآن.

في مقابل ذلك، انتهجت معظم الثورات الحديثة أسلوبًا مغايرًا، وذلك بإقدامها على القيام بنوع من التسوية التاريخية مع جزء من النظام السابق، وذلك حماية للبلاد وللدولة، وبهدف تحقيق الانتقال الديمقراطي بأقل الأضرار وبشكل سلمي. فنلسون منديلا على سبيل المثال اختار أن يحقق المصالحة الوطنية مع آخر رموز نظام التمييز العنصري، وعقد معه اتفاقًا مؤلمًا ولكنه كان شجاعًا وتاريخيًا، تم بمقتضاه تنظيم انتخابات رئاسية ديمقراطية أفضت إلى انتقال السلطة إلى الأغلبية السوداء، لكن من دون القضاء على الأقلية البيضاء أو المساس بحقوقها. ووقعت تسويات شبيهة في كثير من دول أوروبا الشرقية سابقًا، حيث تشكلت حكومات ائتلافية جمعت بين أطراف المعارضة من جهة وبين بقايا الأحزاب الشيوعية. كذلك أنجزت الحركات الديمقراطية اتفاقًا مؤلمًا في دولة الشيلي مع الدكتاتور الفظيع الجنرال بينوشي، وضع الأسس التي ضمنت تحقيق الانتقال الديمقراطي، وانتهت بمحاكمة الدكتاتور.

خامسًا: النخبة بين الثورة والإصلاح

في تونس، وجدت النخبة السياسية نفسها أمام ذات الإشكال، وانقسمت بين من يعتقد بأن ما حدث في تونس ثورة تستوجب التخلي عن المنطق الإصلاحي، مقابل من اعتبر بأن الإصلاح لا يتعارض مع الثورة، وإنما يمكن أن يحميها.

بعد رحيل بن علي، طالبت أطراف عديدة بإسقاط الحكومة وتعليق الدستور وحل البرلمان، واستبدال المؤسسات القائمة بمجلس لحماية الثورة

يتولى بشكل مؤقت القيام بدور تقريري وتشريعي بديل، في انتظار تنظيم انتخابات لمجلس تأسيسي، يتولى إعداد دستور بديل، ويتولى الدعوة إلى انتخابات رئاسية وتشريعية سابقة لأوانها.

هذا الطرح جاء متماسكًا، حيث اعتمد أصحابه على القول بأن الدستور الموروث من المرحلة الماضية قد تعرض للتبديل والانتهاك في أكثر من مناسبة مما أفقده قيمته المرجعية الملزمة. كما أنهم ركزوا على خطورة حزب (**التجمع الدستوري الديمقراطي**) على الثورة باعتباره كان الأداة السياسية لحكم مرحلة بن علي، والذي يخشى أن يتمكن من استعادة دوره ونفوذه بسرعة مما سيكون له أسوأ الأثر على مستقبل الديمقراطية وأهداف الثورة.

تكمن المشكلة الأساسية التي يتضمنها هذا الطرح في المخاطر التي قد تنجر عن استبدال المؤسسات القائمة بأخرى غامضة أو غير منبثقة عن اختيار شعبي يمتلك القدرة على الإلزام. فمجلس حماية الثورة الذي جعل من بين أهدافه «درء مخاطر الالتفاف على الثورة وإجهاضها وتجنيب البلاد الفراغ»، شكلته مجموعة من الأحزاب السياسية إلى جانب منظمات وجمعيات هامة مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، والهيئة الوطنية للمحامين والجمعية التونسية للقضاة. هو عبارة عن تحالف سياسي عريض جمع معظم الطيف السياسي باستثناء الحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد، وذلك بقطع النظر عن وزن هذه الأطراف وتمثيليتها، وهو ما جعل الكثيرين يتساءلون عن المشروعية التي استمدت منها هذه الأطراف سلطتها المعنوية لتتحدث باسم الشعب والثورة. فمما لفت النظر في البيان الذي أصدرته الأطراف المكونة لهذا المجلس، أنها قد جعلت منه «سلطة تقريرية تتولى السهر على إعداد التشريعات المتعلقة بالفترة الانتقالية والمصادقة عليها».

ولم تكتف بالتشديد على حقها في مراقبة أعمال الحكومة المؤقتة التي تتولى تصريف الأعمال وإنما اعتبرت من صلاحياتها أيضًا «إخضاع تسمية المسؤولين في الوظائف السامية لتزكية الهيئة».

كما طالبت بإعادة النظر في اللجان التي تم تشكيلها «من حيث

صلاحياتها وتركيبتها حتى تكون حصيلة وفاق على أن يعرض آليًا ما تطرحه من مشاريع على المجلس للتصديق عليها». إضافة إلى «اتخاذ المبادرات التي يفرضها الوضع الانتقالي في كل المجالات وفي مقدمتها القضاء والإعلام». وهو ما كان يعني عمليًا استلام السلطة من دون تفويض شعبي أو دستوري حسبما يعتقد المعارضون لهذه المبادرة.

هذه الصيغة غالبًا ما اعتمدتها التجارب التي أطاحت فيها أحزاب ثورية بالنظام السابق، وتولت هي الإشراف على عملية انتقال السلطة وتأسيس نظام بديل. وهو ما لم يحصل في تونس، حيث كانت الثورة عفوية ومن بدون قيادة سياسية.

في مقابل تلك الصيغة، وبناء على ثقافة سياسية إصلاحية تدرجية متوارثة منذ قرنين على الأقل، تمسكت أحزاب وأطراف أخرى بالمحافظة على المؤسسات من جهة، والدفاع عن الطابع الدستوري لعملية الانتقال على الرغم من تسليمهم بمظاهر الخلل الكامنة في الدستور. وقد برر الأمين العام للحزب الديمقراطي التقدمي أحمد نجيب الشابي قبوله المشاركة في الحكومة بقوله إنّه «نظرًا إلى أن جميع الحركات السياسية جميعها ومن دون استثناء كانت أبعد ما تكون عن المسك بالحكم.. وحرصًا على الحيلولة دون حصول الفراغ لم يكن قبول حكومة الوحدة الوطنية خيارًا وإنما كان اضطرارًا... كما أن من بقوا من الحكومة السابقة هم تكنوقراط وغير مورطين في الرشوة والفساد وعبروا عن رغبتهم الانتقال بتونس إلى ضفّة الديمقراطية...»

وبذلك انحصرت معركة هؤلاء داخل إطار تحسين تركيبة الحكومة المؤقتة، والدفع نحو فصلها عن الحزب الحاكم سابقًا وذلك سواء من حيث فك الارتباط بين الحزب والدولة أو بإبعاد عددٍ من وزراء السيادة المعرفين بانتمائهم السياسي.

هكذا ساعدت بعض الأحزاب الديمقراطية على إنقاذ الحكومة المؤقتة ومكنتها من الاستمرار قرابة شهر ونصف، لكن ذلك لم يبعدها عن ضغط الشارع والقوى السياسية المعارضة، وهو ما جعل هذه الحكومة تترنح

وتسقط بعد استقالة رئيسها. حصل ذلك، بسبب الاعتصام الثاني الذي قام به شباب من جهات متعددة بساحة القصبة وأمام مقر الوزارة الأولى. ومع تولي الباجي قايد السبسي، وهو شخصية مخضرمة تحمل مسؤوليات وزارية في عهد الرئيس بورقيبة وخلال الفترة الأولى من حكم الرئيس بن علي، تم الانحياز لمصلحة أجندة المعارضة مع الإبقاء على خيط رفيع يربط بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية. فبعد أن كانت الأولوية لتنظيم انتخابات رئاسية ثم برلمانية وفق ما تنص عليه المادة ٥٧ من الدستور، انتقلت البوصلة نحو تعليق العمل بالدستور، والاتجاه نحو تنظيم انتخاب مجلس تأسيسي، يتولى صياغة دستور جديد. وهو المطلب الذي ركزت عليه المعارضة طيلة المرحلة السابقة. أما بالنسبة إلى الخيط الرابط الذي تمت المحافظة عليه للانتقال من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية، فقد تمثل في الإبقاء على الرئيس المؤقت على الرغم من تجاوز المهلة القانونية، وذلك بناء على تأويل إشارة وردت في الدستور تؤكد ضرورة المحافظة على استمرارية الدولة.

فبالرغم من الصراع العاصف الذي نشب بين الأحزاب السياسية حول كيفية إدارة المرحلة الانتقالية، والذي كاد أن يعرض البلاد إلى مخاطر شديدة، فإن الجميع قبلوا في النهاية بأن يتنافسوا من أجل إقامة نظام سياسي جديد.

سادسًا: حل الحزب الحاكم

اختلفت الأحزاب أيضًا بين من رأى ضرورة حل الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي)، بوصفه الحربة التي كان بن علي يرهب بها خصومه ويخضع بها المجتمع لإرادته وخدمة مصالحه، إلى جانب اتهام هذا الحزب بالعمل على إجهاض الثورة والالتفاف حول أهدافها. وفي المقابل، هناك من الأطراف السياسية التي شاركت في الحكومة المؤقتة من اعتبر ذلك سابقًا لأوانه، وعبر عن مخاوفه من أن يؤدي ذلك إلى فراغ قد يهدد عملية الانتقال الديمقراطي للسلطة. واعتقدت هذه الأطراف بأن التعاون خلال هذه المرحلة مع العناصر النظيفة في التجمع الدستوري الديمقراطي

ضرورة حيوية لتأمين الثورة من الانتكاس، واكتفت بالدفع في اتجاه فصل الحزب عن الدولة. فالحزب الحاكم السابق تمكن من الاندماج الكلي بالدولة، وقام باحتكار كل أجهزتها ومؤسساتها ومقدراتها المالية والبشرية والأمنية من أجل بسط سيطرته على البلاد. وقد تم بالفعل الفصل بينهما، وذلك بمصادرة الأموال والعقارات التي كانت تحت تصرفه. كما استقال الوزراء الذين كانوا ضمن الحكومة المؤقتة من حزبهم لإثبات حسن نواياهم، وذلك على إثر الاحتجاجات التي صدرت في أعقاب تشكيل تلك الحكومة التي حصل فيها الحزب الحاكم السابق على أغلبية الحقائب، بما في ذلك وزارات السيادة.

هذا الاختلاف المفصلي سرعان ما حسم في اتجاه التخلص من حزب التجمع الدستوري الديمقراطي. إذ أقدم وزير الداخلية على تجميد نشاط الحزب، وتقديم قضية عاجلة في حل هذا الحزب، وهو ما تم فعلًا بحكم قضائي ألغى وجود حزب هيمن بالقوة على المجتمع التونسي، وشل حركته لفترة طويلة. وقد عللت المحكمة حكمها بتأكيد أن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي «خالف بتصرفاته النظام الجمهوري ومبدأ سيادة الشعب»، إلى جانب التنقيحات التي أدخلت على الدستور منذ سنة ١٩٨٨، والتي انحرفت ليصبح التشريع يوافق مصلحة رئيس الحزب وليس المصلحة العليا للبلاد، وما كان ذلك ممكنًا لولا تعسف هذا الحزب في استغلال مركزه المهيمن على المجالس التشريعية. كما أن الحزب أحجم عن تقديم حساباته المالية للتأكد من عدم استفادته من مساعدات أجنبية وهو ما يمنعه قانون الأحزاب الذي وضعه النظام السابق.

هذا الحكم الذي ألغى وجود حزب حكم البلاد لمدة ٢٣ عامًا، رحبت به مختلف الأوساط السياسية والشعبية، لكن السيد أحمد نجيب الشابي، الأمين العام السابق للحزب الديمقراطي التقدمي انتقد الحكم قائلًا «كنت أتمنى أن يكون القضاء التونسي بعد الثورة قضاء هادئًا مستقلًا يأخذ الوقت الكافي للاستماع إلى الناس وتتبع المسؤولين شخصيًا وليس وضع الجميع في سلة واحدة ومحاسبة الحزب بالجملة وبقرار سياسي... كنت أنتظر أن تدوم في تونس قضية التجمع سنة أو سنتين لكن قضي فيها في ظرف أسبوعين».

وأضاف أن التجمع الدستوري الديمقراطي «اقترف الكثير من الجرائم والأخطاء في حق الشعب التونسي لكنها كانت أقل بكثير من الجرائم التي ارتكبتها الأحزاب الشيوعية في القرن الماضي في بلدان أخرى ورغم ذلك لم يقع حلها بل تم تجميد أرصدتها وتتبع المسؤولين فيها كأشخاص وليس بالجملة كما وقع مع التجمع». ولاحظ «أنه من باب الديمقراطية، ولأنني ديمقراطي، فإنني أرفض فكرة اجتثاث التجمع لأنها تذكرني باجتثاث اليوسفيين ثم الشيوعيين فالإسلاميين..». وشدد على أن تونس التي «نريدها اليوم ليست تونس التي يجتث فيها الدساترة والتي يحاسب فيها من يخطئ بقرار سياسي وليس بقضاء عادل.. كنت أتمنى أن يتثبت القضاء من الأمور ليصدر حكما عادلًا وليس حكمًا يستجيب للرغبة الجماهيرية»[1].

الأكيد أن حل الحزب الحاكم سابقًا لا يعني تبخر جميع عناصره وكوادره من المشهد السياسي، حيث اعتبر العديد منهم أن بن علي قد انحرف بحزبهم الذي أسسه الزعيم الحبيب بورقيبة، وقام باختطافه وتحويله إلى جهاز قمعي تسلطي. وفي هذا السياق أسس بعض أعضائه السابقين ممن تحملوا مسؤوليات وزارية حزبًا جديدًا أطلقوا عليه حزب الوطن، الذي حصل على الترخيص القانوني، وذلك في محاولة لاستقطاب الآلاف من الكوادر الحزبية السابقة التي وجدت نفسها بدون غطاء حزبي بعد انهيار النظام وحل (التجمع الدستوري الديمقراطي). وإذ يعتبر من السابق لأوانه تقدير الحجم الانتخابي لهذا الحزب الجديد، لكن مهمته ستكون حتمًا صعبة، نظرًا إلى الرفض الواسع للتونسيين لكل ما يذكرهم بالمرحلة السابقة. فالمؤكد أنه يوجد إجماع شعبي على رفض حزب بن علي، غير أنه في المقابل لا يزال هناك من التونسيين من تربطه بالحزب الدستوري أواصر عاطفية وسياسية وتاريخية باعتباره الحزب الذي قاد الحركة الوطنية، وأسس دولة الاستقلال. وهو ما جعل البعض يسعى إلى تأسيس حزب أو أكثر يستمد شرعيته من التراث البورقيبي.

---

(١) الصباح، ١٣/٣/٢٠١١.

سابعًا: تحديات المرحلة القادمة

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إنَّ المشهد الحزبي ما بعد الثورة في تونس يتسم بالخصائص الآتية:

١ ـ التشتت

أصيب المشهد الحزبي بحالة تذرّر واسعة النطاق، حيث قفز عدد الأحزاب من ١٢ حزبًا ما بين معترف به وغير مرخص فيه قبل الثورة إلى ٤٢ حزبًا حصل على التأشيرة القانونية عند كتابة هذا البحث، وقد يقفز العدد النهائي إلى ما يفوق الستين حزبًا. وهي حالة طبيعية نظرًا إلى الحرمان والقمع السابقين، إلا أنها لن تساعد في البداية على رسم خارطة حزبية واضحة لدى الجمهور. فكثير من الأحزاب التي أعلنت عن وجودها خلال الفترة الأخيرة، تتشابه في الأسماء، ولا تختلف في الأهداف، ونادرًا ما عرف عن مؤسسيها نشاط سياسي سابق. لكن المؤكد أن الانتخابات القادمة وما بعدها ستكون بمثابة الغربال الذي سيسقط الكثير من هذه الأحزاب أو يدفعها إلى الاندماج، كما حصل في تجارب سياسية أخرى، ولن تخلف المنافسة الديمقراطية إلا الأحزاب القادرة على النمو والتوسع والتأثير، وإن كانت مهمة الناخبين ستكون إلى حد ما صعبة.

٢ ـ ضعف الثقة في الأحزاب

أبرزت الفترة التي تلت رحيل بن علي أن الأحزاب التونسية، بما في ذلك تلك التي عارضت الحكم السابق ودفعت ضريبة قاسية لا تحظى بثقة جمهور واسع من التونسيين، بما في ذلك أوساط الشباب. هذا انطباع عام في انتظار إجراء عمليات سبر آراء علمية وموضوعية. إذ في غياب مراكز ذات خبرة في هذا المجال، بسبب الرقابة الشديدة التي كان يفرضها النظام السابق على مثل هذه المراكز، فإن تقييم ردود فعل الرأي التونسي تجاه الأحزاب أو الأحداث السياسية تبقى انطباعية وغير واضحة. وفي هذا السياق نظمت القناة التلفزية الخاصة (نسمة تي في) عملية سبر آراء عشوائية عبر الإنترنت عن موقف التونسيين من الأحزاب. وقد أفضى ذلك إلى الكشف عن نحو ٨٠ بالمئة من المشاركين أكدوا أنهم لا يثقون في الأحزاب.

لقد لوحظ وجود شك لدى قطاعات واسعة في قدرات الأحزاب على إدارة شؤون البلاد، واتهامها أحيانًا بأنها تريد «ركوب الثورة» من أجل الوصول إلى السلطة. كما تكررت ردود الفعل السلبية تجاه قادة بعض الأحزاب في أوساط شباب الثورة الذين اعتصموا بالقصبة، حين رفضوا وجود بعض الرموز الحزبية داخل دوائر الاعتصام، وأدانوا كل توظيف لنضالاتهم لمصلحة هذا الطرف أو ذاك. كما انتقدوا بشدة تصريحات بعض الأطراف السياسية التي زعمت بأنها كانت وراء الثورة أو عملت على تأطيرها واحتضانها.

٣ ـ عناوين من دون برامج

تتعرض الأحزاب القديمة والناشئة منذ نجاح الثورة إلى نقد من قبل أوساط متعددة بسبب غموض شعاراتها وضعف بدائلها، خاصة على الصعيد الاقتصادي. وهذا أمر كان متوقعًا، إذ إن أحزاب المعارضة كانت ولا تزال مشغولة بالمسألة السياسية التي تحتل الأولوية في تحركاتها ومطالبها. فقبل الثورة كان الخطاب المعارض احتجاجيًا بالدرجة الأولى، يركز على عيوب النظام ويقدح في شرعيته، ويعمل على إثبات فشله، ويربط ذلك بغياب الحريات واحتكار الدولة من قبل الحزب الحاكم.

أما بعد الثورة، فقد اختلفت الأحزاب حول أجندة الانتقال الديمقراطي، وكيفية التعامل مع تركيبة الحكومة المؤقتة وبرنامجها وطبيعتها (هل هي حكومة سياسية أو حكومة تصريف أعمال) وتقييم أدائها. كما انشغلت الأحزاب أيضًا بترتيب أوضاعها الداخلية أو بصياغة رؤاها الأولية بالنسبة إلى الأحزاب التي تأسست بعد الثورة. وبالتالي، لم تتوفر لأغلب هذه الأحزاب بلورة برامج متكاملة تجيب على تحديات المرحلة الجديدة. ويشترك في هذا الأمر حتى الأحزاب القديمة نسبيًا التي سبق لها أن صاغت بعض الوثائق البرامجية في محطات انتخابية سابقة مثل حركة التجديد أو الحزب الديمقراطي التقدمي. إذ إن التطورات التي عصفت بنظام الحكم، قد أفرزت وضعًا جديدًا يتطلب معالجة أو مقاربة مختلفة، خاصة بالنسبة إلى الملفين الاجتماعي والاقتصادي.

حتى بالنسبة إلى الملف السياسي، وبالرغم من اتفاق جميع الأحزاب حول مرتكزات النظام الجمهوري، وخصائص النظام الديمقراطي مثل ضمان الحريات العامة وفصل السلطات، ووضع قوانين جديدة تنظّم الحياة السياسية (قانون الأحزاب وقانون الجمعيات وقانون الصحافة والمجلة الانتخابية..)، إلا أن هناك جوانب أخرى مصيرية لا تزال محل نقاش بين مختلف الأطراف. من ذلك على سبيل المثال تحديد أي نظام انتخابي أسلم لتونس في هذه المرحلة الانتقالية. كما يجري جدل واسع حول طبيعة النظام السياسي المقبل. هل تتم المحافظة على النظام الرئاسي الذي ينتقده الكثيرون، ويحملونه مسؤولية الاستبداد الذي طبع الحياة في تونس منذ قيام دولة الاستقلال. وإن كان البعض من السياسيين والمختصين يعتبرون أن تونس لم تجرب النظام الرئاسي، وأن ما كان قائمًا هو نظام استبدادي رئاسوي متعارض في الكثير من آلياته مع منظومة النظام الرئاسي الذي يطبق في عديد الديمقراطيات العريقة. أما بالنسبة إلى النظام البرلماني الذي يطالب به الكثيرون، فإن البعض يراه غير مناسب لهذه المرحلة اعتقادًا منهم بأنه قد يفرز نظامًا سياسيًا غير مستقر بسبب تشرذم المشهد الحزبي.

ثامنًا: نحو البحث عن وفاق جديد

قبل الثورة، مرت الأحزاب التونسية بتجارب عديدة لبناء تحالفات في ما بينها، لكن معظم تلك المحاولات باء بالفشل، وكان عمرها قصيرًا جدًا. التحالف الذي صمد قليلًا هو الذي عرف بمبادرة ١٨ أكتوبر، والذي جمع لأول مرة أحزابًا متنافرة أيديولوجيًا مثل حركة النهضة من جهة وحزب العمال الشيوعي التونسي من جهة أخرى. لكن هذا التحالف، على الرغم من النصوص التوافقية الهامة التي صدرت عنه حول عدد من القضايا التي كانت مصدر خلاف وتوتر بين الإسلاميين والتيارات العلمانية، إلا أنه سرعان ما دخل غرفة الإنعاش، ثم تبخر نهائيًا بعد سقوط نظام بن علي.

بعد الثورة، انقسمت أحزاب المعارضة كما سبقت الإشارة إلى شطرين.

معظم الأحزاب انضم إلى ما سمي بمجلس حماية الثورة، الذي حاول أن يفرض نفسه كممثل وحيد للشعب خلال المرحلة الانتقالية وإلى حين يختار التونسيون نوابًا لهم في برلمان منبثق عن انتخابات ديمقراطية. في حين التزم حزبان من المعارضة بالانخراط في الحكومة المؤقتة الأولى ثم المعدلة. هذان الحزبان، بعد أن قررا عدم المشاركة في الحكومة الثانية بسبب طابعها التكنقراطي، اتفقا على تعميق التعاون في ما بينهما للتخفيف من حجم التداعيات السلبية التي ترتبت عن مشاركتهما في الحكومة. فالمعتدلون أو أصحاب المقاربات الإصلاحية قد وجدوا أنفسهم محاصرين بخطاب سقفه عالٍ ورافض لمنطق التسويات المرحلية. أما بقية الأحزاب، وإن أخفقت في استصدار مرسوم رئاسي يعترف بالمجلس الذي تم تشكيله وفق الصلاحيات التي حددها مؤسسوه، إلا أنها تمكنت من إجبار الوزير الأول محمد الغنوشي على الاستقالة، وفرض أجندة سياسية مغايرة. كما أن هذه الأحزاب أو أغلبها على الأقل قد قبلت الالتحاق بالهيكل الذي اقترحته الحكومة الجديدة تحت عنوان (الهيئة العليا لحماية أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي) التي ستنظر في مختلف النصوص المنظمة للحياة السياسية، وفي مقدمتها اختيار النظام الانتخابي الذي سيتم بموجبه انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي.

هذه المعطيات تبين أن المشهد الحزبي التونسي يتميز بعد الثورة بالحراك المستمر، وأن التحالفات السياسية لم تستقر بعد، وذلك في انتظار الكشف عن اختيارات الأحزاب، ونظرة كل واحد منها لطبيعة المشروع المجتمعي لتونس ما بعد الثورة. فالاعتراف بحركة النهضة قد شكل حدثًا هامًا، لكنه أثار مخاوف في بعض الأوساط العلمانية، التي استمرت في التشكيك في مصداقية الخطاب المعتدل والمطمئن الذي تبنته الحركة في تصريحات مؤسسيها وضمنته في وثائقها التأسيسية. وما يخشاه البعض أن يعود الاستقطاب الثنائي من جديد إلى المشهد السياسي، وذلك باندلاع صراع عقائدي بين إسلاميين وعلمانيين، تقوم بتغذيته أطراف عديدة، وذلك بهدف الانحراف بالتجربة الديمقراطية، وإدخالها في متاهات لا تخدم الثورة والمجتمع. ومما زاد في إثارة هذا الجدل، إعلان حزب التحرير أنه في صورة وصوله إلى السلطة فإنه سيقوم بحل بقية الأحزاب ذات المرجعية غير

الإسلامية، وجدد رفضه للديمقراطية. وهو ما دفع بلجنة الأحزاب التابعة لوزارة الداخلية إلى رفض الترخيص القانوني لخمسة أحزاب من بينها حزب التحرير وحزب سلفي أطلق على نفسه (الحزب السني التونسي).

لإنقاذ المسار وحمايته من الانزلاقات الأيديولوجية والمغامرات السياسية، تمت الدعوة من قبل بعض الأوساط الديمقراطية إلى صياغة عهد ديمقراطي، يكون بمثابة الوثيقة المرجعية الملزمة التي تتعهد جميع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بالعمل على صيانتها وعدم الخروج عليها. وأن ينص هذا العهد على أهم أهداف الثورة ومبادئها الديمقراطية. وأن تكون هذه الوثيقة جامعة، وسابقة لانتخابات المجلس التأسيسي، وداعمة للدستور القادم.

خاتمة

هكذا يبدو المشهد السياسي والحزبي في تونس بعد شهرين من الثورة التي عصفت بنظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي. لقد أصبحت البلاد فجأة مهيأة لتنتقل بشكل سلمي إلى بناء نظام ديمقراطي يقوم على سلطة الشعب ودولة القانون. وإذ لا تزال هذه التجربة هشة وفي بداية تشكيل مقوماتها الدستورية والقانونية والمؤسساتية، ورغم المخاطر التي لا تزال تحف بها على الصعيدين الداخلي والخارجي، إلا أنها تمكنت من إدارة شؤونها بعيدًا عن أي وصاية خارجية أو هيمنة داخلية. وفي هذا السياق يتعاظم دور الأحزاب، وتشتد الحاجة إلى حضورها الفاعل في مختلف محطات المرحلة الانتقالية. وهو ما يحملها مسؤولية كبيرة، وذلك بعد أن تمَّ حلُّ الحزب الحاكم، وظهر الاختلال في موازين القوى، وتعدد مظاهر الانفلات الأمني، وأخذت تعود النعرات القبلية والجهوية في أكثر من منطقة.

وبما أن النظام الديمقراطي لا يتأسس إلا بوجود أحزاب ديمقراطية وقوية، فإن المشهد الحزبي التونسي مدعو إلى الابتعاد عن التشرذم، والتمحور حول أقطاب فاعلة وقائمة على برامج ومقاربات مختلفة، وهو ما من شأنه أن يوفر الأرضية المناسبة لإدارة الاختلاف والتنافس، ويوفر للتونسيين فرصة الاختيار الديمقراطي بين مشاريع مجتمعية متباينة وذات مضامين واضحة ومقنعة.

إن المرحلة القادمة ستتميز بحراك سياسي واسع، وبحرية غير مسبوقة، وستكون مليئة بالتحديات، وهو ما من شأنه أن يخضع الأحزاب، كل الأحزاب من دون استثناء، إلى اختبار حقيقي سيظهر مدى نضجها وقدرتها على إنجاح الانتقال الديمقراطي في تونس. هذا النجاح الذي من شأنه أن يحمي أول ثورة في العالم العربي، ويجعل منها نموذجًا يحتذى في محتواها الديمقراطي بعد أن تم تمثلها في منهجها السلمي وروحها الشبابية المتطلعة نحو التغيير والتحرر من الاستبداد.

الفصل التاسع

الاتحاد العام التونسي للشغل: جدلية السياسي والاجتماعي

عدنان المنصر

مقدمـــة

تعتبر الحركة النقابية التونسية من أعرق التنظيمات الاجتماعية في الوطن العربي حيث عرف التونسيون التنظيم النقابي منذ أواخر القرن التاسع عشر، أي منذ ظهور التنظيمات النقابية الفرنسية الأولى، وكان أول إضراب شارك فيه عمال تونسيون قد اندلع في بداية القرن العشرين (١٩٠٢). وطوال تاريخ الحركة العمالية التونسية كان هناك تلازم بين الفعل السياسي والنضال الاجتماعي، وهو تلازم فرضه الوضع الاستعماري نفسه. وبفضل وجود الحركة النقابية في موقع متقدم في النضال من أجل استقلال البلاد عن فرنسا، اضطلع الاتحاد العام التونسي للشغل بدور الشريك في بناء الدولة الوطنية وواصل الخروج عن دوره الاجتماعي البحت، متحالفًا في الوقت نفسه مع الحزب الدستوري الذي سيقوم بحكم البلاد طوال الحقبة حتى ثورة الكرامة عام ٢٠١١. ما هو تراث التلازم بين الفعل السياسي والاجتماعي في تاريخ الحركة العمالية التونسية؟ وما هو الدور الذي اضطلع به الاتحاد العام التونسي للشغل، المنظمة العمالية الوحيدة في البلاد منذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي؟ ما هي مميزات الوظيفة التي قام بها الاتحاد في فترة

حكم الرئيس التونسي السابق؟ وكيف يمكن استشراف دوره في مرحلة ما بعد الثورة التونسية؟

أولًا: جدلية السياسي والاجتماعي في تاريخ الحركة النقابية التونسي

رغم أن الاتحاد العام التونسي للشغل لم يتأسس إلا في سنة ١٩٤٦، فقد جاء تواصلًا لتراث من محاولات تنظم العمال التونسيين خارج الاتحادات النقابية الفرنسية، مما يعني موقفًا واضحًا من تلازم الكفاح السياسي والكفاح الاجتماعي حيث اعتبر القادة الأوائل للحركة النقابية التونسية مطلب التحرر مكملًا للمطالبة بالحقوق الاجتماعية للعمال التونسيين. نفس المنطق سيحكم التنظيمات النقابية اللاحقة ما سيجعل الاتحاد العام التونسي للشغل شريكًا أساسيًا في بناء دولة الاستقلال ووضع خياراتها التنموية.

١ ـ عراقة التلازم بين النضال الاجتماعي والكفاح السياسي في الحركة النقابية التونسية

عرفت حركة التأسيس النقابي الوطني في تونس في مراحلها الثلاث المعروفة (١٩٢٤، ١٩٣٧، ١٩٤٦) تدخلًا لقيادات الحزب الحر الدستوري، وهو أول الأحزاب الوطنية تأسيسًا في تونس (١٩٢٠) حتى أن عملية التأسيس هذه تكاد تكون مجرد عملية دستورية متجددة ومتواصلة. ولكن الدستوريين لم يكونوا بمفردهم في عمليات التأسيس تلك، حيث جاءت بعض العناصر المؤسسة للعمل النقابي بالبلاد التونسية من غير هذا الفضاء الحزبي، وهو مثال الزعيم فرحات حشاد الذي كان مناضلًا في النقابات الاشتراكية الفرنسية قبل أن يشرع في تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل مع وطنيين آخرين. أما في الحالات التي تكون فيها المبادرة بالتأسيس نابعة من خارج الفضاء الحزبي، فقد كان الحزب الدستوري يسارع بتبنيها ومساندتها. ويمكن تفسير ذلك بأن الحزب الدستوري كان يجد مصلحة كبرى في ظهور حركة نقابية وطنية مستقلة عن تأثير النقابات الفرنسية، تكون مساندة لنضال الأحزاب الوطنية على المستوى الاجتماعي.

تبين بعض المصادر الدور الذي اضطلع به النقابي والمثقف العصامي محمد علي الحامي في مسار تأسيس أول تنظيم نقابي وطني مستقل عن النقابات الفرنسية في تونس، وذلك صحبة بعض الشبان الوطنيين الآخرين الذين كانوا ينشطون في الحزب الدستوري. ورغم أن محمد علي لم يكن مقيمًا بتونس، فإن نشاطه الأول استهدف في الحقيقة إنشاء مشروع تعاوني يسمح بتوفير مواد المعاش بأسعار مدروسة للعمال وفقراء الحال في ظرف من الأزمة المادية والاجتماعية الخانقة. أطلق على هذا المشروع اسم المشروع التعاضدي. ونجد أول تبرير للحاجة للتعاضديات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشعب التونسي، وهو وضعٌ كان يجعل من المحتم عليه الانخراط في مشاريع تعاونية ترفع من مستوى معيشته لمواجهة سياسة التفقير والنهب الممارسة عليه من قبل النظام الاستعماري. وقد كتب الطاهر الحداد، المصلح الاجتماعي المعروف ورفيق محمد علي الحامي في تجربته التأسيسية قائلًا في هذا الخصوص: «إن لنزول الرأسمالية الكبرى الفرنسية بتونس بنتائج معاملها وفتح الأبواب للمعامل الأوروبية بصفة عمومية، أثرًا فعالًا في حذف جانب عظيم من عمل الصناعات التونسية كاد أن يقضي عليها. ولا تزال الرأسمالية الفرنسية سائرة لهذه الغاية بنجاح كبير، فقلّ الإنتاج وانسلخ كثير من عمال الصناعات إما إلى البطالة أو المشاريع التي أعدها الاستعمار الفرنسي مثل السكك الحديدية، ورصف الطرقات، والمناجم وما إليها من أشغال»[1]. وقد جعل الطاهر الحداد للتعاون أهدافًا أوسع من الأهداف المادية حيث يعتبره أول طريق الانعتاق من ربقة الاستغلال والفقر والخراب الملم بالتونسيين.

ولكن وقع تجاوز مسألة التعاضديات بسرعة غير متوقعة بفعل الظرفية التي تلت تأسيس الجمعية التعاونية والتي تميزت باندلاع تحركات عمالية اتسعت رقعتها شيئًا فشيئًا بطريقة فاجأت الجميع. فبتاريخ ١٢/٨/ ١٩٢٤ بدأت سلسلة من الإضرابات العنيفة مسّت أولًا عمال الشحن في ميناء مدينة تونس. ثم تلته إضرابات أخرى في بعض المدن. ونظرًا إلى تنكّر النقابات

---

(١) الطاهر الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤)، ص ٢٨.

الفرنسية لمطالب منخرطيها التونسيين فقد بدأ العمال المضربون في البحث عن طريقة للتنظم تسمح لهم بإبلاغ صوتهم وتسليط الضغط الكافي على سلطات الاستعمار الفرنسي من أجل الاستجابة لمطالبهم المهنية. في هذا الإطار جاء الاتصال بمحمد علي الحامي ورفاقه الشبان، مما جعل هذه المجموعة تترك جانبًا كل المشروع التعاوني وتشرع في تأسيس أول جامعة نقابية تونسية سميت بجامعة عموم العملة التونسيين ٣/ ١٢/ ١٩٢٤.

غير أن ذلك لم يكن اتجاه التطور الوحيد. فقد تحول النقابيون الشبان بسرعة أيضًا من طرح الموضوع بوصفه اجتماعيًا بحتًا إلى إضفاء طابع سياسي وطني عليه. ظهر ذلك في حدة الانتقادات التي وجهها زعيم المبادرة التأسيسية محمد علي الحامي ضد السياسة الاستعمارية حيث عبر عن اعتقاده بأنه لا يمكن طرح مسألة الحريات النقابية والنضال من أجل الحقوق الاجتماعية بمعزل عن الموضوع السياسي. فرأس المال الأجنبي كان يستند في استغلاله للعمال التونسيين إلى مؤسسات الاستعمار نفسه التي كانت تحميه وتوفر له كل أسباب الامتداد. وقد ظهر ذلك حقيقة في التعامل العنيف الذي واجهت به السلطات الإضرابات، واعتقالها القيادة النقابية الشابة التي صدرت ضدها أحكام قاسية بالنفي والسجن حيث كانت التهمة الأساسية التي حوكمت بناء عليها هي الاعتداء على أمن الدولة.

تواصل سعي العمال التونسيين لتأسيس تنظيم نقابي خاص بهم يحقق استقلاليتهم التنظيمية عن النقابات الفرنسية عبر استنساخ تجربة محمد علي الحامي في ١٩٣٦. غير أن أهم مظهر لتواصل هذا المسعى كان عملية تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل في ١٩٤٦. جاءت هذه المنظمة في ظرفية عامة تمثلت أهم مميزاتها في عمل قام به الوطنيون لتأسيس تنظيمات اجتماعية وثقافية كبيرة لمساندة التوجهات الوطنية للحزب الدستوري غداة الحرب العالمية الثانية. أما عن الظرفية الخاصة فتمثلت في تغلب الشيوعيين على الاشتراكيين في المجال النقابي وافتكاكهم لقيادة الجامعة الفرنسية للشغل مما جعل عددًا من النقابيين التونسيين يقررون تأسيس تنظيم نقابي وطني سيحمل اسم الاتحاد العام التونسي للشغل. ومنذ تأسيسه في ٢٠/ ١/ ١٩٤٦ سيكون نشاط هذا التنظيم مسخرًا بالكامل للدفاع عن المطالب

الاجتماعية للعمال التونسيين من دون غيرهم، ومعاضدة التوجه الوطني للحزب الذي كان يقود عملية التحرر بزعامة كل من الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف. كانت عدة شعارات تعبر عن هذا التوجه الراسخ في وعي القيادة النقابية الجديدة التي تزعمها فرحات حشاد والتي حققت انتشارًا كبيرًا للمنظمة في كل جهات البلاد، ومن بين هذه الشعارات كان شعار «**الكرامة قبل الخبز**» قد بيَّن أولويات التنظيم النقابي الذي لم يكن يرى من إمكانية لتحرير العامل التونسي من الاستغلال الاقتصادي بمعزل عن تحريره من الاستبداد السياسي للاستعمار، خاصة وأن الظاهرتين مترابطتان.

في ١٩٤٧/٨/٥ شن الاتحاد إضرابًا عامًا كان ملائمًا في توقيته لإستراتيجية عمل الحزب الدستوري الجديد، وقد أسفر هذا الإضراب في صفاقس بالخصوص، حيث كان تأثير العناصر المؤسسة للاتحاد كبيرًا، عن مصادمات عنيفة بين العمال وقوات السلطة إثر مظاهرات كان للدستوريين فيها، يتقدمهم الحبيب عاشور، الدور الأكبر.

إن مرحلة ما قبل ١٩٥٦ تميزت أساسًا بوجود الحزب الدستوري في جبهة الكفاح من أجل تحرير البلاد من الهيمنة الاستعمارية، وبوجود النقابة قريبًا من ذلك الحراك الوطني أو في صلبه. غير أنه من المفيد أن نذكر أنه على الرغم من اقتراب النقابة من الحيز الوطني، فإن ذلك كان يعطيها بعض إحساس بالمساواة مع الدستوريين. لم يكن من الممكن إذًا تناول المسألة من زاوية نقابية صرفة ذلك أن خلفية الصراع لم تكن نقابية بقدر ما كانت وطنية على أرضية من الفرز بحسب الموقع الراهن الاستعماري. لذلك لم يكن من المتاح الفصل بين الخطاب الوطني الحزبي والخطاب الوطني النقابي، مثلما لم تكن هناك إمكانية للفصل بين الشق الاجتماعي والشق السياسي في النضال النقابي.

أدى الاتحاد العام التونسي للشغل دورًا كبيرًا في تنظيم العمال التونسيين الذين غادر معظمهم شيئًا فشيئًا النقابات الفرنسية. وبالموازاة مع دورهم الاجتماعي قام المناضلون النقابيون الذين كان عدد كبير منهم منتمين ناشطين في الحزب الدستوري بحمل الدعاية الوطنية إلى الأوساط العمالية، مما حقق انتشارًا لا سابق له للوعي الوطني في أوساط كانت عصية نوعًا ما

على عمل الأحزاب. وتبين تجربة الزعيم النقابي الوطني فرحات حشاد هذا التلازم بين الشق الاجتماعي والشق السياسي في تجربته النضالية. ورغم أنه لم يكن يعرف عنه انتماء إلى الحزب الدستوري إلا أنه أصبح بسرعة زعيمًا وطنيًا جامعًا للتونسيين وهي مرتبة لم يبلغها غيره من الزعماء النقابيين. أصبح الاتحاد العام التونسي للشغل قوة ضغط حقيقية على السلطة الاستعمارية حيث كانت أنجح التحركات الوطنية هي تلك التي شارك فيها الاتحاد بفعالية. كما أن العمل النقابي كان غطاء ناجعًا للعمل الوطني ليس على المستوى الداخلي فحسب وإنما أيضًا على المستوى الخارجي حيث نجح الزعيم فرحات حشاد في الحصول على دعم واضح من طرف المنظمات النقابية في العالم وبخاصة في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأميركية. وأكثر من ذلك فقد كانت علاقة حشاد بالمنظمات النقابية الأميركية وقيامه بدور لافت في الوساطة بين هذه المنظمات وإعادة توحيدها مقدمة لاكتساح الوطنيين التونسيين للساحة الدولية وحشد تأييدها لمطالب الشعب التونسي في التحرر من الاستعمار.

أما على المستوى الداخلي، ومع يأس التونسيين من إمكانية الحصول على تنازلات من فرنسا بالاكتفاء باستعمال الوسائل السياسية، فقد اندلعت حركة مقاومة مسلحة منذ شهر كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، وكانت أولى العمليات التي فجرت هذه المقاومة قد تمت بقيادة مناضلين نقابيين، مثل الزعيم أحمد التليلي الذي كان أيضًا زعيمًا في الحزب الدستوري. ووفر الاتحاد العام التونسي للشغل كل إمكانياته لإنجاح الثورة المسلحة، بل إن زعيمه فرحات حشاد قد تسلم قيادة العمل الوطني بعد اعتقال السلطات الفرنسية زعماء الحزب الكبار وتسليطها قمعًا شديدًا على هياكل الحزب الدستوري. وهكذا تحول الاتحاد إلى منظمة سياسية تعمل من أجل أولوية التحرر الوطني تحت غطاء الشرعية النقابية، كما استطاع فرحات حشاد الحصول على تأثير كبير داخل بلاط محمد الأمين باي وتشجيعه على الصمود أمام الضغوط الفرنسية من أجل فرض السيادة المزدوجة. وفي الجبال كان عدد كبير من المقاتلين المنتظمين في شكل عصابات نقابيين منتمين إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، كما كان جزء كبير من تموينهم توفره هياكل هذه المنظمة النقابية. وقد جاء استهداف فرحات حشاد بالاغتيال

في ١٩٥٣/١١/٥ على يد مجموعة أمنية متطرفة تعمل تحت إمرة رسميين فرنسيين وبتواطؤ واضح من الحكومة الفرنسية، جاء دليلًا على أهمية الدور السياسي الذي كان يقوم به فرحات حشاد. غير أن عملية الاغتيال قد زادت في توحيد التونسيين حول أهداف التحرر، فاحتدت المقاومة المسلحة، وتكثف الضغط الدولي، مما سيدفع بالسلطات الفرنسية في مرحلة لاحقة إلى الخضوع لمطلب الاستقلال الداخلي عبر مفاوضات بين الطرفين (٣/٦/ ١٩٥٥) ثم لمطلب الاستقلال التام (٢٠/٣/١٩٥٦).

وهكذا فإن الاتحاد العام التونسي للشغل قد واصل التزامه بالمبدأ الأساسي الذي قامت عليه أولى تجارب العمل النقابي بتونس، وهي عدم إمكانية الفصل بين الدفاع عن المطالب الاجتماعية والمطالب السياسية في ظرفية من الاستغلال الاقتصادي الأجنبي المستند إلى هيمنة استعمارية. غير أن نتيجة أخرى لا تقل أهمية عن ذلك قد تم الوصول إليها، وهي أن الاتحاد العام التونسي للشغل قد أصبح بفعل دوره السياسي شريكًا رئيسيًا للحزب الدستوري في تحقيق الاستقلال، مما سيؤهله للقيام بدور رئيسي في بناء الدولة الوطنية، وفي تحقيق جانب هام من طموحات العمال الاجتماعية، بل إلى المشاركة في تسيير الحكومة ذاتها.

٢ ـ الشراكة في بناء الدولة والخيارات التنموية بين الحزب الحاكم والاتحاد العام التونسي للشغل

جاء في تصريح أدلى به أحمد بن صالح غداة توقيع بروتوكول الاستقلال التام قوله، وكان قد تسلم الأمانة العامة للاتحاد العام التونسي للشغل بعد اغتيال الزعيم فرحات حشاد: «في الفترة التي ناضل الشعب التونسي فيها من أجل استعادة استقلاله، دخلت جموع العمال وصغار التجار والحرفيين والفلاحين في الصراع وأسبغت عليه سمة لا يمكن تزييفها. وهكذا فإن الوحدة التي صيغت بمناسبة الانتخابات تحت اسم «الجبهة الوطنية» يجب أن تبقى على معناها الثوري على المستويات الثلاثة: السياسي والاقتصادي والاجتماعي»[٢].

(٢) *Le Monde*, 28/3/1956.

من الضروري الإشارة في البداية إلى أن وصول الوطنيين إلى السلطة سيغير في العمق ميزان العلاقة بين الحزب الدستوري وبين التنظيم النقابي الوطني. من ناحية أولى، لم تعد طبيعة المهام التي سيكون على الطرفين إنجازها في فترة الحكم الوطني هي نفسها، ذلك أنه أصبح على الدستوريين القيام بأعباء السلطة والتخطيط للمستقبل، والتخلي عن منطق المعارضة المطلقة للوضع الاستعماري. أما النقابيون فسيكون عليهم إعادة رسم موقعهم من الساحة العامة والتفرغ للنضال الاجتماعي في إطار وطني، من دون أن يعني ذلك تلافي التطرق للمواضيع السياسية. ذلك أن النقابة لن تكون في الفضاء الجديد مجرد تنظيم اجتماعي يناضل من أجل الحقوق المادية والمعنوية للعمال وإنما القيام بدور الشريك السياسي في مشروع بناء الوطن المستقل، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى الدور الذي أدّاه الاتحاد العام التونسي للشغل في مسيرة التحرر الوطني. يفسر ذلك إلى حد كبير اشتراك المركزية النقابية في بناء الجبهة الوطنية التي خاضت انتخابات المجلس القومي التأسيسي في ١٩٥٥، وفي الانتخابات الموالية.

غير أنه في الوقت نفسه، وفي ظرفية الاستقلال الداخلي بالذات، أدت التغييرات في القيادة النقابية ووصول نوعية جديدة من المناضلين إلى قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل إلى نزوح تدريجي عن الخيارات الدستورية وبداية ظهور برامج مستوحاة من قراءات مستقلة للوضع الوطني الجديد، وضع الاستقلال، وقد تجسم ذلك في التقرير الاقتصادي الذي قدمه أحمد بن صالح في مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل سنة ١٩٥٦، وفي المقالات والتصريحات الصحفية التي تمت في ظرفية انعقاد المؤتمر.

في مقابلة خاصة مع الزعيم أحمد بن صالح، ركز الزعيم النقابي على حالة الفراغ التي كان يعيشها الحزب الدستوري الذي تفاجأ بالاستقلال ولم يكن له أي برنامج يبني على أساسه الدولة الجديدة. وبفعل تجربته في النضال النقابي داخل الاتحاد وفي المنظمات العمالية الدولية قام أحمد بن صالح بجمع الكفاءات النقابية المتوفرة بهدف إعداد مشروع استشرافي للمرحلة المقبلة، وذلك قبل التصريح بالاستقلال التام لتونس عن فرنسا: « كان تقييمنا في الاتحاد أن المسار الذي شرع فيه منداس فرانس كان واعدًا بتطورات إيجابية، غير أننا كنا نعرف أنه لم يكن للحزب برنامج. ولكن حتى نحن في الاتحاد كنا

دستوريين، وأستطيع التأكيد أن ثلاثة أرباع النقابيين كانوا دستوريين، وأن الربع الآخر كان أيضًا فيه دستوريون من الحزب القديم. كنا نشتغل بصفة جماعية، وكانت الفكرة أن يدخل الاتحاد المرحلة الجديدة ببرنامج، وأن يشكل ثقلًا تقدميًا في الحزب الدستوري لدفع البلاد نحو خيارات ديمقراطية. وهذا في الحقيقة تواصل مع فكرة حشاد. فقد كان الزعيم حشاد أسس قبل اغتياله «لجان الحريات الديمقراطية والتمثيل الشعبي»، وفي إطارها تعرفت عليه عندما كنت أدرس بسوسة وأنشط في صلب الاتحاد الجهوي للشغل. أسسنا لهذه اللجان فروعًا بمناطق عديدة. ما يجب الإشارة إليه هو أن اسم هذه اللجان كان في حد ذاته حاملًا لبرنامج كامل، مما أثار لدى البعض في الحزب تخوفات من مواقف حشاد السياسية المستقبلية»[٣]. وقع الاشتغال على البرنامج الاجتماعي للاتحاد العام التونسي للشغل بصفة جماعية بين عدد من النقابيين، وقد كانت الفكرة أن تدخل المنظمة المرحلة الجديدة كهيكل مستقل عن الحزب الدستوري، مما يتيح لها لاحقًا المشاركة في توجيه وتسيير البلاد ودفع الحكومة الوطنية المقبلة نحو خيارات ديمقراطية وتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية تمثل استجابة لطموحات الطبقة العاملة التونسية.

بفعل انشغاله بالصراع الداخلي الذي انفجر في شكل حرب أهلية بين الزعيمين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف، لم تكن الإصلاحات الاجتماعية من أولويات الحزب الدستوري، إضافة إلى عدم تهيؤه للمرحلة الجديدة واستغراقه طوال الفترة السابقة لنيل البلاد استقلالها في المعارضة السياسية. وقد أهلت هذه الظرفية المنظمة النقابية لطرح برنامج الإصلاحات الاجتماعية على مؤتمر الحزب الدستوري المنعقد بمدينة صفاقس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥، حيث وافق عليه المؤتمرون من دون أي تحفظ. غير أن تلك الموافقة كانت لها معانٍ أخرى، إذ اصطفت المنظمة النقابية إلى جانب الشق البورقيبي في الصراع الذي اندلع بين الوطنيين بعد مرحلة قصيرة حاولت فيها قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل تأدية دور وساطة بين الطرفين المتصارعين. ومغزى ذلك أن الشق البورقيبي قد يكون بموافقته على

(٣) مقابلة شخصية اجريت مع أحمد بن صالح، الأمين العام الأسبق للاتحاد العام التونسي للشغل في بيته بضاحية رادس بتونس العاصمة بتاريخ ٧/ ١٠/ ٢٠١٠.

ذلك البرنامج رغم جرأته، يقوم بدفع الثمن المتوجب عليه لمساندة المنظمة له ضد غريمه صالح بن يوسف. لذلك فإن هزيمة اليوسفيين في صراعهم غير المتكافئ مع خصمهم بورقيبة الذي وجد فرنسا إلى جانبه في ذلك الصراع الدموي كانت مقدمة لتراجع الحزب الدستوري الذي استفرد بشؤون الحكم عن التزامه بتبني البرنامج الاجتماعي للاتحاد. اعتبر بورقيبة وقيادة الحزب أن الدعوة إلى التأميم هي في أحد معانيها قطع مع الخيار الليبرالي في التنمية ودفع للبلاد نحو التوجهات اليسارية، وهو ما دعاه إلى اتخاذ قرار تغيير قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل من خلال التأثير في مؤتمرها المنعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٥٦، ثم لاحقًا عندما فشلت المحاولة عن طريق تشجيع بعض الزعماء النقابيين على تأسيس منظمة نقابية أخرى، وهو أمر أنيط تحقيقه بالحبيب عاشور أحد رفاق فرحات حشاد. لم ينجح ذلك أيضًا، فعمدت عناصر المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل إلى عزل الأمين العام بإيعاز مباشر من قيادة الحزب والحكومة، وذلك أثناء زيارةٍ كان أحمد بن صالح يؤديها إلى المغرب الأقصى للمشاركة في مؤتمر نقابي مغاربي كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٥٦. تسلم قيادة الاتحاد بعد ذلك زعيم نقابي ودستوري في آن واحد، وهو أحمد التليلي أحد رفاق الزعيم فرحات حشاد الذي كان يتمتع بصيت كبير داخل الاتحاد والحزب على حد سواء، وأحد رموز المقاومة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي.

كان تغيير القيادة النقابية فاتحة عهد من التجانس بين النقابة والحكومة في ما يخص الخيارات التنموية وكذلك السياسة العامة. فقد تراجع الضغط الذي شكله الاتحاد على الحكومة في خصوص توجهاتها الاقتصادية، واستأثر الحزب بكل القرار السياسي محيلًا النقابة إلى دورٍ سياسي ثانوي رغم بقائه المنظمة الاجتماعية الأولى بالبلاد. لكن الاتحاد واصل المشاركة في تسيير شؤون الدولة عبر المؤسسات الجديدة وخاصة عبر مشاركته في التحالف الانتخابي الذي مهد لاستئثار الحزب الدستوري بكل مقاعد المجلس التأسيسي في ١٩٥٦.

قد يكون أحمد بن صالح، بدخوله في جبهة واحدة مع بورقيبة، قد انخرط فعلًا في محاولة لتغيير الحزب من الداخل بالشكل الذي يضمن دورًا

أكبر للمركزية النقابية الوطنية، بل والدفع به في طريق انتهاج خيارات تقدمية خاصة على مستوى السياسة الاجتماعية والاقتصادية. كان تحالف الجبهة القومية قد ضم في تلك الانتخابات كلًا من الحزب الدستوري الجديد واتحاد الصناعة والتجارة (منظمة أعراف) والاتحاد العام التونسي للشغل. وبعد صدور الدستور في حزيران/يونيو ١٩٥٩ وفي إطار الانتخابات التشريعية تواصل ذلك التحالف كأشد ما يكون. كما شارك بعض النقابيين في الحكومة التي شكلت إثر انتخابات التأسيسي وكذلك إثر انتخابات التشريعي. ورغم حرصهم على إضفاء مسحة من العدالة الاجتماعية على التوجه الاقتصادي للحكومة، فإن وزراء الاتحاد (الذين كانوا في الحزب الحاكم أيضًا) اكتفوا بدور الدعم للسياسة الرسمية بعد أن وقع التخلي عن برنامج الإصلاحات الاجتماعية الذي اقترحته منظمتهم في ١٩٥٦.

في منتصف الستينيّات عادت السمة الاحتجاجية على سياسة الحكومة إلى الأوساط النقابية. ففي بداية الستينيّات، ومع فشل تجربة الست سنوات الأولى من الاستقلال على مستوى الخيارات الاقتصادية، عادت الحكومة إلى الفكرة التي دافع عنها الاتحاد العام التونسي للشغل في برنامجه الاجتماعي لسنة ١٩٥٦. تزامن ذلك مع دعوة أحمد بن صالح إلى الإشراف على تطبيق سياسة تعتمد التعاضد بين المنتجين للحد من مشاكل النقص في الاستثمار الأجنبي، مع إيلاء الدولة دورًا رئيسيًا على مستوى التدخل في الاقتصاد. شرع ابن صالح في تطبيق سياسة التعاضد طوال الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٩ (أشرف على خمس وزارات في الوقت نفسه)، مسبغًا على خيارات الدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي مسحة اشتراكية واضحة ومتبعا طريق التخطيط الاقتصادي. ورغم نجاح الحكومة خلال هذه الفترة في تحقيق استثمارات كبيرة صناعية وزراعية وفي تجهيز البلاد بشبكة من المصانع والحد بالتالي من صعوبات الاستثمار الأجنبي ونجاحها أيضًا في تأميم أراضي المعمرين وتحويل معظمها إلى وحدات إنتاج اشتراكية، إلا أن الاتحاد العام التونسي للشغل لم يبد تحمسًا كبيرًا لهذه السياسة فشرع في عرقلتها بعد أن اتهم الحكومة بعدم تشريكه في وضع السياسة العامة وعدم الأخذ برأيه في التشريعات الاجتماعية. وكدليل على ذلك فقد دعت ندوة الإطارات النقابية المنعقدة في صائفة ١٩٦٤ إلى « ضرورة استشارة الدولة للنقابات في كل مشروع قانون يمكن أن تكون له

تبعات اجتماعية»[٤]. في هذه الفترة وللحد من نفوذ النقابات سيعمد الحزب الحاكم إلى منافسة المنظمة النقابية في ميدانها عن طريق الشروع في تأسيس فروع حزبية بالمؤسسات الاقتصادية كانت عبارة عن خلايا حزبية ونقابية في الآن نفسه، وهو ما شكل منافسة شديدة للمنظمة النقابية في ميدانها الطبيعي وحدّ بالتالي من نجاحها في الإضرابات التي ستشنها في المرحلة الموالية. بالموازاة مع ذلك استغلت الحكومة، من أجل إضعاف الاتحاد العام التونسي للشغل والحد مجددًا من تأثيره في السياسة العامة، خلافات كانت تشق صفوف قيادته لتقوم في ١٩٦٥ بمحاكمة الأمين العام الحبيب عاشور لسبب جنائي في الظاهر، مستعيدة السيطرة على المنظمة وموجهة إياها من جديد نحو مواقف أكثر إيجابية من سياسة الحكومة.

مثَّل تخلي الحكومة عن التوجهات الاشتراكية في سنة ١٩٦٩ وإيقافها لسياسة التعاضد، وبالتزامن مع وصول شخصية ليبرالية إلى رئاسة الوزراء (الهادي نويرة)، فاتحة مسار جديد من التناغم بين قيادة المنظمة النقابية والقيادة الرسمية للدولة. عرفت البلاد خلال النصف الأول من السبعينيّات نوعًا من الاستقرار الاقتصادي بفضل الاستثمارات الأجنبية التي قدمت إلى البلاد، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. غير أن الاقتصاد سيعرف خلال النصف الثاني من السبعينيّات بعض الصعوبات، مما رشح الساحة الاجتماعية لتوتر سيفضي إلى صدامات عنيفة بين المنظمة النقابية والحكومة.

ثانيًا: الاتحاد العام التونسي للشغل بين الدور الاجتماعي ومحددات الوضع السياسي

١ ـ الاتحاد العام التونسي والحكومة منذ السبعينيات: من المعارضة العنيفة إلى التدجين الكامل

لقد اتسمت السبعينيّات في نصفها الأول بنمو اقتصادي سريع نتيجة ظروف اقتصادية عالمية ملائمة، غير أن انقلاب هذه الظروف في النصف الثاني من هذه العشرية ودخول النظام الرأسمالي في أزمة هيكلية كان من

(٤) انظر: «Tunisie, chronique politique,» dans: Centre national de la recherche scientifique (CNRS) et Centre de recherches sur l'Afrique méditerranéenne (CRAM), *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1964* (Paris: Editions du CNRS, 1965), p. 137.

شأنه أن يؤثر في نمو الاقتصاد التونسي حيث لم يمكن في سنة ١٩٧٧ وما بعدها (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) الوصول إلى مقدرات مخطط التنمية الحكومي سواء على مستوى حركة الاستثمار أو الإنتاج، مع ما يتصل به من انخفاض لنسق نمو الإنتاج الداخلي الخام.

أنتج ذلك أزمة اجتماعية شاملة نظرًا إلى سعي السلطة السياسية نحو ضمان نجاح خياراتها الليبرالية عن طريق ربط الشرائح الاجتماعية المختلفة بهذا النهج الليبرالي في إطار سياسة تعاقدية مع الأطراف الاجتماعية الممثلة لتلك الشرائح، وهي أساسًا الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمات الأعراف. وقد أنتج تصاعد الأزمة الاجتماعية والاقتصادية حركة إضرابات أخذت نسقًا تصاعديًا بلغ أوجه في عام ١٩٧٧ مثلما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (٨ ـ ١)

تطور عدد الإضرابات العمالية بتونس بين ١٩٧٠ و١٩٧٧

السنة	عدد الإضرابات
١٩٧٠	٢٥
١٩٧١	٣٢
١٩٧٢	١٥٠
١٩٧٣	٢١٥
١٩٧٤	١١٤
١٩٧٥	٣٧٧
١٩٧٦	٣٧٢
١٩٧٧	٤٥٢

المصدر: جدول مقتبس من: محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٦٣.

وما دعم مكانة الاتحاد العام التونسي للشغل زيادة عدد الشغالين في السبعينيّات بنحو ٤٠٠ ألف عامل في القطاع غير الزراعي، وهو ما يعني أيضًا إدماج جيل جديد من الشباب، المتعلم في جزء كبير منه، في الدورة الاقتصادية. وبعد أن «كان الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة ثانوية قياسًا

بالحزب الدستوري، أصبح طرفًا اجتماعيًا يشارك ويستشار في سياسة العقد الاجتماعي من طرف الحكومة»[٥].

وإلى جانب هذا الحجم المتصاعد للمنخرطين في صفوف الاتحاد (قدر هؤلاء بنحو ٥٠٠ ألف من جملة ٩٠٠ ألف أجير في سنة ١٩٧٧) فقد أصبحت المركزية النقابية الوطنية قادرة على استقطاب الآلاف ممن أضرت بهم خيارات الحكومة والحزب المغرقة في الليبرالية، وهم المهمشون. ويشير تصريح للطاهر بالخوجة وزير الداخلية آنذاك إلى التخوفات الرسمية من هذه الفئات حيث جاء فيه بالخصوص: «إن المشكل العويص بل والمتفجر متأت من هذه الفئة من الشباب الذين خرجوا عن العملية. إنهم أولئك الذين غادروا المدارس والعاطلين من العمل والذين لا يريدون العمل... الخ. وبكلمة واحدة كل المهمشين الذين يزداد عددهم بطريقة خطيرة»[٦].

كما شهد الاتحاد تغيرًا نوعيًا في قاعدته العمالية التي أصبحت بفضل سياسة تعميم التعليم أكثر وعيًا بوضعيتها الاجتماعية، ودعم هذا التحول ذلك التغيير الذي طرأ على قمة المركزية النقابية بدخول عناصر جديدة إلى المكتب التنفيذي للاتحاد وهيئته الإدارية، كنتيجة للدور الذي عادت تقوم به نقابات التعليم والموظفين بصنف معين من النقابيين.

أصبح الاتحاد بالفعل يشكل ملجأ للمناضلين الذين أحسوا بعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للفئات المقهورة التي شهدت مداخيلها تقلصًا سريعًا مقابل تضخم مداخيل الفئات المحظوظة التي اغتنمت الخيارات الليبرالية لملء جيوبها والإفلات من الضرائب[٧]. وفي مقابل الفراغ الذي تركه أفول الحزب الدستوري نتيجة لخياراته الاقتصادية غير الشعبية في أوساط أوسع الفئات، فرض الاتحاد نفسه كقطب اجتماعي قوي أصبح يعمل على احتضان المناضلين ويتحرر يومًا بعد يوم من مراقبة الحزب والدولة لهياكله.

---

(٥) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٦٤.

(٦) *La Presse* (Tunis), 29/11/1977.

(٧) انظر في خصوص ظاهرة التهرب الضريبي: الهرماسي، المصدر نفسه، ص ٦٤.

ومن جهته فتح الحبيب عاشور، تحت ضغط القواعد العمالية، أبواب الاتحاد في وجه القادمين الجدد من الشباب المؤدلج والمناضلين الديمقراطيين الذين لم يجدوا في الواقع السياسي المتسم بسيادة الحزب الواحد وبتقلص الفضاء السياسي العمومي الحرية المطلوبة فالتجأوا إلى الاتحاد الذي رأوا فيه فضاء بديلًا للنشاط، «وأصبح نهج محمد علي المكان الأمثل للنقاش الحر وقاطرة مستقبل البلاد»(٨).

وقد انتقل الخلاف السياسي أيضًا إلى مستوى مجلس النواب حيث تعارضت توجهات النواب النقابيين مع توجهات نواب الحزب رغم دخول الطرفين الانتخابات التشريعية في قائمات موحدة، وهو تقليد حافظ عليه الطرفان من دون انقطاع منذ ١٩٥٦. فقد عارض اثنا عشر نائبًا خطاب الوزير الأول الهادي نويرة وأدانوا تدهور المقدرة الشرائية للعمال وذهب أحد النواب إلى إظهار تناقض في الأرقام المقدمة في بيان الحكومة(٩). لقد وقع اتهام الحزب برفع شعارات مستحيلة التحقق، بل وأكثر من ذلك وقعت كتابة شعارات حائطية قرب دار الحزب بتونس العاصمة بدت من صنيع عناصر سياسية معارضة استغلت توتر العلاقة بين الاتحاد والسلطة وهو ما يظهر من خلال مضمون تلك الشعارات: «لا للحملة الكاذبة للدستور»، «الديمقراطية للشعب»، «ليسقط الحزب البوليسي»... إلخ(١٠).

عندما بدا أن الحكومة متوجهة إلى التصادم مع النقابة قام رئيس الوزراء الهادي نويرة بتصفية الوزراء الليبراليين الذين عرف عنهم تأييدهم للحوار مع النقابة، وهو ما أتى به التحوير الحكومي بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٧٧. تم ذلك قبل حوالي الشهر من أعنف مصادمات شهدتها البلاد منذ استقلالها، حيث واجهت الحكومة قرار الاتحاد العام التونسي للشغل بالإضراب العام في ٢٦/ ١/ ١٩٧٨ باستعمال أقصى القوة المتاحة لديها مما انجر عنه سقوط عشرات القتلى في ما بات يعرف بأحداث **الخميس الأسود**. كما تم اعتقال القيادات النقابية ونظمت مئات المحاكمات للنقابيين في غياب

---

(٨) *Democratie*, 6/1/1976.

(٩) *Jeune afrique* Editions du (28 Décembre 1977), et (4 Janvier 1978).

(١٠) *Jeune afrique* (28 Octobre 1977).

كامل للضمانات القانونية. كان القمع الذي أصاب المركزية النقابية شديدًا، فشملت الاعتقالات مئات المسؤولين النقابيين، بما في ذلك نواب في البرلمان، وجهت لهم أخطر التهم ومورست عليهم أقسى صنوف التعذيب. ورغم الاحتجاجات التي أحدثتها حركة القمع والاعتقالات خاصة خارج البلاد فإن السلطة استمرت في استئصال الحركة الاحتجاجية النقابية باستهداف النقابيين الأكثر نشاطًا وكذلك بمحاولة الاستحواذ على المركزية النقابية عن طريق تنصيب عناصر موالية لها في الهيئة القيادية للاتحاد العام التونسي للشغل.

عبرت تلك الأحداث واستخدام الحكومة للجيش وميليشيات الحزب لقمع العمال المنتفضين عن نهاية لطموحات المنظمة في تأدية دور سياسي رئيسي طوال الفترة اللاحقة، بل حتى عن المشاركة في صياغة السياسة الاجتماعية للدولة وإبداء الانتقادات للأداء الرسمي في هذا الباب. وبالفعل، فإنه كلما وقع ضرب المنظمة النقابية من طرف السلطة، استعمارية كانت أم وطنية، فإن المنظمة لا تفقد دورها السياسي فقط وإنما أيضًا دورها الاجتماعي كقوة ضغط تهدف إلى تحقيق مصالح أعضائها. ورغم محاولة القيادة النقابية في ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ استعادة دورها باستغلال الإرباك الحاصل في الأداء الحكومي غداة ثورة الخبز (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤) فإن السلطات سرعان ما استعادت أنفاسها على الرغم من ضراوة القمع الذي تعرض له المشاركون في الاحتجاجات (استخدام الجيش مجددًا وسقوط عديد القتلى) وعمدت إلى الاستيلاء على مقرات المنظمة النقابية وتنصيب عناصر موالية لها، وهم الذين اسماهم رئيس الوزراء آنذاك «بالنقابيين الشرفاء» (١٩٨٥).

عندما تسلّم زين العابدين بن علي الحكم في البلاد في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ بعد انقلاب طبي نفذه ضد الرئيس السابق الحبيب بورقيبة كانت المنظمة النقابية منهكة بفعل الصراعات السياسية الشديدة التي كانت تشقها وسعي الحكومة إلى التأثير في حرية القرار داخلها خصوصًا باستعمال عناصر نقابية شديدة الولاء لها. وبفعل الاستقطاب الحاد الذي قسم البلاد بين السلطة والإسلاميين خاصة إبان انتخابات ١٩٨٩، سعت السلطة

إلى جلب كل القوى المنظمة إلى صفها، سواء تعلق الأمر بالأحزاب الأخرى أو بالمنظمات الوطنية وخاصة الاتحاد العام التونسي للشغل. ويعتبر مؤتمر الاتحاد المنعقد في سوسة في أبريل ١٩٨٩، أي في خضم الحملة الانتخابية التشريعية، المناسبة التي مكنت من إنجاز تحالف جديد بين السلطة والاتحاد، حيث تسلم الأمانة العامة للمنظمة في هذا المؤتمر إسماعيل السحباني الذي يمثل عهده الممتد إلى سنة ٢٠٠٠ فترة التدجين القصوى في تاريخ الاتحاد. سيطرت السلطة على المنظمة النقابية عن طريق مكتب تنفيذي موالٍ لها بصفة شبه كاملة، مع عمليات تصفية منهجية لكل النقابيين المعارضين للتوجه الجديد. وفي المقابل أعادت السلطة ممتلكات الاتحاد المصادرة منه بعد أزمة ١٩٨٥، وأقرت تنظيم مفاوضات اجتماعية وزيادات سنوية في الأجور، وعادت للسماح بالخصم المباشر لمعاليم الانخراط من الأجور، مما مكن الاتحاد من بداية مرحلة من الرخاء النسبي في ميزانيته. كان الأمر يتعلق إذًا بمقايضة مثل كل المقايضات السابقة في تاريخ العلاقة بين الطرفين، غير أنه إذا كانت هذه المقايضة قد مكنت السلطة من ضمان مساندة الاتحاد لها في كل سياساتها وخاصة ضد الإسلاميين الذين شنت ضدهم حرب إبادة سياسية حقيقية طوال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٠، أي طوال عهد السحباني، فإنها أفقدت الاتحاد القدرة على القيام بأي دور مستقل عن الحكومة كما جعلت الرأي العام النقابي يعيش حالة شديدة من الاحتقان دعمتها ممارسة الفساد الإداري والمالي على نطاق واسع من قبل قيادة المنظمة. كان ذلك هو الثمن الذي دفعته المنظمة الأولى في تونس بدخولها في تحالف قضى على جانب كبير من مصداقيتها وأورثها ممارسات فاسدة قسمت النقابيين وأضعفت دورها كقوة ضغط في مواجهة سياسة الدولة في سياق من الليبرالية المتوحشة.

وبالفعل فقد أدى تردي ظروف العمل وتخلي الاتحاد عن دوره في تنظيم الاحتجاجات الاجتماعية ودفع الحكومة إلى تفهم مطالب العمال، أدى إلى تزايد الإضرابات ونمو عدد المشاركين فيها بنسق سريع، خاصة في القطاع الخاص حيث تقل الضمانات بفعل سعي أصحاب رؤوس الأموال المتواصل إلى الحدِّ من كلفة الإنتاج. ويبين الجدول الموالي تطور عدد المشاركين في الإضرابات بين ١٩٩٨ و٢٠٠٠:

الجدول رقم (٨ ـ ٢)

العمال المشاركون في الإضرابات بين ١٩٩٨ و٢٠٠٦

السنة	عدد المشاركين في الإضرابات
١٩٩٨	٢٩٠٠٠
٢٠٠٥	٧٨٩٥٣
٢٠٠٦	٩٨٣١٠

المصدر: الاتحاد العام التونسي للشغل، قسم الدراسات والتوثيق، نزاعات الشغل الجماعية في تونس ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٩ (تونس: الاتحاد العام التونسي للشغل، آذار/مارس ٢٠١٠)، ص ٩.

وقد شهد القطاع الخاص كما أسلفنا أهم نسبة من هذه الإضرابات التي تحول عدد كبير منها إلى اعتصامات بمواقع العمل بفعل عدم استجابة المستثمرين لمطالب العمال. فتشير وثائق الاتحاد إلى أن القطاع الخاص شهد ما يتراوح بين ٦٥ و٨٥ بالمئة من هذه الإضرابات. وتفسر المنظمة ذلك بالاختلالات العميقة التي عرفتها علاقات الشغل وما أدت إليه من توترات تمحورت أساسًا حول ظروف وشروط العمل. أما الإطار العام فقد تمثل في اندماج البلاد بصورة غير محسوبة في الاقتصاد العالمي مما عرض العمال لتدهور مقدرتهم الشرائية واستفحال ظاهرة التسريح الجماعي وتردي ظروف العمل[١١].

طوال أكثر من عشرين عامًا من حكم زين العابدين بن علي ظلت المنظمة الوطنية الأولى في البلاد تعيش حالة تدجين كامل منعتها من القيام بأيّ دور متقدم في التأثير في التوجهات الاقتصادية للدولة. غير أنه كنتيجة لانغلاق المشهد السياسي واستفحال الممارسات الاستبدادية للسلطة، شكلت مقرات الاتحاد العام التونسي للشغل فضاء للنشاط السياسي المعارض (مثلما وقع في منتصف السبعينيّات)، حيث أصبح بإمكان الناشطين في الميدان الحقوقي (الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية) والسياسي (من الأحزاب المعترف وغير المعترف بها على حد سواء)

(١١) الاتحاد العام التونسي للشغل، قسم الدراسات والتوثيق، نزاعات الشغل الجماعية في تونس ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٩ (تونس: الاتحاد ٢٠١٠)، ص ٨.

الهروب إليه من وجه مضايقات الحكومة. ورغم محاصرة بعض الأطراف النقابية لهذه الأنشطة، إلا أن تقاليد المنظمة في هذا المجال وتسيس جانب كبير من كوادرها جعل فضاءاتها ميدانًا للاحتجاج السلمي ضد السلطة في كثير من المناسبات. من هنا يمكن القول إنّ فضاءات الاتحاد وعددًا من مناضليه قد احتضنت الكثير من إرهاصات الثورة ووفرت لها عديد عوامل النجاح بغض النظر عن موقف القيادة النقابية من كل التحركات السياسية المناهضة للسلطة.

٢ ـ الاتحاد العام التونسي للشغل والثورة: استشراف للمرحلة القادمة

عندما بدأت أحداث الثورة التونسية في التصاعد، وقبل انتشارها في عموم البلاد، عمدت الأوساط القيادية في الاتحاد العام التونسي للشغل إلى التذكير بمضامين الدراسات التي أنجزتها حول الوضع الاجتماعي بالجهات الداخلية، وهي دراسات بينت العمق الحقيقي للأزمة واقترحت على الحكومة في الوقت نفسه حلولًا للتخفيف منها أو تجاوزها. وعلى الرغم من أن ذلك لا يبتعد عن الحقيقة، فإن المشكل الحقيقي كان في فقدان الاتحاد دورَه الضاغط على السلطات العمومية من أجل توجيهها إلى حلّ تلك المشاكل، وخاصة خلل التوازن في التنمية بين الجهات والفئات الاجتماعية. وهذا يعود كما أسلفنا إلى عملية التدجين التي تعرض إليها الاتحاد من طرف السلطة، ودخول قياداته في ممارسات اتسمت بالفساد وسوء استغلال النفوذ ما جعل من السهل على الحكومة أن تتحكم فيها ومن وراء ذلك في القرار النقابي.

بالعودة إلى ما أنجزته المنظمة النقابية من دراسات يتبين لنا حجم الجهد الذي وقع بذله من جانب النقابيين لنقد توجهات الحكومة ومحاولة تصويب سياستها الاقتصادية والاجتماعية، وهو أحد أهم الأدوار التي اضطلع بها الاتحاد تاريخيًا. فقد جاء في دراسة عن منطقة سيدي بوزيد، تلك المنطقة التي اندلعت فيها الثورة قبل غيرها، التشديد على سياسة الدولة غير العادلة في ميدان الاستثمار، فأظهرت أنه طوال الفترة بين ١٩٧٣ و١٩٨١ لم تمثل الاستثمارات المرصودة لكل المناطق الداخلية سوى أقل من ١٧ في المئة من جملة الاستثمارات في حين حظيت المناطق الساحلية بالنسبة الباقية، وهو خلل مس الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص على السواء،

مما يبرز «مدى مساهمة هذا النهج التنموي الجديد في استفحال أزمات المناطق الداخلية بل وفي تعميق الهوة بين الجهات»[١٢]. كما خلصت الدراسة في نقد صريح للخيارات الليبرالية إلى أن المشكل نابع في أصله من تلك الحلقة المفقودة بفعل تخلي الدولة عن أدوارها التقليدية قبل الأوان، أي قبل وضع مقومات التنمية التي تستجيب لمتطلبات المستثمر في الجهات الداخلية وقبل أن تكون الجهة ومتساكنوها مؤهلين مثلما هو الحال في الجهات الساحلية للحاق بركب التنمية. كما وجهت الدراسة نقدًا شديدًا للمنطق الأمني السائد في تعامل الدولة مع هذه الجهة، وهو نقد كان في محله مثلما أثبتته الأحداث لاحقًا: «لقد غلب على الولاية الطابع الأمني، والحال أن أفضل وسيلة أمنية هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية لأن هذه التنمية تقوم بدور صمام أمان أمام تطور كل أشكال الانحراف وتحد من عمليات التهريب وتسد الطريق أمام تفشي الاقتصاد الموازي بل وتطور البنية الديمغرافية وتساعد على ترسيخ مفهوم الانتماء وتجذر الهوية والاستعداد التلقائي للدفاع عن مكاسب الجهة من أي عمليات تخريب أو تلاعب بالأملاك والمصالح العامة والخاصة. فالمنطق الأمني يزيد في تهميش الجهة وعزلتها ويطور المنطق الانتهازي ويشجع على الاستئثار الخاص بالشأن العام، هذا علاوة على أنه يغذي المحسوبية والانتماءات الوهمية والجهوية الكاذبة والتهيكل في فضاءات الفعل العشائرية إلى غير ذلك من الظواهر التي تنمو مع تنامي المنطق الأمني»[١٣].

وفي دراسة أخرى حول ولاية قفصة عاصمة الحوض المنجمي الذي شهد في سنة ٢٠٠٨ حركة احتجاجات واسعة قمعتها السلطة بشدة، ركزت المنظمة على غياب الشفافية في إدارة الشأن العام وخاصة في ميدان الاستثمارات، وهو السبب ذاته الذي أدى إلى اندلاع أحداث الحوض المنجمي التي أطرت جانبًا كبيرًا منها الكوادر النقابية الجهوية على الرغم عن سياسة المكتب التنفيذي الذي قام بفصل بعض النقابيين من خططهم

(١٢) الاتحاد العام التونسي للشغل، التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد: بين الواقع المكبل والإمكانات الواعدة (تونس: الاتحاد، ٢٠١٠)، ص ٣٠.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

بإيعاز من الحكومة[١٤]. كما نبهت المنظمة إلى التدهور العام في وضعية الطبقات الضعيفة بمناسبة انتقادها برنامج الحكومة في إعادة تنظيم الضمان الاجتماعي، بالتشديد على ثقل المشروع الجديد على ميزانية العائلات التونسية وتدعيمه الفوارق بين الفئات، وخاصة السلبيات الناجمة عن تخلي الدولة عن المزيد من أدوارها الاجتماعية في ظرفية من الهشاشة الاقتصادية الناجمة عن صعوبات الظرفية العالمية[١٥].

على المستوى النظري إذا كان للاتحاد العام التونسي للشغل رأيه في التحولات الحاصلة بالبلاد، غير أن ما كان يعوزه هو الدور الضاغط من أجل دفع سياسات الحكومة في الاتجاه الصحيح. فقد أفشلت القيادة النقابية إضرابات عديدة، وفي حالات أخرى (التعليم العالي) فاوضت نيابة عن النواب المنتخبين وأمضت اتفاقيات هزيلة من دون الرجوع إلى أصحاب الشأن، في اعتداء واضح على صلاحيات الهياكل المنتخبة. كان ذلك جزءًا من الخدمات التي أدتها قيادة المنظمة النقابية للسلطة والتي أدت إلى احتقان شديد في الهياكل النقابية، ذلك الاحتقان الذي عبّرت عنه معارضة نقابية قوية هيكلت نفسها بالخصوص في ما بات يعرف باللقاء النقابي الديمقراطي المناضل الذي عبّر عن إدانته مسارَ القيادة النقابية والفساد المستشري في الطبقات العليا من هرم المنظمة.

فاجأت الثورة الاتحاد العام التونسي للشغل مثلما فاجأت جميع الأطراف الأخرى على الساحة، حكومة وأحزابًا. غير أن الكوادر الوسطى للمنظمة هي التي أعطت الثورة جانبًا كبيرًا من حظوظ النجاح في بدايتها ومنتهاها. ويعود ذلك في الحقيقة إلى أن تلقائية الثورة التونسية وعدم وجود زعامات تلتف حولها الجماهير، والتراث العريق الذي يتمتع به الاتحاد العام التونسي للشغل، إضافة إلى تنامي المعارضة للقيادة النقابية في صفوف الكوادر النقابية الوسطى والدنيا، كل ذلك جعل من مقرات الاتحاد

---

(١٤) الاتحاد العام التونسي للشغل، **التشغيل والتنمية بولاية قفصة: الواقع والآفاق** (تونس: الاتحاد، ٢٠١٠)، ص ١٣٦ وما بعدها.

(١٥) الاتحاد العام التونسي للشغل، **صناديق الضمان الاجتماعي في تونس: الواقع والآفاق**، ط ٢ (تونس: الاتحاد، ٢٠٠٦).

ومناضليه في الجهات محضنة للثورة حيث كان النقابيون يقودون التحركات ويتحدثون لوسائل الإعلام بمطالبها، على الرغم من الموقف السلبي للمكتب التنفيذي من هذه التحركات. أدى الضغط على القيادة النقابية إلى موافقتها مكرهة على شن الاتحادات الجهوية إضرابات عامة لاقت نجاحًا كبيرًا، وللدلالة على ذلك فإنه لم يكن بالإمكان حشد كل تلك الجماهير المطالبة برحيل بن علي في الشارع الرئيسي بالعاصمة يوم ٢٠١١/١/١٤ لو لم يكن ذلك اليوم يوم إضراب عام بتونس.

غير أن الأمر اللافت كان تصرف القيادة النقابية غداة يوم ٢٠١١/١/١٤ وفرار بن علي خارج البلاد. فقد أدت حالة الحرج التي كانت عليها تلك القيادة ممثلة بالخصوص في المكتب التنفيذي إلا أنها لم تشعر أنها معنية جدًا بالانتقادات الموجهة إليها بفعل مواقفها السابقة من السلطة، فانطلقت في مجهودٍ جعلها في مقدمة الأحداث وجعلها تستثمر الثورة استثمارًا سياسيًا لا سابق له. من ناحية تاريخية بحتة، كان سقوط النظام وتحلل الحزب الحاكم «التجمع الدستوري الديمقراطي» فرصة لاحتكار المنظمة النقابية للساحة، خاصة في حضور أحزاب معارضة ضعيفة. سرعان ما استغلت القيادة النقابية حالة الفراغ لتقترح إنشاء مجلس لقيادة الثورة، وقد تمكنت من أن تصبح الطرف المقابل لبقايا النظام القديم الراغبة في لملمة الوضع في انتظار مرور العاصفة والعودة مجددًا للإمساك بزمام الأمور. ورغم تمكين الاتحاد العام التونسي للشغل من المشاركة في الحكومة بعدة وجوه، فإن الاتحاد سرعان ما رفض ذلك وقد أحسن قراءة ردود الفعل التي أحدثها تشكيل حكومة محمد الغنوشي الأولى التي ضمت ١٤ وزيرًا من الحزب الحاكم سابقًا. عرّض ذلك الاتحاد إلى هجمات عنيفة من طرف الحكومة وكذلك من طرف الحزبين المعارضين اللذين قبلا المشاركة فيها على عيوبها. ساهم موقف الاتحاد الرافض لمشاركة واسعة لعناصر من النظام القديم في الوزارتين اللتين شكلهما محمد الغنوشي في ٢٠١١/١/١٥ وفي ٢٠١١/٢/٢٧ في إسقاطهما عبر اعتصامين جماهيريين في ساحة الحكومة بالقصبة. وقد كان الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل الذي تحوم حوله شبهات كبيرة بالفساد المالي في صلب المفاوضات التي أدت إلى تعيين السيد الباجي قايد السبسي في رئاسة الحكومة المؤقتة، مما أصبح يشكل دليلًا إضافيًا على محورية دوره في

المشهد السياسي بعد ١٤/ ١/ ٢٠١١. أصبح الاتحاد العام التونسي للشغل، أول مرة في تاريخه كمنظمة عمالية، يؤدي دورًا سياسيًا غير مرتبط بدوره الاجتماعي وإن سعى في ظل حكومتي الغنوشي إلى الضغط بالإضرابات والاعتصامات من أجل إسقاطهما. وبالفعل فإن مجلس حماية الثورة الذي تشكل من عدة أطراف كان هيكلًا متمحورًا بالأساس حول الاتحاد، وقد أدت ضغوط المنظمة على الحكومة والرئيس المؤقتين إلى فرض تنازلات عليهما من أجل إعطاء دور رسمي أكبر لهذا الهيكل في المرحلة المقبلة، وهو ما تحقق بإصدار الرئيس المؤقت مرسومًا بتشكيل «الهيئة العليا إلى تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي» التي أصبح من مهامها إعداد نظام انتخابي مؤقت في إطار الإعداد لتشكيل مجلس تأسيسي يصدر دستورًا جديدًا للبلاد بعد تجميد العمل بدستور ١٩٥٩.

يتوقع أن يواصل الاتحاد تأدية دور رئيسي في الساحة السياسية في المرحلة القادمة، حيث تبدو الساحة فارغة من خصوم أقوياء قد ينازعونه هذا الدور. تجد المنظمة النقابية نفسها في وضعية جديدة بالكامل بعد تخلصها نهائيًا من خصمها السياسي الأكبر، الحزب الذي صاحب نشأتها وشارك فيها وأخضعها لبرامجه طوال أكثر من ستين عامًا. فبصدور القرار القضائي بحل الحزب الحاكم سابقًا أصبحت المنظمة النقابية التي لم تعد تهتم فقط بالنضال الاجتماعي قوة الفعل الأكبر في الساحة، وهو أمر مرشح للتواصل في المرحلة القادمة. من جهة أخرى فإن الثورة، وإن لم تسقط القيادة الحالية من موقعها على الرغم من مواقفها السابقة المؤيدة للنظام، فإنها رسخت الممارسة الديمقراطية داخله من خلال جعل مسألة تجديد المدة النيابية للمكتب التنفيذي الحالي أمرًا مستحيلًا، على الرغم من أنه كانت هناك قبل الثورة استعدادات لعقد مؤتمر بهدف حذف الفصل العاشر من القانون الداخلي للمنظمة الذي يمنع المسؤولين النقابيين من الاستمرار في نفس المسؤولية لأكثر من دورتين انتخابيتين. في هذه الأثناء توضح عزم عدد من الإطارات النقابية تأسيس حزب عمالي سيكون الأول من نوعه بالبلاد. وبالفعل فإن فكرة تأسيس النقابيين لحزب عمالي راودت أجيالًا عديدة من النقابيين، وكانت تظهر خاصة في ظرفية الصدام مع السلطة (١٩٥٦ و١٩٧٧) لتختفي أثناء فترات التدجين الطويلة التي مرت بها المنظمة. يعبر

تأسيس حزب عمالي في ظرفية التنافس الحالي عن طموح أكيد للقيام بدور سياسي من طرف القطب النقابي، على الرغم من كون الأوساط النقابية مسيسة في الأصل، حيث تنتمي الكثير من الكوادر النقابية إلى الأحزاب الموجودة. وعلى الرغم أيضًا من صعوبة توقع الاتجاه الذي ستمضي فيه الأصوات النقابية في الانتخابات القادمة. وبالنظر في الأهداف التي وضعها هذا الحزب لنفسه يمكن القول إن الرغبة في تأسيس قطب اجتماعي يناضل من أجل تحقيق عدالة اجتماعية أكبر ودفع سياسة الدولة نحو تبعية أقل للاحتكارات العالمية هي رغبة شديدة الوضوح. وهذا في حد ذاته ضمانة لتوازن الساحة السياسية في ظل الاستقطاب الحاد الذي بدأت تشهده البلاد بين القطب الإسلامي والقطب العلماني.

غير أن عهد التعددية الديمقراطية التي دخلت فيه البلاد منذ ١٤/١/ ٢٠١١ سيؤدي أيضًا إلى تعددية نقابية تؤدي بدورها حتمًا إلى تقسيم الكتلة النقابية وبالتالي إضعاف دورها كقوة ضغط رئيسية على السلطة. فقد شهدت الساحة النقابية الإعلان عن تأسيس نقابتين أخريين قاد الأولى السيد الحبيب قيزة وقد اختار لها اسم «جامعة العَملة التونسيين»، في حين أعلن السيد إسماعيل السحباني، الأمين العام الأسبق للاتحاد، عن نشأة الثانية بمناسبة الاحتفال بعيد العمال يوم ١/ ٥/ ٢٠١١. من ناحية تاريخية بحتة، فإن محاولة لتأسيس نقابة ثانية قد تمت في سنة ١٩٧٧ بتدخل مباشر من إدارة الحزب الحاكم آنذاك التي حاولت الاستفادة من خلافات داخل الجسم النقابي لإضعاف الاتحاد العام التونسي للشغل في خضم الصراع بينه وبين الحكومة آنذاك، وهو الصراع الذي أدى إلى مصادمات الخميس الأسود (٢٦/ ١/ ١٩٧٨). غير أن ذلك المشروع لم ير النور بسبب التفاف النقابيين حول قيادة منظمتهم، وكذلك بسبب تفطن بعض المؤسسين للهدف من وراء الدعم الرسمي لهم. أما عودة رمز الحقبة النقابية السوداء إلى الساحة عبر تأسيس نقابة تحمل اسم «اتحاد عمال تونس» فهي محاولة واضحة للاستفادة من وضع الحريات الجديد للعودة إلى الساحة النقابية ومنافسة رفاق الأمس في احتلال جزء من المشهد. من الناحية الرمزية البحتة فإن تسمية «جامعة العَملة التونسيين» تعيد النقابيين إلى أول تجربة نقابية عرفتها البلاد في منتصف عشرينيّات القرن الماضي، مع كل ما يعنيه ذلك من صراع على

الشرعية التاريخية. في حين أن «اتحاد عمال تونس» يربط رمزيًا بالتسمية التي أطلقها الزعيم النقابي الحبيب عاشور على اتحاد هجين أسسه في ١٩٥٦ بدعم من الحكومة لضرب قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل. ويعني ذلك نوعًا من الصراع على رمزية تاريخية أخرى هي رمزية الزعيم الحبيب عاشور.

كيف سيتعامل الاتحاد العام التونسي للشغل مع التعددية النقابية؟ يضم الاتحاد الآن حوالى مليون منخرط، التحق ثلثهم تقريبًا بصفوفه بعد ١٤/١/٢٠١١، وهذا دليل على أن شعبية المنظمة بين العمال والموظفين في القطاع العام والخاص إلى ازدياد. لذلك فإن تأسيس حزب عمالي ربما يكون عاملًا جديدًا في صالح مواصلة احتكار المنظمة الساحة الاجتماعية، ذلك أن على النقابتين الجديدتين أن تتخلصا من عبء تاريخي ونفسي ثقيلين حتى تستطيعا منافسة الاتحاد (حيث سينظر إليهما مجددًا على أنهما يضعفان وحدة العمال ومنظمتهم العريقة)، وهو أمر لا يمكن أن يتم واقعيًا على المستوى القريب والمتوسط.

خلاصة

منذ نشأتها، كانت الحركة النقابية التونسية معنية بالشأن السياسي، وهي عناية لم تتوقف بمجرد خروج البلاد من المرحلة الاستعمارية. تاريخيًا يمكن القول إن التنظيم النقابي والتنظيم الحزبي قد ظهرا على الساحة في الفترة ذاتها (عشرينيّات القرن العشرين)، وقد كانت حصيلة الدور الذي اضطلع به الزعماء والناشطون في الحزب الدستوري في تأسيس التنظيمات النقابية الوطنية أن استطاع هذا الحزب التحكم في سياستها وتوجيهها في غالب الأحيان الوجهةَ السياسية التي تخدمها. غير أن هذا التقليد انقلب في بعض المناسبات عندما استطاع الاتحاد العام التونسي للشغل توجيه الحكومة نحو اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية معينة أريد منها خدمة مصالح الطبقات الضعيفة. طوال تاريخ التنظيم النقابي بتونس كانت العلاقة بين الاجتماعي والسياسي باستمرار علاقة جدلية، حيث وجدت المنظمة النقابية أن الدفاع عن مصالح منخرطيها لا يتناقض مع القيام بأدوارٍ سياسية، وهو ما يفسر الدور الذي أدّته في بناء دولة الاستقلال وكذلك في صياغة البدائل التنموية. من جهة الحزب الدستوري الذي قاد مرحلة التحرر وعملية بناء

الدولة، فإنه لم يستطع منع تطوره نحو التغطية على الاستبداد والفساد اللذين أصبحا يمارسان على نطاق أوسع فأوسع، وهو ما أودى به في النهاية بعد نصف قرن في الحكم. وينتظر أن يزيد الدور السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل أهمية في المرحلة القادمة سواء كمنظمة وطنية ضخمة أو عبر حزب سياسي قد ينخرط فيه عدد كبير من النقابيين. في كل الحالات فإن المكاسب الاجتماعية للعمال ستزيد ترسخًا، وهو ما اتضح السير نحوه في المدة الأخيرة عبر تسوية وضعية قطاعات كبيرة كانت تعيش حالة كبيرة من الهشاشة.

المراجع

١ ـ العربية

الاتحاد العام التونسي للشغل. **التشغيل والتنمية بولاية قفصة: الواقع والآفاق.** تونس: الاتحاد، ٢٠١٠.

ـــ . **التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد: بين الواقع المكبل والإمكانات الواعدة.** تونس: الاتحاد، ٢٠١٠.

ـــ . **صناديق الضمان الاجتماعي في تونس: الواقع والآفاق.** ط ٢. تونس: الاتحاد، ٢٠٠٦.

ـــ ، قسم الدراسات والتوثيق. **نزاعات الشغل الجماعية في تونس ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٩.** تونس: الاتحاد، ٢٠١٠.

الحداد، الطاهر. **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية.** تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤.

المنصر، عدنان. **الدرّ ومعدنه: الخلافات بين الحزب الدستوري والحركة النقابية في تونس: جدلية التجانس والصراع.** تونس: [د. ن.]، ٢٠١٠.

الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧

٢ ـ الأجنبية

Centre national de la recherché scientifique (CNRS) et Centre de recherches sur l'Afrique méditerranéenne (CRAM). *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1964*. Paris: CNRS, 1965.

Jeune afrique: 28 Octobre 1977; 28 Décembre 1977, et 4 Janvier 1978.

Le Monde: 28/3/1956.

الفصل العاشر

الإعلام في ثورة الشعب في تونس

عز الدين عبد المولى

مقدمة

ككل حدث تاريخي كبير، تقدم لنا الثورة التونسية نفسها بوصفها ظاهرة متعددة الأبعاد متراكبة الوجوه لا يمكن فهمها باختزالها في بعد واحد أو الاكتفاء بقراءتها من وجه بعينه. وأيا كانت قوة الإعلام وتأثيره في عملية التغيير، فلا يمكنه بأي حال أن ينوب عن الشعب ممثلًا في قواه السياسية والاجتماعية ومؤسسات مجتمعه المدني الناشطة والفاعلة ميدانيًا. إنما نتناول دور الإعلام في الثورة التونسية باعتباره وجهًا بارزًا من وجوهها، يساعد فهمه على فهم أبعاد أخرى لهذا الحدث الكبير.

تكمن أهمية تناول البعد الإعلامي للثورة بدرجة أولى في إلقاء الضوء على الحركة الاجتماعية الجديدة التي أبدعت في استخدام وسائط الإعلام الجديد، فأوصلت صوت شعبها المنتفض في جنوب البلاد وشمالها، في شرقها وفي غربها، إلى العالم بأسره. تلك الحركة التي فجرت الثورة وقادتها واجتهدت في حمايتها ضد محاولات الالتفاف من قبل الحركات المضادة للثورة. إنها حركة الشبيبة الثائرة التي طبعت هذه المرحلة من تاريخ تونس بطابعها الخاص وأهدت بلادها وأمتها والعالم كله ثورة لن تنقضي دروسها سريعًا.

ولعل أول الدروس المستفادة من هذه الثورة، أنها أعادت إلى مجال التداول مفهومًا أساسيًا من مفاهيم التغيير السياسي، هو مفهوم الثورة الذي خلنا أنه اختفى وإلى الأبد مع نهاية الأيديولوجيات والأفكار التغييرية الكبرى. وقد وجد هذا المفهوم طريقه إلى النقاش العام في عدد من المؤتمرات والمنتديات والمقالات فضلًا عن تداوله الواسع على شاشات التلفزيون وفي أوساط الملايين من مستخدمي شبكة الإنترنت.

وإذا كان الحديث عن الثورة يغري بطبيعة الحال بالمقارنات السريعة واستدعاء التاريخ بنماذجه الثورية السابقة، فإن لكل ثورة ظروفها ولكل ثورة سياقاتها. ومهما بدا من عناصر الاشتراك بين ثورة الشعب في تونس وأي ثورة أخرى، فإن الثورة التونسية تظل ذات «خصوصية تونسية». ومن أبرز وجوه تلك الخصوصية، طريقتها المميزة في التعاطي مع ما أتاحته لها ثورة الاتصالات من تكنولوجيات ووسائط إعلامية حديثة.

أولًا: غياب دور الإعلام في نظريات التحول الديمقراطي

تطرح التطورات السياسية المتلاحقة في العالم العربي والتي تتجه في خطها العام باتجاه إنجاز تحولات ديمقراطية جملة من التحديات على غير صعيد. ونظرًا إلى الارتباط الوثيق بين ما تحمله تلك التطورات من مضمون سياسي تحرري وبين المسألة الديمقراطية، كما بدا واضحًا في ثورات تونس ومصر وليبيا، وما ترفعه جماهير الشارع العربي في كل من اليمن والبحرين والأردن وغيرها من شعارات تنشد كلها الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية القائمة وإحلال أنظمة ديمقراطية محلها، فإن سؤالًا بديهيًا ينبغي طرحه: إلى أي حد تسعفنا نظريات التحول الديمقراطي في فهم وتحليل ما جرى ويجري في بلداننا العربية؟ وبما أن تركيزنا في هذه الورقة سيكون على دور الإعلام في ثورة تونس، فسنبحث في محورها الأول موقع الإعلام في نظريات التحول الديمقراطي، وما إذا كانت تلك النظريات تولي له أي دور يذكر في إحداث التغيير أو إعاقته.

تتوزع نظريات التحول الديمقراطي التقليدية على أربع مقاربات أساسية تشترك على اختلاف منطلقاتها وأطرها الفكرية في تجاهل دور الإعلام كليًا أو

التهوين منه في أحسن الأحوال. أما الانتقال إلى الديمقراطية عن طريق الثورة الشعبية على غرار ما حصل في تونس ومصر وربما في بلدان عربية أخرى، فيظل مبحثًا مستجدًا يحتاج إلى تطوير أدواته البحثية الخاصة.

فالمقاربة التحديثية تشرط التحول إلى الديمقراطية ببلوغ المجتمع درجة متقدمة من التحديث ومن النمو الاقتصادي والاجتماعي. وقد ظلت تلك المقاربة رهينة الإطار النظري الذي رسمه لها سيمور ليبست في دراسته الشهيرة، «بعض المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية: النمو الاقتصادي والشرعية السياسية»[١]. وتنحصر تلك المتطلبات في مؤشرات محددة تتعلق بمتوسط الدخل الفردي، ومستوى التصنيع، والمستوى التعليمي، إلى غير ذلك من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الصرفة. لا يمكن للتحول الديمقراطي أن يحدث، بحسب ليبست، في بلد لم تبلغ فيه تلك المؤشرات المستوى المطلوب، وهي نتيجة خلص إليها بعد دراسة مقارنة شملت عددًا من البلدان في أوروبا والأميركتين، وفحواها أن الديمقراطية مرتبطة بمستوى التقدم الاقتصادي وأن «الأمم كلما حققت مستوى اقتصاديًا أعلى كانت فرصها للتحول نحو الديمقراطية أوفر»[٢]. ما يهمنا في هذا الصدد هو أن المقاربة التحديثية، بمسلماتها النظرية ومنهجها التحليلي لا تأخذ بعين الاعتبار دور الإعلام في أي تحول ديمقراطي إذ هو ليس من قبيل الشروط الاقتصادية والاجتماعية الصرفة ولا تعد ملكيته أو استخدامه مؤشرًا من المؤشرات المعتبرة.

والمقاربة البنيويّة، أو مقاربة علم الاجتماع التاريخي، التي تركز في تحليلها للتحولات الديمقراطية على المسارات التاريخية طويلة المدى، تعتمد بدرجة أساسية على التفاعل المتبادل بين سياقات ثلاثة: الصراع الطبقي داخل المجتمع، جهاز الدولة، والجغرافيا السياسية في بعدها العالمي. وبصرف النظر عن الاختلافات الجزئية بين طروحات رواد هذه

---

(١) Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (March 1959), pp. 69-105.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٥، انظر كذلك دراسة لاري دايمون حول نفس الموضوع: Larry Diamond, «Economic Development and Democracy Reconsidered,» *American Behavioral Scientist*, vol. 35, nos. 4 and 5 (1992), p. 468.

المقاربة والتي تدور أساسًا حول طبائع الطبقات الاجتماعية المتصارعة وأوزانها وتحالفاتها المتغيرة[٣]، فإن أي تحول نحو الديمقراطية من منظور المقاربة البنيوية ينبغي أن ينتظر حتى تنضج شروط ذلك التحول على صعيد البنى الاقتصادية والاجتماعية. تتحقق تلك الشروط عبر تفاعل جدلي طويل المدى بين طبقات المجتمع يفرز في نهاية المطاف انحيازات طبقية محددة تدفع إلى تغيير هيكلي في بنية الدولة، يتزامن ذلك مع تحول على صعيد المعادلة الدولية يجعل من الديمقراطية مطلبًا ويوفر لها بيئة ملائمة. لا مكان في المقاربة البنيوية لدور النخب السياسية، أو لوسائل الإعلام التي تصنع الرأي العام، أو لأي فواعل اجتماعية أو تقنية قد يسهم التقاؤها وتفاعلها بطريقة معينة في تفجير ثورات لا تكون بالضرورة صدى لصراع طبقي أو دليلًا على تحول في بنية الدولة.

أما **المقاربة الانتقالية** أو مقاربة الانتقال الديمقراطي (transition approach) فتركز على دور النخب في المراحل الانتقالية قصيرة المدى ولا تنظر إلى السيرورات التاريخية المركبة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة. فالمفاوضات والمساومات بين النخب السياسية التي تتخلل المرحلة الانتقالية عقب انهيار النظام القديم، ينبغي أن تكون ضمن معادلة محلية وفي مدى زمني محدود. وما تنتهي إليه تلك النخب من توافقات وتعاقدات وقرارات، هو العنصر الحاسم في رسم ملامح النظام الجديد، ولا دور للجماهير في إحداث التغيير أو في ترسيخ المسار الديمقراطي[٤]. وقد ينطبق بعض ما تقترحه هذه المقاربة من آليات وإجراءات انتقالية على المرحلة التي أعقبت سقوط نظامي بن علي في تونس ومبارك في مصر، ولكنها تظل قاصرة عن فهم وتفسير العنصر الثوري والجماهيري في الانتقال

---

(٣) انظر دراسة بارينغتون مور بعنوان «الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية»، وكذلك الدراسة المطولة التي حررها ديتريتش وإفلين ستيفن وجون ستيفن بعنوان «النمو الرأسمالي والديمقراطية»: Barrington Moore, *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* (Boston: Beacon Press, 1966), and Dietrich Rueschemeyer, Evelyne Huber Stephens and John D. Stephens, *Capitalist Development and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).

(٤) انظر دراسة دنكوارت راستو عن الانتقال نحو الديمقراطية: Dankwart Rustow, «Transitions to Democracy,» *Comparative Politics*, vol. 2 (1970).

الديمقراطي، كما يظل الإعلام عنصرًا غريبًا عن أدواتها التفسيرية. غياب دور الجماهير والإعلام والعنصر الدولي في الأجندة التحليلية للمقاربة الانتقالية تجعل أي نقلة باتجاه النظام الديمقراطي معرضة للانتكاس وحتى الفشل، ولعل ذلك ما حدا بمنظري هذه المدرسة إلى دعم المرحلة الانتقالية بمرحلة أخرى تسمى في الأدبيات الانتقالية بمرحلة تعزيز أو ترسيخ (consolidation) النظام الديمقراطي(٥).

المقاربة الوحيدة التي نجد فيها مكانًا لدور الإعلام، وإن بشكل محدود من دون أن تكون له علاقة مباشرة بالتغيير الثوري، هي **مقاربة الثقافة السياسية** التي تطورت من داخل النظرية التحديثية وأصبحت لها أطروحاتها الخاصة. فالمستوى التعليمي الذي تعده المقاربة التحديثية أحد مؤشرات التقدم الاجتماعي والاقتصادي، يكتسي أهمية خاصة لدى منظري الثقافة السياسية. وتنبع تلك الأهمية من كون المنظومة التعليمية والتربوية في أي مجتمع من المجتمعات تسهم بالقسط الأوفر في تشكيل واستمرار نمط الثقافة التي تسود في ذلك المجتمع. وبدورها، تؤدّي الثقافة المهيمنة دورًا محوريًا في بناء النظام السياسي وتحديد معالمه. فالارتباط بين نظام التعليم ونمط الثقافة وطبيعة النظام السياسي بيّن لدى منظري الثقافة السياسية، ولا إمكان لقيام نظام ديمقراطي في غياب نظام تعليمي يؤسس لثقافة مدنية، «ثقافة تعددية قائمة على التواصل والإقناع، ثقافة ترعى التوافق والتنوع، وتفسح في المجال أمام التغيير ولكن باعتدال»(٦).

يمكن للإعلام بطبيعته التواصلية ووسائطه المختلفة، لاسيّما مع الانتشار الواسع لاستخدام التكنولوجات الحديثة، أن يؤدّي دورًا فعالًا في بناء وتطوير ثقافة سياسية مدنية كإحدى دعائم المجتمع الديمقراطي، غير أن ذلك لا يحدث فجأة. فالثقافة من حيث هي إنتاج وتداول وتمثل للأفكار والقيم وأنماط السلوك تحتاج إلى عقود وربما أجيال لترسخ وتتحول إلى نمط

---

(٥) نجد في هذا الصدد مؤلفات عديدة من أهمها: Juan Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996).

(٦) Gabriel Abraham Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Princeton: Princeton University Press, 1963), p. 8.

حياة[٧]. أما الدور الذي أدّاهُ الإعلام في ثورة الشعب في تونس والذي مثّل خاصية أساسية من خواصها فإن مقاربة الثقافة السياسية، مثلها مثل غيرها من مقاربات التحول الديمقراطي، لا تسعفنا كثيرًا في فهمه وتحليله.

يتبيّن من خلال هذا الاستعراض السريع لموقع الإعلام في مقاربات التحول الديمقراطي أن الثورة التونسية دشنت طريقًا جديدًا للانتقال نحو الديمقراطية وضع نظريات التحول الديمقراطي التقليدية ذات المنشأ الغربي في مأزق تحليلي، لعدة أسباب أهمها:

أولًا، إغفالها لجغرافية العالم العربي وإسقاطه من حساباتها في كل الدراسات التي تناولت تجارب التحول الديمقراطي. فلا نكاد نعثر للبلدان العربية على محل في عشرات الدراسات المقارنة التي تراكمت خلال العقود الأخيرة والتي مسحت أغلب مناطق العالم من جنوب أوروبا إلى أميركا اللاتينية، مرورًا بأوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة وجنوب شرق آسيا، وانتهاء بعدد من دول إفريقيا جنوبي الصحراء.

ثانيًا، ارتباط ذلك الإغفال برؤية استشراقية لا تنظر إلى العالم العربي والإسلامي إلا ضمن علاقة تقابلية مع الغرب. فثقافة العرب والمسلمين وتجربتهم التاريخية ونمط حياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية ونظرتهم إلى العالم تختلف عن الغرب اختلافًا جوهريًا يجعلهم باستمرار في موضع التفرد والاستثناء التاريخي. فهم لم يكونوا جزءًا في مسارات الحداثة والعقلانية ولا يمكنهم أن يكونوا شركاء في صنع الثورات العلمية والسياسية. وهذا بالتحديد ما يشكل حجر الزاوية في القول بالاستثناء الديمقراطي للعرب ويبرر إسقاط المنطقة العربية جملة وتفصيلًا من حسابات الباحثين والدارسين الغربيين.

ثالثًا، اعتماد نظريات التحول الديمقراطي في جملتها مقاربات فوقية تتخذ من جهاز الدولة محورًا لها وتربط التحول الديمقراطي بحركة البنى الاجتماعية والاقتصادية الصماء، أو تجعله رهنًا باختيارات النخب السياسية

---

(٧) أفرد د. عزمي بشارة في كتابه عن المسألة العربية فصلًا ناقش فيه أدبيات التحول الديمقراطي، انظر «بؤس نظريات التحول الديمقراطي،» في: عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٥٣-٦٩.

في المراحل الانتقالية. فهي لا تولي اهتمامًا كافيًا بالديناميات الاجتماعية التحتية وبحركة الناس ووعيهم وإرادتهم في التغيير، ولاسيّما في عصر ثورة الاتصالات وما أتاحته لعامة الناس وخاصتهم على حد سواء من قدرة غير مسبوقة على التواصل والارتباط بعالم المعلومات التي لم تعد تقف عند حد.

ثانيًا: في العلاقة بين الإعلام والتغيير السياسي

إذا كان الغياب البارز لجغرافية العالم العربي في ما راكمته نظريات التحول الديمقراطي من أدبيات على مدى عقود، يمكن تفسيره بالأسباب التي ذكرنا آنفًا، فإن تهميش الإعلام وتغييب دوره في التغيير الديمقراطي يكمن في ما يمكن وصفه بهيمنة ثقافة ما قبل الثورة الاتصالية. من أبرز ملامح تلك الثقافة أنها تربط ربطًا ميكانيكيًا نسقيًا بين طبيعة النظم السياسية ووظيفة المنظومات الإعلامية التي تعمل ضمنها. ومن شأن تلك الثقافة، فضلًا عن كونها أصبحت متجاوزة بحكم التطورات الهائلة في الحقل الإعلامي ممارسة وتنظيرًا، أن تجرد الإعلام من أي دور تغييري ولا ترى فيه أكثر من آلية من آليات السلطة السياسية القائمة.

وعلى حد تعبير فريدريك سيبرت أحد مؤلفي كتاب «**أربع نظريات في الصحافة**» الذي وضع الإطار النظري لما جاء بعده من دراسات في هذا المجال، فإن «الإعلام يتخذ دائمًا شكل ولون البنى الاجتماعية والسياسية التي يتحرك في إطارها»[٨]. وكما تتعارض الديمقراطية والاستبداد على مستوى النظام السياسي، تتعارض المنظومتان الإعلاميتان المرتبطتان بهما. ففي ظل النظام الليبرالي الديمقراطي تنشأ منظومة إعلامية حرة منفتحة مستقلة وتقوم بدور الناقد للسلطة والرقيب عليها، فيتحول الإعلام بدوره إلى سلطة رابعة.

---

(٨) Fred S. Siebert, *Four Theories of the Press* (Illinois: University of Illinois Press, 1984), Introduction, p. 1.

يعتبر **أربع نظريات في الصحافة** كتابًا مؤسسًا في حقل الدراسات الإعلامية، وما تزال دراسات الاتصال السياسي إلى حد كبير تدور في فلك النماذج التي رسمها سيبرت وزملاؤه لعلاقة الإعلام بالسياسة في هذا الكتاب الذي يرد الممارسة الصحفية على اختلاف مناهجها ومدارسها إلى أربع منظومات إعلامية: المنظومة الليبرالية، المنظومة السلطوية، منظومة المسؤولية الاجتماعية، والمنظومة السوفيتية.

غير أن هذه السلطة الرابعة، مهما استحكمت وتحولت في كثير من البلدان الديمقراطية إلى قوة ضاربة ترتعد لها فرائص السياسيين، تظل تدور في فلك النظام السياسي والاجتماعي الليبرالي، خاضعة لقيوده وتوجيهاته المعلنة والضمنية، ومحكومة بأطره الأخلاقية والفكرية. وعلى الرغم من المسافة النقدية التي تتمتّع بها المنظومة الإعلامية الليبرالية إزاء مؤسسات النظام السياسي الذي تعمل في إطاره، فإن وظيفتها الأساسية تظل كامنة في تكريس مبادئ المجتمع القائم، والحفاظ على بقاء النموذج السياسي المرتبط بها. وأي حديث عن دور تغييري للإعلام في هذا السياق، خارج ما يمكن تعديله من جزئيات الحياة اليومية، ينبغي أن يؤخذ بحذر شديد.

أما النظام السياسي الاستبدادي، وبحكم طبيعته التسلطية وتحكّمه في مفاصل الحياة بمختلف أوجهها، فإنه يقتضي أن تكون وظائف الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية جميعها جزءًا من الوظيفة العامة للنظام. كما يفترض في تلك الهيئات أن تجتمع على خدمة مصلحة النظام باعتبارها مصلحة عامة، وأن تكيف أهدافها للتوافق مع أهدافه كما تفهمها وتحددها حكومته أو حزبه الحاكم. المنظومة الإعلامية في الأنظمة الاستبدادية مغلقة وملحقة بدوائر الحكومة وتنحصر وظيفتها في تلميع صورة النظام السياسي وتسويق رموزه وتبرير سياساته في الداخل والخارج. لا تحتفظ تلك المنظومة الإعلامية بأي هامش لنقد سلوك الحاكم أو سياساته. أما إزاء المخالفين والمعارضين فتكمن وظيفتها بدرجة أولى في ممارسة التعتيم عليهم وانتقادهم وتشويه صورتهم، باعتبارهم خطرًا على النظام وتهديدًا لأسسه. تستحيل وسائل الإعلام في هذه المنظومة إلى أجهزة للبروباغندا أو الدعاية الفجة في سعي دائب للحفاظ على الوضع القائم، ولا سيّما أن الدولة هي من يمولها ويعيّن من يقومون على شؤونها وبالتالي يتحكم في توجهاتها وسياساتها التحريرية.

تختلف المنظومتان وتتعارضان تعارضًا شبه كلي، ولكنهما تلتقيان في نقطة أساسية وهي أن كلتيهما تسعيان إلى الحفاظ على الوضع القائم وتعزيز أسسه. فالإعلام سواء في المنظومة الليبرالية أو المنظومة الاستبدادية ليس له وظيفة تغييرية على الأقل من منظور المقاربة النسقية التي تربط ربطًا عضويًا بين النظام السياسي ومنظومته الإعلامية.

فضلًا عن هذه الوظيفة التبريرية للإعلام وغياب أي دور تغييري في كلتا المنظومتين، فإن تقدم حركة العولمة وتفجر الثورة الاتصالية وتكنولوجيا المعلومات التي أفرزت ما أصبح يعرف بظاهرة الإعلام الجديد، غيَّرا هذا الوضع تمامًا ولم يعد ممكنًا تفسير العلاقة بين الإعلام والسياسة باستخدام المقاربة النسقية والربط الآلي بينهما. لقد أصبح بالإمكان الآن الحديث عن دور جديد للإعلام يسهم من خلاله في مسارات التحول الاجتماعي والسياسي، وذلك للأسباب الآتية:

١ ـ تراجع قدرة الدولة على ضبط حركة المعلومات داخل حدودها، سواء ما يدخل إليها أو ما يخرج منها. بل إن مفهوم الحدود في حد ذاته قد تغير، فالحدود بمعناها الجغرافي والسياسي أضحت أمرًا وهميًا بالنسبة إلى مستخدمي وسائل الإعلام الجديد، ولم يعد ثمة ما يدعو إلى الوقوف عندها أو إيلائها أيّ أهمية.

٢ ـ ينبني على ذلك تغيُّر آخر في مكّون مركزي من مكونات الدولة الحديثة وهو مفهوم السيادة. فالسيادة المحكومة بمقتضيات الجغرافيا لم تعد تعني الكثير، ولم يبق من مقومات ممارستها على أرض الواقع ما يستطيع مواكبة التطورات الجارية في فضاء يزدحم بالقنوات التلفزيونية ويعج بمستخدمي الإنترنت والهواتف النقالة وشبكات التواصل الاجتماعي من فيسبوك وتويتر وغيرهما.

٣ ـ تراجع فعالية الأطر القانونية والإجراءات الإدارية التي كانت، ولا تزال تنظم، وتضبط عمل وسائل الإعلام التقليدية من إذاعة وتلفزيون وصحافة مطبوعة. فقد فقدت تلك الأطر كثيرًا من جدواها العملية في عالم يترابط افتراضيًا ويتواصل فوريًا ويستخدم تكنولوجيات متجددة باستمرار ومتاحة لعدد غير مسبوق من المستخدمين.

٤ ـ لم تعد الميزانيات الضخمة التي تسخرها الدولة لتشغيل وإدارة المؤسسات الإعلامية وتوظيف المئات بل الآلاف من الموظفين بين صحفيين وفنيين وإداريين وغيرهم، لم يعد ذلك ضروريًا ولا مطلوبًا في عصر ثورة المعلومات التي يسودها الإعلام الجديد بصيغه المختلفة ووسائله المتعددة في جمع الأخبار وتوزيعها. فالكلفة لم تعد باهظة وبيروقراطية الدولة

وأجهزتها التنظيمية لم يعد لها حاجة. كل مواطن له جهاز كمبيوتر مرتبط بالإنترنت أو يحمل هاتفًا جوالًا بإمكانه اليوم أن يمارس دور الصحفي، وقد برز ذلك بوضوح في ثورة تونس، لاسيّما في ظل التضييق على عمل القنوات التلفزيونية الفضائية ومنع الكثير منها من دخول البلاد ونقل الأحداث.

٥ ـ التطور الأبرز في هذا السياق هو تقلص الفوارق، وذوبان الحدود بين العالم الافتراضي وعالم الواقع، وتداخل العالمين بشكل ملفت. فقد انتفت المسافة التي كانت تفصل بين من يمارس السياسة في أطرها التقليدية «الواقعية» من جماعات وأحزاب ومؤسسات حكومية وغير حكومية، ومن يستخدم جهاز كمبيوتر أو هاتفًا جوّالًا في مكتبه أو بيته أو إحدى مقاهي الإنترنت في أي موقع من العالم لجمع المعلومات وتوسيع دائرة تداولها. بل إن تأثير مستخدمي تكنولوجيا المعلومات وأدوات الاتصال الحديثة أصبح يفوق تأثير الكثير من القوى السياسية والاجتماعية التقليدية في إحداث التغيير كما بدا واضحًا في ثورتي تونس ومصر. ولم يعد من باب التندر أن نتساءل: أي العالمين أكثر واقعية، الافتراضي أم الواقعي؟.

ثالثًا: ثورة الشعب في تونس بين الإعلام التقليدي والإعلام الجديد

تبرز لنا التغطية الإعلامية للثورة التونسية اختلافًا جوهريًا بين منظومتي الإعلام التقليدي والإعلام الجديد. وربما تساعدنا المقاربة النسقية لعلاقة النظام السياسي بالمنظومة الإعلامية التي أشرنا إليها آنفًا، في فهم النهج الذي سلكته المؤسسات الإعلامية التقليدية في التعاطي مع يوميات الثورة. فالإعلام في تونس قبل الثورة، سواء المرئي منه أو الإذاعي أو المطبوع أو الإلكتروني، كان خاضعًا كليًا لسياسة الحكومة وتوجيهاتها المستمرة. وكانت ملكية وسائل الإعلام، على اختلاف أنواعها، تتوزع بين الدولة والحزب الحاكم وعائلة الرئيس والمقربين منه بشكل أو بآخر. وعلى الرغم من الإمكانات المادية والبشرية الهائلة المرصودة لوسائل الإعلام الرسمية، لم تكن تحظى بتأثير واسع في أوساط الرأي العام، فقد أفقدتها سياسات الحكومة على أرض الواقع ثقة الناس وسلبتها قدرًا كبيرًا من المصداقية. ودفعها ارتباطها العضوي بالنظام الحاكم، والتزامها اللامشروط بأجندته

السياسية إلى تجاهل الثورة تجاهلًا كاملًا وكأنها كانت تحدث في بلد غير تونس. يضاف إلى العامل السياسي ودوره البارز في تفسير ذلك التجاهل وذلك العجز البيّن عن مواكبة أحداث الثورة من قبل وسائل الإعلام الرسمية بمختلف أصنافها، ضعف أدائها وغياب حرفيتها ومحدودية خبرتها الفنية في التغطيات الميدانية. ففي حين غابت عن شاشة التلفزيون الوطني مشاهد الاحتجاجات الشعبية العارمة التي كانت قاعدتها الشعبية تتسع يومًا بعد يوم، لتشمل مختلف المحافظات والأقاليم وتدمج في مسيرتها فئات اجتماعية متنوعة، حضرت مشاهد الحرق التي تعرضت لها بعض المؤسسات العامة وتحديدًا مراكز الشرطة ومقرات الحزب الحاكم. كما ركزت كاميرات التلفزيون على أعمال العنف والنهب المنظم في بعض الجهات والتي كانت تقف وراءها عصابات مسلحة تبين لاحقًا أنها مرتبطة بالحزب الحاكم وتعمل بتوجيه من بعض الأجهزة الأمنية.

أما ما كان يوصف بالإعلام المستقل فيتمثل في عدد محدود من صحف أحزاب المعارضة التي كان بقاؤها رهنًا بمجهودات مناضلي تلك الأحزاب، فهم الممولون وهم والمحررون وهم الموزعون. وبما أنها لم تكن جزءًا من المنظومة الإعلامية الرسمية، فقد كانت محرومة من الدعم الحكومي ومن التمويل العمومي بمختلف أشكاله كما كانت عرضة للإيقاف المتكرر أو السحب من أكشاك التوزيع كلما أقدمت على نشر ما يمكن أن تعتبره الحكومة نقدًا لها أو نقلًا لما لا ينبغي للمواطن أن يطلع عليه. ولم تكن مواقع تلك الصحف على شبكة الإنترنت بمنأى عن ملاحقة أجهزة الرقابة ومنع الدخول إليها. فبالإضافة إلى أن ملكية الشركات المزودة لخدمة الإنترنت محتكرة من قبل العائلة الحاكمة، فقد خصصت الدولة فرقة تابعة لجهاز أمن الدولة، متخصصة في تكنولوجات الاتصال وأمن المعلومات، أوكلت إليها مراقبة استخدام الإنترنت ومنع الدخول إلى المواقع التي تعتبرها الحكومة خطرًا على أمن النظام سواء أكانت مواقع شخصية أم مواقع تابعة لمؤسسات وطنية أو عالمية. وكانت مواقع المؤسسات الإعلامية على الدوام في مقدمة المتضررين من تلك السياسة. لهذه الأسباب لم يكن حضور الإعلام المستقل في مرحلة ما قبل الثورة بارزًا ولم يكن تأثيره يتجاوز دائرة ضيقة من النخب من مناضلي الأحزاب المعارضة وناشطي منظمات المجتمع المدني.

في مقابل التعتيم المنهجي والمقصود من قبل وسائل الإعلام الحكومية والملحقة بها، وأمام محدودية تأثير الإعلام المستقل والمعارض، وجدت الثورة التونسية طريقها إلى وسائل الإعلام العالمية. وقد انطلقت التغطية الإعلامية متزامنة وفي تكامل واضح بين الإعلام الالكتروني وقنوات التلفزيون الفضائية. وعلى الرغم من منعها من العمل في تونس منذ انطلاقتها عام ١٩٩٦ وحتى ليلة سقوط الرئيس بن علي، كانت الجزيرة أولى القنوات التلفزيونية التي واكبت الثورة منذ يومها الأول. ولم يمنعها غياب الصورة بالمعايير الفنية المطلوبة في التغطية التلفزيونية المحترفة من أن تتصدر القنوات العالمية التي غطت الحدث التونسي. كانت البداية مع تغطية حادثة إحراق الشاب محمد البوعزيزي نفسه أمام مقر محافظة سيدي بوزيد، في مشهد درامي بالغ الرمزية، احتجاجًا على إهانته ومنعه من العمل كبائع على عربة متنقلة. حضرت تلك الحادثة بشكل متكرر ومكثف على شاشة قناة الجزيرة قبل أن تبدأ في تداولها بقية القنوات الأخرى. ولم تكن الصور المستخدمة في تغطية الأحداث المتصاعدة غير تلك التي كانت تستقبلها غرفة الأخبار من مستخدمي شبكة فيسبوك والهواتف الجوالة. ولم تحل رداءة الصورة من تداولها على نطاق واسع وتعميمها على مشاهدي القناة في مختلف أنحاء تونس حيث توسعت دائرة الاحتجاجات المحلية وانتشرت بوتيرة سريعة إلى الأقاليم المجاورة ثم عمّت مختلف محافظات البلاد. بل إن «رداءة» الصورة تحولت في عيون البعض إلى امتياز جعل منها أقرب إلى نقل الحقيقة من الصورة التي تلتقطها عدسات التلفزيون بمواصفاتها الفنية العالية[٩]. وحل الشباب الناشط على شبكة الإنترنت، والمتمرس باستخدام تقنيات المعلومات، والمنتشر في كامل التراب التونسي، محل مراسلي الجزيرة الممنوعين من نقل الأحداث من الميدان بأنفسهم. ومثلما قدّم محتوى الشبكات الاجتماعية وفيسبوك تحديدًا، مادة أساسية لم تكن الجزيرة قادرة على مواكبة الأحداث من دونها، مثلت شاشة الجزيرة منبرًا لا غنى

---

(٩) حتى أن البعض أصبح يرى في الصور التي يلتقطها نشطاء الشبكات الاجتماعية من أرض الواقع بأجهزة هواتفهم الجوالة ثمارًا «عضوية» قد تفوق مصداقيتها مصداقية الصور «المعدلة جينيًا»، أي تلك التي تلتقطها كاميرات وسائل الإعلام التقليدية ثم تخضعها مؤسساتهم إلى سلسلة من المعالجات التحريرية.

عنه لمستخدمي تلك الشبكات حيث خلق التعاون والتكامل بين الوسيطين آلية غير مسبوقة تمثّلت بدورةٍ إنتاجية وتوزيعية مشتركة كانت أعداد المنتجين والمستهلكين فيها تتسع حلقة بعد حلقة، ويمكن تجسيد تلك الآلية في ما يأتي: في مرحلة أولى، يقوم مستخدمو فيسبوك بتحميل ما تلتقطه كاميرات هواتفهم الجوالة من صور ثابتة ومشاهد فيديو وأهازيج يتغنى بها شباب الثورة في هذه المنطقة أو تلك. تقوم الجزيرة في مرحلة ثانية بإعادة إنتاج تلك المشاهد وتعميمها على ملايين المشاهدين سواء كانوا من المتظاهرين في الشارع أم من المرابطين في بيوتهم يرقبون الأحداث ويتابعون تطوراتها المتلاحقة على شاشات التلفزيون. في المرحلة الثالثة، تقوم على الفور فئة أوسع من مستخدمي فيسبوك بنقل تلك المواد من الشاشة وإعادة بثها إلكترونيًا إلى فئة أكثر اتساعًا تشمل ناشطي الداخل وناشطي الخارج من التونسيين ومن يرتبط بهم في إطار شبكات التواصل الاجتماعية، كما تشمل أولئك الذين لم يتمكّنوا من مشاهدة تغطية الجزيرة في وقتها المخصص لتغطية الأحداث لسبب أو لآخر. وكانت نشرة الحصاد المغاربي أكثر تلك المواد تداولًا بين مستخدمي فيسبوك حيث تركزت تغطيتها في تلك الفترة بشكل كلي على ما كان يجري في تونس.

إلى جانب الدور الريادي الذي قامت به قناة الجزيرة في نقل أحداث الثورة منذ تفجرها في محافظة سيدي بوزيد، أدّت الفضائيات العربية الأخرى والقنوات الدولية الناطقة بالعربية، لاسيّما تلك التي سُمح لطواقمها بالتغطية الميدانية مثل قناة فرنسا ٢٤، دورًا مشهودًا في توسيع دائرة التغطية وتزويد المشاهدين في تونس وخارجها بمحتوى إخباري متجدد على مدار الساعة. ومع تفاوت في الوقت الذي خصصته تلك القنوات لمتابعة الأحداث وتغطيتها وتحليلها، يمكن القول بأن يوميات الثورة التونسية نالت تغطية شاملة ومفصلة ومستمرة في عدد من القنوات الفضائية أبرزها الجزيرة والعربية وفرنسا ٢٤ وبي بي سي الناطقة بالعربية. ومع تواصل التحركات وتحولها من مجرد حركات احتجاجية موضعية إلى ثورة شعبية شاملة، اتسع اهتمام الإعلام الدولي بما يجري في تونس ليشمل، في الأسبوعين الثالث والرابع، قنوات التلفزيون والصحافة المطبوعة على حد سواء، وخاصة في بلدان أوروبية مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا.

يؤكد مبحث الإعلام وثورة الشعب في تونس الحضور اللافت للإعلام الجديد في مسار هذا التحول السياسي الكبير، كما يؤكد تفوق أداء الإعلام الجديد بشكليه الإلكتروني والفضائي على الإعلام التقليدي المحلي المكبل سياسيًا وأخلاقيًا ومهنيًا. ففي حين نجح الأول في نقل أحداث الثورة إلى أوسع الشرائح الاجتماعية وتعميمها داخليًا وخارجيًا، أخفق الثاني في مواكبتها وفشل في خدمة الأجندة السياسية الموكلة إليه والمتمثلة تحديدًا في إدارة المعركة الإعلامية لنظام آيل للسقوط.

على الرغم من التباين الواضح في أداء الإعلام بين قديمه وجديده، فقد أبرزت الثورة التونسية وجهًا آخر لهذه العلاقة أبرز سماته الحاجة المتبادلة والتكامل في ما بينهما. فلئن كان الإعلام بشكل عام قد أدى دورًا ملحوظًا في تغطية أحداث ثورة تونس وتعميمها محليًا وعالميًا، فإن التكامل بين الإعلام الفضائي ممثلًا في قناة الجزيرة والإعلام الإلكتروني ممثلًا في شبكات التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها فيسبوك، قد خلق آلية تفاعلية فريدة قائمة على شراكة بين الجانبين تبيّن أنها ضرورية. فلا الجزيرة، ولا أيُّ قناة فضائية أخرى، كان بإمكانها أن تغطي أحداث الثورة التي كانت تجري في عشرات الميادين والساحات بشكل متزامن، ولا المحتوى الذي كانت تتناقله الشبيبة الثائرة عبر مواقع الشبكات الاجتماعية كان بمقدوره أن يصل إلى ملايين المشاهدين لولا شاشات التلفزيون التي لا يكاد يخلو منها بيت. وفي ما يلي تحليل لطبيعة الإعلام الجديد ولخصائصه المميزة التي مكنته من تأدية دور فعال في نجاح الثورة.

رابعًا: الإعلام الجديد..
طبيعته واستخداماته في ثورة الشعب في تونس

الإعلام الجديد تعددي بطبيعته وهو أقرب إلى روح الممارسة الديمقراطية، فهو يعرض أمام مستخدميه كمّا لا حصر له من المحتوى ويتيح لهم إمكانية الاختيار الحر وانتقاء ما يناسبهم من بين أنواع كثيرة من المعروضات. ولو جاز لنا التشبيه لقلنا إن الإعلام الجديد يقدم لمستخدميه سوقًا حرة في مجال الإعلام.

وبالتأكيد يختلف ذلك عن طبيعة الإعلام التقليدي سواء في الأنظمة الليبرالية أم الاستبدادية حيث التدخل في توجيه وسائل الإعلام وتحديد أجنداتها الإخبارية هو الأصل وليس الاستثناء. وتتعدد أشكال التدخل ومبرراته بتعدد الجهات المنخرطة في العملية الإعلامية والمرتبطة بها من قريب أو من بعيد. يقع التدخل باسم الدولة، وباستخدام القانون، وبضغط من الممولين، وفي أغلب الأحيان على يد إدارة المؤسسة الإعلامية ذاتها بذريعة المهنية والموضوعية ومصلحة المؤسسة وتلبية ما يطلبه الجمهور. يتعامل الإعلام الجماهيري (Mass media) مع الجمهور باعتباره متلقيًا سلبيًا، وينظر إلى الرأي العام من علٍ مستندًا إلى مفاهيم تشكل أغلبها في سياق نظريات الاتصال السياسي ذات المنشأ الغربي. فمفهوم «العام» أو «العمومي» (public) الذي دخل إلى مجال التداول منذ نهايات القرن السادس عشر مع مونتانيو (Montaigne)، أحد أبرز رموز النهضة الفرنسية، ثم لقي رواجًا واسعًا في القرن الثامن عشر حين أصبح الجمهور يمثل قوة سياسية واجتماعية فاعلة يسعى إليها الساسة ويلجأ إليها أعيان القوم طلبًا للدعم والمساندة. ومع تعاظم دور الجمهور وتأثيره في الحياة العامة تزايد الاهتمام به وبرأيه العام وتوجهاته السياسية وتوالدت على إثر ذلك نظريات «الرأي العام» بحثًا في سبل فهمه وقياسه وكيفية الاستجابة لتطلعاته[١٠]. وبالتوازي مع ذلك تزايد الاهتمام بالإعلام الجماهيري باعتباره وسيطًا فعالًا بين الرأي العام من جهة، ومراكز القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى.

ونظرًا إلى موقعه كوسيط، وقدرته على الوصول إلى أكبر عدد من الناس، والنفاذ إلى قطاعات اجتماعية متنوعة، فقد تحول الإعلام الجماهيري ذاته إلى قوة تأثير هائلة. وتحول الساسة والنخب الاجتماعية والاقتصادية إلى مهندسيين اجتماعيين، بينما أضحى الجمهور حقلًا للهندسة الاجتماعية تتلاعب به الأجندات المتصارعة والمتضاربة، وأصبح السعي إلى صناعة

---

(١٠) من المنظرين الذين وضعوا أساسًا فلسفيًا لنشأة الرأي العام، انظر يورغن هابرماس في تحليله لتحولات المجال العام. انظر كتابه **التحول البنيوي للمجال العام**: **Jürgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society* (Cambridge: MIT Press, 1989), p. 54.**

الإجماع بتعبير والتر ليبمان[11] والذي استعاده إدوارد هيرمان ونعوم تشومسكي في كتابيهما الذي يحمل نفس العنوان[12]، همًّا مشتركًا لدى أولئك المهندسين. في سياق كهذا، تحتد المنافسة بين مختلف الأجندات على كسب عقول وقلوب الجمهور باعتباره سوقًا يمكن التحكم في أنماطها الاستهلاكية، ومجموعًا قابلًا للتأثير والتشكيل والصياغة وفقًا لتخطيط وبرمجة صاحب الوسيلة الإعلامية، حكومة كانت أم هيئة أم فردًا.

الإعلام الجديد، على العكس من ذلك، هو إعلام الأفراد بامتياز. فخلافًا للإعلام الجماهيري الذي يهدف إلى التحكم المركزي في الرأي العام وتوجيهه من خلال فرض محتوى يُقدم في قالب محدد (نشرة الأخبار أو التقرير الإخباري مثلًا)، ويُبث إلى/على الجمهور بأسلوب معين (استوديو ومذيع) ويرتبط بوقت ثابت (الثامنة مساء مثلًا) ويُعرض على منصة عرض صمّاء تبث في اتجاه واحد ولا تستقبل تفاعل المتلقي (شاشة التلفزيون مثلًا)، يتيح الإعلام الجديد أمام الناس خيارات لا حصر لها:

١ ـ خيارات على صعيد المحتوى الذي يتلقاه المستخدم في شكل خبر فوري يشاركه فيه عدد من الأصدقاء على أحد المواقع الاجتماعية، أو فيديو كليب يصور حادثة لا تدخل ضمن اهتمام وسائل الإعلام التقليدية، أو رسالة نصية قصيرة يتبادلها على هاتفه الجوال مع زملائه في العمل أو الدراسة، أو تعليق على فكرة أو موقف طُرح على أحد الجدران في فيسبوك أو تويتر أو ورد في صفحة أحد المدونين.

٢ ـ خيارات على صعيد التوقيت، فمستخدم تكنولوجيات الإعلام الجديد لم يعد مضطرًا للانتظار حتى يعود من عمله أو دراسته لينضم إلى بقية أفراد الأسرة لمتابعة نشرة الأخبار على شاشة التلفزيون، أو انتظار اليوم التالي ليقتني صحيفة تأتيه بأخبار تجاوزتها الأحداث التي لا تنتظر مواقيت الصدور وبيروقراطية غرفة التحرير والتزامات المطبعة. فقد أصبح بإمكان

---

(١١) كان والتر ليبمان أول من استخدم عبارة «صناعة الإجماع» في كتابه عن الرأي العام الصادر عام ١٩٢٨، انظر: Walter Lippmann, *Public Opinion* (London: Allen & Unwin, 1932).

(١٢) انظر: Edward S. Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent* (London: Vintage, 1988).

المتلقي أن يتابع تدفق الأخبار وهو جالسٌ في مكتبه يتابع عمله، أو وهو متنقلٌ في الطريق بين موقع وموقع يتعذر عليه أن يدرك موعد النشرة الإخبارية على التلفزيون، أو في اجتماع عمل ينتظر خبرًا يأتيه بمعلومة تساعده في اتخاذ قرار في هذا الاتجاه أو ذاك.

٣ ـ خيارات بين منصات متنوعة تتيح للمستخدم أن يستقبل الأخبار ويتفاعل معها بالطريقة التي تناسبه، فتنوع وسائط الإعلام الجديد تعني تنوعًا في الخدمة التي تقدمها، واختلافًا في طريقة عرض المحتوى، وتعددًا في أساليب النفاذ إلى الجمهور، وتفاوتًا في التأثير الذي تمارسه. ومن لم تعد شاشة التلفزيون مصدره الأول أو المفضل للخبر، أصبح بإمكانه استخدام شاشة الكمبيوتر أو شاشة الهاتف الجوال بمختلف أصنافها وأحجامها وتقنياتها المتجددة.

٤ ـ إلى جانب هذه الخيارات المتعددة، ثمة تغيير آخر يحمل دلالة بالغة ويتعلق بنوعية المستخدم ذاته. فمستخدم تقنيات الإعلام الجديد لم يعد ذاك المتلقي السلبي الذي يستهلك ما يلقى إليه من محتوى إخباري من دون فحص أو تدقيق. يدرك مستخدم الإعلام الجديد أن أمامه أكثر من خيار وأن بإمكانه التمييز بين الغث والسمين وأنه هو من يحدد قيمة المحتوى ومدى حاجته إليه، فيقبل منه ما يشاء ويترك ما يشاء. والأهم من ذلك أن هذا المستخدم أصبح هو نفسه جزءًا من مسار إنتاج المعلومة ونشرها من خلال تفاعله ومشاركته بالتعليق أو التصويب أو التوزيع، فضلًا عن أنه قد يكون هو مصدرها ابتداء.

نجم عن هذا التزاوج بين الخيارات المتعددة، والطبيعة التفاعلية لوسائط الإعلام الجديد، ودور المستخدم كمشارك وليس كمستهلك سلبي، تغيير ملموس على المستوى السياسي سواء في علاقة الحاكم بالمحكومين أو في علاقة المحكومين في ما بينهم. ويتجلى ذلك التغيير بدرجة أولى في ما يأتي:

أ ـ تقلص سلطة الحاكم وتراجعها نتيجة فقدانه إحدى أدوات السيطرة والتوجيه والتأثير بعد أن أصبح عاجزًا عن التحكم في إنتاج المعلومة وضبط خط سيرها. فقد حوّلت الثورة المعلوماتية وتكنولوجيات الاتصال الحديثة مركز السيطرة على المعلومة واستخداماتها المتعددة من الدولة بمختلف

دوائرها إلى الأفراد والمجموعات المترابطة على شبكة الإنترنت.

ب ـ تعدد مراكز القوة الاجتماعية نتيجة تصدع البنية التقليدية للسيطرة من خلال نشأة عدد لا حصر له من الشبكات الاجتماعية المترابطة طوعيًا بوسائل اتصال حديثة بدلًا من انتظامها وفق خطوط السلطة التقليدية وخضوعها لتراتبيتها ومنطقها القائم على الإكراه ظاهرًا أو باطنًا.

ج ـ قيام حركة «تعارف» واسعة بين مستخدمي وسائل الإعلام الجديد من مختلف الفئات الاجتماعية والخلفيات الثقافية والانتماءات الفكرية والسياسية، نتج عنها تدفق غير محدود للأفكار والتصورات، واكتشاف متبادل للقدرات والكفاءات. أفرزت تلك الحركة ضروبًا من التعاون وتبادل الخبرات الفنية وابتداع أساليب متجددة لتجاوز العراقيل التي تضعها الحكومات في وجه مستخدمي الإنترنت. أما على أرض الواقع فقد تُرجم ذلك التعاون في شكل تجارب عملية مشتركة كان أبرزها تنسيق التحركات الميدانية بين الناشطين في ثورتي تونس ومصر.

تكمن أهمية هذا التغير في معادلة القوة بين السلطة السياسية ومواطنيها، والتي يؤدّي فيها الإعلام الجديد دورًا بارزًا، في البعد السياسي الذي تكتسيه حركة الترابط والتعارف والتبادل واسعة النطاق بين المستخدمين. فقيام هذه الحركة يُعدُّ في حد ذاته شكلًا من أشكال المعارضة السياسية، إذ هو في تضاد تام مع سياسة النظم الاستبدادية التي تعمل على تفكيك الروابط والتجمعات التي يمكن أن تشكل حاضنة لأي اعتراض جماعي سواء كان سياسيًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا. فالسلطة على العموم تفضل التعامل مع الناس كأفراد يسهل توجيههم والتأثير في مواقفهم والسيطرة على حركتهم باستخدام آلة الدعاية الحكومية ذات التحكم المركزي. لقد مكّن الإعلام الجديد فئاتٍ واسعةً من الشباب من الإفلات من تلك الآلة الدعائية وسلحهم بأدوات بديلة هم من يتحكم فيها ويختار استخدامها في المكان المناسب والتوقيت المناسب وبالكيفية المناسبة. ولا شك في أن فهم هذه الدينامية المبتكرة التي خلقتها الثورة الاتصالية سيمكننا من فهم الكيفية التي تشكلت بها القوة الاجتماعية الأحدث في العالم العربي، قوة الشبيبة الثائرة، التي أسهمت بدور محوري في إشعال فتيل الحركة الاحتجاجية في

تونس، وتحويلها إلى ثورة عارمة من خارج الأطر السياسية والاجتماعية القائمة وفي غياب القيادات التقليدية المعروفة.

نخلص من هذه القراءة في طبيعة الإعلام الجديد، وأنماط استخدامه، وما نجم عن ذلك من تغيرات في مجالي الإعلام والسياسة معًا إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب وغيرها، لم تعد مجرد وسائط إعلامية تبث الخبر وتنقل المعلومة وتربط الأفراد بعضهم ببعض. فالتغيير على مستوى الدور السياسي والاجتماعي المتزايد الذي باتت تلعبه هذه الشبكات حمل معه تغييرًا في طبيعتها وأضاف إلى مكوِّنَيْها الأساسيين: **الإعلامي والتواصلي** مكوِّنًا آخر يتعلق بقدرتها التعبوية والتأطيرية والتنظيمية. هذا التغيير العميق الذي أدرك كنهه شباب الثورات قبل غيرهم فترجموه عمليًا في ساحات التظاهر في كل من تونس ومصر، ينبغي أن يواكبه تطور في أدواتنا المنهجية لفهم تلك الوسائط ولحدود وظيفتها التغييرية وآثارها السياسية والاجتماعية المتنامية.

خامسًا: الإعلام الجديد..
محتواه وأثره في تشكيل الوعي الثوري الجديد

على صعيد المحتوى، شهدت حركة التبادل الواسعة بين نشطاء فيسبوك تنوعًا هائلًا في المواد الإعلامية التي أنتجتها الثورة. فإلى جانب الأخبار التي كانت تُنقل في شكل معلومات وصور ومشاهد فيديو، نشأت حركة فنية نشيطة كان محورها أغاني الراب التي تناقلها المستخدمون بسرعة فائقة ثم اكتسحت ميادين التظاهر، قبل أن تحتل مكانها لدى أصحاب المحلات وسيارات الأجرة لتصبح المظهر الفني الأبرز والأوسع انتشارًا في شوارع تونس وعلى شاشات الكمبيوتر، مشكّلة بذلك أحد عناصر الوحدة الناظمة لحركة الثورة[١٣]. المحتوى الثاني الذي مثل قاسمًا

---

(١٣) اختارت مجلة تايم في عددها الصادر بتاريخ ٢١ أبريل/ نيسان ٢٠١١ مغني الراب التونسي حمدة بن عمر (المعروف باسم «الجنرال»)، واحدًا من بين المئة شخصية الأكثر تأثيرًا في العالم سنة ٢٠١١. وتقول المجلة إن أغاني «الجنرال» وخاصة أغنيته الشهيرة «ريس البلاد» ألهمت الانتفاضة التونسية التي أسقطت الرئيس بن علي، وتحولت إلى ما يشبه النشيد الرسمي في ميدان التحرير بالقاهرة.

مشتركًا بين مستخدمي فيسبوك ومحرّكًا على درجة كبيرة من الرمزية هو ما أبدعه الشباب من شعارات كان صداها يتردد بشكل متزامن في كل التظاهرات. وقد أعاد شباب الثورة اكتشاف شاعر تونس الكبير، أبي القاسم الشابي ليجدوا في بيته الشهير «إذا الشعب يوما أراد الحياة... فلا بدَّ أن يستجيب القدر» مصدر إلهام وتحفيز وشحذ للهمم. ولم يلبث أن تحول ذلك البيت إلى إحدى العلامات المميزة لحركة الاحتجاج منذ أيامها الأولى، ليضفي عليها طابعًا تونسيًا وطنيًا جامعًا تلاشت معه الفوارق الحزبية والجهوية والطبقية والمهنية، والتقت على أرضيته جموع المتظاهرين في محافظات تونس كافة. ومع توسع الحركة الاحتجاجية وتبلور هدفها السياسي، لجأت الجماهير الثائرة إلى ذات البيت لتنحت منه شعارًا مركزيًا لثورتها «الشعب يريد إسقاط النظام». ثم توالدت الشعارات بعد ذلك لتصبح أكثر تخصيصًا وتركيزًا على غرار: «الشعب يريد إسقاط الحكومة»، «الشعب يريد حل البرلمان»، «الشعب يريد حل التجمع»[١٤]، إلى غير ذلك من الشعارات التي كانت تضبط إيقاع الثورة وتنتقل بحركة الشارع من مرحلة إلى أخرى، وتحدد للشعب موقعه باعتباره صاحب الإرادة العليا وقوة التغيير الحقيقية.

ومثلما أسهم فيسبوك في تعميم تلك الشعارات وتحويلها إلى مادة مشتركة بين عموم المستخدمين وفي ميادين التظاهر، فقد أسهم في تعميم نمط آخر من المحتوى كان له دور ملحوظ في هز صورة النظام في أذهان الناس وفي نفوسهم والإطاحة بحاجز الخوف الذي ظل يهيمن عليهم لأكثر من عقدين. فقد راجت على مواقع الإنترنت، وخصوصًا على شبكات التواصل الاجتماعي، كميات لا حصر لها من النكات والمواقف الهزلية التي تسخر من الرئيس بن علي وأفراد عائلته وحزبه الحاكم وتتناولهم بأساليب نقدية لاذعة. ومع توسع دائرة الانتقادات وتعدد الزوايا التي اختار ذلك المحتوى الهزلي أن يستهدف من خلالها سياسات النظام وخياراته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أخذت هيبة الدولة تتهاوى، وتلاشى ما كانت تحمله رموزها على الأرض من معاني القوة والهيبة والقهر والترهيب. فكانت تلك

---

(١٤) التجمع الدستوري الديمقراطي، الحزب الحاكم في تونس سابقًا.

الرموز أول الأهداف التي زحفت عليها جموع المتظاهرين في مختلف المدن والقرى. وسقطت بأيدي شباب الثورة مراكز الشرطة ومقرات الحزب الحاكم وكثير مما كان مشهورًا لدى عامة الناس من ممتلكات الرئيس وزوجته وأصهاره. لم يكن ذلك المحتوى الهزلي الذي أنتجته الثورة وهي تتسع جغرافيًا وفي أوساط الفئات الشعبية يومًا بعد يوم، إلا رافعة إضافية لعملية التسييس المتسارعة التي أسفرت عن وعي ثوري لافت كثّفته حركة الترابط والتبادل الإلكتروني غير المسبوقة.

لا شك في أن عملية تشكل ذلك النمط من الوعي الثوري الحاد لم تتم بين عشية وضحاها، ولا يمكن لأسابيع معدودة من الحركة الجماهيرية، مهما اتسع نطاقها ووضحت أهدافها أن تخلقه من فراغ. ولا يمكن لوسائل الإعلام من جهة أخرى، مهما كانت درجة تأثيرها أن تصنعه من لا شيء. فخبرة المجتمع التونسي في النضال المدني طويلة ولها محطاتها التاريخية وأطرها التنظيمية التي سبق قيامُها قيامَ العديد من نظرائها في العالم العربي وإفريقيا. وعلى الرغم من التراجع الكبير لدور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في تأطير الشباب وتعبئته وتثقيفه سياسيًا خلال العقدين الماضيين، إلا أن ذلك لم يمنع من تشكل وعي احتجاجي وليد ظل يتنامى ببطء من خارج تلك الأطر من دون أن يصل إلى مرحلة التعبير عن ذاته في شكل حركة احتجاجية واسعة. كان أقصى ما عرفته تونس في السنوات الأخيرة تحركات اجتماعية شهدتها منطقة الحوض المنجمي في جنوب غربي البلاد سنة ٢٠٠٨. ولكن تلك التحركات، على الرغم من استمرارها لشهور طويلة، ظلت حبيسة إطارها الجغرافي الذي انطلقت منه، ولم تخرج عن حدود القطاع المهني الذي فجرها، ولا هي استطاعت أن تتجاوز طبيعتها الاجتماعية لتتحول إلى حركة ذات طابع وهدف سياسيين. غابت عن تلك الاحتجاجات عوامل كثيرة جعلت منها حركة موضعية محدودة التأثير، ولكن الغائب الأبرز كان بالتأكيد دور الإعلام في مواكبتها ونقل أحداثها والترويج لها داخليًا وخارجيًا. فالإعلام الفضائي المستقل لم يكن مسموحًا له بالعمل في البلاد فضلًا عن الاقتراب من منطقة الأحداث، أما شبكات التواصل الاجتماعي فكانت لا تزال في بداياتها، ولم يكن نطاق استخدامها قد اتسع بالشكل الذي نعرفه اليوم،

ولم يكن مستخدموها قد اكتسبوا من الخبرة الفنية والعملية ما يترك لأنشطتهم أثرًا في أرض الواقع.

ومع ذلك فقد مثلت تلك الأحداث محطة هامة لصهر الوعي الاحتجاجي الذي ظل يتنامى ويتصاعد تحت مطارق السياسات الحكومية التي لم تدخر جهدًا في إلحاق الضرر بأوسع القطاعات الشعبية. فتحول الدولة إلى آلة بوليسية ضخمة، وارتفاع منسوب القمع الذي شمل الجميع ولم يغادر هيئة أو طرفًا سياسيًا، يمينيًا كان أو يساريًا إلا طاوله واستهدفه بالتفكيك تارة والاحتواء تارة أخرى. وبينما كانت حال المنظومة الحزبية والمدنية تؤول إلى ما يشبه الشلل التام وتراجعت فاعليتها إلى حدها الأدنى، كانت حركة الوعي الثوري لدى مئات الآلاف من شباب تونس المتعلّم في أغلبيته الساحقة والمترابط افتراضيًا على المستويين المحلي والعالمي تمر بعملية تسييس واسعة النطاق. حتى إذا انطلقت شرارة الأحداث في حركة احتجاجية فردية في مدينة داخلية، كان الإعلام الجديد بوسائطه، في جاهزية كاملة لينطلق في تغطية الأحداث بفعالية قصوى، وليقوم بتسريع عملية تسييس الشارع التونسي بوتيرة هندسية. ولعل ذلك ما جعل من حركة البوعزيزي الرمزية تتحول إلى احتجاجات واسعة ثم إلى ثورة شعبية عارمة. وفي ما يلي بعض الأرقام التوضيحية لاستخدام شبكة فيسبوك من قبل الناشطين التونسيين ودلالاتها الاجتماعية والسياسية.

سادسًا: الثورة والشبكات الاجتماعية . . فيسبوك نموذجًا

لم تكن الحكومة التونسية قبل الثورة تمارس سياسة واحدة في مجال تنظيم استخدام الإنترنت، فلا هي حررت هذا القطاع بالكامل فرفعت عنه كل القيود وألغت كلَّ أشكال الرقابة، ولا هي أغلقته بالكامل فمنعت الدخول إليه منعًا باتًا. بل إن تلك السياسة اختلفت حتى إزاء تنظيم استخدام الشبكات الاجتماعية، ففي حين منعت استخدام يوتيوب وديلي موشن، سمحت باستخدام فيسبوك وتويتر. ونظرًا إلى ما كانت تعانيه بقية وسائل الإعلام المطبوع والسمعي والبصري من رقابة حكومية مشددة فقد شهدت

شبكتا فيسبوك وتويتر هجرة جماعية تسارعت وتيرتها بصورة ملحوظة في الأشهر الأخيرة من السنة الماضية، لتصبح تونس في مقدمة البلدان العربية الأعلى نسبة في استخدام هاتين الشبكتين. وسنخصص في ما يلي الحديث عن فيسبوك باعتباره الأكثر استخدامًا خلال الثورة ونظرًا إلى توفّر جملة من الأرقام ذات الدلالة البالغة.

يبلغ عدد مستخدمي فيسبوك من التونسيين نحو مليونين ونصف المليون (٢,٤٩٤,٧٦٠) بنسبة تقرب من ربع العدد الجملي لسكان البلاد (٢٣,٥٦ في المئة). هذا الرقم يجعل من تونس البلد الإفريقي الأول من حيث عدد مستخدمي فيسبوك نسبة إلى عدد السكان، كما يضعها ضمن البلدان العربية الأعلى نسبة في استخدام فيسبوك تتقدمها أربع دول خليجية هي على التوالي الإمارات (٢,٠٥٤,٥٢٠ مستخدمًا) وقطر (٣٤٣,١٦٠ مستخدمًا) والبحرين (٢٧١,٣٨٠ مستخدمًا) والكويت (٦٨٢,١٠٠ مستخدم) إضافة إلى لبنان (١,٢٢٧,٣٠٠ مستخدم)[15]. أما على مستوى العالم فنجد أن تونس تسبق بلدانًا أكثر تقدمًا في المجالين التقني والاقتصادي مثل روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية والبرازيل وألمانيا على سبيل المثال.

تفيد الإحصاءات كذلك أن نسب المستخدمين من الجنسين متقاربة جدًا (٥٨ في المئة ذكورًا ـ ٤٢ في المئة إناثًا)، وهو ما يعني أن انخراط التونسيين في الفضاء الإلكتروني يشمل المجتمع بقسميه ولا يقف عند حاجز الجنس. كما يفسر لنا من جهة أخرى اتساع القاعدة الاجتماعية لحركة الاحتجاجات التي شملت مختلف المحافظات وأدمجت النساء والرجال معًا في عملية التغيير. وبالمقارنة مع بعض البلدان العربية الأخرى، نجد أن التفاوت بين نسبة المستخدمين الذكور ونسبة المستخدمات أبرز. ففي مصر على سبيل المثال، نجد أن ٦٤ في المئة من مستخدمي فيسبوك هم ذكور

(١٥) إذا اعتبرنا الأوضاع الاقتصادية لدول الخليج الأربع التي تسبق تونس في نسبة استخدام فيسبوك، إلى جانب عدد السكان وطبيعة التركيبة الديموغرافية التي تغلب عليها العمالة الأجنبية وما يعنيه ذلك من مقتضيات تواصلية لا تحمل بالضرورة أبعادًا سياسية، فإن نسبة مستخدمي هذه الشبكة الاجتماعية في تونس تصبح الأعلى عربيًا. ونفس التفسير ينسحب على لبنان حيث عدد اللبنانيين في المهجر يفوق عددهم في لبنان.

بينما ٣٦ في المئة منهم إناث. وترتفع النسبة في الجزائر لتصل إلى ٦٨ في المئة مقابل ٣٢ في المئة، أما في اليمن فالفارق بين الجنسين أكثر بروزًا إذ تبلغ نسبة المستخدمين من الذكور ٧٩ في المئة بينما لا تتجاوز تلك النسبة في أوساط المستخدمات غير ٢١ في المئة.

الملاحظة الثالثة تتعلق بنوعية الفئات العمرية لمستخدمي شبكة فيسبوك من التونسيين. فالأغلبية الساحقة ممن يستخدمون هذه الشبكة هم من الشباب، إذ تشكل الفئة التي تبلغ أعمارها بين ١٦ و٣٤ سنة ما نسبته ٧٧ في المئة من مجموع المستخدمين. وفي ذلك مؤشر واضح على العلاقة الوثيقة بين هذه القوة الاجتماعية الناشطة في الفضاء الإلكتروني وبين الطبيعة الشبابية للثورة التونسية(١٦).

لقد وفر هذا الجيش من المستخدمين، على امتداد يوميات الثورة، كمًا هائلًا من المواد الإعلامية سواء في شكل أرقام أو معلومات نصية أو لقطات فيديو كانت تغطي ما يحدث في مختلف مناطق البلاد تغطية ميدانية شاملة وفورية. ومن أبرز مظاهر هذا النشاط إلى جانب طبيعته الفردية، انتظامه في شكل مجموعات إخبارية بلغ عدد أعضاء البعض منها مئات الآلاف. ومن بين تلك المجموعات نذكر مجموعة «Ma Tunisie»(١٧) التي تجاوز عدد أعضائها ٦٥٠ ألف ناشط، ومجموعة «Touwenssa»(١٨) التي تجاوز عدد أعضائها ٥٥٥ ألف ناشط. وإلى جانب ذلك، أطلقت مجموعة أخرى من الناشطين موقعًا تحت اسم «وكالة أنباء تحركات الشارع التونسي» فشكّلت مصدرًا هامًا للأخبار والصور ولقطات الفيديو التي كانت ترد إليها تباعا فيتم تحديث محتواها على مدار الساعة وتزويد القنوات الفضائية بتلك المواد التي غالبًا ما كانت تجد طريقها إلى جمهور المشاهدين.

---

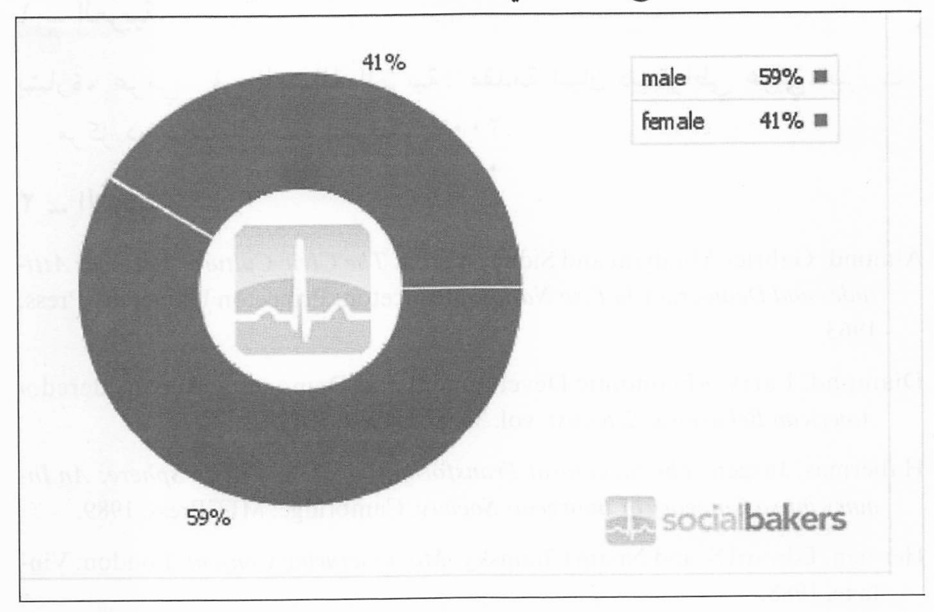
(١٦) اعتمدنا في هذه الاحصاءات على موقع (www.socialbakers.com) الذي يوفر أرقامًا دقيقة ومحينة حول مستخدمي فيسبوك في مختلف بلدان العالم.

(١٧) انظر: <http:// www.facebook.com/MaTunisie>.

(١٨) انظر: <http:// www.facebook.com/touwenssa>.

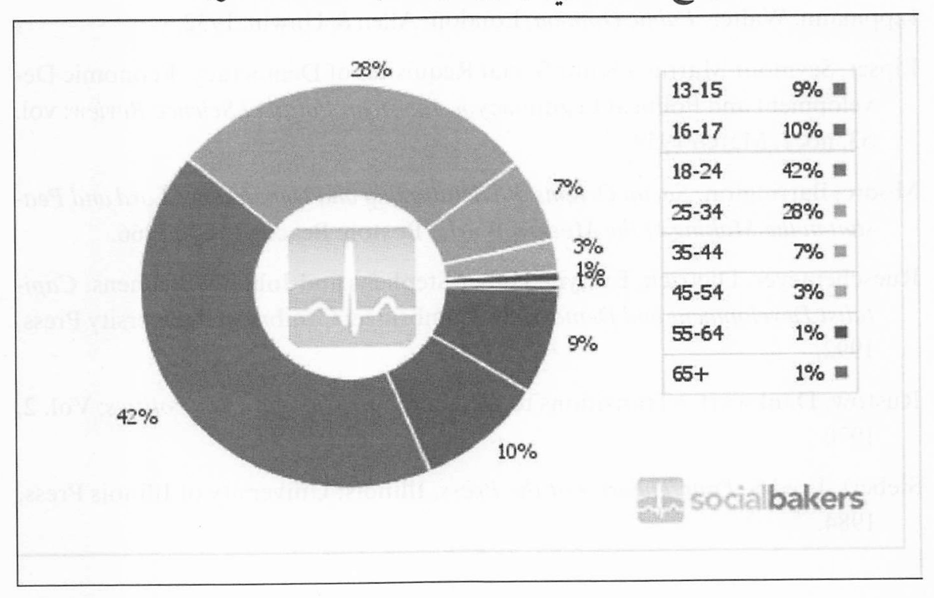
الشكل رقم (١٠ ـ ١)

توزيع مستخدمي فيسبوك بحسب الجنس



الشكل رقم (١٠ ـ ٢)

توزيع مستخدمي فيسبوك بحسب الفئات العمرية



المراجع

١ ـ العربية

بشارة، عزمي. **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

٢ ـ الأجنبية

Almond, Gabriel Abraham and Sidney Verba. *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*. Princeton: Princeton University Press, 1963.

Diamond, Larry. «Economic Development and Democracy Reconsidered.» *American Behavioral Scientist*: vol. 35, nos. 4 and 5, 1992.

Habermas, Jürgen. *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*. Cambridge: MIT Press, 1989.

Herman, Edward S. and Noam Chomsky. *Manufacturing Consent*. London: Vintage, 1988.

Linz, Juan and Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

Lippmann, Walter. *Public Opinion*. London: Allen & Unwin, 1932.

Lipset, Seymour Martin. «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy.» *American Political Science Review*: vol. 53, no. 1, March 1959.

Moore, Barrington. *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*. Boston: Beacon Press, 1966.

Rueschemeyer, Dietrich, Evelyne Huber Stephens and John D. Stephens. *Capitalist Development and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

Rustow, Dankwart. «Transitions to Democracy.» *Comparative Politics*: Vol. 2, 1970.

Siebert, Fred S. *Four Theories of the Press*. Illinois: University of Illinois Press, 1984.

الفصل الحادي عشر

دور الجيش في الثورة التونسيّة

نور الدين جبنون

إن أحد العناصر الأكثر أهمية في التسلسل الحالي للاحتجاجات في بلدان مختلفة من العالم العربي التي أخذت شكل انتفاضات تطورت في مرحلة لاحقة إلى ثورات في أغلبها سلمية، هي مجموعة التفاعلات وردات الأفعال التي جاءت من أطراف متعددة من بينها قوات الأمن الداخلي بمختلف فروعها وتشكيلاتها من شرطة وقوات شبه عسكرية ومليشيات وأمن رئاسي واستخبارات، من ناحية، لفهم قدرة الأنظمة على الصمود باستخدام درجات متفاوتة من العنف في قمع هذه الثورات، ومن ناحية أخرى، لتسليط الضوء على الدور المميز والأساسي الذي أدّته القوات المسلحة في التعجيل بسقوط رؤوس هذه الأنظمة وأركانها والتفاعل الإيجابي مع المشهد السياسي في مرحلة ما بعد الثورة. وفي هذا المضمار فإن الدور الذي قامت به المؤسسة العسكرية التونسية في النأي بنفسها عن الدخول في مواجهة دموية مع الشعب قبل وبعد هروب زين العابدين بن علي يضع على المحك قضية العلاقات المدنية ـ العسكرية ومسائل الأمن التي يجب أن ينظر إليها على أنها جزء لا يتجزأ من المستقبل السياسي لتونس وذلك بهدف إضفاء الطابع الديمقراطي على أداء القطاع العسكري والأمني والعمل على إزالة الغموض الذي شاب هذه العلاقات في ظل نظام أحادي، إستبدادي تداخلت فيه السلطات، باختراق حجاب السرية الذي كثيرًا ما اكتنف عمل هذه الأجهزة.

كما إن أحد مظاهر القطيعة مع الماضي لا يمكن أن يتكرس إلا بوضع حد لتصور خاطىء ساد منذ السنوات الأولى للاستقلال والمتمثل في أن المجال العسكري يجب أن يكون حكرًا على الرئيس بموجب الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها رأس السلطة التنفيذية في إطار النظام الرئاسوي الذي وضع أسسه واختزله الحبيب بورقيبة في شخصه وكرس منظومته الاستبدادية والقمعية خليفته بن علي. ومن هذا المنطلق فإن محاولة رسم وتحديد دور الجيش الوطني التونسي في التعامل الإيجابي مع ثورة الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير لا يمكن أن تفهم إلا بقراءة متأنية لتطور العلاقات المدنية ـ العسكرية في بعدها النظري وفي إطار الدولة التونسية الحديثة كمدخل لرصد الواقع السياسي الجديد والذي لم تتبلور بعد ملامحه بوضوح.

أولًا: الإطار النظري للعلاقات المدنية ـ العسكرية

إن الدارس للنماذج التقليدية للعلاقات المدنية ـ العسكرية يصل إلى نتيجة مفادها أن صورة هذه العلاقات تكاد تكون نمطية خاصة إذا كانت طبيعة المدخلات (Inputs) والمخرجات (Outputs) لهذه العلاقات ترتكز على حكومة ذات طابع مدني ومؤسسة عسكرية تتسم بالطابع الاحترافي. فبعض المنظرين الذين وصلوا إلى هذه الاستنتاجات أسسوا تحاليلهم جزئيًا على دراسة لهنتنغتون كان قد نشرها في خمسينيّات القرن الماضي[١]، حيث يعتبر هؤلاء كما فعل هانتنغتون أن إضفاء الطابع المهني على المؤسسة العسكرية الحديثة وإنشاء قوة عملياتية قادرة على الانخراط بفاعلية في الحرب على وجه التحديد، بالإضافة إلى التحديث العسكري والذي يشمل التعليم، والإجراءات المتبعة في تدريب وتعيين الجنود المحترفين سوف تساهم بدورها في إبقاء الجيش في الثكنات بعيدًا عن السياسة. غير أن هذه القراءة لا تفسر العلاقات المدنية ـ العسكرية في الحالات التي يكون فيها الجيش العامل والمؤثر الفعلي في العملية السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة داخل مجتمعات تختلف أنظمتها السياسية اختلافًا جذريًا عن الأنظمة السائدة

(١) Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1957).

في المجتمعات الغربية الرأسمالية[٢]. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّه مع بداية التحولات الجيوسياسية والجغراسياسية التي رافقت نهاية الحرب الباردة وإعادة النظر في مكانة ومهام المؤسسة العسكرية داخل المجتمعات الغربية بدأت تطفو إلى السطح مقاربات جديدة تحدد بمقتضاها العلاقات المدنية ـ العسكرية. ففي هذا الإطار يقترح فيفر على صانعي القرار السياسي والقادة العسكريين التفاوض على طبيعة العلاقات المدنية ـ العسكرية[٣]، في حين أن شيف تعتقد من خلال «نظرية التوافق» التي تقوم على «التوافق الثلاثي النسبي» بين الجيش والنخبة السياسية الوطنية والمواطنين أنه يمكن شرح سلوكيات المؤسسة العسكرية داخل مجتمعاتها.[٤]

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد تناولت أدبيات العلوم السياسية الكلاسيكية العلاقات المدنية ـ العسكرية من منظار قضية الاستيلاء المباشر على السلطة السياسية وذلك بتوظيف مؤسسة الجيش في الانقلابات العسكرية التي ارتفعت وتيرتها في ستينيّات وسبعينيات القرن الماضي. فالعلاقات المدنية ـ العسكرية في الدول العربية مرت بمرحلتين رئيسيتين استمرتا حتى الآن. في المرحلة الأولى التي امتدت من خمسينيات إلى ستينيّات القرن الماضي، كان الجيش المنافس الرئيسي لحكومات غير ديمقراطية. أما في المرحلة الثانية التي بدأت مع سبعينيات القرن الماضي ومازالت مستمرة فإن المؤسسات العسكرية العربية أدّت دور الحامي الرئيسي للأنظمة الاستبدادية في المنطقة العربية[٥].

وإن كانت الأدبيات السائدة آنذاك ذات الصلة بالمنطقة العربية متناغمة مع أدبيات العلاقات المدنية ـ العسكرية فإنه يلاحظ بروز أدبيات تختلف عن

---

(٢) David E. Albright, «Civil-Military Conceptualization of Civil-Military Relations,» *World Politics*, vol. 32, no. 4 (June 1980), pp. 553-576.

(٣) Peter D. Feaver, *Armed Servants: Agency, Oversight, and Civil-Military Relations* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2002).

(٤) Rebecca L. Schiff, *The Military and Domestic Politics: A Concordance Theory of Civil-Military Relations* (New York: Routledge, 2009).

(٥) Barry Rubin and Thomas A. Kearney, eds., *Armed Forces in the Middle East: Politics and Strategy* (London: Frank Cass, 2002).

سابقاتها من حيث إنّها تركز في تحليلها على «النفوذ العسكري» و«دور المؤسسة العسكرية» في بناء الدولة. وبنفس القدر من الأهمية فقد استطلع بعض الباحثين مبكرًا الدور القمعي الذي اضطلعت به الأجهزة شبه العسكرية من استخبارات متعددة الفروع ذات هيكلية غامضة ومليشيات مسلحة مهمتها حماية الأنظمة ومرتبطة بشبكة معقدة بأطراف متسلطة وأجنحة متصارعة داخل الدولة الشرق أوسطية أدت بدورها إلى سيادة الذهنية الأمنية على الفكر العسكري[٦].

غير أنه يصعب فهم نوع وطبيعة العلاقات المدنية ـ العسكرية التي تطغى على الحياة السياسية في الأقطار العربية من دون الأخذ في الاعتبار العوامل الآتية: المؤسسة العسكرية نفسها وذلك بالتركيز على حجمها وقدراتها، وعلى الخلفية الاجتماعية ومستوى التأهيل المهني لأفرادها وفكرهم السياسي، مستوى تماسك المؤسسة فضلًا عن رغبة أفرادها في حماية مصالحهم المشتركة. كل هذه العوامل تتيح لنا الفرصة لفهم أفضل للأسباب التي دفعت إلى تحرك «الضباط، وتعبئة القدرات التي بحوزتهم وميلهم إلى التدخل في السياسة الداخلية»[٧]. كما يتعين أيضًا فهم تأثير البيئة المحلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعيش في ظلها أفراد المؤسسة العسكرية. في نفس السياق يجب الاهتمام بدور العامل الخارجي وتأثيره في المؤسسة العسكرية والأطراف المحلية وانعكاساته على تطور ومستقبل العلاقات المدنية ـ العسكرية.

من المهم أن نشير إلى أن الانهيار المدوي لنظام السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر بشكله الاستبدادي والشمولي وخلفيته الأمنية يضع العلاقات المدنية ـ العسكرية تحت المجهر خاصة وأن هذا السقوط يجب أن يُقرأ على أنه خطوة أولى ومرحلية نحو عملية التحول الديمقراطي وليس غاية في حد ذاته. ومع ذلك، فإنه لا ينبغي أن نعتقد أن هذا الحدث من شأنه أن يؤدي

---

(٦) Morris Janowitz, *Military Institutions and Coercion in the Developing Nations* (Chicago: University of Chicago Press, 1977).

(٧) Moris Janovitz, *The Military in the Political Development of New Nations* (Chicago: University of Chicago Press, 1964), p. 2.

تلقائيًا إلى إنشاء وتعزيز المؤسسات والممارسات الديمقراطية. في حين أنه يمكن في الفترة الانتقالية بناء وإعادة تأهيل مؤسسات سياسية مدنية ذات خصائص ديمقراطية مستقرة نسبيًا، لكن لا يمكن لثورة الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير أن تحقق الأهداف التي قامت من أجلها من دون توافق تام بين الشعب بكل مكوناته والنخبة السياسية والقيادة العسكرية حول نمط السلوك السياسي وتفاعله مع المؤسسات الديمقراطية وقواعد اللعبة وشكل النظام الذي سينبثق عن هذه اللعبة. أمام غياب توافق كهذا قد تكون الديمقراطية حلمًا بعيد المنال.

ومن المتعارف عنه أن الخوض في الحديث السياسي حول المؤسسة العسكرية، أمر غير محبّذ حتى في البلدان الغربية ذات الأنظمة الديمقراطية، خاصة في زمن الحرب للحفاظ على معنويات أفرادها. ونعتقد جازمين أنه يجب أن لا نحيد عن هذه القاعدة في هذا الخصوص حينما تضطلع القوات المسلحة بدورها في الذود عن حماية سلامة الوطن ومؤسساته وأمن المواطن. لكن هذه القاعدة تسقط بوجود حقيقتين تلازمتا مع دور المؤسسات العسكرية العربية بدرجات متفاوتة:

أولاهما: أن أغلب الجيوش في العالم العربي على عكس القوات المسلحة في البلدان الغربية التي لا تخضع بدورها إلى التناقضات الاجتماعية والصراعات السياسية، لم تكن محايدة تجاه العملية السياسية بل كانت الفاعل والمحرك الأساسي لها.

الثانية: أن المؤسسات العسكرية العربية لم تشارك في عمل عسكري يذكر منذ أن وضعت الحرب العراقية ـ الإيرانية أوزارها في آب/ أغسطس مما يدعو إلى القول إن الميزانيات التي تخصص للجيوش العربية تندرج في إطار الحفاظ على أمن الأنظمة وتأمين استمراريتها أكثر مما ترصد لحماية أمن الوطن من المخاطر الخارجية والحفاظ على وحدته الترابية. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن محتوى هذه الورقة لا يهدف إلى الوقوف على دور المؤسسة العسكرية التونسية في حماية الأمن الوطني، لأن هذا الدور محل اجماع وطني من حيث المبدأ ـ بغض النظر عن عملية الأداء التي تبقى في مجملها نتاجًا لخيارات السلطة السياسية ـ بقدر ما هي محاولة لفهم العلاقة

بين الجيش والسلطة السياسية في تونس من مختلف الزوايا وانفراط عقد هذه العلاقة في أخطر وأهم أزمة مرت بها والتي أدت بدورها إلى خروج أحد هذه الأطراف من المعادلة التي استمرت منذ استقلال تونس عن فرنسا.

ثانيًا: قراءة في تطور العلاقات المدنية ـ العسكرية في إطار الدولة التونسية الحديثة

تعتبر المؤسسة العسكرية الوطنية التونسية فريدة من نوعها مقارنة بالمؤسسات العسكرية في العالم العربي، إذ تميزت منذ انبعاثها كقوة مسلحة بمستوى عالٍ من المهنية على الرغم من عددها وعتادها المتواضعين. إضافة إلى ذلك فإنّها لم تتورط في انقلابات أو ثورات ضد الدولة أو النظام، ولم تقمْ بأيّ دور في عملية التحرير الوطني بل اقتصر دورها منذ الاستقلال على مساندة ومساعدة السلطة السياسية كذراعها العسكريّة في إدارة الأزمات التي واجهت البلاد. وتحقيقًا لهذه الغاية قام الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة بوضع ضوابط صارمة استهدفت منع الأفراد المنتسبين إلى الجيش من الحق في تكوين جمعيات قانونية وسياسية بما في ذلك الانتماء إلى الحزب الإشتراكي الدستوري ـ الحزب الحاكم آنذاك، ورفض أن يكون للجيش أي دور داخلي في قمع المعارضة، واعتمد بدلًا من ذلك على قوات وتشكيلات شبه عسكرية من حرس وطني، ووحدات لواء النظام العام. وفي هذا السياق لم تتح للجيش أي فرصة للقيام بأيّ دور يذكر في عملية صنع القرار السياسي أو حتى المشاركة الفعالة في رسم الخيارات الإستراتيجية للسياسة الدفاعية المنبثقة بدورها عن المشروع السياسي الوطني. بدلًا من ذلك، اقتصرت مهام القوات المسلحة التونسية على الدفاع عن السيادة الوطنية من دون أن توفر لها السلطة السياسية الوسائل الناجعة للاضطلاع بهذه المهمة اعتقادًا منها أن أي تسليح نوعي قد يؤثر في الوضع السياسي الداخلي ومن ثم يقوض البورقيبية كأيديولوجية النظام المهيمنة على المجتمع التونسي والتي تستمد جذورها من الكمالية التركية التي تقوم على مبادئ العلمانية المتطرفة وتغريب الهوية[8].

---

(٨) تجدر الإشارة هنا إلى أن بورقيبة لم يكن في حاجة إلى الإعلان بصريح العبارة عن فصل الدولة عن الدين بالطريقة الفجة التي انتهجها أتاتورك. فأتاتورك حاول القطيعة بعنف مع الماضي =

وعلى الرغم من هذه القيود فقد ساهمت مؤسسة الجيش الوطني في بناء الدولة الوطنية الحديثة باعتبارها رمزًا للوحدة الوطنية ومدرسة للمواطنة وإحدى الوسائل الفعالة في ربط المواطن بالدولة عن طريق اعتماد الخدمة العسكرية الإلزامية التي ساهمت بدرجات متفاوتة في بناء وتأطير الفرد التونسي وتثبيت الهوية الوطنية التونسية وصهر المواقف الفردية في الولاء للوطن.

وينظر إلى منتسبي القوات المسلحة التونسية بفروعها الثلاثة المتكونة من جيش البر والجو والبحر، وخاصة الضباط منهم والذين ينتمي أغلبهم إلى الطبقة الوسطى الواعية والمتعلمة، على أنهم امتداد للنخب المدنية في أصولها وأنماط نشأتها الاجتماعية. ويمكن تقسيم الضباط الذين تناوبوا على القيادة، وخاصة منها قيادة جيش البر، إلى ثلاثة أجيال : الجيل الأول من الضباط الذي جاء مع بورقيبة في بداية بناء دولة الاستقلال وخدم معظم أفراده في الجيش الفرنسي واشترك بعضهم في حروب فرنسا الاستعمارية، وقد استمر هذا الجيل في قيادة الجيش حتى نهاية الستينيّات من القرن الماضي. أما الجيل الثاني فقد اقتصر على الدورات الأربع الأولى (التي أرسلت إلى كلية سان سير الفرنسية والتي مثلت النواة الأولى التي ساهمت بفاعلية في بناء الجيش الوطني التونسي. وعلى أثر توتر العلاقات التونسية الفرنسية بعد معركة بنزرت تم تحويل إرسال أغلب البعثات التكوينية إلى دول أوروبية أخرى نخص بالذكر منها بلجيكا وذلك مع مواصلة الاحتفاظ بعلاقات مميزة مع فرنسا في إطار التكوين الأساسي للضباط، وقد امتدت

= خاصة وأن شبح الخلافة كان لا يزال آنذاك يمثل تهديدًا من شأنه تقويض الأتاتوركية في مهدها. أما في ما يتعلق بالحالة التونسية فإن بورقيبة استفاد من دوره النضالي وشخصيته الكاريزماتية في صياغة مشروعه التغريبي في بيئة اتسمت بالقابلية لهذا المشروع خاصة وأن رواسب الفترة الاستعمارية والنخب التي أفرزتها كانت بمثابة التربة الخصبة التي ساهمت في تمرير هذا المشروع. فبورقيبة طبق الاتاتوركية بشكلها الناعم حيث رفض رفضًا قاطعًا أن تكون الشريعة أحد مصادر التشريع للدستور وللقوانين في مجملها مثل قانون الأحوال الشخصية واختزل الهوية في ظاهرة «الإسلام الشعبي» (Popular Islam) الذي اقتصر على تطبيق الشعائر واعتبار الدولة الممثل الرسمي لكل الرموز الدينية. فمشروع بورقيبة الحداثوي جاء على حساب قضية الهوية التي لم تكن يومًا في مفهومه «عربية-اسلامية» بقدر ماكانت «متوسطية» كما يحلوله تحديدها في خطاباته وأحاديثه، وما الجدل القائم اليوم حول هذه المسألة إلا استمرار لأزمة الهوية التي حاول الاستعمار الفرنسي التلاعب بها ونجح بورقيبة نسبيًا في تغييبها من الوعي الشعبي التونسي وتمكن بن علي لاحقًا من تعميقها وذلك بالتعامل مع الظاهرة الدينية بأسلوب أمني- قمعي وخطاب سياسي هزيل.

هذه الفترة إلى عام التحق في ما بعد أغلب خريجي هذه الدورات بمدارس وكليات عسكرية أميركية في إطار دورات الاختصاص في مختلف الأسلحة. وقد تقلد هذا الجيل من الضباط مناصب قيادية هامة داخل القوات المسلحة منذ منتصف السبعينيات إلى حدود نهاية التسعينيات من القرن الماضي. أما الجيل الثالث الذي يتبوأ حاليًا بعض أفراده مواقع قيادية داخل الجيش - خاصة دورة خير الدين التي ينتمي اليها رئيس أركان جيش البر ورئيس أركان الجيوش الحالي - فقد تم تكوين معظمه في مؤسسات عسكرية وطنية من أهمها الأكاديمية العسكرية المختصة في تكوين ضباط جيش البر.

جرت العادة بأن ينحدر الجزء الأكبر من الضباط القادة من منطقة الساحل ذات الأهمية السياسية والاقتصادية، وضواحي تونس العاصمة، ومنطقة الوطن القبلي، بينما لا تزال مناطق أخرى خاصة منها الوسط والجنوب تعاني من نقص في التمثيل نتيجة لعوامل تاريخية مرتبطة بالصراع الدموي الذي شهدته تونس غداة الاستقلال بين جناحي الحزب الدستوري الحر بزعامة كل من بورقيبة وصالح بن يوسف والذي خلف أزمة ثقة عميقة بين الحكومة المركزية التي اختزلت في شخص بورقيبة ومناطق الوسط والجنوب التي عانت من التهميش السياسي والاقتصادي كنتيجة لهذا الصراع. وأمام هذا التجانس النسبي في الانتماء الجهوي لطبقة الضباط ذوي الرتب العالية فإن أغلب الضباط ذوي الرتب الصغيرة وضباط الصف ورجال الجيش والجنود ينحدرون من المناطق الداخلية التي لم تحظ بقدر كافٍ من التنمية في مخططات الدولة التونسية.

كما تزامنت نهاية السبعينيات مع تدهور الوضع السياسي والاقتصادي الداخلي وارتفاع التحديات الأمنية الإقليمية التي اتسمت خاصة بالدور الذي قام به العقيد القذافي في تصدير حالة عدم الاستقرار إلى الجارة تونس والتي وصلت إلى حد القيام بعمليات تخريبية استهدفت محاولة الإطاحة بالنظام في كانون الثاني/ يناير وقد ولدت هذه الأخطار الكامنة والمتفجرة محليًا وإقليميًا الحاجة إلى دور أكثر فاعلية للمؤسسة العسكرية خاصة بعد فشل قوات الأمن الداخلي من حرس وشرطة في التعامل مع حركة الاحتجاجات الاجتماعية التي قادها الاتحاد العام التونسي للشغل في كانون الثاني/ يناير والتي أقحم فيها الجيش باستدعائه إلى النزول إلى الشارع لمواجهة حركة

المحتجين وذلك على الرغم من عدم معرفته بإدارة المظاهرات مما أسفر عن سقوط عدد كبير من القتلى في ما عرف بـ «الخميس الأسود». وقد تكرر السيناريو ذاته في كانون الثاني/ يناير عندما برهنت قوات الأمن الداخلي للمرة الثانية على التوالي على عدم كفاءتها في التعامل مع حالة من الرفض الاجتماعي لنمط الحكم القائم الذي لم يعد قادرًا على حل مشاكل البلاد ومواكبة متطلبات المجتمع. وعلى الرغم مما عرف عن «**القوة الصامتة**» من تحفظ في الخوض في الشأن السياسي الداخلي فقد بدأ التململ يتجلى بوضوح في صفوف الرتب العالية من القيادات العسكرية حول الاستياء من تولي الجيش وظيفة الشرطة التي هي من مهام الأجهزة الأمنية، وذلك نتيجة للتقصير الواضح في الأداء من قبل البيروقراطية التي تسيطر على مفاصل وزارة الداخلية. ونتيجة لذلك بدأت بوادر انعدام الثقة تتبلور تدريجيًا بين بعض أفراد المؤسسة العسكرية وموظفي وزارة الداخلية وتأخذ شكل الشعور بعدم الارتياح لكيفية إدارة الأجهزة الأمنية لأزمات ذات طابع اجتماعي في حين أن الجيش يعتقد على الرغم من إثقاله بالأعباء الجديدة والمتجددة أنه لم يجنِ أي فوائد إضافية تقديرًا لهذا الدور الذي عهد به إليه مكرهًا، بل أصبح الشعور السائد لدى القيادات العسكرية هو التوجس من محاولات التوريط والاستنزاف لقدرات الجيش القتالية في معارك جانبية نتيجة لأخطاء سياسية قاتلة وفشل أمني ذريع. يضاف إلى ذلك الاعتقاد بأن سياسة رفض تحديث عتاد القوات المسلحة تندرج في إطار استعمال الجيش كمجرد أداة وظيفية في يد النخبة السياسية الحاكمة في قمع المجتمع، يقع اللجوء إليها في حال عدم تمكن قوات الأمن الداخلي من الاضطلاع بهذه المهمات.

وأمام ترنح وترهل النموذج البورقيبي للدولة الذي تجلت معالمه بكل وضوح في بداية ثمانينيّات القرن الماضي أصبحت القوات المسلحة في مواجهة تحديات يصعب التعامل معها من دون رؤية سياسية واضحة، خاصة وأن الجيش بدا غير مستعد للقيام بدور الأداة القمعية الطيعة للاحتجاجات الاجتماعية إذا ما حدثت في المستقبل، يضاف إلى ذلك التهديدات الأمنية الليبية التي لم يتعامل معها النظام السياسي بجدية إذا أخذنا بالاعتبار غياب الإرادة السياسية في تحديث وتسليح الجيش بما يتماشى مع طبيعة التهديدات، كما أن بروز الظاهرة الإسلامية والتجاوب الذي لقيته من قبل

بعض الأفراد داخل القوات المسلحة عمَّق الهوة بين جيل من الضباط ينظر إليه على أنه امتداد لنموذج الضابط الأوروبي وخاصة الفرنسي منه وجيل آخر يعتقد ـ عن حق أو عن غير حق ـ أنه يمثل الواقع الحقيقي للمجتمع التونسي بكل طبقاته وفئاته وشرائحه وتراثه العربي الإسلامي وتياراته وتناقضاته الفكرية. وأصبح يقينًا أنه كلما ازدادت وتيرة تآكل شرعية النخبة السياسية وعجزها عن قراءة مثل هذه التحديات وعدم إدراكها لحقائق المجتمع التونسي وحركته وضعت هذه المؤسسة السيادية أمام معضلة الترقب والمراقبة لتطور المشهد السياسي الإغريقي الذي اتسمت به السنوات الأخيرة من الحقبة البورقيبية مع احتمال قائم لتدخل الجيش يُقرأ من زاوية رد الفعل الارتجالي أمام استفحال الأزمة الداخلية أكثر مما يقرأ كتدخل سافر، هدفه الانقضاض على السلطة وإقامة حكم عسكري.

ومع الإطاحة بالرئيس الراحل بورقيبة من قبل وزيره الأول ووزير داخليته بن علي في إطار ما عرف بانقلاب «طبي ـ دستوري» والتي أخذت بعدًا أمنيًا بحتًا في الشكل والتنفيذ حيث عهدت مهمة التنفيذ إلى أحد رفاق بن علي أمير اللواء الحبيب عمار الذي كان يشغل آنذاك خطة آمر للحرس الوطني والذي استعان بدوره بعناصر من وحدة الطلائع التابعة للحرس الوطني للقيام بهذه المهمة. ولم يقع وضع القيادات العسكرية في صورة الانقلاب إلا في ساعة متأخرة في الليلة الفاصلة بين السادس والسابع من تشرين الثاني/ نوفمبر، وذلك باستدعاء رؤساء أركان الجيوش والمدير العام للأمن العسكري كل على حدة إلى مقر وزارة الداخلية حيث تم وضعهم في الصورة التي كانت أقرب إلى الأمر الواقع. مع العلم أن رئيس أركان جيش الطيران الذي كان أحد أقرباء الرئيس المطاح به لم يقع استدعاؤه إلى هذا الاجتماع بل تم إيقافه بمقر سكناه من قبل عناصر من وحدة الطلائع التابعة للحرس الوطني والتي اعتدت عليه جسديًا في إطار عملية استباقية استهدفت منعه من تحريك سلاح الطيران الذي ربما كان سيجهض العملية الانقلابية.

ومهما كتب عن الخلفية العسكرية لبن علي فإن قراءة سريعة للسيرة الذاتية للرجل تثبت عكس ذلك. فبعد تخرجه من كلية سان سير الفرنسية في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، التحق بعد فترة قصيرة من تخرجه

بمدرسة المدفعية الفرنسية بشالون سور مارين (Chalons-sur-Marne)، ثم في بداية الستينيّات أرسل في إطار بعثة تدريبية إلى فورت بليس (Fort Bliss) بولاية تكساس الأميركية بهدف مواصلة تدريبه على سلاح المدفعية، كما تخرج لاحقًا من البرنامج الدراسي للاستخبارات والأمن العسكري بفورت هلابيرد (Fort Holabird) بولاية ماريلاند الأميركية وفي إثر ذلك عين مديرًا للأمن العسكري، حيث شغل هذا المنصب إلى حدود عام ١٩٧٤ قبل أن يعين في نفس السنة ملحقًا عسكريًا بالرباط إلى عام ١٩٧٧ ثم مديرًا للأمن الوطني وقد استمر في هذا العمل إلى عام ١٩٨٠ حيث أبعد بعد ذلك إلى بولندا كسفير لتونس في وارسو نتيجة تجاهله لمعلومات استخباراتية في غاية الأهمية تتعلق بالنّيات العدوانية للنظام الليبي والتي ترجمت على أرض الواقع بعمليات تخريبية استهدفت مدينة قفصة (الواقعة على بعد ٣٥٠ كلم جنوب غرب العاصمة تونس) في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، واستمر في هذا المنصب إلى عام ١٩٨٤ وهو تاريخ تعيينه من جديد مديرًا عامًا للأمن الوطني في إثر الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها تونس والتي هزت شرعية النظام. وفي عام ١٩٨٥ استحدثت لبن علي وظيفة وزير دولة مكلف بالأمن الوطني عين بعدها بقليل وزيرًا للداخلية قبل أن يتقلد في الثاني من تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٨٧ منصب وزير أول مع الاحتفاظ بحقيبة الداخلية. والمتأمل في المسيرة المهنية لهذا الرجل يتضح له أن القاسم المشترك في هذا المسار المهني هو الأمن الذي أكسبه خبرة خلال السنوات العشر (١٩٦٤ ـ ١٩٧٤) التي قضاها على رأس إدارة الأمن العسكري حيث لم يكن يكتفي بالمراقبة الأمنية لتحركات أفراد المؤسسة العسكرية بل تعداها في ذلك إلى مراقبة دقيقة للضباط بما في ذلك رفاقه بهدف مسك ملفات عنهم تتجاوز تصرفاتهم داخل القوات المسلحة وتصل إلى حد استهدافهم في حياتهم الخاصة. وقد ساهمت هذه التجربة الأمنية في فتح أبواب وزارة الداخلية التي ساهمت بدورها في صقل هذه المواهب وتوظيفها بالطريقة التي تتماشى مع أهدافه الآنية والبعيدة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بن علي لم يتقلد خلال العشرين سنة التي قضاها داخل المؤسسة العسكرية (١٩٥٦ ـ ١٩٧٧) أي قيادة ميدانية لتشكيلات قتالية ولم يلتحق بأي دورة أركان حرب. فالعقلية الأمنية ببعدها الاستخباراتي ـ وليس الفكر العسكري الذي يقوم على التخطيط الإستراتيجي

المحكم والفهم الدقيق لشؤون الدولة ـ هي التي طغت لاحقًا على أهم الخيارات السياسية لبن علي. وانعكست هذه الذهنية على كل مؤسسات الدولة لتأخذ هذه الأخيرة لقب الدولة البوليسية في المجتمع الدولي ببعديه المدني والمؤسساتي. فالدولة التونسية التي فقدت طابعها المدني تحت حكم بن علي أصبح ينظر اليها على أنها كيان مارق[٩]، نجح في تصدير خبرته الأمنية إلى باقي الدول العربية، وما احتضان تونس لمجلس وزراء الداخلية العرب، والذي يعتبر المؤسسة الوحيدة الفعالة في ما يسمى بالعمل العربي المشترك، إلا دليلا واضحا على طغيان الذهنية الأمنية كلغة مشتركة بين كل الأنظمة العربية وذلك على الرغم من اختلاف تركيبتها السياسية واشتداد التناقضات والصراعات في ما بينها.

ومع تسلّم بن علي مقاليد الحكم بدأت سياسته تجاه المؤسسة العسكرية في التبلور. ففي الثالث والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ أنشأ بن علي مجلس الأمن القومي بعضوية كل من الوزير الأول، ووزير الدفاع، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، وكاتب الدولة لدى وزير الداخلية، ورئيس أركان الجيوش (ألغي هذا المنصب لاحقًا ثم أعيد إحداثه من جديد في التاسع عشر من نيسان/ أبريل ٢٠١١)، والمدير العام للأمن العسكري. وعهدت لهذا المجلس مهمة جمع وتحليل وتقييم المعلومات بشأن السياسات الداخلية، والخارجية، ورسم سياسة الدفاع وذلك بهدف حماية أمن الدولة الداخلي والخارجي. ولكن خلال الثلاث والعشرين سنة الماضية من حكم بن علي لم يكن لهذا المجلس أي دور يذكر في تحديد هذه السياسات إذ لم يتجاوز عدد اجتماعاته منذ انبعاثه أصابع اليد الواحدة. ويعتقد أن إنشاء هذا المجلس جاء ليغطي على أحداث أمنية أخرى طفت إلى السطح بعد انقلاب بن علي. ففي نفس اليوم الذي أعلن فيه عن تكوين هذا المجلس تم الإعلان عن الكشف عن شبكة تضم ثلاثة وسبعين شخصًا من بينهم عدد من العسكريين الذين يعتقد أنهم أعضاء في حركة الاتجاه الإسلامي المحظورة بتهمة التآمر على أمن الدولة. ويأتي هذا الإعلان كرسالة موجهة في نفس

---

(٩) Clement Moore Henry, «Tunisia's Sweet Little Regime,» in: Robert I. Rotberg, ed., *Worst of the Worst: Dealing with Repressive and Rogue Nations* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2007), pp. 301-302.

الوقت إلى الخارج والداخل. خارجيًا كان النظام يهدف من وراء ذلك إلى تحديد هويته الأمنية للأطراف الخارجية الفاعلة داخل المجتمع الدولي وخاصة منها الولايات المتحدة الأميركية، الطرف الذي بارك انقلاب بن علي وفرنسا التي كان ينظر إليها على أنها القاعدة الخلفية لبعض الحركات المغاربية الإسلامية التي يصعب استئصالها من منظور نظام بن علي من دون تعاون وتنسيق في هذا المجال مع باريس. أما داخليًا فقد اتسم الخيار الأمني للنظام بسياسة القبضة الحديدية ضد كل من يعارض أو حتى يقف على الحياد تجاه الظاهرة الأمنية والقمعية التي تميز بها نظام بن علي، فبالتوازي مع المنهج الصارم الذي انتهجه النظام في حق الإسلاميين والذي قام على ما كان يعرف بسياسة تجفيف المنابع التي تقوم على استئصال الظاهرة الإسلامية بكل سماتها ومظاهرها، استهدف النظام القوات المسلحة على الأقل مرتين، عامي ١٩٩١ و١٩٩٤، وبعد ذلك وقع استهداف شريحة معينة من الضباط السامين المعروفين بالمهنية في تفانيهم بالقيام بواجبهم تجاه المؤسسة العسكرية والوطن وذلك باتهامهم بالانتماء إلى تنظيم محظور يهدف إلى الاطاحة بالنظام القائم. ونتيجة لذلك تم التعامل مع هؤلاء من منطلق المقاربة الناعمة (Soft Approach) والتي تقوم على تطهير هياكل القوات المسلحة على غرار هياكل الدولة من مثل هذه العناصر. وقد أخذت هذه المقاربة شكل حملات توقيف عشوائية تبعتها إجراءات تحقيق في أقبية وزارة الداخلية شابتها عمليات تعذيب وحشية وصلت إلى حد التصفية الجسدية والتي كانت لها الآثار البالغة على معنويات هؤلاء الضباط، تعدتها إلى عائلاتهم التي عانت من التنكيل والحصار الاجتماعي خاصة بعد إعفاء المتهمين من مهامهم وإحالة أغلبهم على التقاعد المبكر[١٠]. وكان الهدف المقصود من هذه المقاربة هو إرسال إشارة واضحة إلى أفراد المؤسسة العسكرية أن اللغة الأمنية هي النغمة الأساسية التي سيتبعها النظام مع كل

(١٠) الجدير بالذكر أن هؤلاء العسكريين أسسوا بعد قيام الثورة جمعية للدفاع عن أنفسهم، وشرعوا في تقديم قضايا عدلية لمحاسبة الذين قاموا بتعذيبهم. غير أن القضايا التي طرحت أمام المحاكم التونسية ستؤدي في أحسن الأحوال إلى تجريم بعض الأفراد الذين مارسوا التعذيب والقتل وهكذا تتم تبرئة أجهزة الدولة التونسية حتى لا تتحمل الدولة التبعات القانونية والأخلاقية والمعنوية والمادية الناجمة عن أي أحكام تصدر في هذه القضايا.

من تسول له نفسه مخالفة توجهاته وخياراته. وكنتيجة مباشرة لهذه المقاربة جرت إعادة هيكلة ونشر بعض الوحدات الميدانية المقاتلة، حيث أبعدت إحدى القطاعات الميدانية المدرعة التي كانت تتمركز بمدينة منزل جميل على التخوم الشمالية للعاصمة تونس إلى داخل البلاد تحسبًا من أي تحرك تلعب فيه هذه الوحدات بدور رأس الحربة ضد النظام. كما تمت إعادة تحديد مناطق المسؤوليات العملياتية لكل الوحدات وخاصة منها الألوية التي تمثل التشكيلات القتالية الرئيسية للجيش الوطني. وفي نفس السياق وكنتيجة للتدهور الأمني الذي شهدته الجزائر في بداية تسعينيات القرن الماضي تمت مراجعة المهام العملياتية للجيش التي تحولت تدريجيًا من مهام دفاعية بحتة إلى انخراط كامل في عمليات أمنية تمثلت في تأمين الحدود التونسية ـ الجزائرية من أي تسلل لمجموعات مسلحة وذلك عن طريق تأمين مراكز الحرس الوطني المنتشرة على كامل الشريط الحدودي مع الجزائر في إطار ما يعرف بـ «منظومة تأمين الحدود». وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المهمة استنزفت الجيش في العتاد والأفراد حيث تتطلب هذه المنظومة الإبقاء على نسبة معينة من الأفراد في الخدمة تحت نظام التعبئة والطوارئ المستمرين بهدف الاضطلاع بهذه المهمة التي لا تمت بأي صلة للمهام القتالية للجيش. وقد أثرت هذه المهام الأمنية على القدرة القتالية للجيش التي تراجعت نسبيًا أمام تقلص عدد التمارين والمناورات التي كانت تجري بوتيرة متصاعدة في سبعينيات وثمانينيّات القرن الماضي بسبب التهديدات الليبية والتي كانت تستعمل فيها الذخيرة الحية وتشترك فيها كل التشكيلات من مختلف الأسلحة والجيوش. ومنذ منتصف التسعينيات اقتصرت هذه التمارين على بعض الوحدات من مختلف الجيوش التي أوكلت لها مهام الاشتراك في مناورات سنوية مع قوات أجنبية في إطار ما يعرف بالتعاون العسكري الإقليمي والدولي بين الجيش الوطني ونظرائه من هذه الجيوش. ولعل أهم الآثار السلبية لهذا التغيير الجذري في مهام القوات المسلحة تجسد بشكل كارثي في الثلاثين من نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ عندما سقطت طائرة عمودية بمنطقة مجاز الباب وبالتحديد بقرية ورفلة ـ ولج الدخان (الواقعة على مسافة ٦٠ كلم غرب العاصمة تونس) وعلى متنها رئيس أركان جيش البر واثنا عشر ضابطًا من بينهم ضابطان برتبة عميد يشغلان آنذاك مهام قيادية في جيش البر. وجاء

هذا الحادث الأليم على إثر زيارة ميدانية قام بها أمير اللواء عبد العزيز سكيك إلى بعض التشكيلات القتالية المتواجدة في منطقة الشمال الغربي والوسط والتي تساهم في تأمين الشريط الحدودي مع الجزائر. وفضلًا عن سياسة التعتيم الإعلامي التي رافقت هذه الفاجعة، فإن ملف التحقيق في هذا الحادث أغلق كما أغلقت ملفات أخرى من دون إعطاء أي توضيحات مقنعة لعائلات الضحايا أو للرأي العام التونسي حول أسباب وظروف هذا الحادث. كما أن هذا الحادث دفع بأغلب الضباط القادة إلى تفضيل استعمال سياراتهم في القيام بزيارات ميدانية من السفر على ظهر ما يعرف بـ «الأكفان الطائرة» وهو ما يدعو إلى التساؤل حول وضع آليات سلاح الطيران خاصة وأن الأسطول الجوي الحربي لم يخضع لعملية تحديث حقيقية منذ منتصف ثمانينيّات القرن الماضي[11]. فالميزانيات التي رصدت للمؤسسة العسكرية التونسية على مدى خمسة عقود لم تكن يومًا في مستوى التحديات والأعباء التي وضعت على عاتق الجيش. وعلى سبيل المثال وليس الحصر فإن الإنفاق الحكومي على الجيش في عام ٢٠٠٦ لم يشكل إلا ١,٤ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي، وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة، فالجزائر خصصت ٣,٣ في المئة عام ٢٠٠٦ لميزانية الدفاع، وليبيا صرفت على أجهزتها العسكرية ٣,٩ في المئة عام ٢٠٠٥ والمغرب وفرت ٥ في المئة عام ٢٠٠٣ من ناتجها المحلي الإجمالي للمؤسسة العسكرية، وكذلك فعلت مصر التي جندت ٤,٣ في المئة عام ٢٠٠٥ من هذا الناتج لقواتها المسلحة[12].

لكن ما زاد في الشعور بالتهميش من قبل المؤسسة العسكرية هو الدور المتصاعد الذي أعطي لقوات الأمن الداخلي في بلورة شكل الدولة ورسم الخطوط السياسية العامة للنظام والمجتمع. فعملية تحديث الأجهزة الأمنية والتي بدأت بتعيين بن علي في منتصف الثمانينيّات من القرن الماضي على

---

(١١) لم يقتنِ سلاح الطيران التونسي في الفترة الممتدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ إلا ١٢ طائرة عمودية من الولايات المتحدة الأميركية من نوع SH-60 F متعددة المهام وبتكلفة تقدر بـ ٢٨٢ مليون دولار أميركي. لمزيد من التفاصيل انظر التقرير التالي: Anthony H. Cordesman and Aram Nerguizian, *The North African Military Balance: Force Developments in the Maghreb* (Washington, D.C.: CSIS press, 2010), p. 35.

(١٢) CIA World Factbook (https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/)

رأس وزارة الداخلية لم تؤد إلى بناء قوات أمن محترفة بقدر ما أدت إلى «تغول» وتوغل الذهنية الأمنية التي اخترقت المجتمع التونسي بكل مكوناته وشرائحه بما في ذلك مؤسسات الدولة. وفي هذا الصدد تمكنت القيادات الأمنية من نسج علاقات خاصة مع أطراف متعددة في قصر قرطاج تمثل مراكز قوى النظام، والتي تمكنت بدورها من تعميق الانقسامات داخل الأجهزة الأمنية عبر ما كان يعرف بـ «حرب الأجهزة»(١٣)، والتي كرست ولاءات هذه القيادات للمحيط الرئاسي مما أدى إلى اتساع مصالحها وزيادة مجال صلاحياتها وتداخلها في كثير من الحالات مع المرافق المدنية العامة والخاصة. غير أن أهم انجاز يحسب لبن علي على مدى أكثر من عقدين من الزمن هو مأسسة العقلية الأمنية والتي ربما نجحت في التغلب على الخصوم من أحزاب وأفراد لكنها فشلت فشلًا ذريعًا في حل المشاكل الأصلية التي تفاقمت نتيجة تكريس الذهنية الأمنية.

ولعل ما حدث خلال المواجهات الدموية بين مجموعة جهادية تسللت عبر الحدود الجزائرية ـ التونسية، من جهة، وعناصر من الجيش الوطني وقوات الأمن الداخلي، من جهة أخرى، في الفترة الممتدة بين الثالث والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر والثالث من كانون الثاني/ يناير في مدينة سليمان (الواقعة على مسافة كلم جنوب شرق العاصمة تونس) وضواحيها، برهن بطريقة لا تدعو إلى الريبة والشك على هيمنة الهاجس الأمني في إدارة هذه المواجهات. فمركزية القرار الأمني على مستوى الرئاسة كان القاعدة وليس الاستثناء حيث تسلّم إدارة العمليات علي السرياطي المستشار الأمني لبن علي في سابقة خطيرة وذلك على حساب القيادة العسكرية التي رأت في هذه الخطوة إهانة لها وتكريسا لانعدام الثقة بين القيادة السياسية والجيش. فقد كانت عناصر من إدارة أمن الدولة والأمن السياسي تشرف على الضباط الذين يقودون العمليات ويتلقون الأوامر والتوجيهات مباشرة من السرياطي الذي يتم إعلامه أولا بأول بتطور نسق العمليات. وقد أشرفت هذه العناصر على توزيع الذخيرة الحية لقوات الجيش والحرس، كما كان متواجدًا في منطقة العمليات بعض المسؤولين من حزب التجمع الدستوري الديمقراطي

(١٣) Michel Camau and Vincent Geisser, ed., *Le Syndrome autoritaire: Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali* (Paris: Press de Sciences Po, 2003), p. 207.

المنحل الذين كانوا على اتصال دائم مع قصر قرطاج. وقد بقيت كل الموارد اللوجستية سواء كانت مادية أو بشرية تحت إشراف هذه العناصر بما في ذلك الذخيرة المخصصة لكل مقاتل بغض النظر عن رتبته وموقعه خوفًا من أن تستعمل لأغراض أخرى. وكاد هذا التصرف اللامسؤول الذي يستمد منطقه من العقلية الأمنية التي تقوم بدورها على التشكيك في الآخر أن يعرض قوات الجيش والحرس المشاركة في هذه الاشتباكات لأخطار حقيقية لوكان المهاجمون يمتلكون سلاحًا وتدريبًا أفضل. ولعل هذا التصرف البوليسي هو الذي قصم ظهر البعير وجعل قيادة الجيش تحسم أمرها بالبقاء على الحياد في أول فرصة سانحة يكون فيها تخلي الجيش عن النظام النقطة الحاسمة في تغيير موازين القوى الداخلية ومن ثم تغيير المشهد السياسي برمته. فمعضلة بن علي في التعامل مع المؤسسة العسكرية هي نفسها التي تكررت بأشكال ومسميات مختلفة تحت الأنظمة الاستبدادية والشمولية والمتمثلة في التوازن التقليدي في العلاقات المدنية ـ العسكرية. فقد كان نظامه بحاجة ماسة لحماية الجيش، لكن كيف يمكن توفير هذه الحماية من دون أن تجري تقوية قدرات القوات المسلحة بشكل لا يخل بالتوازن في العلاقات المدنية ـ العسكرية حتى لا يتحول فيه هذا الخلل إلى تهديد للنظام. فبن علي لم يدرك أهمية هذا التوازن بل استمر على مدى ثلاث وعشرين سنة من الحكم في تقليص وإضعاف وتهميش المؤسسة العسكرية والتقليل من شأنها ودورها لمصلحة الأجهزة الأمنية، ولما أصبح دعم الجيش مسألة حيوية لبقاء بن علي ونظامه فات الأوان لفهم حساسية هذه المعادلة الصعبة في ظل نظام لم يأل جهدًا في معالجة كل التحديات بالمقاربة الأمنية بما في ذلك الإطار المؤسساتي المحدد للعلاقة مع ما يمكن أن يسمى بالظاهرة العسكرية.

ثالثًا: الجيش والثورة بين المسايرة والتفاعل الإيجابي

إن الاحتجاجات الاجتماعية التي انطلقت شرارتها في السابع عشر من كانون الأول/ديسمبر في مدينة سيدي بوزيد (الواقعة على بعد كلم جنوب ـ وسط العاصمة تونس) على أثر إضرام الشاب محمد البوعزيزي النار في جسده على خلفية تعرضه للضرب والاهانة من قبل الشرطة البلدية التي منعته من ممارسة نشاط تجاري يكتسب منه قوته وقوت عائلته،

امتدت رقعتها كنار في الهشيم إلى أغلب المدن التونسية، حيث تحولت على مدى ثلاثة أسابيع إلى ثورة شعبية عارمة اتسمت بالطابع العفوي، نجحت في تحويل مطالبها الاجتماعية من حق المواطن بالتمتع بمقومات الحياة الكريمة إلى مطالب سياسية تتمثل في استرداد الشعب لعزة النفس والكرامة والسيادة التي استبيحت بطريقة فجة من قبل حكام قرطاج على مدى أكثر من خمسة عقود من الزمن. وقد توجت هذه الثورة بالإطاحة بأشرس وأعتى الأنظمة الأمنية في العالم العربي(١٤). ولم يكن لهذه الثورة الشعبية أن تكلل بالنجاح لولا التفاعل الإيجابي لبعض العوامل الموضوعية من بينها دور الجيش. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ اندلاع الانتفاضة لم يتوان نظام السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر في توظيف كل وسائل القمع التي بحوزته لإجهاضها. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، تم استدعاء الوازع الديني قصد التشويه والتشكيك في مصداقية هذا الحراك الشعبي حيث جاء في تصريح لمفتي الجمهورية في الثامن من كانون الثاني/ يناير أن «الانتحار ومحاولته جريمة كبيرة من الكبائر، ولا فرق شرعًا بين من يتعمد قتل نفسه أو قتل غيره» مؤكدًا أنه لا تجوز الصلاة على المنتحر ودفنه في مقابر المسلمين(١٥).

ويأتي هذا الموقف متناغمًا مع ما جاء في أول خطاب لبن علي الذي انتقد بوضوح ما سماه «الهشاشة النفسية» لمن أقدم على هذا العمل، من دون أن يعترف أن تصرفًا كهذا جاء نتيجة لأزمة الهوية التي مازالت قائمة بقوة ولم يحسم فيها منذ أكثر من خمسة عقود، حيث لم يتجرأ صانع القرار السياسي على اتخاذ موقف واضح في تحديد معالم الهوية الثقافية للمجتمع التونسي التي من شأنها أن ترسم لمختلف مكونات هذا المجتمع وخاصة الشباب منه قواعد واضحة في تكوين وتنشئة الفرد، يجرم من خلالها الانتحار بكل أشكاله أو أن يعتبر حرية فردية تندرج ضمن حق الشخص في التصرف في ممتلكاته بحرية بما فيها جسده وروحه. وقد ساهم المشهد

---

(١٤) Noureddine Jebnoun, «Tunisia's Glorious Revolution and Its Implications,» *Jadaliyya* (26 January 2011)

(١٥) «مفتي الجمهورية لجريدة الصباح حول حالات الانتحار حرقًا: لا فرق شرعًا بين من يتعمد قتل نفسه أوقتل غيره،» الصباح (تونس)، ٨/ ١/ ٢٠١١.

الإعلامي التونسي المتخلف والمتكلس منذ سبعينيّات القرن الماضي في تعميق أزمة الهوية باعتماد خطاب رجعي اختزل هوية الشعب التونسي في البوتقة الفينيقية ـ العليسية. لكن الاستعمال المفرط للعنف والقمع من قبل النظام ضد المحتجين بكل أشكاله بما في ذلك إقحام مليشيات الحزب الحاكم بنية التخريب وإظهار حركة الاحتجاج بمظهر عصابات الحق العام والتي لا تتعدى أهدافها السلب والنهب والاعتداء على الأملاك العامة والخاصة زادت من عزم وإصرار حركة الاحتجاجات في المضي قدمًا بالمطالبة الصريحة برحيل بن علي ونظامه. ولعل النقلة النوعية في المسار القمعي الذي اتبعه نظام بن علي هو استعمال الذخيرة الحية وذلك باستدعاء فرق الموت من قناصي الأمن الرئاسي وأجهزة وزارة الداخلية بهدف القتل مع سابق الإصرار والترصد ومحاولة تصوير ما يحدث من اضطرابات أمنية لأطراف خارجية على أنها من صنع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[١٦].

وأمام التدهور الأمني الذي شهدته البلاد التونسية على مدى ثلاثة أسابيع توالت فيها الأحداث بوتيرة سريعة، ووقع استدعاء الجيش نتيجة فشل قوات الأمن الداخلي بكل تشكيلاتها في السيطرة على الشارع وذلك على الرغم من عددها وعتادها، وبعد أن تجلى بوضوح الوجه الحقيقي لنظام بن علي الذي ظهر بمظهر الـ «سلطة [الـ] عاجزة عن التعامل بأسلوب حضاري مع شبابها وشيبها و[التي] لا تؤمن إلا بالحلول الأمنية التي تستند إلى شرعية القوة وتفتقر إلى قوة الشرعية»[١٧].

وقد وقع نشر الجيش لأول مرة في محافظتي سيدي بوزيد والقصرين في التاسع من كانون الثاني/ يناير بهدف حماية بعض المنشآت والبنى التحتية من مؤسسات مالية وعامة وخاصة وبنايات تابعة للدولة مثل مقرات المحافظات والمعتمديات والبلديات. غير أن المنهج القمعي المتبع من قبل قوات الأمن في هذه المناطق أدى إلى مناوشات بين الجيش وقوات مكافحة الشغب خاصة في مدينة الرقاب بمحافظة سيدي بوزيد حيث هددت وحدات

(١٦) Isabelle Mandraud, «Peut-être on partira, mais on brûlera Tunis,» *Le Monde*, 17\1\2011.

(١٧) نور الدين جبنون، «الخارج وتغييب الديمقراطية: الحالة التونسية نموذجًا،» **الأخبار** (بيروت)، ٨/ ١/ ٢٠١١.

من الجيش الوطني المرابطة في هذه المدينة بإطلاق النار على عناصر من الشرطة الذين كانوا يطاردون مواطنين عزل بهدف الاعتداء عليهم، بعد أن حاول هؤلاء الاحتماء بقوات الجيش. ولا يعتقد أن هذا التصرف جاء نتيجة أوامر واضحة من قبل القيادة العسكرية بقدر ما يعتبر تصرفًا فرديًا مرتبطًا بتقييم آني للوضع الميداني من قبل قيادة هذه الوحدات. وأمام تسارع الأحداث بدأت منذ الثاني عشر من كانون الثاني/ يناير وحدات من الجيش الوطني تأخذ مواقعها داخل العاصمة تونس وضواحيها. مع العلم أن الوحدات الأولى التي أوكلت إليها مهمة الحفاظ على الأمن داخل مدينة تونس تنتمي إلى فيلق القوات الخاصة المتمركزة بمدينة بنزرت. وهي قوات النخبة لجيش البر، المدربة على مهام متعددة من بينها القيام بعمليات تخريبية وراء خطوط العدو والتعامل في إطار الحرب غير التقليدية مع القوات غير النظامية. وعلى الرغم من أن انتشار هذه الوحدات جاء كثيفًا، إلا أن نوعية الأسلحة الخفيفة التي كانت بحوزة هذه القوات ووسائل النقل من مركبات همفي، الأميركية الصنع، التي كانت تحت تصرفها، وهي ليست أسلحة حسم ميداني، إن دلت على شيء فهي تدل بوضوح على توجس النظام من تسليم العاصمة إلى قوات ذات تسليح ثقيل لربما تساير حركة الاحتجاجات ويكون لها الدور الحاسم في تغيير الوضع السياسي القائم. ولعل هذا الهاجس الأمني كان ملازمًا لكل الخطوات اللاحقة التي اتخذها النظام في محاولة يائسة لاسترداد المبادرة، حيث تم انزال مصفحات تابعة للحرس الوطني بالتوازي مع نشر القوات الخاصة داخل العاصمة.

وإذا قمنا بقراءة لموازين القوى للوحدات المنتشرة في العاصمة وتخومها في الفترة ما بين الثاني عشر إلى الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير، فإننا نلاحظ أن الحرس الوطني كان له تفوق نوعي واضح نتيجة لنوعية الأسلحة الثقيلة التي كانت بحوزة قواته والتي كانت توفر لها القدرة السلسة على الحركة والمناورة وقوة النيران العالية. وإذا أضفنا إلى كل ذلك قوات الأمن الرئاسي التي كانت بدورها مدججة بأسلحة نوعية ومازالت في تلك اللحظة متماسكة وتخضع مباشرة لبن علي عن طريق مدير الأمن الرئاسي علي السرياطي، فإنّه يصبح واضحًا أن السلطة السياسية رتبت

أوراقها بطريقة لا تمكن الجيش من أخذ أي مبادرة من شأنها أن تهدد أمن واستمرارية النظام. كما أن الأوامر التي صدرت في الثالث عشر من كانون الثاني/يناير إلى وحدات الجيش المنتشرة في العاصمة بالانسحاب لا يمكن أن تقرأ إلا من زاوية الشك الذي سيطر على العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية على مدى ثلاث وعشرين سنة من حكم بن علي والتي جعلت هذه اللحظة قمة الارتباك والارتجال في صناعة القرار السياسي تجاه الدور المطلوب من القوات المسلحة. وقد بقي الوضع الميداني على حاله إلى حدود ليلة الرابع عشر من كانون الثاني/يناير حيث بدأت قوات الجيش وخاصة منها الوحدات المدرعة من دبابات ومصفحات وناقلات جند في أخذ مواقعها بنسق سريع داخل العاصمة تونس وضواحيها مما رجح من جديد كفة ميزان القوى لمصلحة الجيش الوطني.

وعلى الرغم من الوعود التي جاءت في خطاب بن علي الأخير في الثالث عشر من كانون الثاني/يناير والذي نظر إليه الإعلام الرسمي والدولي على أنه بداية لتنازلات هامة من شأنها أن تفتح صفحة جديدة في تاريخ تونس السياسي، إلا أن هذه الوعود لم تغير شيئًا من الإصرار القوي للشعب التونسي على التخلص من بن علي ونظامه. ففي اليوم التالي الموافق للرابع عشر من كانون الثاني/يناير احتشد أكثر من ثلاثين ألف شخص أمام وزارة الداخلية في شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة تونس مطالبين برحيل بن علي في حين أن حركة الاحتجاجات عمت كامل تراب تونس ووصلت إلى نقطة اللاعودة مرسلة بذلك رسالة واضحة إلى رأس النظام مفادها أن لحظة الحقيقة قد دنت وأن عليه أن يُرَحَّلَ قبل أن يرحل. وأمام وعيه بهذه الحقيقة، قرر الفرار في سابقة كان قد سبقه فيها شاه إيران عام ١٩٧٩ ولكن كان من الصعب على بن علي القبول بانسحاب مشين من المشهد السياسي التونسي وهو الذي حاول حتى آخر لحظة التسويق لماضيه العسكري الذي أراده مجيدًا على غرار ما فعله الرئيس المصري حسني مبارك لاحقًا الذي أطنب بدوره في تمجيد ماضيه العسكري راجيًا أن يشفع له هذا المجد أمام شعب أرض الكنانة. فلم يكن في خطة بن علي الرحيل النهائي عن تونس بقدر ما كان يخطط إلى السفر المؤقت إلى خارج البلاد حتى تستقر الأمور ثم الرجوع إلى قرطاج حالما يسمح الوضع الأمني بذلك، ولكن... ما

كل ما يتمنّى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن.

وعلى أثر إقلاع طائرة بن علي قامت القوات المسلحة بإعلان مطار تونس - قرطاج الدولي منطقة عسكرية وإغلاق المجال الجوي التونسي لمنع أفراد عائلات بن علي والطرابلسي وأركان النظام المتهاوي من مغادرة البلاد. لكن التحدي الأكبر الذي واجهه الجيش بعد ايقاف مدير الأمن الرئاسي هو عمليات القنص والقتل والسلب والنهب التي تسببت فيها بعض الأجهزة الأمنية وبقايا الحزب الحاكم التي حاولت بطريقة يائسة خلق حالة من الفوضى المدمرة يمكن في إثرها إعادة عقارب الساعة إلى ما قبل الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير[١٨]، ومع انهيار المنظومة الأمنية التي حكم بها بن علي تونس على مدى عقدين من الزمن، قام الجيش بالتعاون مع لجان أحياء محلية في استرجاع الأمن تدريجيًا خاصة بعد المواجهات التي امتدت على عدة أيام بين القوات الخاصة للجيش وبقايا الحرس الرئاسي. وقد تمكنت القوات الخاصة من تحييد جهاز الأمن الرئاسي على الرغم من التسليح الجيد الذي كان يتمتع به هذا الأخير. فقد قام سلاح الطيران العمودي إلى جانب الخبرة القتالية بدورٍ حيوي في ترجيح كفة العمليات لمصلحة القوات الخاصة التي تمكنت من السيطرة على ما تبقى من جهاز الأمن الرئاسي الذي أراده بن علي ومستشاره الأمني قوة ضاربة في يد الرئاسة وجيشًا بديلًا للجيش الوطني. وفي نفس السياق فإنّه على الرغم من الرجوع إلى حالة أمنية شبه عادية فإن القوات المسلحة ما زالت تضطلع بمهام أمنية في العاصمة تونس وعلى كامل التراب الوطني.

وعلى الرغم من حملات التشكيك في نيّات الجيش وقيادته تجاه العملية السياسية التي انبثقت عن ثورة الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١[١٩]، فإن تصريحات رئيس أركان الجيوش ورئيس أركان جيش البر والأعلى رتبة في الجيش التونسي الفريق أول رشيد عمار في الثاني والعشرين من كانون الثاني/ يناير والتي أعلن فيها أن الجيش «حامي الثورة» و«لن

---

(١٨) Clement M. Henry and Robert Springborg, «The Tunisian Army: Defending the Beachhead of Democracy in the Arab World,» *Hullington post*, 26/1/2011, on the website: <http://www.huffingtonpost.com/clement-m-henry/the-tunisian-army-defendi_b_814254.html?ref=email_share>.

(١٩) «Tunisisa: Minister, Defamation of Army Contrary to Revolution,» (2 March 2011) <http://www.ansamed.info/en/tunisia/news/ME.XEF49534.html>.

يخرج عن الدستور»[٢٠]، لم تترك أي مجال للتأويل الخاطئ حول دور المؤسسة العسكرية في الفترة الانتقالية وما بعدها[٢١]. فالجيش التونسي

---

(٢٠) القدس العربي (لندن)، ٢٣/ ١/ ٢٠١٠، و: David D. Kirpatrick, «Chief of Tunisian Army Pledges His Support for «the Revolution»,» *New York Times*, 24/1/2011.

(٢١) خلال الأشهر الأولى التي أعقبت هروب بن علي كثر الجدل بين النخب حول احتمال أن يؤدي الجيش دورًا سياسيًا مباشرًا وقد ذهب بعضهم إلى التلويح بضرورة تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بحجة حماية الثورة. غير أن فرضية التدخل حتى في حالة فشل الأحزاب في إدارة المرحلة الانتقالية تبقى غير واقعية، وذلك للأسباب الآتية:

- تدخل العسكر في الشأن السياسي غير وارد وقد قامت فرضية التدخل على تخمينات وتصريحات ليس لها أي أساس من الواقع. فالجيش الوطني التونسي اتيحت له الفرصة للاستيلاء على السلطة قبل أن يغادر بن علي البلاد في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ ولم يفعل ذلك إيمانًا منه بأن مصلحة الوطن تقتضي أن يبقى الجيش بعيدًا عن الشأن السياسي الذي لم يكن يومًا من أولوياته واختصاصاته.

- القيادات العسكرية التونسية مقارنة بنظيراتها في المشرق العربي تفتقر إلى خلفية إيديولوجية واضحة يصعب من دونها تحديد مشروع سياسي ومن ثمة هوية نظام سياسي. فالعوامل الرئيسية التي مكنت المؤسسة العسكرية التونسية من الحفاظ على تماسكها في أحلك الظروف التي مرت بها البلاد في عهدي بورقيبة وبن علي هي الروح المهنية والحياد السياسي رغم محاولات التهميش.

- بشهادة أكثر من مختص في الشؤون العسكرية فإن الجيش التونسي لم يبرم أي صفقة تسليح تذكر منذ أكثر من ثلاثة عقود وذلك على الرغم من تسلم الجيش للملف الأمني الداخلي في مجمله منذ هروب بن علي. فهذا العبء الإضافي يحتم منطقيًا على الجيش تدعيم وتطوير قدراته لمواجهة التحديات الأمنية الداخلية والمخاطر الخارجية غير أن القيادات العسكرية للجيش الوطني ترفض أن تقدم على هذه الخطوة معتبرة أن تطوير المنظومة الدفاعية للجيش يجب أن يأتي في ظل برلمان منتخب وحكومة تمثل إرادة الشعب يعهد لهما بهذه المهمة. كما أن هذه القيادات تدرك أن أي تحديث للقدرات العسكرية للجيش في الظروف الحالية سينظر له الأطراف السياسية والأمنية على أنها محاولة لإملاء بعض الخيارات تهدف إلى التدخل في الشأن السياسي.

- النخب التي روجت ومازالت تروج لهذا التدخل وتحذر منه ليس لها معرفة دقيقة بخصوصيات الجيش التونسي. لقد استيقظت هذه النخب في صبيحة ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ على حقيقة مفادها أن الدولة - وليس النظام - تمتلك جيشًا، والعكس صحيح في معظم البلدان العربية ومع ذلك أبت هذه النخب إلا أن تشكك بإصرار في نوايا الجيش على الرغم من التصريحات الواضحة والقاطعة التي صدرت من قياداته حول تعهد المؤسسة العسكرية بالبقاء على نفس المسافة من كل الأطراف ورفض الانخراط في كل عمل سياسي. فهذه النخب أعجز من أن تقود الشعب التونسي في عملية التحول السياسي تجاه الديمقراطية خاصة وأن هروب بن علي الذي كانت تتعذر باستبداده وشمولية نظامه أسقط عنها ورقة التوت التي كانت تحجب فشلها. وأمام انكشاف حقيقتها تحاول هذه النخب تصدير أزمتها إلى المجتمع باستدعاء الاحتراب الفكري وحتى العقائدي بغية اسقاط البلاد في أتون الفوضى ومن ثمة ايجاد كل الظروف الملائمة للزج بالمؤسسة العسكرية في صراع مع الشعب يفقدها المصداقية التي بنتها على مر العقود وجنت ثمارها مع قيام الثورة. إن ما آل إليه المشهد السياسي في تونس بعد ستة أشهر من قيام الثورة يبرهن بكل المقاييس=

الذي يشهد له التاريخ بمهنيته ونأيه عن الشأن السياسي منذ انبعاثه لن ينقسم إلى تيار متشدد وآخر لين في التعامل مع الوضع السياسي الراهن على غرار ما حدث في الجزائر غداة الأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد منذ عام ١٩٩١. فوحدة القيادة العسكرية هي مبدأ مقدس لم تحد عنه النخبة العسكرية التي تناوبت على قيادة القوات المسلحة ويرجع الفضل في ذلك إلى دور المؤسسات التعليمية العسكرية، والتي تختلف عن نظيراتها في المنطقة العربية، في تكوين الضابط التونسي والاستثمار في مهنيته. كما إن حيوية الشعب التونسي وديناميكية مجتمعه المدني وتجانس أطيافه وغياب عوامل الفتنة الطائفية والقبلية التي تعتبر آخر حصون الدكتاتوريات العربية تجعل من الصعب في المستقبل أن تدير ديكتاتورية ذات طابع عسكري أو أمني شؤون أحفاد عقبة بن نافع، وأسد بن الفرات، والمعز لدين الله الفاطمي، وعبد الرحمن بن خلدون، وأبي القاسم الشابي. فحفاظ الجيش الوطني التونسي على الأمن الداخلي في فترة حرجة من تاريخ الوطن والوقوف أمام التهديدات الخارجية التي ما زالت تتربص بهذه الثورة المجيدة وتبجيل الكرامة على المصلحة الآنية الضيقة، شكلت البوصلة الصحيحة والدرس البليغ للجيوش العربية الأخرى وخاصة منها الجيش المصري[٢٢]، للمساهمة في الخروج بأرض الكنانة من نفق الاستبداد المظلم.

فمشكلة تونس ما بعد قيام الثورة لا تكمن في الدور الذي ستضطلع به المؤسسة العسكرية بقدر ما تكمن في الدور المستقبلي للأجهزة الأمنية التي اقترنت وظيفتها منذ الاستقلال بالقمع والعنف اللذين مورسا على المواطن

= أن هذه النخب غير مؤهلة لتأمين المسار الانتقالي، فلن تذهب بالبلاد في أحسن الأحوال إلى أكثر من نظام استبدادي ناعم (soft authoritarian regime) لكن لن ترقى بتونس إلى نظام شبه ديمقراطي semi-democratic regime) على غرار بعض دول أوروبا الشرقية بعد سقوط المنظومة الشيوعية. أما الوصول بالبلاد إلى الديمقراطية الفعلية فهذه غاية صعبة المنال في ظل وجود نخب امتهنت تأجيج الصراعات بين مختلف مكونات الشعب التونسي وتهديد سلمه الاجتماعي وتعريض الجيش إلى خطر التجاذبات السياسية.

(٢٢) Clement M. Henry and Robert Springborg, «A Tunisian Solution for Egypt's Military: Why Egypt's Military Will Not Be Able to Govern,» *Foreign Affairs* (21 February, 2011) <http://www.foreignaffairs.com/articles/67475/clement-m-henry-and-robert-springborg/a-tunisian-solution-for-egypts-military?page=show>.

التونسي بطريقة ممنهجة في إطار دولة اللاقانون التي اتخذت شكل جمهورية الخوف. إذ إن العدد المرتفع لقوات الأمن الداخلي والذي لا يتناسب مع العدد الصغير لسكان تونس يجعل من هذا الجهاز المترهل عبئًا اجتماعيًا واقتصاديًا على مؤسسات الدولة(٢٣). وبالاضافة إلى ذلك، فإنّ عددًا كبيرًا من أفراد هذه الأجهزة الأمنية لها عقلية متجذرة في الممارسات الاستبدادية والولاء لمنظومة أمنية تقوم بدورها على الولاء للأفراد أكثر منه للمؤسسات. فإدماج هذه العناصر في نظام ديمقراطي ناشئ من دون إعادة هيكلة وإصلاح شامل لهذه الأجهزة سيكون تحديًا ليس فقط لأية حكومة مقبلة ولكن أيضًا للمجتمع التونسي بأسره. فهيبة الدولة كما يحلو للوزير الأول المؤقت الباجي قائد السبسي الاستماتة في الدفاع عنها لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار مناخ ديمقراطي يحدد فيه العقد الاجتماعي بوضوح العلاقة بين الدولة والمواطن وليس بتكريس الذهنية الأمنية التي هي نتاج للدولة البوليسية. فثورة الشعب التونسي لم تأت بسبب البطالة والجوع، وانما جاءت بسبب التوق إلى الكرامة وعزة النفس.

وفي هذا الإطار نرى أنه من المناسب الوقوف على توصيات بإمكانها

---

(٢٣) تعمدنا عدم الإشارة إلى عدد بعينه في ما يخص العدد الضخم لرجال الأمن في عهد الرئيس بن علي وذلك لغياب المعطيات الصحيحة والدقيقة حول هذا الموضوع. كما تجدر الإشارة أن العدد الذي صرح به وزير الداخلية السابق السيد فرحات الراجحي بأن العدد الاجمالي لهذه القوات لا يتجاوز الخمسين ألفًا هوبعيد عن الصحة، خاصة أنه اعترف في إطار هذا التصريح أن هذا الرقم قدم له ولم يدققه بنفسه. يضاف إلى ذلك أن هذا التصريح لا يجب أن يقرأ بمعزل عن سياقه، فكلام الوزير السابق جاء كمحاولة يائسة لتهدئة خواطر التونسيين وتخفيف حدة الاحتقان الذي ساد الشارع التونسي نتيجة للقمع الممنهج من تعذيب وقتل واهانة متعمدة لكرامة المواطن التونسي على أيدي الأجهزة الأمنية خلال عقدين ونيف من حكم بن علي. فالعدد الذي صرح به وزير الداخلية السابق لا يأخذ بالاعتبار مدى تعقيد وتشعب هذه الأجهزة. فإذا افترضنا جدلًا أن العدد المصرح به صحيح فهولا يشمل التشكيلات المختلفة للمخبرين بزي مدني، والأفراد الذين يشغلون وظيفة عمدة القرية أوالحي (نظيره المختار في بعض بلدان المشرق العربي)، ولجان الأحياء، ولجان اليقظة، وأصحاب المقاهي والحانات، والمواطن الرقيب داخل الإدارات ومليشيات الحزب الحاكم التي تمثل الاحتياطي الأمني لوزارة الداخلية. . . وكلها تنضوي إلى المنظومة الأمنية التي تفنن نظام بن علي في بنائها وتطويرها. فبهذا التصريح حاول وزير الداخلية السابق عن ـ قصد أوعن غير قصد ـ أن يسقط من ذاكرة التونسيين العدد الحقيقي لقوات الأمن الداخلي والذي يساوي أضعاف العدد المصرح به بغية تقليل دور هذه القوات في المسار القمعي للنظام السابق كخطوة مرحلية تهدف إلى تمرير المصالحة لكن من دون مساءلة ومحاسبة.

أن تؤسس لعلاقات مدنية ـ عسكرية صحيحة وصحية تكون أحد الركائز الرئيسية لنظام ديمقراطي حقيقي في تونس:

ـ الاعتراف بأهمية التزامن والترابط بين الحكم الرشيد والعلاقات المدنية ـ العسكرية.

ـ التشديد على مركزية أمن الفرد والمجتمع داخل مفهوم جديد للأمن.

ـ الالتزام بالطابع المهني واللاسياسي للقوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي.

ـ الالتزام بسيادة السلطة المدنية على السلطة العسكرية في المسائل السياسية مع عدم تدخل السلطة السياسية في المجال العملياتي للقوات المسلحة إلا عن طريق التوجيهات السياسية التي يجب أن تحول إلى خطط وأوامر عملياتية تكون في خدمة المشروع السياسي الذي هو نتاج للخيار الديمقراطي المفوض من قبل الشعب.

ـ ضرورة بعث لجنة للقوات المسلحة داخل مجلس النواب (البرلمان) تعنى بالجوانب الأمنية التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بشؤون الدفاع الوطني، تكون بمثابة الإطار القانوني والمؤسساتي المحدد للعلاقات المدنية ـ العسكرية.

ـ الالتزام بالشفافية والمساءلة والمحاسبة من خلال تعزيز الرقابة الفعالة وتطوير الكفاءات المدنية في مسائل الأمن.

ـ تمكين منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من القيام بدورٍ فعال في إدارة وتطوير قطاع الأمن.

ـ العمل على تطوير ثقافة كرامة الإنسان، وحقوق الإنسان داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية.

القسم الثالث

تحديات الانتقال الديمقراطي
والتفاعلات العربية للثورة

الفصل الثاني عشر

الحدث التونسي وأسئلة الإصلاح السياسي العربي أوليات وسياقات وآفاق

كمال عبد اللطيف

«من الممكن أن تكمن العقبة الكبرى في وجه التحول الديمقراطي، في ميل العرب إلى التفرد، وتاليًا إلى انغلاق معين. ومع ذلك، فإن الانغلاق لا يظهر للعيان حقًا إلا في حقب الضعف، حين يبدو العالم الخارجي على التوالي، عالمًا محتقرًا، معتديًا أو مجرّدًا من كل فهم وتفهم. إن العالم العربي انفتح حقًا في المرحلة الأخيرة من حداثته على أفكار التقدم، التغير الاجتماعي، الثورة، القومية، الماركسية (. . .). فلماذا لا ينفتح على الجاذب الديمقراطي؟ على ديمقراطية قد تكون هي الإيديولوجيا الكبرى، ولكنها ليست دوغمائية، تضاف إلى كل الإيديولوجيات الطوباوية الأخرى، لتتعالى عنها وتتجاوزها؟ يقوم هنا دور التحليل العميق للصعوبة القصوى لزرع الديمقراطية، فلا يكفي أن نقف عند الدعوة إليها».

هشام جعيط

تمهيد

عبَّر كثير من الباحثين عن صعوبات بناء الحدث التاريخي الذي اشتعل في المجتمع التونسي في مطلع سنة ٢٠١١، ليشمل بعد ذلك فضاءات عربية أخرى. وقد اعتبر البعض منهم، أنه إذا كانت هناك صعوبة مؤكدة في مقاربة أحداث الراهن، من قبيل الحدث الذي تبلورت شرارته في تونس، فإنه

يمكن اللجوء إلى آليات أخرى في التعقل والفهم، لتساعد في عمليات الاقتراب منه ومن توابعه وتداعياته داخل تونس وخارجها. وفي هذا السياق نظر البعض إلى الحدث المذكور باعتباره **مرادفًا للجمال**، بل رتب ملامحه العامة في إطار **المنزع الأخلاقي**، المتمثل بالغضب الشامل والطفرة المرتبة للحظة عبور تروم إسقاط نظام وإعلان إمكانية ترتيب بديل له. بل لقد ذهب الأمر بالباحث المذكور إلى درجة اعتبار أن الحدث الحاصل يقع في مرحلة ما قبل السياسة[1].

إن الحدث والمرويات التي تلته، تضعنا في مرحلة ما قبل السياسة وما بعدها، وهي مرحلة فراغ بحكم أنها حولت حالة إسقاط النظام، أي حولت فعل الخوف الذي تخلص منها الشارع لحظة إعلانه ضرورة إسقاط النظام، إلى لحظة جزع لدى الحاكم وزبانيته من أهل الفساد. لكنما بعد الحدث، أي لحظة الفراغ المفترض،تستدعي تجاوز المنزع الأخلاقي والبعد الجمالي نحو التحول السياسي التاريخي. وهذا الأخير، يقتضي أن تتم عملية تركيب المطلوب بمنطق السياسة والتاريخ. فكيف ننتقل من جماليات الحدث في عنفوانه واندفاعه إلى مستوى عبور مسافة الفراغ؟ (مسافة ما قبل وما بعد).

ومن حسن حظ المجتمع التونسي، أن تنظيمات مجتمعه المدني حاضرة في المجتمع ومؤاتية لكثير من أوجه ما بعد الحدث، لهذا نتصور إمكانية عبورها لمسافة الفراغ القائمة اليوم. إن دورها الأكبر يتمثل في ضرورة ملئها للّحظة البينية، وتعبيد الطريق الانتقالي نحو الإصلاح السياسي الديمقراطي، ذلك أننا نعتقد أن حدثًا لا يضمن مسألة عبور ما بعده يحمل في قلبه نهايته[2].

يمكن أن نتجاوز محتوى المواقف التي رتبنا في الفقرات السابقة على الرغم من أهمية حدوثها ومعطياتها. ذلك أنه من الواضح أنها اختارت في

---

(1) غسان سلامة، «عن تونس،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٣، العدد ٣٨٤ (شباط/ فبراير ٢٠١١)، ص ٩ ـ ١٤.

(2) المصدر نفسه.

الاقتراب من الحدث معالجة تروم الابتعاد عنه، من دون التخلي عن سياقاته وأطره التاريخية والنظرية. وقد استعانت المقاربة المذكورة، بالاستعارات ولجأت إلى التمثيل الذي يمكن المتلقي من إيحاءات تضعه بمحاذاة الحدث.

سنعتمد في عملنا هذا، مقاربة أخرى يبدو لنا أنها أكثر تاريخية من الأولى، وذلك بالعمل على بلورة جملة من الأوليات التي تحدد مجال نظرنا للحدث التونسي وتداعياته التونسية والعربية. كما سنقف على سياقات الحدث المحلية والقومية، وكذا سياقاته النظرية في إطار تاريخ المشروع السياسي الإصلاحي العربي. ومن خلال بنائنا لبعض الأوليات التي سنسترشد بها في عمليات البحث، وكذا معاينتنا للسياقات المؤطرة لتشكل وتطور الحدث وتفاعلاته، سنعمل على الاقتراب من بعض آفاقه في اتجاه كشف العلامات الجديدة في مشروع مجتمع المواطنة العربي، وتغيير وتيرة العمل من أجل الوصول إلى عتبة المشروع السياسي الديمقراطي في الفضاء الاجتماعي العربي.

ونتجه قبل معالجتنا للأوليات والسياقات إلى إبراز أمرين اثنين، لهما علاقة مباشرة بأنماط الاحتجاج التي انطلقت من تونس،وشملت خلال الأشهر الثلاثة الماضية، كثيرًا من فضاءات المدن والقرى في أغلب البلدان العربية. يتمثل أولهما في كون الحدث المذكور،أعاد الاعتبار المادي والرمزي للسياسة وللعمل السياسي. وقد ترتب عن الحراك السياسي الدائر اليوم في الشارع العربي، جدل سياسي في موضوع الإصلاح[٣].

ونتج عن الجدل المذكور، بناء جملة من المواقف والشعارات المطابقة لمقتضيات الحال العربية. كما ترتب عن ذلك، أن فعل الغليان الذي ملأ فضاءات الميادين العامة، اتجه للدفاع عن ضرورة إنجاز تعاقدات سياسية

(٣) يقول أحمد نجيب الشابي، الأمين العام للحزب الديمقراطي التقدمي «رغم الصعوبات التي ما زالت ترافق الانتقال الديمقراطي في تونس وتراجع القدرة الشرائية للتونسيين وتضخم البطالة وتردي المكاسب الاجتماعية، فإن تونس ربحت الحرية، وأصبح بإمكان الاجتماع في كل مكان بدون وجود بوليس سياسي يتجسس على الناس، وحتى الفئات الاجتماعية التي لم يكن لها هم إلا كرة القدم بفعل ديكتاتورية حكم بن علي أصبحت مولعة بالسياسة ومساهمة في التحول».

جديدة، تروم دعم المشروع الإصلاحي الديمقراطي المُجَمَّد، والمعطل في أغلب البلدان العربية.

أما الأمر الثاني، فتكشفه طبيعة المبادرات التي أطلقت في قلب حدث تظاهر الشباب العربي في الشوارع في تونس أولا، ثم في مصر وباقي البلدان العربية. أعادت هذه المبادرات بقوة الصدمة الصاعقة، أعادت دينامية التظاهر الصاخب في المدن والقرى التونسية الاعتبار لقيم كانت قد توارت من المشهد السياسي العربي. يتعلق الأمر هنا، بقيم الشجاعة والجرأة، وتبني المواقف التي تتجه إلى تجاوز أشكال المخاتلات، التي أصبحت سمة ملازمة لصور الفعل السياسي العربي.

صنع فعل المبادرة ما كان يُعدُّ إلى عهد قريب فعلًا مستحيلًا، لقد صنع طريق التغيير، ورَفَعَ حالة الانسداد السياسي التي أصبحت لازمة في الخطاب السياسي العربي. ومن غرائب الحدث العصيّة على منطق التاريخ، أن المبادرين من الفاعلين الموقدين لشرارته الأولى، لم يكونوا من محترفي الفعل السياسي الراديكالي، كما عهدناهم في بقايا اليسار وفلوله، في أغلب خرائط المشهد السياسي العربي. لقد كان شباب الفعل الصانع للحدث، يقع خارج النَّفَسِ السياسي الاحترافي، إلا أنه انطلق من قلب المجتمع والسياسة، ليقدم بصموده فعلًا تاريخيًا مبدعًا ومولِّدًا لآفاق جديدة في العمل السياسي، نفترض أنها تتمم بطريقتها الخاصة، مشروع الإصلاح السياسي العربي.

منحت مبادرة حدث الخروج إلى الشارع في المدن التونسية وهوامشها، كل سمات الفعل السياسي المدني، الموسوم بالجرأة والشجاعة، ومنحت العمل السياسي المناهض للاستبداد، أفقًا للتحرك الهادف إلى الدفع بمشروع الإصلاح السياسي، إلى حدوده القصوى. وفي قلب هذا الأفق المناضل، انتصب فاعلون جدد، يقودهم الشباب لمعانقة دروب الحرية، ومسالكها الوعرة، وأبوابها التي يتطلع إليها الجميع. حصل ذلك دفعة واحدة، من دون التفات للمسوغات التي ظلت تغشى العيون والعقول، وتكبل الإرادات. فقد كانت طلائع الثورة مسلحة بعزيمة الإرادة والفعل القادرين على تفتيت الصخر، ووقف جبروت الطغيان.

نسجل هذين الأمرين في مدخل هذه الورقة، ونؤكد أهميتهما، ذلك أن الفعل السياسي المنتفض والمنتج لحدث التغيير في البلدان العربية، كان شبه مستحيل في أغلب هذه البلدان، حيث اقتنع الجميع، بتخلي الشباب عن العمل السياسي، في محيط المجتمعات العربية، وذلك على الرغم من مظاهر التفاعل التي كانت تتخذ بين الحين والآخر أشكالًا محددة ومحدودة، من المقاومة العارضة والمؤقتة، والموصولة بمناسبات وسياقات تضامنية في الأغلب الأعم.

أولًا: سياقات الحدث التونسي:
كيف يمكن تفسير ما حدث في تونس ومصر؟

يصعب على الملاحظ ان يصدر أحكامًا سريعة ترسم ملامح ما جرى ويجري في كل من تونس ومصر، وفي فضاءاتٍ وساحاتٍ عربية أخرى وإلى حدود هذه اللحظة. وذلك على الرغم من كل ما راكم الحدث في جريانه من تداعيات ومعطيات، بل ومكاسب. . ويبدو لي أن ما يقع في المجتمعات العربية هذه الأيام، يُعدُّ أولًا وقبل كل شيء، محصلة عوامل متعددة، بعضها يعود إلى عقود من الزمن.

فمنذ عقدين على الأقل، ونحن نتحدث عن قوة الضغط التي تواجه النخب، ومختلف أفراد المجتمع التونسي، أمام ما سمي **الثورة البيضاء**، التي تم فيها بكثير من العنف الناعم، نقل السلطة من الرئيس الحبيب بورقيبة وهو في أرذل العمر، إلى زين العابدين بن عليّ وبترتيب مدبر، كشف الزمن اللاحق علاماته الكبرى.

كان المتابعون للتصريحات التي واكبت أحداث الانقلاب الأبيض، في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، يرون أنهم أمام مناسبة لتحقيق نقلة سلمية، نحو نظام في الحكم يتجاوز أعطاب السنوات الأخيرة من شيخوخة نظام بورقيبة، على الرغم مما حققه هذا النظام من منجزات، لا أحد ينكرها لا في تونس ولا خارجها، سواء في موضوع تحديث القوانين، أو في موضوع المساواة بين الرجل والمرأة، وكذا في مجال التصحيحات التي عرفها النظام الاقتصادي التونسي، ونوعية الانفتاح المغامر الذي سلكه في المجال التنموي.

وقد اعتقد بعض الذين تابعوا وصول بن علي إلى الحكم، أن هناك بشائر خفية تنبئ بإمكانية التحول نحو نظام أكثر انفتاحًا. إلا أن مرور ما يزيد عن عقدين من الحكم، كشف بالدليل الملموس، أن عناصر الضغط على المجتمع زادت بل واستفلحت، حيث برز ذلك في علاقة النظام بالمعارضة، وفي نمط الإعلام التونسي، وفي الاقتصاد المفتوح على السياحة والاستثمارات الأجنبية، وكذا في نمط الاستهلاك الذي لا علاقة له بالتنمية الاقتصادية المطلوبة، في مجتمع موارده محدودة[٤].

وُصف حدثُ **التغيير** في تونس، بمفردات كانت تَرِدُ في الغالب في شكل مرادفات، من قبيل التمرد، الانفجار، الانتفاض، الثورة... إلخ، وتعكس هذه التسميات برسومها المختلفة وغير المتكافئة ردود فعل متنوعة. وهي لا تقدم في نظرنا توصيفًا دقيقًا لما جرى ويجري، في الشارع التونسي ثم المصري. وكملاحظ من الخارج، وحسب ما تقدمه وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والشبكية، أعتبر أن ما جرى وما يتواصل جريانه بإيقاع مختلف في العديد من الساحات العربية الأخرى اليوم (اليمن وليبيا وسوريا)، يضعنا أمام مبادرة منخرطة في فعل تاريخي معقد، يفترض أنه وسيلة للتحرر من جبروت الأنظمة العربية المتسلطة والمستبدة. كما يفترض في الوقت نفسه، أنه فعل محاصر بمتغيرات إقليمية ودولية لا ينبغي إغفالها عند محاولة قراءاته وبناء نتائجه القريبة والبعيدة، نتائجه الممكنة والصعبة.

يرسم الحدث في تجلياته الأولى، المتمثلة في التظاهر ورفع الشعارات، ملامح نموذج جديد في التحول السياسي في المجتمعات العربية. وقبل الاقتراب من الحدث، ينبغي أن نتجنب إطلاق الأوصاف التي تضعنا في قلب مرجعيات نظرية بعينها. ونتجه صوب التفكير في المنعطف الذي دشنه الفعل المبادر، لعلنا نتمكن من ابتكار الأسماء المحايثة لروح رسالته، وروح الفعل الذي أسس ويؤسس اليوم في الحاضر العربي المحاصر بالخيبات والهزائم، علامة ضوئية سيكون لها كما نتصور نتائج هامة في

(٤) Pierre-Jean Luizard, *Laïcités autoritaires en terres d'Islam* (Paris: Fayard, 2008), p. 78.

مسار الصراع السياسي في المجتمعات العربية. لنقترب أكثر من الحدث وآثاره، لعلنا نصل إلى إدراك كيف نُسجت خيوطه، فنتمكن من تشخيص ما وقع ويقع في المجتمع التونسي.

أذكر أن الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو كان قد قام بزيارة إيران مباشرة بعد ثورة ١٩٧٩، وعندما أنهى زيارته علق في أحد التصريحات الصحفية، واصفًا ما رآه بالفعل الغامض والملتبس. ويمكن أن نقول في السياق نفسه، إن في أفعال التاريخ الكبرى من قبيل الحدث التونسي وتوابعه كثيرًا من السحر. وفي بلاغة اللغة والصورة التي تصاحب الأحداث المماثلة للحدث التونسي ما يمنع الرؤية والرؤيا. إلا أننا نعتبر أن غموض ثورة ١٩٧٩، ارتفع بعدما وصل آية الله الخميني إلى الحكم. لذلك أقول إن المشهد السياسي التونسي اليوم، ما يزال في طورٍ لا يسمح بفرز وتصفية ما حدث، وذلك بحكم أننا أمام انفجار يعادل في قوته عتو القهر الذي صنع الحدث. ولعلنا في حاجة إلى بعض الوقت، لنتبين الملامح العامة لما جرى ولأهدافه وآفاقه، ما تحقق منها وما هو في طور التحقق.

يرمز ما وقع في تونس إلى تطور أشكال الاحتجاج الاجتماعي في المجتمعات العربية. ففي المغرب، مثلًا، سجلنا منذ حكومة التناوب التي قادها عبد الرحمن اليوسفي سنة ١٩٩٨، بروز ظواهر جديدة في مواجهة النظام المغربي، قرب البرلمان وبجوار بنايات الوزارات والمصالح العمومية، وكذا أمام مقرات المصالح الدبلوماسية. وقد بلغ الأمر إلى حد صعود المحتجين أسطح الاتحاد المغربي للشغل، والاعتصام فوقها، ورفع الشعارات المكتوبة والمسموعة، المكتوبة في لافتات كبرى، والمسموعة بمكبرات الصوت. وفي السياق نفسه اختار بعض المهمشين المعطلين والمكفوفين، وضحايا الفساد، التهديد بصب الغاز على أنفسهم ومحاولة الانتحار. وفضل بعض المتظاهرين تقييد أيديهم بالسلاسل، للتعبير عن مطالبهم وعدم مغادرة أمكنة الاعتصام إلا بإحضار من يمتلكون القدرة على قطع قضبان وسلاسل الحديد السميكة والثقيلة. لكن الفعل الاحتجاجي في المغرب، ظل مسموحًا به بحكم نوع من التعددية السياسية، وبحكم تمرس

المتظاهرين بمدنية فعل الاعتراض والاحتجاج الذي تكفله القوانين(٥)، وهذا الأمر لم يكن مسموحًا به في تونس، التي تميز الفعل الاحتجاجي فيها بكثير من التقييد الحديدي لنظام بن علي الأمني الشرس.

تمثلت شراسة النظام التونسي، في سياساته التي كانت مبنية على محاربة أي شكل من أشكال المعارضة، التي تروم التغيير أو تدافع عن الإصلاح والدمقرطة. وقد ترتب عن ذلك، أن أصبح الشارع التونسي من دون خيارات سياسية متبلورة داخل الأحزاب، مقابل نظام بوليسي ساهم بكثير من العنف في تدجين المعارضة لمصلحة نظام الحزب الواحد(٦).

ويمكن النظر إلى ما حصل في تونس، بوصفه خلاصة لتفاعلات المجتمع التونسي مع منظومة الإصلاح العربية والكونية، وأنظمة الإصلاح كما تواترت في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، خلال الثلث الأخير من القرن السابق، وذلك على الرغم من كل صور العنف والتدجين والطرد التي تواصلت ضد المجتمع التونسي، والتي كانت تمارس دون أدنى التفات لتحفظات وتنديدات المنتديات السياسية والحقوقية العربية والعالمية. ومن المعروف أن المجتمع التونسي ومدرسته ونخبه، كانت من أكثر النخب العربية ميلًا نحو ثقافة الإصلاح والتنوير. وفي تاريخ الأزمات المتتالية التي عرفها النظام التونسي نفسه، كان هناك نوع من ترجيح ثقافة التنوير، على الرغم من تسلطية الممارسة السياسية للنظام، حيث لا وجود للمؤسسات القادرة على مواجهة عنف النظام. ولا سيادة للقانون الذي يحمي حقوق الناس ويقعد العلاقات القائمة بينهم(٧).

مقابل كل النواقص والعيوب التي شخصنا باختزال ونحن نوضح سطوة النظام، ظل المجتمع التونسي قادرًا على بناء مواقف وتصورات إصلاحية، متسمة بكثير من المعطيات المعبرة عن كيفيات استيعاب النخب لمكاسب الفكر السياسي الديمقراطي. وفي هذا السياق، نتصور أن بعض هذه المواقف

(٥) كمال عبد اللطيف، **تحولات المغرب السياسي** (الرباط: دار الأمان، ٢٠٠٦)، ص ٤٨.

(٦) Moncef Marzouki, *Dictateurs en sursis* (Paris: Editions de l'Atelier, 2004).

(٧) *La Personnalité et le devenir arabo-islamiques*, collections Esprit. La Condition humaine (Paris: Seuil, 1974), p. 143.

والتصورات السياسية كانت حاضرة بصورة أو بأخرى، في أذهان مجموعات كثيرة من الشباب المنتفضين وسط العاصمة وفي قراها المهمشة والنائية، قراها التي تعاني مثل باقي المدن العربية المهمشة، من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانيًا: أوليات التفكير في الحدث

نفترض ونحن نتجه لتعقل ما جرى في تونس وتداعياته المتواصلة، تداعياته المتعثرة والغامضة، نفترض أن الحدث التونسي، يمكن أن يفهم بصورة تاريخية ومعقولة عندما يحصل الاتفاق على ما يأتي:

١ ـ الحدث التونسي في سياق معارك الإصلاح السياسي العربي

يندرج الحدث بكل زخمه وأفعاله الصانعة للتحول السياسي في تونس، ضمن أفق في الإصلاح السياسي العربي مبتور، متقطع ومتردد. أفق لم تنقطع آثاره، ولم تنقطع ممانعاته، ولم تنقطع نتائجه. إن ما جرى في تونس ويجري اليوم بشكل متلاحق في ساحات عربية عديدة، كما يجري التهييء لبعضه الآخر المرتقب، في الزمن المنظور، ينبغي أن يفهم في إطار الانتفاض على بؤس العمل السياسي العربي في العقدين الأخيرين. كما يمكن أن يفهم كجهد مبدع لإيقاف مسلسل التمييع السياسي في ثقافتنا. ويمكن إدراجه في سياق التحقيب التاريخي، ضمن حزمة الجيل الثالث من أجيال الإصلاح السياسي، الناشئة في الفكر والممارسة السياسية العربية، في مطلع الألفية الثالثة.

تتجه مفاهيم الجيل الثالث لتخطي تركة الخطاب السياسي الإصلاحي العربي وتركيب أفق جديد في الإصلاح، يتوخى توطين قيم التحديث السياسي، في المجتمعات العربية، حيث تتم إعادة بناء مفاهيم الدستور والمواطنة والمؤسسات والشفافية والحكامة داخل الخطابات السائدة في مشاريع الإصلاح، سواء في المؤسسات السياسية (الأحزاب والتنظيمات)، أو في خطابات المثقفين والفاعلين السياسيين[٨].

---

(٨) كمال عبد اللطيف، **أسئلة الحداثة في الفكر العربي، من إدراك الفارق إلى وعي الذات** (بيروت: الشبكة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩)، ص ١٦٥.

وقد ربطنا في أحد أبحاثنا السابقة، بين روح ما يجري في منظومة إصلاحات الجيل الثالث، ذات الأفق الحداثي الليبرالي، وبين ما أطلقنا عليه بدايات الوعي بالذات، وذلك أثناء بحثنا في التطور الذي عرفته الأفكار السياسية النهضوية، في إسهام المتأخرين من النهضويين العرب[٩].

لا يخرج الحدث المشتعل عن مشروع إتمام المشاريع الإصلاحية العربية، على الرغم من أنه يتجاوزها بفعل ما يتميز به من جرأة، وبفعل إبداعيته ومحليته، واستيعابه بل استخدامه في الآن نفسه للمكاسب الوسائطية الكونية والمتعولمة. إنه فعل مبدع، لكنه قبل ذلك فعل تَجَاوبٍ تاريخي، صانع لحدث مرغوب فيه.

٢ ـ الحدث لحظة فاصلة في تاريخ مواجهة دولة التسلط العربية

لا جدال في أنَّ ما جرى هنا وهناك، في المغرب والمشرق والخليج العربي، يصعب فصله عن السياق التاريخي المحلي والإقليمي والعالمي، وخاصة في أزمنة التواصل عن بعد التي أصبحت تشكل سمة من سمات التواصل في عالم اليوم. فنحن مثلا، نتحدث منذ عقدين على الأقل، عن قوة التحديات التي تواجه الفاعلين السياسيين ومختلف أفراد المجتمع التونسي، خلال حقبة الرئيس السابق. كما نتحدث عن التطور الهام في المجتمع المدني المصري، وهو يواجه الفترة الأخيرة من فترات حكم الرئيس السابق. وفي حركية جمعية كفاية، ونضالات أحزاب المعارضة المصرية، وكذا في الموروث السياسي النضالي للنخب السياسية المصرية، خلال عقود النصف الثاني من القرن الماضي، في هذه النضالات ومكاسبها وإخفاقاتها دلائل كاشفة، عن علاقة كل ما جرى في ميدان التحرير بسياق تاريخي عام. كما إن حركية شباب ٢٠ فبراير في المغرب، لا يمكن فصلها عن شعارات اليسار المغربي، خلال الفعل السياسي المناضل للأحزاب المغربية التي ظلت ملتزمة بالخط النضالي المعارض للحكم الفردي، طيلة عقود من الزمن في القرن الماضي.

---

(٩) كمال عبد اللطيف، **أسئلة النهضة العربية: التاريخ، الحداثة، التواصل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٨٨.

إن الأمر المؤكد هنا، هو أننا وإن كنا نقبل جدة الفعل المتمثل في نمط الحراك السياسي للشارع العربي، وقد تمظهر في الاحتجاج والاعتصام والغضب وأشكال العصيان، فإن هذه المظاهر تفهم في سياق اتصالها وانفصالها في الآن نفسه، عن المشهد السياسي القائم، وسعيها للنهوض بفعل سياسي يحرر مجال السياسة من عمليات الخنق، التي مارستها مجمل الترددات ومراوحة الخطى، وأشكال الخوف والرقابة الذاتية التي كان يكتفي فيها الفاعل السياسي بنموذج وحيد في العمل السياسي، ولا يجد في نفسه القدرة على اختراقه، وابتكار بدائل تسمح بتجاوزه مثل ما حصل ويحصل اليوم.

لقد اعتدنا مثلًا في الخطابات التي نفسر فيها صور الانسداد السياسي في المجتمعات العربية، أن نتحدث كما هو الحال في المغرب عن عزوف الشباب عن العمل السياسي، إلا ان حدث ٢٠ فبراير الحاصل في مدن عديدة في المغرب، يدفعنا اليوم إلى مراجعة مثل هذه الخطابات والمواقف. وفي هذا السياق نتصور، أنه كان ينبغي وصف أحوال الشباب ومواقفهم داخل المشهد السياسي المغربي والعربي، انطلاقًا من رفضهم، وعدم رضاهم على أداء النخب المنخرطة في الفعل السياسي القائم، سواء في أجهزة الدولة أو في إطار أحزاب المعارضة، ومنتديات العمل المدني الأخرى، الاجتماعية والثقافية والحقوقية.

وتندرج حركة ٢٠ فبراير الشبابية في المغرب، في إطار الخيارات السياسية الساعية إلى تجاوز عتبة مواصلة مراوحة الخطى، واعتماد آلية في تقدير موازين القوى تميل إلى المحافظة وحماية المواقع، وصناعة المخاوف، والأوهام بدل بناء ما يسعف بالتمرس بقليل من الجرأة في مقاربة الشأن العام سياسيًا. ولعل شبيبة المواقف الطلائعية اليوم، قد تنادت مستخدمة الوسائط الجديدة ومحاولة التحرر من قيود أثقلت حركة التغيير في مجتمعاتنا فمنحتنا بشجاعتها وجرأتها شهادة ميلاد الحدث.

ونستطيع القول بناء على ما سبق، إن حدث التغيير الجاري في ميادين عربية متعددة، أنجز عملية تحول في الثقافة السياسية العربية. فقد كشف الحدث محدودية حركية الأحزاب السياسية الإصلاحية السائدة، مخترقًا

سقفها النضالي، كما كشف مظاهر شيخوختها، وعدم قدرتها على استيعاب دروس التحول المعرفي والتكنولوجي الجديدة[١٠]. ففي بعض شعارات شباب ٢٠ فبراير في المغرب على سبيل المثال، نجد بعض المطالب التي يدعو فيها الشباب إلى تفكيك بنية الأحزاب التقليدية وتطويرها، وتكسير حواجزها، من أجل بناء قيادات جديدة، تملك القدرة والطموح اللازمين لقيادة حركة التغيير، وقد انتبهت الأحزاب إلى هذه المطالب ودعت شبيباتها إلى الانخراط في حركة ٢٠ فبراير، ونفترض أن يثمر التواصل الحاصل بينهما، بكل ما سيصنعه من تفاعلات مخصبة، ما يعيد الاعتبار إلى نبل العمل السياسي وقيمه.

٣ ـ الحدث والتوزيع العربي العادل للاستبداد

إذا كنا عادة نعتبر أن الأنظمة السياسية العربية متشابهة، وأن هناك أنظمة قليلة داخل الأقطار العربية تنزع نحو الإصلاح، والأغلبية تواصل عمليات استبعاد الإصلاح الديمقراطي من فضائها السياسي، حتى عندما تعلنه كمساحيق لتغطية أشكال التسلط السائدة. إضافة إلى تشابه أحوال المهمشين من حملة الشواهد المعطلين، من ضحايا سياسات التنمية القاصرة، وضحايا الفساد بمختلف صوره. إذا كان الأمر كذلك، فإن ما حدث في تونس قابل للحصول في أي قطر عربي، وفي مظاهر التحركات التي عرفتها شوارع عربية أخرى، بعد اندلاع الحدث الفاصل في تونس، أكبر دليل على ما نحن بصدده.

صحيح أن التحرك الحاصل في تونس ومصر والمغرب، ونمط التحرك القائم في ليبيا واليمن، قد لا تنفع فيه المقاربات بالمماثلة، على الرغم من القواسم المشتركة بين مختلف هذه الساحات، والمتمثلة أساسًا بالاستبداد والفساد، فإنه يمكن فهم ما حدث فيها مجتمعة، انطلاقًا من جملة من العوامل، قاعدتها المركزية تتمثل في استفحال مظاهر الطغيان، والرفع من أساليب التضييق على الحريات، ومحاصرة مختلف أشكال المعارضة داخل المجتمع، ومن دون انتباه للمتغيرات الجديدة المترتبة عن وسائط الاتصال

(١٠) عبد اللطيف، أسئلة الحداثة في الفكر العربي، من إدراك الفارق إلى وعي الذات، ص ٤٢.

عن بعد، وهي الوسائط التي وسَّعت آليات الاستقطاب في المشاركة في الشأن العام.

فعندما ننتبه مثلًا، إلى فضاءات الرأي التي يمارس فيها المدونون من الشباب ترجمة هواجسهم في عبارات بسيطة، مستعملين بلاغة الإيجاز التي تعطي الاعتبار للفعل الذي تولده الكلمة والعبارة، حتى عندما تكون مجرد إشارة دارجة او كلمة مرموزة في سجل افتراضي، نتبين الدور الجديد لفضاءات الرأي والحوار الشبكية، كما ندرك جوانب من أدوارها في تشكل الحدث، الذي انفجر بجانبنا وبالقرب منا. .وها نحن نمارس اليوم في مختلف الساحات العربية جوانب من فعله التحرري[١١].

نغامر هنا بالقول إن هدف الحدث واحد في مختلف البلدان العربية، نقصد بذلك المنازلة المناهضة للأنظمة العربية في الميادين المختلفة. ولا بد هنا من الإشارة إلى الذهول الذي أصاب الأنظمة العربية، بفعل الرجة القوية للحدث، فلنتابع ونعاين ما جرى ويجري في اليمن وليبيا بعيون أخرى وأدوات أخرى.

وإذا كانت المماثلة في التاريخ مؤكدة، فإنها مستحيلة أيضًا، فانفجار تونس ومصر لا يماثلان في كثير من مكوناتهما، ما حصل ويحصل في اليمن وليبيا ثم سوريا. سيظل الجامع المشترك هو طغيان الأنظمة، وتنوع مظاهر استبدادها، وستظل الاختلافات بين المجتمعات العربية، عناوين كبرى في مفاصل الحدث وتفاصيل فعله الرامي إلى إسقاط أنظمة الاستبداد. وفي الممانعة المتواصلة في اليمن وليبيا، والممانعة الحاصلة في سوريا وفي فضاءات عربية أخرى، ما يشير إلى أن فعل التحول الذي كشفت عنه الساحة التونسية والمصرية، لا يعتبر قانونًا عامًا، بل إن الممانعات القائمة تدل على قدرة الأنظمة التسلطية العربية على اختراق الطفرات، وبناء صورٍ من الاستمرارية. وتزداد هذه المسألة وضوحًا بحكم خصوصيات بعض المجتمعات العربية، وقدرة بعضها الآخر على بناء حواجز جديدة تمنحها

---

(١١) «تونس، مصر... الأمة العربية تدق باب الحرية،» الآداب (لبنان)، الأعداد ١ ـ ٣ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ٢٠١١).

فرصًا أخرى للاستمرار، وذلك في ضوء شروط وملابسات سياسية لا أحد يتكهن اليوم بطبيعتها ومآلها.

٤ ـ الحدث التونسي والنماذج الثورية

هل نستطيع تصنيف الحدث التونسي في إطار نظريات الثورات، كما رُتبت سماتها وخصائصها في التاريخ السياسي المعاصر؟

يقتضي التفكير في هذا السؤال والاقتراب من حدوده، توضيح نماذج الثورات التي صنعت جوانب من التحول السياسي في العالم المعاصر، وذلك قصد التأكد من الحدود الجامعة والحدود الفارقة بينها وبين ما تحقق في تونس.

عرفت الأزمنة الحديثة ثورات سياسية كبرى، صنعت معالم الفعل السياسي الثوري في التاريخ المعاصر. نذكر من بين هذه الثورات النماذج الكبرى الآتية: الثورات التحديثية، والثورات الاشتراكية، والثورات التي أخذت طابعًا انتقاليًا متدرجًا وسلميًا. وقد اتخذ هذا النموذج الأخير زمن حصوله، في بعض دول أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية أسماء معينة، تحيل إلى أسماء الزهور وفصول السنة، وذلك بهدف إبراز طابعه السلمي، ومنحاه المخملي. أما النموذج الأول، فقد أطلقته الثورة الفرنسية. كما أن ثورة البلاشفة، اعتبرت بمثابة العنوان الأبرز في العنوان الثاني.

ندرج النموذج الثالث في أفق ما يعرف اليوم بالانتقال الديمقراطي، وتجاوز الأنظمة الشمولية. وقد تم إلحاق نعت الانتقال باسمها انطلاقًا من كونها تستمد طرائق عملها، من عمليات تطوير آليات في الاحتجاج، قادرة على بلوغ عتبة التحول والانتقال المفضيين إلى الإصلاح والتغيير.

هل يمكن اعتبار أن ما وقع في تونس ومصر، يندرج ضمن نموذج الثورات **للانتقال الديمقراطي**؟ **إن** تلوين أسماء الفعل المحتج والمتظاهر في البلدان المذكورة، بألوان الفلّ والياسمين، وربطه بزمن إطلاقه، حيث سمي في بعض الأدبيات السياسية **بربيع الانتقال الديمقراطي العربي**، يدفعنا إلى المغامرة بافتراض أن الحدث الحاصل في كل من مصر وتونس، يندرجان ضمن أفق يشي بإمكانية تحولات الانتقال الديمقراطي.

ولا تكفي التوضيحات التي بسطنا في الفقرة السابقة، بتصنيف الفعل الحاصل في كل من تونس ومصر، ضمن النموذج الانتقالي السلمي. إلا أن هذا التصنيف الذي نفترض أنه الأقرب إلى ما حدث، يتيح لنا أن نواصل التفكير في موضوع التصنيف، وذلك دون إغفال إضافة دور وسائط الاتصال الجديدة في التشبيك، وفي رفع الحرج والخوف والتردد. ذلك أن مجموع هذه العناصر في تداخلها هو ما يؤسس السمات العامة للحدث.

ولعل هذا التصنيف الأَوَّلي، يتيح لنا في أبسط الأحوال إمكانية مواصلة البحث في الموضوع، قصد تعقل ما جرى وترتيبه، ضمن أفعال التاريخ المبدعة لصيغ عديدة في مقاومةٍ لأنظمة الاستبداد ومتجهة للبحث عن بدائلها.

ونفترض أنه ينبغي التسلح بآليات في المقاربة والفهم، تسمح لنا بالتفكير في الحدث بكثافته التاريخية والسياسية والاجتماعية غير المعهودة، دون نسيان المتغيرات المصاحبة له، وما أدّته من أدوار في إضفاء الطابع المركب عليه وعلى تداعياته التي ما فتئت تصنع بدورها آليات في إبداع الوسائل والسبل التي تسمح بالانعتاق من أنظمة الاستبداد العربية. فقد انتاب الوعي السياسي العربي صدمة كهربائية بفعل خروج مفاجئ للشباب إلى الشارع، وترتب عن الخروج المذكور بعنفوانه وصدقه ارتباك أجهزة الدولة المتسلطة، في كل من تونس ومصر، ثم سقوطهما.

وقد أدّى الإعلام المرئي والمسموع، والوسائط التكنولوجية الجديدة التي بلورتها تقنيات المعلومات المتمثلة أساسًا في البريد الإلكتروني، والمدونات، ومنتديات النقاش والحوار، والدوريات الإخبارية، والمجلات الرقمية، والشبكة الاجتماعية (facebook وtwiter) أدّت كل هذه الوسائط دورًا في صناعة الحدث للحدث وتداعياته، صورة موازية للحدث نفسه في اشتعاله وغليانه. فأصبحنا **أمام العالم الافتراضي، وقد اتخذ صورًا واقعية في الساحات العمومية**. وأصبح مشهد التظاهر والاحتجاج ورفع الشعارات كما مورس في الشوارع والساحات العمومية، قادرًا على إسناد العالم الافتراضي، وتم ذلك بصورة **تسمح بتأكيد مبدأ تبادل المواقع واختلال العلائق المفترضة في ما بينها**، حيث ينفلت الافتراضي ليختلط بالمتظاهرين،

ويرتفع الاحتجاج والتظاهر ليسكن بالصورة في بيوت العوالم الافتراضية، عوالم الطموحات والآمال كما تزهر في أركان الحوامل التقنية، ولا يجب هنا أن ننظر إلى هذه المسألة ببساطة، أو أن نقلل من قيمتها، فلم يحتج الحدث إلى مطبعة ومنشورات، بل كان يشتغل بالحواسيب والهواتف النقالة.

إن السمة التي حاولنا بواسطتها توصيف بعض جوانب العلاقة التي رسمنا في الفقرات السابقة، بين الافتراضي وهو مجال الحرية، والواقعي وهو مجال التضييق على الحريات، تعد نموذجًا لأنماط التحول الجارية في المجتمع والثقافة والذهنيات، والتي نعتقد أنها أدّت دورًا كبيرًا في صناعة وتركيب جوانب مطلوبة، مما حصل في حدث التغيير. إن هذه السمة هي التي تضيف إلى النموذج العربي في التغيير والإصلاح، ما يعزز دوائر وقواعد انفصاله واتصاله في الوقت نفسه، مع الجامع الذي أطر الثورات، أي الانتقال الديمقراطي في المجتمعات التي ترى في المشروع الإصلاحي الديمقراطي، الخيار السياسي المرحلي المناسب لتحطيم أوثان الاستبداد.

لقد انخرطت المجتمعات العربية في مطلع سنة ٢٠١١، في عمليات تحرك سياسي من نوعية خاصة. وقد تولَّد عنها بسرعة كبيرة جملة من النتائج التي ساهمت في خلخلة كثير من التصورات والمفاهيم وبرامج العمل، الأمر الذي يستدعي ضرورة التفكير في الأحداث كما قلنا، بآليات في النظر مختلفة عما ألفناه في تحليل الظواهر المماثلة.

وإذا كانت هناك صعوبة كبيرة، في التقاط ومعرفة ما جرى ويجري في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين، ثم الأردن وسوريا والمغرب والجزائر، فإن هذه الصعوبة، قد تضاعفت بفعل عاملين اثنين، أولهما نوعية التحرك المشتعلة في الساحات العربية، وثانيهما الأدوار التي تقوم بها وسائط الاتصالات الجديدة، في متابعة وتشخيص الحدث بالصور والكلمات والمواقف، وكذلك بحكم ما يلاحظه المتابع من صور التموقع التي أصبحت تتخذها بعض قنوات الإعلام، في لحظات تركيبها وتقديمها للحراك السياسي والاجتماعي، في هذه الساحة العربية أو تلك.

ولا مفر هنا، من الإقرار بصعوبة تركيب موقف غير منحاز من الأحداث الجارية، لكننا نرى أن قليلًا من التأني في المقاربة، وفي معالجة المعطيات، ما خَفِيَ منها وما يطفو على السطح، قد يسعف بتركيب إضاءات وإحاطات مفيدة.

ثالثًا: الحدث، أفق لتعزيز قيم المواطنة

توجد عناصر تشابه واختلاف كثيرة بين كل من مصر وتونس، نذكر على سبيل المثال، تمثُّل النخب النهضوية الأولى في القرن الـ ١٩، في كل منهما لبعض مفاهيم وأطروحات الفكر السياسي الليبرالي. ففي مصر نقف على آثار الجبرتي والطهطاوي، وفي تونس نجد ابن أبي الضياف، وخير الدين التونسي[١٢].

ويمكن أن نشير إلى الطفرة التعليمية الهائلة في كل منهما، مع تميز ملحوظ لنوعية التعليم في تونس، مقارنة مع صور التراجع الحاصلة في نظام التعليم السائد في مصر اليوم. ونذكر أيضًا أوجه الاختلاف في الأنظمة السياسية، حيث عرفت تونس **بدايات التحديث الاجتماعي والاقتصادي في أفق الدولة الوطنية المستقلة**، حيث كان الحبيب بورقيبة متشبعًا بمبادئ الجمهورية الفرنسية الثالثة، (تعميم التعليم، وتحرير المرأة، والعلمانية). وظل يتخذ مواقف جريئة من قضايا فلسطين والوحدة العربية. أما في مصر جمال عبد الناصر، فنجد نظامًا عسكريًا باسم الضباط الأحرار، ابتداء من ١٩٥٢. وقد تميزت سياسته بالدعوة إلى **عروبة تتبنى خطاب الثورة الاجتماعية، ومعاداة الإمبريالية وإسرائيل**. إلا أنهما معًا في ظل ما آلت إليه أوضاع بلادهما السياسية، كانا يسمحان معًا بتولد الانفجارات التي حصلت في كل منهما.

أما ما حصل في المغرب في الآونة الأخيرة، فإنه يعد في نظرنا، مجرد استمرار متطور لأشكال عديدة من صور التظاهر والاحتجاج التي أصبحت سمة من سمات الشارع المغربي، منذ رحيل الحسن الثاني وانطلاق مرحلة

---

(١٢) عبد الأحد السبتي، «الشعوب العربية وعودة الحدث، التاريخ لا يكتب بعد حين،» **أخبار اليوم**، ٦/ ٤/ ٢٠١١.

التناوب التوافقي (١٩٩٨). كما إن الملك الجديد أعلن في بعض خطبه قبوله مشروع التحديث السياسي، وذلك بتوسيعه لمجال الحريات، بل وتبنيه لهيئة الإنصاف والمصالحة، وهي الهيئة التي كلفت بتصفية تركة سنوات الرصاص في المغرب[١٣].

ونستطيع أن نقول إن حركة ٢٠ فبراير في المغرب، تعتبر حركة موصولة بما أطلقنا عليه في مناسبة سابقة، ونحن نتابع انتخابات ٢٠٠٧ وورطة التناوب التوافقي، حيث عجزت الأحزاب المنخرطة في الورطة المذكورة، عن تدارك الخلل المتمثل في التناقضات الحاصلة داخل مؤسسات الدولة. وهذا الأمر ينطبق على اليسار، كما نجد له تجليات في عمل الدولة، حيث تتقاطع مشاريع ومبادرات وأوراش الأجهزة التنفيذية، بمبادرات الملك وخطواته وبرامجه المتلاحقة في مجالات الإصلاح، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاط وتداخل المواقع والمواقف. ولا يتعلق الأمر بسوء التدبير أو قصور التنسيق، أو تغييب لمؤسسة الوزير الأول، قدر ما يتعلق بتداخل السُلَط. الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى الإصلاح الدستوري، من التوافق في موضوع اختصاصات الأجهزة والمؤسسات والفاعلين السياسيين، بمن فيهم الملك[١٤].

جاءت احتجاجات ٢٠ فبراير، لتكشف كثيرًا من صور الخلل، التي رافقت شعارات حكومة التناوب في تجربتها الثالثة (٩٨ ـ ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)، ولتبرز في الآن نفسه، ضرورة مواصلة العمل في مختلف أوراش الإصلاح المعطلة والمؤجلة. إن عشر سنوات من حكومة التناوب بما فتحته من آمال، وبما أغلقته من أوراش كان يجب ألا تغلق، تعد المؤشر الصانع لما وقع في بلادنا، من دون نسيان تأثير نتائج ما حصل في تونس ومصر.

إنّ الحدث الذي انطلق من تونس، ثم شمل المحيط العربي من أقصاه إلى أقصاه، أدّى دورًا مركزيًا في عملية خلخلة أركان النظام التونسي التسلطية، وأيقظ بجرأة فعله الفاعلين السياسيين من سباتهم واستكانتهم

(١٣) كمال عبد اللطيف، الإصلاح السياسي في المغرب، التحديث الممكن، التحديث الصعب (الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع المدارس، ٢٠١١)، ص ٤٨.

(١٤) كمال عبد اللطيف، مجتمع المواطنة ودولة المؤسسات (تحت الطبع).

لأنظمة الطغيان، وفي التداعيات المتواصلة في مختلف الميادين العربية، ما يكشف جوانب من مآثره في تحريك وزعزعة المشهد السياسي العربي.

ويقدم الحدث كما حصل في كل من تونس ومصر فعلًا سياسيًا تاريخيًا، يمكن أن يفهم في نظرنا خارج **إشكال الهوية الدينية والثقافية**. فقد انتفض الشباب وركبوا الحدث في تفاصيله ضد التسلّط السياسي القائم، ووضعوا أمامه بمختلف توجهاتهم السياسية قيم الحرية والتحرر من الطغيان، وكانوا في الأغلب الأعم يركزون شعاراتهم ضد الفساد والزبونية والتسلط، الأمر الذي يكشف أن روح الحدث تروم التأسيس لمجتمع المواطنة[١٥].

عزّز الحدث في تونس مسار تشكل فعل المواطنة كفعل سياسي، ومكّن من إنجاز دفعة قوية في مسار تشكل قيم المواطنة القائمة على المبادرة بالفعل والمبادرة في إعلان الرفض وتجاوز الخوف التي كانت قد منعت المواطنين من التظاهر ومن إعلان مواقفهم الرافضة للتسلط. إن الحدث عزّز بصورة قوية فعل المواطنة ومهد الطريق بكثير من القوة لكسر الحواجز النفسية والاجتماعية التي سدت أمام المجتمع العربي كلّ الطرق المؤدية إلى مغالبة أنظمة الاستبداد[١٦].

يسقط الطاغية ليرحل ويحاكم، ثم تبدأ معركة التأسيس والبناء، وينخرط الفاعلون في إنشاء التوافقات والتعاقدات المطلوبة بهدف بناء النظام الجديد. لكن مسلسل الحدث في الصيغة التي اتخذها منذ تولُّده، والأشكال التي طوَّرت في أنماط حضوره واتساعه، صنع في نظرنا أفقًا مركبًا لمواطَنة عربية جديدة، مواطنة ودعت كما أشرنا ثقافةَ الخنوع، وسياسةَ المخاتلات، وقيم الخوف والتسويغ. لتشرع في بناء ما يدفع بروحها الجديدة نحو بناء دولة القانون والمؤسسات، لنتمكن من ترسيخ قيم المواطنة التي نعتقد أنها اليوم تشكل الجانب الأكبر في مناخ الحدث.

---

(١٥) جدل بين طارق رمضان وعبد الوهاب مدب في موضوع «أي دور يمكن أن يلعبه الإسلام في مستقبل الثورات العربية،» انظر: Abdelwahab Meddeb, «Quel rôle peut jouer l'Islam dans l'avenir des révolutions arabes?,» *Le Monde*, 22/4/2011.

(١٦) إدغارن موران، «غيوم في سماء الربيع العربي،» ترجمة محمد خيرات، **الاتحاد الاشتراكي**، ٢٨/٤/٢٠١١.

رابعًا: الحدث وانفتاح الطريق العربي نحو الديمقراطية

لا نتصور أن اليقظة السياسية التي تبلورت في الحدث التونسي، غافلة عن صعوبات تحقيق المراد السياسي، ممثلًا في الإصلاح الديمقراطي. فالنظام الديمقراطي لا يحصل بفعل حدث مماثل للخلخلة التي ترتبت عن نمط الاحتجاج الحاصل. لذلك فإن ما حدث في تونس، يمكن أن يحتضن ليشكل تمهيدًا سلميًا للخروج من كل أشكال التسلط والفساد التي استقرت واستشرت في العقدين الأخيرين، لبناء أفق يسمح ببناء المؤسسات والقوانين، التي تهيء للشروع في توطين آليات وأوليات الإصلاح الديمقراطي. وهذا كله مرتبط بحصول تصالح بين السياسيين وفعل التمرد الشعبي كما هو قائم اليوم، في عنفوانه واندفاعه. لكن إذا ما ظل فعل التمرد قائمًا وحده، فإن الحدث قد يصبح بكل إيجابياته فعلًا أعمى، تغيب منه وعنه الرؤية النظرية والسياسية والإستراتيجية. ولهذا السبب أشار أحد الباحثين إلى «أن قوة العفوية المصاحبة للحدث، لحظة اكتساحه للفضاء السياسي والمجتمعي، تصبح ضعفًا عندما يتعلق الأمر ليس بتدمير دكتاتورية، بل بناء ديمقراطية. وهكذا يظهر الإحساس بالفراغ في المؤسسات وفي الأفكار»، وهنا عنوان المأزق القائم(١٧).

صحيح أن الشباب الثائر يتعلم في قلب الغليان المصاحب لفعله المبدع، يتعلم ما يمكن أن يساهم في عبوره لقنطرة الفراغ، إلا أنه لا يمكن إغفال أن تصاحبه في الآن نفسه الاضطرابات والانقسامات والمتاهات والمطالب المستحيلة آنيًا(١٨). ونحن نرجح اليوم أن يتجه الحدث لبناء نقط ارتكاز قوية في معادلة بناء البديل الديمقراطي العربي، ونستند في ذلك إلى مجموعة المعطيات، أبرزها أن الشعب التونسي يفيض بالنخب والطلائع. وكمتابع للجامعة التونسية ومآثرها خلال الثلث الأخير من القرن الماضي، فإنني لا أجازف عندما أعلن أن هناك كثيرًا من المظاهر الإيجابية في المشهد الثقافي التونسي، في العلوم الإنسانية والفلسفة. كما إن النخب السياسية

---

(١٧) عبد اللطيف، **مجتمع المواطنة ودولة المؤسسات**.

(١٨) Driss Abbassi, *Quand la Tunisie s'invente: Entre Orient et Occident, des imaginaires politiques* (Paris: Editions EHESS, 2009).

التونسية راكمت خبرات عديدة، من المفترض أن يكون لها تأثير في تطوير مكاسب الحدث، فهل يحصل الانتقال نحو الديمقراطية بتملك خيرات الحدث الرمزية وعدم التخلي عن مكاسب المجتمع التونسي ونخبه الحاصلة بمعيّة الدولة التسلطية؟

لكن ماذا يحدث بالذات في المغرب؟ وماذا حدث في تونس ومصر واليمن وليبيا؟

إن التمرد، الانفجار، الانتفاض، الاحتجاج، التظاهر الطويل النفس، الشعارات المرفوعة، كلها أفعال تعكس ردود الفعل القوية، التي انخرطت فيها شوارع وساحات وميادين المدن والعواصم العربية، وصاحبتها بمعطيات تؤكد الطابع السلمي للتحرك، من دون إغفال مبدأ منح الحدث الأجنحة الاجتماعية والفنية المولدة لآليات جديدة في دعم عرى التواصل، في مناخ يغلب عليه الطابع الانفعالي، ويمتزج فيه الحلم بالأمل. لكن هذه النعوت بما فيها نعت الثورة، لا تكشف كما قلنا طبيعة ما جرى، ذلك أننا نصف ما حصل منفعلين به، نصفه في الأغلب الأعم بمفردات تتعلق بنوعيات تصورنا لأفعال الثورة والتحول، كما حصلت في الماضي هنا وهناك. في حين أن ما حصل في تونس ومصر كما أشرنا في مقدمة هذه الورقة، يحتاج إلى توصيفات أخرى، وأدوات في الفهم والمعرفة، تسمح بتركيب هذا الذي ما فتئ يحصل، من أفعال تعلي من فضائل المواطنة، وتتجه إلى الانخراط في إنجاز مهمة الإصلاح والتغيير السياسيين[١٩].

نسجل هنا بقوة، أن الساحتين المذكورتين بلغ فيهما أمر تمييع المشهد السياسي، وتعطيل أدوار المعارضة، وتقلص حضور الطبقة الوسطى في المجتمع، ما ولّد في غياب المؤسسات السياسية والاجتماعية الوسيطة، عملياتِ انفجار غير مسبوقة بالمواصفات نفسها التي حصلت وتحصل فيها.

ونسجل أيضًا، أن أبحاثًا اجتماعية وسياسية تخطت نمطية التحليل الطبقي في مقاربتها لموضوعة الصراع في المجتمعات المعاصرة، حيث أكد إيمانويل كاستيل على سبيل المثال في ثلاثيته الهامة عن «عصر

---

(١٩) Luizard, *Laïcités autoritaires en terres d'Islam*, p. 132.

المعلومات»[٢٠]، بروز تنظيمات اجتماعية جديدة، قادرة على إنجاز مهام التغيير المطلوبة في المجتمعات المعاصرة، من قبيل فئات النساء والشباب والمهمشين، وضحايا صراع الهويات من الأقليات، ففي الشرائح المذكورة، يتشكل وعي سياسي، يفترض أن تكون له نتائج في قلب التفاعلات الجديدة الناشئة في مجتمعاتنا.

تبيّن في المواقف النقدية للحدث، وهي في الأغلب الأعم معدة لمواجهة الحدث وإبراز حدوده، أنها تعتمد سجلًا واحدًا في ما ترسله من مواقف بهدف التشكيك في خلفياته وأبعاده.

تبدأ الحكاية بالتلويح بالمؤامرة الخارجية، ومنحها أسماء حركية متعددة، ثم إعلان خيانة القائمين بها وضلوعهم في التهييء للاختراق الأجنبي. وعندما يتواصل الطابع الملحمي للحدث يتم استخراج بطاقة الصراع المذهبي والطائفي والقبلي أو المفترض، وإغفال ملامح الفعل الاحتجاجي لدى المواطن، وما يرتبط به من توجهات إصلاحية، بهدف تمييع الحدث وخلط أوراقه. وقد ترددت بنود هذه الحكايات في كل ساحات الحدث، إلا أن الشباب بفعل ما جرى في تونس انخرطوا في الحدث وأصبح الخوف والتردد من سمات زمن ولّى بغير رجعة، ذلك أن الحدث الواقع اليوم، هو عبارة عن حد فاصل بين زمنين ونظامين.

❊ ❊ ❊

بناء على ما سبق، نستطيع أن نقول إن هناك صعوبة في إعلان بعض المواقف الإيجابية المطلقة، من كل ما حصل في تونس ومصر، وما يحصل الآن في ليبيا واليمن وسوريا والمغرب، ذلك أنه بجوار الفعل التاريخي، المندفع والصانع للحدث المزلزل لقواعد الطغيان، تبقى جوانب عديدة مليئة بالألغام والألغاز، من قبيل نوعية التدخل الذي تمارسه التفاعلات القومية والإقليمية والدولية على الحدث وعلى طبيعة تحوله. كما تبقى أمامنا في قلب أمكنة الحدث المرسوم في جغرافيات، وإن تباعدت بينها المسافات،

(٢٠) Manuel Castells, *l'Ere de l'information* (Paris: Fayard, 1998), vol. 1: *La Société en réseaux.*

فقد وحدتها الأنظمة والهزائم، تبقى وسط كل هذا الفعل جثث الضحايا وتخريب المنشآت، وتعميم أشكال جديدة من الفوضى، وحصول انكسارات عميقة في لحظة معينة من التاريخ، لا يمكن الادعاء أبدًا بسهولة لملمتها، وربطها بأفق واضح في التحول التاريخي، القادر على تركيب الطموحات التي حملها الذين كانوا يرفعون أصواتهم بنداءات التغيير والحرية والكرامة والخبز.

ينبغي التسلح في تصورنا بفضيلة الاحتراز في لحظات متابعة ما يجري، وفي أفق هذا الاحتراز ينبغي احتضان الحدث والانخراط فيه، وإعادة تأسيسه عند تجاوز عتبة بدايات سقوط النظام، ذلك أن إسقاط النظام، تليه مرحلة إعادة تأسيس البديل التاريخي المأمول، إعادة تركيب شرعية دستورية جديدة، والانطلاق في بناء مشروع التحديث السياسي والإصلاح الديمقراطي. ويكون الاحتضان في تصورنا ببلورة الأسئلة والاحتياطات السياسية التاريخية التي تسمح ببناء أفعال قادرة على تحصين وتطوير ديناميات وأفعال التغيير الجارية. تُرى هل سننجح في ذلك؟.

المراجع

١ ـ العربية

سلامة، غسان. «عن تونس.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٨٤، شباط/ فبراير ٢٠١١

عبد اللطيف، كمال. **أسئلة الحداثة في الفكر العربي، من إدراك الفارق إلى وعي الذات.** بيروت: الشبكة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩.

ــــ . **أسئلة النهضة العربية: التاريخ، الحداثة، التواصل.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

ــــ . **الإصلاح السياسي في المغرب، التحديث الممكن، التحديث الصعب.** الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع المدارس، ٢٠١١.

ــــ . **مجتمع المواطنة ودولة المؤسسات.** (تحت الطبع)

«تونس، مصر. . . : الأمة العربية تدق باب الحرية.» **الآداب (لبنان)**: الأعداد ١-٣، كانون الثاني/ يناير - آذار / مارس ٢٠١١.

السبتي، عبد الأحد. «الشعوب العربية وعودة الحدث، التاريخ لا يكتب بعد حين.» **أخبار اليوم**: ٦/ ٤/ ٢٠١١.

موران، إدغار. «غيوم في سماء الربيع العربي.» ترجمة محمد خيرات. **الاتحاد الاشتراكي**: ٢٨/ ٤/ ٢٠١١.

٢ ـ الأجنبية

Abbassi, Driss. *Quand la Tunisie s'invente: Entre Orient et Occident, des imaginaires politiques*. Paris: Editions EHESS, 2009.

Castells, Manuel. *l'Ere de l'information*. Paris: Fayard, 1998.

Vol. 1: *La société en réseaux*.

Luizard, Pierre-Jean. *Laïcités autoritaires en terres d'Islam*. Paris: Fayard, 2008.

Marzouki, Moncef. *Dictateurs en sursis*. Paris: Editions de l'Atelier, 2004.

Meddeb, Abdelwahab. «Quel rôle peut jouer l'Islam dans l'avenir des révolutions arabes?.» *Le Monde*: 22/4/2011.

La Personnalité et le devenir arabo-islamiques. Paris: Seuil, 1974. (collections esprit. la condition humaine)

الفصل الثالث عشر

الأسس الدستورية للجمهورية التونسية الثانية

امحمد مالكي

تقديم

حظيت المسألة الدستورية بمكانة خاصة في سياق الانتفاضة التي انطلقت في تونس في السابع عشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وتوّجت بسقوط رأس النظام السياسي في ١٤/١/٢٠١١. فمن الجدير بالتذكير أن أولى القضايا التي فتحت باب النقاش الدستوري في تونس هي مسألة التكييف القانوني الواجب ترجيحه لملء الفراغ الناجم عن رحيل الرئيس، وما إذا كانت تحكمه مقتضيات الفصل السادس والخمسين [ف. ٥٦]، أم السابع والخمسين [ف. ٥٧] من الدستور[١]. علما أن الأمر واضح منذ البداية، وليست القضية مجرد ملء الفراغ الرئاسي كما هو وارد في الفصلين ٥٦ و٥٧ من الدستور، بل تعلقت بإعادة تأسيس شرعية جديدة، بمتطلبات دستورية

(١) نصت الفقرة الأولى من الفصل ٥٦ على ما يأتي: «لرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوض بأمر سلطاته إلى الوزير الأول ما عدا حق حل مجلس النواب..»، أما الفصل السابع والخمسون، فقضت أحكامه بما يأتي: «عند شغور منصب رئيس الجمهورية لوفاة أو استقالة أو لعجز تام يجتمع المجلس الدستوري فورًا، ويقر الشغور النهائي بالأغلبية المطلقة لأعضائه، ويبلغ تصريحًا في ذلك إلى رئيس مجلس المستشارين ورئيس مجلس النواب الذي يتولى فورًا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة لأجل أدناه خمسة وأربعون يومًا وأقصاه ستون يومًا....». يراجع دستور تونس لفاتح حزيران/يونيو ١٩٥٩ مع التعديلات التي لحقته حتى العام ٢٠٠٩.

وقانونية وسياسية مغايرة، وهو ما أوضحته على التوّ طبيعة الثورة الحاصلة في البلاد التونسية يوم الرابع عشر من كانون الأول/ يناير ٢٠١١

تؤكد التجارب الدستورية، من الناحية التاريخية، أن الثورة، بحسبها قطيعةً مع ما سبقها، تلغي الدستور، وتفتح الباب أمام وضع دستور جديد، يستبطن قيمَها، ويعكس خيارات الناس وتوافقاتهم حول الشرعية الجديدة التي يرومون تأسيسها. وفي الحقيقة، ينطبق هذا المعنى، بكل المقاييس، على تونس، التي دشّنت أولى حلقات ما يمكن تسميته «ربيع التغيير في العالم العربي»، وهي الآن تجهد من أجل إرساء أسس البناء الجديد على الصعد الدستورية والقانونية والسياسية والمؤسساتية. وكأي سيرورة من هذا النوع، تتعدد الأسئلة حول المدى الذي يمكن أن تصله الثورة في تأكيد القطيعة مع النظام المنهار، وبناء آخر جديد على أنقاضه. بيد أن ثمة عوامل ساهمت في إنضاج مشروع التغيير في تونس، على الرغم من استدامة واقع الانسداد السياسي أكثر من عقدين من الزمن، وهو ما يمكن الارتكاز عليه للنظر بتفاؤل إلى ما يعتمل في المجتمع التونسي من تطورات حثيثة للانتقال بالبلاد إلى إرساء منظومة دستورية وسياسية ومؤسساتية جديدة.

توافرت لتونس جملة من العوامل يمكن الاستناد إليها لتفسير سيرورة ثورة الرابع عشر من كانون الثاني ٢٠١١. فمن جهة، راكمت تونس رصيدًا تاريخيًا مهمًا من حيث الإصلاحات منذ عهد « خير الدين باشا» في القرن التاسع عشر ، وكانت نموذجًا متقدمًا في ما أصبح يسمى لدى المؤرخين « دولة التنظيمات» ، كما كانت من الجيل الأول من الدول العربية التي شهدت دسترة النظام والمؤسسات منذ صدور «عهد الأمان» عام ١٨٥٧،إضافة إلى التوجه «العصري العلماني» لبناء الدولة الحديثة بعد الاستقلال، الذي قاده الرئيس السابق الحبيب بورقيبة. ويمكن الإشارة، من جهة أخرى، إلى أنّ تونسِ على الرغم من انسداد الحياة السياسية خلال حقبة حكم «زيد العابدين بن علي» تمكنت من رفع نسبة التعلم، وتوسيع قاعدة التمدرس، والمحافظة نسبيًا على طبقة وسطى مقارنة مع باقي الدول المغاربية، وكلها عوامل اجتمعت وتفاعلت لتوفر مناخ المطالبة بالتغيير في تونس.

تروم الورقة تحليل «**الأسس الدستورية للجمهورية التونسية الثانية**»، أي

منظومة القيم التي ستؤسَّس على قاعدتها الشرعية الدستورية والسياسيّة لمرحلة ما بعد الثورة. وإذا كانت الشروط العامة لم تكتمل بعد للكتابة بقدر واضح من الوثوقية واليقين عن الهندسة الدستورية الجديدة المرتقبة في تونس، فإن ثمة معطيات يمكن الارتكاز عليها لبسط طبيعة هذه الأسس، ومضامينها، والأحكام والمقتضيات التي من الممكن تضمينها في الوثيقة الدستورية المؤسِّسة للشرعية الجديدة. فمن جهة أولى، تسمح النقاشات التي طالت قطاعات واسعة من المجتمع التونسي منذ انهيار النظام منتصف شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، باستخراج الخطوط الكبرى لمعالم الشرعية الدستورية الجديدة، كما تمكِّن أعمال لجنة « الإصلاحات الدستورية والسياسية»، من جهة ثانية، من معرفة المنحى العام للهندسة الدستورية المرتقبة. بيد أن الورقة، وعيًا منها الصعوبات المنهجية والموضوعية التي تكتنف عملًا علميًا من هذا النوع، تقدِّر أهمية أن يتمفصل البحث حول عنصرين مركزيين اثنين: طبيعة النظام الدستوري التونسي، والهندسة الدستورية الممكنة والمطلوبة.

أولًا: طبيعة النظام الدستوري التونسي

تخللت النقاشات الدستورية والسياسية التي أعقبت سقوط النظام في تونس آراء، يمكن محوَرتُها بين من يطالب بإقامة « نظام برلماني»، ومن يدعو إلى العودة إلى النظام الرئاسي كما تمّ إرساؤه في وثيقة ١٩٥٩، قبل أن تحوِّله التعديلات اللاحقة[٢] التي طالت نص الدستور، إلى نظام رئاسوي Presidentialiste، ولا سيّما منذ حكم رئيس الوزراء الأسبق «الهادي نويرة»[٣].

١ ـ نظام رئاسي غير متوازن

لم يكن واردًا في تفكير مؤسسي الجمهورية التونسية الأولى [١٩٥٧ ـ

(٢) من أهم تلك التعديلات التي أدخلت على وثيقة الدستور سنوات: ١٩٧٦، ١٩٨٨، ١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٢، وأخيرًا ٢٠٠٩.

(٣) انظر، عبد الفتاح عمر، التقرير التمهيدي، في: «Les Dispositions générales de la constitution: Actes du colloque de commemoration du cinquantenaire de la promulgation de la constitution du 1er juin 1959,» (Association tunisienne de droit constitutionnel et faculté de droit de Sfax, Tunis, 23 - 24 janvier 2009), p. 3.

١٩٥٩] إقامة نظام رئاسوي، يحتل رئيس الدولة في نطاقه مكانة محورية من حيث الاختصاصات، إلى حد يحجب حقَّ المؤسسات الأخرى في ممارسة صلاحياتها الدستورية المألوفة. فقد نَحت الوثيقة الدستورية منذ بداية التفكير في صياغتها منحى التأسيس لنظام دستوري، يمنح مؤسسة الرئاسة جملةً من الصلاحيات، من دون أن يجرد المؤسسات الأخرى [البرلمان، الحكومة، القضاء] من الوظائف المألوفة في النظم الرئاسية المتوازنة، بما فيها نظام الجمهورية الفرنسية الخامسة [تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨] الذي شكّل المصدر الأساس لصياغة الوثيقة الدستورية التونسية للعام ١٩٥٩. فهكذا، ورد، على لسان «علي البلهوان» خلال صياغة التقرير العام للدستور، ما يوضح هذا المنحى لدى الآباء المؤسسين، حين صرّح قائلًا» لقد اخترنا لبلادنا النظام الجمهوري، لكي لا تتشتت المسؤوليات، ولا يتوزع النفوذ. فالسلطة التنفيذية القوية ضمانٌ أصلي لحرية الأفراد والجماعات وحفظ حقوقهم، تمنع كل اعتداء من فرد على فرد أو من جماعة على جماعة، وضمانٌ أيضًا للنظام والأمن وسد منيع ضد كل فوضى. فقد سعينا في دستورنا إلى إيجاد حل يوفق بين نفوذ قوي للحكومة وبين ضمان حرية المواطنين وحقوقهم، بل يوفق بين العدل والحرية ويُبعد البلاد في آن واحد عن الاستبداد والفوضى. وفي الوقت نفسه، فرقنا السلطات وحددناها لجعل توازن بينها وتعادل يكون فيه أكبر الضمانات للأفراد والجماعات، ولكن أردنا في الوقت نفسه ألا تتضارب تلك السلطات ولا تتعارض بل تتعاون وتنسجم مع بعضها انسجامًا يجعل سير الدولة يسير ولا يتعطل، فأحدثنا ضربًا من التداخل والارتباط يجعل دولتنا الفتية موحدة في تنوع مؤسساتها»(٤).

أ - تمدُّنا الشهادة أعلاه، الصادرة عن أحد الذين عايشوا ميلاد الوثيقة الدستورية التونسية الأولى [١٩٥٩] وشاركوا في صياغة أحكامها، بالمقومات المؤسِّسة للشرعية الدستورية للجمهورية الأولى. فمن جهة أولى، تمَّت دسترة «النظام الجمهوري»، بعدما أُسْقِطَ النظام الملكي منذ الإعلان

---

(٤) نقلًا عن: الصادق شعبان، **النظام السياسي التونسي: نظرة متجددة** (تونس: الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٥)، ص ٨٢.

الصادر في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٥٧[٥]، وأُقِرَّ، من جهة ثانية، نظامٌ رئاسي قويّ، لأن في تقدير المؤسسين سيكون «ضمانة أصيلة لحرية الأفراد وحقوقهم»، والحقيقة أنه التصور نفسه دافع عنه واضعو وثيقة الجمهورية الفرنسية الخامسة، وفي صدارتهم رئيسها الجنرال ديغول» [١٩٥٨ ـ ١٩٦٩]، حين منحوا مؤسسة الرئاسة مكانة محورية في الهندسة الدستورية الجديدة، متوخين من ذلك إقامة قطيعة مع روح مؤسسات الجمهورية الرابعة [١٩٤٦ ـ ١٩٥٨]. ولعل ذلك ما استحضرته النقاشات الدستورية حين إحداث المجلس القومي التأسيسي التونسي سنة ١٩٥٦. ففي خطاب الرئيس بورقيبة المؤرخ في ١٩٥٦/٤/٨، تم التشديد على أن السيادة تتجسد في الشعب الممثَّل في المجلس التأسيسي الذي نيطت به مهمة الإشراف على وضع دستور للبلاد، يعكس تطلعات الشعب التونسي وانتظارات مختلف مكوناته من أجل إقامة نظام جمهوري تتوازن في نطاقه المؤسسات وتتكامل في ما بينها. فما ورد على لسان الرئيس الحبيب بورقيبة، قوله: «تجتمعون في هذا المجلس التأسيسي بإرادة الشعب، لا تنسوا أن تلك الإرادة متجسمة في جمعكم واضحة جلية. فالسيادة في تونس سيادة الشعب، صاحبها الشرعي الحقيقي». فهكذا، قطع مؤسسو الجمهورية التونسية الأولى مع النظام الملكي، وأجمعوا على أن السيادة للشعب، الأمر الذي جاء واضحًا في الفصل الثالث من الدستور، حين قضى بأن «الشعب التونسي هو صاحب السيادة، يباشرها على الوجه الذي يضبطه الدستور».

ب ـ تسمح القراءة المتأنية لأحكام الفصل الثالث من الدستور بالقول إن الأمر يتعلق بالإعلان عن مبدإ دستوري على درجة بالغة الأهمية، أي مصدر السيادة، التي أقرت الوثيقة الدستورية بأن الشعب وحده هو صاحبها، فهو يمارسها بـ« الوجه الذي يضبطه الدستور»، ما يعني أن المواطنين المكونين للشعب التونسي هم وحدهم أصل ومناط ممارسة السيادة، أي السلطة بمختلف أشكالها وأنواعها. لذلك، ذهب بعض الباحثين، في تقدير

(٥) مما ورد في إعلان ٢٥ تموز/يوليو ١٩٥٧، ما يأتي: «نحن نواب الأمة التونسية أعضاء المجلس القومي التأسيسي، بمقتضى ما لنا من نفوذ كامل مستمد من الشعب... **أولًا**: نلغي النظام الملكي إلغاء تامًا .ثانيًا: نعلن أن تونس دولة جمهورية..».

مكانة هذا الفصل، إلى أنه" الفيصل في كامل الدستور. .»، إنه «البداية والنهاية في فهم سر التنظيم الدستوري والسياسي التونسي المعاصر»(٦).

يُفهم من منطوق الفصل الثالث المشار إليه أعلاه، أن هناك اختيارًا أجمع عليه مؤسسو الجمهورية التونسية الأولى، يتعلق بمبدأ الديمقراطية في بناء الدولة وتسيير مؤسساتها الدستورية، كما أن «التركيبة اللغوية القوية» للفصل نفسه أكدت هذا المنحى، وعبرت عن إرادة المجلس القومي التأسيسي في القطع مع النظام الملكي السائد عدة قرون. فالشعب، يصبح وفقًا لهذا المقتضى، الممارِس الوحيد للسيادة، لا ينازعه أي طرف آخر، كما لا تنافسه أيُّ قوة أخرى في البلاد. لذلك، فمن الطبيعي جدًا أن تترتب عن هذا التنصيص الصريح نتائج دستورية وسياسية، أبرزها أن يكون النظام السياسي ديمقراطيًا، يتيح لمختلف المواطنين فرص المشاركة الواسعة والمنتظمة في امتلاك السيادة، والحال أن قراءة نص الوثيقة الدستورية التونسية التأسيسية [١٩٥٩]، تسمح بتأكيد المنحى الديمقراطي للنظام حين الإعلان عن الشروع في دسترته ما بعد ١٩٥٧. إذ علاوة على تجسيد السيادة في الشعب وجعله مصدرًا أصيلًا ووحيدًا لها، قضت فصول أخرى صراحة بما يتناغم مع هذا المنحى، سواء تلك الواردة في الفصل الأول الذي أكد أن « تونس دولة حرة، مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها»، أو الفصل الثامن عشر [١٨]، الذي أعلن أن الشعب «يمارس السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين أو عن طريق الاستفتاء»، وقد أضافت فقرته الثانية، ما يأتي: «ينتخب أعضاء مجلس النواب انتخابًا عامًا، حرًا، مباشرًا، سريًا، حسب الشروط التي يحددها القانون الانتخابي»(٧).

ج ـ من نافل القول الإشارة إلى أن قراءة الفقرة الأولى من الفصل الثالث من الدستور التونسي في علاقتها بفقرته الثانية، القاضية بـ «يباشرها [أي السيادة] على الوجه الذي يضبطه الدستور»، يطرح أكثر من تساؤل حول

---

(٦) انظر د. الصادق بلعيد، الفصل الثالث: الشعب هو صاحب السيادة، في: «Les Dispositions générales de la constitution, Ibid., p. 43.

(٧) للاطلاع على نص الدستور، انظر: شعبان، **النظام السياسي التونسي، نظرة متجددة**، ص ٢٩١ وما بعدها.

حدود أيلولة السيادة إلى الشعب حقًا، أي يجعلنا نستفهم حول ما إذا كان الشعب فعلًا هو الممارِس الأصيل والوحيد للسيادة، أم ثمة قيود مترتبة عن هذه الفقرة تنقص من قدرته على أن يكون مالكًا للسيادة في واقع الممارسة؟.

تسمح الدراسة الدستورية المقارنة بالتأكيد أن حضور فلسفة الجمهورية الخامسة الفرنسية واضح في المتن الدستوري التونسي، كما هو حال باقي الدساتير المغاربية [المغرب، الجزائر، موريتانيا] وبعض الدساتير الإفريقية [السنغال، ساحل العاج مثلًا]. فهكذا، يقضي الفصل الثالث من الدستور الفرنسي [٤/ ١٠/ ١٩٥٨]، بأنّ «السيادة الوطنية ملك للشعب الفرنسي الذي يباشرها بواسطة نوابه وبطريق الاستفتاء»[٨]. فمن الواضح أن هناك تقاربًا بين الفصلين في الدستورين التونسي والفرنسي، وإن اختلف سياق كل واحد منهما عن الآخر، ما يعني، بالضرورة، أن الوثيقتين معًا تجنحان، وفقًا لهذا المبدأ [سيادة الشعب]، إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي، تكون للشعب في نطاقه إمكانيات واسعة للمشاركة والتعبير عن اختياراته في تسيير مؤسساته.. فهل توحَّد النظامان التونسي والفرنسي فعلًا في جعل السيادة تعبيرًا حقيقيًا عن إرادة الشعب؟ أم إن نتائج السيرورة الدستورية والسياسية جاءت مختلفة بسبب تباين بيئة البلدين؟. فقد سمحت الممارسةُ للتجربة الدستورية الفرنسية بالمحافظة على قدر معقول من التوازن بين السلطات الثلاث، وعلى وجه الخصوص بين مؤسسة الرئاسة من جهة، والحكومة والبرلمان من جهة أخرى، وأتاحت للمواطنين، من خلال تنظيماتهم السياسية، المشاركة والمراقبة، كما إن فلسفة الجمهورية الخامسة نفسها تعرضت لتعديلات نحو الأفضل منذ استقلال رئيسها « الجنرال ديغول، ولا سيما مع منتصف سبعينيات القرن الماضي [١٩٧٤]»[٩]. في حين نحت نظيرتها التونسية منحى مغايرًا تمامًا حيث كرست تفوق مؤسسة الرئاسة، وأضعفت كلًا من مؤسسة البرلمان والحكومة. وما زاد الأمر تعقيدًا في النظام الدستوري والسياسي التونسي ضمور الفكرة الحزبية، وضعف وجود

(٨) للاطلاع على نص الدستور الفرنسي [٤/ ١٠/ ١٩٥٨]، انظر: Francis Delpérée [et al.], *Recueil des constitutions européennes* (Bruxelles: Bruyant, 1994), pp. 237-292.

(٩) نقصد الإصلاحات التي طالت المجلس الدستوري الفرنسي في اتجاه توسيع اختصاصاته، وتحويله إلى هيئة قضائية دستورية فعلية في علاقته أساسًا بمؤسسة الرئاسة.

المعارضة القادرة على المشاركة بالنقد والاعتراض والتطلع إلى التداول على السلطة، كما هو حاصل في النظم الديمقراطية، ومنها فرنسا موضوع المقارنة. لقد احتكر الحزب الوحيد الحياة السياسية مستنِدًا إلى الشخصية الكارزمية لزعيمه الحبيب بورقيبة، ومعتمدًا على «أحقيته في تجسيم الشرعية النضالية والتاريخية»[١٠]، منذ تأسيسه عام ١٩٢٠ تحت اسم «حزب الدستور الجديد»[١١]، وحتى حين تحوله إلى «الحزب الاشتراكي الدستوري»، علمًا أن الدستور خلو من أي مقتضى من شأنه شرعنة وتكريس مبدأ الأحادية الحزبية، والأكثر لا تتضمن أحكامه أي تنصيص على الأحزاب، إذ لم تقع دسترة هذه الأخيرة حتى التعديل الحاصل بمقتضى القانون الدستوري رقم ٦٥ بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٧، بإضافة فقرات إلى الفصل الثامن من الدستور، تعلقت بدورها في تأطير المواطنين، وتنظيم مشاركتهم في الحياة السياسية، ونبذها أشكال العنف والتطرف والعنصرية وكل أوجه التمييز. علاوة على عدم جواز تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي[١٢].

والواقع أن عدم توازن النظام الرئاسي التونسي لا يعود إلى ما ورد في الفصل الثالث، حين ربط بين مباشرة الشعب سيادته وما تقضي به أحكام الدستور، كما لا يرتبط بمكانة الحزب الواحد، الذي هيمن على الحياة السياسية لعقود طويلة فحسب، بل يجد مصدره كذلك في الهندسة الدستورية والأحكام المتضمنة في ثنايا فصولها. فالدستور خوّل رئيس الدولة اليد العليا على نشاط الحكومة [ف. ٥٩]، وأعطاه الكلمة الفصل في حال وجود تنازع بين البرلمان والحكومة، علمًا أن السلطة التشريعية تعتبر وفق المنطق الدستوري ممثِّلة لـ «صاحب السيادة»، أي الشعب، ناهيك بأنّ الحكومة نفسها

(١٠) انظر: Hatem Mrad, «La Constitution tunisienne et les parties politiques,» papier présentée à: «Actes du colloque de commemoration du cinquantenaire de la promulgation de la constitution du 1er juin 1959,» p. 129.

(١١) يرجع تاريخ حزب الدستور الجديد إلى سنة ١٩٢٠، غير أن قانون ضبط الحزب وتنظيمه يرجع إلى مؤتمر قصر هلال عام ١٩٣٤. للإطلاع على تفاصيل المؤتمر وما يرتبط بالحزب خلال هذه الحقبة، انظر: صلاح العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٨٠).

(١٢) يتعلق الأمر بالفقرات ٣ و٤ و٥ و٦ و٧.

تعتبر مجرد جهاز تنفيذي لإرادة الرئيس وتوجيهاته، ولا تتمتع بأية شخصية مستقلة، قادرة على المبادرة في التفكير، وصياغة السياسات العمومية، وتنفيذها، والتعرض للمساءلة عنها. ثم إن الدستور، وفقًا لفصله الحادي والأربعين، متَّع رئيس الجمهورية بالحصانة القضائية، إلى جانب إبعاده عن المسؤولية السياسية بمقتضى الفصول ٦١ إلى ٦٨ من الدستور[١٣].

يتوجب أن نشير، في سياق تبيان مظاهر الاختلال الدستوري لمصلحة مؤسسة الرئاسة في تونس، إلى قضية أخرى على درجة بالغة الأهمية، تتعلق بسلطة تعديل أو تنقيح الدستور. فبحسب الفصل السادس والسبعين [٧٦]، «لرئيس الجمهورية أو لثلث أعضاء مجلس النواب على الأقل الحق في المطالبة بتنقيح الدستور ما لم يمس ذلك بالنظام الجمهوري للدولة. ولرئيس الجمهورية أن يعرض مشاريع تنقيح الدستور على الاستفتاء». وقد أثبتت التجربة أن من أصل ما يقرب من خمسة عشر [١٥] تعديلًا دستوريًا لم يكن نصيب المؤسسة التشريعية أكثر من خمس مبادرات، أي ثلث المبادرات، في حين استفرد الرئيس بثلثي التنقيحات. والواقع أن الأمر لا يخص وجود تباين واضح في الجانب الكمي فحسب، بل يتعلق بمضمون ونوع التعديلات التي طالت الوثيقة الدستورية. فبينما تعلقت مبادرات البرلمان بأمور شكلية، ليست لها تأثيرات عميقة في بنية النظام الدستوري والسياسي التونسي، مسَّت تنقيحات مؤسسة الرئاسة جوهر تنظيم السلطة في تونس، حيث عمّقت اختلالاتها، وحوَّلت النظام الرئاسي غير المتوازن كما عكسته وثيقة ١٩٥٩، إلى نظام رئاسوي ضَمِنَ للرئيس مكانةً سميقة لا توازيها في القوة والهيمنة أي سلطة من السلطات الدستورية الثلاث، ولاسيّما خلال حكم الرئيس بن علي، وتحديدًا منذ العام ١٩٨٩ وحتى نهاية ٢٠١٠.

٢ ـ رئاسوية مغلقة

تأسس خطاب الانتقال إلى السلطة في السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ على شعار التغيير، أي القطيعة مع ممارسات حقبة حكم «الحبيب بورقيبة»، التي حكمت البلاد التونسية من ١٩٥٧ حتى حصول انقلاب أبيض

(١٣) الفصول من ٦١ إلى ٦٨.

في خريف ١٩٨٧، وقد بشّرت وثائق ما سمي «العهد الجديد» بإلغاء «الرئاسة مدى الحياة»، وفتح البلاد أمام المشاركة السياسية الواسعة، وتحرير طاقات الناس بإطلاق الحريات بكل أنواعها، وإنصاف فئات المجتمع وتخويلها قدرًا متوازنًا من التكافؤ في الاستفادة من توزيع الثروات والخيرات. بيد أن التبشير بالتغيير الذي حفز التونسيين على التفاعل الإيجابي مع الشأن العام في بلدهم، سرعان ما بدأ يخبو بعد مرور أقل من سنتين، حين دخل النظام السياسي التونسي ابتداء من سنة ١٩٨٩ مرحلة الارتداد والتراجع عن الوعود التي أسَّس على قاعدتها شرعيته الجديدة.

يمكن الإقرار بأن التعديلات التي طالت الدستور التونسي عدة مرات، كانت أعمقها وأخطرها تلك التي تمت خلال حقبة حكم «زين العابدين بن علي». فمن الجدير بالإشارة أن التنقيحات المُدخَلة خلال رئاسة « الحبيب بورقيبة» لم تصل إلى درجة تغيير الطابع الرئاسي المستوحى، في أهم مفاصله، من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة [١٩٥٨]، وفي صدارة ذلك تمتين وتقوية مؤسسة الرئاسة وإضعاف مؤسستي البرلمان والحكومة، بل إن التعديل الحاصل سنة ١٩٧٦، أدرج « جرعةً برلمانية في النظام الرئاسي»[١٤]، كما أُعطيت صلاحيات أوسع للوزير الأول، وإن لم تغير هذه الإصلاحات من الطبيعة الرئاسية غير المتوازنة للنظام الدستوري.

تمحورت التعديلات المتعاقبة التي طالت وثيقة الدستور ما بين ١٩٨٧ و٢٠٠٩ بين تنقيحات ظرفية وأخرى جوهرية[١٥]. وإذا كان الصنف الأول من التعديلات لم يمس بنية تنظيم السلطة، كما هو حال تلك التي حصلت سنوات ١٩٨٨، ١٩٩٣، ١٩٩٩، ٢٠٠٣، فإن النوع الثاني من التنقيحات [١٩٩٥، ١٩٩٧، ١٩٩٨]، لاسيّما تلك التي تمت في فاتح حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، كان لها بالغ الأثر في اتجاه تأكيد الطابع الرئاسوي للنظام الدستوري والسياسي التونسي.

---

(١٤) انظر: شعبان، **النظام السياسي التونسي، نظرة متجددة**، ص ٨٣.

(١٥) انظر: رافع بن عاشور، **المؤسسات والنظام السياسي بتونس: الإطار التاريخي ـ النظام الحالي** (تونس: مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٩)، ص ١٢٠ وما بعدها.

أ ـ فمن المعروف أن تعديل فاتح حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ شمل تسعة وثلاثين [٣٩] فصلًا طال جانب مهم منه سيرَ وتنظيم المؤسسات العمومية ومبادئ دولة القانون.والحقيقة أن من خلال قراءة مضمون هذه التعديلات يتضح أن ثمة مستويين يبدوانِ متناقضين. فمن جهة، سعت التعديلات إلى إدخال بعض المبادئ والقواعد ذات الصلة بدولة القانون، ومن جهة أخرى، مسَّ المستوى الثاني من التعديلات الأحكام ذات الصلة بتدعيم وتركيز السلطة، الأمر الذي أعتُبِر وقتئذ تراجعًا عميقًا في اتجاه تأكيد الطابع الرئاسوي للنظام السياسي التونسي. والحقيقة أن الاطلاع على مضمون الفصول ٣٩ و٤٠ و٤١، يثبت بوضوح هذا المنحى غير السليم في تطور التجربة الدستورية التونسية نحو ترسيخ الرئاسوية Présidentialisme. فهكذا، قنَّن الفصل التاسع والثلاثون [٣٩] تفاصيل انتخاب الرئيس، حيث سمحت فقرته الأخيرة لهذا الأخير بتجديد ترشحه. أما الفصل الأربعون، فحدد شروط الترشّح للرئاسة، ووضع حدًا أقصى للترشُّح في خمس وسبعين سنة، في حين اعتبر الفصل الحادي والأربعون [٤١] رئيس الجمهورية «الضامنَ لاستقلال الوطن وسلامة ترابه، ولاحترام الدستور والقانون، ولتنفيذ المعاهدات، وهو يسهر على السير العادي للسلط العمومية الدستورية، ويضمن استمرار الدولة». وبناء على هذه الوظائف المتعددة والإستراتيجية المخولة له بمقتضى الدستور، منحت أحكام الفصل نفسه حصانة قضائية للرئيس خلال ممارسته مهامه، وسمحت له باستمرار بالانتفاع بها حين خروجه من مؤسسة الرئاسة.

ب ـ يتمتع رئيس الجمهورية ـ علاوة على ما أمدَّته به الفصول المشار إليه أعلاه من قوة ـ بسلسلة من السلطات جعلت منه فاعلًا مركزيًا مهيمنًا على باقي المؤسسات الدستورية. وحيث الحيِّز المتاح في هذا البحث لا يسمح بالتفصيل، فإننا نقتصر على ما نراه مفاتيح لفهم المكانة المتميزة لمؤسسة الرئاسة في المنظومة الدستورية التونسية:

ـ يعتبر رئيس الجمهورية، وفقًا للفصل الثامن والثلاثين [٣٨]، أهم مؤسسة من كلِّ مؤسسات الدولة التونسية. فهو « رئيس الدولة»، يمارس السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرئسها «وزير أول» [ف ٣٧]. لذلك، منحه

الفصل الحادي والأربعون [٤١] مكانة مميزة، حين جعله « ضامنًا لاستقلال الوطن وسلامة ترابه»، و«ضامنًا لاحترام الدستور والقوانين والمعاهدات»، كما أنّه هو «الساهر على السير العادي للسلط العمومية الدستورية»، وهو «الضامن لاستمرار الدولة».

والواقع أن منطوق الفصل السابع والثلاثين المحال عليه أعلاه، يبيّن المكانةَ المحورية لرئيس الجمهورية. فمن المعروف في النظم الدستورية المقارنة أن رئيس الجمهورية قد يتقاسم السلطة التنفيذية مع الحكومة، كما هو الحال في النظم البرلمانية، أو النظم الرئاسية التي تنهل أكثر من قواعد البرلمانية، أو قد يستأثر بشكل مطلق بالسلطة التنفيذية ويتحمل مسؤولية ما يقوم به من أعمال وقرارات، تساعده في ذلك مجموعة من الموظفين السامين هي أقرب إلى إدارة حكومية منها إلى حكومة متمتعة بشخصية مستقلة. فوفقًا لهذا الفصل [٣٧]، يتحمل رئيس الجمهورية التونسية كامل أعباء السلطة التنفيذية، ما يعني أن هذه الأخيرة مكونة من رأس واحد، وليس من رأسين Pouvoir Executif Bicephal. فهكذا، تتحدد وظيفة الوزير الأول، بمقتضى أحكام هذا الفصل، في مساعدة رئيس الجمهورية في ممارسة السلطة التنفيذية التي يتولى، بحسبه رئيسها الفعلي، توجيه السياسة العامة للدولة، وتعيين أعضاء الحكومة والموظفين السامين، وممارسة السلطة التنظيمية أو الترتيبية Pouvoir reglementaire، علاوة على ترؤسه المجلس الوزاري [ف. ٥٠].

ـ خوَّل الفصل الثالث والأربعون [٤٣] رئيس الجمهورية مكانةً قويةً، حين أناط به ضبط «السياسة العامة للدولة» و«الإشراف على تنفيذها»، وإطلاع «مجلس الأمة على سيرها». غير أن التعديل الذي طرأ على هذا الفصل سنة ١٩٧٦ـ فغُيِّر رقمُه ليصبح الفصل التاسع والأربعين [٤٩]، جعل وظيفة رئيس الجمهورية منصبةً على التوجيه فقط، تاركًا مجال التنفيذ اليومي للحكومة ورئيس وزرائها. ومع ذلك ظل مفهوم التوجيه غامضًا وغير واضح من حيث حدودُه ومجالاتُه، بل إن الممارسة أثبتت أن سلطات رئيس الجمهورية ظلت قويةً وممتدةً إلى ما يتجاوز التوجيه، لاسيّما في عهد حكم الرئيس زين العابدين بن علي، حيث استرجع هذا الأخير بعض الاختصاصات المنقولة إلى الوزير الأول، بمقتضى تعديل

العام ١٩٧٦، وذلك خلال تنقيح الفصل الستين [٦٠] سنة ١٩٨٨[١٦].

- من مظاهر قوة مكانة رئيس الدولة في المنظومة الدستورية التونسية، ما قضى به الفصل الخمسون: «يعين رئيس الجمهورية الوزير الأول كما يعين بقية أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول..». فهكذا، يتمتع الرئيس، وفقًا لهذا المقتضى، بحق دستوري مطلق في تعيين الوزير الأول، ما يعني أنه غير مقيد بأي قيد سوى بتوفره على ثقة تؤهله لأن يكون عُضدًا فعليًا لرئيس الجمهورية قبل أن يكون رئيسًا للحكومة. لذلك، تصبح العلاقة مباشرةً بين الوزير الأول ورئيس الجمهورية، حيث لا توجد أيّ سلطة للمؤسسة التشريعية على الوزير الأول، وفي هذه الحالة يمكن لرئيس الجمهورية إقالته حتى وإن كان يحظى برضا البرلمان، وهو ما يخالف في الواقع ما هو مألوف في النظم الدستورية المقارنة. ففي فرنسا مثلًا، حيث نهل واضعو الدستور التونسي الكثير من وثيقة ١٩٥٨، لم تسمح الممارسة السياسية لرئيس الجمهورية بإمكانية التمتع بشكل مطلق بهذا الحق الدستوري، إذ يكون مضطرًا، بحكم منطق الأشياء، إلى تعيين الوزير الأول من الأغلبية البرلمانية، كي يستطيع هذا الأخير ضمان رداء برلماني يمكنه من تطبيق برنامجه الحكومي. إن اللّافت للانتباه في الحالة التونسية، أن الوزير الأول لا يدير حكومة منسجمة وذات شخصية، وتمتلك رؤية سياسية ملزِمَة على تجسيدها في سياسات عمومية تكون مسؤولة عن تنفيذها، بقدر ما تعتبر، بصريح الإشارة في الدستور، جهازًا مساعدًا لرئيس الجمهورية.

- فمن تجليات تأكيد المكانة المتواضعة للحكومة مقارنة مع مؤسسة الرئاسة، تحكم رئيس الجمهورية في المجلس الوزاري، من حيث رئاسته، والإشراف الفعلي على توجيه عمله. فما هو معلوم في النظم السياسية الديمقراطية تمتع المجالس الوزارية بمكانة هامة، حيث تتولى وضع مشاريع القوانين، وتحديد السياسات العامة للدولة، وصياغة المشاريع والخطط الكفيلة بالنهوض بعملها كجزء أساسي من السلطة التنفيذية. وقد أثبتت الممارسة في تونس كيف أن المجلس الوزاري، الذي لم يضبط دستور

(١٦) للاستزادة، يمكن العودة إلى: رضا بن حماد، «العلاقات بين رئيس الجمهورية والوزير الأول،» **المجلة القانونية التونسية** (١٩٩٠)، ص ١٣.

١٩٥٩ دوريته، كان يجتمع مرة كل أسبوع في عهد وزيره الأول « الهادي نويرة»، غير أنه سرعان ما أصبح يجتمع مرة كل شهر برئاسة رئيس الجمهورية نفسه منذ تولي زين العابدين بن علي الحكم في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧. وعلى الرغم من تنصيص الدستور على إمكانية تفويض رئيس الجمهورية حق ترؤس المجلس لوزيره الأول عند الضرورة، فقد استفرد بالرئاسة، لأنّه يتحكم عبرها في السياسة العامة للبلاد، ويستطيع من خلال هذه الآلية الاتصال مباشرة بكل أعضاء الحكومة، وتوجيه ومراقبة أدائهم. والواقع أن هيمنة رئيس الجمهورية على الإشراف الفعلي والمباشر على توجيه السياسة العامة للدولة ومراقبة تنفيذها، لا تتأتى فقط من ترؤس المجلس الوزاري، بل أضيفت لها آلية أخرى تكونت على هامش الدستور [عرف دستوري]، تتعلق بـ «المجالس الوزارية الضيقة»، التي غالبًا ما تضم رئيس الجمهورية، والوزير الأول وبعض الوزراء، وكتاب الدولة المعنيين بجدول أعمال الاجتماع، يُضاف إليهم مستشارو الرئيس ومن تدعو الضرورة إليهم من الموظفين السامين.

ـ تجدر الإشارة إلى أن من الاختصاصات القوية لرئيس الجمهورية، إضافة إلى ما سبق بيانه، «ممارسة السلطة الترتيبية العامة»، أي ما يسمى في القانون الدستوري المقارن «السلطة التنظيمية» pouvoir reglementaire، وهي السلطة التي تدخل عمومًا في نطاق وظيفه تنفيذ القوانين. ففي حالة تونس، درج رئيس الجمهورية منذ وضع وثيقة فاتح حزيران/ يونيو ١٩٥٩ على إصدار مجموعتين من الأوامر، تدخل الأولى ضمن مسؤولية تنفيذ القوانين، وتتم الإحالة عليها عمومًا بنص صريح، في حين تخص الثانية الأوامر «شبه المستقلة»، التي يُقِدم عليها رئيس الجمهورية من تلقاء نفسه، وتتعلق إجمالًا بعدد من المجالات، من قبيل «التنظيم الإداري، والتخطيط الاقتصادي، والمحافظة على الأمن»(١٧)، لكن ابتداء من التعديل الدستوري لعام ١٩٧٦، أصبح بإمكان رئيس الجمهورية اللجوء صراحة إلى «السلطة الترتيبية العامة»، استنادًا إلى الفصل الثالث والخمسين [٥٣]، الذي يقضي بأن « يسهر

---

(١٧) انظر: بن عاشور، **المؤسسات والنظام السياسي بتونس: الإطار التاريخي ـ النظام الحالي**، ص ٣٢٩.

رئيس الجمهورية على تنفيذ القوانين ويمارس السلطة الترتيبية العامة». وما هو لافت للانتباه، أن التنقيحات التي طالت الوثيقة الدستورية لاحقًا، وعلى وجه التحديد في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧[١٨]، قوَّت السلطة الترتيبية العامة للرئيس، ووسعت مجالات اللجوء إليها، كما صانتها مما يمكن أن يلحقها من مساس من قبل المؤسسة التشريعية.فهكذا، ورد في الفصل الخامس والثلاثين [٣٥]، ما يأتي: «ترجع إلى السلطة الترتيبية العامة المواد التي لا تدخل في مجال القانون». وبناء عليه استنتج جانب من الفقه الدستوري، أن الجمع بين أحكام الفصلين ٥٣ و٣٥ يقود إلى القول بأن مع تنقيح ١٩٩٧ أصبح لرئيس الجمهورية «نوع جديد من الأعمال القانونية هي الأوامر المستقلة التي لا تتعلق بتنفيذ أي قانون والتي لا تدخل في مجال القانون»[١٩].

ج - يتمتع رئيس الجمهورية، علاوة على الاختصاصات المسندة إليه بحسبه رئيسًا للبلاد، بصلاحيات واسعة في علاقته بالمؤسسة التشريعية، بل يمكن الجزم أنه أصبح المشرع الأصلي عوض البرلمان، عبر سلة من الإمكانيات الدستورية التي جعلت مؤسسة الرئاسة مهيمنة على الوظائف الطبيعية المنوطة بالبرلمان، ومنها:

- تتعلق الإمكانية الأولى بحق المبادرة التشريعية، التي سمح الفصل ٢٨ بمقتضاها للرئيس بـ «عرض مشاريع القوانين على مجلس النواب ومجلس المستشارين»، والحقيقة أن جل القوانين التي كان يصادق عليها مجلس النواب تعود إلى مبادرات الرئيس، وليس مقترحات قوانين، فخلال سنة ٢٠٠١ مثلًا، كل القوانين التي أقرها مجلس النواب وعددها ١٢٣ هي في الأصل مشاريع قوانين وردت من قبل الرئيس، ولم يكن لمجلس النواب أي نصيب منها[٢٠].

- وفي السياق نفسه، يتولى رئيس الجمهورية حقَّ ختم القوانين، أي التوقيع عليها حين إحالتها عليه من قبل رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين، بحسب ما يقضي به الفصل الثاني والخمسون من

(١٨) للاطلاع أكثر على مضامين التعديل، انظر: البرتاجي إبراهيم، «الجديد في السلطة الترتيبية بعد تنقيح الدستور في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٧،» **المجلة القانونية التونسية** (١٩٩٩)، ص ٦٧ وما بعدها.

(١٩) انظر: ابن عاشور، المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٣٣.

الدستور. ويمكن للرئيس في هذه الحالة رفض التوقيع على القوانين وإن صادق عليها المجلسان، بل إن الفقرة الثانية من الفصل الثاني والخمسين تُعطي لرئيس الجمهورية سلطة تقديرية لفحص محتوى القوانين وتقييمها، وبناء على ذلك يمكن إرجاعها إلى البرلمان من أجل إجراء قراءة ثانية، يشتَرط لقبولها تحقق نسبة الثلثين من أعضائه [مجلس النواب].

ـ خوَّل الدستور أيضًا حقًّا مهمًا لرئيس الجمهورية، يتعلق باتخاذ مراسيم، والمراسيم هي نصوص يتخذها رئيس الجمهورية في ميدان القانون في المجال المخصص للسلطة التشريعية. أما الحالات التي يحق له فيها اتخاذ مراسيم فثلاث: المراسيم المتخذة بناء على تفويض من مجلس النواب، والمراسيم المتخذة أثناء العطلة النيابية، والمراسيم المتخذة في صورة حل مجلس النواب.

ـ من اختصاصات الرئيس في علاقته بالمؤسسة التشريعية، حقه في مخاطبة النواب ومجلس المستشارين، وفقًا لمقتضيات الفصل التاسع والأربعين من الدستور. وفي الواقع تسمح المخاطبة لمؤسسة الرئاسة بإمكانية توجيه مجلسي البرلمان، وتنبيههما إلى المجالات التي يُقدِّر الرئيسُ ضرورةَ الاهتمام بها على صعيد أداء المؤسسة التشريعية.

ـ وفي مستوى آخر، يتمتع رئيس الجمهورية بحق الاستفتاء الذي يسمح له بإمكانيات واسعة للتدخل، سواء تعلق الأمر بالمعاهدات، أو بالقوانين ذات الأهمية الوطنية، وبالمسائل المتصلة بمصلحة البلاد، أو بالاستفتاء الاستشاري، والاستفتاء التشريعي، والاستفتاء الدستوري، وفقا للفصلين ١١١ و١١٢ من الدستور.

ثانيًا: عن الهندسة الدستورية الممكنة والمطلوبة

تأسيسًا على ما سبق تحليله في العنصر الأول من هذا البحث، وبناءً على ما يعتمل داخل المجتمع التونسي من نقاشات، وعلى وجه التحديد وسط النخبة السياسية والاجتماعية والإعلامية، يمكن القول إن هناك إجماعًا حول القطيعة مع النظام القديم والسعي إلى تأسيس نظام جديد، قوامه التحرر من مصادر التكلُّس التي حولت النظام الجمهوري من نظام رئاسي

غير متوازن إلى نظام رئاسوي مغلق، هيمن على كل مفاصل الدولة وطوَّعها لخدمة مؤسسة الرئاسة ومن يتحلَّق حولها، كما اخترق، عبر تسخير مؤسسة الدولة لمصلحة الحزب المسيطر، كل مفاصل المجتمع وتعبيراته.

تتوزع وجهات النظر المتداولة داخل المجتمع التونسي في أعقاب الرابع عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بين رأيين اثنين، يبدوان متباينين من حيث المنطلقات والأبعاد.

أ ـ يروم الرأي الأول القطيعة مع النظام الرئاسي جملة وتفصيلًا، ويؤسس مناصرو هذا الاتجاه وجهة نظرهم على اقتناع مفادُه أن النظام الرئاسي، كما تمت دسترته وممارسته خلال أكثر من نصف قرن، كان في أصل الانغلاق الذي عاشته الحياة السياسية التونسية. ويقترح هؤلاء، بالمقابل، اعتماد نظام برلماني، بقواعد وآليات البرلمانية كما تمَّ ترسيخُها في العديد من الأقطار، وفي صدارتها تقليص هيمنة مؤسسة الرئاسة، وتقوية شخصية الحكومة ورئيسها، وجعلها مسؤولة عن نشاطها بشكل جماعي ومتضامن، وبالموازاة تعميق شفافية الانتخابات وتقوية نزاهتها، كي تتحكم نتائجها في إفراز طبيعة الهيئة الحكومية الممارِسَة الأولى والأساسية للسلطة، مع ضمان حقوق المعارضة وحرية التعبير عن رأيها من دون تهميش أو إقصاء.

ب ـ في حين يدافع الرأي الثاني عن العودة إلى النظام الرئاسي كما تكونت أصوله في دستور ١٩٥٩، مع نزع الطابع غير المتوازن، وتجليات الرئاسوية التي لحقته جراء التنقيحات المتكررة التي طالت أحكامَه خلال حكم كل من الرئيس «الحبيب بورقيبة» ونظيره «زين العابدين بن علي»، وبدرجة أساسية في تعديلي ١٩٩٧ و٢٠٠٢. ويضيف أنصار هذا الرأي ضرورة تطعيم النظام الرئاسي عند نزع طابعه غير المتوازن والرئاسوي، بقواعد برلمانية. والحقيقة أن الأسانيد التي يرتكز عليها هذا الرأي للتحفظ على فكرة الأخذ بالنظام البرلماني بديلًا من النظام الرئاسي، تتمحور حول مدى أهلية الأحزاب السياسية، والنخب البرلمانية، ودرجة الثقافة السياسية التي راكمتها تونس طيلة هذه المدة الموسومة بهيمنة نظام الحزب الواحد أولًا، والحزب المسيطر لاحقًا، على حسن التحكم في قواعد النظام البرلماني وحسن ممارستها على صعيد الواقع. والحقيقة أن من ينظر بشكل فاحِص إلى الواقع السياسي

التونسي، يلمس، دون شك، عددًا من المؤشرات قد لا تشجع على الانتقال فورًا إلى النظام البرلماني، كما هو مألوف في النظم الديمقراطية في العالم. فمن جهة، هناك مؤشر المشهد الحزبي المتميز بكثرة التنظيمات السياسية، وتذرّرها، وتشابه بعضها مع البعض الآخر، ومحدودية تقاليد الحوار والمنافسة الديمقراطية في ما بينها، ناهيك بضعف الديمقراطية داخل مؤسساتها. ومن جهة ثانية، يشكل ضعف المعارضة السياسية مؤشرًا سياسيًا غير محفز على الجنوح نحو اعتماد آليات النظام البرلماني. فخلال نصف قرن من هيمنة الأحادية الحزبية شبه المطلقة، لم يتمكن مفهوم المعارضة من التوطن في الثقافة السياسية في تونس، كما لم تسعف التشريعات والقوانين ذات الصلة من إقرار آليات من شأنها ضمان حقوق المعارضة وصيانة ممارستها في الواقع. ويتكامل مع هذين المؤشرين مؤشر ثالث يتعلق بضعف النخبة البرلمانية وعسر مراكمتها تقاليد فعلية وفعالية في مجال التمثيلية وممارسة الوساطة، بفعل هيمنة السلطة التنفيذية، وعلى وجه التحديد مؤسسة الرئاسة على كل مجالات العمل السياسي والمؤسسي. وفي الأخير، وهذا مؤشر على درجة بالغة الأهمية، ما زالت الثقافة السياسية الناظِمة للمجتمع السياسي التونسي وعلاقة هذا الأخير بالمجتمع المدني واطئةً، وغير متجذرة ومستقرة.

لكل هذا، يستمد رأي المدافعين عن الانتقال إلى النظام البرلماني بالتدريج قدرًا واضحًا من الرجاحة والصدقية. إن الأخذ بالنظام البرلماني على أهمية الإمكانيات التي يفتحها أمام مشاركة المواطنين عبر الأحزاب، وتنافس النخب البرلمانية، ينطوي على مخاطر كثيرة أهمها إدخال الحياة السياسية في دوامة عدم الاستقرار، كما حدث للجمهورية الرابعة الفرنسية [١٩٤٦ ـ ١٩٥٨]، وإن اختلفت الظروف والسياقات بين التجربتين، وينعكس، بالضرورة على وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع كل ما يحمل من آثار محتملة على التغيير نفسه الذي حدث في الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. لكل ذلك، يشدد أنصار العودة إلى النظام الرئاسي مع نزع طابعه الرئاسوي، وتطعيمه بقواعد برلمانية، على أهمية انطواء الدستور على قدر من القواعد والآليات التي من شأنها أن تمثل قوى مضادة وموازِنة لقوة الرئيس، لاسيّما في مستويين متكاملين، هما: البرلمان، والأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، ما يعني

أن شرعية الرئيس يجب أن تحُدَّها الشرعية التمثيلية، سواء المرتبطة بصناديق الاقتراع [الانتخابات]، أو تلك التي لها صلة بآليات التعبير عن إرادة المواطنين، وتساهم في تأطيرهم وتربيتهم سياسيًا.

لذلك، تبدو لنا، من خلال التحليل أعلاه، أن هناك عمليتين متكاملتين، تُسائِلان النخبة السياسية التونسية، وتستلزم من المجتمع التونسي درجة من الوعي لإدراك أهميتها وإستراتيجيتها اليوم، والتحديات التي تنطوي عليها مستقبلًا:

أ ـ عن أهمية عملية الدسترة المتوازنة

تشكل عملية الدسترة الجارية الآن في تونس. من خلال اللجنة الاستشارية الخاصة بالإصلاحات الدستورية والسياسية، والتهيؤ لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي في الرابع والعشرين من تموز/ يوليو ٢٠١١، الذي سيعهد إليه وضع دستور جديد للبلاد ـ قضية بالغة الأهمية في ما يمكن أن يحصل في تونس من تطور مستقبلًا. فالدسترة بحسبها ضبطًا للسلطة من حيث تنظيمها، وممارستها، وانتقالها من فريق سياسي إلى آخر، تستلزم حوارًا مجتمعيًا عميقًا، وتوافقًا مؤسسًا على الاعتراف المتبادل بين الفرقاء، وتنازلًا شجاعًا وبحثًا دؤوبًا عن المشترك. لذلك، فإن أول خطوة على طريق إنجاز عملية الدسترة بالمعنى المشار إليه، أن يستوفي الحوار مداه في إنضاج التوافق عن النظام المرتقب، الممكن، والملائم لحال تونس وأوضاعها العامة.

لذلك، تقدر الورقة أن المحاور الأساسية الواجب التركيز عليها في أفق إقامة نظام رئاسي متوازن، من شأنه أن ينتقل بالتدريج ووفقًا لوتيرة النضج الديمقراطي الذي قد يحصل في الثقافة السياسية التونسية، هي كما يأتي:

أ ـ إقرار قاعدة انبثاق الحكومة من الأغلبية البرلمانية، ما يعني أن رئيس الجمهورية، حتى وإن منحه الدستور حقًا مطلقًا في تعيين الوزير الأول وأعضاء الحكومة باقتراح منه، يتوجب عليه استجابة لمنطق العمل السياسي وآليات اشتغاله، أن يعينه من الأغلبية التي أقرتها صناديق الاقتراع. إن إقرار قاعدة من هذه الطبيعة سيسمح ببثٍّ روح التوازن بين مؤسستي البرلمان والرئاسة، وسيجعل الحكومة ووزيرها الأول غير خاضعين بالمطلق لمؤسسة

الرئاسة. كما إن الربط في الدستور بين نتائج التصويت في الانتخابات ونوع الحكومة التي ستقود السياسة العامة للبلاد، سيجعل الشعب مشاركًا بشكل غير مباشر في تدبير الشأن العام، كما سيعرض الحكومة للمسؤولية أمام من منحها ثقته في الانتخابات. وهكذا، ستخرج الحكومة من دائرة الهيمنة الممارسَة عليها من قبل مؤسسة الرئاسة.

ب ـ وفي السياق نفسه، سيكون مجديًا تقوية مكانة الحكومة، بمنحها صلاحيات تجعلها قادرة على إدارة السياسة العامة للدولة، إن من حيث المبادرة والتخطيط، أو على صعيد الإشراف على التنفيذ والمتابعة. إن الحاجة ماسة إلى جعل الحكومة في الوثيقة الدستورية، ليس مجرد جهاز تنفيذي لرئيس الدولة، كما كان عليه الحال ولازال في تونس، ولكن مؤسسة لها مكانتها في صياغة السياسات العمومية، والدفاع عنها، والمساءلة عن نتائجها، لاسيّما من زاوية الفعالية والنجاعة. .ثم إن تحويل الحكومة إلى هيئة مقرِّرة ومسؤولة من شأنها إذكاء ثقة المواطنين في أداء مؤسساتهم، كما سيحفزهم على المتابعة والمراقبة.

ج ـ يمكن في هذا الاتجاه أن نرى أهمية تطوير مكانة المؤسسة التشريعية، وتوسيع سلطاتها، لتصبح قادرة على إنجاز وظيفتها التمثيلية ومستلزماتها في التشريع، والرقابة، وصيانة حقوق الإنسان وحرياتهم، عبر التشريع والتقنين. ففي حالة تونس، وباقي الدول المغاربية التي نهلت الكثير من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية، تلاحظ محدودية الصلاحيات المعترف بها دستوريًا للبرلمان، فقد وُلد في المنطقة المغاربية مقيدًا، بتقنية ما سمي، نقلًا عن التجربة الفرنسية «العقلنة البرلمانية» (Rationalisation Parlementaire)، التي تعني تحديد مجالات اختصاصات البرلمان على سبيل الحصر، وترك ما تبقى من الصلاحيات لمجال السلطة التنظيمية أو الترتيبية العامة للدولة، التي يمارسها رئيس الجمهورية أساسًا في النظام الدستوري التونسي. والحقيقة، كما أشرنا في هذه الورقة، استأثرت مؤسسة الرئاسة في تونس، عبر تعديلي ١٩٩٧ و٢٠٠٢، بكامل السلطة الترتيبية العامة للدولة، وتمكنت عبرها من إصدار العديد من الأوامر ذات التأثير البالغ في تنظيم سير المؤسسات. وفي المصب نفسه، سيمكن توسيع مجال القانون، وتقليص السلطة الترتيبية

لرئيس الدولة من رفع قدرات المؤسسة التشريعية وتمكينها من استرجاع وظيفتها الأصلية في التشريع والرقابة، خصوصًا إذا علمنا أن هناك تقهقرًا واضحًا لدور البرلمان في هذا المجال.

د ـ بيد أننا نقدر أهمية دسترة سلة من المبادئ التي من شأنها تعزيز العلاقة المتوازنة بين السلطات الدستورية الثلاث في الهندسة الدستورية المرتقبة في تونس، وفي صدارتها مبدأ فصل السلطات، والتنصيص على ضمانات لجعل إعمال هذا المبدإ ممكنًا على صعيد الممارسة. فمن اللافت للانتباه أن الدستور التونسي للعام ١٩٥٩ أشار في توطئته إلى المبدأ، غير أن مسار تجربة النظام التونسي أفرغته من كل محتوى. ثم إن إعطاء القضاء سلطات أوسع، ومنها ضمان احترام مبدأ فصل السلطات، من شأنه ترسيخ فكرة علوية الدستور، وتعميق التوازن بين السلطات.

هـ ـ لذلك، سيكون مجديًا الاعتراف بأن «القضاء سلطة مستقلة» سواء على الصعيد الوظيفي أو العضوي. والحقيقة أن إحدى الإشكاليات الخطيرة المطروحة في جل البلاد العربية هي قضية استقلال القضاء، وما يترتب عن تبعيته للسلطة التنفيذية من آثار مضرة ومهددة للدول والمجتمعات، ولعل ما أصاب تونس من تكلُّس في رأس نظامها، وما طال مجتمعها من مظالم سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية وثقافية، يرجع في أساسه إلى غياب القضاء العادل، المنصِف، والحريص على احترام الشرعية الدستورية والقانونية.

و ـ يتكامل مع دسترة مبدأ فصل السلطات، والاعتراف بالقضاء كسلطة مستقلة، إقرار مصفوفةِ الحقوق والحريات، والانخراط في المنظومة الدولية المقرِّة لها والناظِمة لكل أصنافها. والحقيقة أن الأمر لا يتعلق بالإقرار والاعتراف، بل يتطلب صيانتها على صعيد الإعمال والممارسة، كما يشترط تخويل القضاء السلطة الفصل في ضمان احترامها في الواقع.

ب ـ عن إستراتيجية التوافق السياسي لإنجاح عملية الدسترة

يصعب منهجيًا ومعرفيًا الفصل بين عملية الدسترة والبحث عن التوافق حولها. فبقدر ما ينجح الفرقاء السياسيون والاجتماعيون وحاملو الثقافة والفكر وعموم شرائح المجتمع في إنضاج التوافق وخلق أرضية مشتركة حول

أساسياته، بالقدر نفسه تتقدم عملية الدسترة، وتستقيم عناصر هندستها. لذلك، نعتبر التوافق شرطًا لازمًا لإنجاح عملية الدسترة، وهذا ما نلاحظه مطروحًا بشكل بارز في الحالة التونسية، حيث علاوة على إحداث ثلاث لجان لمعالجة موضوعات الإصلاح الدستوري والسياسي، والنظر في انتهاكات حقوق الإنسان، ومراقبة اختلاس المال العام، طالت مختلف فئات المجتمع التونسي نقاشات حول الأسس التي يجب أن تنبني عليها الدسترة المرتقبة، والآليات اللازمة والملائمة لتأسيس شرعية دستورية ومن ثمة سياسية جديدة تتناغم مع روح التغيير الحاصل في الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

فمن المداخل المفصلية التي تتطلب التركيز من أجل بناء التأييد حول التوافق السياسي المطلوب، نشير إلى بعضها، وهي كثيرة، لأهميتها في مسار العملية السياسية الجارية الآن في تونس:

أ ـ يعتبر إصلاح الأحزاب السياسية من المهام المطروحة بقوة في تونس الآن، بل إن الدسترة نفسها مرتهنة كثيرًا بمدى قدرة الأحزاب على تنظيم نفسها، وإشاعة روح الحوار والتوافق بداخلها وفي ما بينها. فمن الواضح أن تجربة خمسين عاما من هيمنة الحزب الواحد أو المسيطر قد تركت آثارها السلبية على انتظام العمل الحزبي، ومراكمة ثقافة الحوار والتنافس، ناهيك عن بقاء مبدإ التناوب على السلطة منعدمًا في الفضاء السياسي التونسي، سواء خلال حكم «الحبيب بورقيبة»، أو أثناء حقبة «زين العابدين بن علي». لذلك، ومع التغيير الذي حملته ثورة الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، شهدت الساحة السياسية التونسية سيلًا من الأحزاب، حيث تجاوزت الستين والقائمة مرشحة للزيادة، وهو ما قد يؤدي مباشرة إلى مضاعفات مضرة بالحياة الدستورية والسياسية، حيث لن تستقيم هذه الأخيرة، وتستقر، وتساهم في التراكم المطلوب على صعيد البناء الديمقراطي الجديد في تونس.

ب ـ يرتبط طبعًا بإعادة هيكلة الحقل الحزبي، وتعميق ممارسة فاعليه، إعادة النظر في النظام الانتخابي، والتقطيع الانتخابي. فمما هو معروف تحكُّم الحزب المهيمن سابقًا، من خلال التشريعات والقوانين ذات الصلة،

في العملية الانتخابية بشقيها الرئاسي والتشريعي، وتحديد دائرة المعارضة ونصيبها من المقاعد، الأمر الذي يفسر لماذا ظلّ المجال السياسي التونسي مغلقًا ومتكورًا على نفسه، كما يبين لماذا لم تراكم تجربة نصف قرن من الحياة الدستورية والسياسية ما يساعد على فسح المجال للتعددية السياسية، وتعاقب الأحزاب على السلطة، والتنافس الحر والشفاف والنزيه في العمليات الانتخابية، بمختلف أنواعها ومستوياتها.

ج - يترتب عن المدخلين المشار إليهما أعلاه ضرورة تمتين آليات وضمانات شفافية الانتخابات ونزاهتها، سواء تعلق الأمر بالرئاسيات، أم بانتخاب أعضاء البرلمان، وسيكون من الأهمية بمكان إخضاع تكوين هذا الأخير لمبدأ الانتخاب الحر والإرادي والنزيه، إن على صعيد الغرفة الأولى، أو الثانية.

د - إن أهم إنجاز يتوجب تكاتف الإرادات من أجل تحقيقه في سياق إعادة تأسيس شرعية السلطة، يتعلق بالنجاح في إرث الحقبة السابقة، بمختلف رموزها، وممارستها، وترسانتها القانونية والمؤسساتية. . فكل تقدم على طريق نزع حقبة «بن علي»، ومظاهر الشخصنة في مرحلة « الحبيب بورقيبة»، سيكون أهم عَضُد سياسي ومجتمعي للمحافظة على روح ثورة الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

خاتمة

تعكس النقاشات التي تخترق نسيج النخبة السياسية والفكرية التونسية طبيعة المرحلة التي يقطعها المجتمع التونسي بعد الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، كما تُبرز المكانة الإستراتيجية للمسألة الدستورية في سجل القضايا التي تؤسس للشرعية الجديدة المرتقبة في هذا البلد، الذي كان له دور الريادة في إطلاق ديناميات التغيير في البلدان العربية. لذلك، تبدو تونس وكأنها، تعيد مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة، أي حقبة تشكيل المجلس القومي التأسيسي [١٩٥٩ـ ١٩٥٦] ووضع أول دستور للبلاد [١٩٥٩]. وإذا كان التاريخ لا يعيد نفسَه، كما يُقال، فإن ثمة عناصر مماثلة بين اللحظتين السياسيتين، الأمر الذي سيُسعف المجلس الوطني التأسيسي المنتظر انتخابه في ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠١١ في استحضار نظيره السابق وقراءة

نتائجه بعين نقدية لوضع وثيقة دستورية في مستوى تطلعات وانتظارات صُناع ثورة الرابع عشر من يناير/ كانون الأول ٢٠١١[٢١]. فهكذا، إذا كان أعضاء المجلس القومي التأسيسي قد وضعوا وثيقة دستورية لتكريس مقومات شرعية ما بعد الاستقلال، أي تأكيد مضامين العقد الاجتماعي الذي أفرزته سيرورة الانتقال من الاحتلال إلى الاستقلال، وفي مقدمتها سيادة نظام الحزب الواحد [الحزب الحر الدستوري]، وكارزمية زعيمه الحبيب بورقيبة، مع تقوية سلطات الجهاز التنفيذي [مؤسسة الرئاسة تحديدًا]، على حساب باقي المؤسسات. فإن المجلس التأسيسي المرتقب مطالب بإعادة كتابة دستور جديد ـ قد يسميه التونسيون دستور الجمهورية الثانية ـ على أسس مغايرة، عنوانها القطيعة مع تجربة نصف قرن من الممارسة الدستورية والسياسية. فمن جهة، تتجسد مرجعية الوثيقة المرتقبة في ما عبرت عن روح الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، أي الثورة على نظام متكامل غيّب مفهوم المواطنة، وأعاق قدرة المواطنين في أن يشاركوا بحرية في التعبير عن اختياراتهم وقدراتهم، وأشاع قيم الفساد، والإثراء بغير حق، وشجع على الاستزلام والتعزيب والمحسوبية، ووظّف كل الإمكانيات العامة لصالح فئات محدودة، والأخطر بثّ روح الخوف والتوجس، وأضعف، بالمقابل، نزعة النفور من كل ما له صلة بالشأن العام. لذلك، سيكون المجلس الوطني التأسيسي مطالبًا بوضع دستور يكرس فلسفة العقد الاجتماعي الجديد، الذي وفرت شروطه روح الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وتجهد النخب التونسية عبر الحوار إلى استكمال قسمات بنائه وهندسته.

لذلك، نعتبر حُسن قيادة المرحلة الانتقالية الحالية في تونس على درجة بالغةٍ من الأهمية والخطورة في آن معًا. فهي مهمة بالنظر إلى حجم المشروع المجتمعي الذي تتولى بلورته وتكريسه في وثيقة الدستور، وهي خطيرة لأن أي كبوة، أو ارتداد، أو عجز عن ضمان تحقيق الانتقال بما تتطلبه روح المرحلة، سيدخل تونس دائرة غير واضحة المعالم، وسيعضّد جيوب المقاومة، وربما سيوفر شروط ثورة مضادة، من شأنها تحويل الرابع

(٢١) للاطلاع على مقارنة بين المجلسين، انظر: غازي أضية غرايري، «تونس من تأسيس إلى آخر،» المغرب الموحد، العدد ١٢ (أيار/ مايو ٢٠١١)، ص ١٠ ـ ١١.

عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ إلى ثورة موؤودة. . فالأمل، بل الواجب حاضر ومطلوب بقوة في أن تتحمل النخبة التونسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مسؤوليتها التاريخية في إعادة ترتيب أولوياتها، والنظر بعقلانية إلى تناقضاتها، والأهم العمل على وعي إستراتيجية المرحلة التي تمر منها تونس إلى صياغة عقد اجتماعي جديد مؤسس على أرضية مشتركة، عبر الحوار، والإنصات المتبادل، والبحث عن القواسم المدعمة للتوافق غير المعيقة أو النابذة له.

المراجع

١ ـ العربية

الكتب

إبراهيم، البرتاجي. «الجديد في السلطة الترتيبية بعد تنقيح الدستور في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٧.» **المجلة القانونية التونسية**: ١٩٩٩.

البكوش، ناجي. **محاضرات في القانون الدستوري**. صفاقس: كلية الحقوق، ١٩٩٤.

بلعيد، الصادق. **دروس في القانون الدستوري**. تونس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ [بالفرنسية].

بن حماد، رضا. «العلاقات بين رئيس الجمهورية والوزير الأول.» **المجلة القانونية التونسية**: ١٩٩٠.

بن حماد، محمد رضا. **المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية**. تونس: مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٦.

بن عاشور، رافع. **المؤسسات والنظام السياسي بتونس: الاطار التاريخي ـ النظام الحالي**. تونس: مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٩.

بوعوني، الأزهر. **الأنظمة السياسية والنظام السياسي التونسي**. تونس: مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٢.

السنوسي، محمد. **النظام السياسي في الجمهورية التونسية**. تونس: الشركة القومية للنشر، ١٩٦٢.

شعبان، الصادق. **النظام السياسي التونسي: نظرة متجددة**. تونس: الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٥.

العقاد، صلاح. **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة**. القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، ١٩٨٠

غرايري، غازي أضيه. «تونس من تأسيس إلى آخر.» **المغرب الموحد**: العدد ١٢، أيار/ مايو ٢٠١١.

عمر، عبد الفتاح. **الوجيز في القانون الدستوري**. تونس: مركز الدراسات والبحوث والنشر، ١٩٧٨.

مرابط، فدوى. **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي: دراسة قانونية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٨٦)

المرزوقي، سالم كرير. **التنظيم السياسي والإداري بالبلاد التونسية**. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٩١.

المظفر، زهير. **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**. تونس: المدرسة القومية للإدارة، ١٩٩٤.

النصوص والوثائق

الدستور التونسي في الذكرى الأربعين لإصداره، ١٩٥٩ ـ ١٩٩٩. تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٠.

الدستور التونسي في الذكرى الخمسين لإصداره. ٤ ج. [تونس]: الجمعية التونسية للقانون الدستوري وكليات الحقوق، ٢٠٠٩.

المجلس القومي التأسيسي. تونس: مركز الدراسات والبحوث والنشر، ١٩٨٦.

مجلس النواب. تونس: مركز الدراسات والبحوث والنشر، ١٩٨٦.

مجموعة النصوص المتعلقة بالنظام السياسي والحريات العامة. تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، [د. ت.].

٢ ـ الأجنبية

Abdelfatteh, Amor. « Le Régime politique de la Tunisie.» (Tthèse de doctorat d'état, Paris, 1973).

«Actes du colloque de commemoration du cinquantenaire de la promulgation de la constitution du 1er Juin 1959.» (Association tunisienne de droit constitutionnel et faculté de droit de Sfax, Tunis, 23-24 Janvier 2009).

Ben Hammed, Mohamed Ridha. «Le Pouvoir exécutif dans les pays du Maghreb, étude comparative.» (Thèse de doctorat, Tunis, 1982).

Chaouch, Emira. «Le Domaine de la loi et du gouvernement à la lumière de la révision constitutionnelle du 27 octobre 1997.» (Mémoire de DEA, FSJP, Tunis, 1999).

Delpérée, Francis [et al.]. *Recueil des constitutions européennes*. Bruxelles: Bruyant, 1994.

Mdhaffar, Zouhir. *Le Pouvoir législatif au Maghreb*. Tunis : CERES, 1987.

الفصل الرابع عشر

في تفسير العجز الديمقراطي العربي وعوامل التحول إلى الديمقراطية(*)

سمير المقدسي

مقدمة

في ضوء نجاح الثورتين التونسية والمصرية وتجربة الثورات القائمة في بعض البلدان العربية الأخرى، هل بإمكاننا أن نتنبأ بان العام ٢٠١١ سيكون العام الفاصل بين عهدين عربيين ـ عهد سيادة الأوتوقراطية وعهد التحول إلى الديمقراطية؟ وهل سيشهد هذا العام ترسيخًا لأسس الديمقراطية الحقيقية في كل من تونس ومصر؟ أعي أن مفهوم الديمقراطية قد لا يكون من المفاهيم المتفق عليها، ولكني أفترض أن هذا المفهوم يشمل نظمًا سياسية يعتبر فيه الأفراد أنفسهم متكافئين سياسيًا ويحكمون بصورة جماعية ويمتلكون جميع الطاقات والموارد والمؤسسات التي يحتاجون إليها لحكم أنفسهم وبالتالي فان هذه النظم تستنبط قيم الحرية والعدالة والمساواة.

لا أدعي معرفة الإجابة عن السؤالين السابقين ولا أود أن أتنبأ بهما. بل

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: «الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية،» (مؤتمر نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١٩ ـ ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١١).

سأتطرق باختصار إلى بعض العوامل الرئيسية التي باعتقادي قد تسهم في تسليط الضوء على عملية التحول إلى الديمقراطية في العالم العربي ككل: ما هي أسباب تعثر أو تأخر هذا التحول حتى يومنا الحاضر وما هي العوامل المؤثرة في دفعه مستقبلاً آخذين في الحسبان التجربتين التونسية والمصرية؟

وعليه سأتقدم بثلاث مجموعات من الملاحظات حول هذه المسألة: **أولها** يتعلق بالبيئة السياسية ـ الاقتصادية للبلدان العربية على الأقل حتى أواخر العام ٢٠١٠، **وثانيها** بالعوامل التي عملت على إعاقة التحول إلى الديمقراطية الحقيقية لحينه **وثالثها** بالعناصر المؤثرة في دفع عملية التحول الديمقراطي قدمًا آخذين في الحسبان التحولات الحديثة في كل من تونس ومصر.

أولًا: في البيئة السياسية ـ الاقتصادية للعالم العربي حتى أواخر ٢٠١٠

حين ننظر إلى العالم العربي منذ استقلال بلدانه حتى أواخر ٢٠١٠ نرى على وجه العموم انغلاق المؤسسات السياسية على التنافس السياسي الحقيقي، فلا تعكس هذه المؤسسات تمثيلاً شعبيًا حرًا وصحيحًا وإن كانت درجات هذا الانغلاق قد تختلف من بلد إلى آخر. نعم نجد في بعض البلدان العربية مؤسسات سياسية ظاهرها ديمقراطي (انتخابات نيابة على سبيل المثال) الا أنها تبقى عمليًا نتاج ممارسات غير ديمقراطية إلى حد بعيد. وحتى لبنان على الرغم من ديمقراطيته التوافقية وارتفاع درجة الحرية فيه فإنه لم يرْتَقِ بعد إلى مستوى الديمقراطية الحقيقية بسبب الطابع التمثيلي المذهبي لنظامه السياسي.

ونظرة سريعة على درجات الديمقراطية أو الأوتوقراطية حسب مؤشر نظام الحكم، المعتمد بصورة واسعة من قبل الباحثين في هذا المجال تظهر أن نظم معظم البلدان العربية منذ استقلالها حتى آواخر ٢٠١٠ (ونستثني لبنان ومؤخرًا الجزائر) لم تتخط درجاتها الخانة السلبية للمؤشر، أي أنها ظلت تصنف كنظم أوتوقراطية وان بدرجات مختلفة وذلك بغض النظر عن خطوات سياسية إصلاحية محدودة جدًا هنا أو هناك كإنشاء مجالس نيابية

تتحكم فيها عمليًا الطبقة الحاكمة، علمًا أن هذا المؤشر يضع درجات تتراوح من ـ ١٠ (للنظم الأوتوقراطية كليًا) إلى +١٠ (النظم الديمقراطية كليًا). وهذا ما تؤكده مؤشرات أخرى كمؤشر للحرية Economist intelligence Unit (EIU) وFreedom House دار الحرية.

يقيس مؤشر دار الحرية (Freedom House) الحقوق السياسية والحقوق المدنية كلًا على حدة. وكلا القياسين يتراوحان من ١ (مستويات عالية جدًا من الحريات السياسية والمدنية تباعًا) و٧ (عمليًا غياب الحقوق السياسية والمدنية تباعًا). وقد صنف المؤشر منذ اعتماده في أوائل السبعينيّات من القرن الماضي الدول العربية كدول غير حرة أو حرة جزئيًا باستثناء لبنان الذي صنف كبلد حر. وأما مؤشر الـ EIU الذي استحدث في العام ٢٠٠٦ فقد يشمل معايير متعددة لقياس مستوى الديمقراطية حيث صنف جميع الدول العربية دولًا أوتوقراطية ما عدا لبنان الذي صنف بلدًا ديمقراطيًا جزئيًا. والملفت في مؤشرات نظام الحكم للسنوات الخمسين الأخيرة حتى عام ٢٠١٠ أن متوسط درجات الحكم للمنطقة العربية بقي في الخانة السلبية على الرغم من تحسنه التدريجي منذ أواسط السبعينيّات بينما وبالمقارنة نرى أن متوسط مؤشر نظام الحكم للمناطق الأخرى النامية من العالم انتقل من الخانة السلبية إلى الخانة الايجابية مما وسع الفجوة الديمقراطية بينها وبين العالم العربي.

على الصعيد الاقتصادي، تحولت الاقتصادات الوطنية العربية تدريجيًا من اقتصادات ترتبط مفاصلها الأساسية بالقطاع العام إلى اقتصادات تعتمد على القطاع الخاص وذلك عبر مشاريع الخصخصة والانفتاح على الخارج.

الملفت بهذا الخصوص ظاهرة الجمع بين الأوتوقراطية والانفتاح الاقتصادي داخليًا وخارجيًا إذ إنه بغياب المؤسسات الضامنة للمصلحة العامة التي تصونها النظم الديمقراطية (ولو مع خلل في التطبيق) فلقد نتج عن الانفتاح الاقتصادي في العديد من البلدان العربية تمالؤ أو تقاطع مصالح بين طبقة السياسيين الحاكمة ورجال الأعمال الكبار ترافق معه ارتفاع مستويات الفساد مع شوائب أخرى في العملية التنموية. حتى أنه في حالات معينة أصبح من الصعب التفريق بين صفتي الحاكم ورجل الأعمال. وهذا المسألة تسري أيضًا على لبنان على الرغم من ديمقراطيته التوافقية واعتماد اقتصاده

الكبير على القطاع الخاص منذ الاستقلال. لنتذكر أنه في العام ٢٠٠٩ صنّف مؤشر الفساد الذي تعتمده منظمة الشفافية الدولية Transparency International معظم البلدان العربية في النصف الأسفل لهذه المؤشر.

على الصعيد التنموي العام صحيح أن العالم العربي قد حقق في السنوات الخمسين الأخيرة نجاحات خاصة في ميادين التعليم والصحة وخفض مستوى الفقر مع نجاح أقل في رفع مستوى الدخل الحقيقي بالنسبة إلى الفرد. ولكن في المقابل على الرغم من الثروة النفطية العربية الهائلة والتقدم في المستوى الاقتصادي/ الاجتماعي يبقى معدل الدخل الحقيقي بالنسبة إلى الفرد أدنى من معدله في المناطق الأخرى من العالم ما عدا إفريقيا جنوبي الصحراء. كما أن معدل البطالة العربية (وخصوصًا ما يخص الجيل الشاب) للأعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠ هي الأعلى في العالم وبدرجات كبيرة حيث بلغ متوسطه للأعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠ نحو ٢٥ في المئة مقارنة مع ٨ ـ ١٩ في المئة للمناطق النامية الأخرى. ويرجع العديد من الباحثين ارتفاع معدل بطالة الجيل العربي الشاب إلى الاخفاق في تطوير أسس الاقتصاد الوطني وتنويع ركائزه. وذلك لأسباب عديدة من بينها توجه الجزء الأكبر من الاستثمارات العربية نحو المشاريع ذات الطابع الريعي.

ومهما يكن الأمر بالنسبة إلى النتائج التنموية العربية الفعلية فإني أزعم أنها كانت ستكون أفضل حالًا لو أن النظم السياسية العربية كانت أكثر انفتاحًا وديمقراطيةً. هنالك أبحاث[1] تشير إلى أن البلدان التي نجحت في عملية التحول إلى الديمقراطية حققت معدلات نمو أعلى من البلدان التي لم تحاول الدمقرطة أو التي فشلت في تحقيقها. فالنظم الديمقراطية تعمل على نحو أفضل من النظم الأوتوقراطية في نواح عدة. فهي على سبيل المثال أكثر استقرارًا وبإمكانها أن تعالج بصورة أفضل الصدمات الضارة التي تؤثر سلبًا في النمو الطويل الامد.

وفي الوقت نفسه، يشير باحثون آخرون إلى أن النظم الأوتوقراطية،

---

(١) إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، الفصل الحادي عشر.

أيضًا، يمكن أن تشجع التنمية؛ بل أن أشكالًا معتدلة من الحكم الأوتوقراطي يمكن أن تكون محبَّذة حقًا لهذا الغرض بالنسبة إلى بلدان معينة. ويقدم هؤلاء الكُتاب تجارب كوريا الجنوبية وتايوان وإندونيسيا كأمثلة على كيف أن النظم الاستبدادية المركزية الصارمة يمكن أن تشجع التنمية المحلية وكيف أنها لا تتبنى أشكالًا ديمقراطية للحكم إلّا في ما بعد. وما أن حقّقت هذه البلدان الدمقرطة، حتى قلّص ارتفاع مستويات متوسط الدخل الفردي من احتمال ارتدادها نحو الحكم الأوتوقراطي. أما هل إنّ تجارب هذه البلدان يمكن أن تجاريها بالضرورة في البلدان النامية الأخرى، فهذه قضية مفتوحة.

أن الاتجاه السببي بين الديمقراطية أو الأوتوقراطية من ناحية، والتنمية من ناحية أخرى، ربما لا يكون قضية متفق عليها في أدبيات التنمية. ومع ذلك، وكما أشار سن[٢]، فعلى الرغم من عدم وجود اتجاه واضح بين النمو والديمقراطية أو بين النمو والأوتوقراطية، فإنه يبقى أن للديمقراطية والحرية السياسية قيمة ذاتية هامة.

وفي سياق العالم العربي، بسبب التنوع الاجتماعي في الكثير من المجتمعات العربية، بما في ذلك الاستقطاب العميق الديني أو الإثني العرقي في بعضها، فإن الأوتوقراطية وحتى الخيرة منها لا يُحتمل أن تؤدي إلى تحولات ديمقراطية مستقرة حيث تكون الطبقة الوسطى قوتها المحرِّكة، على غرار التجارب في كوريا الجنوبية ودول شرق آسيا الأخرى، كما يفترض العديد من الباحثين. لقد أظهرت التجربة العربية أن النظم الأوتوقراطية في الوطن العربي قابلة للخضوع لسيطرة مجموعات وطنية معينة أو مصالح «وظيفية» خاصة أخرى كانت قادرة، على إضعاف التقارب نحو الديمقراطية، على الرغم من توسع الطبقة الوسطى. وفي الواقع، أن هيمنة هذه المجموعات على الدولة غالبًا ما صحبها تزايد الفساد والعلاقات الزبائنية التي تتجلى بوجه خاص عند خصخصة المنشآت والمشاريع العامة، مع كل ما يحمله ذلك من تشويه لنظام الحكم والاقتصاد الوطني. وعلاوة على ذلك، فإن فشل النمو في البلدان العربية مقارنة بالنمو السريع في شرق آسيا

(٢) Amartya Sen, *Development as Freedom* (New Delhi: Oxford University Press, 2000).

يعود، إلى حد بعيد، إلى عدم كفاية قدرتها، كدول أوتوقراطية، على إدارة الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط وتواتر الصراعات. وهكذا، فضلًا عن أهميتها الذاتية بالنسبة إلى استقرارها الطويل الأمد، فإنّ القضية التي ما برحَ الوطن العربي يواجهها ليست ما إذا كان ينبغي عليه أن يحقق الديمقراطية أم لا، بل كيف يتغلب على تواصل العجز الديمقراطي؛ وبالتالي ضرورة تحديد الأسباب الأساسية لهذا العجز، في المقام الأول.

وهذا ما يقودني إلى ملاحظاتي حول أسباب غياب الديمقراطية الحقيقية واستمرار العجز الديمقراطي في معظم البلدان العربية حتى يومنا الحاضر لعلّ الثورتين التونسية والمصرية ستسهمان في التأسيس لمرحلة التحول إلى الديمقراطية العربية الحقيقية. وسأتناول آفاق هذا التحول في ختام هذه الورقة.

ثانيًا: في تفسير العجز الديمقراطي العربي

تقول نظرية التحديث[٣] الواسعة الانتشار بأن النمو الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى تحول ملحوظ نحو الديمقراطية أي أن ارتفاع مستويات الدخل بالنسبة إلى الفرد تؤدي إلى ضغوط لصالح اتساع مساحة الديمقراطية لأن نمو الطبقة الوسطى المرافق لارتفاع مستوى الدخل يضغط باتجاه المطالبة بتمثيلها سياسيًا لضمان مصالحها من خلال قيام الدولة بتجهيز السلع ذات النفع العام، إلا أن الاتجاه السببي بين الديمقراطية أو الأوتوقراطية كعوامل مفسرة من جهة والتنمية كعامل تابع من جهة أخرى قد لا يكون قضية متفقًا عليها في أدبيات التنمية.

ومهما يكن موقفنا من نظرية التحديث هذه يبقى أن نتساءل: إذا كان النمو الاقتصادي الاجتماعي في العالم العربي في السنوات الخمسين الأخيرة لم يترافق معه نمو ملحوظ في الديمقراطية (وذلك بغض النظر عن مستويات

---

(٣) Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53 (1959), and R. Barro, «Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study,» (Working Paper No. 5698, National Bureau of Economic Research, 1996).

الدخل بالنسبة إلى الفرد التي بلغتها كل من البلدان العربية)، فما هي إذا العوامل الأخرى التي تفسر استمرارية العجز الديمقراطي في معظم البلدان العربية وحتى قيام الثورتين التونسية والمصرية في أواخر العام ٢٠١٠ واوائل ٢٠١١.

هنالك العديد من الأبحاث التي قام بها باحثون تتعدى نظرية التحديث وتركز على عوامل أخرى لعلاقة التطور الاقتصادي الاجتماعي والديمقراطية أو عدمها لا مجال للغوص فيها في هذه الورقة. ويكفي أن أشير إلى خلاصات لبعض هذه الأبحاث تلقي الضوء على التباينات في تفسير العلاقة بين النمو والديمقراطية. وعلى سبيل المثال فإن بعض الباحثين يرجع نشوء الديمقراطية الاوروبية إلى الحروب التي شهدتها أوروبا أكثر منها إلى مسيرة التحديث الاقتصادي والاجتماعي[٤]. ويؤكد آخرون أن العوامل الاقتصادية لا تؤدّي دورًا رئيسيًا في هذا المجال[٥]، بينما يرى البعض الآخر أن ما يدفع بعملية التحديث لا يتعلق بالنمو الاقتصادي بقدر ما يعتمد على توزيع المنافع في المجتمع الناتجة عن هذا النمو[٦]. ويخلص برزورسكي[٧] إلى أن العوامل الرئيسية المحددة للتحول الديمقراطي تتعلق بما إذا كانت هنالك تجارب سابقة للديمقراطية في البلد المعني علمًا أن البلدان التي تصبح أوتوقراطية بعد أن تكون قد أحرزت مستويات مرتفعة للدخل بالنسبة إلى الفرد، فإن احتمالات إعادة تحولها إلى الديمقراطية تكبر كثيرًا. ويقول لوبو ومورالي[٨]، إننا لا نرى في التاريخ الطويل الأمد، بما فيه ديمقراطيات قرن التاسع عشر، أدلة على علاقة بين التطور الاقتصادي والتطور الديمقراطي. ولكن إذا نظرنا فقط إلى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية نجد أن النمو الاقتصادي كان له

(٤) G. Therborn, «The Rule of Capital and the Rise of Democracy,» *New Left Review*, no. 103 (May-June 1977).

(٥) K. S. Gleditsch and J. L. Choung, «Autocratic Transitions and Democratization,» *MS* (2004).

(٦) B. Ansell and D. Samules, «Income and Inequality,» *MS* (June 2008).

(٧) A. Przeworski, «Economic Development and Transitions to Democracy,» *MS* (1 March 2004), and A. Przeworski [et al.], *Democracy and Development* (New York: Cambridge University Press, 2000).

(٨) N. Lupu and K. Murali, «Does Economic Development Explain Democratic Development,» Papers presented at: «The Political Science Association 67th Annual National Conference,» (Chicago, 2009).

أثرٌ إيجابي في النمو الديمقراطي. وأخيرًا يركز[9] أسيموغلو (Acemoglu) وجونسون (Johnson) وروبنسون (Robinson) ويارد (Yared) على العلاقة بين العوامل الاقتصادية والسياسية والتاريخية معًا ويستنتجون أن التزامن الظاهر بين الديمقراطية ونمو الدخل لا يعكس علاقة سببية إذ إنه هنالك عوامل تاريخية حددت اختلاف المسارات الاقتصادية والسياسية التنموية لمختلف المجتمعات. وما يظهر من تزامن إيجابي بين النمو والديمقراطية ليس إلّا انعكاسًا للعوامل التاريخية المحددة لكل منها في آن معًا.

وأما في ما يخص العالم العربي بالذات فهناك العديد من الدراسات قام بها باحثون عرب وأجانب تركز على جوانب متعددة لمسألة غياب الديمقراطية العربية من اقتصادية واجتماعية وتاريخية وحتى ثقافيّة[10] وهي أبحاث تبرز إشكاليات عديدة ومهمة في تفسير اللاديمقراطية العربية كما تسلط الضوء على جوانب مختلفة لهذه المسألة لا مجال للتطرق إليها هنا. فقط أود أن أشير وبإيجاز إلى بعض نتائج دراسة حديثة تحليلية اشتركت فيها مع باحثين آخرين معظمهم من الوطن العربي، تهدف إلى تفسير استمرارية العجز الديمقراطي في العالم على الأقل حتى أواخر العام ٢٠١٠[11]. تأخذ الدراسة بعين الاعتبار تحاليل سابقة لهذه المسألة ومنها الأبحاث المشار إليها أعلاه وتتبنى طريقة بحث ثنائية تجمع بين التحليل الكمي والتحليل النوعي

---

(٩) D. Acemoglu [et al.]: «Income and Democracy,» *American Economic Review*, vol. 98, no. 3 (2008), and «Reevaluating the Modernization Hypothesis,» *Journal of Monetary Economics*, vol. 56 (2009).

(١٠) على سبيل المثال، انظر: عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)؛ Fares al-Braizat, «Moslems and Democracy, an Empirical Critique of Fukuyama's Culturalist Approach,» *International Journal of Comparative Sociology*, vol. 43 (2002); M. Nabli, and Silva-Jáureguie «Democracy for Better Governance and Higher Economic Growth in the Arab Region?,» *Proceedings of the International Economic Association World Congress, Marrakesh, Morocco, 2006*; J. P. Platteau, «Religion, Politics and Development: Lessons from the Land of Islam,» *Journal of Economic Behavior*, vol. 68, no. 2 (2008); M. Noland, «Explaining Middle Eastern Political Authoritarianism I: The Level of Democracy,» *Review of Middle East Economics and Finance*, vol. 4, Issue 1, (2008), Article 1 and M. Tessler, «Islam and Democracy in the Middle East: The Impact of Religious Orientation on Attitudes Toward Democracy in Four Arab Countries,» *Comparative Politics*, vol. 34 (2002).

(١١) انظر: البدوي والمقدسي، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**.

معًا. أي إنها تجمع بين بحث عابر للبلدان (Cross-country work) ودراسات مكثفة لبلدان عربية مختارة تنطلق منه.

ـ أود أن اشير إلى بعض خلاصات هذه الدراسة:

وأبدأ بالعلاقة بين النمو والديمقراطية أكانت هذه العلاقة سببية أم لم تكن، فكما أسلفت فإن النظرية الموسعة للتحديث تعجز عن تفسير الطبيعة المتواصلة للعجز العربي في ميادين الديمقراطية والحريات وهنا بالذات تقف التجربة العربية في تعارض مع تجربة بلدان عديدة في المناطق الأخرى من العالم حيث نرى على العموم ترابطًا إيجابيًا بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعملية الدمقرطة، بغض النظر عن العوامل المفسرة لهذا الترابط.

ولكن إذا كانت نظرية التحديث لا تلقي ضوءًا على استمرارية العجز الديمقراطي على صعيد الوطن العربي ككل فما هي إذًا البدائل التفسيرية له؟ بإختصار يمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى عاملين أساسيين هما الثروة النفطية (أي نظرية الدولة الريعية التي تؤكد مقايضة الرفاه الاقتصادي بالحريات السياسية) وبدرجة أهم صراعات المنطقة وبخاصة الصراع العربي الإسرائيلي تضاف اليه الحروب الأهلية والخارجية والتي وفرت جميعها ذرائع للسلطة القائمة بعدم السير في عملية التحول الديمقراطي الحقيقي وذلك في غياب حل عادل للقضية الفلسطينية، كما إنها خلقت بيئة إقليمية غير مؤاتيه للإصلاح السياسي الحقيقي. وقد يكون تأثير هذه الصراعات في يومنا الحاضر أقل شأنًا مما كان عليه سابقًا. ولكن في مطلق الأحوال لا يمكننا أن نتجاهل التأثيرات السلبية للصراع العربي الإسرائيلي في مسيرة الدمقرطة العربية[١٢].

بطبيعة الحال، إنّ الاستنتاجات التي قد تنطبق على إجمالي الوطن العربي لجهة تأثيرات الثروة النفطية والصراعات الإقليمية قد تتفاوت أهميتها عندما ننظر إلى كل بلد عربي على حدة. فلكل بلد خصائصه وتجربته

---

(١٢) جدير بالذكر أن الدين بحد ذاته، والإسلام هو دين الغالبية العظمى في المنطقة العربية، لا يبدو أنه يؤدّي دورًا هامًا في هذا النطاق إذا كان له دور وإن كانت الأنظمة القائمة قد استعملته لأغراضها السياسية وبخاصة وقت الأزمات. والعديد من الأبحاث الأخرى يؤكد هذا الاستنتاج انظر على سبيل المثال: Platteau, Ibid., and al-Braizat, Ibid.

التاريخية الخاصة التي يمكن أن توفر تفسيرات إضافية ومكملة لاستمرارية نظامه الأوتوقراطي.

وهكذا في ما يخص تأثير الثروة النفطية فلا يمكن تناول مسألة المقايضة بين الرفاه الاقتصادي والحرية السياسية بمعزل عن السياق الاجتماعي ـ السياسي ـ التاريخي للبلد المعني. إذْ ينبغي وضع نظرية الدولة الريعية في هذا السياق ومن ثم تقييم تأثيراتها في الحكم والتنمية. وتبعًا لذلك فقد تختلف هذه التأثيرات حينما نقارن على سبيل المثال تجارب العراق والكويت والجزائر. فمثلًا، إنّ تأثير الثروة النفطية في العراق في استمرارية الحكم لم تقلّص قدرة الحركة الوطنية العابرة للإثنّية والمذهبية على تقويض شرعية النظام الملكي. وبعد سقوط الملكية في ١٩٥٨، وبخاصة بعد سنة ١٩٧٣، عجزت الثروة النفطية بحد ذاتها عن المحافظة على حكم اوتوقراطي مستقر وقائم على مؤسسات في البلاد. وفي الجزائر، لا بد من دراسة الثروة النفطية في سياق التحالف السياسي بين الحزب، الذي تولّى الحكم بعد الاستقلال، والجيش والجهاز الإداري الحكومي. وفي الكويت، كانت طبقة التجار قادرة على انتزاع حقوق سياسية معينة قبل الحقبة النفطية وبعدها. وفي العربية السعودية، مارست المجموعات الدينية الأصولية، وبصورة دائمة تأثيرًا قويًا في طبيعة الدولة. وفي بلدان الخليج الأخرى، بقيت بنية السلطة (الحكم المشخصن) الموروثة من الفترات الاستعمارية في مكانها بحيث إن الثروة النفطية تشكل عاملًا إضافيًا في تقوية سيطرة العائلات الحاكمة على السلطة.

وبعبارة أخرى، في البلدان الغنية بالنفط، تتأثر كثيرًا درجةُ المقايضة بين الرفاه الاقتصادي والحرية السياسية، التي تؤكدها نظرية الدولة الريعية، بالسياق التاريخي والسياسي لهذه البلدان. فالقوى التي قادت إلى نشوء النظم الأوتوقراطية قبل الحقبة النفطية لم تختفِ بعد اكتشاف النفط. وليس من شك في أن الثروة النفطية كانت حجر الزاوية «للصفقة الأوتوقراطية» التي أتاحت للنظم القائمة الدعم الإضافي للمحافظة على حكمها الأوتوقراطي مع انه كان يصعب المحافظة على هذه الصفقة في بعض الحالات، كما في حالة الجزائر، أو أنها باتت غير مستقرة، أخيرًا، كما هو الأمر في حالة

العراق. وعلاوة على ذلك، كان النفط، وما يزال مرتبطًا ببعض الآثار الخارجية السلبية في قضية الديمقراطية، على شكل تدخلات وتأثيرات خارجية لها صلة بالنفط. غير أن التجارب الخاصة للبلدان العربية تشير إلى أن النفط، وحده، لا يفسر كليًا تواصل العجز الديمقراطي في المنطقة.

من ناحية أخرى، يبدو ضروريًا أن ندرك كليًا المؤثرات الهامة غير المباشرة التي كانت للثروة النفطية على البلدان العربية غير النفطية والداعمة لنظمها الأوتوقراطية. ففي بعضٍ من هذه البلدان، مثلًا، تم استعمال الثروة النفطية لدعم مجموعات دينية ـ سياسية معينة. وهذا الدعم، بمعزل عن جوانبه الخيرية، قوّى الانقسامات الاجتماعية ـ السياسية القائمة بالفعل، وجعل زعماء هذه المجموعات مدينين سياسيًا لمن دعمهم من الخارج. وفي بلدانٍ أخرى تم توظيف الثروة النفطية لمساعدة النظم الأوتوقراطية على الإنفاق الباذخ على مؤسستها الأمنية ـ العسكرية أو دعمها في حروبها. إضافةً إلى ذلك، اجتذبت التنمية الاقتصادية السريعة في دول الخليج قوى عاملة من البلدان العربية غير النفطية. إلا أن الذهاب إلى العمل في الخليج، وبخاصة ذهاب الطبقات المتعلمة، بما في ذلك نخب سياسية، ساعد على إضعاف اهتماماتها في القضايا الوطنية لبلادهم، فهذه الظاهرة كانت، على الرغم من أنها مؤقتة، بمثابة طريقة ترحيل (exit mode) عملتْ على تقليل الضغط السياسي الداخلي من أجل الدمقرطة. كما إنّ التحويلات المالية الضخمة نسبيًا المتدفقة على البلدان غير النفطية، إضافة إلى استثمارات بلدان الخليج المباشرة، تمنح هذه الأخيرة تأثيرًا إضافيًا في الساحة السياسية العربية. وهذا يصح بشكل خاص على البلدان غير النفطية الصغيرة.

من الواضح أن دور الصراعات الإقليمية في تشجيع النظم الأوتوقراطية يرتبط بالصراع العربي ـ الإسرائيلي القائم، أي القضية الفلسطينية التي لم تجد لها حلًا عادلًا حتى الساعة، علمًا بأن الدول الأقرب إلى ساحة الصراع، كالأردن ولبنان وسوريا ومصر والعراق، هي أشد تأثرًا سلبيًا بهذا الصراع من الجزائر أو بعض بلدان الخليج مثلًا. كما إن الأثر السلبي في نظام الحكم في البلدان التي خاضت الحروب الأهلية، كالسودان ولبنان، قد تتجلى بصور مختلفة، ففي حالة السودان، مثلًا، شجعت الحربُ الانقلابات العسكرية؛

بينما ساهمت في تعميق الانقسامات الطائفية والمذهبية في لبنان، وبالتالي، أعاقت التحول المحتمل لنظام ديمقراطي أكثر تقدمًا. وفي حالتي مصر والجزائر، تم توظيف الصراع على السلطة بين النخب الحاكمة في هذين البلدين والمعارضة الأصولية الإسلامية لإذكاء الخوف من استيلاء الأصوليين المحتمل على السلطة. وهذه السياسة أثبتت فعاليتها كوسيلة لاستجلاب الدعم الخارجي لهذه النظم، إضافة إلى شق المعارضة الديمقراطية الداخلية.

كان صعود المجموعات الإسلامية الأصولية سببًا لقلقٍ جدي لعدد من النظم العربية (كمصر وسوريا والأردن والجزائر، والعراق منذ الغزو الأميركي سنة ٢٠٠٣). وهذا القلق لا يعود بالضرورة إلى الإيديولوجيا السياسية لهذه المجموعات، بل إلى خوف الحكام من فقدان سيطرتهم على الحكم، بكل ما يحمله من امتيازات. وهكذا لم يتردد هؤلاء الحكام في توظيف التهديد المحتمل للمجموعات الأصولية على النظم السياسية القائمة كتبرير إضافي لحكمهم الأوتوقراطي وما يصحبه من انتهاك للحقوق السياسية والمدنية للمواطنين. كما إن صعود الحركات الأصولية منحَ النظم العربية سببًا للتواطؤ مع القوى الخارجية، وبخاصة الولايات المتحدة، لكسب دعمها السياسي والعسكري الإضافي، مقابل تأييد المصالح الجيو - سياسية والاقتصادية للولايات المتحدة والبلدان العربية الأخرى في المنطقة. وهكذا شكلت التدخلات الخارجية و/أو التواطؤ مع القوى الخارجية عقبة إضافية أمام عملية الدمقرطة في البلدان المعنية.

وأخيرًا، عملت الحروب الدولية في المنطقة، كالغزو الأميركي للعراق في ٢٠٠٣، والاحتلال العراقي السابق للكويت، والحرب العراقية - الإيرانية، وفي آن واحد على زعزعة استقرار المنطقة، وشجعت صعود الحركات الدينية الأصولية. أما التأثير السلبي، لمختلف أنواع الصراعات في نظام الحكم وهي الصراعات التي أنهكت المنطقة العربية فيمكن أن يختلف من بلد إلى آخر. ولكنها عززت عمومًا، وبطريقة أو بأخرى، مقاومة التحول الديمقراطي المحتمل، في حين تم توظيف التهديد الكامن للحركات الدينية الأصولية كذريعة بيد الأحزاب أو النظم الحاكمة لتبرير قبضتها الأوتوقراطية/ الفردية على السلطة.

وهكذا يمكننا أن نقول إن التفاعل بين الثروة النفطية، والصراع العربي - الإسرائيلي، والحروب الأهلية والتدخلات الخارجية المرتبطة بالمصالح الجيو - سياسية والاقتصادية للقوى الخارجية، وبخاصة الغربية، قد جعل المنطقة العربية بشكل عام في العقود الخمسة الأخيرة وحتى ٢٠١٠ أقل استجابة لعملية الدمقرطة، وعلى الرغم من التنمية الاجتماعية - الاقتصادية اللافتة التي تحققت في هذه الفترة. وحتى إذا سلّمنا بعدم وجود صلة سببية مباشرة بين التنمية والديمقراطية، فإن دور هذه العوامل في إعاقة العملية الديمقراطية يبقى قائمًا: فغياب هذه العوامل كان سيوفر فرصًا أفضل لتعزيز الديمقراطية في العالم العربي بغض النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية الذي كان يمكن أن يتحقق. وفي جميع الأحوال، ينبغي علينا أن نمضي أبعد من النفط والصراعات لتحديد العوامل التي ساهمت أيضًا في عرقلة الدمقرطة.

في جميع الأحوال ينبغي أن نمضي إلى ما هو أبعد من الصراعات والنفط (وهي العوامل الرئيسية التي يبرزها البحث العابر للبلدان) وذلك لتحديد العوامل الخاصة بكل بلد والتي بدورها ساهمت في إعاقة تحوله الديمقراطي.

لن اتطرق إلى كل بلد عربي على حدة بل أشير فقط إلى بعض العوامل المشتركة في ما بينها، والتي اثقلت مسيرة التحول الديمقراطي. ومنها الإرث التاريخي والخوف من المجموعات الإسلامية الأصولية واستيعاب النخب من رجال الأعمال والمثقفين. ففي عدد من البلدان العربية (كالسودان ودول الخليج) أدت الموروثات التاريخية دورًا في بقاء الطبيعة الأوتوقراطية للدولة. ففي حالة السودان، واصلت الأحزاب السياسية السائدة في حقبة ما بعد الاستعمار تقاليدها في التعامل الطائفي والسياسة المشخصنة التي نشأت إبان الحكم الاستعماري. ولهذا لم يتم، حتى الآن، تأسيس نظام ديمقراطي متين. وفي الدول المتهادنة Trucial States، أتاح دعم بريطانيا للحكام الموالين لها تأسيس قاعدة سلطتهم الأوتوقراطية، التي عززتها الثروة النفطية في ما بعد. وفي العربية السعودية، كان صعود آل سعود إلى السلطة وتمسكهم بها يعودان، إلى حد بعيد، وحتى بعد اكتشاف النفط، إلى تحالفهم مع مؤسسة

العلماء «الوهابية» التقليدية؛ وأثناء حربهم الباردة في الستينّيات مع النظم الراديكالية بقيادة عبد الناصر، اصطفَ الحكام السعوديون مع الحركات الإسلامية القائمة حينذاك. أن تأثير الموروثات التاريخية قد يكون أقل في البلدان العربية الأخرى، ولكن النظم العربية بعد استقلالها واصلت، بوجه عام، الاستئثار بنفس الامتيازات والصلاحيات التي سبق أن تمتعت بها الدولة الاستعمارية، وبذلك عزلتْ نفسها عن مجتمعاتها، كما فعلت القوى الاستعمارية من قبل.

ما يمكن استخلاصه هو أنه على الرغم من أن الصراعات الإقليمية والنفط هي عوامل مهمة ومحورّية، في تفسير العجز الديمقراطي في البلدان العربية، إلا أن استمراريتها لوقت طويل (حتى أواخر عام ٢٠١٠) يتعذّر تفسيرها خارج السياق التاريخي، والسياسي والمجتمعي لكل منها.

ثالثًا: في عوامل التحول من الأوتوقراطية إلى الديمقراطية في العالم العربي

قد يكون من السابق لأوانه محاولة استشراف ما ستؤول إليه الانتفاضات التي تلت الثورتين التونسية والمصرية. كما علينا الانتظار لنرى ما إذا كانت هاتان الثورتان ستؤديان في نهاية المطاف إلى ترسيخ عملية التحول إلى نظام ديمقراطي حقيقي في كل من البلدين. ومع ذلك لقد أسست الثورتان لبداية مرحلة جديدة في العالم العربي، أي مرحلة التحول من الأوتوقراطية إلى الديمقراطية، وأضاءتا على عوامل كامنة وراء هذا التحول من اجتماعية واقتصادية وسياسية، علمًا أن تأثيرات الثورتين قد تختلف من بلد عربي إلى آخر، فلكل منها خصائصه وشروطه وتاريخه. وبالتالي فإن شروط نجاح التحول إلى ديمقراطية حقيقية لا شكلية ناهيك بأفقه الزمني، قد تتباين من حالة إلى أخرى. إن عملية التحول إلى الديمقراطية الناضجة، إذا صح التعبير، هي عملية معقدة بمعنى أنها تتطلب تحولات أبعد من تغيرٍ آني في آليات الحكم القائم لجهة جعله أكثر تمثيلًا، ليشمل تغيرات مجتمعية حقيقية على مختلف الصعد ترسخ ثقافة الديمقراطية ومؤسساتها. ومن المأمول أن كلًا من تونس ومصر ستسيران على هذا الطريق.

إذًا ما هي آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي في ضوء التجربتين التونسية والمصرية وما يجري حاليًا في أقطار عربية أخرى؟ أكتفي بالإشارة إلى أربعة منها.

هنالك **أولًا** الطابع الثوري وإلى حد كبير العفوي لما حدث في هذين البلدين الذي طغى على الدعوات الإصلاحية التدريجية وكشف أن ركائز السلطة الأوتوقراطية العربية بعد استمراريتها لأربعة أو خمسة عقود متتالية قد أصبحت أضعف مما كانت عليه سابقًا، وذلك بفعل تغيرات داخلية وخارجية مترابطة مع بعضها البعض تراكمت تحديدًا في العشرين سنة الماضية. على الصعيد الداخلي هناك الحركة الشبابية المنتفضة على واقع حال البؤس السياسي للأنظمة الحاكمة التي تخطت الأحزاب السياسية التقليدية وكشفت محدوديتها في إحداث التغير الديمقراطي المطلوب[١٣]. وعلى الصعيد الخارجي هنالك تأثيرات ما قد جرى من تحولات جذرية نحو الديمقراطية في مناطق أخرى من العالم، فتأثيرات العولمة في ظل الثورة المعلوماتية الحديثة أسهمت وتسهم في تنامي الوعي الشعبي للاتجاهات والإصلاحات السياسية في المناطق الأخرى من العالم كما ترفع من مستوى التفاعل الثقافي مع العالم الخارجي مما يساعد أيضًا على إضعاف ركائز السلطة الأوتوقراطية ومن قابليتها على إبقاء الأحزاب المعارضة مشتتة ومنقسمة على بعضها البعض. فلم يعد هنالك من جدار مانع تقيمه الأنظمة الأوتوقراطية لصد التأثيرات الخارجية إيجابية كانت أم سلبية.

الأفق الثاني هو تراجع دور الدولة وتحديدًا في ما يتعلق بنشاطها الاقتصادي حيث تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد يهيمن عليه القطاع العام إلى اقتصاد يقوده القطاع الخاص وذلك كنتيجة لسياسات الخصخصة والانفتاح على الخارج. وقد تكون هذه المسألة أقرب إلى الواقع في البلدان غير النفطية منها في البلدان النفطية. الملفت أن هذا التحول لم يترافق معه

---

(١٣) انظر: كمال عبد اللطيف، «أسئلة الإصلاح والتغير في العالم العربي عناصر أولية للتفكير في الحدث،» ورقة قدمت إلى: «الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية».

دور فاعل للمؤسسات من رقابية وغيرها التي من المفترض أن ترشد التنمية الوطنية وتصون المصلحة العامة.

وأرى أنه قد نتج عن هذا الواقع عاملان يدفعان نحو التحول الديمقراطي:

العامل الأول هو أن تراجع دور القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص لم يضمن بقاء العمالة الوطنية على مستوياتها السابقة. فكان أن ازدادت معدلات البطالة بشكل ملفت بسبب عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب أفواج طالبي العمل وخصوصًا الأجيال الشابة. تشير إحصاءات منظمة العمل الدولية إلى أن معدل البطالة لهذه الأجيال في الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠ قاربت ال ٢٥ في المئة وهي نسبة أعلى بكثير من معدلها العالمي. وقد ساهم تفاقم البطالة على الرغم من الهجرة إلى الخارج في تأجيج الثورتين التونسية والمصرية[١٤]. كما تسهم حاليًا في تغذية التحركات الشعبية، السلمية وغير السلمية، التي ظهرت فيما بعد في عدة بلدان عربية والرافضة لواقع الحال السياسي. وأما محدودية القدرة الاستيعابية فيمكن إرجاعها إلى سببين:

السبب الاول هو تدني معدلات النمو في المنطقة العربية ككل في الأربعين سنة الماضية (ما بين ١ إلى ٢ في المئة سنويًا) علمًا أنه في السنوات الخمس الأخيرة (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠) ارتفع معدل النمو إلى ٤ ـ ٥ في المئة سنويًا وإن بقي أدنى من معدلاته في المناطق النامية الأخرى.

وأما السبب الثاني ولربما الأهم فهو عدم تطبيق سياسات تنموية تهدف إلى تنويع ركائز الاقتصاد الوطني وتحديدًا تطوير قطاع صناعي ديناميكي يؤمن مجالات عمل اوسع. وأما لماذا لم تقدم الدول العربية على السير في هذا الاتجاه فلا يعود بالضرورة إلى غياب المعرفة التقنية الوطنية التي كان بإمكان السلطة القائمة الاستعانة بها لوضع الخطط التنموية المطلوبة مع كل

---

(١٤) في ما يخص تونس انظر: المصدر نفسه، وسهيل الحبيب، «الانتقال الديمقراطي في التفكير العربي المعاصر أمام إشكالات نموذج ثورة ١٤ يناير،» ورقة قدمت إلى: «الثورات والاصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية».

مقتضياتها بل إلى كون السلطة السياسية القائمة لم تكن ترى أن مصالحها تقتضي تطوير القطاع الصناعي أو إدخال تغيرات جذرية في الاقتصاد الوطني تنمي من طاقته الاستيعابية. صحيح أنه لا يمكن فصل أي توجه للسياسة الاقتصادية/ التنموية عن مصالح السلطة السياسية المتحكمة، غير أن الأحداث العربية الأخيرة قد تضّطرها إلى إعادة النظر في سياساتها التنموية بهدف استيعاب المطالبة الشعبية بالإصلاح الشامل. وهذا بدوره يسهم في إضعاف قبضتها الأوتوقراطية.

وأما العامل **الثاني** فهو أن تراجع دور الدولة قد أدى إلى تقوية المنظمات الأهلية المستقلة والمطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية ولاحقًا أرسى الأرضية المشجعة للانتفاضة الشبابية في كل من تونس ومصر. وفي هذا الاطار يمكننا أن نقرأ محاولات السلطات الحاكمة لاستيعاب ليس فقط كبار رجال الأعمال بل أيضًا المثقفين والمفكرين بشتى الإغراءات والوسائل. ولكن مهما كان مدى نجاح السلطة القائمة بهذا المسعى فإنّ تجارب تونس ومصر تشير إلى الوعي المتنامي للأجيال الشابة ورفضها واقع الأمر إضافة إلى نمو الطبقة الوسطى المستقلة واصرار المثقفين المستقلين على تأدية دورهم لا بد من أن يسهم في تعزيز مسيرة التحول الديمقراطي العربي سلمًا أم قسْرًا.

الأفق **الثالث** هو تعطش الشعوب إلى الحرية والعدالة وإلى مقاومة التهميش والاستبداد والفساد كما نرى في الثورتين التونسية والمصرية اللتين رفعتا شعار الديمقراطية إلى جانب شعار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية. فلم تعد هذه الإصلاحات بمفردها تضمن بقاء النظم الأوتوقراطية في عالم تتفاعل دوله مع بعضها البعض بوتيرة متنامية ومتسارعة.

وأما الأفق **الرابع** فيتعلق بالبيئة الإقليمية التي ما زالت تتسم بالتوترات السياسية والأمنية الكبيرة وفي مقدمتها الصراع العربي - الإسرائيلي المستمر. ومهما يكن تأثير هذا الصراع في إعاقة التحول الديمقراطي (يعتقد البعض أن درجته قد تكون خفت مع مر الزمن ولربما ينطبق هذا الأمر على تونس وغيرها من البلدان العربية) فمما لا شك فيه أن الحل العادل للقضية الفلسطينية كما يراها ويقبلها الشعب الفلسطيني ستؤثر كثيرًا في دفع مسيرة

الدمقرطة في العالم العربي ككل. فالصراعات المستمرة التي يعيشها حفزت الحركات الأصولية المتطرفة، واجتذبت التدخلات الخارجية المزعزعة للاستقرار وحولت موارد طائلة إلى بناء الأجهزة العسكرية والأمنية التي دعمت نظم الحكم الأوتوقراطي وذلك على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إنّ الحل العادل للقضية الفلسطينية وللصراعات الأخرى في المنطقة قد لا يحرك وحده مسار تحولها إلى الديمقراطية كما تشهد على ذلك الحالة التونسية. ولكن بالتأكيد من شأنه أن يخلق بيئة أكثر ملاءمةً له. فهو ينتزع من السلطة القائمة إحدى الذرائع التي دأبت على توظيفها للمحافظة على النظام الأوتوقراطي ألا وهي ذريعة الدفاع عن الأمن القومي والمصلحة القومية، وبذلك يسهم في خلق ضغوط إضافية على الأنظمة العربية لإطلاق خطوات الاصلاح الديمقراطي الحقيقي أو مواجهة انتفاضات شعبية كبيرة كالتي تشهدها حاليًا عدة بلدان عربية لربما لم تكن النظم الأوتوقراطية العربية تحسب لها حسابًا جديًا قبل العام ٢٠١١.

كلمة أخيرة، إنّ احدى العبر الأساسية التي يمكن استخلاصها من الانتفاضات العربية الحديثة هي أنه في عالم اليوم أصبح من الواضح أنه لا يمكن لأي كان أن يتغاضى عن تنامي عرى الترابط بين التنمية العادلة والحكم الصالح وقيم الحرية والعدالة وأنه عاجلًا أم آجلًا لا بد للتغيير من أن يأخذ مجراه.

المراجع

١ ـ العربية

البدوي، إبراهيم وسمير المقدسي. **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

بشارة، عزمي. **في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي عربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

«الثورات والاصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي.» (مؤتمر نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١٩ إلى ٢١ نيسان/ ابريل ٢٠١١)

٢ ـ الأجنبية

Acemoglu, D. [et al.]. «Income and Democracy.» *American Economic Review*: vol. 98, no. 3, 2008.

_____. «Reevaluating the Modernization Hypothesis.» *Journal of Monetary Economics*: vol. 56, 2009.

Ansell, B. and D. Samules. «Income and Inequality.» *MS*: June 2008.

Barro, R. «Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study.» (Working Paper no. 5698, National Bureau of Economic Research, 1996).

al-Braizat, Fares. «Moslems and Democracy, an Empirical Critique of Fukuyama's Culturalist Approach.» *International Journal of Comparative Sociology*: vol. 43, 2002.

Gleditsch, K. S. and J. L. Choung. «Autocratic Transitions and Democratization.» *MS*: 2004.

Khan, M. (ed.). *Islamic Democratic Discourse*. Lantham, MD: Lexington Books, 2006.

Lipset, Seymour Martin. «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy.» *American Political Science Review*: vol. 53, 1959.

Nabli, M. and Silva-Jüreguie. «Democracy for Better Governance and Higher Economic Growth in the Arab Region?» Proceedings of the International Economic Association World Congress, Marrakesh, Morocco, 2006.

Noland, M. «Explaining Middle Eastern Political Authoritarianism I: The Level of Democracy.» *Review of Middle East Economics and Finance*: vol. 4, Issue 1, 2008.

Platteau, J. P. «Religion, Politics and Development: Lessons from the Land of Islam.» *Journal of Economic Behavior*: vol. 68, no. 2, 2008.

«The Political Science Association 67th Annual National Conference.» (Chicago, 2009).

Przeworski, A. «Economic Development and Transitions to Democracy.» *MS*: March 1, 2004.

_____ [et al.]. *Democracy and Development*. New York: Cambridge University Press, 2000.

Sen, Amartya. *Development as Freedom*. New Delhi: Oxford University Press, 2000.

Tessler, M. «Islam and Democracy in the Middle East: The Impact of Religious Orientation on Attitudes Toward Democracy in Four Arab Countries.» *Comparative Politics*: vol. 34, 2002.

Therborn, G. «The Rule of Capital and the Rise of Democracy.» *New Left Review*: no. 103, May-June 1977.

الفصل الخامس عشر

الانتقال الديمقراطي في التفكير العربي المعاصر أمام إشكالات أنموذج ثورة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١(*)

سهيل الحبيّب

قد يكون من الطبيعي أن تختفي، إلى حدّ بعيد، الكثير من خطوط التمايز بين المهتمّين بالشأن العام في لحظات التفاعل الفوري مع الأحداث الكبرى مثل ثورتي تونس ومصر اللتين أطاحتا، في وقت وجيز، رأسَي النظام فيهما. وإذا كان الأمر لا ينطبق على تمايز المواقف السياسية المباشرة، ولا على تمايز المرجعيات الفكرية والإيديولوجية، إلى حدّ ما[1]، فإنه ينسحب، بشكل كبير، على تمايز موقع السياسي عن موقع المثقف، وعلى التمايز بين الاختصاصات التكوينية الأصلية وحقول الاهتمام والاشتغال

(*) أنجزت هذه الورقة خلال الأسابيع الستة الأولى التي تلت تاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، لأن المقترح الأول الذي جاءنا من المركز قد حدد آخر شباط موعدًا أقصى لتسليم العمل. ومع أن المعطيات الزمنية قد تغيرت في برمجة هذه الورقة فإننا رأينا الإبقاء على محتوياتها كما هي، لأننا نرى أن تطورات الأحداث في تونس لم تمس من راهنية ما ضمنّاه في هذه الورقة من تحليلات وقراءات. وهكذا نترك للقارئ حرية تقييم مدى مشروعية الإشكالات التي طرحناها خلال الأسابيع الأولى من مسار الانتقال بالثورة التونسية إلى أفق التحول الديمقراطي، وذلك في ضوء التطورات التي عرفها ولا يزال يعرفها هذا المسار.

(١) باعتبار أنه يعسر أحيانًا في غمرة ارتفاع الأصوات المشيدة بالثورة وإنجازات الشعب أن تفرز الصوت القومي من الصوت الإسلامي من الصوت اليساري من صوت من لا خلفية إيديولوجية له... إلخ.

وعلى الروافد النظرية والمنهجية الكبرى التي تتوزع إليها النخب العالمة والمثقفة والمفكرة[٢].

غير أن خطوط التمايز هذه سرعان ما تتدرج نحو البروز، أو من الواجب أن تصير إلى ذلك في تقديرنا، مع طور الانتقال من لحظة التفاعل الفوري إلى لحظة القراءة المتروّية، من لحظة التمجيد والانتشاء بالمنجزات والبطولات إلى لحظة التدبّر والتفكير في التحديات والمشكلات والمعوقات. من هذا المنطلق اخترنا في هذه الورقة أن نسهم في إنارة بعض الإشكالات التي تتولّد اليوم عن مخاض الانتقال الديمقراطي في تونس ما بعد بن علي من زاوية قراءتها في ضوء معالجات التفكير العربي المعاصر للمسألة الديمقراطية خلال العقدين الأخيرين خاصة. وإذا كان منطلقنا هذا صادرًا عن زعم بخبرة ما في بحث قضايا هذا التفكير، فإنه لا يعني تخفيًا وراء رداء «أكاديمي» مزعوم أو «حياد موضوعي» كاذب في مقاربة مسألة سياسية - وليست إيديولوجية فحسب - بامتياز.

الأمر لا يعدو، ببساطة، أن يكون تكريسًا لقناعة ما فتئنا نستدل على مشروعيتها في مختلف كتابتنا، ومدارها على راهنية مباحث الفكر العربي الحديث والمعاصر من حيث تحديد معالم استراتجياته الكبرى وتبايناتها وتحولاتها. ويتعلق الأمر براهنية آنية ومباشرة في الإسهام - شأن الكثير من الاختصاصات المعرفية الإنسانية الأخرى - في تفسير الواقع العربي وفهمه ومعالجة إشكالات تغييره، بكل ما تعنيه هذه الراهنية من حتمية «التورط»، بشكل من الأشكال، في الانتصار لموقف على آخر، من دون أن يبرر هذا الأمر، بأي حال من الأحوال، أي إخلال أو تجن في عرض مختلف المواقف وتوصيفها وقراءة خلفيتها المتنوعة.

يفرض علينا هذا الخيار المنهجي العام الذي نؤطر فيه هذا الفصل أن نبسط، في مرحلة أولى، الفرضيات المنهجية الجزئية المخصوصة التي تتجسد من خلالها عينيًا الراهنية المباشرة - في علاقة بمخاض الانتقال

---

(٢) كثيرًا ما يتعذر في خضم التحاليل التي تقدمها الفضائيات وتنشرها الصحف السيارة التفريق بين صوت الناشط السياسي وصوت الصحفي وصوت رجل القانون وصوت عالم الاجتماع وصوت المؤرخ... إلخ.

الديمقراطي الجاري هذه اللحظة تونسيًا وعربيًا عامة ـ لما سنقوم به في هذا العمل من محاولة تمثّلٍ تأليفي ومكثّف ووظيفي لأبرز معالم التفكير الديمقراطي العربي خلال العشريتين الأخيرتين خاصة. وذلك قبل محاولة البرهنة على مدى مشروعية تلك الفرضيات ضمن مسار في التحليل يراوح بين المجريات الوقائعية للثورة التونسية ومخاض أسابيعها الستة الأولى ـ أو ما سميناه تجريدًا بأنموذج ثورة ١٤ كانون الثاني/ يناير ـ من جهة، والطروحات الفكرية المستخلصة.

أولًا: التفكير العربي المعاصر في الديمقراطية: محاولة في تمثّل وظيفي.

١ ـ نحو تمثّل أكثر تعميمية

قلة قليلة جدًا من أبناء الشعب العربي في هذه اللحظة (بداية العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين) من لا يقول بالديمقراطية بوصفها قدرًا على مجتمعاتنا في مستقبلها القريب[٣]، خاصة في ظل هذا الزلزال الشعبي الهائل الذي يدكّ عروشًا استبدادية عمّرت طويلًا. لكنّ مخاض الانتقال إلى هذا «القدر المحتوم» الذي شهدته تونس بعيد خلع الرئيس بن علي يبين، في المقابل، عن إشكاليات عديدة تخص ماهية هذا الانتقال ومسالكه. وهذا الأمر يدفعنا إلى أن نستعيد التفكير في فرضية حاولنا الاستدلال على وجاهتها منذ مدة وجيزة، ومؤداها أن ما يظهر من تجانس في المواقف تجاه الديمقراطية التي يحفل بها الفكر العربي الراهن يخفي تباينات تفيد بأن الحديث عن الديمقراطية في الخطابات المختلفة إنما هو حديث عن مفاهيم مختلفة ومداليل متباينة، وأن الدعوات إلى الديمقراطية إنما هي دعوات إلى تصورات مختلفة في التنظيم السياسي والثقافي والاجتماعي.

---

(٣) نكاد نتحدّث عن «إجماع عربي حول الديمقراطية» اليوم لولا بعض المواقف الجانبية هنا وهناك. مثل تلك المسيرة التي جاءتنا صورها على موقع الفيس بوك بعيد هروب بن علي والتي نظمها بعض العشرات من أنصار حزب التحرير الإسلامي في تونس داعين إلى نبذ الديمقراطية والعودة إلى الخلافة الإسلامية، ومثل ذاك التقرير الذي أوردته العربية نت يوم الأحد ٢٠/٠٢/ ٢٠١١، وجاء في عنوانه: «إحذروا من السماح للأحزاب العلمانية والشيوعية: ٩٠ داعية إسلاميًا يشيدون بثورتي تونس ومصر ويرفضون الديمقراطية».

حينما ننظر الآن إلى ذاك العمل المحدود، من حيث الحجم ومدونة الاشتغال، الذي اختبرنا فيه فرضية التباين هذه[٤]، نرى فيه خطوات تمشّ نقدي في قراءة الطروحات الديمقراطية العربية الراهنة وتمثّلها تمثّلًا فرزيًا تصنيفيًا ذا وظيفية تفسيرية، ومن ثمة «إرشادية» (إيديولوجية بصيغة من الصيغ) في خضم مخاضات الانتقال الديمقراطي التي نعيشها هذه اللحظة. كيف لا وقد توفّر هذا التمشي على إمكانات المرور من الفعل «التقني» المشتغل بتحليل استراتيجيات التأسيس للديمقراطية في الخطابات إلى مقاربة سؤال: أي ديمقراطية تحتاجها مجتمعاتنا العربية اليوم[٥]؟

وإذا كان مسار العمل المشار إليه مثّل خطوات تمشّ نحاول أن نمضي بها قدمًا هنا، فذلك لأن نتائجه الفرزية تشكّل بذور عمل تصنيفي نحاول أن نرتقي بمستوى بيان ملامحه الكبرى، استجابة لحاجات الفهم والتفسير، والاختيار كذلك، التي يفرضها مخاضنا الديمقراطي الراهن. على هذا الأساس سنقترح هنا قراءة ذات صبغة أكثر تعميمية في تمثّل مناحي التفكير الديمقراطي العربي خلال السنوات الأخيرة ومعالمه الكبرى[٦]، متجاوزين الحدود الضيّقة التي انحبس فيها مفهوم «الخطاب» في أعمالنا السابقة إلى حدود أوسع قد يفي بالتعبير عنها توصيف «النزعة» الذي يدل، في تداولنا اللغوي المعتاد، على معنى الإطار الواسع ذي المكوّنات العديدة التي تشترك في اتجاه غالب في معالجة مسألة ما. ضمن هذا الأفق سنسعى إلى البرهنة على وجاهة الفرز الكبير الذي سنقيمه في قادم السطور بين النزعة التي تلف

---

(٤) سهيل الحبيّب، «تباين إستراتيجيات التأسيس للديمقراطية وتباين مضامينها في الفكر العربي الراهن،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٧٣ (آذار/ مارس ٢٠١٠). وقد مارسنا فيه قراءة على أثرين مخصوصين على سبيل النمذجة. وهما: عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، والعربي صديقي، **البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل**، ترجمة محمد الخولي وعمر الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧).

(٥) الحبيّب، المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٦) طبعًا لا ندعي أن محاولتنا هذه مبنية على اطلاع على جلّ ما كتب عربيًا في المسألة الديمقراطية خلال السنوات الأخيرة، ولا حتى على أهمّها. بل إن المقام لا يسمح حتى بالاستعراض المستفيض لما في حوزتنا من مادة، لذا سنكتفي بإحالات على وجه التمثيل لا الحصر. وكل ما نرجوه ألّا يكون هامش الإخلال الذي يحتّمه مثل هذا الاختصار كبيرًا.

جميع التصورات التي تطرح المسألة الديمقراطية عربيًا باعتبارها حلًا لمشكلة السلطة، والنزعة التي تضم الرؤى التي تعالج المسألة ذاتها من جهة كونها حلًا تاريخيًا لوضع حضاري عام تعيشه الأمة العربية.

٢ ـ الديمقراطية حلًا لمشكلة السلطة: النزعة الوفاقية

ضمن هذه النزعة تأتلف، في تقديرنا، ثلاثة حراكات فكرية وعملية شهدتها ساحتنا العربية خلال السنوات الأخيرة بصورة مترابطة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها بعضًا. يتعلّق الحراك الأول بمحاولات بناء تحالفات جبهوية تضمّ مختلف «قوى الأمة» (التيارات الفكرية المعروفة تاريخيًا: القومية والليبرالية والإسلامية واليسارية)، قوميًا وقطريًا، وفي هذا الإطار يمكن أن نشير خاصة إلى المؤتمر القومي الإسلامي[٧] وإلى مشروع الكتلة التاريخية[٨] على المستوى القومي العام، وإلى هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات[٩] على المستوى القطري التونسي. أما الحراك الثاني فيخصّ الجانب الفكري المؤسس لهذه الطموحات التكتّلية مجسّدًا خاصة في الحوار القومي الديني[١٠] وأدبيات المشروع النهضوي العربي[١١] والوثائق الصادرة

---

(٧) عقد مؤتمره الأول ببيروت خريف ١٩٩٤ ليتحول إلى مؤسسة دائمة للتحاور والتشاور بين قوى قومية وإسلامية.

(٨) انظر: خير الدين حسيب، «حول الحاجة إلى «كتلة تاريخية» تجمع التيارات الرئيسية للأمة مع إشارة خاصة إلى حالة العراق،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٦ (شباط/ فبراير ٢٠٠٧).

(٩) تكونت هيئة ١٨ أكتوبر بعد إضراب الجوع الذي خاضته في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ مجموعة من القيادات السياسية والجمعياتية الديمقراطية من مختلف الحساسيات الفكرية، وتضم الهيئة في صفوفها ممثلين عن مختلف التيارات السياسية (ليبراليين، يساريين، إسلاميين، قوميين...)

(١٠) انظر: **الحوار القومي ـ الديني: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، و**الحوار القومي ـ الإسلامي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨).

(١١) **المشروع النهضوي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، والأوراق والمناقشات التي أعدت له منشورة ضمن: **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

عن هيئة ١٨ أكتوبر[١٢]. في حين أن الحراك الثالث يهمّ المراجعات الفكرية التي أقدمت عليها مختلف القوى النازعة إلى التحالف في شأن المسألة الديمقراطية، وفي مقدماتها المراجعات الإسلامية. وقد تمخّضت عن هذه الحراكات الثلاثة جملة من القسمات والقواسم الفكرية والنظرية التي تؤلف مجتمعة هذه النزعة العامة الأولى، والتي تصبّ عمومًا في فكرة جوهرية مدارها على أن الديمقراطية إنّما هي حلّ لمشكلة السلطة الاستبدادية في الوطن العربي:

ـ تمثّل الديمقراطية في جوهرها أسلوبًا في إدارة الحكم أو السلطة السياسية يتسم بالمشاركة والتنافس والتداول في مقابل الأسلوب الاستبدادي أو الديكتاتوري الذي يتصف بالفردية والتسلّط والإقصاء والديمومة عبر صيغ مختلفة من التمديد والتوريث.

ـ إن الديمقراطية، في هذا المعنى، هي، حصريًا، مجموعة التنظيمات التي تتعلّق بالتمثيل النيابي وتشكيل الدولة على أساس من توزيع السلطات، مع إتاحة إمكانية التنافس بين المجموعات السياسية والاجتماعية المختلفة ومجموعة الحقوق والرخص التي ينبغي أن يوفّرها ويضمنها المجتمع والدولة للمواطن[١٣]. وهكذا تُوخذ الديمقراطية في هذا المعنى، على المستوى المفاهيمي المجرد، من حيث هي آليات وإجراءات تظلّ أهمّ بكثير من كل الإدعاءات النظرية أو حتى وجوه الشرعنة التي تلبست بها[١٤].

ـ على هذا الأساس فإن عملية الانتقال الديمقراطي عربيًا هي، تحديدًا،

---

(١٢) **طريقنا إلى الديمقراطية خلاصة الحوار الوطني بين إسلاميين ويساريين وقوميين وليبراليين: رؤية تونسية مشتركة لأسس الدولة الديمقراطية** (تونس: هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات، ٢٠١٠).

(١٣) طارق البشري، «التجديد الحضاري من منظور المشروع الحضاري (٢)،» في: **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمه مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٨٦٦. وانظر تجسيد هذا الحصر لمفهوم الديمقراطية في المستوى المؤسساتي لجهاز الدولة والمستوى التشريعي لقوانينها ضمن ما أجمعت عليه مكونات هيئة ١٨ أكتوبر في وثيقة: «في العلاقة بين الدين والدولة».

(١٤) رفيق عبد السلام، «في الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: الحالة التونسية نموذجًا،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٧٣ (آذار/ مارس ٢٠١٠)، ص ١٧٦.

عملية انتقال في آليات نمط الحكم السياسي وإجراءاته إلى الوضع المؤسساتي والقانوني الذي يقتضيه هذا المفهوم الحصري للديمقراطية. ومن أهم الأسباب التي تحول دون هذا الانتقال هو غياب كتلة تاريخية فاعلة في كل قطر من الأقطار العربية، كتلة تؤسس تنظيماتها الداخلية والعلاقة بين أطرافها على قاعدة الديمقراطية، وتعمل أطرافها بشكل مشترك من أجل إقامة نظام حكم ديمقراطي(١٥).

ـ تصدر الدعوات إلى العمل الكتلوي أو الجبهوي من أجل الحكم الديمقراطي عن القول بأن جميع تيارات الأمة وقوى التغيير فيها من إسلاميين وعلمانيين ومن طوائف ومذاهب ومجموعات ثقافية هي ضحايا الاستبداد وبنيته السياسية وقاعدتهما الاجتماعية(١٦). الأمر الذي يعني أن النضالات الدينية وغير الدينية ينبغي أن تتآزر معًا من أجل هزيمة الحكم السلطوي(١٧)، ومن ثمة فإن الكتلة تعبير عن إرادة مجتمعية مشتركة يرتفع أعضاؤها إلى مستوى المسؤولية التي تتطلبها المرحلة التاريخية، ويتفقون على الأولوية المشتركة(١٨).

ـ بهذا المعنى الذي يقترن فيه النضال من أجل مواجهة السلطة الاستبدادية بالعمل التكتلي الخارق للحواجز الإيديولوجية القديمة وتكتسب هذه الديمقراطية صفة الوفاقية أو الميثاقية. بل ويقع التأكيد، بصيغة أقرب إلى التأسيس المفاهيمي، على أن الآلية الديمقراطية لن تكون ناجعة وفاعلة إلا ضمن آلية وفاقية بين مختلف القوى المتنافسة أو المتنازعة في ما بينها، فروح المساومات والوفاقات لا تقل أهمية في الحد الأدنى عن إعمال الآليات والإجراءات الديمقراطية(١٩).

ـ على هذا النحو، فإن العائق المركزي الوحيد في وجه الانتقال

---

(١٥) علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، «مفهوم الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٧٣ (آذار/ مارس ٢٠١٠)، ص ١٢٠.

(١٦) العجمي الوريمي، «الحوار القومي الإسلامي: جدل الدين والدولة،» **الموقف** (تونس)، ٢٠١٠/١/١.

(١٧) صديقي، **البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل**، ص ٣٦٠.

(١٨) الكواري وماضي، «مفهوم الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية،» ص ١٢٧.

(١٩) عبد السلام، «في الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: الحالة التونسية نموذجًا،» ص ١٧٣.

الديمقراطي عربيًا، في منظور هذه النزعة الوفاقية، هو السلطة الاستبدادية. وليس هنالك عوائق مجتمعية حقيقية، اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية. وكل ما هنالك من إشكالات تقف في وجه الالتئام الوفاقي لا يتعدى نقاط توتر في فهم أطراف الكتلة لأمور ثلاثة: علاقة الإسلاميين بالديمقراطية، وقضايا العدالة الاجتماعية والتنمية ذات الوجه الإنساني، وسبل حماية الأقليات في الأقطار العربية[٢٠].

ـ ضمن سياق محاولة تسوية نقاط التوتر هذه تأتي جهود التنظير والمراجعة الإسلامية الراهنة من أجل إضفاء مشروعية الانخراط في إطار هذا الحراك الديمقراطي الوفاقي و«طمأنة» أطرافه الأخرى. وترتكز هذه الجهود بالأساس على قاعدة أن الديمقراطية المحتاج إليها هي الآليات والإجراءات النافعة (مؤسسات الحكم وقوانينه) مفصولة عن الأطر المرجعية والثقافية التي انبثقت عنها، أو هي، بلغة أكثر «فلسفية» و«كونية»، الديمقراطية اللاأسسية[٢١].

ـ ولمّا كان بالإمكان فصل آليات الديمقراطية وإجراءاتها عن مرجعياتها، فإنها تصبح ممّا يسهل استيعابه وهضمه حضاريًا (عربيًا إسلاميًا) وإدخاله في الإطار المرجعي للثقافة الموروثة[٢٢]. وبهذه الكيفية غدا من اليسير إنجاز «تسويات» ثقافية تاريخية من قبيل: ليس مستحيلًا أن يعمل الجهاز الديمقراطي في القيم الإسلامية فينتج الديمقراطية الإسلامية[٢٣]، ومن قبيل:

---

(٢٠) الكواري وماضي، المصدر نفسه، ص ١٣٠. ويتحدّث رفيق عبد السلام عن شروط تاريخية وبنيوية تقف خلف ظاهرة الاستبداد السياسي الذي يخيّم على أغلب البلدان العربية، لكنه يكتفي بإشارات عابرة إلى ما يسميه «الاستبداد الحداثي العربي» وإلى الانقسام الإيديولوجي الحاد بين التيارات الفكرية والسياسية المعارضة والانقسام الطائفي والعرقي، انظر: عبد السلام، المصدر نفسه، ص ١٧١ ـ ١٧٣.

(٢١) وهي مدار أطروحة العربي صديقي، **البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل**.

(٢٢) البشري، «التجديد الحضاري من منظور المشروع الحضاري (٢)،» في: **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٨٦٥.

(٢٣) راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، نقلًا عن: أحمد الكاتب، **تطور الفكر السياسي السني نحو خلافة ديمقراطية** (بيروت: الانتشار العربي، ٢٠٠٨)، ص ٢٣٤.

إن المفاهيم الإسلامية بخصوص الشورى والإجماع تشق طريقها من أجل نيل الاعتراف بها كمساوية للديمقراطية ومتطابقة مع مبادئها الرئيسية في ما يخص المشاركة والمنافسة[٢٤]... إلى غير ذلك من الاجتهادات الإسلامية المعاصرة التي يعدّها البعض «ثورة داخلية» تمثّلت في الدعوة إلى الديمقراطية ورفض الاستبداد، والتخلّي عن مصادر التشريع «السنية» المسؤولة عن إنتاج الفكر الاستبدادي والترويج له[٢٥].

٢ ـ الديمقراطية حلاً تاريخيًا للوضع الحضاري العربي: نزعة التغيير المجتمعي.

لا تقوم هذه النزعة، خلافًا للسابقة، إلا على إسهامات فكرية منفردة أنجزها أصحابها، وهم مفكّرون عرب معاصرون، في سياقات مختلفة وبدرجات مختلفة من الاهتمام، لكن تلاقت فيها المقاربات للمسألة الديمقراطية ضمن قسمات مشتركة تفصلها حدود واضحة، ضمن محددات هذا التمثّل الذي نقدِّره هنا، عن القسمات التي تحدد هوية النزعة التوافقية. وتتجلّى هذه الحدود في المسافة الفاصلة بين القول بالديمقراطية بوصفها حلًّا مجتمعيًا تاريخيًا للأوضاع الحضارية العربية العامة الراهنة والقول بالديمقراطية بوصفها حلًّا لمشكلة السلطة الاستبدادية في الوطن العربي.

ـ من حيث المبدإ ليست الديمقراطية، كما يراها أصحاب هذه النزعة من الناحية المفهومية، عكس الطغيان، لا فلسفيًا، ولا في التجربة التاريخية، ولا حتى في أذهان الناس[٢٦]، ولمفهومها، كما لمفهوم حقوق الإنسان، أبعاد تتجاوز الترتيبات الحقوقية إلى مجال ارتباط هذه الترتيبات بالمجتمع والدولة، إذ ليس هناك ديمقراطية خارج البنى الاجتماعية التي تفعّلها على أوجه مختلفة[٢٧].

---

(٢٤) العربي صديقي، «إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٣، العدد ٣٨١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠).

(٢٥) الكاتب، المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

(٢٦) بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ص ٦٧.

(٢٧) عزيز العظمة، «البيئة العالمية من منظور المشروع النهضوي،» في: **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ١٧٤.

ـ ويترتب عن هذا النأي عن المقاربة التي تقول بأن تخلّف المجتمعات العربية عن الوضع الديمقراطي الحقيقي يتجسّد مركزيًا في سلطها الاستبدادية الحاكمة فحسب، لأن مثل هذا القول لا يعني غير استخدام الديمقراطية باعتبارها شعارًا سياسيًا استهلاكيًا في الصراع على السلطة، ويغيّبها باعتبارها منطق فعل لتغيير جدّي في طريقة العمل الجمعي العام ووسائله. وبهذا المعنى لم تصبح الديمقراطية بعد قيم السياسة السائدة في عقل النخبة السياسية (الحاكمة والمعارضة) والأغلبية الاجتماعية، على حدّ سواء(٢٨).

ـ على هذا الأساس فإن السلطات السياسية الاستبدادية العربية لا تشكّل العائق الرئيسي في وجه التحوّل العربي إلى الديمقراطية، فالحكم الاستبدادي في حدّ ذاته، باعتباره بنية سياسية، هو مظهر لتضافر بنيات اجتماعية واقتصادية وثقافية تاريخية متعددة غير قادرة على توفير شروط النظام السياسي الديمقراطي بخصائصه المؤسساتية والتنظيماتية والتشريعية المعروفة(٢٩).

ـ وهكذا لا ينحصر التحول الديمقراطي في المظهر المؤسساتي والتظيماتي والتشريعي للسلطة السياسية، بل يمتد إلى مستوى تغيير البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(٣٠). ومن أهمها، على المستوى الثقافي الاجتماعي، تركيز مفهوم المواطنة المتعلق بطبيعة علاقة الفرد مع الدولة باعتبارها منظومة حقوق وواجبات(٣١). ومفهوم المواطنة الديمقراطية تطوّر عبر بناء التصور للأمة الحديثة، وهو يتميّز بأمرين: **أولهما** ارتباطه بمنظومة حقوق مدنية وسياسية واجتماعية، **وثانيهما** ربط الفرد بعضوية الدولة بصرف

(٢٨) برهان غليون، «الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وآفاق النمو،» في: برهان غليون [وآخرون]، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٣٦ (ببعض التصرف).

(٢٩) لا يمكن توصيف هذه البنيات بشكل مختزل هنا. والاجتهادات في هذا الصدد تتلاقى في قراءات وتختلف في أخرى، وسنشير إلى بعضها في قادم أجزاء هذه الورقة. انظر وقارن مثلًا: بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ص ٧١ ـ ١٤٣ خاصة؛ غليون [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٢٦ ـ ١٤٠، ومحمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٩٣ ـ ٢٠٤.

(٣٠) انظر: غليون [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٤٠ ـ ١٦٦.

(٣١) بشارة، المصدر نفسه، ص ١٥٠.

النظر عن انتماءاته الأخرى(٣٢). وفي هذا الإطار تقوم التعددية السياسية على تعدد الأحزاب التي يُفترض أن تطرح تصورات متنافسة لمصلحة البلد ككل، وأن ينقسم الناخبون ومجموعات الضغط المختلفة بين التصورات المختلفة لمصلحة مجموع الأمة ومجموع البلد(٣٣).

ـ في هذا المعنى تغدو المسألة الديمقراطية في الوطن العربي أوسع نطاقًا من مسألة حلّ لمعضلة السلطة الاستبدادية فيه، فهي مسألة تغيير مجتمعي شامل. هذا المعنى قد نستفيده من القول بأن التحوّل نحو الديمقراطية سوف يبقى لسنوات طويلة محور النشاط الجماعي والقومي العربي ومفتاح العمل من أجل تحقيق الأهداف الأخرى... التنمية والوحدة والأمن القومي(٣٤). لكن التجلّي الأوضح للديمقراطية في هذا المعنى يتجسّد في التنظير لها باعتبارها نطاقًا للمسألة العربية، على أساس أن «**الذي يعيق تشكل الأمة العربية هو نفسه ما يعيق تحول الأقطار العربية إلى دول ديمقراطية**»(٣٥).

ـ غير أن القول بهذا المعنى الشامل للتغيير الديمقراطي عربيًا لا يعني التنكر العملي النضالي للديمقراطية باعتبارها مطلبًا سياسيًا، إذ يجب أن لا يقع الاختباء وراء مهام التغيير المجتمعي الشامل لتأجيل مهام الديمقراطية لأجل غير مسمى(٣٦)، كما لا يُنتظر بالضرورة نضوج كل العوامل التاريخية الضرورية لنشوء الديمقراطية، وهذه لم تتوفر كاملة في أي لحظة تاريخية... وما كان يتوفر هو شروط جزئية لديمقراطية جزئية(٣٧).

تلك هي معالم القراءة التمثّلية للتفكير الديمقراطي العربي خلال السنوات الأخيرة التي نضعها في هذا العنصر الكبير الأول من الورقة لغاية وظيفية تتعلق بتأمل مجريات الثورة التونسية التي تشكّل أنموذجًا شعبيًا في

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٥٢ ـ ١٥٣ (بتصرف).

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(٣٤) غليون [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٣٥) بشارة، المصدر نفسه، ص ٢١٤. والإبراز في أصل النص.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٢١. وانظر: غليون [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٣٧) عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٢٨٨.

التغيير ومجريات مخاض الانتقال الديمقراطي في مدار الشهر ونصف الشهر اللذين أعقبا رحيل بن علي. وتفعيل وظيفية هذا التمثّل تمرّ عبر التساؤل عن العلاقة بين طروحات المسألة الديمقراطية في النزعتين ومجريات الأحداث والمواقف قبل الإطاحة برأس النظام البائد وبعده، وذلك من وجوه عديدة سنقوم بتقليبها في قادم السطور، أهمّها: علاقة ما حدث بسيناريوهات الانتقال الديمقراطي المطروحة (درجات التطابق أو التخالف)، ومدى امتداد المقاربات الموضوعة في الوقائع الحادثة والمواقف المتخذة ومدى قدرتها على تفسيرها، ثمّ حدود راهنية كل من النزعة الوفاقية والنزعة التغييرية المجتمعية وطبيعة التحديات المطروحة عليهما في المراجعة وإعادة النظر.

ثانيًا: التفكير العربي المعاصر في الديمقراطية أمام إشكالات يفرضها أنموذج ١٤ كانون الثاني/ يناير في التغيير

نتحدث هنا عن الثورة التونسية، ثورة ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ تاريخ فرار الرئيس بن علي، من حيث هي أنموذج في التغيير ذو خصائص مخصوصة. ولعل المعطيات العيانية البارزة جدًا على مدار الأسابيع الستة التي أعقبت هذه الثورة (فترة كتابة هذا العمل) تؤكد أن هذا الأنموذج يتجاوز الرقعة التونسية الصغيرة لينسحب على شطر واسع من الوطن العربي الكبير، وذلك بالنظر إلى نجاح الثورة المصرية بعد وقت وجيز جدًا من الثورة التونسية، وبالنظر إلى التشابه الكبير بين مجريات الوقائع في الثورتين ومجريات الحراكات الاحتجاجية العارمة التي تعتمل في أكثر من قطر عربي وخاصة في ليبيا واليمن.

وإذا كنا على قناعة بأن الدراسات الاجتماعية بتخصصاتها المختلفة هي القادرة على سبر أغوار هذا الضرب من الحراكات الاجتماعية الذي ابتدأ تونسيًا وانتشر عربيًا في ظرف زمني قياسي، فإن ذلك لا يمنعنا من الاستناد إلى معطيات حسّية عيانية غير مختلف حولها، وهي من قبيل «الحسّ المشترك»، لصياغة بعض خصائص ومميزات هذا الأنموذج التغييري الذي يتجسّد في هذه الثورات المفاجئة التي طبعت تاريخنا العربي في مفتتح العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين والتي يمثّل الانتقال الديمقراطي أفقها الضروري في رأي الغالبية الغالبة من النخب السياسية والفكرية والثقافية العربية والجماهير الشعبية التي يرتفع صوتها عاليًا اليوم. ولكن هل

تبدو العلاقة طبيعية وسلسة بين خصائص هذا الأنموذج الحراكي ومفترضات الانتقال الديمقراطي ومستلزماته كما نظّرت لها النخب المفكرة والمثقفة والمسيسة عربيًا خلال السنوات الأخيرة؟ نذهب إلى القول بأن الأمر غير ذلك، إذ تبدو لنا هذه العلاقة ملتبسة بعدّة إشكالات تستدعي التأمل والتدبّر، وهي تتوزع على محورين كبيرين.

١ ـ المضمون الاجتماعي والطابع الجماهيري العفوي وإشكالات العلاقة مع آليات الفعل السياسي الديمقراطي وأطره ونخبه

من الخصائص البارزة التي تطبع هذا الأنموذج الثوري هو أنه وُلد من رحم الحراك الاحتجاجي ذي الطابع الجماهيري العفوي والمطلبية الاجتماعية المباشرة. فشرارة الثورة الأولى (حادثة إحراق الشهيد محمد البوعزيزي لنفسه) اشتعلت في أرضية الفقر والبؤس والحرمان، فضلًا عن دوس الكرامة، بمنطقة سيدي بوزيد واتخذت عمقها وزخمها في جلّ المناطق الداخلية المحرومة في البلاد التونسية، قبل أن تصل إلى المدن الكبرى وتمتد إلى جيوب الفقر فيها وتنضم إليها بقية الطبقات والفئات الاجتماعية في حراك عارم أجبر الرئيس بن علي على الفرار عشية الجمعة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

إن هذا الحراك الجماهيري ذا المضمون الاجتماعي الصريح والمباشر كان كذلك ذا صبغة عفوية لأنه افتقد إلى أي ضرب من ضروب القيادة السياسية أو المنظماتية المدنية. الأمر الذي جعل تأملات المختصين في تاريخ تونس المعاصر تذهب، قبل أيام من تطور الأحداث إلى ما تطورت إليه، إلى ربطه بثورات الفلاحين التي انطلقت من المناطق الريفية زمن حكم البايات الحسينيين قبل الاستعمار الفرنسي لتونس (ثورة علي بن غذاهم سنة ١٨٦٤) وبعده (ثورة الفلاحين سنة ١٩٠٦)[٣٨]. وحتى بعد أن أوصل هذا الحراك إلى خلع أعلى هرم السلطة فقد بقيت هذه الصلة ماثلة في تحليلات المؤرخين، إذ وقع وصفه بأنه أكبر انتفاضة شعبية منذ انتفاضة علي بن غذاهم في ستينيات القرن التاسع عشر. وهي انتفاضة الشرائح الشعبية

(٣٨) لطفي زيتون، «انتفاضة تونس إلى أين؟،» (الجزيرة. نت، ١١/١/٢٠١١).

والوسطى وليست فقط انتفاضة الشباب، وقد بدأت بمطالب اقتصادية (التشغيل) ثمّ سرعان ما تحوّلت إلى مطلب سياسيّ هو الدّيمقراطية، وهي انتفاضة فاجأت كلّ المعارضة السياسية التونسيّة، ولم تساهم فيها النقابات ومنظّمات المجتمع المدني إلّا عند منتصف الطّريق.[٣٩]

وقد أكدت بعض عمليات سبر الآراء التي جرت في تونس بعد الثورة حقيقة هذه الصبغة الاجتماعية المطلبية وهذه الصفة الجماهيرية العفوية اللتين طبعتا الثورة التونسية، ففي سبر أول أكد ٩٦ في المئة من المستجوبين أن فئة الشباب هي التي قامت بالثورة، وذهب ٨٧,٣ في المئة منهم إلى أن الفقراء هم الذين قاموا بدور ريادي فيها، واعتبر ما نسبته ٨٣,٣ في المئة أن العاطلين من العمل هم الذين أنجزوا هذه الثورة[٤٠]. وفي استطلاع للرأي ثان جاء أن تقليص البطالة يقع في مرتبة أولى من سلم أولويات ما ينتظر من الحكومة المؤقتة بالنسبة إلى العينة المستجوبة (نسبة ٦١,٩ في المئة)[٤١]. كما أكدت هاتان العمليتان لسبر الآراء عمق القطيعة التي تفصل الشعب التونسي عن الأحزاب والحركات السياسية. ففي السبر الأول أكد نصف المستجوبين عدم معرفتهم بأي حزب سياسي، وفي الاستجوابين كانت النسبة الأكبر، في سؤال الأحزاب المعروفة، من نصيب التجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم السابق الذي ترتفع أغلب الأصوات لحله اليوم)، ثم كانت النسبة الأقل لحركة النهضة الإسلامية المحظورة، ولم تحظ أحزاب كانت قبل ١٤ كانون الثاني/ يناير في واجهة الصراع مع سلطة بن علي (خاصة الحزب الديمقراطي التقدميّ وحركة التجديد) بغير نسب قليلة.

يثير هذا الأنموذج إشكالات عديدة، في تقديرنا، حينما نجعل الانتقال الديمقراطي الأفق الطبيعي والضروري له. إذ لا بد من أن نضع في الاعتبار

---

(٣٩) المؤرخ التونسي الهادي التيمومي في حوار له مع الشروق التونسية (١٨/ ١/ ٢٠١١) www.alchourouk.com <http://www.alchourouk.com>

ويمكن الاطلاع عليه على موقع: www.tunipresse.com.

(٤٠) هذه الأرقام جاءت في استطلاع للرأي أجرته مؤسسة sigma conseil ونشرتها **الصباح** التونسية ٨/ ٢/ ٢٠١١ www.assabah.com.tn.

(٤١) هذا السبر أجرته قناة «نسمة» التلفزية وإذاعة Express الخاصتان. وأعلنت نتائجه مساء ٢٤/ ٢/ ٢٠١١، ويمكن الاطلاع على مضمونه على الموقع: www.tunisia-sat.com.

هذا التمايز الواضح بين العمق الاجتماعي العفوي للثورة ومنطلقاتها المطلبية المعاشية من جهة، والآفاق السياسية المؤسساتية التي يرسمها هدف الانتقال الديمقراطي، خاصة حينما يطرح باعتباره نطاقًا لمشكلة السلطة الاستبدادية فحسب، من جهة ثانية. نعرف أن الاعتراض الذي سيواجهنا هنا سهل، باعتبار بداهة القول بأن الاجتماعي (شأنه شأن الاقتصادي والثقافي) لا ينفصل عن السياسي. وهذا صحيح، ولكننا نتحدث هنا، تدقيقًا، عن «السياسي الديمقراطي» - إن صحّت العبارة - المقام على مأسسة المجال الوسيط بين الدولة والمجتمع وجعل الأحزاب والمنظمات (أو ما يعرف بالمجتمع المدني) الأطر التي تعبر من خلالها الجماهير عن مطالبها الجماعية، بما فيها الاجتماعية. وصحيح أيضًا أن المطلبية الاجتماعية العفوية تتضمن بالضرورة موقفًا سياسيًا، لكنها تفترق، بشكل واضح، عن صيغة البرنامج الاجتماعي الذي يكون مدار نضال أحزاب سياسية أو منظمات مدنية في الإطار السياسي الديمقراطي.

قد يُفسر وضع القطيعة هذا بسياسات الحكم الاستبدادي التي تقمع تنظيمات المجتمع السياسي والمجتمع المدني وتحول دونها والتواصل مع الجماهير، وقد يُفسر كذلك بالقول إن هذه التنظيمات لم تكن تعبر في برامجها عن طموحات الجماهير الاجتماعية. غير أن الاستعدادات الهائلة للتضحية، بل للاستشهاد، التي أبانت عنها الجماهير العربية في حراكها الثوري تضع موضع استفهام صلاحية تفسير ابتعادها من العمل الحزبي بعامل استبداد السلطة. ثم من غير الدقيق الزعم بأن الأحزاب والقوى المعارضة لِسُلَط الاستبداد في الوطن العربي كانت بعيدة عن مشاغل الجماهير الاجتماعية المباشرة، فهذا الأمر لا تشكك فيه محتويات البرامج والكتابات ومضامين الحملات الانتخابية فحسب[٤٢]، بل حتى بعض

---

(٤٢) يعرف من له اطلاع على جريدتي **الموقف** (لسان الحزب الديمقراطي التقدمي) و**الطريق الجديد** (لسان حركة التجديد) خلال السنوات الأخيرة، وخاصة بعد أحداث الحوض المنجمي بالجنوب الغربي لتونس (آب/أغسطس ٢٠٠٨) مدى اهتمام النخب السياسية المعارضة بقضايا التنمية الداخلية والتوزيع العادل للثروة بين الجهات والتشغيل عامة وتشغيل أصحاب الشهادات العليا خاصة... إلخ. كما يعرف هذه الحقائق من اطلع على البرامج والبيانات التي دخل بها من أمكن له الدخول من هذه النخب في الحملات الانتخابية لسنة ٢٠٠٩.

محاولات الحراك الاحتجاجي التي قامت بها بعض هذه القوى[٤٣].

٢ ـ الطابع الثوري والمطلب التغييري الجذري والفوري وإشكالات إستراتيجيات الانتقال الديمقراطي

الطابع الغالب الآخر الذي وسم أنموذج حراك ١٤ كانون الثاني/ يناير هو الطابع الثوري المفاجئ والجذري الذي تجسّد في لحظة انفجار شعبي قصي غير مسبوق بتراكمات تصاعدية وذي مطالب تغييرية فائقة العلو لا تنزل دون مهام الإسقاط الفوري للنظام السياسي القائم والإصلاح الجذري للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة. وقد تجلّى الأمر في الرفض القاطع الذي جوبه به ما أعلنه بن علي في خطبه الثلاث أثناء الأحداث الاحتجاجية وقبل فراره بساعات من إجراءات اجتماعية (من أجل التشغيل ولفائدة المناطق المحرومة خاصة)، ووعود قاطعة بعدم الترشح لرئاسية ٢٠١٤ وبالإصلاح السياسي والدستوري وحرية الإعلام والعفو العام وتشكيل لحكومة جديدة وإجراء لانتخابات برلمانية مبكرة في ظرف ستة أشهر.

واضح أن هذه الإجراءات والوعود وصلت إلى مستوى السقف العالي الذي كانت تشتغل عليه ما عرفت بالمعارضة الراديكالية في المشهد السياسي التونسي قبل ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، ويبدو أن هذه الصفقة كانت مقبولة من قبل هذه المعارضة، خاصة حينما وصلت إلى مستوى القبول بمبدأ تشريكها في الحكومة الجديدة التي ستعد للانتخابات المبكرة. غير أن سقف المطالب التي رفعها الحراك الاحتجاجي كان أعلى من ذلك، فقد كان مطلب آلاف الجماهير الذين اكتظت بهم شوارع المدن التونسية يوم الجمعة ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ هو تنحي بن علي عن رئاسة البلاد فورًا (وقد تكرر ويتكرر هذا السيناريو في مصر واليمن وليبيا). الأمر الذي يعكس مزاجًا عامًا مغلبًا لمطلب التغيير الفوري والجذري والقاطع الذي لا يقبل

---

(٤٣) انظر تجربة حركة كفاية المصرية مع الجماهير في الحراك المطلبي الاجتماعي الصرف في: محمد السيد سعيد، «النضال الشعبي في مصر من أجل الديمقراطية،» في: علي خليفة الكواري، محرر، **الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ١١٧ ـ ١١٩.

التأجيل والمرحلية. ويربط بعض علماء الاجتماع هذا المزاج بطبيعة الشخصية التونسية، وهي شخصية مهادنة ومسالمة ووديعة بدليل أنها تقبلت باستكانة غريبة القمع والاستبداد لمدة تزيد عن نصف قرن، لكنها في أيام معدودة تنهض وتتمرد، بل وتمشي إلى أبعد حدّ في التمرد بطريقة مفاجئة لم ينتظرها أحد. ولعل ذلك من سمات الشخصية الوديعة أو الطيبة أكثر من اللازم، فثورتها تكون عارمة ويكون رد فعلها عنيفًا[٤٤].

صحيح أن الحراكات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها تونس بعد هروب بن علي جاءت لتؤكد هذا الطابع الثوري التغييري الجذري والفوري الذي ميّز هذا الأنموذج. لكنها جاءت أيضًا لتطرح أسئلة خطيرة في اعتقادنا تتعلق بمدى تجانس هذه الحركات ومدى القدرة على اختزالها في شعار جامع اسمه «إرادة الشعب» كما تفعل الخطابات الشعبوية المرتفعة بنبرة جد عالية في المشهد السياسي والإعلامي التونسي اليوم. إذ يجب ألا نقتصر على رؤية عنصر وحيد من مكونات الحراك الواسع الذي تعرفه الساحة التونسية، وهو العنصر السياسي المتمثّل في رفض أغلب القوى السياسية لمجريات المسار الانتقالي الجاري ومفرداته (الحكومة المؤقتة، لجان الإصلاح وتقصي الحقائق، الحلول الاجتماعية الإسعافية العاجلة، محاولة خلق فرص استثمارية جديدة في المناطق المحرومة خاصة وفرص تشغيل ....)، والدعوة إلى قطيعة صارمة مع كل رموز نظام بن علي (حلّ غرفتي البرلمان والدستور والحزب الحاكم وانتخاب مجلس تأسيسي وصياغة دستور جديد وتعيين حكومة لتصريف الأعمال فحسب...). بل يجب أن نرى كذلك ذاك «الطوفان» المطلبي الرهيب الذي عمّ البلاد بعيد ١٤ كانون الثاني/ يناير والذي تجّلى في مظاهر يومية من الاحتجاجات والاعتصامات والمسيرات والإضرابات اتخذت عناوين فئوية وقطاعية وجهوية متعددة الألوان والأشكال لكنها اتحدت في شكل المطلبية الخاصة الفورية والآنية[٤٥].

---

(٤٤) المنصف ونّاس في حوار صحفي، **الصباح الأسبوعي** (تونس) (٧ شباط/ فبراير ٢٠١١).

(٤٥) نحيل القارئ الذي لا يعيش المشهد التونسي في أدق تفاصيله على بعض التقارير الصحفية التي يمكن الرجوع إليها على شبكة الإنترنت. انظر مثلًا كيف وصّفت بعض التقارير أزمة العلاقة بين الحكومة المؤقتة والمجتمع التونسي ـ على هامش اعتصام القصبة الثاني ـ بالقول إن =

يطرح هذا الطابع إشكالات حقيقية على التفكير الديمقراطي العربي الراهن بنزعتيه، لا لأن المطلب التغييري يجمع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فحسب، بل لأن الأنموذج الثوري في التغيير كان مستبعدًا أصلًا، والنضال الديمقراطي بُني على إستراتيجية الانتقال الإصلاحي التدريجي والمرحلي. فبالرغم من الاقتناع بحجم الفساد السياسي والاقتصادي والإداري الذي ارتد إليه النظام السياسي العربي بشكل أصبح معه الإصلاح يهدد مصالح فئات هذا النظام، فإن ذلك ليس ينبغي له أن يبرر القول بلا جدوى المراهنة على الإصلاح أو بالحاجة إلى الثورة خيارًا بديلًا من الإصلاح الذي يُنتزع انتزاعًا بحركة نضال سياسي وشعبي شاقة قد تأخذ من الزمن ردحًا يفوق المتوقع[٤٦]. لقد غلب الاعتقاد بأنه بات من الصعب تصور قيام ثورة شعبية في الوطن العربي[٤٧]، حتى بالنسبة إلى الذين تفطّنوا مؤخرًا إلى أهمية الوسائط الإعلامية الجديدة (الفضائيات المستقلة والمنتديات الاجتماعية والمدوّنات على شبكة الإنترنت) في تفعيل النضالات من أجل الديمقراطية وإضعاف الأوتوقراطيات الموجودة في الوطن العربي[٤٨]. صحيح أنه ثمة أصوات لم تستبعد الخيار الانتفاضي والثوري، لكن منها من تركه مفتوحًا من دون أفق واضح[٤٩]، ومنها من جعله خيارًا ثانيًا في صورة إحجام النخب الحاكمة عن الاستجابة لطلبات التغيير المنطلقة من القاعدة، لكن هذا الخيار الثوري لن يؤدي إلى تحقيق مطالب التغيير الفوري والجذري التي تتلبس بأنموذج ١٤ كانون الثاني/ يناير الذي يفرض نفسه اليوم عربيًا، بل سيؤدي إلى إحداث تغيرات

= هذه الأزمة كامنة في تعطش مختلف مكونات المجتمع التونسي بما فيها منظمات المجتمع المدني كجزء منه لإجراءات فورية وعاجلة تترجم طموحات الشعب للحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، انظر: **الصباح**، ٢٥/٢/٢٠١١.

(٤٦) عبد الإله بلقزيز، «ورقة العمل الإصلاح السياسي في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٤ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٤)، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٤٧) حسيب، «حول الحاجة إلى «كتلة تاريخية» تجمع التيارات الرئيسية للأمة مع إشارة خاصة إلى حالة العراق»، ص ٧.

(٤٨) صديقي، «إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية،» ص ٢٨.

(٤٩) انظر تعليق جورج قرم على: بلقزيز، «ورقة العمل الإصلاح السياسي في الوطن العربي،» ص ١١٥.

تدريجية في البنية العامة لممارسة السلطة في الوطن العربي[٥٠].

إن نزعة الديمقراطية الوفاقية تؤسس إستراتيجية الانتقال التدرّجي على أساس الحيّز الزمني الذي يستغرقه الخطاب الوفاقي السياسي الضاغط من أجل تفكيك أسس الاستبداد القائم، وذلك بالعمل على دفع النخبة الحاكمة إلى مزيد من التنازل وقبول توسيع الخطوات الانفتاحية وتطويرها إلى منتهاها الطبيعي، أي الديمقراطية[٥١]. والوفاقية لا تقول بالقطع الكامل لصبغة الانتقال الديمقراطي لأنها تترك الباب مفتوحًا، دومًا، نحو اعتدال النظام أو خروج الإصلاحيين والمعتدلين منه[٥٢]، بل هي تقبل في بعض صيغها أن تكون الأنظمة طرفًا في العلمية الانتقالية، إذ يغدو المطلوب الأكثر إلحاحًا للأنظمة، كما للمعارضات، هو تليين مواقفها، والانخراط في سياسة بناء تحالف وإجماع واسعين بحيث يتوجب على الأنظمة العربية أن تدرك أنه لن يسمح للحكم التسلطي بأن يبقى خارج المساءلة إلى الأبد[٥٣]. ومثل هذا الانتقال الديمقراطي الوفاقي يقلّص على نحو مقبول من إمكانية حدوث انتقال فجائي وعنيف و«درامي» للنظام.

بيد أن الطابع الإصلاحي والتدرّجي لعمليات الانتقال الديمقراطي، في منظور نزعة التغيير المجتمعي الشامل، يتجاوز حدود المساحات الضرورية الزمنية التي تتطلبها حراكات النضال أو تسويات التحالف والتنازل المتبادل أو عمليات الضغط التي تؤدي إلى تفكك البنية السياسية للسلطة الاستبدادية. إن عمليات الانتقال الديمقراطي، من حيث المبدأ، ليست حالة انقلابية محضًا، بل هي مسألة إصلاح طويل المدى حتى لو تخللتها انتفاضات أو انقلابات. وحتى لو افترضنا إمكانية انقلاب ديمقراطي، فلن يغني ذلك عن قيامه بإصلاحات تدريجية تمكنه من بناء الديمقراطية[٥٤]. والتاريخ يعلّمنا أنه في ما عدا الموجة الديمقراطية الأولى، أو المرحلة الأولى التي هزت

(٥٠) غليون [وآخرون]، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**، ص ١٢٥ (بتصرف).

(٥١) الكواري وماضي، «مفهوم الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية،» ص ١٣٥.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٥٣) صديقي، «إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية،» ص ١٤.

(٥٤) بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

الأنظمة في بعض الدول الأوروبية بين عامي ١٧٨٩ ـ ١٨٤٨، لم تقم الديمقراطية كما نعرفها اليوم من خلال ثورات وإنما من خلال عمليات إصلاح طويلة، وأحيانًا بدأ التحول ذاته من دون ثورة، بل من أعلى(٥٥).

ثالثًا: التفكير الديمقراطي العربي المعاصر ومرجعيات المُفَكَّر فيه المفعّل واللامفكر فيه المغيّب في المشهد السياسي التونسي بعد الثورة

ثمة إذًا علاقة إشكالية، كما نقدّر، بين عناصر الأنموذج التغييري الذي تكرّسه ثورة ١٤ كانون الثاني/يناير وعناصر الانتقال الديمقراطي المراد أن يكون أفقًا لها. ثمة من جهة تفارق (حتى لا نقول تعارضًا) بين الطابع الاجتماعي العفوي الذي اتخذه الحراك الاحتجاجي والطابع السياسي المنظم الذي يفترضه العمل الديمقراطي (بما يتضمنه من مطلبية اجتماعية). وثمة من جهة أخرى تباين بين مزاج التغيير الجذري الفوري ومفترضات الانتقال الإصلاحي التدريجي من أجل إرساء النظام الديمقراطي سواء في صيغته السياسية السلطوية المحض، أو في صيغته المجتمعية الشاملة.

في هذه الحالة نجد أنفسنا تجاه ضربين من الخيارات المنهجية، الضرب الأول يمكن أن نختبئ معه خلف مبدأ من قبيل مبدأ اللاأسسية(٥٦)، بأي صيغة من صيغ القول بتخطي «القوالب الجاهزة» والإذعان إلى «حقائق الواقع الملموس». أما الضرب الثاني فيمكن أن نصرّ معه، بأي شكل من الأشكال، على مقاربة الانتقال الديمقراطي باعتباره إشكالية نظرية في معنى محاولة تحليل المخاض السياسي والاجتماعي التونسي خلال الأسابيع الستة الأولى اللاحقة لهروب بن علي من حيث إنه يجسّد عملية جارية فعلًا من أجل التحوّل الديمقراطي. ويهدف هذا التحليل إلى تشخيص المشكلات والمعوقات والآفاق(٥٧). على هذا الأساس سنحاول في هذا العنصر أن نقرأ

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٥٦) الصيغة الأثيرة التي تستخدمها أطروحة العربي صديقي، انظر كتابه: صديقي، البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل.

(٥٧) انظر في هذا المعنى: بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ص ٥٩.

المشهد السياسي التونسي في الفترة المذكورة بخلفية استحضار مرجعيات التفكير الديمقراطي العربي المعاصر بنزعتيه واستحضار الإشكالات المشخصة في العنصر السابق التي يطرحها عليه أنموذج ١٤ كانون الثاني/ يناير في التغيير.

يبدو لنا مشهد الحراك التغييري في تونس خلال هذه الفترة، ومن خلال معايشتنا له من الداخل[٥٨]، موسمًا بتقاطبين كبيرين: تقاطب أول بين الشطر الاجتماعي والشطر السياسي وتقاطب ثان داخل الشطر السياسي نفسه بين الحكومة المؤقتة بما تحوي تركيبتها وإجراءاتها الأولية ووعودها من رؤية في تأمين الانتقال الديمقراطي من جهة[٥٩]، وأغلب المكونات الحزبية والمدنية المهيمنة إعلاميًا اليوم والحاملة لرؤية مغايرة في ماهية الانتقال الديمقراطي ما لبثت أن اتضحت معالمها بشكل جليّ من جهة أخرى. وتبدو لنا في خضم هذين التقاطبين إمكانية قراءة عناصر مفكر فيها ومفعّلة (وإن كانت معدّلة) من التفكير الديمقراطي العربي المعاصر وقراءة أخرى منه لا مفكر فيها ومغيّبة.

١ ـ تجلّيات مرجعية النزعة الوفاقية وحلولها المفكر فيها والمفعّلة: الذهاب إلى الأبعد في حلّ مشكلة السلطة السياسية

يمثّل ما يعرف باعتصام القصبة الثاني الذي انطلق يوم ٢٠/ ٢/ ٢٠١١ لحظة فارقة في الانفصام النهائي والقاطع بين حكومة السيد محمد الغنوشي والحزبين اللذين يشاركان فيها (الحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد) وبقية الأطراف السياسية والنقابية التي انضوت إلى ما بات يعرف بالمجلس الوطني لحماية الثورة[٦٠]. وإذا كنّا نجزم بأن آلاف المعتصمين في

---

(٥٨) نقدر أن لهذه المعايشة الداخلية عنصر إضافة. وسنحاول في قادم السطور الإحالة على بعض المواد الصحفية المكتوبة الموجودة على شبكة الإنترنت حتى يتمكن القارئ خارج تونس من العودة إليها، إذا ما شاء معايشة تفاصيل هذا المشهد عن قرب.

(٥٩) نتحدث عن الحكومة التي ترأسها السيد محمد الغنوشي الذي استقال منها مساء الأحد ٢٧/ ٢/ ٢٠١١ ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة في هذه الورقة.

(٦٠) يمكن العودة مثلًا إلى المقال الصادر في الصباح التونسية يوم ١٥/ ٢/ ٢٠١١ تحت عنوان: «اتفق عليه ٢٨ حزبًا ومنظمة: مجلس وطني لحماية الثورة».

تونس العاصمة وفي غيرها من المدن التونسية ليسوا كلهم من أتباع الأطراف المشاركة في المجلس، فإن المؤكد أن الشعارات التي رفعوها هي عين المطالب التي اتحدت حولها تلك الأطراف، وهي: حلّ الحكومة المؤقتة وحلّ البرلمان بغرفتيه وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي وإبطال العمل بالدستور الحالي وانتخاب مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد وتشكيل حكومة وقتية جديدة لتصريف الأعمال فقط.

وواضح أن مدار التقاطب هنا أصبح شرعية وجود مرحلة انتقالية تؤمن فيها عناصر من النظام القديم وأخرى من المعارضين له مسارًا نحو الديمقراطية. فمن الواضح أنه مع اعتصام القصبة الثاني خرجت أصلًا مطالب المعتصمين هذه عن دائرة الآلية الانتقالية للحكومة المؤقتة. ومن المفيد جدًا أن ندقق في الحجج والمؤيدات التي تسوّق باسمها هذه المطالب والتي تتناقلها ألسن الزعماء والشباب وعامة الناس في المنابر المرئية والمسموعة وصفحات الفيسبوك وتخطها أقلامهم على صفحات الجرائد السيارة. إنها حجج ومؤيدات تتلخص في مفردات تملك مدلولًا سحريًا في المشهد التونسي اليوم وتجسّد طبيعة المُفَكِّر فيه والمُفَعَّل، من قبيل: استكمال مهام الثورة، وإسقاط النظام الدكتاتوري بعد الإطاحة برأسه، وطي صفحته نهائيًا بهدم جميع أركانه ومؤسساته والقطع مع كل رموزه والأشخاص الذين اشتغلوا في نطاقه (منهم السيد محمد الغنوشي)، وتفويت الفرصة على ممكنات الالتفاف والتراجع والانتكاس. . . إلخ.

إن اللافت حقيقةً هو أن هذه الشعارات والمطالب بحججها ومؤيداتها المقدمة هي اليوم محلّ وفاق واسع بين ألوان متعددة جدًا من الطيف السياسي الذي ارتسم في سماء تونس بعد ١٤ كانون الثاني/ يناير. فلقد التقى حولها أقصى اليسار الماركسي اللينيني مع حركة النهضة الإسلامية مع تيارات قومية وحدوية وأحزاب ليبرالية. لقد غدا التوافق والوفاق والديمقراطية الوفاقية عبارات واسمة لهذا الشقّ الواسع من الحراك السياسي التونسي، تتردد على ألسن قيادات سياسية تنابذت تاريخيًا بشتى نعوت الإقصاء كما يعرف ذلك من له أدنى اطلاع على المشهد التونسي قبل سنوات قليلة. الأمر الذي يجعلنا مطمئنين إلى الاستنتاج بأن هذا الحراك إنما هو،

في وجه من وجوهه على الأقل، ثمرة للسياق التفكيري الذي أسس لنزعة الديمقراطية الوفاقية ومرجعيته في الفكر العربي خلال السنوات القليلة الماضية. خاصة وأن المناخ السياسي التونسي شهد تجربة عملية تنخرط في هذا السياق، هي تجربة هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق الحريات التي أشرنا إليها آنفا والتي بدت لنا مؤثرة في مجريات هذا الحراك الجديد[٦١].

إن الثورة بمفهومها «العلمي»، كما يحلو القول لرواد هذا الحراك الوفاقي الغالب تونسيًا اليوم، تعني هدم القديم وبناء الجديد. والأقنوم السحري المؤدي إلى استكمال مهام الثورة في الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، هو المجلس التأسيسي المنتخب الذي سيضع دستورًا جديدًا ديمقراطيًا (مع الإلحاح على النظام البرلماني منذ الآن) يؤسس لحياة ديمقراطية سليمة. وهذا هو ما نعتبره التجلّي الأبرز لنزعة الديمقراطية التوافقية في مشهد المخاض الديمقراطي الذي تعيشه تونس اليوم. وهو، في تقديرنا، ضرب مما يمكن وصفه بـ «القفز السياسوي» الذاهب إلى أقصى حدّ في حلّ جذري وفوري للمسألة التشريعية (الدستور) باعتباره الطريق الذي تسلك منه عملية الانتقال الديمقراطي وتصل إلى منتهاها المتمثل في تشييد البناء السلطوي الضامن لحرية التعبير والإعلام والتنظّم والعمل السياسي والمدني ولقيام انتخابات حرة ونزيهة وشفافة... إلخ، تشييد يتمّ على أنقاض البناء السلطوي الاستبدادي الذي يلتف على مثل هذه الحقوق.

إن تجليات اعتماد مرجعية النزعة الوفاقية في المخاض التونسي تحتفظ بفكرتها الجوهرية التي تختزل الديمقراطية المنشودة عربيًا اليوم في حلّ مشكلة السلطة الاستبدادية على المستويات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية. غير أنها «تعدّل» في طبيعة المسار الانتقالي إلى هذه الديمقراطية فتضفي عليه الطابع الثوري القاطع والفوري عوضًا عن الطابع الإصلاحي التدرجي، وتستبعد منه إمكانيات التحالف مع أجزاء من النظام

---

(٦١) جميع أطراف هذه الهيئة تنضوي اليوم إلى إطار المجلس الوطني لحماية الثورة باستثناء الحزب الديمقراطي التقدمي واللافت أن أطرافًا يسارية في مكونات المجلس اليوم كانت تقف ضد الهيئة لأنها تحوي الطرف الإسلامي «الظلامي».

السابق أو المراهنة على «الوجوه المعتدلة» منه أو «تليين» بعض المواقف فيه على نحو ما نظّر له في هذه النزعة. وإذا كان هذا «التعديل» ضبطًا على المزاج التغييري الفوري والقاطع الذي طبع الأنموذج الذي جسّدته ثورة ١٤ كانون الثاني/ يناير، فإنه لا يمثّل «تنازلًا» استراتيجيًا، ولا حتى تكتيكيًا، بل هو في انسجام كامل مع جوهر رؤية النزعة التوافقية التي لم تكن تنظر إلى تدرجية مسار الانتقال الديمقراطي عربيًا إلا من زاوية شروط التركيم الضروري المؤدي إلى تفكيك السلطة الاستبدادية. وبما أن هذه السلطة في تونس تترنح اليوم بعد ما فقدت رأسها، فإن «المنطق» يقتضي الوثوب من أجل الإجهاز عليها وتعويضها بسلطة ديمقراطية ١٠٠ في المئة وحلّ مسألة الانتقال الديمقراطي حلًا نهائيًا وحاسمًا.

وإذا كان تجلّي النزعة التوافقية يحلّ، على هذا النحو، الإشكالات التي يثيرها في وجه أفق الانتقال الديمقراطي الطابعُ التغييري الفوري والقاطع الذي يسم أنموذج ١٤ كانون الثاني/ يناير، فإنه يتجاهل، بشكل كلّي تقريبًا، ما ميّز هذا الأنموذج من صبغة مطلبية اجتماعية ومن طابع عفوي غير منظم مقطوع عن الانتظامات المؤسسية السياسية والمدنية التي ستقوم عليها العملية الانتخابية. فتمثيلية الثورة والتعبير عن مطالب الشعب التونسي تبدو محسومة، حسمًا يقينيًا، بالنسبة إلى الأطراف الذين يشكلون **المجلس الوطني لحماية الثورة**، والدعوة إلى انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور جديد فورًا لا تثير أي إشكال بالنسبة إليها، حتى لو دلّ سبر الآراء على أن ٨٣,٣ في المئة من المستجوبين لا يتعاطفون مع أي حزب سياسي، وأن ٤,٥ في المئة فقط منهم يعتبرون إصلاح الدستور أولوية[٦٢].

لكن كيف يتفاعل المجلس الوطني لحماية الثورة ورموز الأطراف المكونة له مع المسائل الاجتماعية للحراك الاحتجاجي المطلبي الذي خرجت من رحمه الثورة ومع الأخرى التي تولّدت من «البركان» المطلبي الرهيب الذي تفجّر عشية الثورة؟ لا يوجد أي صدى لهذه الاستحقاقات الاجتماعية في المبادئ الستة التي قامت عليها مبادرة هذا المجلس، بل كل ما يوجد،

---

(٦٢) سبر أجرته قناة «نسمة» التلفزية وإذاعة Expresse الخاصتان. وأعلنت نتائجه مساء ٢٤/ ٢/ ٢٠١١، ويمكن الاطلاع على مضمونه على الموقع: www.tunisia-sat.com.

في هذا الصدد، لا يعدو محاولات في بعض الأحاديث للإيهام بأن كل مظاهر الحراك التي تعيشها تونس ما بعد ١٤ كانون الثاني/ يناير تنضوي إلى باب مطالب المسألة الديمقراطية بمفهومها السياسي الصرف. مثل القول: إن الناس في كلِّ أنحاء البلاد يشعرون بالغبن والإقصاء لأنهم يرون أنهم هم الذين قاموا بالثورة وإن حكومة منصبة ولجانًا منصبة وولاة منصبين يسعون إلى تقرير مصيرهم، وهو ما يرفضونه ونرفضه نحن أيضًا[٦٣].

بيد أن الأمر لا يستدعي، قطعًا، غير تحرر بسيط جدًا من مفترضات مرجعية النزعة التي تحبس الانتقال الديمقراطي في حدود المجال السياسي، للاعتراف بحقيقة الشطر الآخر من المشهد التونسي قبل الثورة وبعيدها، حقيقة الحراك الاجتماعي، المطلبي وغير المطلبي، الذي تفيض معطياته والإشكالات التي تولّدها عمّا يمكن أن يُفكّر فيه من قضايا ويُفعّل من حلول عملية داخل هذه النزعة.

٢ ـ محاولة في طرق اللامفكر فيه وتفعيل المغيّب من داخل مرجعية نزعة التغيير المجتمعي الشامل

كيف يمكن مقاربة مخاض الانتقال الديمقراطي في المشهد التونسي اليوم انطلاقًا من المعالم الكبرى لمرجعية نزعة التغيير المجتمعي الشامل في التفكير الديمقراطي العربي المعاصر؟ سؤال نطرحه في هذا العنصر الأخير من متن الورقة، متزحزحين عن صفة «الدارس المحايد» التي غلبت علينا في الأجزاء المتقدمة إلى صفة المجتهد في التأمّل والتدبّر في طرْق جوانب غير مفكر فيها وتفعيل حلول مغيبة في المشهد التونسي الراهن، وذلك عبر الوصل بين بعض الطروحات والأفكار المتبلورة في نطاق هذه النزعة ومقاربة الإشكالات التي نقدّر أن أنموذج الثورة التونسية يثيرها وأن الأوضاع التي تولّدت بعدها تطرحها حينما يتعلق الأمر بتوجيه مسار هذه الثورة نحو أفق الانتقال الديمقراطي.

---

(٦٣) حمة الهمامي الناطق الرسمي باسم حزب العمال الشيوعي التونسي (طرف فاعل في مجلس حماية الثورة) في حوار له. انظر: الشروق (تونس)، ٨/ ٢/ ٢٠١١. وأمثال هذه التوصيفات يعج بها المشهد الإعلامي التونسي اليوم.

لا نستحضر هنا، فحسب، إشكالات العلاقة بين المزاج التغييري الجذري والفوري الذي طبع أنموذج ثورة ١٤ كانون الثاني/ يناير والصبغة الإصلاحية التدرجية التي يفترضها الإصلاح الديمقراطي، وامتداد هذه الإشكالات في الشطر السياسي من المشهد التونسي الراهن. بل سنستحضر كذلك ما وسم منطلق الحراك الاحتجاجي في هذه الثورة من مضمون اجتماعي مطلبي وطابع جماهيري عفوي تواصلا في مظاهر الشطر الاجتماعي من مشهد ما بعد الثورة. وهي مظاهر تمثلت في إضرابات واعتصامات وطلبات شغل وطلبات زيادة في الدخل والأجور وطلبات تسوية وضعيات وترقيات وإسناد رخص وسيل آخر لا حصر له من المطلبيات الاجتماعية والمهنية والاقتصادية التي تهافتت على كل المؤسسات العمومية والخاصة[٦٤].

ولا تتوقف مظاهر الحراك الاجتماعي في المشهد التونسي الراهن عند حدود هذه المظاهر المطلبية الصرفة، بل تمتد إلى تداعيات بروز نعرات قبلية خلناها ولّت منذ زمان[٦٥]، وتوترات بين الجهات[٦٦]، وشبه صدامات بين فئات اجتماعية[٦٧] من المفروض أن تكون في خندق الثورة الواحد في هذا الظرف الذي تحاول فيه القوى المضادة استغلال كل فرصة لبث الرعب والفوضى. فضلًا عن هذا تفجرت في مشهد الحياة اليومية التونسية ظواهر عديدة في التعدي الصارخ على القوانين المنظمة للحياة المدنية، مثل الاستيلاء على الأراضي والأملاك العمومية والخاصة والبناء الفوضوي

(٦٤) انظر رشيد الكرّاي (صحفي من قسم الأخبار بإذاعة محافظة صفاقس التونسية)، «ديكتاتورية المتصف،» موقع الصحفيين التونسيين بصفاقس ٢٦/ ١١/ ٢٠١١، www.journalistesfaxien.fr.

(٦٥) انظر مثلًا، «حروب عروشية في السند (ولاية قفصة جنوب غرب تونس)،» ضمن <http://www.tunisia-sat.com>.

(٦٦) انظر مثلا كيف أن من بين العوامل التي دفعت إلى احتجاجات عنيفة بولاية القصرين (وسط غرب تونس) يوم ٢٥/ ٢/ ٢٠١١ ذاك الخبر الذي يقول إن الحكومة المؤقتة خصصت اعتمادات مالية لبعض المناطق المجاورة وتحويل اعتمادات مالية كانت موجهة للمستشفى الجهوي بالقصرين إلى ولاية قفصة... الصباح، ٢٦/ ٢/ ٢٠١١.

(٦٧) أبرزها ما تعرفه معاهد المستوى الثانوي من التعليم في تونس من تمرد للتلاميذ على الأساتذة الذين يرون ذلك بتحريض من وزير التربية في الحكومة المؤقتة قصد الإساءة إليهم. انظر: بعد الحوار بين «التربية» والبعض منهم: تلاميذ «يحاكمون» الأساتذة ويرفضون إجراء الامتحانات.

والانتصاب العشوائي للتجارة في الطرق والساحات العامة والأماكن المخصصة للمترجلين، بل وحتى ميل غالب في الطريق لعدم احترام الإشارات المرورية. . . إلخ.

لكن في المقابل لا بدّ من الحديث، في سياق هذا المشهد الحراكي الاجتماعي، عن ضرب آخر من الظواهر التي تبين عن درجة عالية من الحسّ المدني، وفي طليعتها اللجان الشعبية المدنية في الأحياء والمناطق السكنية التي تشكلت في الأيام الأولى من هروب بن علي والتي اتقد أعضاؤها حماسًا في الدفاع عن الممتلكات العامة والخاصة. كما يجب أن نذكر كذلك قوافل الشكر والتحية التي انطلقت من بعض المدن الكبرى نحو المناطق الداخلية مهد الثورة وحملات التنظيف التي قام بها شباب متطوع في غياب أعوان التنظيف المضربين. . . إلخ.

لكن هل لمثل هذه الظواهر ودلالاتها والإشكالات المتولّدة عنها علاقة بمسار الانتقال الديمقراطي الذي نريده أن يكون أفقًا لهذه الثورة؟ الجواب هو بالنفي القاطع في سياق النزعة التوافقية التي لا ترى في الديمقراطية غير حلّ لمشكلة السلطة السياسية الاستبدادية، كما رأينا تجلّياتها في حراك الشطر السياسي من المشهد التونسي الراهن. لكنّ الجواب سيكون بالإيجاب، ضرورة، حينما نولّي وجهة التفكير نحو النزعة التي تعتبر الديمقراطية نطاقًا تاريخيًا مجتمعيًا شاملًا لأوضاع الأقطار العربية الراهنة. ولا يعني هذا أن التفكير داخل هذا السياق ينفي الوجه السياسي الصرف لمسائل الانتقال الديمقراطي عربيًا، فلا توجد مواقف يمكن أن تدعي الديمقراطية وتعترض على أن ترتقي المنظومات التشريعية، الدستورية والقانونية، ومسلكيات السلط الحاكمة إلى المواصفات الديمقراطية المتعارف عليها دوليًا. لكن الإشكال الخلافي يكمن في القول بأن ذلك يمثّل جميع شروط الانتقال الديمقراطي أو القول بشروط أخرى تتجاوز الحدود التشريعية والتنظيمية والإجرائية التي ترتِّبُ بنية السلطة والحياة السياسية بصورة عامة.

صحيح أن هذا الإشكال الخلافي نظريٌّ، لكنّ تبعاته وانعكاساته يمكن رصدها في المشهد المخاضي التونسي الراهن، لا في المفكّر فيه والمفعّل فحسب، بل في اللامفكر فيه والمغيّب أيضًا، نتيجة استبعاد الرؤية التي تعتبر

أن النظام التشريعي الديمقراطي لا ينشئ الحريات، ولكنه يكفلها، ويكفل ممارستها. إن الحريات، باعتبارها تجسيدًا لقيم أساسية، تنشأ، في المجتمع، في الوعي وفي العلاقات الاجتماعية[٦٨]. أي لها صلة، لا بالنظم التشريعية والإجراءات السياسية السلطوية فحسب، بل كذلك بالأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وببنية الدولة باعتبارها إطارًا للأمة وبطبيعة علاقتها بالمجتمع، أي بالمجتمع المدني الذي من المفروض أن ينهض بدور الوسيط في حالة الديمقراطية، وبقيم المواطنة التي يتأسس عليها هذا المجتمع المدني.

تمثّل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، في مظهرها المطلبي المباشر، من الشروط التي يفترضها التحول الديمقراطي في منظور نزعة التغيير المجتمعي، وهي عند البعض الضمانة السياسية التي تفوق أهمية الضمانات القانونية، لأن ما يمكن أن يقدمه مشروع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي من فوائد وإغراءات لجماهير الشعب تجعله يشعر بأن ما يجنيه من التسوية الجديدة المقدمة إليه، في إطار انتقال ديمقراطي وسلمي، أكثر مما يجنيه من التمرد على الدولة[٦٩]. ولقد فكّرت حكومة السيد محمد الغنوشي، في ما يبدو، في هذا الاتجاه، وحاولت تفعيل بعض المبادرات التي كانت مدار اعتراض من خصومها الديمقراطيين المتوافقين على أن لا فعل يعلو على إصلاح الدستور أو يترافق معه[٧٠].

والمسألة الاقتصادية، داخل هذه النزعة، تتجاوز، في علاقتها بشروط الانتقال الديمقراطي، الجانب المطلبي الاجتماعي المباشر، إلى تفكيك بنية

---

(٦٨) غليون [وآخرون]، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٧٠) إلى جانب كون هذه الحكومة قد شكّلت لجانًا للإصلاح السياسي (النظر في الجوانب التشريعية) ولتقصي حقائق انتهاكات حقوق الإنسان ولتقصي الرشوة والفساد، فإنها أحدثت وزارة للتنمية الجهوية لإصلاح أوضاع الجهات المحرومة التي اندلعت منها الثورة واتخذت إجراءات على طريق بداية حل مشكلة التشغيل وإسعاف الأوضاع الاجتماعية الملحة وتحركت من أجل جلب استثمارات جديدة . . . إلخ. وهو ما كان محلّ نقد من خصومها الذين يرون مهام الحكومة إلى حين صياغة دستور جديد يجب أن لا تتعدى تصريف الأعمال. انظر مثلًا: لتصحيح مهام الثورة. . . شخصيات تقترح، **الصباح**، ٢٤/ ٢/ ٢٠١١.

الاقتصاد الريعي الذي تقوم عليه الدولة العربية(٧١). غير أن الدلالات المستوحاة من عناصر الحراك الاجتماعي في مجريات ثورة ١٤ كانون الثاني/ يناير وما بعدها تفيض عن الإطار الاقتصادي المطلبي الضيّق، لأن إشكالاتها تضعنا مباشرة في صميم إشكالات بنية المجتمع وطبيعة العلاقة القائمة بينه وبين الدولة والعلاقة المفترضة بينهما في أفق الانتقال الديمقراطي المنشود. والظواهر التي وسمت الحراك الاجتماعي، بل وحتى الحراك السياسي، في تونس ما بعد ١٤ كانون الثاني/ يناير تكشف، إلى حدّ بعيد في تقديرنا، مشروعية التحذير الذي نبه إليه بعض روّاد النزعة المجتمعية من تحوّل الانفتاح السياسي إلى فرصة لانفجار المشاعر الانقسامية والتقسيمية(٧٢)، بل ولتهديد كيان الدولة أصلًا. وبالفعل فتونس اليوم، كما تقول بعض التوصيفات المعايشة للأوضاع عن قرب، تعيش مشهدًا سياسيًا واجتماعيًا سماته الغالبة الفوضى وتقويض أسس الدولة، أي مؤسساتها وهياكلها وقوانينها المنظّمة لعملها وفعلها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي(٧٣). وهو ما يمثّل حالة جديدة من الحالات الدالة على أن السلطة في الوطن العربي هي موحدة الدولة، وهي أساس الدولة وركيزتها، هي حاضنة الدولة وليس العكس(٧٤).

تحيلنا هذه الحالة إلى التساؤل عن مدى ولاء المجتمع العربي (مجتمعات الأقطار) للدولة باعتبارها جهازًا علويًا موحدًا له، خاصة وأن المقاربات النقدية ألحّت منذ زمن على الفجوة والحواجز التي تفصل بين الطرفين. فالفرد في المجتمع العربي يستعيض عن شرعية الدولة القائمة، سواء بالتعلق بكيانات طوباوية، تقليدية أو حديثة، تعلو عليها(٧٥)، أو بالولاء

(٧١) بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ص ٧٣ ـ ٨٣.

(٧٢) غليون [وآخرون]، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**، ص ١٥٠.

(٧٣) الكرّاي، «ديكتاتورية المنتصف،» موقع الصحفيين التونسيين بصفاقس، ٢٦/١١/ ٢٠١١، <www.journalistesfaxien.fr>.

(٧٤) بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ص ٦٢. مع الإحالة على: محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٩٠.

(٧٥) مضمون طرح في: عبد الله العروي، **مفهوم الدولة** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨).

إلى جماعات عضوية أدنى منها، تتخذ أشكالًا قبلية وعشائرية ومذهبية دينية[٧٦]. ولكن الإشكال يكمن في أن النذر المهددة بالتفكك الاجتماعي وتهديد كيان الدولة في مظاهر من الحراك السياسي والاجتماعي الراهن لا يمكن وصلها (بطريقة مباشرة على الأقل) بأي من الطوباويات المافوق دولاتية التقليدية منها والحديثة[٧٧]، كما لا يمكن إرجاعها إلى ولاءات قبلية وعشائرية (وإن كان بعضها من هذا الجنس كما مرّ بنا) ومذهبية دينية. وإذا كان ثمة أسباب تاريخية من جنس «الاستبداد الديني» أفضت إلى الوحدة المذهبية الدينية في تونس وبلاد المغرب عامة[٧٨]، وإذا كان ثمة أسباب حديثة من جنس «الاستبداد الحداثي» قوّضت أسس التطرف الديني والبنى القبلية والعشائرية، فإن الأمر لم يؤدِّ، بصورة آلية، إلى قيام الوحدة الوطنية بمفهومها الحديث. والمشهد التونسي الراهن يعزز، في تقديرنا، وجاهة الطرح الذي يسم هذا «الاستبداد الحداثي» بأنه تحديث من دون حداثة، وضرب البنى العضوية من دون مؤسسات ديمقراطية، وانتزاع للفرد من بيئته التقليدية من دون تحويله إلى مواطن[٧٩]. وفي هذه الحالة، كما يحدث اليوم في المجتمع التونسي، تغدو القيم الحديثة والدنيوية (المصالح والانتماءات الاجتماعية والجهوية وحتى المواقف السياسية) أسسًا لعصبيات وتكتلات عضوية جديدة[٨٠]. وعلى هذا النحو ينجلي عيب هذه القيم الحديثة التي تفتقر

---

(٧٦) بشارة، المصدر نفسه.

(٧٧) قد يكون من الممكن التفكير في معنى الثورة في الوعي السائد تونسيًا اليوم ضمن أفق مفهوم الطوبى كما استخدمه العروي؟؟

(٧٨) عرفت تونس تاريخيًا مظاهر من الاستبداد مارسها أنصار المذهب السنّي المالكي على معارضيهم في أصول العقيدة وأصول التشريع في مرحلة أولى، كما عرفت مظاهر من استبداد العبيديين الشيعة على أتباع مذهب السنّة المالكية الذي ساد في النهاية. انظر وقائع ذلك مبثوثة في تراجم أعلام القيروان، ضمن مثلًا: عبد الرحمن بن محمد الدباغ، أبو القاسم بن ناجي ومحمد الكناني، **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان وفي آخره ذيل معالم الإيمان المسمى تكميل الصلحاء والأعيان لمعالم الإيمان في أولياء القيروان**، ج ٥، تحقيق عبد المجيد خيالي (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥).

(٧٩) بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٨٠) نشير هنا على سبيل التمثيل لا الحصر إلى نماذج في نقابة أساتذة التعليم الثانوي تعتبر أن تذمر التلاميذ من ظاهرة الدروس الخصوصية والحديث عن تدني مستوى بعض الأساتذة إساءة =

إلى الجذور الشعورية والتاريخية والتي تتحول بسرعة إلى قيم استهلاكية، أي إلى وسائل تُستخدم لتلبية المطالب الأنانية والشخصية النابعة من الانطواء والعصبيات المرتبطة به[81].

إن جزءًا واسعًا من مظاهر «الانفجار المطلبي» الذي يعرفه المشهد التونسي اليوم ينمّ عن ضرب من فعل اشتقاق النصاب السياسي من النصاب الاجتماعي على صورة مباشرة ودونما توسط النصاب الوطني، وهو أمر من شأنه أن يفرغ السياسة من العموم السياسي الوطني[82]. على هذا الأساس يطرح السؤال في هذه الحالة: أين يمكن البحث عن قيم التضامن الوطني والاحترام المتبادل، والإيمان بالإرادة والمصلحة الوطنية والعامة التي تحتاج إليها الإرادة الوطنية حتى تقوم[83]؟ سؤال يفيد بأن مسائل الإصلاح السياسي الديمقراطي تتشابك مع قضايا نظرية الدولة والدولة القطرية العربية وطبيعتها التي تتجلى في عدم اكتمال مؤسسة الدولة وبنيتها، وشرعيتها، وهويتها، وترتبط كلها بعدم عملية بناء الأمة[84].

= للأساتذة باعتبارهم مجموعة، وعدول الإشهاد يشنّون حملة شعواء على المحامين (طليعة المساندين للثورة والمؤسسين لمجلس حمايتها) على خلفية مطالبهم المهنية التي تتعارض مع مصالح العدول، ويصفونهم بأنهم مخربو الوطن ومكاسبه من الداخل وبأنهم يحاولون تقسيم نتائج ثورته عبر الادعاء الكاذب بقيادتها (هذا البيان نموذجي في قراءة هذا الضرب من «العصبيات الاجتماعية» التي تسم الواقع التونسي اليوم ويمكن العودة إليه مثلًا على موقع <http:// www.journalistesfaxien.fr> (www.journalistesfaxien.fr). ولعل الأخطر من هذا هو أن المواقف السياسية (حول متطلبات المرحلة الانتقالية) تبدو أنها في طريقها إلى التحوّل إلى ضرب من العصبيات الجديدة. يفيد ذلك الخبر التالي: حلّ يوم الأحد ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١١ أحمد إبراهيم وزير التعليم العالي والأمين العام لحركة التجديد (توصف بالمعارضة الراديكالية زمن بن علي) بمدينة صفاقس للإشراف على اجتماع عام وشعبي بقاعة الأفراح البلدية ولكنّ تحول حوالي ٣٠٠ شخص من المعتصمين حسب مصادرنا من أطياف سياسية مختلفة (تدعو إلى حل الحكومة وانتخاب مجلس تأسيسي) إلى مكان الاجتماع حال دون إتمامه وأدى إلى مغادرة أحمد إبراهيم المكان تحت أصوات ديقاج Dégage مهددّين بالاعتداء على الحاضرين ممّا أجبر إبراهيم على الانتقال إلى نزل قريب وتدّخل الجيش لإخراجه من الباب الخلفي للنزل بعد انتقال المحتجين إليه ليغادر صفاقس (نقلًا عن الموقع نفسه). والخبر أكثر من دالّ على نوعية «الانتقال الديمقراطي» الذي يستميت في الدفاع عنه هؤلاء.

(٨١) غليون [وآخرون]، حول الخيار الديمقراطي: **دراسات نقدية**، ص ١١٩.

(٨٢) العظمة، «البيئة العالمية من منظور المشروع النهضوي،» ص ١٧٧.

(٨٣) غليون [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١١٩.

(٨٤) بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ص ٦١.

وإذا كان الحراك السياسي التوافقي في تونس اليوم يصوغ شرعيته على أساس تمثيليته الواسعة لما يسميه «أطياف المجتمع السياسي والمجتمع المدني» وحساسياته المختلفة، فإنه في الواقع يقوم بعملية قفز بهلوانية على ما يفرضه من إشكالات الطابع العفوي الذي اتخذته مجريات الثورة التونسية، وعلى الحقائق التي أبانت عنها بعض عمليات سبر الآراء التي تمت بعد الثورة، وفي مقدمتها حقيقة القطيعة بين أوسع الجماهير الشعبية وهذه «الأطياف» التي لم يظهر معظمها إلى العلن إلا بعد يوم ١٤ كانون الثاني/يناير، بل هو يقفز حتى على المعطيات التي تضع موضع تساؤل تمثُّلية أهمّ مكون من مكونات المجلس الوطني لحماية الثورة، وهو قيادة الاتحاد التونسي للشغل[٨٥]. ولعلَّ الأكثر لفتًا للانتباه في الهيكل الذي يمثِّل هذا «المجتمع المدني» (المجلس الوطني لحماية الثورة) هو إصراره على أن يكون ذا صبغة تقريرية، ممّا جعل البعض يصفه بـ «الحكومة الموازية»، الأمر الذي يطرح، في هذه الحالة، مشكلة صفتي الاستقلالية عن السلطة والوسائطية بين الدولة والمجتمع الملازمتين أصلًا وبالتعريف لمفهوم المجتمع المدني.

ومثل هذه الإشكالات والحقائق والمعطيات تعزز من مشروعية التساؤل عن حقيقة ما ينعت بـ «المجتمع المدني» في الوطن العربي، بما في ذلك تلك المنظمات غير الحكومية[٨٦]. لأن النموذج الحداثي الغربي الذي نستعير منه مفهوم المجتمع المدني يشير إلى أن هذا المجتمع لم يتطور تعويضًا من ضعف الدولة وأنه، بهذا المعنى، يساهم في تطوير النظام الديمقراطي إذا نما مع نمو موازٍ في تنوع وظائف الدولة وتركيبتها[٨٧]. واستحضار مثل هذه الحقيقة يمكننا وحده من تفسير الضعف المزدوج الذي أبان عنه أنموذج ثورة ١٤ كانون الثاني/يناير، ضعف الدولة التي كانت مختزلة في السلطة

---

(٨٥) أليس لافتًا أن تكون القيادة التي اعتبرت باسم قواعدها بن علي مرشحها في انتخابات أكتوبر ٢٠٠٩ هي ذاتها التي تقول بالريادة في الثورة عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١١؟ ثم ألم تبرز بعيد الثورة ملامح قطيعة بين القواعد والقيادة النقابية على خلفية الموقف من المطالب العاجلة؟ انظر حول ذلك تقرير صادر في **الصباح**، ٢٠/٢/٢٠١١.

(٨٦) بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**، ص ٢٧١.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٩٨.

الاستبدادية المنهارة بشكل سريع ومفاجئ، وضعف هذا الذي يسمى المجتمع المدني والذي كان، وما يزال، بعيدًا عن المجتمع.

إن قيام المجتمع المدني، في هذا المنظور، لا يتطلب تشريعات تكفل حرية التنُّظم وضمان الاستقلالية على جهاز الدولة فحسب، بل يفترض كذلك درجة تطور تاريخي تسمح بتخيّل علاقة الفرد ـ المجتمع ـ الدولة(٨٨). وهو التخيّل الذي يتيح إعادة البناء السياسي للمجتمع، بزرع وتوطين الهياكل المؤطرة له والمنظمة والمعقلنة لحركته وسلوكه. ومبدأ إعادة البناء يعني إذن خلق الشروط الملائمة لنمو الهياكل النقابية والحزبية المستقلة، التي تستطيع أن تستوعب الاحتجاج والاعتراض والاختلاف على أسس سياسية وأرضيات عقائدية صريحة وعقلانية، وبالتالي إتاحة الفرصة لتطوير الهيكلية الجديدة للمجتمع، فرصة التخلي عن اللجوء إلى العصبيات، وأشكال التضامن اللاتاريخية التي اضطر إلى الانطواء عليها بسبب حرمانها من العمل السياسي الشرعي. وهذه الهيكلة الجديدة والتدريجية هي التي تضمن ألا يتحول الانفتاح إلى انفجار جماهير هوجاء لا ناظم لها(٨٩).

وحدها قيمة المواطنة التي يمكن أن تحوّل مجتمعًا ما من مجتمع جماعات عضوية متناحرة إلى مجتمع ذي مؤسسات مدنية ممثلة، لأن المواطنة في الدولة الديمقراطية يجب أن تكون عبارة عن عضوية في الدولة إذا كانت هذه الدولة تعكس حق تقرير لجماعة أو لعدة جماعات، وأن تكون هي القاعدة لحالة حوارٍ بين جماعات(٩٠). وهذه المواطنة هي القادرة على بناء وطنية حقيقية قائمة على تأسيس علاقات تضامن واعتراف متبادل وتعاون شامل، لا تذوب في الشعارات الخارجية أو التعبئة السياسوية، وهذا البناء هو اليوم النبع الأعمق للنزعة الديمقراطية(٩١).

وحده مبدأ الـ «لاأسسيّة»، أو ما يشاكله، يمكننا من القول بأن الانتقال

---

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٨٩) غليون [وآخرون]، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٩٠) بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ص ١٥٦.

(٩١) غليون [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٢١.

الديمقراطي يمكن أن يحدث في مثل الحالة التونسية بمجرد وضع تشريعات ونظم تضمن حرية التعبير والتنظُّم والانتخابات النزيهة والشفافة... إلخ. فكما يمكن الاستغناء عن أساسي العلمانية والفردية[٩٢]، يجوز التخلي كذلك عن مبدأ الإجماع على الوحدة الوطنية وعلى شرعية الدولة باعتبارها الإطار الذي يجمع المجتمع ككلّ والذي يجب تقوية هيبته في الوعي الجمعي والتصدي لكل محاولات النيل منه. وإذا كان الأساس أن يتقوى المجتمع المدني ويدفع في اتجاه تطوير النظام الديمقراطي في توافق مع قوة الدولة ونمو مفهوم المواطنة باعتباره قاعدة بناء عضوية الفرد في الدولة قبل أي انتظام عضوي عصبي آخر، فإن من الـ «لاأساس» أن «يزدهر» المجتمع المدني، في مثل حالة تونس اليوم، وأن ينهض بمهام الثورة كاملة (تفكيك سلطة الاستبداد وبناء النظام الديمقراطي) في مناخ تفشي مظاهر النيل من هيبة الدولة وصعود موجة «العصبيات الجديدة» التي تهدد وحدة المجتمع[٩٣].

ضمن هذا المنعطف تتضح المعالم الفارقة بين ضربين من التمثّلات لماهية الانتقال الديمقراطي في تونس، وفي الوطن العربي عامة، اليوم. وكل ضرب تنتج عنه وتجسّده، في الوقت نفسه، خيارات مخصوصة للانتقال الديمقراطي إما بالانصراف التام لما يُعتقد أنه استكمال لمهام الثورة، أي القطع التام مع رموز الاستبداد وتشريعاته، وهو المفكر فيه والمفعّل في المشهد التونسي الراهن، وإما بجعل الثورة بداية لمسار إصلاحي تدرّجي طويل الأمد يقود إلى تغيّرات مجتمعية حقيقية تشمل مختلف البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية يفترضها ويحويها، في الوقت نفسه، الانتقال إلى الديمقراطية، وهذا الخيار غير مفكر فيه ومغيّب تونسيًا اليوم.

---

(٩٢) انظر: صديقي، البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل.

(٩٣) الأصل أن تقلص حيز الدولة يؤدي إلى اتساع البنى التقليدية، انظر: بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، ص ٢٩٨. في ضوء هذا يمكن أن نقرأ تنامي بنى «العصبيات الجديدة» الاجتماعية والفئوية والجهوية والمهنية كما مرّ بنا، وكذلك السياسية، فآخر المعطيات تشير إلى أن المجلس الوطني لحماية الثورة سيضم إليه «ممثلين» عن الجهات، في خطوة تبين عن تحوله من جبهة سياسية إلى إطار أشبه ما يكون بالمحاصصة التوافقية التي تضم «كل القوى وكل الجهات».

والمسألة الثقافية تطرح بشكل خاص، في نظرنا، ضمن مفترضات المضي في الخيارات الإصلاحية. وذلك باعتبار أوّلي يقول بأن التحوّل إلى الثقافة السياسية الديمقراطية إنما هو عنصر من عناصر المسار الانتقالي نحو الديمقراطية، على أساس أنه عنصر أولي وليس ثانويًا ضمن العناصر الاقتصادية والاجتماعية الأولية المتغيرة الأخرى(٩٤)، وذلك بعيدًا عن التصور الجوهراني الذي يرى أن هنالك عطبًا ثقافيًا لاتاريخيًا يمنع العرب من التحوّل الديمقراطي(٩٥). ومشهد الحراك الاجتماعي التونسي الراهن لا يخلو، كما أسلفنا، من بعض المظاهر التي تدلّ على حسّ مدني رفيع وعلى إمكانية نشوء مجتمع المواطنة بالفعل. والعنصر الثقافي يلعب دوره في مسيرة هذا الانتقال الديمقراطي الإصلاحي المتدرّج وطويل النفس، حينما يتخذ مظهر التشديد الديمقراطي على الثقافة من أجل تعزيز الديمقراطية والتعبئة والتحريض وخلق القيم الديمقراطية(٩٦).

ولكن هذا العنصر الثقافي يمكن أن يؤدي، في اعتبار ثانٍ، دورًا أكثر أولوية وحاسمية، في الحالة التي نؤمن فيها أن الوعي النخبوي السياسي، والوعي الجمعي العام، يجب أن يدرك تمامًا الشروط الموضوعية التي يريد أن يتجاوزها وينجح في تعيين الوسائل والخطط الملائمة للوصول إلى غايته(٩٧). وهذه هي حالة المخاض الديمقراطي الجاري اليوم في تونس، وفي الوطن العربي عامة، حيث يبدو القول بأن التحوّل الديمقراطي يقتضي ضرورة تدشين مسار إصلاحي شامل وطويل الأمد قولًا إيديولوجيًا في المعنى التاريخاني لمفهوم الإيديولوجيا، أي معنى نظرية مستعارة لم تتجسد بعد كليًا في المجتمع الذي استعارها لكنها تتغلغل فيه كل يوم أكثر فأكثر. بعبارة أدق إنها تؤدي دور الأنموذج الذهني الذي يسهل عملية التجسيد هذه»(٩٨).

---

(٩٤) بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ص ٩١.

(٩٥) بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، ص ٣٠١.

(٩٦) بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ص ٩٢.

(٩٧) غليون [وآخرون]، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، ص ١٣١.

(٩٨) عبد الله العروي، الإيديولوجيا العربية المعاصرة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٥)، ص ٢٩. وانظر هذا الموقف التاريخاني، ولكنه بصيغة مؤسسة على استيعاب الرشدية وضدّ الخلدونيّة، في: الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، ص ٢٢١ ـ ٢٢٤.

خاتمة

أكثر ما لفت انتباهنا، في ما قرأناه عن الثورة التونسية والثورات العربية الأخرى الجارية اليوم، تلك المحاولات التي شابهت بينها وبين الثورة السودانية التي أطاحت بالحكم العسكري سنة ١٩٦٤، والثورة الإيرانية التي أطاحت بديكتاتورية الشاه سنة ١٩٧٩. ومبعث انشدادنا إلى هذه المحاولات ليست وجوه التشابه، التي قد تكثر أو تقلّ، بين هذه الثورات الحاضرة والثورتين اللتين دخلتا التاريخ الماضي، بل هو دلالات اللحظة التي تجري فيها ثورات اليوم ويتدحرج فيها السودان نحو مسار تفكك اجتماعي ومؤسساتي كارثي (انفصال الجنوب وما سيليه من حلقات انفصالية محتملة) وتشهد فيها إيران موجة قمع شديدة ضد معارضي سلطة الرئيس وولاية الفقيه. دلالات تؤكد، بلا جدال، أن مسير الثورات الشعبية إلى صيرورة التغيير الإيجابي ليس محسومًا سلفًا، وأنه مرتهن باتخاذ القرارات المناسبة للظرفية التاريخية المناسبة وللأفق الانتقالي المنشود. حقيقة يجب أن نعيها اليوم عربيًا في ما هو مطروح علينا من خيارات.

المراجع

١ ـ العربية

الانصاري، محمد جابر. **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

بشارة، عزمي. **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

ــــ . **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي).** ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

بلقزيز، عبد الإله. «ورقة العمل الإصلاح السياسي في الوطن العربي.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٧، العدد ٣٠٤، حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

الجابري، محمد عابد. **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

الحبيّب، سهيل. «تباين إستراتيجيات التأسيس للديمقراطية وتباين مضامينها في الفكر العربي الراهن.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٢، العدد ٣٧٣، آذار/ مارس ٢٠١٠.

حسيب، خير الدين. «حول الحاجة إلى «كتلة تاريخية» تجمع التيارات الرئيسية للأمة مع إشارة خاصة إلى حالة العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٦، شباط/ فبراير ٢٠٠٧.

الحوار القومي ـ الإسلامي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

الحوار القومي ـ الديني: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

الدباغ، عبد الرحمن بن محمد، أبو القاسم بن ناجي ومحمد الكناني. **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان وفي آخره ذيل معالم الإيمان المسمى تكميل الصلحاء والأعيان لمعالم الإيمان في أولياء القيروان**. ج ٥. تحقيق عبد المجيد خيالي. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥.

صديقي، العربي. «إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٨١، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠.

ـــــ . **البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل**. ترجمة محمد الخولي وعمر الأيوبي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

طريقنا إلى الديمقراطية خلاصة الحوار الوطني بين إسلاميين ويساريين وقوميين وليبراليين: رؤية تونسية مشتركة لأسس الدولة الديمقراطية. تونس: هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات، ٢٠١٠.

عبد السلام، رفيق. «في الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: الحالة التونسية نموذجًا.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٢، العدد ٣٧٣، آذار/ مارس ٢٠١٠.

العروي، عبد الله. **الإيديولوجيا العربية المعاصرة**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٥.

ـــــ . **مفهوم الدولة**. بيروت: الدار البيضاء؛ المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨.

غليون، برهان [وآخرون]. **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

الكاتب، أحمد. **تطور الفكر السياسي السني نحو خلافة ديمقراطية**. بيروت: الانتشار العربي، ٢٠٠٨.

الكواري، علي خليفة (محرر). **الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

ـــــ وعبد الفتاح ماضي. «مفهوم الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٢، العدد ٣٧٣، آذار/ مارس ٢٠١٠.

المشروع النهضوي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

الوريمي، العجمي. «الحوار القومي الاسلامي: جدل الدين والدولة.» **الموقف** (تونس): ١/ ١/ ٢٠١٠.

فهــرس عــام

- ب -

ـ ت ـ

- ح -

- خ -

- د -

- غ -

ـ هـ ـ